

المجلد السابع  
من

مصابيح الهدى

في شرح العروة الوثقى

لؤلؤة الضعيف الفاني

الحاج الشيخ محمد بن أبي

عيسى





PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY



32101 007378720

---

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

---

*This book is due on the latest date  
stamped below. Please return or renew  
by this date.*

---

--	--



Āmūlī, Muḥammad Taqī ibn Muḥammad

## الجزء السابع

من

# مصباح الهدى

في

شرح العروة الوثقى

لمؤلفه الفقير الفاني

الحاج الشيخ محمد تقي الآملی

(عفی عنه)

طبع على نفقة الموفق المؤيد اشرف التجار والاعاظم الحاج حسن آقاكرمانيان دام مجده

و كان الشروع في طبعه في شهر ربيع الاول

١٣٨٧ هـ - ق ١٣٤٦ ش

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف



2276

.15

.558

v.7

كلمة المؤلف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

و به نستعين

الحمد لله رب العالمين والساوة والسلام على محمد  
و آله الطاهرين و لعنة الله على اعدائهم اجمعين الى يوم الدين  
و بعد فيقول العبد الحقير الفاني محمد تقي بن محمد  
الآملى ( عفى الله تعالى عنه و عن والديه و عن المؤمنين  
و المؤمنات ) هذا هو المجلد السابع من كتاب ( مصباح الهدى  
فى شرح العروة الوثقى ، اقدمه الى اهل العلم و حملة الفقه  
راجياً منهم الصفح عما يرون فيهم من القصور فانه لاعصمة الامن  
عصمه الله سبحانه و هو ولي النعماء وله الشكر فى السراء والضراء .

## (فصل فى مكروهات الدفن)

وهى ايضا امور الاول دفن ميتين فى قبر واحد بل قيل بحرمة مطلقاً وقيل بحرمة مع كون احدهما اجنبية والاقوى الجواز مطلقاً مع الكراهة نعم الاحوط الترك الالضرورة ومعها الاولى جعل حائل بينهما وكذا يكره حمل جنازة الرجل والمرثة على سرير واحد والاحوط تركه ايضا.

فى هذا المتن امور (الاول) المشهور بين الاصحاب كما فى الحدائق كراهة دفن اثنين فى قبر واحد ابتداء مطلقا سواء كانا رجلين او امرئتين او مختلفين محرمين او اجنبيين ( واحتج لها الشيخ فى المبسوط ) بقولهم لا يدفن فى قبر واحد اثنان ولان النبى ﷺ افر دكل واحد بقبر، والمحكى عن ابن سعيد فى الجامع : التحريم ، حيث عبر بالنهى عنه ، و عن غير واحد التوقف فى الكراهة ايضا (والحق ما عليه المشهور) لما استدل به الشيخ فى المبسوط المؤيد بما دل على كراهة جمعهما فى سرير واحد و باحتمال تأذى احدهما بالآخر مع كون اصل الحكم كراهة يتسامح فيها ، هذا مع الاختيار ، و اما مع الضرورة فالظاهر عدم الكراهة لما روى من ان النبى ﷺ يوم احد جعل اثنين او ثلاثة فى قبر واحد و قال للانصار احفروا و اوسعوا و عمقوا و اجعلوا الاثنين و الثلاثة فى قبر واحد و قدموا اكثرهم قرانا ، و فسروا التقديم هنا بالتقديم فى وضعه فى قبلة اللحد

(الثانى) قال فى الذكرى ينبغى ان لا يجمع بين الرجال والنساء الامع شدة الحاجة و تراعى المحرمية ان امكن ، وحكى عن المعتبر انه يجعل بين كل اثنين حاجزاً ليكون كالمنفرد ، و قال اعتبر ابن البراج الحاجز بين الرجل والخنى و بين الخنى والمرثة ،

و اسنظهر الشهيد منه انه اراد غير المحارم ، ثم قال وليكن الحاجز من تراب او غيره (انتهى ما فى الذكرى) والظاهر من هذه العبائر ارادة اللزوم والوجوب ، ولعل المصنف (قده) يشير الى هذه الاقوال بقوله و قيل بحرمة مع كون احدهما اجنبية و الا فلم ار من يصرح بالحرمة فى دفن الاجنبى ، مع الاجنبية فى قبر واحد .

**(الثالث)** الاكثر على حرمة دفن ميت فى قبر ميت اخر (وفى الذكرى) ان عليه اجماع المسلمين و استدل فيه لتحريمه بحرمة التصرف فى ملك الغير و تحريم نبش القبر و لا دائه الى المثلة والهتك ، و عن المعبران القبر صار حقاً للاول بدفنه فيه فلم يجز مزاحمته بالثانى .

**(ولا يخفى)** ان محل البحث فى كلامهم غير منقح ، فالاصوب ان يقال ان محل دفن الاول اما يكون ملكا للميت الاول او لورثته ، و اما يكون من الاراضى المباحة بالاصل او من المقابر المسبلة ، فعلى الاول لا يجوز التصرف فيه من دون اذن مالكه ، ومع ان نه يصير كالثانى - اى الاراضى المباحة او المسبلة - فمع صيرورة الميت الاول رميماً لا ينبغى الاشكال فى جوازه لعدم ما يوجب المنع عنه ، ومع بقاءه وعدم صيرورته رميماً فربما يقال بالمنع لاستلزامه نبش القبر وهتك الميت الاول و لصيرورة القبر حقاً للاول ، و لكن شيئاً من هذه الوجوه لا يكون و اياً لاثبات الحرمة لان دليل حرمة النبش هو اجماع المفقود فى المقام ، والمنع عن استلزامه هتك الاول مطلقاً ، و مع تسليمه فالمحرم هو هتكه الحاصل بمجرد النبش لا بدفن الثانى ، الا ان يدعى كون نفس دفن الثانى هتكاً للاول و هو ممنوع ، و للمنع عن حدوث حق للميت الاول بدفنه ، و على تقديره فلا يزاحمه دفن الثانى الا باخراج الاول ، فليس فى البين الادعوى الذكرى اجماع المسلمين على تحريمه ، و هو غير ثابت ، والله العالم .

**(الامر الرابع)** يكره حمل جنازة الرجل والمرئة على سرير واحد لصحيح الصغار ، قال كتبت الى ابي محمد عليه السلام يجوز ان يجعل ميتين على جنازة واحدة فى موضع الحاجة و قلة الناس و ان كان الميتان رجلا و امرئة يحملان على سرير واحد و يصلى عليهما ، فوقع عليه السلام لا يحمل الرجل والمرئة على سرير واحد ، وهو ظاهر فى الحرمة ، بل لعل المستظهر



منه هو التحريم في موضع الحاجة و قلة الناس كما هو مورد سؤال السائل ، و لعله لاجله احتاط المصنف (قده) و قال الاحوط تركه ، والمنسوب الى المشهور الكراهة مطلقاً سواء كانا رجلين او امرئين او مختلفين محرمين او اجنبيين ، و عن النهاية انه لا يجوز مطلقاً و انه بدعة و كذا عن السرائر و استدلووا للتحريم مضافاً الى صحیحة الصغار المتقدمة بما في الفقه الرضوی: و لا تجعل ميتين على جنازة واحدة ، و الصحيح المذكور اخص من المدعى لكونه في مورد حمل الرجل والمرثة ، و الرضوی و ان كان مطلقاً الا انه بظاھرہ مخالف مع المشهور ، لكن لا بأس بالاستناد اليه في القول بالكراهة مطلقاً مع زهاب المشهور اليها ، والله العالم .

**الثاني فرش القبر بالساج و نحوه من الاجر و الحجر الا اذا كانت الارض ندية و اما فرش ظهر القبر بالاجر و نحوه فلا بأس به كما ان فرشه بمثل حصير و قטיפه لا بأس به و ان قيل بكرأهته ايضاً .**

و الساج شجر عظيم جدا لا ينبت الا ببلاد الهند ، و عن الصحاح : الساج ضرب عظيم من الشجر لا تكاد الارض تبليه ، و الجمع سيجان كنار و نيران ، و في شرح الفقيه للمجلسي الاول (قده) ما لفظه : چوب ساج از قبيل چوب شمشاد است .

ثم ان في المتن اموراً لا بد من البحث فيه (الاول) يجوز فرش داخل القبر بالساج و نحوه من الاجر و الحجر بالكراهة مع الضرورة كما اذا كانت الارض ندية ، و مع الكراهة مع عدمها (و يدل على الجواز) بلا كراهة في صورة الضرورة مكاتبة علي بن بلال عن ابي الحسن الثالث عليه السلام انه ربما مات الميت عندنا و تكون الارض ندية فيفرش القبر بالساج او يطبق عليه فهل يجوز ذلك ، فكتب عليه السلام ذلك جائز ، و معنى تطبيق الساج عليه جعله حوالياً كانه وضع الميت في التابوت (و روى في الفقيه) مرسل عنه عليه السلام اطلاق في ان يفرش القبر بالساج و يطبق على الميت الساج ، و المراد بالاطلاق هنا التجويز و عدم المنع لافي مقابل تقييده بصورة كون الارض ندية فلا منافاة بينه و بين الخبر الاول (و استدلل للكراهة مع عدم الضرورة) بعدم وجدان الخلاف فيها بل عن مجمع البرهان و جامع المقاصد و روض الجنان نسبتہ الى الاصحاب مشعرين بدعوى الاجماع ، و يؤيده دعوى الاجماع في المبسوط على

كراهة دفن الميت مع التابوت فان التطبيق كالوضع في التابوت - كما عرفت - و لاشعار المكاتب المتقدمة حيث يفرض السائل كون الارض ندية وهو يدل على مفروغية حكمه عنده في غيرها و ليس الامر جوحية فرشه به ، ولم يتيقن منه الكراهة ، ولا شعارا لتعليل الوارد في المروى عن دعائم الاسلام عن عابى عليه السلام انه فرش في لحد رسول الله صلى الله عليه وآله قطيفة لان الارض كانت ندية سبخاً ، و لاستحباب وضع الخد على الارض ، و لما في وضع الميت على التراب من الخشوع والخضوع مما يرجى به نزول الرحمة عليه ، و لما يظهر من فحوى الكتاب والسنة من وضع الاموات على الارض و انهم خلقوا منها و يعودون اليها ، ولان الفرش به اتلاف للمال مع عدم ورود الازن به ، و لدليل التسامح في اثبات الكراهة بصدق البلوغ و لو من فتوى فقيه واحد فضلا عما عرفت من عدم وجدان الخلاف ، و هذه الادلة لاسيما الاخير كافية في اثبات الحكم و ان لم يرد نص صريح في اثباتها ، والله العالم .

**(الامر الثاني)** لا اشكال في تعدية حكم الساج الى ما يشابهه من الاجر والحجر فيكره الفرش مع عدم الضرورة للاشتراك فيما ذكر من العلة و يرتفع الكراهة مع الضرورة و اما الفرش بالقطيفة و نحوها و وضع المخدة و نحوها ففيه احتمالان ، و في الذكرى و جامع المقاصد انه لاص فيه فتركه اولى ، ولانه اتلاف مال لم يؤذن به شرعاً ( انتهى ) و ظاهر الخبر المروى في الكافي عن الصادق عليه السلام هو العدم ، و فيه : القى شقران مولى رسول الله صلى الله عليه وآله في قبره القטיפفة ، المؤيد بما روى من غير طريقنا عن ابن عباس انه قال جعل في قبر رسول الله صلى الله عليه وآله قطيفة حمراء ، و كذا خبر ابن سنان عن الصادق عليه السلام : البرد لا يلف به ولكن يطرح عليه طرْحاً فاذا ادخل القبر وضع تحت خده و تحت جنبه . لكن الخبر المروى في الكافي المؤيد بما روى عن ابن عباس مبنى على التعليل المذكور في خبر الدعائم المتقدم من كون الارض ندية سبخاً و خبر ابن سنان مما لم يعثر على عامل به ( فالاقوى ) ان حكم فرش القبر بالثوب و نحوه حكم الفرش بالساج و نحوه .

**(الامر الثالث)** الظاهر عدم كراهة فرش ظهر القبر بالاجر و في تجصيص ظاهره كلام يأتى في الامر السادس انشاء الله تعالى .

**الثالث نزول الاب في قبر ولده خوفاً من جزعه و فوات اجره بل اذا**

خيف من ذلك في سائر الارحام ايضا يكون مكروها بل قد يقال بكرهه نزول الارحام مطلقاً الا الزوج في قبر زوجته والمحرم في قبر محارمه .

ففي خبر حفص عن الصادق عليه السلام المروي في الكافي: يكره للرجل ان ينزل في قبر ولده ، و خبر عبدالله بن راشد عنه عليه السلام : الرجل ينزل في قبر والده و لا ينزل الوالد في قبر ولده (و خبر علي بن عبدالله) المروي في الكافي عن الكاظم عليه السلام ، و فيه ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال يا ايها الناس انه ليس عليكم بحرام ان تنزلوا في قبور اولادكم و لكني لست آمن اذا حل احدكم الكفن عن ولده ان يلعب به الشيطان فيدخله عند ذلك من الجزع ما يحبط اجره (و خبر علي بن مهزيار) المروي في اكمال الدين عن مرة مولى محمد بن خالد قال لمامات اسماعيل فانتبهى ابو عبدالله الى القبر ارسل نفسه فقعد على حاشية القبر ولم ينزل في القبر ثم قال هكذا صنع رسول الله صلى الله عليه وآله بابراهيم ولده .

و مقتضى التعليل المذكور في المروي عن الكاظم عليه السلام هو كراهة نزول الارحام لو خيف من ذلك ، بل المستفاد من خبر عبيد بن زرارة الدال على كراهه طرح الرحم على قبر رحمه التراب معللاً بانه يورث القسوة هو كراهة نزول الارحام مطلقاً ولو مع عدم خوف الجزع الا الزوج في قبر زوجته والمحرم في قبر محارمه و قد تقدم جملة من الكلام في ذلك في الامر الثامن عشر من مستحبات الدفن .

**الرابع ان يهيل ذوالرحم على رحمه التراب فانه يورث قساوة القلب**

كما يدل عليه خبر عبيد بن زرارة ، و قد تقدم في مستحبات الدفن .

**الخامس سدا القبر بتراب غير ترابه و كذا تطيينه بغير ترابه فانه ثقل على الميت**

و روى في الفقيه مرسل عن الصادق عليه السلام قال : كلما جعل على القبر من غير تراب القبر فهو ثقل على الميت ، و خبر السكوني المروي في الكافي والتهديب عن الصادق عليه السلام قال لا تطينوا القبر من غير طينته (و خبره الاخر) المروي في الكافي عن الصادق عليه السلام قال ان النبي نهى ان يزداد على القبر تراب لم يخرج منه . وفي هذه الاخبار دلالة على كراهة سدا القبر او تطيينه بغير ترابه ، و في المعبر لا يطرح فيه من غير ترابه و عليه فتوى الاصحاب ، و عن التذكرة



الاجماع عليه، وفي الذكرى انه قال ابن الجنيد لا يزداد من غير ترابه وقت الدفن ولا بأس بذلك بعد الدفن .

**السادس تجسيصه او تطيينه لغير ضرورة و امكان الاحكام المندوب بدونه والقدر المتيقن من الكراهة انما هو بالنسبة الى باطن القبر لظاهره و ان قيل بالاطلاق .**

لا اشكال في كراهة تجسيص القبور في الجملة، وعن ظاهر التذكرة دعوى الاجماع عليها ، و عن المبسوط تجسيص القبر والبناء عليه في المواضع المباحة مكروه اجماعاً ، ويدل على كراهته من الاخبار خبر علي بن جعفر قال سئلت ابا الحسن موسى عليه السلام عن البناء على القبر والجلوس عليه هل يصلح، قال لا يصلح البناء على القبر ولا الجلوس عليه ولا تجسيصه ولا تطيينه (وخبر الحسين بن زيد) عن الصادق عليه السلام عن آباءه عليهم السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله نهى ان تجصص المقابر (وخبر القاسم بن عبيد) عن النبي صلى الله عليه وآله انه نهى عن تفسيص القبور و هو التجسيص ، و مرسل الفقيه ، و قد تقدم في الامر السابق من انه كلما جعل على القبر من غير تراب القبر فهو ثقل على الميت ، والجص من غير تراب القبر، و خبر علي بن جعفر يدل على كراهة التطيين ايضاً كما يدل على كراهة التجسيص ، فيمكن حمل التطيين حينئذ على ما كان بغير تراب القبر بقرينة ما تقدم من الاخبار الناهية عن تطيين القبر بغير طينته .

**(وكيف كان)** فالاخبار المذكورة ظاهرة في النهي ولا معارض لها الا خبر يونس بن يعقوب قال لما رجع ابو الحسن موسى عليه السلام من بغداد ومضى الى المدينة ماتت له ابنة بفيد فدفنها و امر مواليه ان يجصص قبرها و يكتب اسمها و يجعله في القبر .

وقد ذكروا في الجمع بينهما وجوها (منها) ما في الوافي من حمل هذا الخبر على الجواز و حمل الاخبار المتقدمة على الكراهة ، و هذا الحمل قوى موافق لما اخترناه فيما يستعمل فيه هيئة الامر والنهي، وقد مر مرارا (ومنها) حمل الاخبار الناهية على الكراهة فيما عدى قبور اهل الشرف والفضيلة في الدين ممن يحب الله بقاء رسمه ليفوز المؤمنون بزيارته والتبرك بقبره كقبور الاولياء والصالحين و اولاد الائمة ، وهذا الوجه وان لم يكن خالياً عن البعد الا انه لا بأس به .

(و منها) حمل هذا الخبر على ما اذا لم يكن ابقاء القبر و حفظه عن الاندراى ممكنا الا بتجسيصه ، و هذا ما يشير اليه المصنف (قده) بقوله لغير ضرورة وامكان الاحكام المندوب بدونه كما يدل عليه كون القبر بفيدهى قرية فى طريق مكة وكان القبر فيه فى معرض الاندراى والمحو، و يؤيده كتابة اسمها و جعله فى القبر ، و هذا مما سنح الى خاطرى القاصر ، والله العالم .

(ومنها) حمل هذا الخبر على التجسيص ابتداء و عمل الاخبار الناهية على ما بعد الاندراى و حكى عن جماعة الميل الى التفصيل المذكور و اختصاص الكراهة بتجديد القبر به ، و هذا الجمع ايضا بعيد لاشاهدله ، بل الاقوى هو الكراهة مطلقا .

(ومنها) حمل الاخبار الناهية على ارادة تجسيص باطن القبر و حمل هذا الخبر على تجسيص ظاهره فيفرق بين الباطن والظاهر بكراهة الاول دون الثانى ، و لعل هذا هو الذى اشار اليه المصنف (قده) بقوله : والقدر المتيقن من الكراهة انما هو بالنسبة الى الباطن (الخ) .

و هذا الجمع ايضا بعيد، بل لعله بعد، بل يمكن دعوى ظهور خبر على بن جعفر فى ارادة تجسيص الظاهر بقريئة عطفه على البناء والجلوس ، حيث انهما لا يقعان بالنسبة الباطن . و اولى الوجوه هو الوجه الاول و بعده الوجه الثالث (و مما ذكرناه ظهر) الوجه فيما ذكره فى المتن من تقييد الكراهة بما اذا لم تكن ضرورة فى التجسيص و الا فلا كراهة معها .

### السابع تجديد القبر بعد اندراىه الاقبور الانبياء والاصياء والصلحاء

و العلماء .

المصرح به فى الشرايع و محكى المبسوط و الوسيلة و السرائر و التحرير والقواعد وغيرها من الكتب كراهة تجديد القبور بعد اندراىها ، ويستدل له بما فى التهذيب عن محمد بن سنان عن ابي الجارود عن الاصبع بن نباتة عن امير المؤمنين عليه السلام : من جد قبرا او مثل مثالا فقد خرج عن - من - الاسلام . و لكن الخبر مجمل يحتمل فيه وجوه ، فالمحكى عن الصفار انه رواه بالجيم بعده لدا ان المهملتان وقال بعدم جواز تجديد القبر

بعده اندراسه، وعن سعد بن عبدالله انه رواه بالخاء المهملة يعني: من سنم قبراً ، وعن البرقي انه رواه من جدث بالجيم والثاء المثلثة بعد الدال ، ولم يبين له معنى ، ويمكن ان يكون معناه ان يجعل القبر محلاً لدفن ميت اخر ، فان الجدث بمعنى القبر، قال سبحانه فاذا هم من الاجداث الى ربهم ينسلون ، وعن المفيد انه رواه: من خدد بالخاء المعجمة ، من الخد بمعنى الشق ، فيدل على حرمة النباش .

ولا يخفى ان الاستدلال به للكراهة موقوف على ارادة المعنى الاول ولا يكون الخبر ظاهراً فيه الا ان يقال بتعدد الرواية وصحة الجميع ، و ليس ببعيد ، وعليه فيمكن القول بالكراهة مع تصريح جملة من الاصحاب مؤيداً بالنهي عن تخصيص القبور والبناء عليها مع كون الحكم غير الزامى يتسامح فيه .

و يستثنى منه قبور الانبياء و الاوصياء لرجحان تعمير مشاهدهم وحفظها عن الانداس وكونها من اعظم الشعائر التي يجب تعظيمها (ففي خبر عمار البناني) عن الصادق عليه السلام عن آباءه عليهم السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال لامير المؤمنين عليه السلام : يا ابا الحسن ان الله تعالى جعل قبرك و قبر ولدك بقاع الجنة و عرصة من عرصاتنا ان الله تعالى جعل قلوب نجباء من خلقه و صفوة من عباده تحن اليكم و تحمل الانى فيكم و يعمرون قبوركم - الى ان قال - من عمر قبوركم و تعاهدها فكانما اعان سليمان في بناء بيت المقدس (الحديث) مضافاً الى قيام السيرة المستمرة الى زمان الائمة عليهم السلام بالنسبة الى قبر النبي صلى الله عليه وآله بل وقبر امير المؤمنين و قبر الحسين عليهما السلام حيث ان تعمير قبرهما كان في زمان الائمة عليهم السلام. بل الظاهر ان قبور العلماء والصلحاء ممن يرجح بقاء رسمه والتقرب بزيارته ايضا كذلك فان تعمير قبورهم موجب لبقاء رسمهم و عدم اندراس اسمهم ، والله الهادي .

**الثامن تسنيمه بل الاحوط تركه و قد مر حكم التسنيم في مستحبات الدفن في مسألة استحباب الترييع .**

**التاسع البناء عليه عدى قبور من ذكر و الظاهر عدم كراهة الدفن تحت البناء والسقف و في خبر علي بن جعفر ، المتقدم في الامر السادس انه قال لا يصلح**



البناء على القبر ولا الجلوس عليه (و خبر يونس بن ظبيان ) عن الصادق عليه السلام قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله ان يصلى على قبر او يقعد عليه ويبني عليه (و خبر المدائني) عند عليه السلام قال لا تبنيوا على القبور ولا تصوروا سقوف البيوت فان رسول الله صلى الله عليه وآله كره ذلك (و خبر القداح) عن الصادق عليه السلام عن امير المؤمنين عليه السلام قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله في هدم القبور وكسر الصور (و خبر السكوني) عنه عليه السلام قال امير المؤمنين عليه السلام بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله الى المدينة فقال لا تدع صورة الامحوتها ولا قبراً الاسويته ولا كلباً الاقتلته ، بناء على كون المراد من التسوية هو هدم ما على القبور من البناء لا التسوية في مقابل التسليم ، و ظاهر هذه الاخبار كراهة البناء على القبر فالدلالة فيها على كراهة الدفن تحت البناء ، نعم يمكن الاستيناس منها كراهة الدفن تحت البناء الذي بنى بعنوان المقبرة ، اما ما بنى لابنوان المقبرة فالدفن تحته لا كراهة فيه .

ثم انه لافرق في الكراهة بين الارض المملوكة او المباحة او المسبلة لدفن الاموات وربما يقال بتخصيصها بالاراضي المباحة و انه لا كراهة في الارض المملوكة ، و اطلاق الاخبار يدفعه ، نعم في الاراضي الموقوفة لدفن الاموات اذا علم و لو بشاهد الحال اختصاص الوقف بالدفن دون البناء عليه فلا يجوز ذلك اتباعاً لما وقف عليه واقفها فان الوقوف على حسب ما يوقفها اهلها ، هذا كله في غير ما استثنى من قبور الانبياء والائمة والصلحاء و العلماء ، و اما فيهم فقد تقدم عدم الكراهة بل تأكد الاستحباب حفظاً للشعائر و بقاء آثارهم .

### العاشرا اتخاذ المقبرة مسجداً الامم المقبرة الانبياء والائمة والعلماء .

لا يخفى ان اتخاذ المقبرة مسجداً اما بالصلوة فيها و اما بجعلها مسجداً بان يبني المسجد في ارضها (اما بالصلوة في المقابر) فهي مكروهة كما انه تكراه الصلوة على القبر بان يقوم على القبر و يصلى وكذا تكراه اذا كان القبر بين يديه او كان بين قبرين سواء كانا عن يمينه و يساره او كانا امامه و خلفه على ما هو مذكور في كتاب الصلوة .

و اما بناء المساجد في المقابر فمع كون الارض مملوكة للباني او مباحة بالاصل فالظاهر جوازه اذا لم يستلزم نبش القبور لكنه مكروه ، و اذا كانت مسبلة لدفن الاموات

فالظاهر عدم الجواز لانه تصرف على خلاف ماوقفه الواقف، و يدل على كراهة بناء المساجد في المقابر موثقة سماعة عن الصادق عليه السلام قال سئلته عن زيارة القبور و بناء المساجد فيها ، فقال عليه السلام اما زيارة القبور فلا بأس بها و لا يبنى عندها مساجد (وروى الصدوق) في الفقيه مرسلا عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال لاتخذوا قبوري قبلة و لامسجدا فان الله عزوجل لعن اليهود حيث اتخذوا قبور انبيائهم مساجد . و لعل المراد بجعل قبره صلى الله عليه وآله قبلة هو ان يتوجه اليه اينما كان ولو مع الاستدبار للكعبة ، و من اتخذه مسجداً هو وضع الجبهة عليه ، فلا ينافي مع ماورد من فضل الصلوة عند قبره الشريف و كذا فضلها عند قبر امير المؤمنين و غيره من الائمة صلوات الله عليهم (ومنه يظهر) عدم الكراهة عند قبور الانبياء و الصالحاء و العلماء لان قبورهم محل نزول الرحمة و هي البيوت التي اذن الله ان ترفع و يذكر فيها اسمه، و قد تقدم كون قبورهم من المشاعر .

### الحادي عشر المقام على القبور الا الانبياء و الائمة و قال في مفتاح الكرامة

نص عليه الشيخ الطوسي و العجلي و العلامة في التذكرة و النهاية ثم نقل عن الشهيد و المحقق الثانيين انه اذا تعلق بذلك غرض صحيح كالاقامة لتلاوة القرآن جاز ، ثم قال : قلت بل قد يستحب (انتهى) و لم اجد دليلا على كراهة البقاء و المقام عند القبور الا ان يكون ذلك دليلا على عدم الصبر عند المصيبة كما يستأنس مما في نهج البلاغة من كلام امير المؤمنين عليه السلام عند دفن فاطمة سلام الله عليها : فان انصرف فلا عن ملالة و ان اقم فلا عن سوء ظن بما وعد الله الصابرين ، و حكى ان فاطمة بنت الحسين عليها السلام اقامت على قبر زوجها الحسن المثنى سنة فلما انقضت السنة امرت مواليها فقوضوا خيمتها و رجعت في سواد الليل الى بيتها فسمعت هاتفاً يقول هل وجدوا ما فقدوا ، فاجابه اخر : بل يسوا فانقلبوا ، و في هذه الحكاية اشعار بالكراهة ، اما عدم كراهة المقام عند قبور الانبياء و الائمة فلا استحباب زيارتهم و الصلوة عندهم فيستحب الاكثار من ذلك تحصيلا لزيادة الاجر و الثواب و ابقاء لتعمير مشاهدهم و تعظيماً لشعائرهم و احياء لمراسمهم صلوات الله عليهم .

### الثاني عشر الجلوس على القبر و في خبر على بن جعفر عن اخيه الكاظم عليه السلام

لا يصلح البناء على القبر ولا الجلوس عليه ، و في خبر يونس عن الصادق عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله

نهى ان يصلى على قبر او يقعد عليه او يبنى عليه ، و في خبر اخر : لان يجلس احدكم على جمر فيحرق ثيابه وتصل النار الى بدنه احب الى من ان يجلس على قبر .

### الثالث عشر البول والغائط في المقابر ففي خبر محمد بن مسلم المروى في الكافي

عن الباقر عليه السلام قال من تخطى على قبر او بال قائماً او بال في ماء قائم او مشى في حذاء واحد او شرب قائماً او خلا في بيت وحده او بات على غمر فاصابه شيء من الشيطان لم يدعه الا ان يشاء الله ، و اسرع ما يكون الشيطان الى الانسان و هو على بعض هذه الحالات (و خبر ابراهيم بن عبد الحميد) المروى في الكافي ايضاً عن الكاظم عليه السلام قال ثلاثة يتخوف منها الجنون التغوط بين القبور ، والمشي في خف واحد ، والرجل ينام وحده .

### الرابع عشر الضحك في المقابر و في الفقيه عن الصادق عليه السلام عن

ابائه عليهم السلام في وصية النبي صلى الله عليه وآله لعل عليه السلام : ان الله تبارك و تعالى كره لامتي الضحك بين القبور والتطلع في الدور (وفي الفقيه) ايضاً عنه عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله ان الله تبارك و تعالى كره لي ست خصال وكرهتهن للاوصياء من ولدي و اتباعهم من بعدى : العبث في الصلوة ، والرفث في الصوم ، والمن بعد الصدقة ، و اتيان المساجد جنباً ، والتطلع في الدور ، والضحك بين القبور (وفي مجموعة ورام) عن الصادق عليه السلام : من ضحك على جنازة اهانته الله يوم القيمة ، و من ضحك في المقبرة رجع وعليه من الوزر مثل جبل احد .

### الخامس عشر الدفن في الدور وفي المستند ص - ٢٠٠ عن ابى الدنيا المعمر

عن امير المؤمنين عليه السلام قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول لاتخذوا قبوركم مساجد و لايبوتكم قبوراً ، و حكى هذا الحديث عن المجالس و كنز الفوائد للكرجكي ، و لو اوصى بدفنه في بيته اعتبرت اجازة الورثة لو كان زائداً عن الثلث ، وقال في المستند لو كان في البلد مقبرة يدفن فيها الموتى كان الدفن فيها اولى لما فيها من الزيارة والدعاء .

### السادس عشر تنجيس القبور وتكثيفها بما يوجب هتك حرمة الميت و لا

اشكال في كراهته بعد كونه هتكا ، بل قد يحرم ، بل ربما يوجب الخروج عن الدين كقبور الانبياء والاصياء .

### السابع عشر المشى على القبر من غير ضرورة و في الخبر: و لان امشى على



جمرة او سيف او اخصف نعلی برجلی احب الی من ان امشى على قبر مسلم ، و لعل هذا الخبر محكى بطرق العامة ، قال المحقق المجلسی (قده) فی شرحه الفارسی علی الفقیه : ولم ار خبراً صریحاً من طرق اهل البيت يدل علی کراهته ، نعم قدورد بطرق العامة انه صلى الله عليه وآله نهى عن المشی علی القبور ، هذا ، و روى فی الفقیه عن الكاظم عليه السلام انه قال اذا دخلت المقابر فطأ القبور فمن كان مؤمناً استروح الی ذلك ومن كان منافقاً وجدالمه ، والمحكى عن جملة من الاصحاب کراهته (و کیف كان) فالظاهر عدم الكراهة فیما اذا كان المشی بقصد الزيارة و كان القبر للمؤمن ، ومع عدمها فالاقوی هو الكراهة و لولا لاجل التسامح فی ادلة السنن ، هذا كله اذا كان القبر ظاهراً ، و الا فالظاهر عدم الكراهة كالصحن الشريف فی النجف و كربلا و غیرهما لعدم صدق المشی علی القبور حينئذ ، و حکى المجلسی الاول (قده) عن جماعة من الاصحاب استحباب المشی حافياً فی المقابر لاجل احترام موتی المؤمنین و لاجل التواضع و التذلل ، ولا بأس به و ان لم یرد به دلیل بالخصوص .

**الثامن عشر الاتكاء علی القبر و لعل الاتكاء علی القبر فی حکم الجلوس علیه** فیلحقه حکمه ، و لا اشکال فی مرجوحیته فیما اذا كان هتکاً للمیت ، و عن النبی صلى الله عليه وآله ان حرمة المیت من المسلمین کحرمة احيائهم بمعنى انه یفعل بهم میتاً ما یفعل بهم حیا ، فاذا لم یحسن هتکهم و هم احياء بل یحرم فی بعض مراتبه فلا یحسن هتکهم و هم اموات و فی الجواهر نسب کراهة الاتكاء علی القبر الی علمائنا اجمع ، و حکى نسبتها الی اکثر اهل العلم عن الذکری و نقل عن المعبر انها قول علمائنا ، و عن المدارک نسبتها الی الاصحاب و انه لم یعلم فیها خلاف ، و عن الخلاف دعوی الاجماع علیها ، و استدل لها ایضاً فی الجواهر بقول الصادق عليه السلام كلما جعل علی قبر المیت من غیر تراب القبر فهو ثقل علی المیت و قول الكاظم عليه السلام لا یصلح البناء علی القبر و لا الجلوس علیه ، و لا یخفی ما فی دلتهمان من الوهن ، و الله الهادی .

**التاسع عشر انزال المیت فی القبر بغتة من غیر ان یوضع الجنائزة قریباً** منه ثم رفعها و وضعها دفعات کما مر و قد مرفی الامر الرابع من مستحبات الدفن و نقلنا هناك اخباراً ناهية عن انزاله بغتة المحمولة علی الكراهة .



**العشرون رفع القبر عن الارض ازيد من اربع اصابع مفرجات**  
 وفي خبر عمر بن واقد عن الكاظم عليه السلام انه قال اذا حملت الى المقبرة المعروفة بمقابر قریش  
 فالحدوني بها ولا ترفعا قبري فوق اربع اصابع مفرجات ، بعد حملة على الكراهة للاجماع  
 على عدم حرمة ما زاد عنها ،

و ربما يقال بمنافاة ما في هذا الخبر مع ما في خبر ابراهيم بن علي عن الصادق عليه السلام  
 عن ابيه ان قبر رسول الله صلى الله عليه وآله رفع شبراً من الارض ، و خبر البخري عنه عليه السلام ان قبر  
 رسول الله صلى الله عليه وآله رفع من الارض قد شبر و اربع اصابع (لكن المنافاة) مندفة بمساواة  
 الشبر مع اربع اصابع مفرجات مع كون عطف اربع اصابع على الشبر في خبر البخري تفسيرياً  
 فيكون المدار على قدر اربع اصابع مفرجات ، و مع الغض عن ذلك فبمعارضة الخبرين  
 مع خبر عقبة بن بشير عن الباقر عليه السلام قال قال النبي صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام يا علي هذا المكان  
 و ارفع قبري من الارض اربع اصابع ورش عليه بالماء ، و مع الغض عن ذلك ايضاً فبامكان  
 مدخلية خصوصية في قبره صلى الله عليه وآله ، فالاولى عدم التجاوز عن مقدار اربع اصابع مفرجات و  
 ان كانت الوظيفة تحصل برفعه اربع اصابع مضمومات ، والله هو العليم .

**الحادي والعشرون نقل الميت من بلد موته الى بلد اخر الا الى المشاهد**  
 المشرفة والاماكن المقدسة والمواضع المحترمة كالنقل من عرفات الى مكة  
 والنقل الى النجف فان الدفن فيه يدفع عذاب القبر وسؤال الملكين والى كربلا  
 والكاظمية و سائر قبور الائمة والى مقابر العلماء والصلحاء بل لا يبعد استحباب  
 النقل من بعض المشاهد الى اخر لبعض المرجحات الشرعية والظاهر عدم الفرق  
 في جواز النقل بين كونه قبل الدفن او بعده و من قال بحرمة الثاني مراده  
 ما اذا استلزم النيش و الا فلوفرز خروج الميت عن قبره بعد دفنه لسبب من  
 سبب او ظالم او صبي او نحو ذلك لامانع من جواز نقله الى المشاهد مثلاً ثم  
 لا يبعد جواز النقل الى المشاهد المشرفة و ان استلزم فساد الميت اذا لم يوجب  
 اذية المسلمين فان من تمسك بهم فازو من اتاهم فقد نجى و من لجأ اليهم  
 امن و من اعتصم بهم فقد اعتصم بالله تعالى فالمتوسل بهم غير خائب صلوات الله  
 عليهم اجمعين .

في هذا المتن امور (الاول) يجوز نقل الميت الى بلداخر على كراهية في نقله الى غير المشاهد المشرفة ، اما الجواز في مقابل الحرمة فلما دل على كراهته فان الكراهة تلازم الجواز ، واما كراهته ففي المعبر والذكرى والمحكى عن التذكرة وجامع المقاصد دعوى الاجماع عليها ، وفي الجواهر : وكفى بذلك حجة .

**(وقد يستدل لها)** بما روى عن دعائم الاسلام عن علي عليه السلام انه رفع اليه ان رجلا مات بالريستاق فحملوه الى الكوفة فانهم عقوبة (١) وقال ادفنوا الاجساد في مصارعها ولا تفعلوا فعل اليهود تنقل موتاهم الى بيت المقدس ، وقال عليه السلام انه لما كان يوم احد اقبلت الانصار لتحمل قتلاهم الى دورها فامر رسول الله صلى الله عليه وآله مناديا ينادى ادفنوا الاجساد في مصارعها ، وظاهر الخبرين وان كان الحرمة الا ان ضعف سندهما و عدم فتوى الاصحاب بالتحريم اوجب القول بالكراهة .

وقد يستدل ايضا للكراهة بمنافاة النقل مع التعجيل في تجهيزه الذي ورد الامر به و التأكيد فيه (و اورد عليه) بعدم الملازمة بين استحباب التعجيل و كراهة النقل فان ترك المستحب ليس مكروهاً اصطلاحياً ، مضافاً الى ان النقل لا يلازم ترك التعجيل اذ قد يكون زمان النقل عن البلد مساوياً مع زمان الدفن فيه او اقصر لتحقق وسائل النقل دون الدفن (وكيف كان) فلا اشكال في كراهة النقل الى غير المشاهد المشرفة .

**(الثاني)** المشهور بين الاصحاب استحباب النقل الى المشاهد المشرفة ، و في المعبر ان عليه عمل الاصحاب من زمان الأئمة الى الان، و عن التذكرة نقل عمل الامامية و اجماعهم على ذلك، و استدلل له بعد عدم الدليل على الكراهة اذ الدليل عليها كما تقدم هو الاجماع و هو مختص بغير المشاهد ، و قد عرفت ضعف السند في الخبرين الناهيين عن النقل، بما عرفت من دعوى الاجماع من التذكرة و المعبر على الاستحباب خصوصاً بضميمة قاعدة التسامح ، مضافاً الى خبر علي بن سليمان قال كتبت اسئله عن الميت يموت بعرفات ،

١- في حديث تارك الصوم: فان علي الامام ان ينهكه ضرباً ، اى يشدد عليه العقوبة، يقال نهكه السلطان كسمعه ينهكه نهكاً و نهوكه ، اى بالغ في عقوبته و النهك المبالغة في كل شئ  
(مجمع البحرين)

يدفن بعرفات او ينقل الى الحرم فايهما افضل ، فكتب يحمل الى الحرم و يدفن فهو افضل (والمروى) عن ارشاد القلوب للديلمى و فرحة الغرى فى قضية اليمانى ، و فيه قال له على عليه السلام لم لادفنته فى ارضكم ، قال اوصى بذلك فقال له ادفن فقام فدفنه فى الغرى، حيث ان فيه تقريره لفعله ان لم يعبه بنقله (وبالاجابة التى) استدلت بها على جواز النقل بعد الدفن فانه اذا جاز بعد الدفن فقبله اولى بالجواز ،

و استدلت فى المعبر لاستحبابه بانه يقصد به التمسك بمن له اهلية الشفاعة ، وهو حسن فى التوصل الى فوائد الدنيا فالتوصل الى فوائد الآخرة اولى (اتتهى) و هذا المقدار من الأدلة كافى فى اثبات الاستحباب .

**(الثالث)** لافرق فى جواز النقل الى غير المشاهد مع الكراهة و استحباب النقل الى المشاهد بين قرب البلد و بعده ما لم يؤدى الى فساد الميت و انتشار ريحه ، و معه فيه تفصيل يأتى فى الامور الآتية انشاء الله تعالى .

**(الرابع)** لافرق فى النقل الى الاماكن المشرفة بين ان يكون من غير الحرم الى الحرم كما دل عليه خبر على بن سليمان المتقدم ، او كان الى احد قبور المعصومين كالنقل الى النجف الاشرف فعن ارشاد القلوب للديلمى (ره) انه روى عن امير المؤمنين عليه السلام انه نظر الى ظهر الكوفة فقال ما احسن منظره و اطيب قعره اللهم اجعله قبرى ، و من خواص الدفن فيه اسقاط عذاب القبر و سؤال منكر و نكير كما وردت به الاخبار الصحيحة عن اهل البيت عليهم السلام ، مضافاً الى ما ذكر فى خبر اليمانى الذى فيه انه يدفن هناك رجل يدخل فى شفاعته مثل ربيعة و مضر ، فقال عليه السلام له اتعرف ذلك الرجل ، قال لا ، قال عليه السلام انا والله الرجل .

و اما النقل الى كربلاء المشرفة فى الجواهر عن البحار انه قد وردت اخبار كثيرة فى فضل الدفن فى المشاهد لاسيما الغرى والحائر ، و اما النقل الى الكاظمية و سائر قبور الائمة عليهم السلام كمشهد الرضا عليه السلام فى الجواهر ايضاً : قلت و ببالى ان سمعت من بعض مشايخى انه نقل عن الفاضل المقداد انه نقل التواتر فى الاخبار ان الدفن فى سائر مشاهد الائمة مسقط لسؤال منكر و نكير .



و اما النقل الى مقابر العلماء والصلحاء فعن المبسوط : يستحب ان يدفن الميت في اشرف البقاع فان كان بمكة فبمقبرتها وكذلك المدينة والمسجد الاقصى و مشاهد الائمة و كذا كل مقبرة تذكّر بخير من شهداء و صلحاء و غيرهم (انتهى) و في الذكرى لو كان هناك مقبرة بها قوم صالحون او شهداء استحب الحمل اليها لتناله بركتهم و بركة زيارتهم (اقول) و ما ذكره اقدس سرهما حق يشهد به الاعتبار لان علاقة الروح بالبدن لا تنقطع عنه بالكلية بل هي باقية بمرتبها و تختلف باختلاف قوة النفس شدة وضعفاً، و من بقائها يبقى الجسد على حاله من دون طر و تغيير فيه ، و منه يظهر ملاك استحباب زيارة القبور و عليه يترتب نيل بركاتهم و بركات زيارتهم ، ختم الله سبحانه لنا بالحسنى ، و مما ذكرنا يظهر استحباب النقل من بعض المشاهد الى بعض اخر كالنقل من سامراء او الكاظمية الى النجف الاشرف كما هو المعمول به في هذه الاعصار .

**(الخامس)** لا يجوز نقل الموتى بعد دفنهم الى غير المشاهد المشرفة ، و قد ادعى الاجماع عليه في المسالك والرياض ، قال في الجواهر و لعله كذلك من حيث النظر الى تحريم النيش - الى ان قال - لم نعر على مخالف الا ما يسند الى الوسيلة حيث قال يكره تحويله من قبر الى قبر اخر ، و الا ما يحكى عن ابن الجنيد حيث اطلق نفى البأس عن التحويل لصالح يراد بالميت ، و ظاهره جواز النقل من غير كراهة ايضاً (ويمكن) حمل عبارتهما على ارادة النقل بعد وضع الميت في القبر قبل تحقق الدفن ، و مع عدمه فلا يضر مخالفتهما في الاجماع ، فلا ينبغي الاشكال في حرمة فيما اذا استلزم النيش المحرم و اما اذا ظهر الميت بسبب كالسيل او السبع فالظاهر عدم الحرمة ، فالتحريم انما هو من جهة حرمة النيش و اما النقل بعد النيش سواء كان عصياناً او كان في صورة جوازه او كان بفعل غير المكلف فلا اشكال فيه نعم هو مكروه الى غير المشاهد كالنقل ابتداء قبل الدفن

**(السادس)** المشهور عدم جواز النقل - بعد الدفن - الى المشاهد المشرفة ، و عن ابن ادريس انه بدعة في شريعة الاسلام و المحكى عن غير واحد من قدماء الاصحاب و كثير من المتأخرين جوازه ، و محل البحث هو تعمد النيش لذلك و انه هل يرتفع حرمة النيش لهذه المصلحة اولاً .

(و يستدل للجواز) بامور (منها) الاصل بناء على انحصار دليل حرمة النباش بالاجماع وهو مفقود في المقام (ومنها) مرسل الفقيه عن الصادق عليه السلام قال ان الله تبارك وتعالى اوحى الى موسى بن عمران عليه السلام ان اخرج عظام يوسف عليه السلام عن مصر و وعده طلوع القمر عليه فابطاً طلوع القمر عليه فستل عمن يعلم موضعه فقبل له هنا عجوز تعلم علمه فبعث اليها فاتي بعجوز مقعدة عمياء فقال تعرفين قبر يوسف . قالت نعم ، قال فاخبريني بموضعه ، قالت لا افعل حتى تعطيني خصالا : تطلق رجلي وتعيد الى بصرى وترد الى شبابي وتجعلني معك في الجنة فكبر ذلك على موسى عليه السلام فاوحى الله عز وجل اليه انما تعطى على ، فاعطها ما سألت ، ففعله فدلته على قبر يوسف فاستخرجه من شاطى النيل في صندوق مرمر فلما اخرجته طلوع القمر (١) فحملة الى الشام فلذلك يحمل اهل الكتاب موتاهم الى الشام . (ومنها) خبر مفضل بن عمر عن الصادق عليه السلام ، وفيه ان الله تبارك وتعالى اوحى الى نوح عليه السلام و هو في السفينة ان يطوف بالبيت اسبوعاً فطاف كما اوحى الله اليه ثم نزل في الماء الى ركبته فاستخرج تابوتاً فيه عظام ادم عليه السلام فحمل التابوت في جوف السفينة حتى طاف ماشاء الله ان يطوف ثم ورد الى باب الكوفة في وسط مسجدها ف فيها قال الله للارض ابلعي مائتك فبلعت ماءها من مسجدا الكوفة كما بدء الماء من مسجدها و تفرق الجمع الذي كان مع نوح في السفينة فاخذ نوح التابوت في الغرى و هو قطعة من الجبل الذي كلم الله عليه موسى تكليماً (الحديث).

واورد على الاستدلال بالخبرين بان وقوع ذلك في الشرايع السابقة لا يدل على جوازه في شرعنا بل لعل خلافها هو المطلوب كما يرشد اليه قول رسول الله صلى الله عليه وآله لما قال له اليهودى هكذا نضع : خالفوهم و فعل خلافه (و يندفع اولاً) بعدم تسليم ذلك فيما ينقل عن الانبياء السابقين (و ثانياً) بان الاستدلال بهما انما هو لما يظهر من ائمتنا من انهم عليهم السلام نقلوا لنا قصتهما لارادة العمل بمضمونهما ، مضافاً الى استحباب بقاء

(١) الظاهر ان خروجهم من مصر و دخولهم البحر كانا موقوفين على (طلوع القمر

و كان اوحى الى موسى ان لا يطلع القمر حتى ترجع عظام يوسف عليه السلام

(بحار الانوار)

الاحكام الثابتة في الشرايع السابقة ما لم يقم الدليل على نسخها، لكن الانصاف صحة احتمال كون اخراج عظام ادم و يوسف عليهما السلام انما كان بوحي من الله تعالى في خصوص مورد هما فلا يعم غيرهما .

(وقد استدل ايضاً للجواز) باخبار مرسله في كتب غير واحد من الاصحاب (ففي مصباح الشيخ الطوسي قدس سره) لا ينقل الميت من بلد الى بلد فان نقل الى المشاهد كان فيه فضل ما لم يدفن وقد رويت بجواز نقله الى بعض المشاهد رواية ، والاول افضل (وقال في النهاية) فاذا دفن في موضع فلا يجوز تحويله من موضعه ، وقد وردت رواية بجواز نقله الى بعض المشاهد بمعناها مذاكرة ، والاصل ما قدمناه (وقال الشهيد في الذكرى) انه قال المفيد في المسائل العزمية : و قد جاء حديث يدل على رخصته في نقل الميت الى بعض مشاهد الرسول ان اوصى الميت بذلك (اقول) و لعل القول بالجواز هو الاقوى .

(السابع) ما ذكر في الامور السابقة من جواز النقل الى غير المشاهد مع الكراهة و استحبابه الى المشاهد انما هو فيما اذا لم يتغير الميت ولم ينتشر ريحهم لم يكن النقل موجباً لانتهاك حرمة الميت ، و الا فلا اشكال في التحريم في النقل الى غير المشاهد لمادل على ان حرمة المؤمن ميتاً كحرمة حيا ، و لان المستظهر مما ورد من التعجيل في تجهيزه هو التحفظ عن تغييره و ظهور رائحته قبل دفنه حتى انهم لم يسوغوا الانتظار به اذا استلزم التغيير لاجل تحصيل الكفن او ماء الغسل والخليطين بل اوجبوا دفنه قبل ذلك و انه يسقط الاحكام المذكورة اذا خيف على الميت تغييره و كذا ما ذكره من عدم جواز الانتظار لمن مات في السفينة ليدفن في الساحل اذا خيف عليه التغيير بل يلقي في البحر حينئذ .

و اما النقل الى المشاهد المشرفة فتحقيق القول فيه ان التغيير او انتشار الريح اما يكون مسبباً عن طول المدة او حرارة الهواء ونحو ذلك ، او يستند الى عمل عامل على وجه غير مشروع كما اذا توقف نقله على شق بطنه و استخراج امعائه مثلاً (فعلى الاول) ففي جواز نقله حينئذ و عدمه قولان ، المختار عند غير واحد من المحققين هو الجواز مستدلاله بالاصل وعدم ما يوجب منعه لفساد ما يستدل به للمنع عنه ، ولان في النقل تمسكاً



بهم صلوات الله عليهم ، والمختار عند كثير منهم هو المنع ، بل في الجواهر انه لم يعثر على من نص على الجواز .

و يستدل له بان ابقائه في طول هذا المدة التي يظهر فيها ريحه و يتفرق اعضائه هتك لحرمة ، و لان الاصل في حكمة وجوب الدفن انما هو ستر مثل هذه الامور ، وان المتبع في كلمات الاصحاب يكاد يقطع بظهور اتفاقهم في تقييد اطلاقات ادلة التجيز . من الغسل بالسدر والكافور وغيره بما اذا لم يؤد الى ظهور فساد الميت فواجبوا دفنه بدونها مع خوف ظهور الفساد فكيف يجوز ذلك لاجل الدفن في المشاهد المشرفة الذي هو من المستحبات ، و ان النسبة بين اطلاق استحباب النقل و حرمة الهتك والمثلة بالعموم من وجه ، ولا ريب في رجحان ما دل على حرمة الهتك والمثلة فيما اذا لم يوص الميت بنقله للقطع بعدم تقدم شيء من المندوبات على شيء من المحرمات .

و اورد على الاول - اعنى كون طول البقاء هتكاً - بالمنع عنه بعد كون الابقاء لابعنوان المهانة بل لاجل التوصل الى دفنه في المشاهد المشرفة الذي لا يعد بنظر العرف هتكاً بل هو من اعظم انحاء الشرف والرفعة (و اورد على الثاني) بان الاصل في حكمة دفن الميت و ان كان ستره عن ظهور تغييره و انتشار ريحه الا انه حكمة لا يلزم فيها الاطراد (وعلى الثالث) بان ظهور اتفاقهم فيما ذكر من تقييد اطلاقات ادلة التجيز بصورة عدم لزوم التغيير و ان كان مما يمكن دعوى القطع به الا ان الظاهر منهم كون ذلك لاجل كون التأخير بمثل هذه المدة هتكاً و هو حرام ، و قد عرفت ان لزوم الهتك لاجل الدفن في المشاهد المشرفة ممنوع ، بل هو تكريم ، و من ذلك ظهر ما في الوجه الرابع من ملاحظة النسبة بين دليل النقل الى المشاهد و ادلة تحريم المثلة والهتك و ذلك لما عرفت من ان ذلك فرع صدق الهتك و قد علمت عدم صدقه ، هذا مضافاً الى قيام السيرة من الفقهاء على النقل من لدن اعصار الائمة عليهم السلام ، مثل ما نقل من دفن الشيخ المفيد رضوان الله عليه في داره ثم نقله الى جوار الامامين الكاظمين عليهما السلام ، و مثل ما حكى من نقل السيدين الرضى والمرضى بعد دفنهما الى جوار مولانا الحسين عليه السلام ، و قد حكى ايضاً ان الشيخ البهائي (قده) قد نقل الى مشهد الرضا عليه السلام بعد دفنه في اصفهان و من الظاهر ان

وقوع ذلك في تلك الازمنة برئى من علماء زمانهم كان بتجويزهم .

هذا ، ولكن الاقوى عدم الجواز مطلقا ولو كان بوصية من الميت اذا كان النقل مستلزماً لظهور التغيير و انتشار الريح و ان جرت به السيرة كما يظهر من صاحب الجواهر قال (قده) انما الاشكال في بعض افراد النقل المستعمل في مثل زماننا من الامكنة البعيدة جداً بحيث لا يجىء الميت الامتغيراً كمال التغيير حتى لا يكاد يستطيع ان يقرب اليه احد ، وربما تقطعت اوصاله و جرى قيحه (اتهى) فقيام مثل هذه السيرة لا اثر له في اثبات الجواز بعد معلومية عدم امضاء فقهاء الزمان لعملهم و غلبة الظن بعدم ارتداعهم بر دع علمائهم ، و اما دعوى عدم صدق الهتك لكون النقل الى المشاهد شرفاً فممنوعة بل الهتك لازم ، غاية الامر لا بد من الدليل على تجويز هذا الهتك من الشارع لهذه المصلحة ، وهو غير ثابت فتحقق مصداق الهتك بتغير الجسد و تقطع الاوصال و خروج القيح و انتشار الريح مما لا شك فيه ، ولا يلزم في تحقق الهتك القصد الى عنوانه بل يكفي تحقق مصداقه ، كما في مسألة الرجوع في العدة الرجعية ، حيث ان قصد ما هو مصداقه كاف في تحققه و لولم يقصد عنوان الرجوع ، و اما نقل من ذكر من العلماء بعد دفنهم فلم يعلم كونه بعد التغيير الموجب للهتك .

و منه ظهر الحكم فيما اذا استلزم النقل المثلة بالميت باخراج ما في جوفه من الامعاء و غيرها كما ربما ينقل في هذه الاعصار و ان ذلك كله لا دليل على جوازه ، و لكن المحكى عن كاشف الغطاء كما في الجواهر انه لو توقف نقله على تقطيعه ارباً ارباً جاز ولا هتك فيه للحرمة اذا كان بعنوان النفع و دفع الضرر كما يصنع مثله في الحي (ولا يخفى ما فيه) فان نفس تقطيع الميت و تمثيله امر مناف مع حرمة ، والتوصل بذلك الى تلك الغاية لا يخرج عن كونه هتكاً ، و سيأتى في بعض المسائل الاتية مزيد بيان ان شاء الله تعالى .

مسئلة (١) يجوز البكاء على الميت و لو كان مع الصوت بل قد يكون راجحاً كما اذا كان مسكناً للحزن و حرقه القلب بشرط ان لا يكون منافياً للرضا بقضاء الله و لافرق بين الرحم وغيره وقد مر استحباب البكاء على المؤمن

بل يستفاد من بعض الاخبار جواز البكاء على الاليف الضال ، والخبر الذي ينقل من ان الميت يعذب ببكاء اهله ضعيف مناف لقوله تعالى ولا تزروا زورا و زرا اخرى و اما البكاء المشتمل على الجزع و عدم الصبر فجاز مالم يكن مقرونا بعدم الرضا بقضاء الله نعم يوجب حبط الاجر ولا بعد كراهته .

قدمر جملة من الكلام في الامر الحادى والثلاثين في البكاء على الميت ، وبقى جملة منه نذكرها في هذه المسئلة .

(فمنها) انه لافرق في جواز البكاء على الميت بين مالم يكن مع الصوت او كان معه اذا لم يكن مع الصراخ الخارج عن حد الاعتدال ، و اما معه فالاحوط الاجتناب عنه كما يأتى فى المسئلة الثالثة ، لكن المستفاد من الذكرى ذهابه الى كراهته مع الصوت حيث حمل النهى عن البكاء بما اذا رفع الصوت به، قال (قده) و لا يكره عندنا البكاء بعد الموت و قول النبي ﷺ فاذا وجبت (١) فلا تبكين باكية يحمل على رفع الصوت بالبكاء لان النبي ﷺ لما بكى قال عبدالرحمن اولم تكن نهيت عن البكاء ، قال لا ولكن نهيت عن صوتين فاجرين : صوت مصيبة و خمس وجوه و شق جيوب و رنة شيطان ، وهذا الخبر و ان كان عامياً لا نحتاج الى تجشم حمله و انه قد ورد بطريقنا عن الصادق عليه السلام - على ما فى الكافى - انه لما مات ابراهيم هملت عينا رسول الله بالدموع ثم قال ﷺ تدمع العين و تحزن القلب و لا نقول ما يسخط الرب و انا بك يا ابراهيم لمحزونون ، لكن الاولى حمله و حمل ما فى معناه من النهى عن البكاء على البكاء المشتمل على علو الصوت الخارج عن الاعتدال فلا كراهة فيما يشتمل على الصوت المعارف .

(ومنها) جواز البكاء على الاليف الضال ، وفى الوسائل عن كتاب الرجال للكشى عن عبدالله بن بكير قال ذكرت ابا الخطاب و مقتله عند ابي عبدالله عليه السلام فرقت عند ذلك و بكيت فقال عليه السلام أتأسى عليهم (٢) فقلت لا ولكن سمعتك تذكران علياً عليه السلام قتل اصحاب

١- الوجوب : السقوط و هو كناية الموت و منه قوله تعالى فاذا وجبت جنوبها فاطعموا (الاية) .

(٢) من قولهم اسى من باب تعب اى حزن فهو آس اى حزين ، و منه قوله تعالى فلا تأس على القوم الفاسقين اى لا تحزن عليهم (مجمع البحرين) .



النهر وان فاصبح اصحاب على عليه السلام يبكون عليهم فقال على عليه السلام أتأسون عليهم ، فقالوا لا ، انا ذكرنا الالفه التي كنا عليها والبلية التي اوقعتهم فذلك رفقنا عليهم ، قال لا بأس .

(ومنها) ان الخبر الذي ينقل بطريق العامة من ان الميت يعذب ببكاء اهله ضعيف ، فاول ما يرد عليه مارواه البخارى عن ابن عباس انه قال ذكرت ذلك - اى مارواه عمر عن النبي صلى الله عليه وآله ان الميت يعذب ببكاء اهله - لعائشة فقالت والله ما حدث رسول الله صلى الله عليه وآله ان الله ليعذب المؤمن ببكاء اهله عليه ، ولكن رسول الله صلى الله عليه وآله قال ان الله ليزيد الكافر عذابا ببكاء اهله عليه ، و قالت حسبكم القران : ولا تزروا زواجره ذراخى ، وفي حديث اخر عن البخارى ايضاً عن عائشة انها قالت انما مر رسول الله صلى الله عليه وآله على يهودية تبكى عليها اهلها فقال صلى الله عليه وآله انهم لي يكون عليها و انها لتعذب فى قبرها .

(و ربما يقال) فى حمله بان اهل الجاهلية كانوا ينوحون و يعدون جرائم اعمال موتاهم كالقتل و شن الغارات و يظنون انها من خصالهم المحموده ، فالميت حينئذ يعذب بما يكون عليه (ولا يخفى ما فيه) فان البكاء لا يصير حينئذ سبباً لعذابه و انما يعذب بما كان يعمل من الجرائم (وقد يقال) ان الميت يعذب بما يوصى به من الندبة و النياحة لكون ذلك حملاً منه لغيره على المعصية (و هذا الوجه ايضاً ليس بشيء) لان العذاب حينئذ على الوصية بالبكاء لاعلى نفس البكاء (ويمكن ان يقال) ان الباء فى قوله ببكاء اهله بمعنى مع ، يعنى ان الميت يعذب بما يستحقه مع بكاء اهله عليه ، و هذا الوجه موافق مع الحديث الاخير المروى عن عائشة من قوله صلى الله عليه وآله انهم لي يكون عليها و انها لتعذب فى قبرها (وكيف كان) فالقول بكراهة البكاء على الميت مستدلاً بهذا الحديث ضعيف .

(ومنها) ان البكاء المشتمل على الجزع و عدم الصبر اذا لم يكن مقروناً بعدم الرضا بقضاء الله تعالى جائز لكنه يوجب حبط اجر المصاب فى مصيبة ، و لعله يكون مكروهاً من هذه الجهة ، و اما مع الاقتران بسخط لقضائه تعالى فهو حرام قطعاً ، و قد قال النبي صلى الله عليه وآله فى مصيبة ولله ابراهيم تدمع العين ويحزن القلب ولا نقول ما يسخط الرب .

مسئلة (٢) يجوز النوح على الميت بالنظم والنثر ما لم يكن مشتملاً على

الويل والثبور لكن يكره فى الليل ويجوز اخذ الاجرة عليه اذا لم يكن بالباطل

### لكن الاولى ان لا يشترط اولاً .

المراد بالنوح ذكر اوصاف للميت نظماً او نثراً سواء كانت صدقاً و هو النوح بالحق او كذبا و هو النوح بالباطل (واختلف في حكمه) فعن الشيخ في المبسوط و ابن حمزة التحريم مطلقاً و لو كان بحق ، و عن المشهور الجواز اذا لم يستلزم حراماً من كذب او صراخ او لطم وجه او خمشه و نحو ذلك ، بل عن المنتهى دعوى الاجماع على جواز ما كان منه بحق كدعواه على حرمة ما كان منه الباطل .

(ويستدل للجواز) باخبار كثيرة (منها) صحيح يونس بن يعقوب عن الصادق عليه السلام قال قال لي ابو جعفر عليه السلام اوقف لي من مالي كذا كذا النوادب تندبني عشر سنين بمنى ايام منى .

(ومنها) ما في الكافي و التهذيب عن الثمالي عن الباقر عليه السلام قال مات الوليد بن مغيرة فقالت ام سلمة للنبي صلى الله عليه وآله ان الالمغيرة اقاموا مناخة فاذهب اليهم ، فاذن لها و لبست ثيابها و تبيأت فندبت ابن عمها بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله بقولها: انعي الوليد بن الوليد الى اخر آياتها ، فمأعاب النبي صلى الله عليه وآله ذلك و لا قال شيئاً .

(و منها) خبر حنان قال كانت امرئة معنافية الحي و لها جاربة نائحة فجاءت الى ابي فقالت يا عم انت تعلم ان معيشتي من الله عز وجل ثم من هذه الجاربة النائحة و قد احببت ان تسئل ابا عبد الله عليه السلام عن ذلك فان كان حالاً ، و الاً بعتها و اكلت من ثمنها حتى يأتي الله تعالى بالفرج والله اني لاعظم ابا عبد الله عليه السلام ان اسئله عن هذه المسئلة ، قال فلما قدمنا عليه اخبرته انا بذلك ، فقال عليه السلام اتشارط ، قلت والله ما ادري اتشارط ام لا ، فقال قل لها لا تشارط و تقبل كلما اعطيت .

(ومنها) ما في الفقيه : لما انصرف رسول الله صلى الله عليه وآله من وقعة احد الى المدينة سمع من كل دار قتل من اهله قتيل نوحاً و لم يسمع من دار عمه حمزة فقال صلى الله عليه وآله لكن حمزة لا يواكي له فألى اهل المدينة ان لا ينوحوا على ميت و لا يبكوه حتى يبدعوا بحمزة فينوحوا و يبكوه فهم الى اليوم على ذلك .

ويستدل للمنع ايضاً باخبار (منها) خبر جابر المروى في الكافي عن الباقر عليه السلام قال قلت له ما الجزع ؟ فقال اشد الجزع المصراخ والويل والعيول و لطم الوجه والصدر و جز الشعر من النواصي و من اقام النواحة فقد ترك الصبر و اخذ في غير طريقه .

(ومنها) خبر حسين بن زيد المروى في الفقيه عن الصادق عليه السلام قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن الرنة عند المصيبة ونهى عن النياحة و الاستماع اليها .

(ومنها) خبر ابي المقدم قال سمعت ابا الحسن يقول في قول الله عز وجل ولا يعصينك في معروف ، قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال لفاطمة عليها السلام اذا انامت فلا تخمشي علي وجهها ولا ترخي علي شعراً ولا تنادي بالويل و لا تقيمن علي نائحة ، قال ثم قال عليه السلام هذا المعروف الذي قال الله عز وجل ولا يعصينك في معروف .

(ومنها) ما رواه في الخصال عن الصادق عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله اربعة لا تزال في امتي الي يوم القيمة - الي ان قال - النياحة و ان النائحة اذا لم تتب قبل موتها تقوم يوم القيمة و عليها سربال من قطران و درع من جرب .

(والاقوى) ما عليه المشهور من الجواز اذا كان بحق و عدم الجواز اذا كان باطل وذلك بحمل الاخبار الدالة على المنع على ما اذا كان بالبطل كما يشهد بذلك خبر جابر المتقدم مضافاً الي اجماع العلامة في المنتهى على الجواز فيما اذا كان حقاً والمنع في الباطل ، بل الشهيد (قده) في الذكرى استظهر من كلام المبسوط و ابن حمزة ارادتهما النوح بالبطل مما حرماه مستشهداً بان نياحة الجاهلية كانت كذلك غالباً .

(و يدل على كراهته في الليل) ما رواه في الكافي عن خديجة بنت عمر بن علي بن الحسين عليهما السلام انها قالت سمعت محمد بن علي يقول انما تحتاج المرثة في المأتم الي النوح لتسيل دمعها و لا ينبغي لها ان تقول هجراً فاذا جاء الليل فلا تؤذي الملائكة بالنوح .

و اما اخذ الاجرة على النياحة فالظاهر جوازه اذا كان اصل النياحة جائزاً ، لانها عمل محترم يصح اخذ الاجرة عليه، ولكن الاولى عدم الاشتراط او لا لما في خبر حنان المتقدم



في الاخبار الدالة على الجواز الذي فيه : قل لها لا تشارط و تقبل كلما اعطيت ، بحمله على الاستحباب لنفي البأس عن اخذها في خبر ابي بصير عن الصادق عليه السلام قال لا بأس باجر النائحة التي تنوح على الميت ، وفي مرسل الصدوق في الفقيه قال وسئل عن اجر النائحة ، قال لا بأس به قد نوح على رسول الله صلى الله عليه وآله ، ثم قال روى انه لا بأس بكسب النائحة اذا قالت صدقا ، و خبر العذافر قال سئلت الصادق عليه السلام عن كسب النائحة فقال عليه السلام تستحل به بضرب احدى يديها الى الاخرى ، و قيل في معناه انها تعمل اعمالا شاقة ، فيها تستحق الاجرة ، و قيل انها لا تستحق الاجرة على النياحة بل على ما تضم اليها من الاعمال .

**مسئلة (٣) لا يجوز اللطم والخدش وجز الشعر بل والصراخ الخارج عن حد الاعتدال على الاحوط وكذا لا يجوز شق الثوب على غير الاب والاخ و الاحوط تركه فيهما ايضاً .**

في هذه المسئلة امور (الاول) قال في المنتهى يحرم ضرب الخد و تفتال الشعر ، و في الجواهر دعوى القطع بحرمة اللطم والعيول و نحوهما ، و يدل على حرمة اللطم مطلقاً في الرجال والنساء ما روى عن مسكن الفؤاد عن النبي صلى الله عليه وآله : ليس منا من ضرب الخدود و شق الجيوب ، والمحكى عن كتاب المغازي عن النبي صلى الله عليه وآله ليس عن البكاء نهيت و لكن نهيت عن صوتين احمقين فاجرين - الى ان قال صلى الله عليه وآله - وصوت عند مصيبة و لطم خدود و شق جيوب و رنة شيطان (و خبر جابر عنه صلى الله عليه وآله) و لكن نهيت - الى ان قال - وصوت عند مصيبة خمس و جوه و شق جيوب و رنة شيطان (و خبر جابر) المروى في الكافي عن الباقر عليه السلام قال اشد الجزع الصراخ بالويل والعيول و لطم الوجه والصدر و جز الشعر من النواصي و من اقام النواحة فقد ترك الصبر و اخذ في غير طريقه و من صبر و استرجع و حمد الله عز و جل فقد رضى بما صنع الله و وقع اجره على الله و من لم يفعل ذلك جرى عليه القضاء و هو ذميم و احبط الله تعالى اجره .

**(ويدل على حرمة على النساء) غير واحد من الاخبار كخبر الخزاز عن الصادق عليه السلام في قول الله عز و جل ولا يعصينك في معروف ، قال المعروف ان لا يشققن جيبةً ولا يلمطن خدأً (وجهاً) و يقمن (ولا يتخلفن) عند قبر ولا يسودن ثوبا ولا ينشرن شعراً ،**

وغير ذلك من الاخبار ، و هي كثيرة .

**(الامر الثاني)** قال في الحقائق الظاهر من الاخبار و كلام الاصحاب ان الصراخ محرم ، و ان الجائر من النوح انما هو بالصوت المعتدل ، و لعل مراده من الاخبار ما تقدم من الاخبار الناهية عن الصوت عند المصيبة كما في خبر المغازي و خبر جابر عن النبي ﷺ و خبر جابر المروي عن الباقر ﷺ (وكيف كان) فلا ينبغي الريب في حرمة ما كان منه بالويل والعيول كما هو مفاد الخبر الاخير - و قد تقدم في الامر الاول ، كما لا ينبغي الاشكال في جواز المتعارف منه وهو البكاء مع الصوت ، و اما الصوت الخارج عن المتعارف اذا لم يكن مع الويل والعيول فالاحوط الاجتناب ، والمراد بالويل هو النداء به بقوله يا ويلي او او يلى او و اويله ، اى يا ويل هذا اوان مجيئك ، والعول والعولة والعيولة : رفع الصوت بالبكاء ، و لعل المراد هنا هو النداء بالعول ايضا كقوله يا عولى و نحوه .

**(الامر الثالث)** صرح غير واحد من الاصحاب بتحريم شق الثوب الاعلى الاب والاخ ، ومقتضى اطلاق كلامهم عدم الفرق بين الرجال والنساء ، وعن بعضهم جوازه للنساء مطلقاً ولو على غير الاب والاخ ، وعن الحلبي المنع في الرجال والنساء من غير استثناء الاب (والاقوى ما عليه الاكثر) و هو القول الاول ، اما المنع في غير الاب والاخ فلاطلاق ما تقدم من الاخبار مما باطلاقه يدل على المنع في الرجال والنساء ، وتلك الاخبار وان كانت مطلقة الا انه لا بد من تقييدها بغير الاب والاخ للاخبار الدالة على الجواز فيهما (منها) ما ورد في شق مولانا الحسن العسكري ﷺ ثوبه في مصيبة اخيه ابي جعفر بن على وفي مصيبة ابيه مولانا الهادي ﷺ (ففي الكافي) لما قبض محمد بن على بن محمد جاء الحسن بن على عليهما السلام و هو مشقوق الجيب فوقف عن يمين ابيه مولانا الهادي ﷺ (وفي الفقيه) انه لما توفي مولانا على بن محمد عليهما السلام خرج الحسن بن على عليهما السلام من الدار وقد شق قميصه من خلف و قدام .

(ومنها) اى مما يدل على الجواز في الاب و الاخ خبر خالد بن سدير قال سئلت الصادق ﷺ عن رجل شق ثوبه على ابيه او على امه او على اخيه او على قريب له ، قال ﷺ لا بأس بشق الجيوب فقد شق موسى بن عمران على اخيه هرون ، ولا يشق الوالد على ولده

ولا الزوج على امرئته وتشق المرثة على زوجها و اذا شق الزوج على امرئته او والد على ولده فكفارتها حنث يمين ولا صلوة لهما حتى يكفرا او يتوباما من ذلك ، و اذا خدشت المرثة وجهها او جرت شعرها او نفتت في جز الشعر عتق رقبة او صيام شهرين او اطعام ستين مسكينا ، و في الخدش اذا ادميت و في التنف كفارة حنث يمين ولا شيء في اللطم على الخد سوى الاستغفار و التوبة و لقد شققن الجيوب و لطمن الخدود الفاطميات على الحسين بن علي عليهما السلام و على مثله تلطم الخدود و تشق الجيوب و هذا الخبر - كما ترى - يدل على جواز شق الثوب على الاب و الاخ و كذا على الام و كذا على جواز شق المرثة على زوجها لكن الاصحاب خصوا الجواز بالشق على الاب و الاخ .

(ويستدل للجواز مطلقاً) حتى غير الاب و الاخ بخبر الحسن الصيقل ، و فيه : لا ينبغي الصراخ على الميت ولا شق الثياب ، قال في المدارك و هو ظاهر في الكراهة و مقتضى الاصل الجواز ان لم يثبت النهي عن اضاعه المال على وجه العموم (انتهى) و المستفاد من كلامه دعوى عدم الدليل على التحريم من النصوص الا ان يثبت دليل على حرمة اضاعه المال على وجه العموم ، مع انك قد عرفت النصوص الدالة على التحريم في خصوص المقام من غير حاجة الى ثبوت دليل على حرمة اضاعه المال ، و حكى الشهيد في الذكرى عن العلامة في النهاية انه قال يجوز شق النساء الثوب مطلقا ، ثم قال في الخبر ايماء اليهود اراد بالخبر ما تقدم من خبر خالد بن سدير الذي فيه : و لقد شققن الجيوب و لطمن الخدود الفاطميات على الحسين عليه السلام (ولا يخفى) انه يحتمل في الخبر كون الفاطميات بنات الحسين عليه السلام و اخواته مضافاً الى احتمال ان يكون الحكم بالجواز في غير الاب و الاخ مختصاً بمصيبتة صلوات الله عليه ، بل يعم غير الفاطميات في كل عصر و زمان كما يدل عليه ذيل الخبر المذكور و هو قوله عليه السلام : و على مثله تلطم الخدود و تشق الجيوب . و في حسن بن عمار عن الصادق عليه السلام كل الجزع و البكاء مكر و مما خلا الجزع على الحسين عليه السلام بناء على ارادة ما يصدر من الجازع من اللطم و الصراخ و شق الجيوب نحوها .

و قد يستدل للجواز على الاطلاق بما في خبر خالد بن سدير المتقدم من جواز



شق المرثة على زوجها مع عدم القول بالفصل بينها وبين غيرها (واورد عليه) بضعف الخبر سناً وعدم الجابر له و استبعاد تحقق الاجماع المركب في المقام .

(بقي الكلام) في تمسك صاحب المدارك بكلمة لا ينبغي في خبر الصيقل

لاثبات الكراهة ، ويرد عليه اولا اختلاف ضبط الخبر ، ففي نسخة الوسائل : ولا تشق الثياب بدل - ولا ينبغي شق الثياب - وعلى هذه النسخة فيكون نهياً مستقلاً ، و ثانياً منع ظهور لا ينبغي في الكراهة بل قد استعمل في الاخبار كثيراً في الحرمة ، و ثالثاً لو سلم ظهوره في الكراهة فيمكن استفادة الحرمة منه هيئنا بقرينة العطف على الصراخ على الميت الذي عرفت انه حرام لظاهر ما دل على حرمة من الاخبار و عليه فتوى الاصحاب . ( و يستدل للتفصيل ) بين الرجال و النساء بالاخبار الكثيرة في النهي عن شق الثوب من النساء خاصة ، و قد عرفت دلالة بعض الاخبار على العموم ، وليس في ماورد في النهي في خصوص النساء ما يدل على عدم الحرمة للرجال فيبقى ما يدل على العموم سليماً عن المعارض والمخصص ، و يستدل للحلي في منعه مطلقاً حتى على الاب والاخ - بتلك الاخبار المتقدمة الدالة بعمومها على التحريم ، و لكنه ايضاً مردود بما يدل على جوازه في الاب والاخ ، والله الهادي .

مسئلة (٤) في جز المرثة شعرها في المصيبة كفارة شهر رمضان و في

نتفه كفارة اليمين و كذا في خدشها وجهها كما نص عليه في خبر خالد بن سدير المتقدم .

مسئلة (٥) في شق الرجل ثوبه في موت زوجته او ولده كفارة اليمين و

هي اطعام عشرة مساكين او كسوتهم او تحرير رقبة و يدل عليه ايضاً ما في الخبر المتقدم .

مسئلة (٦) يحرم نبش قبر المؤمن و ان كان طفلاً او مجنوناً الامع

العلم باندراسه و صيرورته تراباً ولا يكفي الظن به ، و ان بقي عظاما ففي جواز نبشه اشكال ، و امامع كونه مجرد صورة بيحث بصير ترابا بادنني حركه فالظاهر جوازه نعم لا يجوز نبش قبور الشهداء والعلماء والصلحاء و اولاد الائمة ولو بعد الاندراس وان طالت المدة سيما المتخذ منها مزارا و مستجارا ، والظاهر

توقف صدق النيش على بروز جسد الميت فلو اخرج بعض تراب القبر و حفر من دون ان يظهر جسده لا يكون من النيش المحرم و الاولى الاناطة بالعرف و هتك الحرمة ، و كذا لا يصدق النيش اذا كان الميت في سرداب و فتح بابه لوضع ميت اخر خصوصاً اذا لم يظهر جسد الميت و كذا اذا كان الميت موضوعاً على وجه الارض و بنى عليه بناء لعدم امكان الدفن او باعتقاد جوازه او عصياناً فان اخرجه لا يكون من النيش ، و كذا اذا كان في تابوت من صخرة و نحوها في هذه المسئلة امور (الاول) يحرم نبش القبر بلا خلاف بين الاصحاب ، و قد

ادعى عليه الاجماع في المنتهى والتذكرة والذكري بل في المعبر: عليه اجماع المسلمين و يدل على حرمة مضافاً الى الاجماع المذكور امور (منها) ما تقدم من الحديث المروي عن امير المؤمنين عليه السلام: من جدد قبراً (النخ) بناء على ان يكون بالجيم او بالخاء المعجمة، حيث ان المعنى في كليهما ما يستلزم النيش ، وقد عرفت سابقاً احتمال صحة الجميع وتعدد الرواية كما صرح به في الوسائل ، وهذا و ان لم يثبت حتى يكون دليلاً الا انه مما يؤيد به الدليل .

(ومنها) الاخبار المستفيضة الدالة على قطع يد النباش ، ففي خبر الجعفي المروي في الكافي قال كنت عند الباقر عليه السلام وجاءه كتاب من هشام بن عبد الملك في رجل نبش امرئة فسلبها ثيابها ثم نكحها فان الناس اختلفوا علينا فطائفة قالوا اقتلوه و طائفة قالوا حرقوه ، فكتب اليه الباقر عليه السلام ان حرمة الميت كحرمة الحي ، يقطع يده لنبشه و سلبه الثياب و يقام عليه الحد في الزنا ، ان احصن رجم ، و ان لم يكن احصن جلد مائة ، فان المتأمل في قوله عليه السلام يقطع يده لنبشه و سلبه الثياب يستفيد منه حرمة نبشه كما يستفيد حرمة سلبه ، و لومع من دلالته فلا اقل من كونه مؤيداً .

(ومنها) ما في النيش من المثلة بالميت و هتكه و الاطلاع على ما لا ينبغي الاطلاع عليه مما صنع به في القبر .

(ومنها) شمول اوامر الدفن لسائر الاوقات التي منها زمان النيش ، فان الاستفادة من ادلة وجوبه هو تحفظ الميت عن ظهور جثته للسباع و رائحته عن الانتشار ، و مقتضاه

هو احداث الدفن قبل وجوده وابقائه بعده ، و هوينافى نبش قبره . وهذه الامور الاربعة مع الاجماع المذكور كافية فى اثبات الحرمة :

**(الامر الثانى)** يعتبر فى حرمة النبش ان يكون الميت مسلماً او بحكم المسلم بان يكون طفلاً له او مجنوناً محكوماً عليه بالاسلام ، و هل يعتبر ان يكون مؤمناً ، ظاهر المتن ذلك ، حيث عبر بقبر المؤمن ، ولكن الحق عدم اعتباره بل يحرم نبش قبر من يجب دفنه ولو كان مخالفاً ، وقد عبر سيداساتيدنا (قده) فى وسيلته بالمسلم ، وفى غير واحد من عبارات الاصحاب التعبير بنبش القبور و مرادهم قبور المسلمين بقرينة كونهم فى مقام ذكر احكام امواتهم .

**(الامر الثالث)** يجوز نبش ما علم باندراسه و سيرورته تراباً كما صرح به جماعة و ادعى عليه الاتفاق فى المحكى عن جامع المقاصد ، و استدل له فى الجواهر بانه لا يدخل تحت مسمى نبش القبر ، و بانه فى الاراضى المسبلة او المباحة يلزم من منعه حينئذ تعطيل كثير من الاراضى (اقول) و لعدم ما يدل على حرمة من الادلة المتقدمة ، و مع عدمه فمقتضى الاصل هو الجواز لو انتهى الى الشك .

**(الامر الرابع)** لا اشكال فى جواز النبش مع العلم باندراس الميت ، و امامع الظن به فعن بعض الاصحاب التصريح بالجواز ، و انه ان وجد فيه شىء من الميت دفنه وطمه (والاقوى) عدم الجواز الامع العلم لعدم الدليل على اعتبار الظن هنا ، و اذا كان الظن غير معتبر فهو بحكم الشك فيرجع الى استصحاب عدم الاندراس او استصحاب حرمة النبش مع حكومة الاول على الثانى لكونه موضوعياً ، وفى جواز الرجوع الى اهل الخبرة والاكتفاء به ان لم يحصل القطع به و جهان ، اقواهما لعدم ما يدل على اعتبار قولهم فى ذلك ايضاً .

**(الامر الخامس)** لو كان الباقي من الميت هو العظم المجرد عن اللحم ففي جواز نبشه اشكال من جهة صدق النبش وصدق الهتك ، و الاحوط بل الاقوى هو عدم الجواز لاسيما فيما اذا كانت العظام متصلة على هيئة البدن ، و اما لو فرض اتصال الهيئة ولم تكن الاجزاء عظاماً بل كانت رميمياً على هيئة الانسان بحيث تنتشر اجزائه بحركه سيرة او بوصول الهواء اليها فالظاهر - كما فى المتن - عدم تحريم النبش فى الفرض ، و ان كان اخراجه عن تلك



الصورة بالنبش ايضا لا يخلو عن الاشكال .

**(الامر السادس)** لا يجوز نبش قبور الانبياء والائمة عليهم السلام لما في ذلك من هتكهم المحرم قطعاً بل لعله يوجب الارتداد في بعض الصور ، وفي الجواهر: ولا يبعد الحاق قبور العلماء والصلحاء والشهداء و اولاد الائمة عليهم السلام بهم سيما ما اتخذ مزاراً و ملازماً - الى اخر ما افاد - (اقول) و للقطع بعدم اندراس ابدانهم او الظن في بعضهم و لا اقل من الشك ، وقد عرفت انه لا يجوز لنبش الامع العلم بالاندراس .

**(الامر السابع)** المراد بالنبش كشف جسد الميت بعد ما كان مستوراً بالدفن فلو حفر القبر واخرج ترابه من دون ان يظهر الجسد لم يكن من النبش المحرم ، اللهم الا اذا كان مجرد ذلك هتكاً لصاحب القبر ، فالاولى اناطة الحكم بصدق الهتك فيجب الاجتناب و لولم يكن موجباً لظهور الجسد .

**(الثامن)** لا يصدق النبش فيما اذا كان الميت في سرداب فيفتح بابه لوضع ميت اخر بشرط ان لا يظهر الجسد ، وكذا اذا كان الميت موضعاً على وجه الارض وبنى عليه البناء او كان في تابوت من صخر ونحوه فاخرج منه اذ لا يصدق على شيء من ذلك النبش المحرم و سيأتي التصريح به في المورد السابع من الموارد المستثناة من حرمة النبش في الوضع في التابوت .

**مسئلة (٧)** يستثنى من حرمة النبش موارد (الاول) اذا دفن في مكان مغصوب عدواناً او جهلاً او نسياناً فانه يجب نبشه مع عدم رضا المالك ببقائه وكذا اذا كان كفنه مغصوباً او دفن معه مال مغصوب بل او ماله المنتقل بعد موته الى الوارث فيجوز نبشه لاجراجه نعم لو اوصى بدفن دعاء او قران او خاتم معه لا يجوز نبشه لاخذه بل لو ظهر بوجهه من الوجوه لا يجوز اخذه كما لا يجوز عدم العمل بوصيته من الاول .

في هذا المتن امور (الاول) اذا دفن الميت في مكان مغصوب عدواناً او جهلاً بالغضب او نسياناً له يجوز لمالك الارض اجراجه منه ولا يجب عليه ابقائه ولو باجرة و نحوها الى ان يبلى الميت ، و ذلك لعموم دليل السلطنة ، و قد حكى الاتفاق على جواز النبش في هذه الصورة ، و في الجواهر: لا اعرف فيه خلافاً ، وعن كشف اللثام انه مقطوع به.

(ويدل على الجواز) ان العمدة في حرمة النيش هو الاجماع وهو مفقود في المقام لولم يثبت الاتفاق على الجواز ، وهذا طريق حسن لاثبات جواز النيش فيما لم يقم الاجماع على حرمة لو اغمضنا عما ذكرناه من الادلة لاثبات الحرمة عدى الاجماع مما ذكرناه دليلاً او تأييداً للدليل ، ومع النظر الى ذلك فينبغي القطع بالجواز فيما اذا لم يوجب النيش هتكا للميت ولا موجباً لمثلته و تقطيع اجزائه او النظر الى ما لا يحسن النظر اليه من تغيراته الكريهة ، واما مع كونه مستلزماً لما ذكره التزاحم بين ما يدل على حق المالك من قاعدة السلطنة و عموم نفي الضرر اذا كان بقاء الميت في ملكه ضرراً عليه كنقصان القيمة وعدم رغبة احد في شراء الارض حينئذ ، و بين ما يدل على حرمة هتك الميت فر بما يقال بتقديم حق المالك اما لكونه حق الاحياء وهو مقدم على حق الاموات و اما لكون مفاد قاعدة السلطنة و عموم قاعدة نفي الضرر من القواعد العقلية الآتية عن التخصيص فيقدمان على ما يزا حهما او يعارضهما (و ربما يقال) بتقديم اقوى الحرمتين ، ومع التساوى يجمع بينهما ببذل القيمة من تركة الميت او ثلث تركته لو كان له تركة وكان ثلثها و اياً بالقيمة و الا فمن بيت المال ، ولا تعين القيمة على الغاصب ، و الى هذا الاخير مال في الجواهر - لولا الاتفاق على جواز النيش - (ولا يخفى) ان هذا هو الافضل الاحوط سيما اذا كان المالك وارثاً او رحماً للميت .

ثم انه فيما يجوز للمالك اخراج الميت من ملكه فله ان يطالب الدافن باخراجه لان وضعه فيه كان بفعله ، فلو طالبه باخراجه وجب عليه ذلك ، و لعله الى هذا يشير المصنف (قده) في قوله يجب نبشه مع عدم رضا المالك ببقائه ، فان النيش لا يجب على اولياء الميت اذا لم يكن الدفن من فعلهم ولا بامرهم ، وكذا لا يجب على عموم المسلمين على نحو الواجب الكفائي مثل اصل الدفن ، اللهم الا ان يقال بان الدفن في المكان المغصوب ليس دفناً شرعياً موجباً لسقوط التكليف به عن المكلفين (وكيف كان) فاو كان في اخراج الميت مؤنة فعلى الدافن لانه هو الضامن .

(الامر الثاني) لافرق في الغصب بين ان يكون بالتصرف في ملك الغير او بالتصرف

في الملك المشترك بلاذن شركائه ، وكذا لافرق في المغصوب بين العين والمنفعة ، فلو كانت العين المملوكة في اجارة الغير لم يجز للمالك دفن الميت فيها ، بل وكذا لو كانت العين مما تعلق به حق الغير كحق الرهانة فلا يجوز بغير اذن المرتهن .

**(الامر الثالث)** قد يقال بوجود الابقاء اذا كان دفن الميت في ارض اخرى متعذراً ، وهذا يتم لوقلنا بوجود الدفن في ارض الغير من غير اذنه مع تعذر دفنه في غيرها ابتداءً ، فيكون عروض التعذر بعد الدفن كالتعذر الابتدائي ، و اما لو قلنا بعدم وجوب ذلك بل وعدم جوازه فيكون الابقاء ايضاً كذلك .

**(الامر الرابع)** لافرق بناء على تقديم حق المالك بين زيادة هتك الميت وقلته ولا بين قلة ضرر المالك وكثرته ، وهذا بخلاف ما اخترناه من مراعاة اقواهما ، اذ حينئذ يقدم الاهم ، والاقوى ما قدمناه .

**(الامر الخامس)** اذا كان كفن الميت مغصوباً فالمعروف انه في حكم الدفن في الارض المغصوبة ، وفي الجواهر : من غير خلاف اجده فيه وعن كشف اللثام انه ايضاً مقطوع به ، لكن الظاهر عن العلامة في المنتهى هو الفرق حيث يقول بتعذر تقويم الارض الى بلى الميت بخلاف تقويم الكفن ، وضعفه في الذكرى بامكان اجارة المكان مدة يقطع بلى الميت فيها ، قال و اضعف منه الفرق باشراف الثوب على الهلاك بالتكفين بخلاف الارض ، وذلك لان الفرض هو صورة قيام الثوب لامع هلاكه ، ثم قال و ربما احتمل انه اذا ادى نبشه الى هتك الميت بظهور ما يتنفر منه لم ينبش و الانبش لما في الخبر من ان حرمة المؤمن ميتاً كحرمة حياً ، ولكن هذا الاحتمال قائم في مواضع النباش ايضاً (انتهى) .

وفي حكم الكفن المغصوب ما اذا دفن مع الميت مال مغصوب ، وكذا مال الميت نفسه المنتقل بعد موته الى الوارث ، الا اذا اوصى بدفن ما يجوز دفنه معه كدعاء وقران و خاتم عقيق عليه نقش اسماء المعصومين اذا لم يعد دفنه اسرافاً و اتلافاً للمال كما اذا كان مما يبذل بازائه مال كثير بحيث يعد دفنه عند العقلاء اتلافاً و تبذيراً ، كما انه يشترط في جواز دفنه معه ان لا يكون زائداً على تلك تركة الميت ، ففي صورة جواز دفن مال



مع الميت لا يجوز نبش القبر لآخراجه كما لا يجوز اخذه لو ظهر بوجه من الوجوه .  
**الثانى** اذا كان مدفوناً بلاغسل ولاكفن او تبين بطلان غسله او كون كفنه على غير الوجه الشرعى كما اذا كان من جلد الميتة او غير المأكول او حريراً فيجوز نبشه لتدارك ذلك ما لم يوجب لهتكه و اما اذا دفن بالتيمم لفقد الماء فوجد الماء بعد دفنه او كفن بالحرير لتعذر غيره ففى جواز نبشه اشكال واما اذا دفن بغير صلوة او تبين بطلانها فلا يجوز النبش لاجلها بل صلى على قبره ومثل ترك الغسل فى جواز النبش ما لو وضع فى القبر على غير القبلة ولو جهلا او نسياناً .

فى هذا المتن امور ( الاول ) اذا دفن الميت بلاغسل او تبين بطلان الغسل فالمحكى عن المنتهى جواز نبشه لتدارك غسله محافظة على الواجب الذى يمكن تداركه ولا دليل على سقوطه بالدفن ، ومع الشك فيه فالمرجع هو استحباب وجوبه كما لا مانع عنه حينئذ لعدم جريان دليل حرمة النبش وهو الاجماع ، ومع الشك فالمرجع هو البرائة (ويمكن ان يستدل ايضاً) بعدم احترام هذا الدفن حتى يصير نبشه حراماً لعدم كونه دفناً مشروعاً بل كونه منهيّاً عنه (لكنه يندفع) بان حرمة النبش لا تدور مدار مشروعية الدفن بل هى بملاك حرمة المؤمن وعدم جواز هتكه ، مع ان دعوى عدم صحة الدفن قبل الغسل انما هى لتوهم كون تأخر الامر بالدفن عن الامر بالغسل موجباً لاشتراط صحة الدفن بالغسل، وهذا ممنوع ، نعم هذا صحيح بالنسبة الى الصلوة حيث ان صحتها مشروطة بكونها بعد الغسل والكفن ، و مما ذكرنا يظهر منع دعوى انصراف حرمة النبش الى الاقبار الشرعى ايضاً ، فالعمدة فى جواز النبش هو عدم الدليل على حرمة فى المقام لعدم تحقق الاجماع ، فالحكم هو وجوب النبش لتدارك الغسل اذا لم يخش على الميت فسادة وتقطع اوصاله باخراجه ، والا سقط كسقوط الغسل ابتداء اذا خيف عليه ذلك، وقد تقدم البحث عن هذا الامر فى المسئلة الخامسة من مسائل فصل شرائط الغسل .

**(الثانى)** اذا دفن بلاكفن فهل حكمه كالدفن من غير غسل اولا ، قولان ،

المصرح به في المدارك والمحكى عن البيان هو الاول ووجهه باتحاد طريق المسئلتين وعدم الفرق في البين، والمصرح به في المعبر والمحكى عن غيره هو الاخير للفرق بين الدفن عريانا وبينه بلاغسل: باغناء القبر عن الستر بالكفن بخلاف الغسل حيث انه لا يبغي عنه شيء والاقوى هو الاول لتساوي المسئلتين في الطريق.

( الثالث ) لو كفن على غير الوجه الشرعي كما اذا كفن في الحرير او في جلد الميتة او في غير المأكول ففي جواز نبشه لتداركه وعدمه وجهان : من كونه كالمغصوب في كونه غير مشروع ، ومن ان الحق فيه لله سبحانه وحقوق الادميين اضيق (قال في الذكري) لو كفن في حرير فهو كالمغصوب واولى بعدم النبش لان الحق فيه لله تعالى وحقوق الادميين اشد تضييقاً ، وورد عليه بان في الكفن في الحرير ايضاً حق ادمي لعدم خروج الكفن عن ملك مالكة بتكفين الميت فيه، اللهم الا ان يقال بكون المالك له هو المتلف له حقيقة فهو بالتكفين قد اسقط حقه عن ماله وهذا بخلاف المغصوب (وكيف كان) فالظاهر هي هنا ايضاً عدم الفرق فيجوز النبش لتدارك شرائط الكفن كما في المغصوب .

( الرابع ) اذا دفن بالتيمم لفقد الماء فوجد الماء بعد دفنه او كفن بالحرير لتعذر غيره ثم وجد غيره بعد دفنه ففي جواز نبشه لتغسيه او تكفينه في غير الحرير وجهان مبنيان على ان الفرد الاضطراري في حال الاضطرار هو الواجب على المكلف فيكون حاله كحال الصلوة قصراً في السفر، او يكون وجوب الناقص في حال العذر لكونه محصلاً لمرتبة من الملاك كصلوة القاعد عند العجز عن القيام (فعلى الاول) فالمأتمى به في حال التعذر يكون مجزياً لكونه هو المكلف به في تلك الحالة فيكون اتيانه موجباً لامتنال الامر الموجب للاجزاء (وعن الثاني) فالتكليف باق على حاله وانما العجز عن امتثاله صار سبباً للترخيص في ترك الامتثال والاكتفاء بالناقص مادام العذر باقياً .

ولا يخفى ان الاستفادة من ادلة التيمم هو الاول كما هو المستظهر من قوله عليه السلام التراب احد الطهورين وقوله عليه السلام يكفيك التراب عشرين ، هذا اذا لم يستلزم النبش هتكاً على الميت ومعه فلا ينبغي التأمل في حرمة النبش فيكون حاله كحال ما اذا استلزم

الغسل ابتداء قطع اوصاله فانه يسقط الغسل وهكذا الحال بعد دفنه وقدم بعض الكلام في ابحاث الغسل .

( الخامس ) اذا دفن بلا صلوة او تبين بطلان الصلوة عليه فلا يجوز النباش لاجل الصلوة ، وقد مر الكلام في ذلك في مباحث الصلوة على الميت .

( السادس ) المحكى عن البيان انه لو وضع الميت في القبر على غير القبلة وجب النباش لوضعه على القبلة وتأمل فيه في الجواهر من جهة دوران الامر في مثل المقام بين الواجب والحرام فمع ترجيح احدهما على الاخر بمرجح خارجي يجب الاخذ به والا فالحكم هو التخيير ان لم نقل بتقديم جانب الحرمة (اقول) احتمال تقديم جانب الحرمة ساقط كما تقرر في الاصول ، وكون المقام من قبيل الدوران بين الواجب والحرام مبني على ثبوت اطلاق حرمة النباش حتى فيما اذا تبين ترك واجب ، وهو ممنوع لما عرفت من ان العمدية في دليل الحرمة هو الاجماع وهو مفقود في المقام لتصريح الشهيد في البيان بجواز النباش فيه ، فالاقوى وجوبه اذا لم يستلزم الهتك و عدم الجواز اذا استلزمه ، والله الهادي .

### الثالث اذا توقف اثبات حق من الحقوق على رؤية جسده .

وهذا المورد مما استثناء الشهيد في الذكرى و تبعه عليه غيره وضابطه توقف اثبات حق من الحقوق على الشهادة على عينه مثل ضمان المال المتلف او قسمة ميراثه او اعتداد زوجته ونحو ذلك ، وهذا يتم فيما اذا كان محصلا لذلك بان لم يتغير صورة الميت وهيئته ، والافحرام قطعاً ، ومع ذلك فهو منافي مع اطلاق الاجماع المدعى على حرمة النباش في المعتبر حيث حكاه على ما عدى اربع صور وليست منها هذه الصورة .

الرابع لدفن بعض اجزائه المبانة منه معه والاولى دفنه معه على وجه لا يظهر جسده .

قال في الذكرى لو وجد جزء من الميت بعد دفنه لم ينبش بل يدفن فيه الى جانبه لان نبشه مثله و ليس في تفرق اجزائه ذلك ولو امكن ايصاله بفتح موضع من القبر لا يؤدي الى ظهور الميت امكن الجواز لان فيه جمعاً بين اجزائه وعدم هتكه (انتهى)



وظاهره وجوب الجمع بين اجزائه مهما امكن ولم ينته الامر الى الهتك ، و لكنه لم يذكر له دليلاً ( وكيف كان ) فمع امكان دفنه معه على وجه لا يظهر جسده يتجنب عن نبشه على وجه يظهر جسده ، ومع عدم امكانه يكون الاحتياط في دفنه في جانبه حذراً عن مثله .

**الخامس اذا دفن في مقبرة لا يناسبه كما اذا دفن في مقبرة الكفار او دفن معه كافر ، او دفن في مزبلة او بالوعة من الامكنة الموجبة لهتكه .**  
ولعل منشأ جواز النيش في هذا المورد هو انصراف معقد الاجماع عنه وكون المورد من قبيل توارد الهتكين : هتك في نبشه وظهوره على الوجه المنكر مما لا ينبغي رؤيته ، وهتك في بقاءه في محل لا يناسبه مع كون الثاني اشد لطول زمانه فيكون اولي ، وربما ينتهي الى وجوب اخراجه بالنسبة الى بعض مراتبه .

**السادس لنقله الى المشاهد المشرفة والاماكن المعظمة على الاقوى وان لم يوص بذلك وان كان الاحوط الترك مع عدم الوصية .**

قد مر في الامر الحادى والعشرين من مكروهات الدفن حكم النقل الى المشاهد المشرفة قبل دفنه او بعده اذا لم يوجب تغيير الميت وانتشار رائحته او اوجبه فيما لم يوص بالنقل ، واما مع الوصية به فمع عدم التغير لاشكال في جوازه اذا كان قبل الدفن بل وجوبه لوجوب العمل بالوصية وعدم معارضة دليل وجوبه مع شيء اخر ، بل يعمل بالوصية ولو كانت بالنقل الى غير المشاهد المشرفة مما للموصى غرض عقلائي في الوصية به ، ومع تغيره يقع التعارض بين دليل وجوب العمل بالوصية وبين ما يدل على حرمة الهتك بتأخير دفنه الى ان يتغير ، والاقوى تقديم دليل حرمة الهتك على دليل وجوب العمل بالوصية سواء كان بعد الدفن او قبله اذا استلزم النقل التغير الموجب لهتكه سواء كان النقل الى المشاهد المشرفة او غيرهما مما للموصى غرض عقلائي فيه وذلك لان دليل وجوب العمل بالوصية مختص بالوصية بالمشروع لا العمل المحرم فالهتك الحرام لا يخرج بالوصية عن كونه هتكاً ولا مانع عن اثبات حرمة سوى الوصية به لكن دليل وجوب العمل بها قاصر عن اثبات الوجوب في العمل المحرم لانصرافه الى ما لا يكون محرماً ،

واما لو كان بعد الدفن وقبل التغير ولم يكن النقل موجبا لهتكه بوجهه فالظاهر هو الجواز بل الوجوب اذا كانت الوصية بالنقل الى المشاهد المشرفة لوجوب العمل بالوصية، ولا معارض لوجوب العمل بها سوى دليل حرمة النباش وقد عرفت ان العمدة في دليل حرمة هو الاجماع المفقود في المقام فحيث يجوز النباش للنقل الى المشاهد من غير وصية فاللازم القول بوجوبه مع الوصية، واما النقل الى غير المشاهد فلا يجوز بعد الدفن سواء كان مع الوصية او بدونها لاطلاق معقد الاجماع بالنسبة اليه، والله الهادي .

**السابع اذا كان موضوعاً في تابوت ودفن كذلك اذ لا يصدق عليه النباش حيث لا يظهر جسده والاولى مع ارادة النقل الى المشاهد اختيار هذه الكيفية فانه خال عن الاشكال او اقل اشكالا .**

اذا وضع الميت في تابوت من صخرة او خشب او نحاس ودفن كذلك فهو دفن مشروع و ان كان مكروهاً وقد ادعى الشيخ في المبسوط الاجماع على كراهة دفن الميت في التابوت مضافاً الى استحباب وضع الخد على الارض وما في وضع الميت على التراب من الخشوع مما يرجى بسببه الرحمة له، وما يستفاد من مطاوى الكتاب والسنة من رجحان وضع الاموات على الارض وانهم خلقوا منها وفيها يعودون، وقد تقدم في الامر الثاني من مكروهات الدفن ( وكيف كان ) فوضع التابوت مسدوداً في القبر واهالة التراب عليه دفن، ولكن اخراج التابوت من تحت التراب من دون فتحه لا يعد نبشاً لما عرفت من ان صدق النباش متوقف على ظهور جسد الميت كما تقدم في المسئلة السادسة من هذا الفصل ( فالاولى ) مع ارادة النقل الى المشاهد المشرفة اختيار هذه الكيفية لانها اما خالية عن الاشكال او تكون اقل اشكالا، اذا اشكال في توديع الميت ووضعه امانة لنقله الى المشاهد من جهات (منها) تأخير الدفن مدة طويلة (ومنها) هتك الميت عند اخراجه من مأمنه (ومنها) لزوم نبش قبره، ومن الواضح اتقاء هذه الجهات في وضع الميت في التابوت ودفنه كذلك لتحقق الدفن به وعدم هتك الميت باخراج التابوت وعدم صدق النباش باخراجه، ولو فرض ان نفس اخراجه مع التابوت يكون هتكاً لكان هتكه اقل، واشكل من ذلك هو التوديع المعمول في بعض البلاد من حفر الارض قليلاً بمقدار ما يستر به جسد الميت

المسمى عندهم بقبر (بيغمبري) اذ هو مع عدم صدق الدفن عليه يشكل بتأخير الدفن ، ومع صدق الدفن يشكل باستلزامه النش ، و اشكل من ذلك وضع الميت على سطح الارض والبناء عليه ، اذ لا يصدق عليه الدفن بمعنى المواراة في الارض قطعاً ، والله هو العليم .

### الثامن اذا دفن بغير اذن الولي

جواز النش اذا دفن الميت بغير اذن الولي مبنى على كون الدفن بغير اذنه محرماً وان الدفن المحرم لا يسقط التكليف ، والاول وان كان مسلماً عندنا لاعتبار اذن الولي في تجهيز الميت ، لكن الدفن واجب توصلى يسقط التكليف به بالفعل المحرم ، و عليه فالاقوى عدم الجواز ، اللهم الا ان يقال بانحصار دليل حرمة النش في الاجماع وانتفائه في هذا المورد ، لكنه مشكل بعد ما عرفت من حكاية الاجماع في المعتبر على حرمة النش فيما عدى الموارد الاربعة التي ليس المقام منها .

### التاسع اذا اوصى بدفنه في مكان معين و خوئف عصياناً او جهلاً او نسياناً .

لا يخفى ان دليل وجوب انفاذ الوصية قاصر عن اثبات وجوبه فيما اذا استلزم امرأ محرماً لما عرفت في الامر السادس من توقف وجوب انفاذها على مشروعية الموصي به ودليل وجوبه لا يثبت المشروعية ، و مع كون النش محرماً لا يمكن اثبات الجواز بدليل وجوب انفاذ الوصية ، اللهم الا ان يقال بخروج المورد عن المتيقن من معقد الاجماع ، وقد عرفت ما فيه ، فالحق عدم الجواز في هذا المورد ايضاً .

### العاشر اذا دعت ضرورة الى النش او عارضه امر راجح اهم .

اما جواز النش فيما اذا دعت ضرورة اليه فلما يستفاد من الاخبار الكثيرة الواردة في موارد مختلفة الدالة على معذورية المضطر ، مثل قوله عليه السلام ما غلب الله على عباده فهو اولي بالعدر ، وحكي في المجلد الرابع عشر من البحار في باب التداوى بالحرام عن المحاسن عن الجعفي وعدة ، قالوا سمعنا ابا جعفر عليه السلام يقول : التقية في كل شيء ، وكل شيء اضطر اليه ابن ادم فقد احله الله له ، - و نظائرهما ، والمراد بالاضطرار



هو المعنى العرفي منه لكون الالفاظ بمداليلها العرفية موضوعة للاحكام، فيتبع في معانيها الصدق العرفي (واما جوازه) مع معارضته بامر راجح اهم فلكونه من باب التزامه و تقدم الاهم كما هو المقرر في باب التزامه ، و ذلك ظاهر .

### الحادى عشر اذا خيف عليه من سبع اوسيل او عدو .

وهذا ايضا مادعت الضرورة الى النباش او من موارد تراحم حرمة مع امر راجح

اهم ، لان تحفظه من السبع والعدو لعله اهم .

### الثانى عشر اذا اوصى بنبشه ونقله بعدمدة الى الاماكن المشرفة .

وقد تقدم حكمه فى الامر السادس وقلنا ان الاحوط بل الاقوى عدم جواز نبشه

ولو مع الوصية .

بل يمكن ان يقال بجوازه فى كل مورد يكون هناك رجحان شرعى من جهة من الجهات ولم يكن موجبا لهتك حرمة اولادىة الناس و ذلك لعدم وجود دليل واضح على حرمة النباش الا الاجماع و هو امر لبي والقدر المتيقن منه غير هذه الموارد ، لكن مع ذلك لا يخلو عن اشكال .

والاحوط الاقتصار فى المستثنى من عدم النباش على الموارد الاربعة التى عدها

فى المعبر وهى : ما اذا وقع فى القبر ماله قيمة ، و ما اذا دفن فى مكان مغضوب ، وما

اذا كفن فى المغضوب ، وما اذا لم يغسل - اذ ظاهر عبارته قيام الاجماع على الحرمة

فيما عدى هذه الصور .

### مسئلة (٨) يجوز تخريب اثار القبور التى علم اندراس ميتهما ماعدى

ما ذكر من قبور العلماء و الصلحاء و اولاد الائمة سيما اذا كانت فى المقبرة

الموقوفة للمسلمين مع حاجتهم وكذا فى الارضى المباحة ولكن الاحوط

عدم التخريب مع عدم الحاجة خصوصا فى المباحة غير الموقوفة .

جواز تخريب اثار القبور المندرسه التى فى المقبرة الموقوفة للمسلمين مع

حاجتهم اليها انما هو لمكان كونها موقوفة على الجميع ممن يصح له الانتفاع به ، ولازم

ذلك عدم جواز ابقائها لبانيها ولا ترميمها بعد اندراسها ( قال فى الذكرى ) ولو علم

صيورته ( يعنى الميت ) رميما لم يجز تصويره ( يعنى القبر ) بصورة المقابر فى الارض المسبلة لانه يمنع من الهجوم على الدفن فيه ( انتهى ) وقد استثنى عن حرمة نبشه ما اذا صار الميت رميما ( قال فى الجواهر ) والالزم تعطيل كثير من الاراضى بل لعله اتفاقى كما صرح به فى جامع المقاصد و يقرب منه ما فى كشف اللثام من القطع به ( انتهى ما فى الجواهر ) .

واما القبور الواقعة فى الاراضى المباحة فان كان الدافن قد قصد بدفن ميته تملك الارض فمقتضى القاعدة صيرورتها ملكاله فيكون حكمه حكم الدفن فى المكان الخاص المملوك ، وان لم يقصد التملك فالظاهر بقاء الارض على ما هى عليه من الاباحة فيجوز تخريبها بعد اندراس الميت، والاحوط مع عدم الحاجة عدم التخريب مطلقا لاسيما فى الاراضى المباحة . هذا ، و قد تقدم لزوم ابقاء قبور من يجب تعظيمه من العلماء والصلحاء و اولاد الائمة عليهم السلام الذين قبورهم ملاذ للمؤمنين و مزار للمسلمين و محفوفة بانواع التعظيم والتبجيل .

**مسئلة (٩) اذا لم يعلم انه قبر مؤمن او كافر فالاحوط عدم نبشه مع عدم العلم باندراسه او كونه فى مقبرة الكفار .**

لا اشكال فى جواز نبش القبر المندرس مع العلم بكونه للمؤمن فضلا عن الشك فيه ، و مع عدم اندراسه فمع الامارة على كونه للكافر يجوز نبشه مثل ان يكون فى مقبرة الكفار ، و مع عدم الامارة على ذلك فالمرجع هو اصاله البرائة عن حرمة نبشه (ويمكن ان يقال) بحرمة لوقيل بحرمة نبش كل قبر الا ما ثبت كونه للكافر (لكنه ممنوع) لاختصاص الحرمة بقبر المسلم ، اللهم الا ان يقال بترجيح احتمال كونه مسلما لترجيح جانب حرمة المسلم ، و عليه فالاحوط عدم النبش الا اذا ثبت كونه من الكافر ولو بامارة .

**مسئلة (١٠) اذا دفن الميت فى ملك الغير بغير رضاه لا يجب عليه الرضا ببقائه ولو كان بالعرض و ان كان الدفن بغير العدوان من جهل او نسيان فله**

ان يطالب النيش او يباشره وكذا اذا دفن مال للغير مع الميت لكن الاولى بل الاحوط قبول العوض او الاعراض .

قد تقدم في الامر الاول مما استثنى من حرمة النيش حكم الدفن في ملك الغير من دون رضا مالكة وانه لا يجب عليه الرضا ببقائه - ولو باجرة - واما اذا دفن مال للغير مع الميت فلا يخلو امان يكون بالقاء مالكة في القبر عمداً ، او يكون بالقاء غيره ، او بالقاء من غير عمد ، فعلى الاول ففي الجواهر ينبغي القطع بعدم جواز النيش لاخذه لان مالكة هو المضيع لماله (اقول) ويكون نظير دفن الميت في ارض الغير باذن مالكة حيث انه لا يجوز له الرجوع عن الاذن - كما سيأتى - وعلى الثاني اى فيما اذا كان الاتقاء لاعن عمد من المالك او كان من غير المالك فالمعروف جواز النيش لاخذه ، وفي الجواهر: بلا خلاف اجده فيه ، - من غير فرق بين القليل والكثير ولا بين بذل القيمة له وعدمه ، ويمكن الاستدلال بقاعدة السلطنة و قاعدة نفي الضرر - لو كان في اخذ قيمته ضرر على المالك ،

و قد يستدل للجواز بالمروى عن طرق العامة من ان مغيرة بن شعبه طرح خاتمه في قبر رسول الله ﷺ ثم طلبه ففتح موضعاً منه فاخذه فكان يقول انا اخرم عهداً برسول الله ﷺ ( ولا يخفى ما فيه ) اما اولاً فلان الخبر عامى لا يصح الاستناد اليه و اما ثانياً فلان مغيرة الكذاب المنافق كان من الحاضرين في السقيفة ، و اين هو من حضور دفنه ﷺ ، و اما ثالثاً فلما نقله صاحب الحدائق من ان في بعض الاخبار ان امير المؤمنين عليه السلام كذب في دعواه ولم يقبل قوله ، و اما رابعاً فلظهور الخبر المذكور في كون الطرح منه عمداً ، وقد عرفت انه ينبغي القطع بعدم جواز النيش فيه (وكيف كان) فلاحوط فيه ايضا هو قبول العوض و ترك التعرض له .

مسئلة (١١) اذا اذن في دفن ميت في ملكه لايجوز ان يرجع في اذنه بعد الدفن سواء كان مع العوض او بدونه لانه المقدم على ذلك فيشمله دليل حرمة النيش و هذا بخلاف ما اذن في الصلوة في داره فانه يجوز له الرجوع في اثناء الصلوة و يجب على المصلى قطعها في سعة الوقت فان حرمة القطع



انما هي بالنسبة الى المصلى فقط بخلاف حرمة النبش فانه لافرق فيه بين المباشر وغيره نعم له الرجوع عن اذنه بعد الوضع في القبر قبل ان يسد بالتراب هذا اذا لم يكن الاذن في عقد لازم والاليس له الرجوع مطلقاً .

في هذه المسئلة امور ( الاول ) اذا اذن المالك في دفن ميت في ملكه فلا يجوز له الرجوع في اذنه بعد الدفن ، و استدل له بما في المتن من ان المالك باذنه في الدفن اقدم عليه و انه كغيره مكلف بحرمة النبش و كما انه لايجوز النبش لغيره لايجوز له ايضاً لشمول دليل حرمة له (ودعوى) كون العمدة في مستند الحرمة هو الاجماع وان القدر المتيقن منه في غير مثل هذا الفرض ( مدفوعة ) بان المتيقن منه هو حرمة هتك الميت بنبش قبره فيما لم يكن ترك النبش مضياً لحق ذى حق او مفوتاً لتكليف شرعى ، وكلاهما منتفیان في المقام (لا يقال) ان قاعدة السلطنة تقتضى تأثير رجوع المالك عن اذنه لان عدمه قصر لسلطنته عن ملكه ( فانه يقال ) ان النهى عن النبش وارد عليها لكونه مقدماً على الاذن في شىء يستلزمه حكم الشارع بحرمة النبش و هذا الحكم من الشارع رافع لسلطنة المالك على ملكه ، سواء كان الدافن هو المالك او كان غيره باذن منه و سواء كان اذنه مقروناً بالعرض او كان مجاناً من غير عوض ، ففي جميع هذه الصور يكون حدوث الاذن مع تحقق الدفن رافعاً لسلطنة المالك ، ولا اثر لرجوعه بعد ذلك عن اذنه - وان كان الحكم في صورة مباشرة المالك للدفن اظهر .

**(الثانى)** هل الاذن في الصلوة في ملكه كالاذن في دفن الميت في ارضه في عدم

جواز الرجوع اولا ، قولان ، مختار المصنف (قده) هو الاخير ، و استدل له بان حرمة قطع الصلوة تكليف متوجه الى المصلى فقط بخلاف حرمة النبش فانه لافرق فيه بين المباشر وغيره ، و توجه التكليف بحرمة الابطال الى المصلى انما هو في ظرف قدرته على الاتمام ، و رجوع المالك عن اذنه موجب لسلب قدرته عنه ، ولا دليل على حرمة الابطال رجوعه عن اذنه - و ان قلنا بحرمة الابطال في غير هذا المقام على غير المصلى كما لو اوقعه في الضحك المنافي لصلوته - و اما في مثل المقام فلا دليل على الحرمة لانها موجبة لقصر سلطنة المالك و حرمانه عن استيلائه على ماله سيما اذا كان بقاء المصلى في ملكه الى اخر

الصلوة موجباً للحرج عليه ، فعموم دليل السلطنة وعدم حل مال امرء الا بطيب نفسه و نحو ذلك مما يدل على عدم جواز التصرف في مال احد اوفى متعلق حقه الا باذنه يقتضى جواز رجوعه عن اذنه و هو يوجب البطلان (والحاصل) ان رجوع الاذن عن اذنه انما هو من قبيل تصرفه في ملكه الا انه يوجب انساب شرط صحة الصلوة عن المصلى ، ولم يتم دليل على حرمة ذلك على المالك .

**(وربما يقال)** بعدم جواز الرجوع ، و استدله بوجوه (منها) ان رجوع المالك عن الاذن سبب لابطال صلوة المصلى المحرم ، و سبب المحرم محرم (و فيه اولاً) ان عدم تأثير رجوعه في بطلان صلوة المازون متوقف على حرمة الابطال ، و حرمة موقوفة على صحة الصلوة الموقوفة على عدم تأثير الرجوع ، فيلزم الدور (وبعبارة اخرى) الرجوع يصير سبباً للبطلان لا للابطال ، حيث انه يوجب انتفاء شرط صحة الصلوة فتبطل بانتفاء شرط صحتها ، فالرجوع سبب لانتفاء موضوع صحة الصلوة (و ثانياً) انه على تقدير تأثيره في الابطال لا يكون حراماً لعدم الدليل على تحريم ابطال صلوة الغير مطلقاً ، و انما التحريم متوجه الى المصلى نفسه (و ثانياً) انه على تقدير حرمة ايضاً لا يكون حرمة مانعة عن تأثيره في البطلان لان حرمة ناشية عن تأثيره فيه فلولم يؤثر فيه لم يكن حراماً فنفس حرمة دليل على انه لو تحقق لاثري بطلان الصلوة .

(ومنها) ان حرمة قطع الصلوة على المصلى تلازم جواز صلوته ، فاذا اذن المالك في الصلوة مع علمه بان من لوازم دخول المصلى في الصلوة حرمة ابطالها عليه فقد اذنه في فعل ما يضطر اليه اتمامه شرعاً فلا يؤثر رجوعه في ابطال صلوته والالتزم التفكيك بين المتلازمين (ولا يخفى ما فيه ايضاً) فان الملازمة انما هي بين الاذن في شروع الصلوة و الاذن في اتمامها وهي لا تقتضى المنع عن الرجوع عن اذنه فاذا رجع عن الاذن في اصل الصلوة فليس هناك اذن بالنسبة الى الاتمام ، و دعوى الملازمة بين الاذن في الصلوة و بين الالتزام برضائه ببقاء المازون الى اخر الصلوة ممنوعة ، مع انه على تقدير ثبوتها فلازم لبقائه على ذلك الالتزام و التمسك بحرمة الابطال لاثبات وجوب بقاءه على الاذن يعود الى الوجه الاول فيرد عليه

ما تقدم من ان حرمة الابطال - لوسلمت بالنسبة الى الآذن - فانما هي من احكام الصلوة الصحيحة المتوقفة على بقاء الاذن و في رتبة محموله ، ولا يعقل ان يكون المحمول حافظاً لموضوعه .

(و منها) ان حرمة الابطال من اناز الشروع في الصلوة على الوجه الصحيح لامر اثار حدوثها صحيحة و بقاءها على الصحة ، وتأثير رجوع الآذن عن اذنه موجب للتفكيك بين الحكم و موضوعه لارفعه برفع موضوعه - كما فصلناه في رجوع المالك عن الاذن في الدفن في ملكه - وهذا الوجه لا يخلو عن وجه ، وعليه فالفرق بين الرجوع عن الاذن في الدفن والرجوع عن الاذن في الصلوة في عدم التأثير ، اللهم الابان يقال بحرمة النباش على المالك و عدم حرمة ابطال صلوة المصلى عليه لاختصاص التحريم بالمصلى ، و هذا هو الاجود .

بقي هنا امور (الاول) لافرق في الآذن بين ان يكون عاما او كان لخصوص الدفن او الصلوة ، و ربما يقال بالتفصيل بجواز الرجوع في الاول دون الاخير ، والظاهر انه لا وجه له فان العموم في الاذن يقتضى جواز كل تصرف مما تنطبق عليه طبيعة متعلق الاذن التي من جملتها الدفن و الصلوة فالتصرف الدفني او الصلوتي يكون مازونا فيه من جهة انطباق الطبيعة المأذونة فيها عليه فيجئى فيها الكلام من غير تفاوت .

(الثانى) انه بناء على عدم تأثير الرجوع في الاذن فلو كان الاذن في الدفن او الصلوة مجانا فهل يسقط مطالبته العوض في البقاء ، او ان سقوط حقه انما هو في اصل البقاء لافى مطالبة العوض والاجرة ، وجهان ، من انه باقدامه على الاذن مجانا من الاول قدفوت على نفسه منفعة ارضه بمقدار الصلوة او بمقداران يبلى الميت في ارضه ، و من ان المانع عن تأثير رجوعه عن الاذن انما هو حرمة نبش القبر و حرمة ابطال الصلوة ، لكن حرمتها لانتقضى المنع عن اخذ الاجرة والعوض ، فبالنسبة الى اخذ الاجرة على البقاء لامانع عن التأثير اذ المفروض عدم خروج الارض عن ملكه وعدم الالتزام بالبقاء مجانا في ضمن عقد لازم بل كان الصادر منه مجرد الاذن مجانا . والمانع من تأثيره رجوعه انما هو في



اصل الرجوع لافى مطالبة الاجرة (ولعل هذا الاخير هو الاقوى) فيكون المقام كالرجوع عن الاذن فى البناء والغرس فى ملكه حيث انه يستحق الاجرة بعد الرجوع على ابقاء الغرس والبناء فى ارضه ، وان لم يؤثر فى قلع الغرس او تخريب البناء .

**(الثالث)** لافرق فى عدم تأثير الرجوع بين ان يكون الرجوع من المالك الآذن او يكون من غيره بان انتقلت الارض الى غيره بارث او شراء او نحوهما فلا يجوز لذلك الغير نبش القبر و اخراج الميت لان الارض تنتقل اليه من المالك على ما كانت عليه من وجوب بقاء الميت فيها ، فان العلة وهى حرمة النيش عامة لا تختص بالمالك الاول ، فماعن المبسوط من جواز النيش لمن انتقلت الارض اليه ضعيف لافوجه له .

**(الامر الثالث)** من الامور المذكورة فى المتن انه لورجع المالك بعد وضع الميت فى القبر وقبل سده بالتراب فلا بأس بتأثير رجوعه فى الاذن لعدم مانع عنه ، لان المانع انما هو النيش المحرم ولا نبش فى هذا الفرض ، قال الشهيد (قده) فى الذكرى: لورجع المعير قبل الطم جاز لعدم المانع .

**(الامر الرابع)** من الواضح ان ما ذكر من جواز الرجوع قبل الطم انما هو فيما اذا لم يلتزم المالك بدفن الميت فى ارضه فى عقد لازم و الافليس له الرجوع هطلقاً ، و اما كون الاذن فى عقد لازم بمعنى الالتزام بان يأذن فى الدفن وكون فعل الاذن هو الملتزم به - كما هو ظاهر المتن - فليس الالتزام به موجباً لعدم جواز الرجوع ، اذا الرجوع عنه غير منافع الالتزام به ، حيث ان بتحقيقه يتحقق الملتزم به - ولورجع عنه - اللهم الامع الالتزام بعدم الرجوع عنه ان ليس معه الرجوع حينئذ ، لكن عبارة المتن لاتفى به .

**مسئلة (١٤)** اذا اخرج الميت المدفون فى ملك الغير باذنه بنبش نابش اوسيل اوسبع او نحوه ذلك لا يجب عليه الرضا و الاذن بدفنه ثانياً فى ذلك المكان بل له الرجوع عن اذنه الا اذا كان لازماً عليه بعقد لازم قد عرفت فى المسئلة السابقة ان المانع عن تأثير رجوع المالك عن اذنه هو استلزامه النيش المحرم ، فانا نتحقق النيش بسبب اماعصياناً او فرض وجود مجوز له كدفنه بلا غسل ، او ظهر جسد الميت لسيل اوسبع فلامانع عن تأثير رجوع المالك ، و معه فلا يجب عليه الرضا و الاذن بدفنه ثانياً

في ذلك المكان الا اذا اوجب على نفسه ذلك بالشرط في ضمن عقد لازم .

مسئلة (١٣) اذا دفن في مكان مباح فخرج باحدى المذكورات لا يجب عليه دفنه ثانياً في ذلك المكان بل يجوز ان يدفن في مكان اخر والا حوط الاستيذان من الولي في الدفن الثاني ايضاً نعم اذا كان عظماً مجرداً او نحو ذلك لا يبعد عدم اعتبار اذنه وان كان احوط مع امكانه .

عدم وجوب دفنه في ذلك المكان ثانياً لاجل عدم ما يدل على وجوبه ، ومع الشك فالمرجع البرائة والاقوى وجوب الاستيذان من الولي في الدفن في مكان اخر ، والا حوط الاستيذان منه في دفنه في ذلك المكان ايضاً اذا لدفن حق للولي يجب مراعاته مهما امكن ، هذا اذا صدق عليه دفن الولي له ومن له الولي ، واما مع عدمه فلا ، كما اذا كان عظماً مجرداً وان كان الاحوط الاستيذان ايضاً اذا امكن .

مسئلة (١٤) يكره اخفاء موت انسان من اولاده و اقرائه الا اذا كان هناك جهة رجحان فيه .

وفي المروى عن العلل عن عبدالرحمن بن سيابة قال سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول لا تكتموا موت ميت من المؤمنين مات في غيبته لتعتد زوجته ويقسم ميراثه ، وهو محمول على الكراهة لما فيه من الارشاد الى كون الملاك في النهي عن كتمان هـ ترتب ما يترتب على اظهاره من اعتداد زوجته وتقسيم امواله ، ومنه يظهر رجحان كتمان هـ اذا كان فيه جهة رجحان .

مسئلة (١٥) من الامكنة التي يستحب الدفن فيها و يجوز النقل اليها الحرم ومكة ارجح من سائر مواضعه وفي بعض الاخبار ان الدفن في الحرم يوجب الامن من الفزع الاكبر وفي بعضها استحباب نقل الميت من عرفات الى مكة المعظمة .

وفي خبر هارون بن خارجه المروى في الكافي والفقيه قال سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول : من دفن في الحرم امن من الفزع الاكبر فقلت له من بر الناس و فاجرهم ، قال من بر الناس و فاجرهم (وخبر على بن سليمان) قال كتبت اسئله عن الميت يموت بعرفات يدفن

بعرفات او ينقل الى الحرم فايهما افضل ، فكتب يحمل الى الحرم و يدفن فهو افضل (وخبر على بن محمد) المروى في التهذيب قال كتبت الى ابي الحسن عليه السلام اسئله عن الميت يموت بمنى او عرفات - وقال الوهم منى - ثم ذكر مثل خبر علي بن سليمان . وهذان الخبران يدلان على استحباب النقل من مشعر الى مشعر ، حيث ان عرفات و منى من المشاعر ، وقد دل الخبران على استحباب نقل الميت منهما الى الحرم ، واما الخبر الدال على استحباب نقل الميت من عرفات الى مكة فلم اطلع عليه الى هذه الغاية ، ولعل الله سبحانه يرزقنا الاطلاع عليه .

**مسئلة (١٦) ينبغي للمؤمن اعداد قبر لنفسه سواء كان في حال المرض او الصحة ويرجح ان يدخل قبره ويقره القرآن فيه .**

لم ار خبراً يدل على ما في المتن لكن المحكى عن ربيع بن خثيم انه حفر قبراً يدخل فيه ويقره القرآن ويقول رب ارجعون لعلنى اعمل صالحاً ثم يخرج ويقول خرجت فاعمل صالحاً ، والمحكى عن كتاب اسعاف الراغبين للشيخ محمد الصبان ان السيدة الجليلة نفيسة بنت الحسن بن زيد بن الحسن المجتبى عليه السلام كانت حفرت قبرها بيدها وصارت تنزل فيه وتصلي و انها قرأت فيه ستة الاف ختمة ، و لعل هذا كاف لما عبر به في المتن من قوله ينبغي للمؤمن ( الخ ) ولرجحان قراءة القرآن في القبر والله العالم .

**مسئلة (١٧) يستحب بذل الارض لدفن المؤمن كما يستحب بذل الكفن له و ان كان غنياً ففي الخبر من كفن مؤمناً كان كمن ضمن كسوته الى يوم القيمة .**

وفي الوسائل عن كتاب فرحة الغرى عن عقبه بن علقمة قال اشترى امير المؤمنين عليه السلام ارضا بين الخورنق الى الحيرة الى الكوفة - وفي خبر اخر بين النجف الى الحيرة الى الكوفة - من الدهاقين باربعين الف درهم و اشهد على شرائه ، قال فقلت له يا امير المؤمنين تشتري هذا بهذا المال وليس ينبت خطا فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول كوفان كوفان ، يرد اولها على اخرها يحشر من ظهرها سبعون الفا يدخلون الجنة



بغير حساب فاشتبهت ان يحشروا من ملكي ( ويدل على استحباب بذل الكفن ) ما ذكره في المتن ، وقد اورده في الكافي والتهديب والفقيه ، و عن كتاب مسكن الفؤاد عن ابن مسعود عن النبي ﷺ : من كفن مسلماً كساه الله من سندس و استبرق و حرير ( ويدل على استحبابه ايضاً ) خبر ابي مريم الانصاري المروي في الكافي عن الباقر عليه السلام ان الحسن بن علي كفن اسامة بن زيد ببرد احمر حبرة وان علياً عليه السلام كفن سهل بن حنيف ببرد احمر حبرة .

**مسئلة (١٨) يستحب المباشرة لحفر قبر المؤمن ففي الخبر من حفر لمؤمن قبراً كان كمن بوأه بيتاً موافقاً الى يوم القيمة .**

و رواه في الكافي والتهديب مسنداً عن سعد بن طريف عن الباقر عليه السلام ، وفي الفقيه مرسلًا وعن عقاب الاعمال للصدوق (قده) عن رسول الله ﷺ : من احترف لمسلم قبراً محتسباً حرمه الله على النار وبوآه بيتاً من الجنة و اورده حوضاً فيه من الابريق عدد نجوم السماء عرضه ما بين ايلة وصنعاء .

**مسئلة (١٩) يستحب مباشرة غسل الميت ففي الخبر كان فيما ناجى به موسى عليه السلام ربه قال يارب ما لمن غسل الموتى فقال اغسله من ذنوبه كما ولدته امه .**

ورواه في الكافي مسنداً عن الباقر عليه السلام ، و رواه الصدوق مرسلًا ، و يدل على استحبابه ايضاً خبر سعد الاسكاف عنه عليه السلام قال ايما مؤمن غسل مؤمناً فقال اذا غسله اللهم هذا بدن عبدك المؤمن قد اخرجت روحه منه و فرقت بينهما فغفوك غفوك ، الاغفر الله له ذنوب سنة الاالكبائر ( وفي المروي ) عن الصادق عليه السلام ما من مؤمن يغسل ميتاً مؤمناً و يقول وهو يغسله يارب غفوك غفوك الاعف الله عنه .

**مسئلة (٢٠) يستحب للانسان اعداد الكفن و جعله في بيته و تكرار النظر اليه ففي الحديث قال رسول الله صلى الله عليه و اله اذا اعد الرجل كفنه كان مأجوراً كلما نظر اليه وفي خبر اخر لم يكتب من الغافلين وكان مأجوراً كلما نظر اليه .**

والحديث الاول مذكور في الكافي عن السكوني عن الصادق عليه السلام، والخبر  
 الاخير مروى عن محمد بن سنان عن اخبره عن الصادق عليه السلام ، و فيه : من كان  
 كفته في بيته لم يكتب من الغافلين و كان مأجوراً كلما نظر اليه ، و قدم هذا في فصل  
 اداب المريض . والى هنا تنتهى ابحاث احكام الاموات و كان ذلك في صبيحة يوم الاحد الرابع  
 من شهر ذى الحجة الحرام سنة ١٣٨٢ هجرية في عاصمة طهران ختم الله عواقب امورنا  
 بالخير والسعادة ، و عليه التكلان .



## (فصل فى الاغسال المندوبة)

وهى كثيرة وعد بعضهم الى سبع و اربعين وبعضهم الى خمسين و بعضهم الى ازيد من ستين وبعضهم الى سبع وثمانين وبعضهم الى مائة .  
وفى الجواهر المشهور المعروف منها ثمانية عشر غسلاً وفى النفلية يستحب الغسل لخمسين ، وعن المصايح ان المذكورة هنا تقرب من مائة ، وفى المستندان بعض الاجلة عدّ منها نيفاً وستين .

وهى اقسام ، زمانية ومكانية و فعلية اما للفعل الذى يريد ان يفعل .  
مثل غسل الاحرام و نحوه .  
او للفعل الذى فعله .

كالغسل لرؤية المصلوب او ترك صلوة الكسوف متعمداً مع احتراق القرص كله .  
والمكانية ايضاً فى الحقيقة فعلية لانها اما للدخول فى المكان .

كالغسل لدخول الحرم او دخول مكة و نحوهما  
واما للكون فيه

ولا يبعدان يكون الغسل للوقوف بعرفات او المشعر من هذا القبيل ، وعليه  
فيكون من قبيل الاغسال الفعلية المتقدمة على الفعل ، ولا بأس بارجاع المكانية مطلقاً  
الى الفعلية .

اما الزمانية فاعسام احدها غسل الجمعة ، و رجحانه من الضروريات  
وكذا تاكداستحبابه معلوم من الشرع والاختبار ، والحث عليه كثيرة و فى  
بعضها انه يكون طهارة له من الجمعة الى الجمعة .

كما فى خبر محمد بن سنان المروى عن العلل والعيون عن الرضا عليه السلام فى جواب



مسائله التي كتبها اليه عن علة غسل الجمعة والعيد - الى ان قال - و ليكون طهارة له من الجمعة الى الجمعة .

وفي اخر غسل يوم الجمعة طهور وكفارة لما بينهما من الذنوب من الجمعة الى الجمعة .

و رواه في الفقيه مرسلا .

وفي جملة منها التعبير بالوجوب ففي الخبر انه واجب على كل ذكر او انثى من حر او عبد وفي اخر عن غسل يوم الجمعة فقال عليه السلام واجب على كل ذكر وانثى من حر او عبد .

ففي خبر محمد بن عبدالله (عبدالله) المروى في الكافي عن الرضا عليه السلام قال عليه السلام غسل يوم الجمعة واجب على كل ذكر وانثى من عبداوحر (و خبر عبدالله به مغيرة) عنه عليه السلام في الغسل يوم الجمعة ، قال عليه السلام واجب على كل ذكر او انثى عبداوحر .

وفي ثالث الغسل واجب يوم الجمعة .

ففي خبر زرارة المروى في الكافي عن الباقر عليه السلام : لاتدع الغسل يوم الجمعة - الى ان قال - الغسل واجب يوم الجمعة ، وفي خبره الاخر المروى في الفقيه مسنداً عن الباقر عليه السلام في حديث الجمعة قال عليه السلام والغسل فيها واجب .

وفي رابع قال الراوى كيف صار غسل الجمعة واجباً فقال عليه السلام . ان الله اتم صلوة الفريضة بصلوة النافلة - الى ان قال - واتم وضوء النافلة بغسل الجمعة .

وفي خبر الحسين بن خالد المروى عن الكاظم عليه السلام قال سئلت ابا الحسن الاول عليه السلام كيف صار غسل الجمعة واجباً ، فقال عليه السلام ان الله اتم صلوة الفريضة بصلوة النافلة و اتم صيام الفريضة بصيام النافلة و اتم وضوء النافلة بغسل الجمعة (وعن التهذيب) : وضوء الفريضة « بدل النافلة ، وعن الفقيه : الوضوء » بلان ذكر النافلة والفريضة .

وفي خامس لا يتركه الا فاسق .

وفي مستدرک الوسائل ناقلا عن كتاب العروس للشيخ جعفر بن احمد القمي

عن ابي عبدالله عليه السلام انه قال كان لا يترك غسل الجمعة الا فاسق .

وفي سادس عمن نسيه حتى صلى قال عليه السلام ان كان في وقت فعلية ان يغتسل و يعيد الصلوة وان مضى الوقت فقد جازت صلوته ، الى غير ذلك .

وفي خبر عمار السابطي المروى في التهذيب عن الصادق عليه السلام عن الرجل ينسى الغسل يوم الجمعة حتى صلى ، قال عليه السلام ان كان في وقت فعلية ان يغتسل و يعيد الصلوة و ان مضى الوقت فقد جازت صلوته .

ولذا ذهب جماعة الى وجوبه منهم الكليني والصدوق وشيخنا البهائي على ما نقل عنهم لكن الاقوى استحبابه والوجوب في الاخبار منزل على تاكد الاستحباب وفيها قرائن كثيرة على ارادة هذا المعنى فلا ينبغي الاشكال في عدم وجوبه وان كان الاحوط عدم تركه .

المشهور استحباب غسل الجمعة استحباباً مؤكداً ، ونسب الى الصدوق والكليني وجوبه ، ومنشأ النسبة الى الصدوق انه قال في الفقيه: وغسل الجمعة واجب على الرجال والنساء في السفر والحضر الا انه رخص للنساء في السفر لقلّة الماء - الى ان قال - وغسل يوم الجمعة سنة واجبة ، - و نسب اليه المجلسي الاول ( قدّه ) في شرحه على الفقيه انه صرح بالوجوب في اماليه ، واما الكليني ( قدّه ) فمنشأ النسبة اليه انه عنون في الكافي باباً في وجوب غسل يوم الجمعة و اورد فيه الاخبار المتضمنة للوجوب ، و الى هذا القول مال الشيخ البهائي في الجبل المتين . و يستدل للوجوب بهذه الاخبار المعبر فيها بالوجوب و ما يفيد معناه ، واما الاستحباب فيستدل له باخبار اخر قد وقع التعبير فيها بالسنة ( كخبر زرارة ) المروى في الكافي عن الباقر عليه السلام ، وفيه : لاتدع الغسل يوم الجمعة فانه سنة - الى ان قال - الغسل واجب يوم الجمعة ( و خبر علي بن يقطين ) المروى في التهذيب قال سئلت ابا الحسن عن الغسل في الجمعة و الاضحى و الفطر ، قال عليه السلام سنة و ليس بفريضة ( و خبر زرارة ) المروى في التهذيب عن الصادق عليه السلام قال سئلته عن غسل يوم الجمعة ، فقال هو سنة في الحضر و السفر الا ان يخاف المسافر على

نفسه الثُّقْر - اى البرد - (و خبر عُلِّي) المروى فى التهذيب ايضا عن الصادق عليه السلام عن غسل العيدين او اوجب هو؟ قال عليه السلام هو سنة، قلت فالجمعة، قال سنة (و مرسل المفيد) فى المقنعة عن الصادق عليه السلام: غسل الجمعة والعيد سنة فى السفر والحضر (و خبر محمد بن سهل) عن ابيه المروى فى التهذيب قال سئلت ابا الحسن عليه السلام عن الرجل يدع غسل الجمعة ناسياً او غير ذلك، قال عليه السلام ان كان ناسياً فقد تمت صلوته و ان كان متعمداً فالغسل احب الّتى، فان فعل فليستغفر الله ولا يعود، - و غير ذلك مما يمكن ان يطالع عليه المتبع .

(قال المجلسى قدس سره) فى شرحه على الكافى: من قال بالاستحباب يحمل الوجوب على تاكده لعدم العلم بكون الوجوب حقيقة فى المعنى المصطلح، بل الظاهر من الاخبار خلافه، ومن قال بالوجوب يحمل السنة على ما يقابل الفرض - اى ما ثبت وجوبه بالسنة لا بالقرآن، وهذا ايضا يظهر من الاخبار .

(اقول) والاقوى ما عليه المشهور من القول بالاستحباب و ذلك لقرائن كثيرة فى هذه الاخبار شاهدة على ارادة تاكدا الاستحباب من الوجوب .

(منها) ما فى خبر الحسين بن خالد المتقدم المعبر فيه بالوجوب من قوله عليه السلام: و اتم وضوء النافلة - على ما فى الكافى - بغسل يوم الجمعة، فان وضوء النافلة ليس بواجب لكى يجب اتمامه بالغسل .

(ومنها) ما فى هذا الخبر ايضا من قوله ان الله اتم صلوة الفريضة بصلوة النافلة و اتم صيام الفريضة بصيام النافلة، فان الظاهر من السياق ان اتمام الوضوء - سواء كان فريضة او نافلة - ايضا بالنفل من الغسل، بل لعل هذا بناء على ما فى التهذيب من «وضوء الفريضة» بدل النافلة اظهر لكون الاتمام فى الصلوة والصيام ايضا كذلك - اى بالنفل -

(و منها) ما فى المرفوعة المروية عن العلل: غسل الجمعة واجب على الرجال والنساء فى السفر والحضر الا انه رخص للنساء فى السفر لقلة الماء، - فان الترخيص للنساء لقلة الماء يلائم مع استحبابه بمعنى الحمل على عدم تاكده لهن حينئذ، وهذا بخلاف ما



اذا كان واجباً حيث انه لا ينبغي ترخيصهن الامع فقد الماء لامع قلته ، ومعها فلا فرق بين النساء والرجال حينئذ لان الرجال ايضاً لهم الرخصة في الترك مع عدم الماء كما لا فرق ايضاً حينئذ بين السفر والحضر .

(ومنها) ما في رواية علي بن ابي حمزة عن الصادق عليه السلام عن غسل العيدين او اوجب هو قال هوسنة ، قلت فالجمعة قال هوسنة ، - فان في نفي الوجوب عن غسل الجمعة واثبات السنة له ظهوراً في ارادة الندب من السنة ، حيث ان اطلاق السنة فيما يقابل الفريضة و ان كان كثيراً الا ان ذلك حيث وقع ذكرها مع الفريضة لامع الواجب كما في الرواية ، حيث ان وقوعها في مقابل الواجب قرينة على ارادة الندب ، مضافاً الى ان الجمع بين الجمعة والعيدين في كون غسلهما سنة مع استحباب غسل العيدين - كما سيأتي - قرينة اخرى على ارادة الندب من السنة .

(ومنها) ما في المروى عن جمال الاسبوع عن الباقر عليه السلام عن ابيه عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال لعلي عليه السلام : علي الناس في كل يوم من سبعة ايام الغسل فاغتسل في كل جمعة ولو انك تشتري الماء بقوت يومك وتطويه فانه ليس شيء من التطوع باعظم منه ، - فان التعبير بالتطوع اظهر شاهد على كونه مستحباً .

(ومنها) عدّه في غير واحد من الاخبار من المستحبات مثلشم الطيب و لبس صالح الثياب ففي صحيح هشام بن الحكم عن الصادق عليه السلام ليتزينن احدكم يوم الجمعة و يغتسل و يتطيب و يسرح لحيته و يلبس انظف ثيابه ، و صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام : لاندع الغسل يوم الجمعة فانه سنة وشم الطيب ولبس صالح ثيابك .

فهذه هي القرائن التي اشار اليها المصنف (قده) وقال هي في هذه الاخبار كثيرة ، و مع الغض عن ذلك فليس ظهور الوجوب في المعنى المصطلح اقوى من ظهور السنة في الاستحباب ، بل هما متكافئان ، ومع التكافؤ يصير المقام مما اجمل فيه النص فتسقط الطائفتان عن صحة الاستناد اليهما فيرجع الى الاسل العملى و هو البرائة في المقام ، و مع الغض عن ذلك ايضاً فالاخبار الدالة على الوجوب ساقطة عن الحجية بالاعراض عنها ،

فالأقوى ما عليه المشهور من الاستحباب ، و ان كان الاحتياط بعدم تركه ، والله العالم .  
 مسألة (١) وقت غسل الجمعة من طلوع الفجر الثاني الى الزوال وبعده الى آخر  
 يوم السبت قضاء لكن الاولي والاحوط فيما بعد الزوال الى الغروب من يوم الجمعة  
 ان ينوى القربة من غير تعرض للاداء والقضاء كما ان الاولى مع تركه الى  
 الغروب ان يأتي به بعنوان القضاء في نهار السبت لافي ليله و آخر وقت قضائه  
 غروب يوم السبت و احتتمل بعضهم جواز قضائه الى آخر الاسبوع لكنه مشكل نعم  
 لأبأس به لابقصد الورود بل بر جاء المظلووية لعدم الدليل عليه الا الرضوى الغير  
 المعلوم كونه منه عليه السلام .

في هذه المسئلة امور (الاول) ابتداء وقت غسل الجمعة هو اول الفجر الثاني  
 من يومها فلا يجوز تقديمه عليه الا فيما استثنى مما يأتي ، وفي الجواهر: بالاخلاف اجده  
 فيه ، و في الخلاف وعن التذكرة الاجماع عليه صريحاً (واستدل) لعدم جواز تقديمه على  
 الفجر بانه عبادة توقيفية جعل مضافاً الى اليوم فلا بد من ان يقع فيه ، و ما قبل الفجر ليس  
 من اليوم قطعاً فلا يجتزىء بالغسل الواقع فيما قبل الفجر الا اذا قام دليل على الاجتزاء به ،  
 و لما كان اليوم يطلق على يوم الصوم (تارة) و هو من اول الفجر الثاني الى زهاب الحمرة  
 المشرقية عندنا ، وعلى يوم الشغل والعمل ، وهو من ما بعد طلوع الشمس قليلاً الى قبيل  
 الغروب ، الذى يشتغل فيه العامل الاجير (اخرى) و الى ما بين طلوع الشمس و غروبها  
 (ثالثة) و كان المعنى الاخير اظهر عند العرف و يحمل اليوم عليه عند اطلاقه كان اللازم  
 ايقاع ما حدد وقته باليوم فيه اى فيما بين طلوع الشمس و غروبها فيما لم يقم دليل على  
 ارادة معنى اخر ، لكن المستفاد من غير واحد من الاخبار كون ابتدائه من طلوع الفجر ،  
 و لولاه لكان الاليق ايقاعه من اول طلوع الشمس .

(و كيف كان) يدل على ان وقته من الفجر الثاني مضافاً الى عدم الخلاف فيه  
 و دعوى الاجماع عليه عن غير واحد من الاسحاب - صحيح زرارة و فضيل قال قلنا له  
 - على ما فى الكافي - وعن الباقر عليه السلام - كما عن مستطرفات السرائر - ايجزى اذا اغتسلت  
 بعد الفجر للجمعة ، قال عليه السلام نعم (وخبر زرارة) عن احدهما عليهما السلام : اذا اغتسلت

بعد طلوع الفجر اجزأك ذلك للجنابة والجمعة و عرفة ( الحديث ) و خبر بكير عن الصادق عليه السلام في اغسال شهر رمضان ، قلت فان نام بعد الغسل قال هو مثل الجمعة اذا اغتسلت بعد الفجر اجزأك ( الحديث ) و عن الفقه الرضوي يجزيك اذا اغتسلت بعد طلوع الفجر وكما كان اقرب الى الزوال فهو افضل ، - هذا بالنسبة الى اول وقته .

و اما بالنسبة الى اخر وقته فالمشهور انه الزوال وفي المعتبر : و اما اختصاص الاستحباب بما قبل الزوال فعليه اجماع الناس ( انتهى ) و فيما ادعاه من اجماع الناس اشعار بدعوى الاتفاق عليه من العامة والخاصة ( و يدل عليه ) من الاخبار خبر زرارة عن الباقر عليه السلام قال لا تدع الغسل يوم الجمعة فانه سنة - الى ان قال - وليكن فراغك من الغسل قبل الزوال فاذا زالت فقم و عليك السكينة والوقار ( الحديث ) و خبر محمد بن عبد العزيز المروي في التهذيب والفقهاء عن الصادق عليه السلام قال كانت الانصار تعمل في نواضحها و اموالها فاذا كان يوم الجمعة حضروا المسجد فتأذى الناس بارواح اباطهم و اجسادهم فامرهم رسول الله صلى الله عليه وآله بالغسل فجرت بذلك السنة ، - فان فيه ايماء بكون اخر وقته قبل الزوال فانه وقت حضور المسجد لاجل الصلوة لاقامتها في اول الوقت من الزوال و لاسيما بالنسبة الى صلوة الجمعة ، و من هذا الخبر يستفاد ايضاً انه كلما كان اقرب الى الزوال كان افضل ( و خبر سماعة بن مهران ) عن الصادق عليه السلام في الرجل لا يغتسل يوم الجمعة في اول النهار ، قال يقضيه في اخر النهار فان لم يجد فليقضه يوم السبت ، - بناء على ان يكون المراد بقوله يقضيه في اخر النهار هو فعل الشيء في خارج الوقت كما هو الظاهر منه ، ويشهد له قوله عليه السلام فليقضه يوم السبت ، انه هو بذلك المعنى قطعاً .

وهذه الاخبار مع اجماع المدعى كافية في القول بان اخر وقته الزوال ، خلافاً لما يظهر من بعض متأخري المتأخرين من الميل الى القول باستمرار وقته الى الليل ، وقال ولولا اجماع على الحكم لامكن القول بامتداده الى الليل لاطلاق اليوم في الروايات و حمل الامر الوارد في خبر زرارة : و ليكن فراغك من الغسل قبل الزوال على الندب ، ولما في المروي عن قرب الاسناد عن ابن ابي نصر عن الرضا عليه السلام قال كان ابي - عليه السلام - يغتسل للجمعة عند الرواح ، بناء على ارادة اخر النهار من الرواح و انه بمنى العشى او انه



من الزوال الى الليل (ولا يخفى ما فيه) لان اطلاق اليوم في الروايات يقيد بالاخبار السابقة بما بين الفجر والزوال ، مضافاً الى ما في خبر ابن بكير عن الصادق عليه السلام قال سألته عن رجل فاته الغسل يوم الجمعة ، قال عليه السلام يغتسل ما بينه وبين الليل فان فاته اغتسل يوم السبت فان الاغتسال ما بينه وبين الليل بعد فوت الغسل يوم الجمعة لا يتم الا بعد ان لا يكون وقته مجموع نهار الجمعة الى الليل و الا لم يصدق الفوت ، فيكون هذا الخبر مقيداً لاطلاق الامر بالاغتسال في اليوم (وما في المحكى عن الفقيه الرضوي) : و ان نسيت الغسل ثم ذكرت العصر او من الغد فاغتسل ، - فان نسيانه ثم تذكره عند العصر لا يتم الا يكون العصر خارجاً عن وقته . وهذا الخبران ظاهران في خروج وقته في اخر النهار و ان لم يثبتا انتهاء وقته بالزوال و مما ذكرنا من تقييد اطلاق اليوم يظهر انتفاء ما يوجب حمل الامر الوارد في خبر زرارة على الندب بل هو باق على ما هو ظاهره من انتهاء الوقت الى الزوال و لا ينافي ذلك ما عليه المشهور من انتهاء الوقت بالزوال لمكان الامر بكون الفراغ من الغسل قبل الزوال لما سيأتي بيانه .

و اما ما في خبر قرب الاسناد فالظاهر ان المراد من الرواح فيه هو الذهاب الى الصلوة لا العشى ولا ما بين الزوال الى الليل ، و ذلك بقريته قوله عليه السلام كان ابي يغتسل للجمعة عند الرواح ، حيث ان فيه دلالة على الدوام والاستمرار للعلم بافضلية ايقاعه قبيل الزوال بحيث يمضي الى الصلوة مغتسلاً ، ومن المعلوم انه عليه السلام لم يكن مداوماً لترك المستحب قطعاً ، فلو كان المراد من الرواح هو العشى لكان اللازم هو مداومته عليه السلام على ترك الافضل ، فيتعين كون المراد هو الذهاب الى الصلوة (وبالجملة) فاحتمال بقاء وقته الى الليل ضعيف في الغاية ، و ان كان الاولى عدم التعرض لنية الاداء والقضاء اذا اراد الغسل بعد الزوال الى الليل من يوم الجمعة لعدم وجوب التعرض لهما في النية .

(والمحكى عن بعض الفقهاء) اعتبار وقوعه قبل الرواح بحيث يتحقق الفراغ منه قبله ، و لعله لاجل ما تقدم في خبر زرارة من قوله عليه السلام : وليكن فراغك قبل الزوال (وفيه) ان الظاهر من قوله عليه السلام هو التقديم لاجل درك صلوة الجمعة و حضور المسجد لا ان وقت الغسل ينتهي قبل الزوال فانه مخالف مع الاجماع المحكية على ان وقته يمتد

الى الزوال ، و يحتمل ان يكون المراد في الخبر هو انتهاء الغسل قبل الزوال لاجل العلم بوقوع الغسل كله قبله استظهاراً ، وحينئذ فان قلنا بخروج وقت الغسل بمجرد الزوال يكون النزاع لفظياً ، فانه على ما اخترناه ايضاً ينبغي كون الشروع في الغسل قبل الزوال بحيث يكون الفراغ منه ايضاً قبله لما ذكرنا من استظهار وقوع الغسل كله قبل الزوال ، والله العالم .

و ذهب الشيخ (قده) في الخلاف الى بقاء وقته الى ان يصلى الجمعة ، والظاهر ان مراده هو انتهاء وقت الغسل الى زمان يمكن ان يصلى فيه الجمعة و هو اول الزوال فيطابق مع المشهور ، فليس مراده حصر وقت الغسل الى زمان يمكن درك صلوة الجمعة والا يلزم سقوط الغسل عمن لا تجب عليه الجمعة كالمسافر والمرثة والعبد ، نعم فيمن تجب عليه الجمعة لو زاحم الغسل مع الصلوة سقط من اجل التزامه من جهة خروج وقته ، وقد صرح الشيخ نفسه في باب الطهارة بجواز الغسل الى ما قبل الزوال مستدلاً باجماع الفرقه ، فالحق ما عليه المشهور من انتهاء الوقت الى الزوال ، والامر سهل بعد مسلمية عموم استحباب الغسل لمن لا يجب عليه الجمعة وسقوطه عمن تجب عليه اذا زاحمها كما اذا كان تاخير الغسل الى الزوال موجباً لفوت صلوة الجمعة .

**(الامر الثاني)** لا خلاف في مشروعية قضاء غسل الجمعة ممن فاته في وقته المعهود ، وقد تكرر نقل الاجماع عليه في غير واحد من كتب الاصحاب وتضافرت به الاخبار ، وقد تقدم بعضها في الامر الاول (فما في خبر ذريح) عن الصادق عليه السلام في الرجل هل يقضى غسل الجمعة قال عليه السلام لا (مطروح او مؤول) .

**(الامر الثالث)** ظاهر غير واحد من الاخبار مشروعية القضاء ممن فاتة الغسل في وقته من اول زوال يوم الجمعة الى الغروب ومن اول نهار يوم السبت الى اخره (ففي خبر سماعة) عن الصادق عليه السلام في الرجل لا يغتسل يوم الجمعة اول النهار ، قال يقضيه اخر النهار فان لم يجد فليقضه يوم السبت ( و موثق ابن بكير ) عنه عليه السلام عن رجل فاته الغسل يوم الجمعة ، قال يغتسل ما بينه وبين الليل فان فاته اغتسل يوم السبت (والمرسل المحكى عن الهداية) عن الصادق عليه السلام ان نسيت الغسل او فاتك لعة فاغتسل

بعد العصر او يوم السبت (وما فى الفقه الرضوى): ان نسيت الغسل ثم ذكرت بعد العصر او من الغد فاغتسل .

ولا ينافى هذه الاخبار ما اقتصر فيه على القضاء يوم السبت كخبر عبدالله بن جعفر القمى : لا يترك غسل يوم الجمعة الا فاسق ، ومن فاته غسل الجمعة فليقضه يوم السبت (ومرسل حريز) عن الباقر عليه السلام : لا بد من غسل يوم الجمعة فى السفر والحضر فمن نسي فليعد من الغد ، - فان المراد من فوته يوم الجمعة او نسيانه فيه هو فوته ونسيانه فى مجموع وقته الاعم من الوقت الادائى والقضائى ، وعلى تقدير الانصراف الى الوقت الادائى يحمل على الاعم بدلالة الاخبار المتقدمة ، فما يظهر من عبارة الشرايع من اختصاص القضاء بيوم السبت مما لا وجه له ،

**(الامر الرابع)** ظاهر الصدوقين اختصاص القضاء فى يوم الجمعة بما بعد العصر لظاهر خبر سماعة وما فى الفقه الرضوى المتقدمين فى الامر الثالث والمرسل المحكى عن النهاية : ان نسيت الغسل او فاتك لعة فاغتسل بعد العصر او يوم السبت (والاقوى) هو عدم الاختصاص فيصح القضاء بعد الزوال الى الليل كما يدل عليه خبر ابن بكير المتقدم الذى فيه : يغتسل ما بينه وبين الليل.

**( الامر الخامس )** المشهور عدم الفرق فى ثبوت القضاء بين ان يكون ترك الغسل عمداً او نسياناً او لعذر كفقده الماء او عدم التمكن من استعماله ، وعن كشف اللثام نسبته الى الاكثر (واستدل له) بخبر سماعة فى الرجل لا يغتسل يوم الجمعة فى اول النهار ، قال عليه السلام يقضيه فى اخر النهار فان لم يجد يقضيه يوم السبت ، وخبر ابن بكير المتقدم عن رجل فاته الغسل يوم الجمعة ، قال عليه السلام يغتسل ما بينه وبين الليل فان فاته اغتسل يوم السبت ، وخبر عبدالله بن جعفر القمى : ومن فاته غسل الجمعة فليقضه يوم السبت . فان الفوت اعم من الترك عمداً وغيره .

**(والمنسوب)** الى ظاهر عبارة الصدوقين اختصاص القضاء بالناسى ، وعن الحلبي انه لو تركه تهاوناً ففى استحباب قضائه يوم السبت اشكال ، ولعله لما فى مرسل الهداية : ان نسيت الغسل او فاتك لعة فاغتسل بعد العصر او يوم السبت ، وما فى الفقه الرضوى :



ان نسيت الغسل ثم ذكرت وقت العصر او من الغد فاغتسل ، وما فى مرسل حريز : لا بد من غسل يوم الجمعة فى السفر والحضر فمن نسى فليعد من الغد (والاقوى) ما عليه المشهور لعدم ظهور هذه الاخبار فى ارادة المفهوم ، بل يشهد سياقها بكون الشرطية مسوقة لبيان تحقق الموضوع ، ولو سلم ظهورها فى ارادته فبمنع حمل المطلق على المقيد فى المستحبات ، ولو سلم ذلك فبمنع صلاحية هذه الاخبار لتقييد المطلقات مع عدم عمل المشهور بها وبنائهم على العمل بالمطلقات .

( الامر السادس ) المنسوب الى اكثر الاصحاب جواز الايتان بقضاء الغسل فى ليلة السبت وانها كيومه فى الاستحباب ونسبه بعضهم الى الاصحاب ، المشعر بتسا المهم عليه ، وهو المحكى عن القواعد والدروس و فوائد الشرايع والمسالك والروض والمدارك ، وفى المدارك ان عمل الاصحاب عليه ( ويستدل له ) بالاخبار الدالة على الامر بقضائه يوم السبت بناء على ارادة ما يشمل الليل من يومه ، ان اليوم قد يطلق على اربع وعشرين ساعة من الزمان من الزوال الى الزوال وهو اليوم النجومى ، او من الغروب الى الغروب ( وبالولوية ) الايتان به فى ليلة السبت لكونها اقرب الى يوم الجمعة ( وباستصحاب ) مطلوبة القضاء الثابتة قبل الليل فى الطرف الاخير من نهار الجمعة .

( ودعوى ) انقطاعها بظاهر الاخبار الدالة على توقيت القضاء بما بعد الزوال من يوم الجمعة ويوم السبت - بناء على عدم ارادة ما يشمل الليل من اليوم - و ليلة السبت خارجة عن الوقتين ( ضعيفة ) باحتمال كون التقييد بيوم السبت جارياً مجرى الغالب من عدم الايتان بالغسل فى الليل لا لاجل اعتبار وقوعه فى النهار .

( وبمرسل الهداية ) : ان نسيت الغسل او فاتك لعة فاغتسل بعد العصر او يوم السبت ، فان قوله لا بد بعد العصر يشمل ليلة السبت ايضاً ( وبخبر ابن بكير ) : يغتسل بينه و بين الليل ، فان الضمير فى قوله - بينه - يرجع الى يوم الجمعة ، والمراد جميعه الذى ينتهى الى الليل فيكون من الليل الى اخره ، فيصير المعنى : فيغتسل ما بين اخر نهار الجمعة و بين اخر ليلة السبت فيصير جميع الليل وقتاً للقضاء ( ودعوى ) ظهور الليل فى جميعه فيكون قرينة على ارادة الوقت المعهود من مرجع الضمير فى بينه ويصير وقت القضاء حينئذ

بين وقت الاداء و بين دخول الليل (ليست باولى من العكس) .

والمحكى عن المبسوط و نهاية الشيخ و السرائر و الجامع و المعبر والمنتهى و التذكرة و الذكري عدم جواز الاتيان بدفي ليلة السبت ، و استشكل في جوازه في البحار و الذخيرة و شرح الدروس و كشف اللثام و الحدائق .

ويستدل له بالاقطار على مورد الاخبار مع ما فيها من الاشعار بارادة القضاء كالاداء في اليوم و لضعف ما استدل به للجواز ، اما التمسك بالاخبار الدالة على القضاء في يوم السبت بدعوى شمول اليوم لليل فيما فيه من منافاته مع المعنى العرفي من اليوم لكون المنسب منه عندهم هو النهار و لا يطلق عندهم على ما يشمل الليل و ان كان عند المنجمين كذلك، لكن المدار على معناه المعهود عند العرف لكون الالفاظ بمدايلها العرفية موضوعات للاحكام .

(و اما دعوى الاولوية) و تنقيح المناط فهي على عهدة مدعيها ، مضافاً الى امكان منعها باحتمال اعتبار المماثلة بين القضاء والاداء (و اما التمسك بالاستصحاب) فبالمنع عن اجرائه في الموقنات لانه من قبيل اسراء الحكم عن موضوع الى موضوع اخر مع ان المعبر في الاستصحاب اتحاد الموضوع في القضية المتيقنة والمشكوكه ، و دعوى ورود القيد مورد الغالب من ايقاع الغسل في النهار ضعيفة لان غايتها عدم دلالة القيد على المفهوم لا اسراء الحكم الثابت لموضوع الى موضوع اخر من غير دليل .

(و اما التمسك) بمرسل الهداية ففيه ان الظاهر من قوله فاغتسل بعد العصر هو ارادة الساعة الاخيرة من نهار يوم الجمعة ، ولو كان المراد هو الاطلاق الشامل ليلية السبت الى اخر نهاره لكان ينبغي ان يقول بعد العصر من الجمعة الى اخر السبت لا عطف يوم السبت على بعد العصر بكلمة - او - الظاهر في تحديد الوقت بوقتين متغايرين الدال على مغايرة المعطوف مع المعطوف عليه .

(واما خبر ابن بكير) فان الظاهر ان يكون الضمير من قوله - ما بينه - راجعا الى وقت التفاته الى فوت الغسل في وقته لا الى يوم الجمعة حتى يستظهر ارادة جميع اليوم بتمامه و لا الى الوقت المعهود للغسل اعنى وقت ادائه فالمعنى حينئذ انه حين يتوجه الى

فوت الغسل منه يغتسل من ذلك الحين في بقية يومه الى الغروب، فلا دلالة فيه على قضاء الغسل في الليل (و بالجملة) فليس في البين ما يدل على ترخيص القضاء ليلة السبت ، ومعه فالاولى مع ترك قضائه الى الغروب ان يأتي بعنوان القضاء في نهار يوم السبت لافي ليله ، نعم لا بأس باتيانه لا بعنوان القضاء رجاء مع اعادته يوم السبت رجاء ايضاً مع امكانه .

**(السابع) المعروف ان اخروقت قضائه هو غروب يوم السبت وظاهرهم التسالم** عليه من غير نقل خلاف فيه من احد كما اعترف به بعض الاصحاب ، لكن المصنف (قده) يحكى عن البعض احتمال جواز القضاء الى اخر الاسبوع ، و في المصاييح حكى عن بعض مشايخه المعاصرين احتمال ذلك تسامحاً في ادلة السنن (اقول) و لعل منشأ احتمال الجواز دلالة الفقه الرضوي عليه ، ففيه : فان فاتك الغسل يوم الجمعة قضيت يوم السبت او بعده من ايام الجمعة ، فان الظاهر من قوله من ايام الجمعة هو ايام الاسبوع لاطلاق الجمعة على مجموع الاسبوع كثيراً ، لكن في البحار: انى لم اربه قائلًا و لارواية ، و قد مر في مطاوى هذا الكتاب غير مرة عدم حجية ما في الفقه الرضوي الا ما علم من صاحب الكتاب اسناده الى الامام عليه السلام و لم يكن معرضاً عنه ، وكلا الشرطين مفقودان في المقام حيث لم يعلم اسناد هذه الجملة الى الامام ولم يعلم عامل به ، نعم لا بأس بالاتيان به بعد السبت رجاء ، والله العالم .

**مسئلة (٢) يجوز تقديم غسل الجمعة يوم الخميس بل و ليلة الجمعة** اذا خاف اعواز الماء يومها اما تقديمه ليلة الخميس فمشكل نعم لا بأس به مع عدم قصد الورود لكن احتمال بعضهم جواز تقديمه حتى من اول الاسبوع ايضاً ولا دليل عليه ، و اذا قدمه يوم الخميس ثم تمكن منه يوم الجمعة يستحب اعادته و ان تركه يستحب قضائه يوم السبت و اما اذا لم يتمكن من ادائه يوم الجمعة فلا يستحب قضائه ، و اذا دار الامر بين التقديم و القضاء فالاولى اختيار الاول .

في هذه المسئلة امور (الاول) المشهور جواز تعجيل غسل الجمعة يوم الخميس في الجملة ، و في الحدائق انه لا يعرف فيه خلاف ، وعن كشف اللثام نسبتة الى الاصحاب المشعر بالاجماع عليه (ويدل عليه) من الاخبار الصحيح المروى في الكتب الاربعة عن الحسن بن موسى بن جعفر عليهما السلام عن امه و ام احمد بن موسى عليهما السلام قالتا كنا مع ابي الحسن عليه السلام



في البادية ونحن نريد بغداد فقال لنا يوم الخميس اغتسلا اليوم لغد - يوم الجمعة - فان الماء بها غدا قليل ، قالتا فاغتسلنا يوم الخميس ليوم الجمعة (ومرسل محمد بن الحسين) المروي في التهذيب عن الصادق عليه السلام انه قال لاصحابه انكم تأتون غداً منزلاً ليس فيه ماء فاغتسلوا اليوم لغد، فاغتسلنا ليوم الجمعة (وعن الفقه الرضوي): و ان كنت مسافراً أو تخوفت عدم الماء يوم الجمعة فاغتسل يوم الخميس . و ما في سند بعضها من الضعف منجر بالشهرة على العمل بها مع ما عرفت من نفي الخلاف فيه .

(الثاني) يعتبر في جواز التعجيل خوف فوت الغسل يوم الجمعة ، و هل المعتبر فيه هو خصوص خوف اعواز الماء - كما هو مقتضى الجمود على ظاهر الاخبار المتقدمة ، او يكفي مجرد خوف عدم امكان الغسل ولو من جهة عدم التمكن من استعمال الماء لمرض او فقدان الثمن او البرد ونحو ذلك ، و جهان ، والظاهر هو الاخير كما عليه المحكي عن المبسوط و النهاية والسرائر والتذكرة لظهور كون الاناطة بعدم التمكن من الغسل والقطع بعدم خصوصية فقدان الماء - كما هو كذلك في باب التيمم - و ايد في المصايح بذهاب المشهور الى عدم الاختصاص بالسفر مع بعد الاعواز في الحضر (اقول) بل ذهب المشهور الى عدم الاختصاص بالسفر مع كون مورد الاخبار خصوص السفر شاهد على انهم لم يفهموا منها الانحصار بمورده ، فالمناط هو مجرد تعذر الغسل في وقت ادائه ، و ظاهر المصنف (قده) هنا وان كان اعتبار خصوص اعواز الماء الا انه سيأتي منه في المسئلة السادسة نفي البعد عن الاكتفاء بمطلق التعذر .

(الثالث) المشهور كفاية مطلق الخوف سواء حصل اليأس عن التمكن منه ام لا و سواء حصل الظن بعدمه ام لا ، و ظاهر المحكي عن بعض الاصحاب اعتبار خصوص الظن بالعدم ، و عن بعضهم اعتبار خصوص اليأس ، و الاقوى ما هو المشهور لظاهر الصحيح الاول و صريح الرضوي مع التأييد بالشهرة ولشهادة التتبع بكفاية الخوف في سقوط الواجبات والاكتفاء عنها بيدلها الاضطراري كما في مسئلة التيمم و غيرها ، ولتعذر حصول العلم بعدم التمكن قبل مجيء وقته غالباً ، ولا ينافيه ما في الصحيح الثاني من قوله عليه السلام انكم تأتون غداً منزلاً ليس فيه ماء ، الظاهر في القطع بعدمه ، و ذلك لعدم دلالة على نفي التعجيل

فيما عداه لعدم مفهوم فيه بالنسبة الى غير مورده فيرجع في غيره الى الصحيح الاول الذي فيه: فان الماء بها غداً قليل، فان قلة الماء لا يوجب القطع بعدم التمكن .

**(الامر الرابع)** لا اشكال في جواز التقديم يوم الخميس الى اخر نهاره ، و في جوازه ليلة الجمعة و عدمه قولان ، ظاهر بعض الفقهاء و صريح اخرين هو الجواز ، وعن المصاييح دعوى الاجماع عليه ، و يستدل له بانسباق ذلك من العلة المذكورة في الاخبار المتقدمة ، حيث ان المتبادر منها هو كون المطلوب تحقق الغسل قبل يوم الجمعة من دون خصوصية يوم الخميس و ان المقصود كونه على طهارة و نظافة في يوم الجمعة مع كون ليلة الجمعة اقرب الى يومها من يوم الخميس فيكون الجواز فيها اولي .

(ولكن الاقوى هو العدم) و ذلك للاقتصار في الحكم المخالف للاصل على المتيقن منه وهو مورد النصوص ، و ما ذكر من الانسباق من العلة المذكورة في الاخبار ممنوع بان العلة ليست علة للتقديم المطلق ، بل هي علة للتقديم يوم الخميس ، و لعل لخصوص نهاره دخلاً في جواز ايقاع الغسل فيه كما في اصل ادائه يوم الجمعة ، اللهم الا ان يدعى الاولوية و تنقيح المناط ، و القطع بذلك بعيد و ان كانت دعوى الظن لا يخلو عن الصواب ، ولكنه لا يغني عن الحق شيئاً ، فالأظهر عدم جواز التقديم ليلة الجمعة ، نعم لأبأس بالاتيان به بقاء المطلوبة ، و مما ذكرنا يظهر عدم جواز التقديم على الخميس من اول الاسبوع ، و احتمال جوازه من البعض ضعيف لعدم الدليل عليه .

و ما ذكرنا كله انما هو في غسل الجمعة الذي يستحب في يومها ، و عن الحلبي اثبات غسل اخر ليلتها ، قال في الجواهر: لم نعرف له موافقا و لامستنداً سوى ما يحكى عن ابن الجنيد من اثباته لكل زمان شريف .

**(الخامس)** اذا قدمه يوم الخميس فيما يجوز التقديم ثم تمكن منه يوم الجمعة ففي استحباب اعادته و عدمه وجهان ، المحكى عن غير واحد من الفقهاء كالعلامة في المنتهى والقواعد والشهيد في الذكري وغيرهما هو الاول لسقوط حكم البديل بالتمكن من المبدل منه ، و اطلاق ادلة استحباب الغسل يوم الجمعة شامل لمن قدمه في يوم الخميس (و اورد

على الاول) بان مفروض الكلام انما هو فيما اذا جاز الاتيان بالبدل واقعا بان تعلق به الامر و وقع صحيحاً لوجود شرطه الذى هو خوف الاعواز فلا يبطل بالتمكن من المبدل منه، ومع صحته واقعا فلو تعلق التكليف بالمبدل منه ايضاً لزم الجمع بين البدل والمبدل منه مع تحقق القطع بعدم التكليف الا بواحد منهما (و اورد على الثانى) بان اطلاق الادلة الدالة على استحباب غسل الجمعة بعد تسليم عدم انصرافها الى من لم يقدم الغسل قبل وقت ادائه محكوم بما يدل على صحة ما يؤتى به قبل وقت ادائه وانه غسل الجمعة الذى اراده الشارع من الممكن كما فى كل واجب رخص فى تقديمه ، كيف ، و الا يلزم الخلف ، اعنى عدم كون ذلك المتقدم هو ذلك الواجب الذى رخص فى تقديمه .

(ويندفع الاول) بان التكليف بالبدل مشروط بعدم التمكن من المبدل فى وقته واقعاً ، و مع التمكن منه يكشف انه لم يكن مأموراً به واقعاً . و انما هو تخيل امر باعتقاد عدم التمكن ، فالمأمور به ليس الا المبدل ، فليس فى التكليف به جمع بين البدل والمبدل (ومنه يظهر) اندفاع الثانى ايضاً ، حيث ان حكومة ادلة التقديم فرع ثبوتها مع التمكن من المبدل واقعاً ، ومع عدم دلالتها على التقديم مع التمكن فلا حاكم حتى يقدم على محكومته .

(لا يقال) مقتضى ما ذكرت عدم جواز الاتيان بالبدل لانتفاء شرطه و هو عدم التمكن من المبدل ، مع ان المفروض انما هو فيما يجوز الاتيان به لتحقيق شرطه ، وليس الشرط - على ما تقدم - الا خوف عدم التمكن وظاهره كون الخوف قداخذ فى موضوع الحكم بوصفه لابعنوان الطريقة .

(لانه يقال) بل الخوف ما حوز على وجه الطريقة و ان كان الترخيص حاصلًا فى التقديم معه واقعا ، و لكن الترخيص مع خوف العجز عن الاتيان فى وقته انما صدر من الشارع صوتاً للفعل عن الفوات (فالقوى) حينئذ استحباب الاعادة اذا ظهر التمكن فى وقت ادائه ، و عليه فيستحب قضائه اذا فاتته الاداء حينئذ بدليل ما يدل على استحباب القضاء لمن فات منه الغسل فى وقته المعهود ، و اما من لم يتمكن من الاداء يوم الجمعة فمع



تقديم الغسل لا يستحب منه القضاء لامثال التكليف بنفس التقديم وظهور الاخبار الآمرة بالتقديم في كفايته عن القضاء .

**(الامر السادس)** لودار الامر بين التقديم والقضاء فالاقوى اختيار الاول لاطلاق الاوامر الواردة بالتقديم الشامل للعلم بالتمكن من القضاء ، ولاستظهار كون الغسل المقدم بدلاً عن الاداء فيكون بحكم الاداء فلا ترخيص في تركه و الاكتفاء بالقضاء كما لا ترخيص في ترك الاداء اكتفاء بالقضاء عنه ، و لو فرض التعارض فادلة المسارعة الى الخيرات موجبة لتقديم التعجيل على القضاء ، و احتمال افضلية القضاء عن التعجيل قياساً على قضاء صلوة الليل فان قضاؤها افضل من تقديمها على نصف الليل ، ضعيف لكونه قياساً محضاً مع وجود الفارق بينهما فان الحكمة في التعجيل هو حصول الطهارة ولو بمرتبة منها يوم الجمعة و تحقق النظافة يومها ، وليست هذه الحكمة موجودة في القضاء و انما امر به بملاك اخر (واحتمال) تقديم بعض صور القضاء على بعض صور التعجيل كما لو كان بعد الزوال من يوم الجمعة بلا فصل كثير للقرب من وقت الاداء مع فرض امكان درك صلوة الجمعة بعد الغسل و وجود القائل بان الغسل اداء حينئذ (ضعيف) بل لعل التعجيل في صورة الفرض افضل ولو سلم فلا يقاس عليها جميع صور التعجيل، والله العالم .

**مسئلة (٣)** يستحب ان يقول حين الاغتسال اشهد ان لا اله الا الله وحده لاشريك له و ان محمداً عبده و رسوله اللهم صل على محمد و آل محمد واجعلني من التوابين و اجعلني من المتطهرين .

ففي خبر الحنظاط المروي في التهذيب عن الصادق عليه السلام : من اغتسل يوم الجمعة للجمعة فقال - ثم ذكر ما في المتن بعينه - كان طهراً له من الجمعة الى الجمعة (وفي خبر عمار السابطي) المروي في التهذيب ايضا عن الصادق عليه السلام قال اذا اغتسلت من جنابة فقل اللهم طهر قلبي و تقبل سعبي واجعل ما عندك خيراً لي اللهم اجعلني من التوابين و اجعلني من المتطهرين ، و اذا اغتسلت للجمعة فقل اللهم طهر قلبي من كل افة تمحق ديني بها و تبطل بها عملي اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين ، (وفي خبر ثالث) مروي في الكافي و التهذيب عنه عليه السلام قال تقول في غسل الجمعة اللهم طهر

قلبي من كل آفة تمحق بها ديني و تبطل بها عملي ( و في الفقه الرضوي ) فاذا فرغت منه - اى من غسل الجمعة - فقل اللهم طهرني و طهر قلبي و ابق غسلني و اجر على لساني ذكرك و ذكر نبيك محمد ﷺ و اجعلني من التوابين و اجعلني من المتطهرين .

**مسئلة (٤) لافرق في استحباب غسل الجمعة بين الرجل و المرثة و الحاضر و المسافر و الحر و العبد و من يصلي الجمعة و من يصلي الظهر بل الاقوى استحبابه للمصبي المميز نعم يشترط في العبد اذن المولى اذا كان منافياً لحقه بل الاحوط مطلقاً و بالنسبة الى الرجال آكد بل في بعض الاخبار رخصة تركه للنساء .**

ويدل على عدم الفرق في استحبابه بين الرجل و المرثة و الحر و العبد ما تقدم من الخبر المروى في الكافي عن الرضا عليه السلام : غسل الجمعة واجب على كل ذكر و انثى من عبدا و حر ، و خبر عبد الله بن المغيرة المروى عنه عليه السلام ، مضافاً الى ادلة الاشتراك في التكليف و ان الاصل عموم التكليف بالنسبة الى الجميع الاما دل الدليل على الاختصاص ، ويدل على عدم الفرق بين المسافر و الحاضر ما رواه في التهذيب عن الصادق عليه السلام عن غسل الجمعة ، قال هو سنة في الحضر و السفر ، و مرسل المفيد في المقنعة عنه عليه السلام : غسل الجمعة و العيد سنة في السفر و الحضر .

( ويدل ) على عدم الفرق بين من يصلي الجمعة و من يصلي الظهر نفس هذه الاخبار الدالة على عدم الفرق بين الرجل و المرثة و العبد و الحر و المسافر و الحاضر لسقوط الجمعة عن المرثة و العبد و المسافر بل لاتصح من الاخير ، فاستحباب الغسل منهم مع عدم وجوب الجمعة عليهم دليل على استحبابه ممن يصلي الظهر ، مضافاً الى انه يمكن ان يقال بان المستفاد من الاخبار الواردة في غسل الجمعة ان لغسلها تعلقاً بالوقت و تعلقاً بالصلوة ، و ان كان لو حصل الاول في وقته اغنى عن الثاني و حصلت به الفضيلة بالنسبة الى الصلوة ، بل يمكن ان يقال باستمرار استحباب فعله للصلوة و ان كان بعد الزوال لمن تركه للوقت ، و هذا ليس ببعيد ، لكن في الجواهر : ان لم يتحقق اجماع على خلافه .

( والاقوى ) استحبابه للصبي المميز بناء على صحة عباداته و مشروعيتها - كما تقدم في المسئلة الرابعة من المسائل المتعلقة بنجاسة عرق الجنب من الحرام في الجزء الاول ، و يشترط في العبد اذن المولى اذا كان منافياً لحقه لانه مع ماله من المنافع كلها ملك لمولاه فلا يجوز له التصرف فيما ينافي حقه الا باذنه، وهذا بخلاف ما لا يباحم حقه، الا ان يعد شيئاً عرفاً، حيث انه ايضا منوط باذنه كما يدل عليه الاية المباركة - عبداً مملوكاً لا يقدر على شيئ - حسبما فصلناه في شروط المتعاقدين من حاشية المكاسب .

( واما كونه اكد للرجال ) و ما افاده في المتن من ان في بعض الاخبار ورود الرخصة للنساء في تركه فلم اعثر على شيء منهما بالاطلاق ، لكن صاحب الوسائل عنون باباً في تاكد غسل الجمعة في السفر والحضر للانثى والذكر والعبد والحر و عدم تاكد الاستحباب للنساء في السفر، ثم ذكر فيه اخباراً منها خبر منصور بن حازم عن الصادق عليه السلام : الغسل يوم الجمعة على الرجال والنساء في الحضر و على الرجال في السفر و ليس على النساء في السفر ، وهذا - كما ترى - يدل على تساوى الرجال والنساء في الحضر و عدم تاكد الاستحباب من النساء مخصوص فيه بالسفر فلا دلالة فيه على كونه اكد للرجال مطلقاً حتى في الحضر ولا في الرخصة على تركه للنساء في الحضر .

(وقال في الكافي) بعد نقل الخبر المذكور: وفي رواية اخرى انه رخص للنساء في السفر لقلة الماء ، - وفي هذه الزيادة احتمالان (احدهما) احتمال ارادة عدم وجود ما يزيد على قدر الضرورة للشرب ( وثانيهما ) ترخيص النساء في ترك الغسل في السفر ولو مع وجود ما يزيد من الماء على قدر الضرورة بملاك كون السفر في معرض التصادف مع قلة الماء ولو لم يتفق قلته لكون الملاك حكمة لا يلزم فيها الاطراد ، والاحتمال الاول ضعيف فانه لا فرق معه بين الرجل والمرئة ولا بين السفر والحضر ، فالمتعين هو الاحتمال الاخير ، وعليه فظاهره وان كان عدم الاستحباب للنساء في السفر ولكن لقيام الدليل على استحبابه لهن في السفر ايضاً يحمل هذا الخبر على نفي تاكد الاستحباب لهن في السفر، فتصير النتيجة استحباب الغسل لهما بالسوية في الحضر وتاكد الاستحباب لخصوص الرجال



بالنسبة الى النساء في السفر وكما عبر به في الوسائل من عدم تاكدا الاستحباب لهن في السفر، والله العالم .

**مسئلة (٥) استفاد من بعض الاخبار كراهة تركه بل في بعضها الامر باستغفار التارك ، و عن امير المؤمنين عليه السلام انه قال في مقام التويخ لشخص: والله لانت اعجز مي تارك الغسل يوم الجمعة فانه لا تزال في طهر الى الجمعة الاخرى .**

وقد عنون في الوسائل باب في كراهة ترك غسل الجمعة ، ففي خبر زرارة المروى في الكافي عن الباقر عليه السلام قال لا تدع الغسل يوم الجمعة فانه سنة ، وفي خبر سهل المروى في التهذيب عن الكاظم عليه السلام عن الرجل يدع غسل الجمعة ناسياً او غير ذلك ، قال عليه السلام ان كان ناسياً فقد تمت صلوته وان كان متعمداً فالغسل احب الي فان هو فعل فليستغفر الله ولا يعود، والمروى عن امير المؤمنين عليه السلام - كما في المتن - مروى في الكافي عن الاصبع ، والضمير في قوله عليه السلام : فانه لا يزال (النخ) يرجع الى فاعل الغسل ، ورواه في العلل مثله الا انه قال فانه لا يزال في هم الى الجمعة الاخرى ، والضمير بناء عليه راجع الى تارك الغسل .

**مسئلة (٦) اذا كان خوف فوت الغسل يوم الجمعة لا اعواز الماء بل لامر اخر كعدم التمکن من استعماله او لفقده عوض الماء مع وجوده فلا يبعد جواز تقديمه ايضا يوم الخميس وان كان الاولي عدم قصد الخصوصية والورود بل الاتيان برجاء المطلوبة .**

وقد مر الكلام في هذه المسئلة في الامر الثاني من الامور المذكورة في المسئلة الثانية .

**مسئلة (٧) اذا شرع في الغسل يوم الخميس من جهه خوف اعواز الماء يوم الجمعة فتبين في الاثناء وجوده و تمكنه منه يومها بطل غسله ولا يجوز اتمامه بهذا العنوان ، والعدول منه الى غسل اخر مستحب الا اذا كان من الاول قاصداً للامرین .**

ما ذكره (قده) بناء على اخذ الخوف على وجه الطريقية موضوعاً لاستحباب التعجيل واضح، كيف، وقد مر في الامر الخامس من الامور المذكورة في المسئلة الثانية استحباب الاتيان به لو تمكن منه في وقت ادائه، وكذلك الحكم لوقيل باخذ الخوف على وجه الموضوعية، وذلك لاعتبار بقاءه الى اخر الغسل، ومع ارتفاعه في الاثناء يرتفع موضوع الامر بالتعجيل فيرتفع الامر به فلا يصح الاتمام، ولا يجوز العدول الى غسل اخر لعدم الدليل عليه مع كون الاصل عدم جوازه الا ما قام عليه الدليل، ومع كونه قاصداً للامرين من اول الامر يتمه لما يمكن اتمامه بعنوانه عند بقاء امره، وهذا ليس من العدول، فالاستثناء في قوله الا اذا كان (الخ) منقطع كما هو ظاهر.

**مسئلة (٨) الاولى اتيانه قريباً من الزوال وان كان يجزى من طلوع الفجر**

**اليه كما مر.**

المصرح به في غير واحد من المتون افضلية ما قرب من الزوال بل عن غير واحد حكاية الاجماع عليها، ويستدل لها بما في الفقه الرضوي: ويجزى اذا اغتسلت بعد طلوع الفجر وكلما قرب من الزوال فهو افضل، وصحيح زرارة عن الباقر عليه السلام لا تدع الغسل يوم الجمعة فانه سنة وشم الطيب والبس صالح ثيابك وليكن فراغك من الغسل قبل الزوال فاذا زالت قمم وعليك السكينة والوقار (وصحيح البنظي) عن الرضا عليه السلام: كان ابي يغتسل للجمعة عند الرواح، بناء على ما تقدم استظهاره من كون معنى الرواح هو الذهاب الى الصلوة، وربما يويد ذلك بكون الحكمة في تشريعه هي الطهارة والنظافة عند الزوال عند اجتماع الناس في المسجد كما تقدم نقله من قضية الانصار. (وكيف كان) فلا كلام في افضلية ذلك،

انما الكلام في الجمع بين هذه الافضلية وافضلية البكور الى المسجد مغتسلاً لاجل صلوة الجمعة، فربما يقال باستحباب البكور بالاغسل ثم الخروج من المسجد قريب الزوال للغسل، وهو مع ما فيه من المشقة بعيد،

ولعل الاحسن ان يقال بانصراف ما دل على افضلية ما قرب من الزوال من الغسل الى من لا يريد البكور الى المسجد كما هو ظاهر صحيح زرارة حيث قال فاذا زالت الشمس

فقم و عليك السكينة والوقار - اى الى المسجد - وكذا ما فى صحيح البزنطى انه عليه السلام كان يغتسل للجمعة عند الرواح - اى المسجد - بل هو مطلق يشمل الذهاب الى المسجد ولو مبكراً ، نعم ما فى الفقه الرضوى مطلق فيمكن تنزيله على غير من يريد البكور الى المسجد ، ولو سلم الاطلاق فيكون المقام من قبيل تراحم المستحبات التى يتعذر الجمع بينها فيتخير المكلف بينها ، وربما يقال باستحباب غسلين حينئذ فيغتسل فى اول النهار للبكور الى المسجد ثم يخرج ويغتسل قريب الزوال ، وهذا مضافاً الى ما فيه من المشقة فى الخروج قريب الزوال غالباً مع ازدحام الناس لصلوة الجمعة - يرد عليه انه لادليل على مشروعية الغسل الثانى لسقوط الامر به بالغسل الاول لحصول الامتثال به ولا معنى للامتثال عقيب الامتثال .

مسئلة (٩) ذكر بعض العلماء ان فى القضاء كما كان اقرب الى وقت الاداء كان افضل فاتيانه فى صبيحة السبت اولى من اتيانه عند الزوال منه او بعده وكذا فى التقديم ، فعصر يوم الخميس اولى من صبحه ، وهكذا ، ولا يخلو عن وجهه و ان لم يكن واضحاً واما افضلية ما بعد الزوال مى يوم الجمعة من يوم السبت فلا اشكال فيه وان قلنا بكونه قضاء كما هو الاقوى .

لا اشكال فى افضلية الايتان بالغسل بعد الزوال من يوم الجمعة الى الغروب بالنسبة الى الايتان به يوم السبت ، و ذلك لاحتمال كونه اداء وللمسارعة الى الخير والاستباق اليه ، ولخبر سماعة عن الصادق عليه السلام فى الرجل لا يغتسل يوم الجمعة فى اول النهار ، قال يقضيه فى اخر النهار ، فان لم يجد فليقضه يوم السبت ، حيث علق الامر بقضائه يوم السبت على عدم الوجدان به فى اخر نهار يوم الجمعة ،

و اما يوم السبت فربما يقال بافضلية الايتان به صباحاً لاقربيته الى الاداء وللمسارعة الى الخير ، وربما يقال بافضلية الايتان به قرب الزوال للمماثلة بين الاداء والقضاء ( ولا يخفى ما فى الاخير ) لعدم الدليل على المماثلة بين الاداء والقضاء من هذه الجهة ، كما ان الاقربىة الى الاداء لا يوجب ترجيح الاول لعدم الدليل على كون مجرد الاقربىة من الامور المرجحة ، نعم لا بأس بهمن جهة حسن المسارعة الى الخير ، واحتمل



في الجواهر ترجيح ما هو أقرب الى الزوال في طرفي النهار ، ولعل وجهه اما بالنسبة الى الايتان قبل الزوال قريباً منه فللمماثلة بين الاداء والقضاء وقد عرفت عدم الدليل عليه ، واما بالنسبة الى ما بعد الزوال وكون الايتان به قرب الزوال افضل من التأخير الى العصر فوجهه هو حسن المسارعة الى الخير ، ولا بأس به واما في صورة التقديم يوم الخميس فهل الارجح الايتان به صباحاً للمسارعة الى الخير ، او التأخير للاقربية الى الاداء ، وجهان ، وربما يوجه الثاني هنا من جهة استظهار حسن بقاء النظافة والطهارة ولو بمرتبة منهما الى يوم الجمعة فكلما اتى به قريباً من الاداء كان ارجح من هذه الجهة ، و لعله اشار الى هذا الوجه في المتن بقوله - ولا يخلو من وجه - ولكن هذا لوجه اشبه بالاستحسان الذي لا يكون مدركاً للاحكام الشرعية عندنا مع معارضته بحسن المسارعة الى الخير ، ولعله لذا قال في المتن : و ان لم يكن واضحاً ، والله العالم .

**مسئلة (١٠) اذا نذر غسل الجمعة وجب عليه ومع تركه عمداً تجب الكفارة والاحوط قضائه يوم السبت وكذا اذا تركه سهواً او لعدم التمكن منه فان الاحوط قضائه ، واما الكفارة فلا يجب الامع التعمد .**

وجوب الغسل بالنذر ظاهر بعد فرض كونه راجحاً ينعقد النذر به فتجب الكفارة مع تعمد الترك دون صورة النسيان او العذر ، واما الوجه في الاحتياط بالقضاء لو تركه عمداً او نسياناً او لعذر فلاحتمال وجوب القضاء في الواجب المعين ولو في غير الصلوة والصوم ، ولعل الوجه هنا في الاحتياط من جهة مشروعية القضاء في غسل الجمعة بالخصوص فالنذر يتعلق بغسل الجمعة بماله من الاحكام التي منها قضائه مع الفتوت فكما يكون النذر سبباً لوجوب الاداء كذلك يحتمل كونه موجباً للقضاء ايضاً ، وعليه فيحتمل وجوب التعجيل يوم الخميس لو خاف التعذر من الغسل يوم الجمعة ، وهذا الوجه لا بأس به فيحسن الاحتياط حيثئذ بل لا ينبغي تركه .

**مسئلة (١١) اذا اغتسل بتخييل يوم الخميس بعنوان التقديم او بتخييل يوم السبت بعنوان القضاء فتبين كونه يوم الجمعة فلا يبعد الصحة خصوصاً اذا قصد الامر الواقعي وكان الاشتباه في التطبيق ، وكذا اذا اغتسل بقصد**

يوم الجمعة فتبين كونه يوم الخميس مع خوف الاعواز ، او يوم السبت ، واما لو قصد غسلًا اخر غير غسل الجمعة او قصد الجمعة فتبين كونه مأموراً بغسل اخرى ففي الصحة اشكال الا اذا قصد الامر الفعلي الواقعي ولو كان الاشتباه في التطبيق .

اذا اغتسل بتخييل يوم الخميس بعنوان التقديم او بتخييل يوم السبت قضاء فتبين كونه يوم الجمعة فلا يخلو عن صور (الاولى) ان يكون قاصداً للاتيان به بعنوان التعجيل او القضاء مقيداً به على نحو بشرط لا ، بمعنى انه لو علم كونه اداء لما اتى به ، وهذا لاشكال في بطلانه و ان بعد تحقق ذلك من المكلف ، اما البطلان فلعدم قصد الامتثال ، و اما بعد هذا الفرض فلان المكلف غالباً انما يقصد التعجيل والقضاء للتوصل الى ادراك فضيلة غسل الجمعة فقصدته بالنسبة الى اداء الجمعة اولى .

(الثانية) ان يكون قاصداً لامتثال امره الفعلي الواقعي الا انه تخييل كونه امراً بالتعجيل او انه امر بالقضاء ثم تبين انه امر ادائي في وقته، ولا ينبغي الاشكال في صحته لانه قصد الاتيان بالمأمور به الواقعي بداعي امتثال امره الواقعي ، و انما الخطأ في تطبيقه الامر الواقعي على الامر بالتعجيل او القضاء، و هو غير مضر بالامتثال ، وهذا ما يسمى بالتحليل في الداعي اذا كان الخطأ في صفة الامر وتوصيفه بغير ما هو عليه واقعاً كتوصيف الامر الوجوبي بالنذب او بالعكس .

(الثالثة) ان يكون قاصداً لامره المتعلق بتعجيله او قضاؤه لابعنوان التقييد بمعنى انه لو كان في وقته لكان قاصداً الى اتيانه، ولكن القصد فعلاً قد تعلق بالتعجيل او القضاء فالقصد الفعلي متعلق بواحد منهما و اما الامر بالاداء فلم يتعلق به قصد فعلاً و انما القصد به تعليقاً بمعنى انه لو كان يعلم انه يوم الجمعة لكان قاصداً الى الامر به اداء ،

والفرق بين هذه الصورة والصورة السابقة ان القصد هناك انما تعلق بالامر الفعلي الواقعي وانما وقع الخطاء في تطبيقه على المورد ، و في هذه الصورة تعلق

القصد بنفس الامر بالتعجيل او القضاء غاية الامر انه لو كان يعلم انه وقته لحصل له القصد اليه ،

وهذا هو الذي نفى البعد في المتن عن كونه صحيحاً ( ووجهه ) ان ما يأتي به في يوم الخميس او يوم السبت ليس امراً مغايراً مع المأمور به في يوم الجمعة بل هو نفس ذلك المأمور به الا انه رخص في تقديمه او شرع اتيانه خارج وقته عند تركه في وقته - بناء على ما هو الحق من ان القضاء فعل الشيء في خارج وقته لا انه اجنبي عنه يتدارك به ما فات منه في وقته - وعلى هذا يتفرع كون القضاء بالامر الاول لا بمعنى عدم الحاجة في ثبوت وجوبه الى الامر الجديد بل بمعنى كشف تعدد المطلوب منه من المأمور به بالامر الاول، فبعد ورود الامر بالقضاء يستظهر منه ان المأمور به فيه مطلوبان: اصل وجوده ، وكونه في وقته ، وازافات المطلوب الثاني يبقى المطلوب الاول ، و هذا الانكشاف لا يحصل الا بكشف ، والكاشف هو الامر بالقضاء ، وبعين هذا التقريب يقال في تقديمه ايضاً ، فالمقدم والمؤخر هو نفس المأمور به الذي امر به في وقته وقصد اتيانه بداعي امتثال امره لا ينفك عن قصد اتيانه بداعي امره الواقعي ، بعد ان ثبت كون الامر بالقضاء او التقديم كاشفاً عن تعدد المطلوب في الامر الاول ، فقصد الاتيان بالقضاء او التقديم بداعي امره هو القصد باتيان المأمور به بالامر الاول بداعي الامر المتحقق في ضمن الاول الذي كشف عنه الامر الثاني المتعلق بالقضاء او التقديم .

و هذا بخلاف ما لو قصد غسلًا آخر غير الجمعة او قصد الجمعة فتبين كونه مأموراً بغسل اخر فان الماتى به ليس هو المأمور به بالامر الواقعي لتعدد الامرين و تباينهما ، الا اذا كان قصده امتثال الامر الفعلي وكان الخطاء في التطبيق فانه يصح كما عرفت في الصورة الثانية ، والله العالم .

**مسئلة (١٢) غسل يوم الجمعة لا ينقض بشيء من الحدث الاصغر والاكبر**

**اذ المقصود ايجاده يوم الجمعة وقد حصل .**

ففي التهذيب عن ابن بكير عن ابيه قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن الليالي التي يغتسل

فيها من شهر رمضان - الى ان قال - والغسل اول الليل ، قلت فان نام بعد الغسل ،



قال **عليه السلام** هو مثل غسل يوم الجمعة اذا اغتسلت بعد الفجر اجزاك .

**مسئلة (١٣) الاقوى صحة غسل الجمعة من الجنب والحائض بل لا يبعد اجزائه عن غسل الجنابة بل عن غسل الحيض اذا كان بعد انقطاع الدم .**  
قد مرنا البحث عن صحة غسل الجمعة من الجنب والحائض و عدم اجزائه عن غسل الجنابة ولا عن غسل الحيض و تقدم وجه ذكر غسل الحيض مقروناً بكلمة (بل) في باب غسل الجنابة في المسئلة الخامسة عشر والسادسة عشر في تداخل الاغسال فراجع .

**مسئلة (١٤) اذا لم يقدر على الغسل لفقد الماء او غيره يصح التيمم ويجزى نعم لو تمكن من الغسل قبل خروج الوقت فالاحوط الاغتسال لادراك المستحب**  
و قد حررنا حكم هذه المسئلة في مباحث التيمم في المسئلة العاشرة من مسائل فصل احكام التيمم .

**الثاني من الاغسال الزمانية اغسال ليالى شهر رمضان ، يستحب الغسل في ليالى الافراد من شهر رمضان و في الجواهر وفاقاً لجماعة من اساطين اصحابنا منهم الشيخ ، قال على ما نقل عنه (١) و ان اغتسل ليالى الافراد كلها و خاصة ليلة النصف كان له فيه فضل كثير (انتهى) و يدل على استحباب الغسل في ليالى الافراد ما ذكره السيد بن طاوس (قده) في كتاب الاقبال في اعمال الليلة الثالثة من شهر رمضان ، قال و فيها يستحب الغسل على مقتضى الرواية التي تضمنت ان كل ليلة مفردة من جميع الشهر يستحب فيها الغسل (انتهى) قال في الجواهر و ذلك كاف في اثباته .**

وتمام ليالى العشر الاخيرة وفي مرسل ابن ابي عمير المروى في الاقبال عن الصادق **عليه السلام** :  
كان رسول الله **صلى الله عليه وآله** يغتسل في شهر رمضان في العشر الاواخر في كل ليلة ، وفي خبر ابن عياش المروى في الاقبال ايضاً عن امير المؤمنين **عليه السلام** : لما كان اول ليلة من شهر رمضان قام رسول الله **صلى الله عليه وآله** فحمد الله و اثنى عليه - الى ان قال - حتى اذا كان في اول ليلة من العشر قام فحمد الله و اثنى عليه و قال مثل ذلك ثم قام و شمر و شد المئزر و برز من بيته و احبى الليل كله و كان يغتسل كل ليلة منه بين العشاين ، - بناء على ان يكون الضمير في قوله (منه) راجعاً الى العشر المراد منه العشر الاخير .

(١) ذكره الشيخ (قده) في مصباح المتهجد في اخر فصل الاعتكاف في شهر رمضان .

و يستحب في ليلة الثالث والعشرين غسل اخر في اخر الليل وفي مضمير بريد قال رأيتُه اغتسل في ليلة ثلاث و عشرين مرتين : مرة اول الليل ومرة اخر الليل ، و رواه في الاقبال عن بريد ايضاً عن الصادق عليه السلام .

و ايضاً يستحب الغسل في اليوم الاول منه و في خبر السكوني المروي في الاقبال عن الصادق عليه السلام عن ابيه عن ابائه عن امير المؤمنين صلوات الله عليهم انه من اغتسل في اول يوم من السنة في ماء جار و صب على رأسه ثلاثين غرفة كان دواء لسنته ، و ان اول كل سنة اول يوم من شهر رمضان .

فعلى هذا الاغسال المة حبة فيه اثنان و عشرون عشر منها في ليالي الافراد من الليلة الاولى الى الليلة التاسعة عشر، وعشر منها في العشر الاخير ، و واحد منها في اليوم الاول منه ، و واحد منها في ليلة ثلاث و عشرين في اخر الليل .

و قيل باستحباب الغسل في جميع لياليه حتى ليالي الأزواج و عليه يصير اثنان و ثلاثون و لكن لا دليل عليه لكن الاتيان لاحتمال المطلوبة في ليالي الأزواج من العشرين الاولين لأبأس به .

و يمكن ان يستدل له بخبر ابن عياش المتقدم ، الذي فيه : وكان يغتسل كل ليلة منه بين العشاءين بناء على ان يكون الضمير في (منه) راجعاً الى شهر رمضان ، و ربما يدعى ظهوره فيه كما هو ليس ببعيد و يشهد له ما في زاد المعاد من انه ورد استحباب الغسل في كل ليلة من شهر رمضان ، ولعله (قده) استظهره من هذا الخبر ، و الا فلم ينقل خبر في ذلك ما عداه ، والله العالم .

والاكد منها ليالي القدر و على استحباب الغسل فيها حكى الاجماع عن الغنية والروض والمصاييح ، و يدل عليه الاخبار المعتبرة المستفيضة (ففي الكافي) عن سليمان بن خالد قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام كم اغتسل في شهر رمضان ليلة ، قال عليه السلام ليلة تسع عشرة و ليلة احدى و عشرين و ثلاث و عشرين ، قلت فان شق عليّ ، قال حسبك الان (و خبر بكيك بن اعين) المروي في التهذيب قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام في اي الليالي اغتسل في شهر رمضان ، قال عليه السلام في تسع عشرة و في احدى و عشرين و في ثلاث و عشرين ، والغسل اول الليل

قلت فان نام بعد الغسل ، قال عليه السلام هو مثل غسل يوم الجمعة اذا اغتسلت بعد الفجر اجزأك ، و غير ذلك من الاخبار وهي كثيرة يأتي بعضها انشاء الله تعالى .

(وفي الجواهر): في بعضها النهي عن تركه في الاخيرين ، المحمول على الكراهة او تأكد الاستحباب (انتهى) ولعله (قده) يشير الى رواية سماعه المروية في الفقيه والكافي عن الصادق عليه السلام ، وفيها و غسل اول ليلة من شهر رمضان يستحب ، و غسل ليلة احدى و عشرين سنة و غسل ليلة ثلاث و عشرين سنة لا تركهما فانه (لانه) يرجي في احدى (احديهما) ليلة القدر (انتهى ما في الجواهر) والمستفاد من هذا الخبر و خبر سليمان بن خالد افضلية الغسل في الاخيرين بالنسبة الى ليلة تسع عشرة ، كما ان في ليلة ثلاث و عشرين افضل لان كونها ليلة القدر ارجى ولا استحباب غسل اخر فيها .

**وليلة النصف** في الاقبال في اعمال الليلة الخامسة عشر: اما الغسل فروياه عن المفيد في رواية عن ابي عبدالله عليه السلام قال يستحب ليلة النصف من شهر رمضان ، وفيه ايضا عن كتاب عمل شهر رمضان لابن ابي قرة باسناده الى الصادق عليه السلام قال يستحب الغسل في اول ليلة من شهر رمضان و ليلة النصف منه .

**وليلة سبعة عشر** وفي خبر محمد بن مسلم المروي في التهذيب عن احدهما عليهما السلام قال الغسل سبعة عشر موطناً : ليلة سبعة عشر من شهر رمضان وهي ليلة التقى الجمعان ، و ليلة تسع عشرة وفيها يكتب الوغد و فدا السنة ، و ليلة احدى و عشرين وهي الليلة التي اصيب فيها اوصياء الانبياء وفيها رفع عيسى بن مريم و قبض موسى ، و ليلة ثلاث و عشرين يرجي فيها ليلة القدر (ومرسل الفقيه) عن الباقر عليه السلام الغسل في سبعة عشر موطناً : ليلة سبعة - سبع - عشر من شهر رمضان (الحديث) و خبر اسماعيل بن مهران عن الصادق عليه السلام : من اغتسل ليالي الغسل خرج من ذنوبه كهيئة يوم ولدته امه ، فقلت يا بن رسول الله صلى الله عليه وآله ما ليالي الغسل ، قال ليلة سبع عشرة و ليلة تسع عشرة و ليلة احدى و عشرين و ليلة ثلاث و عشرين من شهر رمضان .

**والخمس و عشرين** وفي خبر عيسى بن راشد المحكي في الاقبال عن ابي عبدالله عليه السلام



قال سئلته عن الغسل في شهر رمضان ، فقال كان ابي يغتسل في ليلة تسع عشرة و احدى و عشرين و ثلاث و عشرين و خمس و عشرين .

**والسبع وعشرين وتسع وعشرين منه** و في الاقبال عن ابن ابي يعفور عن الصادق عليه السلام قال سئلته عن الغسل في شهر رمضان ، فقال اغتسل ليلة تسع عشرة و احدى و عشرين و ثلاث و عشرين و سبع و عشرين و تسع و عشرين ، وكان الاولي للمصنف (قده) ان يخص ايضاً ليلة اربع و عشرين فان الغسل فيها منصوص بالخصوص (ففي الاقبال) عن كتاب النهدي عن الصادق عليه السلام قال اغتسل في ليلة اربع و عشرين من شهر رمضان ، ما عليك ان تعمل في الليلتين جميعاً ، و رواه الصدوق في الخصال ايضاً .

**مسئلة (١٥) يستحب ان يكون الغسل في الليلة الاولى و اليوم الاول** من شهر رمضان في الماء الجاري كما انه يستحب ان يصب على رأسه قبل الغسل او بعده ثلاثين كفاً من الماء ليأمن من حكة البدن و لكن لا دخل لهذا العمل بالغسل بل هو مستحب مستقل و في الاقبال عن كتاب اعتقدا نه تأليف ابي محمد جعفر بن احمد القمي عن الصادق عليه السلام : من اغتسل اول ليلة من شهر رمضان في نهر جار و يصب على رأسه ثلاثين كفاً من الماء طهر الى شهر رمضان من قابل ، وقال ايضاً ، و من ذلك الكتاب المشار اليه عن الصادق عليه السلام : من احب ان لا تكون به الحكة فليغتسل اول ليلة من شهر رمضان فانه من اغتسل اول ليلة منه لا يصبه حكة الى شهر رمضان القابل . و ظاهر هذا الخبر يدل على ان حصول الامن من حكة البدن مترتب على مجرد الغسل في اول ليلة منه ، و ظاهر المتن انه مترتب على صب ثلاثين كفاً على رأسه فلعله (قده) اطلع على خبر لم نطلع عليه (و في الاقبال) عن السكوني عن الصادق عليه السلام عن ابيه عن آباءه عليهم السلام عن امير المؤمنين عليه السلام : من اغتسل اول يوم من السنة في ماء جار و صب على رأسه ثلاثين غرفة كان دواء لسنته ، و ان اول كل سنة اول يوم من شهر رمضان و اما ما افاده المصنف (قده) من انه لا دخل لصب الماء ثلاثين كفاً بالغسل فهو جيد ان كان مراده انه ليس جزء من الغسل ، ان الظاهر من العطف في الحديث انه عمل مستقل ، ولكن من جهة حصول لطهر الى شهر رمضان القابل كما في الخبر الاول او كونه دواء لسنته كما

في خبر السكوني فالظاهر ترتيبها على مجموع الغسل و صب الثلاثين ، والله العالم .  
 مسئلة (١٦) وقت غسل الليالي تمام الليل و ان كان الاولي اتيانها  
 اول الليل بل الاولي اتيانها قبل الغروب او مقارناً له ليكون على غسل من اول  
 الليل الى اخره نعم لا يبعد في ليالي العشر الاخير رجحان اتيانها بين المغرب  
 والعشاء لما نقل من فعل النبي صلى الله عليه واله وقد مر ان الغسل الثاني في  
 ليلة الثالثة والعشرين في اخره .

اما كون وقت الغسل ممتداً الى اخر الليل فهو مقتضى القاعدة فان  
 اضافة العمل الى زمان اذا كان اوسع من العمل يقتضى التخيير سواء كان الحكم  
 الزامياً كالواجب الموسع او غير الزامى كما في المقام ، هذا مضافاً الى دلالة بعض  
 الاخبار عليه كخبر العيص بن القاسم المروي في الكافي عن الصادق عليه السلام عن الليلة التي  
 يطلب فيها ما يطلب ، متى الغسل ، فقال من اول الليل ، و ان شئت حيث تقوم من اخره ،  
 و ان كان فيه اشعاراً بان الافضل كونه اول الليل ، و لعله الوجه فيما افاده في المتن من  
 اولوية كونه اول الليل مضافاً الى ما فيه من المسارعة الى الخير و كونه في تمام الليل متطهراً ،  
 بل الاولي كونه قبل الغروب بقليل او مقارناً له ليكون على غسل من اول الليل الى اخره  
 (وفي صحيح ابن مسلم) عن احدهما عليهما السلام : والغسل في اول الليل و هو يجزى  
 الى اخره (وخبر ابن بكير) عن الصادق عليه السلام في الاغسال في شهر رمضان : والغسل اول الليل  
 قلت فان نام بعد الغسل ، قال عليه السلام هو مثل غسل الجمعة اذا اغتسلت بعد الفجر اجزأك .

(و ربما يتوهم) دلالة الخبرين على انحصار الاستحباب باول الليل (لكنه مندفع)  
 باشعار التشبيه بغسل الجمعة في الخبر الاخير بعدم ارادة الانحصار، مضافاً الى انها يحتملان  
 افضلية الاتيان في اول الليل بقرينة صحيح العيص المصرح فيه بجواز الاتيان اخر الليل  
 (وفي الكافي والفقيه) عن الباقر عليه السلام : الغسل في شهر رمضان عند وجوب الشمس قبيله  
 ثم يصلى ثم يفطر (وفي خبر محمد بن سليمان) فلما كان ليلة تسع عشرة من شهر رمضان  
 اغتسل حين غابت وصلى المغرب - الى ان قال - فلما كانت ليلة احدى وعشرين اغتسل  
 حين غابت الشمس - الى ان قال - فلما كانت ليلة ثلاث وعشرين اغتسل كما اغتسل في  
 ليلة تسع عشرة وكما اغتسل في ليلة احدى وعشرين . (ويدل على رجحان) اتيانه بين

العشائين في العشر الاخير ما تقدم من رواية السيد في الاقبال عن ابن عياش الجوهري في كتاب الاغسال من ان النبي ﷺ كان يغتسل كل ليلة (منه) بين العشائين ، و قد مر ان الغسل الثاني مستحب في ليلة ثلاث و عشرين في اخر الليل كما دل عليه مضمريه .

**مسئلة ( ١٧ ) اذا ترك الغسل الاول في الليلة الثالثة و العشرين في اول الليل لا يبعد كفاية الغسل الثاني عنه و الاول ان ياتي بهما اخر الليل برجاء المطلوبة خصوصاً مع الفصل بينهما و يجوز اتيان غسل واحد بعنوان التداخل و قصد الامرين .**

اعلم ان خبر بريده الدال على ان الصادق عليه السلام اغتسل في اخر الليل في ليلة ثلاث و عشرين غسلا اخر دال على استحباب تكرار الغسل تلك الليلة على ان يكون كل غسل فيها مستحباً على حدة فللمكلف ان ياتي بكل منهما و ان يقتصر في الاتيان باحدهما اما بالاول او بالآخر ، وفي الاتيان بكل منهما ايضاً يتخير بالفصل بينهما بالاتيان بكل على حدة او بالجمع بينهما بغسل واحد على التداخل ، فان اتى بالغسل الاول في اول الليل فلا اشكال في استحباب الاتيان بالثاني في اخر الليل .

و ان ترك الغسل الاول في اول الليل ففي استحباب الغسل الثاني حينئذ وكفايته عن الغسل الاول و عدمه وجهان ، من كون كل منهما غسلاً مستحباً مستقلاً غير مرتبط باحدهما بالآخر ثبوتاً و لا سقوطاً فمع ترك الاول يكون الثاني مستحباً يصح الاتيان به ، و من ان المتيقن من مشروعية الثاني هو ما اذا اتى بالاول في اول الليل وليس لدليل ثبوته اطلاق فان الراوى انما نقل عمله ﷺ و المفروض انه عليه السلام قد اغتسل في اول الليل ، و لعل الوجه الاخير هو الاصول ، وعليه فالمستحب حينئذ هو الاتيان بالغسل الاول لجواز الاتيان به من اول الليل الى اخره ، و لكن الاولى ان ياتي بهما في اخر الليل برجاء المطلوبة خصوصاً اذا حصل الفصل بينهما ، وله ان ياتي بغسل واحد في اخر الليل و ينوي به كلا الغسلين فينوي الغسل الاول بعنوان كونه المأمور به لما عرفت من جواز اتيانه طول الليل في اي وقت شاء و ينوي الغسل الثاني ايضاً رجاء ، و لو نوى به كليهما رجاء كان احوط ، والله العالم .



مسئلة (١٨) لا تنقض هذه الاغسال ايضاً بالحدث الاكبر والاصغر  
كما في غسل الجمعة .

اجماعاً كما عن المصاييح، حيث يقول لا يعادشيء منهما بالحدث اجماعاً  
فلو اعاد حينئذ شرع ، .. و لما عرفت في المسئلة الثانية عشر من ان المقصود من  
الاغسال الزمانية ايجادها فيه ، و مع حصوله يقتضى الاجزاء ولا يعقل معه الاتيان به  
للامتثال لاستحالة الامتثال بعد الامتثال ، مضافاً الى دلالة خبر ابن بكير وغيره عليه  
حسبما تقدم .

الثالث غسل يومى العيدين الفطر والاضحى وهو من السنن المؤكدة  
حتى انه ورد في بعض الاخبار انه لو نسي غسل يوم العيد حتى صلى ان كان  
فى وقت فعليه ان يغتسل ويعيد الصلوة وان مضى الوقت فقد جازت صلوته وفى  
خبر اخر عن غسل الاضحى فقال عليه السلام واجب الابدنى . وهو منزل على  
تأكد الاستحباب لصراحة جملة من الاخبار فى عدم نية الورد اذا اتى  
به بعد الزوال كما ان الاولى اتيانه قبل صلوة العيد لتكون مع الغسل ،  
و يستحب فى غسل عيد الفطر ان يكون فى نهر ، ومع عدمه ان يباشر بنفسه  
الاستقاء بتخشع ، وان يغتسل تحت الظلال او تحت حائط ويبالغ فى التستر  
وان يقول عند اذنه اللهم ايماناً بك وتصديقاً بكتابك واتباع سنة نبيك ثم يقول  
بسم الله ويغتسل ، و يقول بعد الغسل اللهم اجعله كفارة لذنوبى و طهوراً  
لدينى - و طهر دينى - اللهم اذهب عنى الدنس ، و الاولى اعمال هذه الاداب  
فى غسل يوم الاضحى ايضاً لكن لا يقصد الورد لاختصاص النص بالفطر ،  
وكذا يستحب الغسل فى ليلة الفطر ، و وقته من اولها الى الفجر ، و الاولى  
اتيانه اول الليل ، وفى بعض الاخبار : اذا غربت الشمس فاغتسل ، و الاولى  
اتيانه ليلة الاضحى ايضاً لا يقصد الورد لاختصاص النص بليلة الفطر .

فى هذا المتن امور ( الاول ) اختلفت الاخبار فى الدلالة على وجوب غسل

العيدين و استحبابه كاختلافها في مسألة غسل الجمعة (فمنها) ما هي ظاهرة في الوجوب كموثق عمار ، وهو ما اشار اليه في المتن - عن الصادق عليه السلام عن الرجل ينسى ان يغتسل يوم العيد حتى يصلي ، قال عليه السلام ان كان في وقت فعليه ان يغسل ويبعد الصلوة ، وان مضى فقد جلزت صلوته ، - واطلاق العيد يشمل الفطر والاضحى ، وفي دلالة على الوجوب تأمل ، بل الظاهر منه شرطية الغسل لصحة صلوة العيد ولا يلزم منه وجوبه في نفسه ولو على من لا تجب عليه صلوة العيد ، ولا ينافي استحبابه النفسى مع الوجوب الشرطى المقدمى ، وهو بهذا المعنى غير معمول به اذ لم يقل احد بوجوبه الشرطى فلا بد من طرحه او تأويله بتأكد الاستحباب .

(ومما يدل على الوجوب) مضمرة قاسم بن الوليد قال سألته عن غسل الاضحى قال واجب الابدنى (والمروى في التهذيب) عن الحلبي عن الصادق عليه السلام قال اغتسل يوم الاضحى والفطر والجمعة واذا غسلت ميتاً .

واما الاخبار الظاهرة في الاستحباب فهي كثيرة (منها) خبر عبدالله بن سنان المروى في الاقبال عن الصادق عليه السلام قال : الغسل يوم الفطر سنة (وخبر على بن يقطين) المروى في التهذيب عن الكاظم عليه السلام عن الغسل في الجمعة والاضحى والفطر ، قال عليه السلام سنة وليس بفريضة (وخبر سماعة) المروى في التهذيب ايضاً عن الصادق عليه السلام : غسل يوم الفطر ويوم الاضحى سنة لا احب تركها (وفي خبر اخر) عن غسل العيدين أو واجب هو ؟ فقال هو سنة (وفي الفقه الرضوى) الغسل ثلاثة وعشرون : من الجنابة والاحرام - الى ان عد منها - العيدين - الى ان قال - والفرض من ذلك غسل الجنابة ، والواجب غسل الميت وغسل الاحرام والباقي سنة (وفي الفقه الرضوى ايضاً) وقد روى ان الغسل اربعة عشر وجهاً : ثلاث منها غسل واجب مفروض متى ما نسيه ثم ذكره بعد الوقت اغتسل - الى ان قال - واحد عشر غسل سنة : غسل العيدين والجمعة ( الحديث ) ولا ريب في جواز الاخذ بما يدل على استحبابه وحمل الطائفة الاولى مما يظهر منه الوجوب على تاكيد الاستحباب كما تقدم ذلك في غسل الجمعة بل لم ينقل فيه خلاف في

كتب اهل الفتوى الا ان المجلسي ( قدہ ) في زاد المعاد اسند وجوبه في العيدين الى بعض .

( الثاني ) اول وقت غسل العيدين من طلوع الفجر ، ولا خلاف فيه ظاهراً ويدل عليه ما عن قرب الاسناد عن علي بن جعفر عليه السلام عن ابي الحسن عليه السلام قال سئلته هل يجزيه ان يغتسل قبل طلوع الفجر و هل يجزيه ذلك من غسل العيدين ، قال ان اغتسل يوم الفطر والاضحى قبل طلوع الفجر لم يجزه و ان اغتسل بعد طلوع الفجر اجزئه ( وفي الفقه الرضوي ) اذا طلع الفجر من يوم العيد اغتسل وهو اول اوقات الغسل - الى ان قال - وقد روى في الغسل اذا زالت الليل يجزى من العيدين .

ولولا هذه الاخبار لكان القول بكون اول وقته من اول طلوع الشمس متعيناً لكونه ابتداء اليوم عرفاً ، و انما الكلام في منتهاه في كونه قبل الخروج الى المصلى كما عن الحلبي واحد قولي العلامة في المنتهى و نسبه في الذكرى الى ظاهر الاصحاب ، او الى الزوال كالجمعة ، او الى الغروب كما هو ظاهر الاكثر و صرح به غير من الاصحاب ، وجوه . ( ويستدل للاول ) بان المقصود من الغسل التنظيف للاجتماع والصلوة قال في الذكرى ويتخرج من تعليل الجمعة انه - اى وقت الغسل - الى الصلوة او الى الزوال الذي هو وقت صلوة العيد ( انتهى ) وبموثق عمار عن الصادق عليه السلام في الرجل ينسى ان يغتسل يوم العيد حتى يصلى ، قال عليه السلام ان كان في وقت فعليه ان يغتسل و يعيد الصلوة وان مضى الوقت فقد جازت صلوته .

( وفيه ) ان العلة المتخرجة لا يصلح لاثبات الحكم الشرعي لانها من قبيل تخريج المناط ، مع انها على فرض القطع بها تكون من قبيل الحكمة التي لا يلزم فيها الاطراد ، والموثق ظاهر في سوجه لبيان شرطية الغسل للصلوة ، و ظاهر قوله عليه السلام : وان مضى الوقت فقد جازت صلوته انها لا قضاء لها في خارج الوقت اذا لم يأت بها او اتى بها فاسدة في الوقت ، وقد تقدم ان الخبر بماله من الظهور ليس معمولاً به .

( ويستدل للثاني ) اى كون وقت الغسل الى الزوال بخبر عبدالله بن سنان عن الصادق عليه السلام : الغسل من الجنابة والجمعة و يوم الفطر و يوم الاضحى و يوم عرفة



عند زوال الشمس (وفيه) ان الظاهر كون القيد راجعاً الى الاخير وهو غسل يوم عرفة، مضافاً الى ان مدلوله كون الغسل عند الزوال لا ان وقته ينتهي عند الزوال (واستدل لها ايضاً) بما في الفقه الرضوي : ان طلع الفجر يوم العيد فاغتسل وهو اوقات الغسل الى الزوال (وفيه) انه لم يعلم اسناده الى الامام عليه السلام مع انه معرض عنه لذهاب الاكثر الى الوجه الثالث وهو امتداد وقته الغروب .

ويستدل له باطلاق النص والفتوى في اضافة الغسل الى يوم العيد الشامل لجميع اجزاء يومه الى الغروب ، مضافاً الى استحباب بقا استحبابه بعد الزوال ، ولا يرد عليه المنع عن اجرائه في الموقنات وذلك لكون المنع عنه فيها انما هو بالنسبة الى ما بعد انقضاء الوقت لوشك في بقاءه ، وما نحن فيه ليس كذلك لان الموضوع المأخوذ في لسان الدليل هو اليوم ، والشك في بقاء الحكم بعد الزوال من جهة الشك في اخذ خصوصية كونه قبل الزوال في موضوعه ، وفي مثله لا مانع عن صحة الاستصحاب لصدق اليوم على ما بعد الزوال ايضاً ، بخلاف ما اذا شك في بقاء الحكم بعد انقضاء اليوم حيث ان اثبات الحكم بعده في الليل بالاستصحاب من قبيل اسراء الحكم من موضوع الى موضوع اخر . هذا ، ولكن الاحوط اذا اتى به بعد الزوال عدم نية الورود بل يأتي به رجاء ، كما ان الاولى والافضل اتيانه قبل صلوة العيد لمن يريد ان يصلحها ليكون في حال الصلوة على غسل و طهارة كما دل عليه خبر عمار فان الافضلية المستفادة منها لا مانع من الاستناد اليه في اثباتها و ان لم تعمل به في شرطية الغسل للصلوة .

(الامر الثالث) المروي في الاقبال عن ابن ابي قرة عن الصادق عليه السلام قال صلوة

العيد يوم الفطر ان تغتسل من نهر فان لم يكن نهر قصدت بنفسك استقاء الماء بتخشع وليكن غسلك تحت الظلال او تحت حائط و تستر بجهدك ، و اذا هممت بذلك فقل اللهم ايماناً بك و تصديقاً بكتابك و اتباع سنة نبيك محمد صلى الله عليه وآله وسلم ثم سم و اغتسل فاذا فرغت من الغسل فقل اللهم اجعله كفارة لذنوبي و طهر ديني اللهم اذهب عني الدنس . و هذا النص كما ترى ورد في مورد عيد الفطر ، والاولى الايمان بما فيه من الاداب في يوم الاضحى لاحتمال اشتراكهما في مثل هذه الاحكام ولكن يأتي بها لا بقصد الورود بل برجاء المطلوبة لئلا يكون عمله تشرعاً محرماً .

(الامر الرابع) يستحب الغسل ليلة الفطر ايضاً لمارواه في الكافي عن الحسن بن راشد عن الصادق عليه السلام ، قال قلت له عليه السلام ان الناس يقولون ان المغفرة تنزل على من صام شهر رمضان - ليلة القدر ، قال يا حسن ان القاري جار (١) انما يعطى اجره عند فراغه وذلك ليلة العيد ، قلت جعلت فداك فما ينبغي لنا ان نفعل فيها ، قال اذا غربت الشمس فاغتسل (الحديث) وظاهره توقيت الغسل فيها بما بعد الغروب ، لكن ظاهر الفتاوى و معقد اجماع الغنيه هو الاجتزاء باى ساعة من الليل فانهم عبروا كما في المتن من استحبابه ليلة الفطر ، لكن لا ينبغي التامل في ان الاولى والافضل اتيانه اول الليل فانه مضافاً الى انه مسارعة الى الخير موجب لادراك الليل كله مقتسلاً وفي الاقبال : وروى انه يغتسل قبل الغروب من ليلته اذا علم انها ليلة العيد ( واحتمل في الجواهر ) ان يكون هذا الغسل الذى يأتى به قبل الغروب مستحباً غير ما يستحب في ليلة الفطر لعدم ظهور الخبر المذكور في كونه غسل الليل ، مع ان الاصل يقتضى عدم مشروعية تقديمه على الليل لكونه من الموقت الذى لا بد من اتيانه في وقته ( وكيف كان ) فالاولى الغسل ليلة الاضحى ايضاً لكن لابنية الورد لعدم ورود دليل في استحبابه فيها ولكن لاجل احتمال مشاركة الاضحى مع الفطر من هذه الجهة ، وقد عنون في الوسائل بابا في استحباب الغسل في ليلتي العيدين و يومهما و ذكر فيه الخبر المتقدم ، و كانه فهم منه استحبابه في ليلة الاضحى ايضاً .

#### الرابع غسل يوم التروية وهو الثامن من ذى الحجة ووقته تمام اليوم .

ويدل على ذلك مرسل الصدوق في الفقيه عن الباقر عليه السلام قال : الغسل في سبعة عشر موطناً - الى ان قال - ويوم التروية ، والمروى في التهذيب عن محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام مثله ، وصحيح زرارة عن الصادق عليه السلام اذا كان يوم التروية فاغتسل (الحديث) وفي خبر عمار عن الصادق عليه السلام ما يدل عليه ( والظاهر ) امتداد وقته الى الغروب لاطلاق دليله ، ولم ار تصريحاً في الفتوى على ابتدائه ، ولعل الظاهر ان يكون من اول الفجر - كما في الجمعة والعيدين - ويمكن الاستدلال له بخبر زرارة المروى

(١) القاري جار معرب كارجر ، وهو الاجير .

في الكافي والتهذيب كما يأتي في غسل عرفة ، ولا اشكال قطعاً في مشروعيته بعد طلوع الشمس كما لا اشكال في عدم مشروعية تقديمه على الفجر ،

**الخامس غسل يوم عرفة وهو ممتد الى الغروب والاولى عند الزوال منه ولا فرق بين من كان بعرفات او سائر البلدان .**

و يدل على استحبابه - مضافاً الى الاجماع المحكي في الغنية والمدارك - النصوص المستفيضة ففي خبر معاوية بن عمار المروي في الكافي عن الصادق عليه السلام : الغسل من الجنابة - الى ان قال - ويوم عرفة ( وخبر سماعة ) المروي في التهذيب عنه عليه السلام عن غسل الجمعة - الى ان قال - وغسل يوم عرفة ، ومرسل الفقيه عن الباقر عليه السلام الغسل في سبعة عشر موطناً - الى ان قال - ويوم عرفة ، الى غير ذلك من الاخبار ( والظاهر ) ان اول وقته الفجر من يوم عرفة كغسل الجمعة والعيدين ، ويدل عليه خبر زرارة المروي في الكافي والتهذيب : اذا اغتسلت بعد طلوع الفجر اجزئك غسلك ذلك للجنابة والجمعة وعرفة والنحر ( الحديث ) وفي الكافي عن احدهما عليه السلام اذا اغتسل الجنب بعد طلوع الفجر اجزاء عنه ذلك الغسل من كل غسل يلزمه في ذلك اليوم ، بناء على شمول قوله عليه السلام يلزمه في ذلك اليوم للغسل المندوب .

( والمعروف بين الاصحاب ) امتداد وقته الى الغروب لاطلاق النصوص خلافاً للمحكي عن علي بن بابويه ، حيث قال : واغتسل يوم عرفة قبل زوال الشمس ، وقد يستدل له بخبر عبدالله بن سنان المتقدم في مسألة استحباب غسل العيدين - عن الصادق عليه السلام : الغسل من الجنابة والجمعة و يوم الفطر و يوم الاضحى ويوم عرفة عند زوال الشمس ، ولعل المراد من عبارته المتقدمة كالمذكور في الخبر هو ذكر افضل اوقاته مع رجحان اشتغاله بعد الغسل بالاعمال المطلوبة والادعية ، ومع تسليم ظهور الخبر في ارادة انحصار الوقت بما ذكر فيه فهو لا يصح للاستناد اليه لكونه معرضاً عنه عند الاصحاب ، فالحق ما هو المعروف من امتداد وقته الى الغروب ( ولا فرق ) في الاستحباب بين من كان بعرفات ومن كان في سائر البلدان لاطلاق غير واحد من النصوص ، ولخصوص ما رواه



عبدالله بن سنان عن الصادق عليه السلام قال سئلته عن غسل عرفة في الامصار، فقال عليه السلام اغتسل ايما كنت .

**السادس غسل ايام من رجب وهي اوله ووسطه و اخره ويوم السابع والعشرين منه وهو يوم المبعث ووقتها من الفجر الى الغروب و عن الكفعمي والمجلى استحبابه في ليلة المبعث ايضاً ولا بأس به لا بقصد الورود .**

في هذا المتن امور ( الاول ) قال في الاقبال وجدت في كتب العبادات عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال من ادرك شهر رجب فاغتسل في اوله و وسطه و اخره خرج من ذنوبه كيوم ولدته امه ، وليس في هذا الخبر تصريح بكون الغسل في النهار في الايام المذكورة او في ليالها ، واطلاقه يقتضي الحكم باستحبابه ليلاً ونهاراً وانه تحصل الوظيفة باتيانه في اى واحد منها ، والاحوط تكراره فيهما لاحتمال الاستحباب في كل منهما بالخصوص، والمناقشة في سنده بالارسال مندفة بقاعدة التسامح .

**(الثاني)** المشهور استحباب الغسل في ليلة النصف من رجب شهرة تكاد تكون اجماعاً بين الاصحاب ، بل في الوسيلة عدّه في المندوب بلاخلاف ، و عن العلامة نسبه الى الرواية ولعل الشهرة المحققة و نفي الخلاف عنه واسناد استحبابه الى الرواية من مثل العلامة كافية في اثبات الاستحباب فيها بالخصوص ، مع امكان اثباته بالخبر المتقدم في الامر الاول ، مضافا الى امكان القول باستحبابه في كل زمان شريف كما حكاها المصنف (قده) ويأتي في الرابع عشر من الاغسال الزمانية .

**(الثالث)** يستحب الغسل يوم المبعث وهو اليوم السابع والعشرين من رجب ، و في الجواهر بلا خلاف اجده فيه ، وعن الغنية الاجماع عليه ، وعن الوسيلة عدّه في المندوب بلاخلاف ، وعن العلامة والصيمري نسبه الى الرواية (و يمكن الاستدلال له) بالمرسل المروى عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال في جمعة من الجمع : هذا يوم جعله الله عيداً للمسلمين فاغتسلوا ، و بالاجماع المحكى عن الخلاف على استحباب الغسل في الجمعة والاعياد - بلفظ الجمع - و لعل هذا المقدار كاف في اثبات استحبابه فلا وجه للتوقف فيه بدعوى عدم الظفر له برواية .

**(الرابع)** صرح الشيخ (قده) في مصباح المتعبد باستحباب الغسل ليلة المبعث وكذا الكفعمي في مصباحه ، و لعل تصريح مثل الشيخ (قده) كاف في اثبات استحبابه فيها ، مضافاً الى ما مر في الامر الثاني و يأتي من حكاية استحبابه في كل زمان شريف ، و لكن الاولى اتيانه برجاء المطلوبة .

**السابع غسل يوم الغدير والاولى اتيانه قبل الزوال منه المعروف بين** الاصحاب - على ما نسب اليهم - استحباب الغسل في يوم الغدير ، و عن التهذيب والغنية والروض الاجماع عليه ، ويدل على استحبابه خبر العبدى المروى في التهذيب عن الصادق عليه السلام وفيه : صيام يوم غدير خم يعدل صيام عمر الدنيا - الى ان قال - ومن صلى فيه ركعتين يغتسل عند زوال الشمس من قبل ان تزول مقدار نصف ساعة - الى ان قال - عدلت عند الله مائة الف حجة ومائة الف عمرة - وظاهره توقيت الغسل بكونه قبل الزوال بمقدار نصف ساعة ، وكلمات الاصحاب مطلقة ، و لعلهم حملوا التوقيت في الخبر على الاستحباب ، او لعله انما هو لاجل من يريد الصلوة المذكورة في الخبر ، ان الظاهر من الخبرين وظيفة المصلي في هذا اليوم ، بل يمكن ان يقال باستحبابه لاجل الصلوة ايضاً لاجل هذا الخبر و يكون استحبابه محدوداً الى الصلوة كما انه مستحب في هذا اليوم لاجل الاجماع عليه ويكون وقته من الجهة الثانية ممتداً الى الغروب ، و ليس في الخبر ما يدل على نفى الاستحباب من هذه الجهة ان لامنافاة بينهما ، و لو فرض دلالة الخبر على تجديد الوقت بما قبل الزوال بنصف ساعة فهو معارض بما دل على كون وقته صدر النهار او صبيحة ذلك اليوم كخبر ابي الحسن الليثي المروى في الاقبال عن الصادق عليه السلام ، وفيه : فاذا كان صبيحة ذلك اليوم - يعني يوم الغدير - وجب الغسل في صدر نهاره (و بالجملة) فالعمدة في اثبات استحباب هذا الغسل والرخصة في اتيانه من اول الفجر الى الغروب هو الشهرة المحققة والاجماع المحكية ، فماعن الصدوق من التشكيك في اثباته من جهة ان دليله هو خبر صلوة الغدير و انه مما لم يصححه شيخه محمد بن الحسن بن الوليد و ان ما لا يصححه شيخه ليس بصحيح عنده (ضعيف) لما عرفت من ان العمدة في دليل استحبابه هو الاجماع المحكية و عدم وجدان الخلاف فيه ، مع ان ما لم يصححه شيخه ان كان موثقاً صدوره لعمل الاصحاب به

صحيح يجب العمل به ، وكذا لوجه لما عن ابن الجنيّد من تحديد وقته بما بعد طلوع الفجر الى ما قبل صلوة العيد ، لما عرفت من امتداد الوقت حسب اطلاق معاهد الاجتماعات الى الغروب ، والله الهادي .

**الثامن يوم المباهلة وهو الرابع والعشرون من ذى الحجة على الاقوى**  
 و ان قيل انه يوم الحادي والعشرون ، وقيل هو يوم الخامس والعشرين وقيل انه السابع والعشرين منه و لا بأس بالغسل في هذه الايام لا بقصد الورد في هذا المتن امران (احدهما) ان المشهور في يوم المباهلة هو كونه يوم الرابع والعشرين من ذى الحجة كما نسبه الى الشهرة في الذكرى و الروض و فوائد الشرايع و الذخيرة و كشف الالتباس ، و في اقبال السيد نسبه الى اصح الروايات بعد ان حكى قولاً بانه السابع والعشرون و قولاً اخر بانه الواحد والعشرون ، و ذهب المحقق في المعتبر الى انه الخامس والعشرون (والاقوى ما عليه المشهور) لدلالة النص عليه كما يأتي .

**(و ثانيهما) استحباب الغسل فيه - على ما عليه المشهور ، و يدل عليه مرفوعة**  
 على بن محمد القمي المروية في الاقبال عن ابن ابي قرة ، و فيها : اذا اردت ذلك - اى الزيارة في ذلك اليوم - فابده بصوم ذلك اليوم شكراً لله تعالى و اغتسل و لبس انظف ثيابك و تطيب (الحديث) و خبر العنبري المحكي في مصباح الشيخ عن الكاظم عليه السلام قال يوم المباهلة يوم الرابع والعشرون من ذى الحجة تصلى في ذلك اليوم ما اردت ثم قال و تقول و انت على غسل الحمد لله رب العالمين - الى اخر الدعاء - (و خبر سماعة) قال و غسل المباهلة واجب - بناء على ارادة غسل يومها لا الغسل لها ، و لدعوى الغنية الاجماع على غسل المباهلة بناء على ارادة غسل يومها ، و لعل هذا المقدار كاف في اثبات استحبابه ، والله العاصم .

**التاسع يوم النصف من شعبان** لم ار من تعرض لهذا الغسل و لا خبراً في ذلك ، و المعروف استحباب الغسل في ليلة النصف منه (وفي الجواهر) : بلا خلاف فيه بل عن الغنية الاجماع عليه ، و يدل عليه خبر ابي بصير المروي في التهذيب عن الصادق عليه السلام : صوموا شعبان و اغتسلوا ليلة النصف منه ذلك تخفيف من ربكم و رحمة ، و في مصباح الشيخ عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم قال من تطهر ليلة النصف من شعبان فاحسن الطهر و لبس ثوبين نظيفين - الى اخر الحديث - بناء على ارادة الغسل من التطهر .



**العاشر يوم المولد وهو السابع عشر من ربيع الاول المشهور** بين الفرقة الناجية كون ولادة خاتم النبيين ﷺ السابع عشر من ربيع الاول عند الفجر عام الفيل ، وقيل في اول الزوال منه ، وذهب الكليني في الكافي الى انها في الثاني عشر منه كما عليه اهل السنة ، والاقوى ما عليه المشهور ، وقال المجلسي في شرحه على الكافي بان الدلائل الحسابية دالة عليه (وكيف كان) فيستحب فيه الغسل ، وفي الجواهر انه لم يجد فيه خلافاً ، وعن الكشف نسبه الى الرواية ، مضافاً الى انه من الاعياد وقد تقدم المرسل المروي عن النبي ﷺ انه قال في جمعة من الجمع : هذا يوم جعله الله عيداً للمسلمين فاغتسلوا فيه ، وعن الخلاف الاجماع على استحباب الغسل في الجمعة والاعياد - بلفظ الجمع -

**الحادي عشر يوم النيروز والمعروف** انه يوم انتقال الشمس الى برج الحمل ، و يدل على استحباب الغسل فيه خبر معلى بن خنيس المروي في مصباح الشيخ عن الصادق عليه السلام اذا كان يوم النيروز فاغتسل (الحديث) وقيل انه اليوم العاشر من ايار الرومي المطابق مع اليوم الثاني من برج الجوزاء الموافق مع الثاني من اردى بهشت ، وقيل انه التاسع من شهر شباط ، المطابق مع الثالث من برج الحوت الموافق مع الثالث من اسفند ، وقيل انه يوم نزول الشمس في اول الجدى (و عن المذهب البارع) انه المشهور بين فقهاء العجم ، وقيل انه السابع عشر من كانون الاول وهو اليوم التاسع من برج الجدى التاسع من - دى ماه - وقيل انه اليوم الاول من فروردين القديم وهو المطابق في هذه الاعصار مع التاسع من برج الاسد و التاسع من - مرداد ماه -

**(والاقوى ما عليه المشهور)** في هذه الاعصار كما نص عليه المجلسيان في الحديقة وزاد المعاد ، والشهيد الثاني في الروضة ، و يدل عليه خبر المعلى من انه يوم طلعت فيه الشمس و هبت فيه الرياح للواقع و خلقت زهرة الارض ، ومع الغض عن ذلك فالاقوى انه اليوم الاول من فروردين القديم اليزدجردى لانه الاقرب استعمالاً في زمن صدور الاخبار في استحباب الغسل فيه ، و اما باقي الاقوال فلا اعتبار بها اصلاً (وكيف كان) فالظاهر امتداد وقت الغسل فيه الى الغروب و ان كان الاولى كونه في اول النهار لاستحباب المسارعة الى الخير .

**الثاني عشر يوم التاسع من ربيع الاول** فقد حكى عن احمد بن اسحق القمي انه خرج الى بعض اصحابه في هذا اليوم و قد اغتسل ، و قال انه يوم عيد كما هو مذكور في البحار و زاد المعاد للمجلسي (قده) في حديث طويل .

### **الثالث عشر يوم دحو الارض و هو الخامس والعشرون من ذى القعدة**

المذكور في غير واحد من كتب الاصحاب استحباب الغسل يوم دحو الارض وفي الذكرى نسبتها الى الاصحاب ، و عن الفوائد العلية والحديقة نسبتها الى المشهور ، مضافاً الى كونه يوم شريف وفضل و ان صومه يعادل صوم ستين شهراً ، و في خبر : سبعين سنة و ان الله سبحانه ينزل الرحمة في هذا اليوم و ان مولانا الحجة ارواحنا فداه يظهر فيه و انه ليس جماعة يجتمعون فيه لذكر ربهم الا و يقضى الله سبحانه حوائجهم قبل تفرقهم و ان الله سبحانه ينزل فيه الف الف رحمة تسعة وتسعون منها تختص بالمجتمعين للذكر ، ولعل هذا المقدار من الفضل مع تصريح غير واحد من الاساطين باستحباب الغسل فيه و اسناد بعضهم ذلك الى المشهور كاف في الحكم باستحبابه ، والله العالم .

**الرابع عشر كل ليلة من ليالي الجمعة على ما قيل بل في كل زمان شريف على ما قاله بعضهم ولا بأس بهما لا بقصد الورود .**

المنقول عن الحلبي في اشارة السبق اثبات غسل اخر ليلة الجمعة عداما يستحب في يومها ، قال في الجواهر لم نعرف له موافقا ولا مستنداً ، والمحكى عن ابن الجنيد اثباته لكل زمان شريف و مكان شريف و هو ايضاً مما لا مستند له فيما عدى الاعياد ، لكن في الجواهر : ربما يشهد له فحاوي كثير من الاخبار كتعليل غسل العيدين عن الرضا عليه السلام و يوم الجمعة و اغسال ليالي القدر و نحوه بل تتبع محال الاغسال يقضى به والمستحب يكفي فيه ادنى من ذلك (انتهى) لكن الاثبات لا بقصد الورود مما لا بأس به حذراً من التشريع المحرم ، طهرنا الله تعالى من كل عيب خاصة من الجهل .

**مسئلة (١٩) لا قضاء للاغسال الزمانية اذا جاز وقتها كما لا تتقدم على زمانها مع خوف عدم التمكن منها في وقتها الاغسل الجمعة كما مر لكن عن المفيد استحباب قضاء غسل يوم عرفة في الاضحى و عن الشهيد استحباب قضائها**

اجمع و كذا تقديمها مع خوف عدم التمكن منها في وقتها و وجه الامرين غير واضح لكن لا بأس بهما لا بقصد الورود .

ظاهر الاصحاب ممن صرح بقضاء غسل الجمعة و لم يذكر قضاء ما عداه عدم مشروعية القضاء فيما عداه ، وهو كذلك لاصالة عدم المشروعية عند الشك فيها مع احتياج اثباتها الى امر جديد - ولو كان ثبوته بالامر الاول على نحوه تعدد المطلوب - لكنه في مرحلة الاثبات يحتاج الى الدليل ، ولم يسند خلاف الى احد في ذلك الا ما عن المفيد ، حيث حكى عنه استحباب قضاء يوم عرفة في الاضحى .

و ربما يستدل به بخبر زرارة عن الباقر عليه السلام اذا اغتسلت بعد طلوع الفجر اجزأك غسلك ذلك للجنابة والجمعة و عرفة والنحر والحلق والذبح والزيارة ، فان الجمع بين اداء غسل عرفة و اغسال يوم النحر لما لم يكن ممكنا و جب حمله على القضاء ( و فيه ) ان سوق الخبر انه فيما اذا اجتمع اغسال متعددة يجتزى بغسل واحد عن الجميع لانه يجتزى به عن كل غسل ولو لم يثبت مشروعيته ، و اما ذكر الاغسال في الخبر فلا جل ان غسل واحد يجزى عن كل واحد منها من غير دلالة على امكان اجتماعها جميعاً وعدمه ، و يشهد لما ذكرناه في سوق الخبر - ما في ذيل الحديث من قوله عليه السلام فاذا اجتمعت عليك حقوق اجزأك عنها غسل واحد و كذلك المرثة يجزى بها غسل واحد لجنابتها واحرامها و جمعتها و غسلها من حيضها و عيها .

وعن الشهيد استحباب قضاء جميع الاغسال الزمانية و تقديمها مع خوف عدم التمكن منها في وقتها ، ولم يعلم له وجه بعد اقتضاء الامر بالموقت عدم جواز تأخيره او تقديمه عن الوقت المضروب له الا بعد قيام الدليل عليه ، و لكن لا بأس بما افاده ( قده ) اذا اتى لا بقصد الورود بل برجاء المطلوبة .

مسئلة (٣٠) ربما قيل بكون الغسل مستحباً نفسياً في شرع الاتيان به في كل زمان من غير نظر الى سبب او غاية ، و وجهه غير واضح و لا بأس به لا بقصد الورود .

ظاهر حصر الاصحاب محال الغسل فيما عدوه من الواجب والمندوب عدم استحبابه



ان لم يحصل شيء من موجباته من سبب او غاية ، و المحكى عن المحقق والعلامة استحبابه وان لم يحصل شيء منهما ، و قد يستدل له بما ورد من ان الطهر على الطهر عشر حسنات ، و ماورد من ان اى وضوء انقى من الغسل او اطهر من الغسل ، و ماورد من الامر بالغسل بماء الفرات من غير تعيين علة او غاية ، والاقوى عدم ثبوت مشروعيته كذلك و عدم دلالة هذه الاخبار على استحبابه كذلك لظهور الطهر فى الاغسال الموظفة من الواجبة والمندوبة فى محالها ، والامر بالغسل بماء الفرات لا يدل على استحبابه من حيث انه غسل ، بل الاستفادة منه استحباب اتيان الغسل المشروع به نظير ما اذا ورد الامر بالوضوء بالماء البارد مثلاً ، مع انه على تقدير دلالة عليه لا يدل على استحبابه مطلقاً ولو بغير ماء الفرات ، ولكن لا بأس به لا بقصد الورد لاحتمال استحبابه كذلك المصحح لا ياتى به رجاء .

#### فصل فى الاغسال المكانية اى الذى يستحب عند ارادة الدخول فى مكان

و هى الغسل لدخول حرم مكة ، وللدخول فيها و لدخول مسجد ها و كعبتها و لدخول حرم المدينة و للدخول فيها و لدخول مسجد النبي صلى الله عليه وآله وكذا للدخول فى سائر المشاهد المشرفة للائمة ، و وقتها قبل الدخول عند ارادته و لا يبعد استحبابها بعد الدخول لتكون فيها اذا لم يغتسل قبله كما لا يبعد كفاية غسل واحد فى اول اليوم او اول الليل للدخول الى اخره بل لا يبعد عدم الحاجة الى التكرار مع التكرار كما انه لا يبعد جواز التداخل ايضا فيما لو اراد دخول الحرم ومكة والمسجد والكعبة فى ذلك اليوم فيغتسل غسلا واحداً للجميع وكذا بالنسبة الى المدينة و حرمها ومسجدها .

فى هذا المتن امور (الاول) الاغسال المكانية هى ما يستحب عند ارادة الدخول

فى مكان ، وقد تقدم فى صدر البحث عن الاغسال المندوبة امكان ارجاع الاغسال المكانية الى الفعلية ، اذ الدخول فى المكان فعل من الافعال (و كيف كان) يستحب الغسل للدخول فى امكنة (منها) الدخول فى حرم مكة ، للاجماع المحكى فى الغنية المعتضد بنفى الخلاف عنه فى المحكى عن الوسيلة ، ويدل عليه من الاخبار خبر سماعة المروى فى الفقيه والتهذيب عن الصادق عليه السلام - مع اختلاف فيهما فى الضبط - قال سئلته عليه السلام عن غسل الجمعة - الى ان قال - وغسل دخول الحرم ، و يستحب ان لا يدخله الا بغسل ، وفى الفقيه : و غسل دخول الحرم

واجب و يستحب ان لا يدخل الرجل الا بغسل (وصحيح عبد الله بن سنان) : الغسل في سبعة عشر موطناً - الى ان قال - و دخول الكعبة و دخول المدينة و دخول الحرم ، بناء على انصراف الحرم في هذين الخبرين الى حرم مكة (و مرسل الفقيه) عن الباقر عليه السلام : الغسل في سبعة عشر موطناً - الى ان قال - و اذا دخلت الحرمين ، بناء على ان يكون المراد منه حرم مكة والمدينة .

(ومنها) لدخول مكة ، ففي الخصال في حديث شرايع الدين عن الصادق عليه السلام عن علي عليه السلام في عدد الاغسال - الى ان قال - و غسل دخول مكة و غسل دخول المدينة (وخبر ابن عمار) عن الصادق عليه السلام : الغسل من الجنابة - الى ان قال - و حين تدخل مكة والمدينة (وخبر عبد الله بن سنان) عنه عليه السلام : الغسل من الجنابة - الى ان قال - وعند دخول مكة والمدينة و دخول الكعبة ، هذا (و في الجواهر) : ما في كشف اللثام من الاجماع عن الخلاف على عدم استحباب الغسل لذلك لم نجده بل الموجود هو الاجماع على استحبابه (انتهى) .

(ومنها) للدخول في مسجد الحرام ، وقد ادعى عليه الاجماع في الغنية والخلاف ، و عن الوسيلة دعوى نفي الخلاف في استحبابه ، ولعل هذا كاف في اثبات استحبابه و لا حاجة معه الى الاستدلال بخبر علي بن ابي حمزة عن الكاظم عليه السلام : فان اغتسلت بمكة ثم نمت قبل ان تطوف فاعد غسلك ، بدعوى كون الغسل بمكة قبل الطواف لمكان الدخول في المسجد ، مع ان الظاهر منه كونه للطواف ولادلالته فيه على استحباب الغسل لاجل الدخول في المسجد (واستدل في الجواهر) بفحوى ما دل على استحبابه لمسجد النبي صلى الله عليه وآله وقال لان المسجد الحرام افضل منه (وفيه) مع عدم احراز الافضلية المذكورة - الا ان يتمسك لها بما دل على افضلية الصلوة فيه عن الصلوة في مسجد النبي صلى الله عليه وآله - ان ذلك لا يوجب اولوية استحباب الغسل لدخوله ، ومن الغريب ما حكى عن الجعفي من وجوب الغسل لدخول المسجد الحرام ، و في الجواهر انه شان لا يلتفت اليه .

(ومنها) لدخول الكعبة زادها الله شرفاً ، وعن الغنية والخلاف الاجماع عليه ،

و في خبر سماعة : و غسل دخول البيت واجب ، و خبر ابن سنان : وعند دخول الكعبة ،  
 و خبر ابن مسلم عن احدهما عليهما السلام : و يوم تدخل البيت .  
 (ومنها) لدخول حرم المدينة ، و قدم مرسل الفقيه عن الباقر عليه السلام : و اذا دخلت  
 الحرمين .

(ومنها) لدخول المدينة ، و في صحيح ابن سنان و دخول مكة والمدينة ، و  
 خبر ابن عمار عن الرضا عليه السلام : اذا دخلت المدينة فاغتسل قبل ان تدخلها او حين تدخلها ،  
 - ولا فرق في استحبابه لدخولها كما في دخول مكة بين ان يدخلها لاداء فرض او نفل  
 او غيرهما لاطلاق ما يدل على استحبابه ، خلافاً للمحكي عن المقنعة ، من الاختصاص  
 بما كان لاداء واحد منهما ، وهو ضعيف مناف مع الاطلاق .

(ومنها) لدخول مسجد النبي صلى الله عليه وآله ، و في خبر ابن مسلم : و اذا اردت دخول  
 مسجد الرسول صلى الله عليه وآله (والمروى) عن الباقر عليه السلام : الغسل من الجنابة - الى ان قال - و اذا  
 اردت دخول مسجد الرسول صلى الله عليه وآله .

(ومنها) للدخول في سائر المشاهد المشرفة للأئمة ، وعن الموجز و شرحه و نهاية  
 الاحكام استحباب الغسل لدخول مشاهد الأئمة و عده من الاغسال المكانية بعد ان ذكروا  
 استحبابه للزيارة ، الذي هو من الاغسال الفعلية ، والمحكي عن ابي علي استحبابه لكل  
 مشهد او مكان شريف و لكل زمان شريف و لكل فعل يتقرب به الى الله ، وليس لشيء  
 من ذلك دليل ، و فحوى ثبوت استحبابه للمدينة و مكة ممنوعة و القياس لانقول به ،  
 نعم الايمان برجاء المطلوبية حسن ، و سيأتي الكلام في ذلك في المسئلة الاولى من هذا  
 الفصل وفي الخامس والعشرين من اقسام الاغسال الفعلية .

(الامر الثاني) وقت الاغسال المكانية قبل الدخول في ذلك المكان ، و لاشكال  
 في جواز تقديمه على الدخول ، و انما الكلام في تحديد مقدار تقديمه ، والمدار فيه  
 على صدق كون الغسل لغاية الدخول كصدق كون الوضوء لاجل الصلوة مثلاً ، و قد حدده الشيخ  
 الاكبر (قده) في الطهارة ببقاء الاثر المقصود من الغسل الى زمان الدخول ، و جعله حداً  
 عرفياً (ولا يخفى) ان ما حدده و ان كان صحيحاً الا انه لا مسرح للرجوع الى العرف في



ذلك لعدم احاطة العرف بذلك الاثر لكي يرى بقائه الى زمان الدخول او عدمه، فما افاده (قده) احالة على مجهول .

**(وفي الجواهر)** انه يظهر من ملاحظة الادلة ارادة الاتصال العرفي فلا يعتبر التعجيل والمقارنة كما لا يجتزى بمطلق التراخي ، و ما ذكره قدس سره جيد لكن لا بمعنى الاتصال العرفي بل بمعنى كونه على وجه يصدق معه كون الغسل للدخول عرفاً ، و لعله الى ما ذكرناه يرجع ما في المتن من كون وقتها قبل الدخول عند ارادته ، اذ مع عدم ارادة الدخول لا يصدق الغسل لغاية الدخول ، كما انه مع ارادته لا يصدق الغسل لاجله مع التراخي و فصل زمان معتدبه بينه و بين الدخول كما اذا اغتسل للدخول بعد ثلاثة ايام او يومين . هذا بالنظر الى نفس ماورد من الامر بالغسل للدخول مع قطع النظر عن الادلة الخارجية و اما بالنظر اليها فالاخبار مختلفة في ذلك ، فالمستظهر من خبر جميل عن الصادق عليه السلام هو الاجتزاء بغسل اليوم للليل و بالعكس ، ففيه : انه عليه السلام قال غسل يومك يجزيك لليلتك و غسل ليلتك يجزيك ليومك ، و مقتضى اطلاقه الاجتزاء بالغسل الواقع في اول النهار للدخول في اخر الليل الذي بعده او الغسل الواقع في اول الليل للدخول في اخر اليوم الذي بعده ، و كذا خبر اسحق المروى في التهذيب ، وفيه : سئلته عن غسل الزيارة يغتسل بالنهار و يزور بالليل بغسل واحد ، قال عليه السلام يجزيه ان لم يحدث فان احدث ما يوجب وضوء فليعد غسله .

والمستظهر من غير واحد من الاخبار هو الاجتزاء بغسل اليوم للدخول في يومه و في الليل للدخول ليله ، كصحيح عمر بن يزيد عن الصادق عليه السلام : يجزيك غسل يومك ليومك و غسل ليلك ليلتك ( و خبر ابي بصير ) قال سئله رجل وانا حاضر فقال له اغتسل بعض اصحابنا فعرضت له حاجة حتى امسى ، قال عليه السلام يعيد الغسل ، يغتسل نهاراً ليومه ذلك و ليلاً لليلته ( و خبر عثمان بن يزيد ) قال من اغتسل بعد طلوع الفجر كفاه غسله الى الليل في كل موضع يجب فيه الغسل ، و من اغتسل ليلا كفاه غسله الى طلوع الفجر .

( و المشهور ) على العمل بالآخر ، و ربما يجمع بين الطائفتين بوجهين ( احدهما ) جعل اللام في صحيح جميل بمعنى - الى - فيطبق مع الطائفة الثانية ، و اما خبر اسحق فمتنه مضطرب ، اذا المطلوب منه في الكافي ان الرجل يغتسل بالليل - مكان

يغتسل بالنهار - ولكون الكافي اضبط فالاولى الرجوع اليه فينطبق ايضاً على الطائفة الاخيرة ( و ثانيهما ) حمل الطائفة الاولى على مرتبة من الاجزاء ، والثانية على عدم حصول مرتبة اخرى منه و انه يستحب الاعادة في الليل اذا اغتسل في النهار و بالعكس (وكيف كان) فالعمل على ما عليه المشهور .

ولو اغتسل اخر النهار للدخول في اول الليل او اغتسل اخر الليل للدخول في اول النهار فالظاهر الاجتزاء ، فان الاخبار المتقدمة منصرفه عن مثل الفرض وان الامر باعادة الغسل انما هو فيما حصل فصل معتدبه ، ويشهد له ما في خبر ابي بصير من قول السائل : اغتسل بعض اصحابنا فعرضت له حاجة حتى امسى ، فانه ظاهر في حصول الفصل بين الفعل وبين الغسل له بكثير .

**(الثالث)** مقتضى القاعدة العقلية و دليل الاعتبار انه اذا شرع الغسل لاجل غاية من ايجاد فعل او دخول مكان متطهراً ان يتقدم الغسل على الغاية التي يغتسل لاجلها ، وهو المطابق مع غير واحد من النصوص وعليه الاصحاب ، لكن في غير واحد من النصوص تشريع الغسل المكاني بعد الدخول في المكان ( ففي خبر معاوية بن عمار ) اذا دخلت المدينة فاغتسل قبل ان تدخلها او حين تدخلها (وخبر ابان بن تغلب) المروى في حج التهذيب ، وفيه : ولولم يتمكن من الغسل عند دخول الحرم فليؤخره الى ان يتمكن قبل دخول مكة فان لم يتمكن جاز ان يغتسل بعد دخول مكة ( وخبر زريح ) عن الباقر عليه السلام عن الغسل في الحرم قبل دخوله او بعد دخوله ، قال لا يضرك اى ذلك فعلت و ان اغتسلت في بيتك حين تنزل بمكة فلا بأس .

وقد تكلفوا في توجيه هذه الاخبار بوجوده ( او جهها ) الالتزام بان مطلوب الشارع في موارد هذه الاخبار هو كون المكلف متطهراً في حال نزول هذه الاماكن او تحصيل الطهر بعد النزول للكون فيها لولم يكن متطهراً حال النزول ، وهذا ما نفى عند البعد في المتن ، حيث يقول : ولا يبعد استحبابها بعد الدخول للكون فيها اذا لم يغتسل قبله .

**(الامر الرابع)** قد ظهر مما مر في الامر الثاني الاجتزاء بالغسل الواقع في

اول النهار للدخول في اخره ، او في اول الليل للدخول في اخره لمادل عليه من اطلاق خبر جميل لكن لا بد من التقييد بما اذا لم يطء بعد الغسل ما يوجب نقضه حسبما يأتي في اخر مبحث الاغسال المسنونة عند تعرض المصنف لذلك ، ولكن لا يخفى ان صدق كون الدخول مع الغسل اذا كان دخوله اخر النهار و غسله اول النهار بعيد عند العرف لحصول الفصل بينهما ، فالاولى مع الامكان عدم الاجتزاء بذلك فيراعى عدم الفصل بمقدار يخرج عن الصدق العرفي .

( الامر الخامس ) الاقوى جواز التداخل فيما لو اراد دخول الحرم ومكة والمسجد والكعبة في يوم واحد مع عدم تخلل الناقض بين الغسل وبين تلك الامور وصدق كون الاغتسال لتلك الافعال فيكتفى لجميع ذلك بغسل واحد اذا نوى جميع تلك الغايات، وهكذا لدخول المدينة المنورة ومسجد الرسول ﷺ ، وان كان الافضل تكرار الغسل خصوصاً مع حصول فصل يعتد به كما اذا دخل المدينة قبل الظهر و اراد دخول المسجد بعده و اما تكرار دخول المسجد فالظاهر عدم استحباب تكرار الغسل به اذا كان يعد عند العرف دخولا واحداً كما لو خرج الى باب المسجد لرؤية الفجر مثلاً ثم عاد فانه لا يتكرر الغسل به ، نعم لو خرج الى منزله ثم اراد العود الى المسجد بعد ساعة مثلاً فلا يبعد استحباب الغسل ثانياً ، و ان كان للاجتزاء بالغسل الاول وجه اذا لم يفصل بينهما بناقض لاطلاق ما تقدم من اجزاء غسل اليوم الى اخر النهار وكذا غسل الليل الى اخره .

مسئلة (١) حكى عن بعض العلماء استحباب الغسل عند اراة الدخول في كل مكان شريف ووجهه غير واضح ولا باس به لا بقصد الورد . وقد مر في البحث عن استحباب الغسل لدخول المشاهد المشرفة حكاية استحبابه لكل مشهد و كل مكان شريف و كل زمان شريف و لكل فعل يتقرب به الى الله تعالى عن ابي علي ، و قلنا انه لا دليل له و سيأتي في الحادى والعشرين من الاغسال الفعلية .

فصل في الاغسال الفعلية و قد مر انها قسمان القسم الاول ما يكون



مستحباً لاجل الفعل الذى يريد ان يفعله و هى اغسال احدها للاحرام وعن بعض العلماء وجوبه .

المعروف بين الاصحاب استحباب الغسل للاحرام وقد ادعى الاجماع عليه و عن حج التحرير انه ليس بواجب اجماعاً ، والمحكى عن ابن ابي عقيل و ابن الجنيد وجوبه وقد ينسب الى ظاهر الصدوق وغيره ممن عبر بلفظ الامر به او باعادته او بكلمة - عليك - ونحوها . ويدل على الاستحباب من النصوص خبر فضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام فيما كتبه للمأمون : وغسل الجمعة سنة و غسل العيدين وغسل دخول مكة والمدينة وغسل الزيارة وغسل الاحرام - الى ان قال - هذه الاغسال سنة وغسل الجنابة فريضة و غسل الحيض مثله (وعن الفقه الرضوى): الغسل اربعة عشر وجباً - الى ان قال - واحد عشر غسلًا سنة : غسل العيدين والجمعة وغسل الاحرام (الخبر) .

ويستدل للوجوب بمرسل يونس عن الصادق عليه السلام : الغسل فى سبعة عشر موطناً ، منها الفرض ثلاثة ، قلت جعلت فداك وما الفرض منها ، قال غسل الجنابة وغسل من مس ميتاً وغسل الاحرام (والاقوى هو الاستحباب) لبعده كونه واجباً مع الشهرة العظيمة على عدمه واختفاء وجوبه مع كثرة الابتلاء به وتوفر الداعى على نقله ، ولانه لو كان واجباً لكان وجوبه شرطياً دخيلاً فى صحة الاحرام لبعده كونه واجباً نفسياً ، مع انه لم يحك اشتراط صحته به عن احد ، بل عن ابن المنذر دعوى اجماع اهل العلم على ان الاحرام جائز بغير اغتسال ، هذا مع دعوى الاجماع عن كثير من اهل العلم على عدم وجوبه فلا بد من حمل ما دل على الوجوب على تاكد الاستحباب ، ومع النقص عن ذلك فهو موهون بالاعراض عن العمل به .

**الثانى للطواف سواء كان طواف الحج او العمرة او طواف النساء بل للطواف المندوب ايضاً .**

لم نعر على نص لاستحباب الغسل للطواف الا على خبر على بن ابي حمزة - المتقدم - عن الكاظم عليه السلام ، وفيه : ان اغتسلت بمكة ثم نمت قبل ان تطوف فاعد غسلك ، وفيه اشعار باستحبابه للطواف ، مع احتمال ان يكون لدخول المسجد حيث ان الطواف

لا يحصل الابدخوله ، كما يحتمل ان يكون لزيارة البيت ، وبالطواف تحصل زيارته ، والغسل مستحب لدخول المسجد ولزيارة البيت كليهما ، فلا بأس به لاجل الطواف ايضاً رجاء ، وعليه فلا فرق في الطواف بين المندوب وغيره ولا بين طواف الحج والعمرة ولا بين طواف النساء وغيره ، كذلك لا طلاق الدليل - لو تم - ولحسن الاتيان به رجاء في الجميع لو احتمل استحبابه في الجميع .

### الثالث للوقوف بعرفات.

وفي صحيح معاوية بن عمار: فاذا زالت الشمس يوم عرفة فاغتسل (الحديث) وخبر الحلبي قال قال لي ابو عبدالله عليه السلام : الغسل يوم عرفة اذا زالت الشمس وجمع بين الظهر والعصر باذان واقامتين ، وقد استدل بهما في الحدائق لاستحباب الغسل للوقوف بعرفات ، ولا ارى فيهما دلالة عليه - وان كان فيهما دلالة على استحبابه يوم عرفة - كما يدلان على استحباب كون الغسل عند الزوال وقد تقدم في الاغسال الزمانية دلالة صحيح ابن سنان عليه (نعم) ربما يستحسن الاستدلال لاستحبابه للوقوف بعرفات بخبر عمر بن يزيد : اذا زاعت الشمس يوم عرفة فاقطع التلبية واغتسل وعليك بالتكبير والتهيل والتحميد والتسبيح والثناء على الله وصل الظهر والعصر باذان واقامتين ، - فان في الامر بقطع التلبية اشعاراً بانه عليه السلام في مقام بيان وظائف الحاج يوم عرفة وان استحباب الغسل له لاجل الوقوف بعرفات .

### الرابع للوقوف بالمشعر .

وحكى الشهيد (قده) في الدروس عن الصدوق والشيخ في الخلاف استحباب الطهارة والغسل للوقوف بالمشعر ، ويستدل له بما في صحيح معاوية بن عمار : اصبح على طهر بعد ما صلى الفجر فقف ان شئت قريباً من الجبل و ان شئت فحيث شئت ، - فان الغسل طهارة ، بل اي طهارة انقى من الغسل - كما ورد في الخبر - ولعله بضميمة ما عن الصدوق والشيخ كاف في اثبات الاستحباب سيما لو قلنا باستحبابه لكل مكان شريف (وفي الجواهر) استدل له باولويته عن الغسل للوقوف بعرفات ، ولعل وجه الاولوية كون المشعر داخلًا في الحرم و انه اعظم حرمة لذلك من عرفات ، ولكن لا يخفى ان ذلك

لا يكون دليلاً على مشروعية الغسل الا بعد دعوى القطع بان استحباب الغسل في عرفات  
انما هو لعظمة المكان وحرمة فيثب الاستحباب فيما هو اولى بالحرمة منه ، و اثبات  
هذه الدعوى على مدعيها ، ولو ثبت ذلك فمرجه الى استحباب الغسل لكل مكان  
شريف كما حكى عن ابن الجنيدي (وكيف كان) فالاولى الايتان به رجاء .

### الخامس للذبح والنحر السادس للحلق .

ويمكن الاستدلال لهما بما في خبر زرارة - وقد تقدم - عن الباقر عليه السلام : اذا  
اغتسلت بعد طلوع الفجر اجزاك غسلك ذلك للجناية والجمعة والنحر والحلق  
والذبح ، - حيث انه يدل على استحباب الغسل لهذه المذكورات التي منها الذبح  
والنحر والحلق .

### وعن بعضهم استحباب رمي الجمار ايضا .

وهو المنقول عن المفيد ( قده ) ، والمحكى عن الخلاف الاجماع على عدم  
الاستحباب ، ويدل على عدمه - مضافاً الى ما حكى عن الخلاف واصالة عدم المشروعية -  
خبر الحلبي عن الصادق عليه السلام قال سئلته عليه السلام عن الغسل اذا رمى الجمار ، قال عليه السلام ربما  
فعلت فاما السنة فلا ، ولكن من الحر والعرق (ولو نوقش فيه) باحتمال كون مورد السؤال  
والجواب في الخبر هو الغسل بعد الرمي بقرنية قوله عليه السلام ولكن من الحر والعرق ،  
فان التاذي منهما انما هو بعد الرمي لاقبله ( امكن الاستدلال ) بخبره الاخر عنه عليه السلام  
عن الغسل اذا اراد ان يرمى الجمار ، قال عليه السلام ربما اغتسلت ، فاما من السنة فلا ، فانه  
صريح في السؤال عن الغسل قبل الرمي ، فلولا دعوى الشيخ الاجماع على عدم الاستحباب  
ودلالة الخبرين سيما الاخير على عدم لامكن القول بالاستحباب بقتوى مثل المفيد  
به ، لقاعدة التسامح ، لكن لا بأس بالايتان به رجاء ،

### السابع لزيارة احد المعصومين من قريب او بعيد .

الغسل لزيارتهم عليهم السلام تارة يكون لزيارة خاصة قد ورد الامر بالغسل  
فيها في ضمن اداها مثلاً ، ( واخرى ) يكون لاجل زيارتهم بوجه عام ، وظاهر المتن  
هو اثبات الاستحباب بالوجه الثاني فيكون الغسل مستحباً كلما اراد زيارتهم عليهم السلام ،



فربما يقال بعدم ورود دليل على العموم المذكور سوى ماورد في خصوص زيارة امير المؤمنين وسيدنا الحسين ومولانا الرضا عليهم السلام في خصوص زيارتهم من قريب ، ولكن الحق استفادة العموم من بعض النصوص ( ففي خبر العلاء ) المروى في التهذيب عن الصادق عليه السلام في تفسير قوله تعالى: خذوا زينتكم عند كل مسجد ، قال عليه السلام الغسل عند لقاء كل امام ، - وظهوره بقراءة التعبير بلفظة كل - في قوله عليه السلام ( كل امام ) غير قابل للانكار ، وظاهره وان كان الغسل لزيارتهم احياء كما هو ظاهر اللقاء الا ان ماورد من تساوى حرمتهم عليهم السلام احياء و امواتاً يوجب التعميم لزيارة قبورهم ، مضافاً الى منع اختصاص اللقاء بزيارتهم احياء بعد ثبوت انهم عليهم السلام احياء عند ربهم يرزقون .

( وفي المحكى عن الفقه الرضوى ) : وغسل الزيارة - بعد نسه على غسل زيارة البيت ، وفي الروض عن النهاية نسبة الغسل في زيارة النبي والائمة عليهم السلام الى الرواية ، و اشعار استحبابه لزيارة الجامعة التي يزار بها كل امام ،

وما في خبر سليمان بن عيسى عن ابيه المروى في كامل الزيارة عن الصادق عليه السلام ، وفيه : قلت لابي عبدالله عليه السلام كيف ازورك اذا لم اقدر على ذلك ، قال يا عيسى اذا لم تقدر على المجيء فاذا كان يوم جمعة فاغتسل او توضأ واصعد الى سطحك وصل ركعتين و توجه نحوى فانه من زارنى في حيوتى فقد زارنى في مماتى ومن زارنى في مماتى فقد زارنى في حيوتى ، - بدعوى اولوية الغسل في زيارة القرب على البعد وظهور عدم اختصاص الغسل بزيارته عليه السلام بل يعم كل امام لعموم العلة المذكوره في الخبر .

واشعار ماورد في استحبابه في زيارة النبي صلى الله عليه وآله و امير المؤمنين و ابي عبدالله الحسين و ابي الحسن الرضا و مولانا الكاظم و ابي جعفر الجواد والعسكريين صلوات الله عليهم بالعموم في غيرهم من المعصومين ، وعدم وروده في زيارة ائمة البقيع عليهم السلام لعلة للتقية او للتداخل والاكتفاء بغسل زيارة النبي صلى الله عليه وآله وان كان على سبيل الرخصة ، بل ويحتمل العزيمة في المجتمعين في محل واحد كما في ائمة البقيع والكاظمين والعسكريين

عليهم السلام الا اذا اراد ان يزور واحداً منهم ثم يخرج و يرجع لزيارة الاخر منهم صلوات الله عليهم .

ولعل ما ذكرناه كاف لا ثبات استحباب الغسل لزيارتهم عليهم السلام بوجه عام، رزقنا الله زيارتهم في الدنيا وشفاعتهم في الآخرة ومجاورتهم في الجنة .  
وقد ظهر مما ذكرنا استحباب الغسل لزيارتهم من بعيد كما في رواية كامل الزيارة ، وفي كشف العطاء : استحبابه لزيارة فاطمة الزهراء سلام الله عليها او احد المعصومين من الانبياء او اوصيائهم السابقين عليهم السلام ، وقد يلحق بذلك زيارة قبور المؤمنين، وتختلف مراتب رجحانه باختلاف مراتبهم، والله العاصم .

**الثامن لرؤية احد الائمة في المنام كما نقل عن موسى بن جعفر عليهما السلام انه اذا اراد ذلك يغتسل ثلاث ليال ويناجيهم فيراهم في المنام.**

ففي خبر ابي المعزى عن الكاظم عليه السلام المروى في كتاب الاختصاص للمفيد قال عليه السلام من كانت له الى الله حاجة و اراد ان يرانا و ان يعرف موضعه فليغتسل ثلاث ليال يناحى بنا فانه يرانا ويفرله بنا ، قال في الجواهر بعد ذكر هذا الحديث :  
ومنه يستفاد استحبابه ايضا لذلك يعنى استحباب الغسل لاجل رؤيتهم عليهم السلام في المنام.

### **التاسع لصلوة الحاجة بل لطلب الحاجة مطلقا.**

على المشهور في الغسل لصلوة الحاجة من غير نقل خلاف فيه بل عن الغنية و ظاهر غير واحد من الاصحاب الاجماع عليه ، ويدل عليه خبر عبدالرحيم القصير المروى في الكافي ، قال دخلت على ابي عبدالله عليه السلام فقلت جعلت فداك انى اخترعت دعاء ، قال دعنى من اختراعك، اذا نزل بك امر فافزع الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وصل ركعتين تهديهما الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قلت كيف اصنع ، قال تغتسل وتصلى ركعتين ( الحديث ) و خبر مقاتل المروى في الكافي عن الرضا عليه السلام : اذا كانت لك حاجة الى الله مهمة فاغتسل والبس انظف ثيابك وشم شيئاً من الطيب ثم ابرز تحت السماء فصل ركعتين ( الحديث ).

وعن جامع المقاصد ان المراد بصلوة الحاجة والاستخارة هي الصلوة الخاصة

الواردة بكيفية خاصة لامطلق الصلوة لهما ، وما افاده لا يخلو عن منع لان المستفاد من اخبار الحاجة هو ان للمكلف ان يصلي ركعتين باى كيفية فى كل حاجة فى اى وقت ، و ان كان فى بعضها كيفيات خاصة ، وهى امور خارجة عن اصل طلب الحاجة و ما يراد الغسل لاجله ، وعلى هذا ينطبق اطلاق فتاوى الاصحاب ومعاهد اجماعاتهم ، حيث ان الظاهر منها استحباب الغسل لمطلق صلوة الحاجة ، وان لم يكن بالكيفية الواردة فى خصوص الاخبار الأمرة بالغسل ، فالظاهر شرعية الغسل لمطلق صلوتها كما ان الظاهر شرعية مطلق الصلوة لها وان لم تكن بالاداب المنصوصة ، هذا ،

والمحكى عن التذكرة ناسباً الى علمائنا استحباب الغسل لنفس طلب الحاجة من دون صلوة ، و نفي عنه البعد فى الجواهر . ويمكن ان يستدل له بما فى الفقه الرضوى فى تعداد الاغسال : وغسل طلب الحوائج ، وكيف كان فلا باس باتيانہ رجاء فى كل مورد يشك فى شمول النص له كما مر فى امثاله .

#### العاشر لصلوة الاستخارة بل للاستخارة مطلقاً ولو من غير صلوة .

الاستخارة تطلق تارة ويراد بها طلب الخير فى الامر الذى يطلبه فيه ، وهى بهذا المعنى تدخل فى طلب الحاجة وتكون الصلوة لها صلوة الحاجة والغسل لها الغسل للحاجة ، ولعل ما فى خبر زرارة عن الصادق عليه السلام ينطبق عليها ( فى التهذيب ) عنه عليه السلام فى الامر يطلبه الطالب من ربه ، قال عليه السلام ليتصدق فى يومه على ستين مسكيناً على كل مسكين صاع بصاع النبى صلى الله عليه وسلم فاذا كان فى الليل فاغتسل فى ثلث الليل الباقي - الى ان قال - فاذا رفع رأسه من السجدة الثانية استخار الله مائة مرة يقول - و ذكر الدعاء ( الى اخر الحديث ) وكذا ما فى خبر مرآزم عن الكاظم عليه السلام فيما اذا فدحك امر عظيم .

( وتطلق اخرى ) ويراد بها المشاورة والاسترشاد الى الاصلح على ما هو المراد منها فى المقام و هو الشايخ فى عرفنا الحاضر ، و يدل على استحباب الغسل لها بهذا المعنى الاخير خبر سماعة : وغسل الاستخارة مستحب ، وما فى الفقه الرضوى فى تعداد الاغسال المستحبة : وغسل الاستخارة وغسل طلب الحوائج من الله تبارك وتعالى ، وظاهرهما الاستخارة بمعنى المشاورة . خصوصاً ما فى الاخير من مقابلتها مع طلب الحوائج ، اذ هى



بالمعنى الاول هي نفس طلبها لامر مغاير معها ، كما ان الظاهر من الخبرين استحبابه للاستخارة نفسها ولو من غير صلوة فيكون احتمال استحبابه للاستخارة بالصلوة اظهر من استحبابه لطلب الحاجة بالصلوة ، والله العالم .

### الحادى عشر لعمل الاستفتاح المعروف بعمل ام داود .

والخبر الدال عليه معروف غنى عن البيان ، و يمكن ان يستدل له بما يدل على استحبابه لصلوة الحاجة او للحاجة مطلقا ،

### الثانى عشر لاخذ تربة قبر الحسين عليه السلام .

ففى مصباح السيد روى فى اخذ التربة انك اذا اردت اخذها فقم فى اخر الليل واغتسل والبس اطهر ثيابك وتطيب بسعد و ادخل وقف عند الرأس وصل اربع ركعات ( وفى البحار ) عن المزار الكبير عن الباقر عليه السلام : اذا اردت ان تأخذ التربة فتعمد لها اخر الليل واغتسل لها بماء الفرات وتطيب بسعد ( الحديث ) .

### الثالث عشر لارادة السفر خصوصاً لزيارة الحسين عليه السلام .

ويدل على استحبابه للسفر مطلقا ما رواه ابن طاوس ( قده ) فى امان الاخطار انه روى ان الانسان يستحب له اذا اراد السفر ان يغتسل ويقول عند غسله بسم الله والله ولا حول ولا قوة الا بالله ، ويدل على استحبابه فى سفر الزيارة للحسين عليه السلام خبر ابى بصير عن الصادق عليه السلام : اذا اردت الخروج الى ابى عبدالله عليه السلام فمض قبل ان تخرج ثلاثة ايام : يوم الاربعاء ويوم الخميس ويوم الجمعة فاذا امسيت ليلة الجمعة فصل صلوة الليل ثم قم فانظر فى نواحي السماء فاغتسل تلك الليلة قبل المغرب ثم تنام على طهر ، فاذا اردت المشى اليه فاغتسل ولا تطيب ولا تدهن ولا تكتحل حتى تأتى القبر .

### الرابع عشر لصلوة الاستسقاء بل له مطلقا .

لما عن الغنية من الاجماع على استحبابه لها ولما روى عن كتاب مدينة العلم لابن بابويه عن الصادق عليه السلام انه روى حديثا فى الاغسال ذكر فيها غسل الاستخارة وغسل صلوة الاستسقاء وغسل الزيارة ، مضافاً الى دخول صلوته فى عنوان صلوة الحاجة فيدل على استحباب الغسل لها ما يدل على استحبابه لصلوة الحاجة مطلقا ، و يدل على

استحبابه للاستسقاء ولو من دون صلوة مافى موثق سماعة : و غسل الاستسقاء واجب ، والمراد تاكد الاستحباب لاتفاق الاصحاب على عدم وجوبه ، ولا حاجة الى القول بكون ترك ذكر الصلوة فيه للاتكال على معلومية ذلك ، بل يصح بقائه على اطلاقه ، ولا بأس به .

### الخامس عشر للتوبة من الكفر الاصلى او الارتدادى بل من الفسق بل من الصغيرة ايضاً على وجه .

المشهور شهرة عظيمة كادت ان تكون اجماعاً استحباب الغسل للتوبة فى الجملة ، بل عن المنتهى انه مذهب علمائنا اجمع ، ويدل عليه خبر مسعدة بن زياد المروى مسنداً فى الكافى ومرسلاً فى التهذيب عن الصادق عليه السلام ، وفيه : كنت عند ابي عبد الله عليه السلام فقال له رجل بابى انت و امى انى ادخل كنيفاً ولى جيران و عندهم جوار يتعنين و يضربن بالعود فربما اطلت الجلوس استماعاً منى لهن ، فقال عليه السلام لاتفعل ، فقال الرجل والله ما اتيتهن برجلى وانما هو سماع اسمعه باذنى ، فقال عليه السلام بالله انت اما سمعت الله يقول ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسؤولاً ، فقال بلى والله كانى لم اسمع بهذه الاية من كتاب الله من عربى ولا من عجمى ، لاجرم لا اعود انشاء الله وانى استغفر الله ، فقال له قم فاغتسل وصل ما بدالك فانك كنت مقيماً على امر عظيم ، ما كان اسوء حالك لو مت على ذلك ، احمد الله وسله التوبة من كل ما يكره فانه لا يكره الاكل قبيح ، والقبيح دعه لاهله فان لكل اهلاً .

والاشكال فى الاستدلال به على استحبابه بكونه مرسلاً - تارة - و انه حكم فى مورد خاص - اخرى - كما فى المعتبر (مدفوع) بانه مسند فى الكافى مع انه لا يضره الارسال بعد قيام الشهرة على العمل به بل انعقاد الاجماع عليه ، و اما وروده فى مورد خاص فلا يوجب قصر الحكم به مضافاً الى تعليل الامر بالغسل والصلوة وسؤال التوبة بالاقامة على المعصية فيدل على استحبابه عند التوبة عن كل فسق .

وظاهر هذا الخبر هو استحباب الغسل عند التوبة من الكبيرة ولكن الاصحاب عمموا الحكم باستحبابه بالنسبة الى التوبة من الكفر سواء كان اصلياً او عن ارتداد كما

عمومه بالنسبة الى الصغيرة ( واستدلوا بالاول ) بان الكفر فسق واى فسق اعظم منه فيكون الخبر الدال على ثبوته عند التوبة من الكبيرة دال على ثبوته عند التوبة من الكفر بطريق اولى ، ولان تعليقه عليه السلام امره بالاعتسال باقامته على امر عظيم يدل بالمفهوم على الامر به فى الاقامة على الكفر فانه ايضاً امر عظيم .

واستدلوا ايضاً بماورد من امر النبي صلى الله عليه وآله قيس بن عاصم وثمامة بن اثال (١) بالاعتسال لما اسلما ، وماورد فى الحديث القدسي : يا محمد صلى الله عليه وآله من كان كافراً و اراد التوبة والايمان فليطهر لى ثوبه وبدنه ، - بناء على ارادة الاعتسال من تطهير البدن ، وبما فيه من التفال للطهارة المعنوية بالطهارة الحسية (وهذه الوجوه) وان لم يسلم اكثرها عن القدح الا ان المجموع لاسيما الاول منها كاف فى اثبات الاستحباب عند التوبة من الكفر ، مضافاً الى دعوى الاجماع على استحباب الغسل للتوبة الشامل اطلاق معقده للتوبة عن الكفر ، فلا ينبغي الاشكال فى استحبابه .

(واستدل) لاستحبابه للتوبة من الصغيرة بالخبر المتقدم بدعوى ان الذنب الذى امر الامام بالتوبة منه من المعاصى الصغيرة ، فان الاستماع الى الغناء لم يعلم كونه من الكبائر (وفى مصباح الفقيه) استظهر كون الاستماع اليه من الصغائر و استشكل كون الاصرار به من الجاهل موجباً لكونه من الكبائر اذا المفروض ان السائل كان جاهلاً بالحرمة (وفى المستند) ان ما فى الخبر ليس الا صغيرة و لم يعلم من السائل انه كان مصرأً به فانه عبر بقوله فربما اطلت الجلوس (الخ) و ظاهر كلمة (رب) للتقليل ، فيدل الخبر على استحباب الغسل للتوبة من الصغيرة .

(ولا يخفى) ما فى هذا الاستدلال من الضعف بعد ما فى الخبر من استعظام الامام عليه السلام لعمله و قوله عليه السلام كنت مقيماً على امر عظيم وقوله عليه السلام ما كان اسوء حالك لومت على ذلك ولم يقم دليل على ان الاستماع الى الغناء من وراء الجدار من الصغائر ، خصوصاً اذا كان

(١) اثال بالناء المثناة ، و ثمامة بن اثال بن النعمان كان مشركا دخل المدينة معتمراً فقبض و اتى به الى النبي صلى الله عليه وآله واله فامرهم باطلاقه فمرت واغتسل و جاء و اسلم وحسن اسلامه .



الغناء من الجوارى المغنيات ، هذا مضافاً الى ما في قول الامام عليه السلام : كنت مقيماً على امر عظيم - من انه عليه السلام علم من السائل انه كان مصراً على عمله ، فان ظاهر الاقامة على امر هو المداومة والاصرار عليه ، و اما دعوى كون الاصرار من الجاهل لا يوجب كونه كبيرة فغير مسموعة لان الكبيرة كبيرة ولو من الجاهل سيما اذا لم يكن معذوراً في جهله (وبالجملة) فظهور الخبر في كون ما كان عليه السائل من الكبائر مما لا يمكن انكاره ، فلا دلالة في الخبر على استحباب الغسل للتوبة من الصغيرة (و لكن الاقوى) استحبابه لها - للدلالة الخبر - بل لدعوى العلامة (قده) في المنتهى الاجماع على استحبابه لها المؤيد بذهاب المشهور اليه ، والاشكال عليه بان الصغيرة لا تحتاج الى التوبة لكونها مكفرة بترك الكبائر ، مندفع بان الصغائر مكفرة في حال الغفلة والنسيان ، و اما بعد التذكر لها فالتوبة واجبة لكل صغيرة وكبيرة ، والصغيرة مع ترك التوبة اذا تكررت تكون كبيرة ، مضافاً الى ان الكلام في استحباب الغسل للتوبة من الصغيرة لافي وجوب التوبة منها فمن قال باستحباب الغسل لها يقول به ولولم تكن التوبة واجبة ، مضافاً الى ان الصغيرة مكفرة من تارك الكبيرة ، و اما مرتكب الكبيرة فلا كفارة له بالنسبة الى صغيرته ، فاذا اراد التوبة منها استحباب لها الغسل .

(و دعوى) ان التائب لا بد ان يبادر الى التوبة من الكبائر ، فاذا تاب عن الكبائر تكون الصغائر مكفرة (مدفوعة) بامكان فرض عدم تمشى التوبة من الكبائر احياناً لغلبة شهوة العبد بالنسبة اليها ، و بهذا يجاب عن الاشكال بعدم تبعض التوبة لاسيما بالتوبة من الصغيرة ، فان التبعض ممكن لاجل تفاوت الذنوب في شهوة العبد لها او طول عاداته بالنسبة اليها من غير فرق بين الصغيرة والكبيرة ، والتفصيل في كتب الاخلاق ، رزقنا الله تعالى التوبة من جميع ما يكرهه و طهرنا من دنس المعاصي والغفلات .

(وقد يستدل) لاستحباب الغسل للتوبة باخبار اخرى (منها) ما في مستدرک الوسائل عن معروف بن خربوز عن الباقر عليه السلام قال دخلت عليه فانشأت الحديث فذكرت باب القدر ، فقال عليه السلام لا اراك الا هناك اخرج عنى ، قال قلت جعلت فداك انى اتوب منه ،

فقال لا والله حتى تخرج الى بيتك و تغتسل و تتوب منه الى الله كما يتوب النصراني من نصرانيته ، قال ففعلت .

(ومنها) ما فيه ايضاً في اسلام اسيد بن خضير من الاوس و دخوله على مصعب بن عمير ، فقال كيف تصنعون اذا دخلتم في هذا الامر قال نغتسل و نلبس ثوبين طاهرين و نشهد الشهادتين ونصلي ركعتين ، فرمى بنفسه مع ثيابه في البئر ثم خرج وعصر ثوبه .

(و منها) ما عن الجعفر يات في حديث غريب مروى عن النبي ﷺ انه فيما انزل الله على انه ليس من عبد عمل ذنباً كائناً ما كان و بالغاً ما بلغ ثم تاب الا تاب الله عليه ، فقم الساعة و اغتسل و خر لله ساجداً (وفي حديث اسلام سعد بن معاذ) انه لما اراد ان يسلم بعث الى منزله و اتى بثوبين طاهرين و اغتسل و شهد الشهادتين ، و تأمل بعضهم في دلالة هذه الاخبار على استحباب الغسل لغاية التوبة لانسباق تطهير البدن عن النجاسة العرضية كما في تطهير الثوب ، والله العالم .

السادس عشر للمتظلم والاشتكاء الى الله من ظلم ظالم ، ففي الحديث عن الصادق عليه السلام ما مضمونه اذا ظلمك احد فلا تدع عليه فان المظلوم قد يصير ظالماً بالدعاء على من ظلمه لكن اغتسل وصل ركعتين تحت السماء ثم قل اللهم ان فلان بن فلان ظلمني وليس لى احد اصول به عليه غيرك فاستوف لى ظلامتى الساعة الساعة بالاسم الذى اذا سئلك به المضطر اجبته فكشفت ما به من ضر و مكنت له فى الارض و جعلته خلية تمك على خلقك فاسئلك ان تصلى على محمد و ال محمد و ان تستوفى ظلامتى الساعة الساعة ، فسترى ما تحب .

وقال فى مكارم الاخلاق : صلوة الانتصار من الظالم ، عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال اذا طلبت بمظلمة فلا تدع على صاحبك فان الرجل يكون مظلوماً فلا يزال يدعو حتى يكون ظالماً ، ولكن اذا ظلمت فاغتسل وصل ركعتين فى موضع لا يجيبك من السماء ، ثم قل - ثم ذكر الدعاء ، وفى اخره : فانك لا تلبث حتى ترى ما تحب .

السابع عشر للامن من الخوف من ظالم فيغتسل و يصلى ركعتين و يحسر عن ركبتيه و يجعلهما قريباً من مصلاه و يقول مائة مرة يا حى يا قيوم يا حى لا اله الا انت برحمتك استغيث فصل على محمد و ال محمد و اغثنى الساعة

الساعة ، ثم يقول اسئلك ان تصلى على محمد وال محمد و ان تلتطف بي و ان تغلب لي و ان تمكر لي و ان تخدع لي و ان تكفيني مؤنة فلان بن فلان بالامؤنة ، و هذا دعاء النبي صلى الله عليه وواله يوم احد .

و في مكارم الاخلاق صلوة الخوف من الظالم: اغتسل وصل ركعتين و اكشف عن ركبتك مما يلي المصلى و قل مائة مرة يا حي يا قيوم - يا حي - نسخه - لاله الا انت برحمتك استغيث فصل على محمد وال محمد واغثنى الساعة الساعة ، فاذا فرغت من ذلك فقل اسئلك اللهم ان تصلى على محمد وال محمد و ان تلتطف لي و ان تغلب لي و ان تمكر لي و ان تخدع لي و ان تكيد لي و ان تكفيني مؤنة فلان بن فلان، - فان هذا دعاء النبي ﷺ يوم احد .

**الثامن عشر لدفع النازلة يصوم الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر**

**و عند الزوال من الاخير يغتسل .**

لم اجد في كتب الدعاء ما يدل على استحباب الغسل لدفع النازلة على ما في المتن ، نعم ذكر في زاد المعاد استحباب عمل الاستفتاح في كل شهر للوصول الى المطلوب ، و لعل نظر المصنف (قده) الى ذلك (و كيف كان) فعلى ما ذكره المجلسي يصح القول باستحباب الصوم في ايام البيض من كل شهر والغسل عند الزوال من اليوم الاخير لكن لمريد عمل الاستفتاح كما يستحب الصوم فيها مطلقا و لو غير مرده .

**التاسع عشر للمباهلة مع من يدعى باطلا .**

و في موثق سماعة قال وغسل المباهلة واجب، بناء على عدم تقدير كلمة (يوم) لاصالة عدمه و ان المراد بالوجوب تأكيد الاستحباب ، و خبر ابي مسروق المروي عن الصادق عليه السلام في الكافي قال قلت انا نكلم الناس فنحتج عليهم بقول الله عز وجل اطيعوا الله و اطيعوا الرسول و اولي الامر منكم ، فيقولون نزلت في امراء السرايا فنحتج بقول الله عز وجل قل لا اسألكم عليه اجرا الا المودة في القربى فيقولون نزلت في مودة قري المسلمين فنحتج بقول الله عز وجل انما وليكم الله و رسوله فيقولون نزلت في المؤمنين ، فلم ادع شيئاً مما حضرني ذكره من هذا وشبهه الا ذكرته فقال لي اذا كان ذلك فادعهم الى المباهلة



قلت فكيف اصنع ، قال اصلح نفسك ثلاثاً ، واطنّه قال و صم واغتسل و ابرز انت وهو الى الجبّان فشبك اصابعك اليمنى فى اصابعهم ، ثم انصفه و ابدء بنفسك وقل اللهم رب السموات والارضين عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم ان كان ابومسروق جحد حقاً و ادعى باطلا فانزل عليه حساباً من السماء او عذاباً اليماً ، ثم رد الدعاء عليه فقل وان كان فلان جحد حقاً و ادعى باطلا فانزل عليه حساباً من السماء او عذاباً اليماً ، ثم قال فانك لا تلبث الا ان ترى ذلك ، قال فوالله ما وجدت خلقاً يجيبنى الى ذلك (قال فى الجواهر) و قول الراوى - و اطنه قال - يختص بالصوم ولا يعم الاغتسال - كما هو ظاهر .

**العشرون لتحصيل النشاط للعبادة او لخصوص صلوة الليل فعن فلاح السائل ان امير المؤمنين عليه السلام كان يغتسل فى الليالى الباردة لاجل تحصيل النشاط لصلوة الليل .**

وعن فلاح السائل : رأيت فى بعض الاخبار ان مولانا علياً عليه السلام كان يغتسل فى الليالى الباردة طلباً للنشاط ، - وظاهرة الاغتسال لطلب النشاط فى مطلق العبادة ، و يحتمل ارادة خصوص صلوة الليل لانساقها من اطلاق العبادة فى الليل ، ولعله لذلك تردد المصنف (قده) ، مع ان فى مستدرك الوسائل نقل عن فلاح السائل انه عليه السلام كان يغتسل فى الليالى الباردة طلباً للنشاط فى صلوة الليل .

**الحادى والعشرون لصلوة الشكر .**

وعن الغنية الاجماع على استحباب الغسل لها وقد يدعى دخولها فى الحوائج لقوله تعالى : لئن شكرتم لازيدنكم ، قال فى الجواهر ولم تقف على خبر يدل على استحباب الغسل لها وان كان اصل صلوة الشكر مروياً عن الكافى .

**الثانى والعشرون لتغسيل الميت وتكفينه .**

والظاهر ارادة استحباب الغسل لمن يريد تغسيل الميت او تكفينه ممن لم يمس بدنه ولم يجب عليه غسل المس - كما ذكره بعضهم - وقد يستدل له بما فى خبر ابن مسلم ، وفيه : الغسل فى سبعة عشر موطناً - الى ان قال - وازا غسلت ميتاً وكفنته - بعطف كفنته على غسلت با لو او - كما فى التهذيب ، او بكلمة ( او ) كما فى الخصال

(وقال المجلسي قدس سره) في توضيحه : قيل المراد ارادة التكفين اى يستحب ايقاع غسل مس الميت قبل التكفين وقيل باستحباب الغسل لتغسيل الميت وتكفينه قبلهما وان لم يمس، وظاهر الخبر لزوم الغسل بعد تكفين الميت ، ويمكن حمله على الاستحباب كما يظهر من غيره ايضاً استحباب الغسل للمس بعد الغسل او حمله على ما اذا مس ميتاً لم يغسل وان تيمم ، فان الظاهر وجوب الغسل لمسه - الى ان قال - و ذكر المس بعد ذلك تعميم بعد التخصيص وحمله بعض الاصحاب على ما بعد الغسل استحباباً وهو بعيد جداً (انتهى) ولا يخفى انه مع تكره هذه الاحتمالات لا يمكن استفادة استحباب الغسل لمن يريد تغسيل الميت او تكفينه - ولولم يمس الميت - فالقول به مما لا دليل عليه .

**الثالث والعشرون للحجامة على ما قيل ولكن قيل انه لا دليل عليه و**

**لعله مصحف الجمعة :**

و في خبر زرارة المروى في الكافي : اذا اغتسلت بعد طلوع الفجر اجزأك غسلك ذلك للجنابة والحجامة - على نسخة - والجمعة - على نسخة اخرى ، قال المجلسي في مرآت العقول : والمراد لغسل الحجامة و تطهيرها لا لغسلها و كانها سهو من النساخ .

**الرابع والعشرون لارادة العود الى الجماع لما نقل عن الرسالة الذهبية ان الجماع بعد الجماع بدون الفصل بالغسل يوجب جنون الولد لكن يحتمل ان يكون المراد غسل الجنابة بل هو الظاهر .**

وفي المروى عن الرسالة الذهبية التي كتبها الرضا عليه السلام للمأمون والجماع بعد الجماع من غير فصل بينهما بغسل يورث للولد الجنون ، - وفيه احتمالات وهي احتمال ان يكون الغسل - بالضم - وارادة غسل الجنابة - كما هو الظاهر - و احتمال ان يكون الغسل بالضم و ارادة غسل اخر بعنوان غسل اعادة الجماع ، و احتمال ان يكون الغسل بالفتح ويكون المراد تطهير الالة من الدنس ، و كلا الاحتمالين الاخيرين بعيدان ، وان كان احتمال الاول منهما ابعدا فلا ظهور للحديث في استحباب الغسل بعنوان الاعادة للجماع ، مضافاً الى ان المستفاد من الخبر هو كراهة العود الى الجماع قبل الغسل لا استحباب الغسل للعود اليه ، وقدمر في مبحث غسل الجنابة كراهة الجماع للمحتمل قبل الغسل للمروى في

مجالس الصدوق و خصاله : وكره ان يغشى الرجل المرثمة وقد احتلم حتى يغتسل من احتلامه الذى رأى فان فعل و خرج الولد مجنوناً فلا يلومن الا نفسه (وفى المعبر) نفى كراهة تكرار الجماع من غير فصل بالغسل ونسب فيها الى جماعة من الاصحاب ، قال ويدل عليه ما روى عن النبي ﷺ انه كان يطوف على نسائه بغسل واحد ، وربما يستبعد ذلك خصوصاً مع منافاته مع القسم بين ازواجه ﷺ (وكيف كان) فلا بأس بالقول بالكراهة استناداً الى ما فى الرسالة الذهبية ، والله العالم .

**الخامس و العشرون الغسل لكل عمل يتقرب به الى الله كما حكى عن ابن الجنيد و وجهه غير معلوم و ان كان الاتيان به لا بقصد الورود لا بأس به .**  
والمحكى عن ابي على استحباب الغسل للدخول فى كل مشهد او مكان شريف ولكل زمان شريف ولكل فعل يتقرب به الى الله تعالى ، قال فى الجواهر : ولعله لحجية القياس عنده ، وقال فى المستند و يؤمى الى استحبابه لكل زمان شريف استدلالهم لثبوت بعض الاغسال بشرافة الزمان ، و قد تقدم ذلك فى المسائل السابقة .

### القسم الثانى ما يكون مستحباً لاجل الفعل الذى فعله .

وكان الفعل سبباً لاستحبابه كقتل الوزغ مثلاً

وهى اغسال احدها غسل التوبة على ما ذكره بعضهم من انه من جهة المعاصى التى ارتكبها او بناء على انه بعد الندم الذى هو حقيقة التوبة لكن الظاهر انه من القسم الاول كما ذكرهناك وهذا هو الظاهر من الاخبار و من كلمات العلماء و يمكن ان يقال انه ذو وجهين فمن حيث انه بعد المعاصى و بعد الندم يكون من القسم الثانى و من حيث ان تمام التوبة بالاستغفار يكون من القسم الاول و خبر مسعدة بن زياد فى خصوص استماع الغناء فى الكنيف و قول الامام عليه السلام له فى اخر الخبر : قم فاغتسل فصل ما بدالك يمكن توجيهه لكل من الوجهين و الاظهر انه لسرعة قبول التوبة او لكما لها فى كون التوبة سبباً لاستحباب الغسل كقتل الوزغ و رؤية المصلوب ، او انها غاية له كالزيارة التى هى غاية للغسل مثلاً ، او انها ذات وجهين ، وجوه ، ظاهر بعضهم هو الاول فمن المبسوط فى مقام عد الاغسال المستحبة : وغسل التوبة والكافر اذا اسلم ، بل



في ظاهر المعبر اسناده الى الاصحاب حيث يقول ان استحباب الغسل للكافر اذا اسلم مذهب الاصحاب ، وهو الظاهر من بعض الاخبار المتقدمة المحكية عن المستدرك . و يمكن ان يوجه ذلك بكون الغسل من جهة ارتكاب المعاصي التي ارتكبها ، او يقال بان التوبة عبارة عن الندم وهو متقدم على الغسل وان كان الاستغفار متأخراً عنه .

(و لا يخفى ما في الوجهين) لمخالفة الاول منهما لظاهر كلماتهم من التعبير بكون الغسل للتوبة لالمعاصي المتقدمة ، والوجه الثاني ايضاً ضعيف فان الندم المجرد عن الاستغفار ليس توبة بل هي عبارة عن الندم مع التلطف بالاستغفار والعزم على تركه فيما يأتي ، كما يعتبر في التوبة عن الكفر اظهار الشهادتين ولا يكفي بالندم المجرد ، وظاهر ما تقدم من اخبار اداب الاسلام ان اظهار الشهادتين كان بعد الغسل .

فالظاهر هو الوجه الثاني كما هو ظاهر الاكثرين من تعبيرهم بغسل التوبة و هو المترائي من بعض الاخبار المتقدمة كالخبر المروي عن الجعفریات ، و يمكن ان يوجه بكون الغسل حينئذ شرطاً لسرعة قبول التوبة كالصلوة التي امر بها في بعض اخبارها او انه شرط لكمالها (وخبر مسعدة بن زياد) في موضوع الاستماع الى الغناء قابل الانطباق على الوجهين فيقال بان الغسل فيه زوجتين ، (وكيف كان) فالظاهر عدم ثمره مهمة مترتبة على الوجوه المذكورة .

**الثاني الغسل لقتل الوزغ ويحتمل ان يكون للشكر على توفيقه لقتله**  
حيث انه حيوان خبيث والاخبار في ذمه من الطرفين كثيرة ففي النبوى : اقتلوا الوزغ ولو في جوف الكعبة ، وفي اخر من قتله فكانما قتل شيطانا ، و يحتمل ان يكون لاجل حدوث قدارة من المباشرة لقتله .

المحكى عن جماعة من الاصحاب استحباب الغسل لقتل الوزغ ، و يستدل له بالمروى في روضة الكافي و بصائر الدرجات والخرائج و الجرائح عن الصادق عليه السلام ، عن الوزغ ، قال عليه السلام رجس وهو مسخ كله ، فاذا قتله فاغتسل ، وعن الهداية انه روى ان العلة في ذلك انه يخرج من الذنوب فيغتسل منها (واستشكل في المعبر) في اثبات استحبابه بعدم حجية الخبر الدال على استحبابه ، وقال : ان العلة لاجدوى فيها ، ولو صحت لما

اختص الحكم بقتل الوزغ بل ينبغي القول باستحباب الغسل عند الاتيان بكل مكفر للذنب (واجيب) بعدم المانع في حجية الخبر المذكور بعد كونه في الكافي وعمل جملة من الاصحاب به ولم يثبت اعراض الباقيين عنه ولا معارض له ، وظاهر الامر فيه وان كان هو الوجوب الا انه يحمل على الاستحباب لقيام الاجماع على عدم وجوبه ، واما العلة المذكورة في خبر الهداية فلا يلزم التعدي بها عن مورد النص لكون العلة الشرعية من قبيل الحكم لا يلزم فيها الاطراد (والعمدة) في اثبات الاستحباب هو الخبر الاول ، واما العلة فلا حاجة اليها بعد كونها المذكورة في خبر مرسل كما لاحاجة الى الاحتمالين المذكورين في المتن من كونه لاجل الشكر لله في حصول التوفيق لقتله او لحصول القذارة من قتله ، بل يكفينا الامر بالغسل المصرح به في خبر الكافي ، والله هو الحكيم .

**الثالث غسل المولود وعن الصدوق وابن حمزة وجوبه لكنه ضعيف ،**  
**و وقته من حين الولادة حيناً عرفياً فالتأخير الى يومين او ثلاثة لا يضر وقد يقال**  
**الى سبعة ايام وربما قيل ببقائه الى اخر العمر و الاولى على تقدير التأخير**  
**عن الحين العرفي الاتيان به برجاء المطلوبة .**

المشهور استحباب غسل المولود ، و عن الغنية دعوى الاجماع عليه ، و عن ظاهر السرائر نفى الخلاف فيه ، وعن الصدوق و ابن حمزة القول بوجوده لظاهر موثقة سماعة : غسل المولود واجب ، ولكن الاقوى ما هو المشهور من الاستحباب لظاهر ما دل على حصر الغسل الواجب فيما عداه فلا بد من حمل الواجب في الموثقة على مطلق الثبوت لاستعماله كثيراً في الاخبار في هذا المعنى او يحمل على تأكيد الاستحباب ، ومع الغض عن ذلك فلا يصح الاسناد اليه في اثبات الوجوب لاعراض الاصحاب عنه .

(و ربما يستدل) للاستحباب بخبر ابي بصير عن الصادق عليه السلام : اغسلوا صبيانكم من الغمر فان الشيطان يشم الغمر فيفرغ الصبي ، و لكن الظاهر ان الخبر غير مرتبط بالمقام فان الغمر بالتحريك الدسم والزهومة من اللحم كالوضر من السمن والزيت ، فالخبر وارد في غسل يد الصبي من دسومة اللحم ولا ربط له بغسل المولود ، فالعمدة في اثبات الاستحباب موثقة سماعة بضميمة الاجماع المحكي على عدم الوجوب .

و يبقى الكلام في امرين (الاول) ظاهر خبر سماعه وكونه في مقام تعداد الاغسال هو كون غسل المولود كسائر الاغسال الواجبة و المسنونة ، لانه بمعنى الغسل (بالفتح) ، فماعن بعضهم من احتمال انه تنظيف صرف فلا يعتبر فيه قصد القربة ولا الترتيب المعتبر في سائر الاغسال (ضعيف) والاستدلال له بانه لازالة القدر عنه ساقط ، فان الحكمة في غير واحد من الاغسال كغسل الجمعة للنظافة و هي لاتنافي اشتراط ما يشترط فيها من النية وغيرها ، و دعوى انصراف ما دل على اعتبار الترتيب عن هذا الغسل غير مسموعة لعدم وجه للانصراف .

(الثاني) ان وقت هذا الغسل هو حين الولادة عرفاً على ما هو المعمول عندهم والمعهود بينهم وهو قبل ان يلبس المولود ملابسه او يلف في ثوبه ، و ربما يتوسع فيه الى يومين او ثلاثة لصدق المولود عليه ، وفي الجواهر : بل الى سبعة ايام ، و حكى عن المعتبر نفي البعد عنه ، - ولا بأس به لصدق الاسم ، و اما احتمال بقاء الوقت مادام العمر ضعيف ساقط ، بل الاولى على تقدير التأخير عما هو المعمول من حين الولادة ان يؤتى بالغسل برجاء المطلوبة لا بقصد الورد .

الرابع الغسل لرؤية المصلوب وذكروا ان استحبابه مشروط بامرین احدهما ان يمشى لينظر اليه متممداً فلواتفق نظره او كان مجبوراً لا يستحب الثاني ان يكون بعد ثلاثة ايام اذا كان مصلوباً بحق لا قبلها بخلاف ما اذا كان مصلوباً بظلم فانه يستحب معه مطلقاً ولو كان في اليومين الاولين لكن الدليل على الشرط الثاني غير معلوم الادعوى الانصراف و هي محل منع نعم الشرط الاول ظاهر الخبر وهو من قصد الى مصلوب فنظر اليه و جب عليه الغسل عقوبة و ظاهره ان من مشى اليه لغرض صحيح كاداء الشهادة او تحملها لا يثبت في حقه الغسل .

لا اشكال في رجحان الغسل عند رؤية المصلوب في الجملة ، والاصل في ذلك مارواه الصدوق في الفقيه مرسل حيث قال و روى ان من قصد الى مصلوب فنظر اليه و جب عليه الغسل عقوبة ، ولكن يقع البحث عن امور (الاول) ان المشهور عدم وجوب



هذا الغسل ، وعن الغنية دعوى الاجماع على استحبابه و عن المصايح اتفاق المتأخرين على الندب ، والمنسوب الى الصدوق (قده) هو الوجوب ، ولعل الوجه في نسبه اليه هو ذكره لهذا المرسل في الفقيه مع التزامه في اوله بالعمل بما يرويه فيه ، لكن المنسوب اليه عدم بقاءه على ما التزم به ، والله العالم ، وحكى عن ابي الصلاح ايضاً وجوبه ، حيث قال : الاغسال المفروضة ثمانية وعدها - الى ان قال - و غسل القاصد لرؤية المصلوب من المسلمين بعد ثلاثة ، وعلمه بانه شرط في تكفير الذنب و صحة التوبة فيلزم العزم عليه (والاقوى ما عليه المشهور) لضعف الخبر سنداً والمنع عن دلالة على الوجوب في مقابل الندب لما عرفت في غسل المولود من اطلاق الوجوب على الثبوت بالمعنى الاعم في الاخبار كثيراً ومع تسليم تمامية السند والدلالة فلا يمكن الاستناد اليه في اثبات الوجوب لاعراض الاصحاب عنه بل يمكن دعوى عدم عامل به في ذلك لما عرفت ما في نسبة الوجوب الى الصدوق واستدلال ابي الصلاح بما حكى عنه من التعليل الظاهر في كونه هو المعتمد عنده في زهابه الى الوجوب ، و اما اثبات الاستحباب فلكفاية مثل هذا الخبر في اثباته مع زهاب المشهور اليه و ذلك لقاعدة التسامح .

(الثاني) اشترطوا في استحباب هذا الغسل المشي اليه عامداً ليراه فلا استحباب فيما اذا اتفق النظر اليه من غير ان يتعمد ، ولا فيما سعى لينظر اليه فلم يتفق رؤيته له و لا فيما اذا مشى اليه لغرض اخر فاتفق ان رآه ، ولا فيما اذا مشى و نظرا اليه مجبوراً فيهما (ويدل على ذلك) ظاهر المرسل المتقدم : من قصد الى رؤية مصلوب فنظر اليه وجب عليه الغسل عقوبة ، حيث انه دال على اعتبار القصد الى الرؤية فلا يكفي النظر بحسب الاتفاق ، كما ان قوله فنظر اليه يدل على اعتبار النظر بعد المشي اليه ، وقوله عقوبة يدل على اعتبار الاختيار في السعي والنظر فلا يكفي السعي والنظر اذا كان مجبوراً فيهما ان لعقوبة في صورة الاجبار .

(الثالث) صرح غير واحد من الاصحاب باعتبار كون السعي للنظر بعد الثلاثة ، وفي المصايح نسبه الى الاصحاب ما عدى الصدوق والمفيد ، و ادعى في الغنية الاجماع

على استحباب الغسل فى السعى الى النظر بعد الثلاثة ، و ظاهره اعتبار القيد المذكور فى معقد اجماعه ، و علل ذلك فى المصلوب بحق بان الغسل انما امر به عقوبة و هو يقتضى اختصاصه بالنظر المحرم او المرجوح اذ لا عقوبة اذا لم يكن النظر محرماً ولا مرجوحاً فيختص بما اذا كان بعد الثلاثة فان الصلب انما شرع وجعل حده ثلاثة ايام لينظر الناس اليه و يكون لهم عبرة و يمنعهم ذلك عن اقرار ما ارتكبه المصلوب من القبيح الذى استحق الصلب به ، فلا عقوبة للناظرين اليه .

و اما المصلوب ظلماً ففي كونه كالمصلوب بالحق فى اختصاص الحكم بالنظر اليه بعد الثلاثة - كما ادعاه بعضهم - او اختصاص الحكم بخصوص المصلوب بحق فلا يستحب الغسل فى السعى الى النظر الى المصلوب بالباطل مطلقاً - كما حكى عن الصيمرى ، او اختصاص التقييد بالثلاثة بما اذا كان مصلوباً بالحق ، فيستحب الغسل فى المصلوب بالباطل ولو فى الثلاثة (وجوه) اقواها الاخير ، و ذلك لاطلاق النص و ثبوت ما يوجب الاخذ باطلاقه و اتقاء ما يوجب تقييده بما بعد الثلاثة ، لعدم الندب شرعاً الى رؤيته كما كان فى المصلوب بالحق فيشملة اطلاق المرسل ، لكن غير واحد من الاصحاب اطلقوا القول بالتقييد بما بعد الثلاثة ولم يقيدوه بالمصلوب بالحق ، بل المصرح به فى محكى جامع المقاصد و الروض وغيرهما التصريح بتعميم الحكم للمصلوب بالحق و الباطل ، و ما ذكرنا من التفصيل هو المطابق للقواعد و الاصول و الله العالم .

( الرابع ) ظاهر التعليل فى المرسل - اعنى كونه عقوبة - هو اختصاص مورده بما اذا لم يكن النظر لغرض شرعى كاداء الشهادة او تحملها و نحو ذلك فلا يثبت فيما كان راجحاً شرعاً و ذلك لعدم ثبوت العقوبة فى الامر الراجح فضلاً عن الواجب .

( الخامس ) ان مبدء الثلاثة فيما اشترط فيه كونه بعدها هو من حين الصلب لا من حين الموت ، فلو تخلف الموت عن الصلب اعتبرت الثلاثة من وقت الصلب ، و ذلك لاطلاق المرسل المذكور اعنى قوله من قصد الى مصلوب (الخ) حيث انه يعم السعى الى النظر اليه و لولم يمت بعد ، مضافاً الى ان الثلاثة من حين الصلب هى المدة التى

يترك فيها المصلوب شرعاً، مات اولم يمت، خلافاً للمحكي عن بعضهم حيث جعل مبدأها الموت، ولا وجه له .

( السادس ) قد ظهر مما ذكرنا في الامر السابق انه لافرق بين كون المصلوب حياً او ميتاً فلو بقي حياً الى بعد الثلاثة ثبت الغسل في رؤيته، وذلك ايضاً للاطلاق ولا يضر انصرافه الى الميت منه لكونه ناشياً من غلبة الوجود لندرة البقاء حياً الى بعد الثلاثة، ومثل هذا الانصراف لا يمنع من التمسك بالاطلاق .

( السابع ) المقتول بغير الصلب لاغسل في السعي الى رؤيته سواء كان بحق او باطل لعدم الدليل عليه، كما انه لاغسل في رؤية المصلوب بعد انزاله لكون الظاهر من المرسل هو المصلوب الباقي على هيئة الصلب وان المشى والنظر اليه يكون في حال تلبسه بتلك الهيئة .

( الثامن ) لو سعى في الثلاثة للنظر اليه بعدها فالاقوى ثبوت الغسل كما صرح به في المصايح حاكياً له عن ظاهر المعظم، ولا ينافيه ظهور تعلق الظرف في قولهم- من سعى الى مصلوب ليراه بعد ثلاثة ايام- بالسعي لا بالرؤية، لان هذا التعلق محمول على اتحاد زمان السعي والرؤية، والا فالمراد اناطة الحكم بالنظر بعد الثلاثة، ومنه يظهر ثبوت الغسل ايضاً لو سعى في الثلاثة لينظر فيها او بعدها اذا اتفق النظر بعدها لما عرفت من اناطة الحكم بالنظر بعدها .

( التاسع ) ظاهر تعليل هذا الحكم بالعقوبة هو اعتبار كون المصلوب مسلماً و هو المأخوذ في معقد الاجماع المحكي عن الغنية، فلا غسل في المصلوب الكافر لعدم احترامه فلا عقوبة في السعي الى رؤيته ( واحتمل في الجواهر ) ان يكون هذا هو مراد الجميع، ولكن يمكن ثبوت الغسل في الكافر ايضاً بدعوى ان المنقصة الحاصلة في النفس انما هي بنفس رؤية المصلوب لامن جهة احترامه، بل النظر الى تلك الهيئة يوجب للانسان حزاة لا ترتفع الا بالغسل غاية الامر ان تلك المنقصة والحزاة ليستا بمثابة يجب رفعها بل يستجب، ولعل هذا هو الاظهر، والا فلادليل على حرمة النظر الى المصلوب المسلم ايضاً ما لم ينته الى هتكه وتوهينه.



الخامس غسل من فرط في صلوة الكسوفين مع احتراق القرص اى تركها عمداً فانه يستحب ان يغتسل ويقضيها وحكم بعضهم بوجوده والاقوى عدم الوجوب و ان كان الاحوط عدم تركه و الظاهر انه مستحب نفسى بعد التفريط المذكور ولكن يحتمل ان يكون لاجل القضاء كما هو مذهب جماعة فالاولى الاتيان به بقصد القرية لا بملاحظة غاية او سبب ، و اذا لم يكن الترك عن تفريط او لم يكن القرص محترقاً لا يكون مستحباً وان قيل باستحبابه مع التعمد مطلقاً وقيل باستحبابه مع احتراق القرص مطلقاً .

الكلام يقع في هذا المتن في امور (الاول) اختلف في وجوب هذا الغسل و استحبابه على قولين فالمحكى عن غير واحد من القدماء كالمفيد في المقنعة والشيخ في غير واحد من كتبه وغير هما هو الوجوب، وعن الخلاف دعوى الاجماع عليه ومال اليه في محكى المنتهى والمدارك، والمشهور بين المتأخرين هو الاستحباب بل عن الغنية الاجماع عليه ، وظاهر الاخبار الواردة في المقام يدل على الاول .

(ففي خبر محمد بن مسلم) المروى في الخصال عن الباقر عليه السلام : الغسل في سبعة عشر موطناً - الى ان قال - و غسل الكسوف اذا احترق القرص كله فاستيقظت ولم تصل فعليك ان تغتسل وتقضى الصلوة (وصحيح محمد بن مسلم ايضاً) المروى في التهذيب عن احدهما عليه السلام : اذا احترق القرص كله فاغتسل (ومرسل حريز) عن الصادق عليه السلام : اذا انكسف القمر فاستيقظ الرجل فكسل ان يصلى فليغتسل من غد وليقض الصلوة ، وان لم يستيقظ ولم يعلم بانكساف القمر فليس عليه الا القضاء بلاغسل (وعن الفقه الرضوي) : وان انكسف الشمس او القمر ولم تعلم به فعليك ان تصلّيها اذا علمت ، فان تركتها متعمداً حتى تصبح فاغتسل وصل ، و ان لم يحترق القرص فاقضها ولا تغتسل .

وقد اخذ القائلون بالوجوب بظاهاها فافتوا بالوجوب ، ولكن المتأخرين حملوها على الاستحباب للاخبار الواردة في حصر الاغسال الواجبة فيما عداه ، ولاشعار اخبار المقام بالاستحباب من حيث عد هذا الغسل في ضمن الاغسال المسنونة وتخصيص

الفرض في خبر ابن مسلم المروى عن الخصال وخبره المروى في التهذيب بغسل الجنابة،  
ولان المحكى عن اكثر القائلين بالوجوب في مبحث صلوة الايات هو القول بالاستحباب في  
باب الطهارة ، وللاجماع المحكى عن المصباح على الاستحباب ،

هذه هي الوجوه التي استند اليها في نفي الوجوب ، ولا يخفى ان رفع اليد  
عن ظاهر الاخبار الآمرة بالغسل الدالة على الوجوب بمثل هذه الوجوه لا يخلو عن الاشكال،  
فالقول بالوجوب لولم يكن اقوى يكون احوط .

( الثاني ) المصرح به في غير واحد من كتب الاصحاب ثبوت هذا الحكم  
في مورد خسوف القمر و كسوف الشمس ، و في المصاييح انه محل وفاق ، و عن بعضهم  
دعوى الاجماع عليه ، ويدل على التعميم ما في الرضوى من التصريح بهما و دلالة مرسل  
حريز على ثبوته في خسوف القمر ، فما في خبر الخصال من التعبير بغسل الكسوف لا بد  
فيه من حملة على ارادة التعميم لاطلاق الكسوف على ما يعمهما كثيراً ، بل يمكن فيه  
ترجيح ارادة خصوص خسوف القمر لظهور كونه في الليل من قوله لَيْلًا فاستيقظت ولم تصل،  
كما لا يخفى .

( الثالث ) هل الامر بهذا الغسل سواء كان وجوبياً او ندياً نفسياً او غيرى وجهان،  
من ان الظاهر ان الامر به انما هو عقوبة او كفارة لتفريطه في ترك الصلوة فيكون نظير  
الغسل لرؤية المصلوب ،

ومن ان ظاهر الامر في مرسل حريز فليغتسل وليقض الصلوة ، وكذا في الفقه  
الرضوى من قوله فان تركتها متعمداً حتى تصبح فاغتسل وصل، وكذا في خبر ابن مسلم  
المروى في الخصال من قوله فعليك ان تغتسل وتقضى الصلوة و مقارنة الامر بالغسل فيها  
مع الامر بقضاء الصلوة ان الامر بالغسل لاجل الاتيان بالقضاء فعلى القول بالوجوب يكون  
الغسل حينئذ شرطاً في صحة القضاء ،

ولعل الاظهر هو الثاني فان ذكر الامر بالقضاء بعد الامر بالغسل كالصريح في كون  
المطلوب هو الاتيان بالقضاء مغتسلاً من غير فصل بينهما واما اطلاق خبر محمد بن مسلم  
المروى في التهذيب فلا بد من تنزيهه على غيره من اخبار الباب من كون الامر بالغسل

لا تيان القضاء ، مضافاً الى ما في الحدائق من استظهار كون هذا الخبر بعينه هو خبره المروى في الخصال وانما ذكره الشيخ (قده) في التهذيب مختصراً فيكون النقيصة من قلمه الشريف ، واما استظهار كون هذا الغسل عقوبة و كفارة للتفريط في الاداء فلا ينافي كون الغسل ايضاً شرطاً في اتيان القضاء على القول بالوجوب او مستحباً للاتيان به ، ولعل الاولى - كما في المتن - الاتيان بالغسل بقصد القربة من غير نية كونه الغاية للقضاء ، والاحوط مع ذلك ان يأتي بالقضاء بعد الغسل من غير الفصل بينهما بناقض كما هو شأن الاغسال الفعلية التي شرعت للاتيان فعل بعدها ، والله العالم .

( الرابع ) المشهور اختصاص مشروعية هذا الغسل بما اذا فرط في الاداء حتى خرج وقت الصلوة وهو الظاهر من غير واحد من اخبار الباب الا ما هو المترائي من اطلاق خبر محمد بن مسلم المروى في التهذيب : اذا احترق القرص كله فاغتسل ، ولعله لذلك قال في محكي المختلف باستحباب الغسل للاداء ايضاً اذا احترق القرص كله و حكى ذلك عن المدارك والمفاتيح وشرحه ايضاً .

( وفيه ) ما مرفى الامر المتقدم من ان الظاهر كون هذا الخبر بعينه هو ما في الخصال الا ان الشيخ (قده) لم ينقله بتمامه واسقط الزيادة التي فيه في الخصال - كما ادعاء في الحدائق - مستشهداً باتحادهما في الراوى والمروى عنه ، مضافاً الى انه مطلق يجب تقييده بغيره من اخبار الباب كقوله عنه في مرسل حرير : اذا استيقظ الرجل فكسل ان يصلى فليغتسل ( النخ ) وقوله عنه في خبر الخصال اذا احترق القرص كله فاستيقظت ولم تصل فاغتسل ، و ما في الفقه الرضوى : فان تركتها متعمداً حتى تصبح فاغتسل وصل .

( فان قلت ) ان حمل المطلق على المقيد انما هو في الاحكام الالزامية دون المستحباب بل يؤخذ باطلاق المطلق فيها ويحمل المقيد اما على التاكيد او على كونه افضل الافراد ( قلت ) ظاهر الخبر المذكور هو الوجوب النفسى للغسل فانه لم يذكر فيه انه للاداء وهو خلاف الاجماع اذ لم يقل احد بان احتراق القرص من غير تفريط في الصلوة موجب للغسل وجوباً نفسياً ، وحينئذ فيجب حمله على الاستحباب ، وما حكى



عن المختلف هو الاستحباب للاداء وهو غير ظاهر من الخبر بل ظاهره بعد الحمل على الاستحباب هو الاستحباب النفسى وهو ايضا خلاف الاجماع فما يستفاد من الخبر لا يمكن ان يكون مستنداً للاستحباب الغيرى اعنى استحبابه للاداء ، فلا محيص عما ذكرناه من تقييده بصورة التفريط فلا مشروعية للغسل للاداء .

(الخامس) المشهور ان مشروعية هذا الغسل مشروطة بامرین - احدهما - التفريط فى اداء الصلوة حتى يتركها عمداً - الثانى - احتراق القرص كله (والمحكى عن المقنع والذكري) عدم اعتبار التعمد فى ترك الصلوة فذهب الى مشروعية الغسل ولو فاتت الصلوة من غير تعمد، ولعل مستندهما هو اطلاق خبر ابن مسلم المتقدم الذى عرفت مافيه ، والمحكى عن المرتضى (قده) عدم اعتبار الشرط الثانى فاكتفى فى الاستحباب بمطلق الكسوف والخسوف ولو مع عدم استيعاب القرص وهو الظاهر من اطلاق مرسل حريز اذ لم يشترط فيه احتراق القرص ، و يرد صريح غيره من الاخبار و فتاوى الاصحاب و ما فى الرضوى المتقدم : و ان لم يحترق القرص فاقضها ولا تغتسل ، والله العالم .

السادس غسل المرثة اذا تطيبت لغير زوجها فى الخبر ايما امرثة تطيبت لغير زوجها لم تقبل منها صلوة حتى تغتسل من طيبها كغسلها من جنابتها ، واحتمال كون المراد غسل الطيب من بدنها كما عن صاحب الحدائق بعيد ولا داعى له .

الخبر المذكور رواه فى الكافي عن سعد بن ابى عمرو والجلاب عن الصادق عليه السلام و رواه فى الفقيه مرسلأ ، قال فى الحدائق بعد ذكر الخبر عن الوسائل : الظاهر ان المراد بالاغتسال فى الخبر انما هو غسل الطيب و ازالته عن بدنها بان تبلغ فيه كما تبلغ فى غسلها من جنابتها بايصال الماء الى جميع بدنها وشعرها (اقول) وما ذكره وان كان هو الظاهر من قوله حتى تغتسل من طيبها الا انه لا يلائم مع قوله : كغسلها من جنابتها ، اذ الظاهر منه كون الغسل من الطيب كالغسل من الجنابة ، وتقدير المبالغة فى الغسل بعيد جداً ، مضافاً الى امكان القول بظهور قوله تغتسل فى الغسل بالضم و الا

لكان الايق ان يقال حتى تغسل طيبها ، فلا بأس بالقول باستحباب الغسل في المورد المذكور ، واما ما يوهمه ظاهر الخبر من وجوب الغسل وانه شرط لصحة صلوتها فمما لم يذهب اليه احد فيما اعلم فلا بد من الحمل على اشتراط الغسل لقبول صلوتها وكما لها لافي اصل صحتها .

**السابع غسل من شرب مسكراً فنام ففي الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم**  
عليه وآله ما مضمونه : ما من احد نام على سكر الا و صار عروساً للشيطان السي  
الفجر فعليه ان يغتسل غسل الجنابة .

فمن جامع الاخبار وتفسير ابي القنوح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم . ما من احد بيت  
سكرا انا الا كان للشيطان عروساً الى الصباح فاذا اصبح وجب عليه ان يغتسل كما يغتسل  
من الجنابة فان لم يغتسل لم يقبل منه صرف ولا عدل ، ولم ارفى عبارات الفقهاء من  
يفتى باستحبابه الا ان ظاهر المتن استحبابه ، ولا بأس بالقول به اذا دل عليه الدليل ،  
وظاهر الخبر و ان كان وجوبه لكنه يحمل على الاستحباب للاجماع على عدم وجوبه .

#### الثامن غسل من مس ميتاً بعد غسله .

وحكى القول باستحبابه عن جامع البهائي وعن المفاتيح وشرحه والحديقة  
تبعاً للشيخ في الاستبصار ، ويدل عليه موثقة عمار المرورية في التهذيب والاستبصار  
عن الصادق عليه السلام : يغتسل الذي غسل الميت وكل من مس ميتاً فعليه الغسل و ان كان  
الميت قد غسل ، وحملها الشيخ في الاستبصار على الاستحباب ولعل حمله هو المنشأ لاسناد  
الاستحباب اليه ( وكيف كان ) فلا بأس به بعد وجود القائل به وقيام الدليل عليه ، و  
استشكله في الجواهر وقال : وفيه بحث ، ولم يبين وجهه .

مسئله (٩) حكي عن المفيد استحباب الغسل لمن صب عليه ماء مظنون  
النجاسة ولا وجه له .

وحكى هذا عن المفيد في كتاب الاشراف ، وقال في الجواهر ولعله للاحتياط  
( اقول ) لو كان المحكى عنه هو الغسل بالضم لم يكن هناك وجه للاحتياط فان الغسل  
عبادة تحتاج في اثبات رجحانها الى دليل ولا وجه للاحتياط اذا لم يكن هناك ما يحتمل

كونه دليلاً على رجحانه ، ويحتمل حينئذ كون مراد المفيد هو الغسل بالفتح ، و عليه فيحسن الاحتياط دفعاً لاحتمال تنجس البدن .

وربما يعد من الاغسال المسنونة غسل المجنون اذا افاق ودليله غير معلوم وربما يقال انه من جهة احتمال جنابته حال جنونه لكن على هذا يكون من غسل الجنابة الاحتياطية فلا وجه لعدده منها .

و حكى استحبابه عن نهاية العلامة ، قال لما قيل ان من زال عقله انزل (اتمى) وظاهر تعليقه هو ان الجنون يوجب الانزال لانه يحتمل الانزال في حال الجنون ، فالمحكى لا يطابق مع فى المتن (وكيف كان) فلا وجه للقول باستحبابه كما نفاه العلامة (قده) فى المنتهى وقال لعدم الدليل عليه ، وفى مصباح الفقيه : الاولى تركه لان استحبابه محكى عن الجنابة .

كما لا وجه لعداودة الغسل لذوى الاعذار المغتسلين حال العذر غسلاً ناقصاً مثل الجبيرة وكذا عد غسل من رأى الجنابة فى الثوب المشترك احتياطاً فان هذه ليست من الاغسال المسنونة .

المحكى عن كشف اللثام استحباب الغسل لذوى الاعذار اذا اغتسلوا فى حال عذرهم ما هو تكليفهم من الغسل الناقص ، قال : خروجاً عن خلاف من اوجبه وحكام عن الشهيد فى البيان والنقلية ، وحكى عن كشف اللثام ايضاً استحبابه لمن رأى الجنابة فى الثوب المشترك ، و انت ترى ان شيئاً منهما لا يكون من الاغسال المسنونة بل هو غسل الجنابة يؤتى به احتياطاً ، وهذا بناء على اخذ العناوين الواجبة كالجنابة و المس و نحوهما او المستحبة كالجمعة و الزيارة و نحوهما فى متعلق الامر ظاهر ، اذ المأمور به بالامر الوجوبى او الندبى حينئذ ليس هو الغسل المطلق بل غسل الجنابة مثلاً او غسل الجمعة ، فالمأمور به فى كل من عناوين الاغسال مغاير مع الاخر ، وحينئذ فلا يصح عد غسل الجنابة احتياطاً من اغسال المندوبة ، فان حسن الاحتياط لا يوجب تعلق الامر بنفس الغسل بحيث يكون الغسل مأموراً به بالامر الاستحبابى بل الاحتياط مقتضى لاتبان الغسل بماله من العنوان - اعنى الجنابة - بداعى احتمال الامر ، واين هذا من الغسل المستحب (نعم)



لوقلنا بان الامر في جميع الاغسال متعلق بشيء واحد و هو عنوان الغسل المطلق امكن القول بصحة عدم ما يأتي من غسل الجنابة احتياطاً من الاغسال المسنونة بان يقال انه لا يجب قصد غسل الجنابة بل بقصد الغسل بداعي الاحتياط ويكون نفس الغسل المطلق راجحاً لاجل حسن الاحتياط ، ولكن المستظهر من الأدلة هو الاول ، وقد مر الكلام في ذلك في مبحث تداخل الاغسال من مباحث غسل الجنابة مستوفى .

**مسئلة (٤) وقت الاغسال المكانية كما مر سابقاً قبل الدخول فيها او بعده لارادة البقاء على وجهه ، ويكفي الغسل في اول اليوم ليومه وفي اول الليل لليلته بل لا يخلو كفاية غسل الليل للنهار و بالعكس من قوة و ان كان دون الاول في الفضل ، وكذا القسم الاول من الاغسال الفعلية وقتها قبل الفعل على الوجه المذكور ، و اما القسم الثاني منها فوقيتها بعد تحقق الفعل الى اخر العمر و ان كان الظاهر اعتبار اتيانها فوراً فقوراً .**

وقت الاغسال الزمانية هو ذلك الزمان الذي استحب الغسل فيه لا مقدما عليه ولا متأخراً عنه الا فيما قام للدليل على جواز تقديمه او تأخيره ، و وقت الاغسال المكانية هو قبل دخول ذلك المكان عند ارادته او بعد الدخول للبقاء فيه متطهراً ، و وقت الاغسال الفعلية التي يكون الفعل غاية لها كوقت الاغسال المكانية ، ويكفي غسل اول اليوم ليومه و اول الليل لليلته ، وقد تقدم في الامر الثاني في فصل الاغسال المكانية تفصيل ذلك ، و اما الاغسال الفعلية التي يكون الفعل سبباً لها فوقيتها بعد الفعل ولكن بحيث يكون اتيانها مستنداً الى الفعل الذي هو سبب له ، و استدلل للجواهر لفوريته بعموم ما يدل على المسارعة والاستباق ، و لان الاغسال السببية قد شرعت اما عقوبة كالغسل عند رؤية المصلوب او للمبادرة الى عمل كالنوبة او للتغافل كالخروج من الذنوب لقتل الوزغ او لشيء يكره البقاء عليه كمس الميت ، و الكل تناسب الفورية ، قيل وهو ظاهر الاصحاب والخبار الواردة في تلك الاسباب بل قد يفهم منها التوقيت عند التأمل (انتهى) .

**مسئلة (٣) ينتقض الاغسال الفعلية من القسم الاول والمكانية بالحدث الاصغر من اي سبب كان حتى من النوم على الاقوى ويحتمل عدم انتقاضها بها مع استحباب اعادتها كما عليه بعضهم لكن الظاهر ما ذكرنا .**

قد تقدم في المسئلة الثانية عشر من غسل الجمعة ان الاغسال الزمانية لا تنتقض بالحدث الاصغر و كذا الاغسال الفعلية التي يكون الفعل سبباً لها فلا تنتقض بالحدث فلا يجب اعادتها به للاصل و ظواهر الادلة والاجماع المحكي على ذلك ولان الفعل الذي كان سبباً لها لم يكن سبباً الا لانيانها مرة واحدة فلا دليل على التكرار بعد الحدث ،

واما الفعلية التي يكون الفعل غاية لها التي منها الاغسال المكانية ، ففي انتقاضها بالحدث الاصغر مطلقاً نوماً كان او غيره ، او عدم انتقاضها به كذلك ، او التفصيل بين النوم وغيره من النواقض بالنقض في الاول دون الاخير (وجوه) المحكي عن العلامة والشهيد و ابي العباس هو الاول و نسبة بعض المحققين في مورد النوم الى الاصحاب مشعراً بدعوى الاجماع عليه للاخبار المعتبرة الصريحة في الغسل للاحرام و الغسل لدخول مكة (ففي صحيح نضر بن سويد) عن ابي الحسن عليه السلام عن الرجل يغتسل للاحرام ثم ينام قبل ان يحرم قال عليه السلام عليه اعادة الغسل (وصحيح ابن الحجاج) قال سئلت ابا ابراهيم عليه السلام عن الرجل يغتسل لدخول مكة ثم ينام فيتوضأ قبل ان يدخل ، ايجزيه او يعيد ، قال لا يجزيه انما دخل بوضوء ، - وغير ذلك من الاخبار الواردة في باب الاحرام ، وهي و ان كانت في باب الاحرام و دخول مكة الا ان الاصحاب كما في المصاييح لم يفرقوا بينهما و بين غيرهما لاتحاد الوجه و اشعار ما في صحيح ابن الحجاج من قوله عليه السلام : انما دخل بوضوء ، كما ان اقتصارها بمورد النوم ايضاً غير ضائر لكونه من باب التنبيه بالادنى على الاعلى مضافاً الى اشعار ما في صحيح ابن الحجاج المتقدم انفاً بتعميم الحكم .

(وموثق ابن عمار) في غسل الزيارة ، المروي في التهذيب - عن الكاظم عليه السلام ، وفيه سئلته عن غسل الزيارة يغتسل بالنهار و يزور بالليل بغسل واحد ، قال عليه السلام يجزيه ان لم يحدث ، فان احدث ما يوجب وضوء فليعدغسله ، ومثله المروي في الكافي الا ان فيه : يغتسل الرجل بالليل و يزور بالليل - الى ان قال - فليعدغسله بالليل ، - وهذان الخبران يشملان جميع الاحداث ، ويتعدى عن مورد هما الى غيره لما تقدم في الاخبار الواردة في غسل الاحرام و دخول مكة .

والمحكي عن ابن ادريس هو الثاني اعني عدم الانتقاض مطلقاً لتركه العمل

باخبار الاحاد و انتفاء ما عداها من المتواترات و الاجماع ، و لاطلاق ما دل على اجزاء غسل اليوم ليومه والليل لليلته كخبر عمر بن يزيد وخبر ابي بصير وخبر عثمان بن يزيد المتقدمة كلها في اول فصل الاغسال المكانية (ص) (ولا يخفى ما فيه) بعد ضعف مبناء و لزوم الاخذ باخبار المذكورة هي هنا ولولم تبلغ حد التواتر .

(والمحكى) عن ظاهر غير واحد من الاصحاب هو التفصيل بين النوم وغيره بالقول بالنقض في الاول دون الاخير (واستدلوا) بورود الاخبار في النوم فقط فيبقى غيره تحت الاصل و عمول ما دل على الاجتزاء بغسل اليوم الى اخر النهار و بغسل الليل الى اخره مع غلبة تخلل الحدث في هذه المدة (و فيه) ما تقدم من ان ذكر النوم انما هو من باب التنبيه بالادنى على الاعلى مضافاً الى عموم ما دل على انتقاض غسل الزيارة بمطلق الحدث الاصغر والتعليل الوارد في ذيل صحيح ابن الحجاج ،

فالحق ما عليه المشهور من النقض بما يوجب الوضوء مطلقاً للاخبار المتقدمة ، لكنها معارضة بصحيح عيص بن القاسم قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يغتسل للاحرام بالمدينة و يلبس ثوبين ثم ينام قبل ان يحرم ، قال عليه السلام ليس عليه غسل ، - و قد جميع بينه وبين الاخبار المتقدمة بحمل هذا الخبر على عدم الانتقاض و حمل الاخبار المتقدمة على استحباب الاعادة مع عدم الانتقاض نظير الوضوء التجديدي ، وهذا ما حكاه في المتن عن بعضهم و لعله العلامة الطباطبائي (قده) في مصابحه .

(ولا يخفى ما فيه) من ارتكاب خلاف الظاهر لاسيما مع ما في صحيح ابن الحجاج من قوله: لا يجزيه انما دخل بوضوء ، وحمله على عدم الاجزاء في كمال الفضل بعيد في الغاية ، والاصوب حمله على ارادة نفي الوجوب دفعاً لتوهم وجوبه ولا يبعد دعوى ظهوره في ذلك ، ومع الغض عنه فهو موهون بالاعراض عن العمل به ، والله العاصم .

مسئلة (٤) الاغسال المستحبة لا تكفي عن الوضوء فلو كان محدثاً يجب ان يتوضأ للصلوة ونحوها قبلها او بعدها والافضل قبلها و يجوز اتيانه في اثنائها اذا جيء بها ترتيباً .



المشهور على ان شيئاً من الاغسال الواجبة والمستحبة لا تكفى عن الوضوء الاغسل الجنابة و انه لو كان محدثاً وجب الوضوء لما يشترط فيه ، قبل الغسل او بعده و ان الافضل ان يكون قبله و يجوز اتيانه في اثناء الغسل اذا اتى به ترتيباً لا ارتماسياً وقد استوفينا البحث عن كل واحدة من هذه الجهات في ابحاث غسل الجنابة ص و اشرنا اليه في احكام الحائض .

مسئلة (٥) اذا كان عليه اغسال متعددة زمانية او مكانية او فعلية او مختلفة يكفى غسل واحد عن الجميع اذا نواها جميعاً بل لا يبعد كون التداخل قهرياً لكن يشترط في الكفاية القهرية ان يكون ما قصده معلوم المطلوبة لا ما يؤتى به بعنوان احتمال المطلوبة لعدم معلومية كونه غسلأ صحيحاً حتى يكون مجزياً عما هو معلوم المطلوبة .

مبنى التداخل القهرى هو كون وحدة مهية الغسل مثل مهية الوضوء ، ان عليها يكون التداخل على الوجه القهرى السببى ولامحالة يكون على وجه العزيمة لا الرخصة ، و التحقيق تعدد ماهية الاغسال و ان التداخل مسببى و يكون على وجه الرخصة ، و قد استوفينا البحث عن جميع ذلك في مبحث التداخل من ابحاث غسل الجنابة ص ٣٣٦ من المجلد الرابع .

مسئلة (٦) نقل عن جماعة كالمفيد و المحقق و العلامة و الشهيد و المجلسى استحباب الغسل نفساً و لو لم يكن هناك غاية مستحبة او مكان او زمان ، و نظرهم فى ذلك الى مثل قوله تعالى ان الله يحب التوابين و يحب المتطهرين و قوله ان استطعت ان تكون بالليل و النهار على طهارة فافعل و قوله عليه السلام اى وضوء اطهر من الغسل و اى وضوء اتقى من الغسل و مثل ماورد من استحباب الغسل بماء الثفرات من دون ذكر سبب او غاية الى غير ذلك لكن اثبات المطلب بها مشكل .

و قد حررنا حكم هذه المسئلة فى مسئلة (٢٠) من مسائل الاغسال الزمانية

مسئلة ( ٧ ) يقوم التيمم مقام الغسل في جميع ما ذكر عند عدم  
التمكن منه .

و يأتي حكم هذه المسئلة في اباحات التيمم في المسئلة العاشرة من احكامه  
انشاء الله ، وقد انتهى بنا الكلام في الاغسال المسنونة في الرابع عشر من شهر  
محرم الحرام سنة الف و ثلثمائة و ثلاث و ثمانين ، و الحمد لله على افضاله ، و يلحق  
هذا الفصل البحث عن التيمم انشاء الله تعالى .

## (فصل فى التيمم)

و يسوغه العجز عن استعمال الماء و هو يتحقق بامور

التيمم فى اللغة بمعنى القصد ، ومنه قوله تعالى ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ، اى لا تقصدوا (وشرعاً) - بناء على ثبوت الحقيقة الشرعية - هو اقتصداً المخصوص ، اى القصد الى الصعيد لمسح الوجه واليدين على الكيفية الواردة فى الشريعة ، و على هذا فيكون من باب النقل من الاعم الى الاخص كمنظيره مثل الصلوة والصوم والحج ، و فى المدارك بعد ذكره معناه اللغوى انه نقل فى الشرع الى الضرب على الارض و المسح بالوجه واليدين على وجه القربة (انتهى) و على ما ذكره يكون من قبيل النقل من المبين الى المبين (وكيف كان) فالبحث عنه يقع فى فصول خمسة (١) عن الاسباب المسوغة له (٢) عما يجوز التيمم به (٣) عن شرائطه (٤) عن كفيته (٥) عن احكامه .

الفصل الاول فى مسوغاته واختلفت العباثر فى عددها ، ففى المنتهى انها ها الى ثمانية ، وهى : فقد الماء ، والخوف من استعماله ، والاحتياج اليه من العطش و نحوه ، والحرج ، و فقد الالة التى يتوصل بها الى الماء ، والضعف عن الحركة ، و خوف الزحام يوم الجمعة وعرفة ، و ضيق الوقت (وفى الشرايع) جعلها ثلاثة وهى فقد الماء ، وعدم الوصلة اليه ، والخوف ، ولعل ما سواها من الاسباب الثمانية يرجع الى هذه الثلاثة الاضيق الوقت ، و على هذا فيمكن ارجاع الكل الى امر واحد و هو ما ذكره الشهيد (قده) فى الذكري من العجز عن استعمال الماء ، وله اسباب تكون الامور المذكورة فى المنتهى منها ، و عليه المحققون من المتأخرين ، و تبعهم المصنف - قدس الله اسرارهم -



فقال ويسوغه العجز عن استعمال الماء ، و هو يتحقق بامور ، احدها عدم وجدان الماء بقدر الكفاية للغسل او الوضوء في سفر كان او حضر ، و وجدان الماء الغير الكافي كعدمه ، و يجب الفحص عنه الى اليأس اذا كان في الحضر ، وفي البرية يكفى الطلب غلوة سهم في الحزنة و لولا جل الاشجار ، و غلوة سهمين في السهلة في الجوانب الاربع بشرط احتمال وجود الماء في الجميع ، و مع العلم بعدمه في بعضها يسقط فيه ، و مع العلم بعدمه في الجميع يسقط في الجميع ، كما انه لو علم وجوده فوق المقدار و جب طلبه مع بقاء الوقت ، و ليس الظن به كالعلم في وجوب الازيد و ان كان احوط خصوصاً اذا كان بجدا لاطمينان بل لا يترك في هذه الصورة فيطلب الى ان يزول ظنه ، و لا عبرة بالاحتمال في الازيد .

في هذا المتن امور (الاول) ان من الامور المسوغة للتيمم عدم وجدان الماء بقدر الكفاية للغسل عند وجوبه او الوضوء كذلك (في الجملة) و يدل عليه الادلة الثلاثة من الكتاب و السنة و الاجماع ، فمن الكتاب الآيتان المباركتان في سورة النساء و سورة المائدة (و من السنة) صحيح محمد بن حمران و جميل بن دراج قالا قلنا للصادق عليه السلام : امام قوم اصابته جنابة في السفر و ليس معه ما يكفيه للغسل ، أتوضأ و يصلي بهم ، قال عليه السلام ، ولكن يتيمم الجنب و يصلي بهم فان الله تعالى قد جعل التراب طهوراً ، و في التهذيب : كما جعل الماء طهوراً (وصحيح حماد بن عثمان) قال سئلت الصادق عليه السلام عن الرجل لا يجد الماء ، ايتيمم لكل صلوة ، فقال عليه السلام ، لا ، هو بمنزلة الماء (وصحيح عبد الله بن سنان) قال سمعت الصادق عليه السلام يقول اذا لم يجد الرجل طهوراً و كان جنباً فلمسح من الارض و ليصل فاذا وجد الماء فليغتسل ، قد اجزئه صلوته التي صلى (و خبر ابي عبيدة الحذاء) قال سئلت الصادق عليه السلام عن المرثة الحائض ترى الطهر في السفر و ليس معها من الماء ما يكفيها لغسلها و قد حضرت الصلوة ، قل اذا كان معها مقدار ما تغسل فرجها فتغسله ثم تيمم و تصلي ، الى غير ذلك من الاخبار التي سيمر عليك بعضها في المباحث الآتية ، و اما الاجماع فهو محقق عندنا بل ضرورة المذهب على ثبوته في الجملة .

( الامر الثاني ) حكى في المدارك عن بعض العامة ان الصحيح الحاضر اذا عدم الماء كالمحبوس ومن انقطع عنه الماء يترك التيمم والصلوة ، لان التيمم مشروط بالسفر او المرض ، كما يدل عليه قوله تعالى : وان كنتم مرضى او على سفر ، ثم قال و بطلانه ظاهر لان ذكر السفر في الاية خرج مخرج الغالب لان عدم الماء في الحضر نادر ، و اذا خرج الوصف مخرج الغالب انتقت دلالاته على نفي الحكم عماعدى محل الوصف ( انتهى ) ولعله الى هذا اشار في المتن بقوله : في سفر كان او حضر ، وحكى عن الشافعي سقوط التيمم والصلوة اذا كان السفر طويلاً ، ولعله مبني على الاستحسان من حيث مناسبة طول السفر والمشقة منه لسقوط اصل التكليف ، ولا حاجة لنا الى التكلف في رده .

( الامر الثالث ) اذا وجد الماء و كان غير كاف للغسل او الوضوء فهل هو كعدم الوجدان رأساً في وجوب التيمم ، او انه يجب عليه غسل ما يمكن غسله به ، وذلك لقاعدة الميسور ، وجهان ، المحكى عن الشيخ في بعض اقواله الاكتفاء بالتلفيق ، وهو مذهب العامة - على ما في الروض ، وعن الشيخ البهائي حيث قال : وللبحث في المنع عن التبعض مجال ، وحكى عن العلامة في النهاية ايضاً ، لكن عبارته المحكية لاتطابق الحكاية ، فعنه ( قده ) في النهاية انه قطع بان المحدث لو وجد من الماء ما لا يكفيه لطهارته لم يجب عليه استعماله ، بل يتيمم : واحتمل في الجنب مساواته للمحدث ووجوب صرف الماء الى بعض الاعضاء لجواز وجود ما يكمل به الطهارة ، قال : والموات ساقطة هنا بخلاف المحدث ( انتهى ) .

وهذه العبارة - كما ترى - لا دلالة فيها على التبعض في الغسل من جهة قاعدة الميسور ، بل انما احتمل وجوب صرف الماء في بعض الاعضاء في الغسل من جهة عدم وجوب الموات فيه دون الوضوء ، وان كان يرد عليه ان عدم اعتبار الموات في الغسل لا يوجب الفرق المذكور فان الاحتياط في الغسل بصرف الماء فيما يكفيه من غسل بعض الاعضاء - كما ذكره ( قده ) - وان كان ممكناً ، الا انه ليس بارجح من ان يحتاط بحفظ الماء الى ان يصل الى ما يكمل به الغسل - ان امكن ذلك - فيغتسل بالمجموع

ويغسل جميع الاعضاء ، وهذا الاحتياط ممكن في الوضوء ايضاً ، ولعله اولى بالرعاية من الاول اذبه يتمكن من غسل جميع الاعضاء مع الجزم بالنية دون الاول لانه حين الاتيان بغسل بعض الاعضاء لايتأتى له القصد الى الغسل الا برجاء الاتمام اذا وجد الماء لباقي الاعضاء .

(وكيف كان) فيستدل لهذا القول- على تقدير وجود القائل به - بقاعدة الميسور وان ما لا يدرك كله لا يترك كله وعليه فلا فرق بين الوضوء والغسل ( ويرد عليه اولاً ) ما تكرر منافي هذا الكتاب و اثبتناه في الاصول من ان العمل بقاعدة الميسور موقوف على تنقيح موضوعها بان يعد ما يمكن اتيانه من المأمور به ميسوراله و تشخيص ذلك الى العرف ، وربما يكون ذلك واضحاً عندهم كما اذا تعذر القيام في الصلوة فان الصلوة جالساً تعد ميسوراً للصلوة قائماً ، وربما يكون عندهم بيناً كتعذر الصلوة كلها الا السلام ، فان السلام بانفراده لا يعد عندهم ميسوراً للصلوة ، وقد يخفى ذلك على العرف ، وفي مثله يحتاج الى عمل الاصحاب - لا لانجبار سند القاعدة - فانها من القواعد المسلمة ، بل لتشخيص موضوعها فانهم اذا عملوا بها في مورد يستكشف انهم فهموا كون الباقي ميسوراً للكل ، ونظير ذلك ايضاً في باب القرعة ، فانها لكل امر مشكل ، و تشخيص كون المورد من المشكل محتاج الى عمل الاصحاب لان سند دليل اعتبار القرعة يحتاج في انجباره الى عملهم ، ولما لم يكن المقام - اعني التبعض في الوضوء والغسل - مما عمل به الفقهاء وكان تشخيص موضوع القاعدة فيه غير جلي فالاعتماد على القاعدة في الحكم بالتبعض لامورد له.

(وثانياً) ان مورد القاعدة فيما اذا كان الامر متعلقاً بموضوع نى اجزاء و شرائط فتعذر بعض اجزائه او شرائطه ، لا ما اذا كان المأمور به امراً بسيطاً ولو كان المحصل له امراً مركباً ذا اجزاء ، والمقام من هذا القبيل (بيان ذلك) ان افضلنا الكلام في باب غسل الجنابة بما لا مز يدعليه ص..... وقلنا ان المأمور به في الوضوء والغسل هو المسبب الحاصل من الغسلتين والمستحين في الوضوء ومن غسل جميع الاعضاء في الغسل لانفس الغسل والمسح ، وحصول ذلك المسبب - اعني الطهارة - لا يناط بانتهاء الغسلات والمسحات بحيث



يتوقف حصوله على انتهاء الغسل او الوضوء ، بل حصوله تدريجى على نحو يحصل بغسل كل عضو او مسحه طهارة ذلك العضو لامتلقا بل بشرط تعقبه ببقية الغسلات والمسحات على النحو المعقول من الشرط المتأخر ، فيكون الباقي من الغسلات والمسحات واجباً في نفسه و شرطاً في حصول الطهر لما تقدم غسله او مسحه نظير الركعات فى الصلوة حيث ان الركعة الثانية شرط فى صحة الركعة الاولى ، فالتكليف اذا كان متعلقاً بالمسبب وكان لا يحصل الا على هذا النحو فاذا تعذر بعض اجزاء السبب لا يمكن ان يجعل الميسور منها واجباً بقاعدة الميسور ، اذ القاعدة لا تثبت سببية الميسور من اجزاء السبب لحصول المسبب والمفروض شرطية كل جزء من السبب لتاثير سائر الاجزاء منه .

( والحاصل ) ان القاعدة يصح جريانها فيما اذا كان المأمور به نفس الاجزاء بالامر ، واما اذا كان المسبب منها هو المأمور به ولم يكن كل جزء محصلاً له بالتدريج على نحو الاطلاق بل المحصل اما كل جزء مقيداً بتعقبه ببقية الاجزاء ولو كان على التدريج او انه يحصل عند تمام الاجزاء على نحو تصوير النقل فى باب الفضولى فلا محل للتمسك بها .

( وثالثاً ) ان التمسك بالقاعدة يصح فيما اذا لم يقم على خلافها دليل ، والمقام مما قام الدليل على عدم تبعض الطهارة ( كصحيح محمد بن مسلم ) عن احدهما عليهما السلام فى رجل اجنب فى السفر ومعه ماء قدر ما يتوضأ به ، قال عنه يتيمم ولا يتوضأ ( وخبر الحلبي ) المروى فى الكافي عن الصادق عنه فى الرجل يجنب ومعه قدر ما يكفيه من الماء لوضوء الصلوة ، ايتوضوء او يتيمم ، قال عنه بل يتيمم ، الا ترى انه جعل عليه نصف الوضوء (١) و خبر الحسين بن علاء عنه عنه عن الرجل يجنب ومعه من الماء بقدر ما يكفيه لوضوئه للصلوة ، ايتوضأ بالماء او يتيمم ، قال عنه يتيمم ، الا ترى انه جعل عليه نصف الطهور .

والمفهوم من هذه الاخبار ولو من حيث السكوت فى مقام البيان عدم

(١) اى حمل عليه مسح نصف اعضاء الوضوء تخفيفاً والامر بالوضوء مع احتياجه الى الماء ينافى التخفيف (مرآت العقول) ،

وجوب صرف الماء في غسل بعض الاعضاء ، فان من له الماء بقدر ما يتوضأ به يمكنه غسل بعض اعضاء الغسل به ، اللهم الا ان يقال بمنع كونها في مقام البيان من هذه الجهة وانها في مقام نفى وجوب الوضوء لا في مقام نفى وجوب غسل بعض الاعضاء ، هذا في باب الغسل ، واما في باب الوضوء فالاجماع قائم على عدم التفكيك والتبويض الا الجبيرة على التفصيل فيها ، بل وفي باب الغسل ايضاً اذ ليس فيه مخالف معلوم منا الا ما تقدم من حكايته عن بعض كتب الشيخ مع انه ادعى الاجماع في الخلاف على عدم التبويض وانه اذا كان عنده ما لا يكفي لغسله او وضوءه تيمم اجماعاً ، وقد عرفت حال المحكي عن نهاية العلامة ، فلا ينبغي الاشكال في الحكم اصلاً .

ثم انه لافرق في الحكم المذكور من عدم مشروعية التبويض بين ان يكون منشأ قلة الماء او مرض في بعض الاعضاء مانع من وصول الماء اليه - غير موارد الجبيرة - او كان على بعض اعضائه نجاسة لا يستطيع غسلها لآلم ونحوه كما صرح به غير واحد من الفقهاء كالشيخ في المبسوط والخلاف ، والمحقق في المعتمد ، والعلامة في المنتهى ، وان قال الشيخ في المبسوط والخلاف ان الاحوط غسل الاعضاء الصحيحة ثم التيمم ليكون مؤدياً صلواته بيقين ، لكنك خير بان لا وجه لهذا الاحتياط .

**(الرابع)** يجب الفحص عن الماء في الجملة فلا يصح التيمم قبله ، قال العلامة في المنتهى : ويجب الطلب عند اعواز الماء فلو اخل به مع المتكّن لم يعتد بتيممه ، وهو مذهب علمائنا اجمع ( انتهى ) .

ويستدل على وجوبه اما عقلاً فبان موضوع وجوب التيمم هو فقدان الماء وعدم وجدانه ، ومع احتمال وجود الماء بالطلب يشك في تحقق هذا الموضوع فلا يصح ترتب الحكم عليه ، وهذا حكم كلي عقلي في كل ما يتوقف فيه احراز الموضوع على الفحص كالرجوع الى الاصول العملية عند الشك المتوقف استقراره على الفحص ، وكالعمل باحكام الشك في الركعات ، المتوقف استقراره على التروي (ومنه يظهر) ان مقدار الفحص اللازم عقلاً هو ما ذكرناه من احراز موضوع فقدان وعدم الوجدان والياس عن الوصول اليه من

غير فرق بين الحضر والسفر وبين الارض الحزنة والسهلة وانه لا تقدير في مقدار الطلب عقلاً بمقدار غلوة سهم او اكثر، هذا ما تقتضيه القواعد العامة .

و اما بحسب الروايات الواردة في المقام ( ففي حسنة زرارة ) عن احدهما عليهما السلام قال اذا لم يجد المسافر الماء فيطلب مادام الوقت باقياً فاذا خاف ان يفوته الوقت فليتيمم ويصل في اخر الوقت فاذا وجد الماء فلا قضاء عليه وليتوضأ لما يستقبل ، - وتخصيصها الطلب بالمسافر لعله من جهة ان المسافر لا يحصل له اليأس من وجود الماء الا بالطلب بخلاف الحاضر فان فقدانه مما يقطع به غالباً من غير حاجة الى الفحص لاطلاع الانسان على وجود الماء وعدمه في الحضر من غير مؤنة الفحص ، و اما ما في الخبر من اطلاق الامر بالطلب مادام الوقت باقياً فهو مقيد عقلاً بعدم حصول اليأس من الوصول اليه فهذه الرواية مطابقة مع ما تقتضيه القواعد العامة .

وهي رواية اخرى في خصوص من كان في البرية تدل على تحديد مقدار الطلب وهي ما رواه السكوني عن الصادق عليه السلام عن ابيه عن ابائه عن علي عليه السلام قال يطلب الماء في السفر ان كان حزونة فغلوة و ان كانت سهلة فغلوتين لا يطلب اكثر من ذلك ، - فهذا الخبر يدل على كفاية المقدار المذكور فيه و ان لم يحصل به اليأس من الماء فيخرج به عن القواعد العامة و ما ذكرناه من حكم العقل، فلا يجب الطلب اكثر من ذلك في البرية .

ولكن عن المحقق الاردبيلي (قده) عدم وجوب هذا المقدار ايضاً و انه مستحب لما ورد من الاخبار الدالة على عدم وجوبه (كخبر داود الرقي) عن الصادق عليه السلام قال قلت له عليه السلام اكون في السفر و يحضرني الصلوة وليس معي ماء و يقال ان الماء قريب منا فاطلب و انا في وقت يميناً و شمالاً ، فقال عليه السلام لا تطلب ولكن تيمم فاني اخاف عليك التخلف عن اصحابك فتضل و يأكلك السبع ( و خبر يعقوب بن سالم ) قال سئلت الصادق عليه السلام عن الرجل لا يكون معه ماء و الماء عن يمين الطريق او يساره غلوتين او نحو ذلك، قال عليه السلام لا آمن ان يغرر بنفسه فيعرض له لص او سبع ( و خبر علي بن سالم ) عنه عليه السلام قال قال له داود الرقي افاطلب يميناً و شمالاً ، فقال عليه السلام لا تطلب الماء يميناً ولا شمالاً و لافي بئر ،



ان وجدته على الطريق فتوضاً وان لم تجده فامض .  
قال الاردبيلي (قده) في محكي مجمع الفائدة انه ليس عليه - اى على وجوب  
الفحص - دليل ، والاصل يقتضى العدم ، والاجماع غير ظاهر ، وما نقل فيه من الخبر  
ليس بصحيح ولا صريح وهو خبر النوفلي عن السكوني ، وهو معارض بما ورد في رواية  
على بن سالم: لا يطلب الماء يميناً وشمالاً ، وهذه اوضح دلالة وسنداً وان كان على بن سالم  
مجهولاً ، والاستحباب طريق الجمع (انتهى) .

ولا يخفى ما في كلامه زيد في علو مقامه لما عرفت من قيام الدليل على  
وجوب الفحص عقلاً ودلالة حسنة زرارة المتقدمة على وجوبه وبها ينقطع الاصل لو  
سلم كون مقتضاه البرائة من وجوب الطلب ، مع انه قيل ان الاصل هنا يقتضى الاشتغال  
القاضي بوجوب الفحص وتحصيل القطع بالخروج عن عهدة التكليف بالصلوة مع الظهور  
المتوقف على احراز العجز عن الطهارة المائية الذي هو شرط فى طهورية التراية  
(لا يقال) ان القدرة على الطهارة المائية شرط فى تعلق التكليف بها فمالم يحرز القدرة  
ينفى وجوبها - اى الطهارة المائية - بالاصل فيتعين التراية (لانا نقول) القدرة على امثال  
التكاليف شرط عقلى يجب عند الشك فيها احرازها على ما هو الحكم فى الشروط العقلية  
على ما تبين فى موضعه ، مع انه على تقدير كونه شرطاً شرعياً يجرى فيها البرائة  
لا يجدى فى احراز العجز عن المائية الذى هو شرط فى صحة التراية الاعلى القول بالاصل  
المثبت ، هذا ما قيل فى تنقيح ما يقتضيه الاصل فى المقام .

(اقول) الظاهر كون القدرة على الماء شرطاً شرعياً للطهارة المائية فان مقابلة  
الطهارة المائية فى الاية الكريمة مع الطهارة التراية مع جعل موضوع التراية هو الفاقد  
للماء كاشقة عن كون الموضوع فى المائية ايضاً هو الواجد ، فكانه قيل: الواجد للماء يجب  
عليه الوضوء او الغسل ، والفاقد له يجب عليه التيمم فتكون القدرة ما حوزة فى موضوع  
الخطاب بالمائية ، ولكن اصالة البرائة عن الطهارة المائية لا ينقح بها موضوع  
الخطاب بالتيمم فان موضوعه العجز عن الماء ، و بالاصل لا يثبت عنوان العجز الا  
على الاصل المثبت .

واما عدم ظهور الاجماع فهو غير ضائر بعد عدم ظهور الخلاف ايضاً ، مضافاً الى تعدد نقل الاجماع في غير واحد من العباثر كالخلاف والغنية والمنتهى وجامع المقاصد والتذكرة والتنقيح وغيرها ،

واما ما ورد من الاخبار مما يدل على وجوب الفحص فرواية زرارة حسنة لا بأس بالعمل بها ، ورواية السكوني منجبرة بعمل الاصحاب واعتماد هم عليها وليس في دلالتهما ايضاً ضعف وان وجب الجمع بينهما على ما سيأتي انشاء الله تعالى .

واما الاخبار التي جعلها معارضة لمادل على وجوب الفحص فلا تصلح للمعارضة (اما اولاً) فلضعفها سنداً ولا جابر لها فان الشهرة قائمة على خلافها ، وعلى فرض صحتها فهي معرض عنها لاتصلح للاستناد اليها (واما ثانياً) فلان محل الكلام في وجوب الفحص انما هو فيما احتمل وجود الماء مع امكان الفحص عنه وعدم المانع منه من خوف لص او سبع او التخلف عن الرفقة ونحو ذلك ، والايسقط وجوبه ، وحينئذ نقول اما خبر داود الرقي فهو دال على عدم وجوب الطلب عندا الخوف عن التخلف و ضلال الطريق والسبع ، و اما خبر يعقوب فهو في مورد العلم بوجود الماء عن يمين الطريق او يساره وانما المانع عن الوصول اليه تغرير النفس باللص والسبع ، فهو اجنبي عن مورد وجوب الفحص الذي مورده احتمال وجود الماء (واما خبر علي بن سالم) فهو وان كان مطلقاً الا انه يجب تقييده بالخبر الاول بما اذا كان فسى الفحص عنه خوف على ما يقتضيه القاعدة في المطلق والمقيد ، مضافاً الى احتمال كونه هو الخبر الاول و قد رواه علي ابن سالم بالمعنى .

**(واما ثالثاً)** فلانه ليس لحمل الخبر الظاهر في وجوب الفحص على الندب وجه لو فرض دلالة تلك الاخبار على عدم وجوبه .

**(واما رابعاً)** فلان النسبة بين هذه الاخبار وخبر السكوني بالاطلاق والتقييد ، فانها تنفي الفحص مطلقاً وهو ينفيه في الزائد عن الغلوة والغلوتين ، ومقتضى الجمع بينهما هو حمل تلك الاخبار على عدم وجوبه فيما زاد عما في خبر السكوني فلا ينتهي الامر الى الحمل على الاستحباب ،

فالحق ما عليه المشهور من وجوب الفحص في غير البرية الى حد الياس وفيها الى الغلوة والغلوتين وعليه فينبغي البحث عن امور.

(الاول) الحزونة المأخوذة صفة للارض في رواية السكوني جمع حزنه بسكون الزاء وهي ماغلظ من الارض بالاحجار والاشجار ونحوهما ، والسهلة ما يكون على خلافها ، والغلوة بالفتح مقدار رمية سهم ، وعن بعض اهل اللغة ان الفرسخ خمس وعشرون غلوة ، فتكون الغلوة جزءاً من خمسة وعشرين جزء من الفرسخ ، وعن بعضهم ان الغلوة قدر ثلثمائة ذراع الى اربعمائه وقيل انها مائة باع ، والباع مداليدن يميناً و شمالاً مع ما بينهما من البدن ، والميل عشر غلاء ، والمعروف في تفسيره عند الفقهاء هو الاول اعنى مقدار رمية سهم ، وحيث انها تختلف باختلاف قوة الرامي والقوس والسهم وسكون الهواء ووجود الريح جعلوا المناط فيها المعتدل من الرمي في جميع ما ذكر من الرامي وغيره .

(الثاني) لاتعرض في خبر السكوني - كما عرفت - لذكر الجهات ، وعليه فهل يكتفى بالفحص في جهة واحدة ، اولابد من الفحص يمنة ويسرة - كما عن الوسيلة - او مع زيادة الآمام على اليمين واليسار وترك الخلف لكون الخلف مسيره الذي تجاوز عنه ، او اللازم هو الفحص في الجهات الاربع ، وجوه واحتمالات ، المشهور على الاخير ، وعن الفقيه الاجماع عليه ، وعن التذكرة نسبتة الى علمائنا ، وهذا هو الاقوى لان المنسبق من الخبر المذكور بحسب الفهم العرفي الارتكازي فيما اذا أمر بالفحص عن شئى هو وجوبه في كل جهة يحتمل وجود الشئى فيها ، وذلك لان الفحص ليس واجباً موضوعياً تبعداً ، بل انما يجب لاجل الوصول الى الشئى فلا بد منه في جميع الجهات التي يحتمل فيها ليصل اليه ، ولازمه و ان كان وجوب الفحص في ازيد من جهات اربع حتى لو فرض جعل مبدء طلبه مركز دائرة نصف قطرها غلوة سهم او سهمين ورسم الدائرة على منتهى نصف قطرها فمع احتمال وجود الماء في كل نقطة من الدائرة وكذا ما بينها وبين مركز الدائرة يجب الفحص عنها (وبعبارة اخرى) يجب الفحص في الفضاء الذي احاطت به تلك الدائرة في جميع اجزائها اذا احتمل وجود الماء فيه ، الا ان الاجماع قائم على عدم



وجوبه في ازيد من الجهات الاربع التي تنعقد من مرور قطرين من تلك الدائرة بحيث يتلاقيان على المركز وتحصل من تلاقيهما اربع زوايا قوائم فيجب الطلب في كل نصف قطر من القطرين المذكورين الى محيط الدائرة .

(ومما ذكرنا يظهر) بطلان الاكتفاء بجهة واحدة اخذاً باطلاق الخبر المذكور او الاكتفاء بجهة اليمين و اليسار او باضافة جهة الامام اليهما و ترك جهة الخلف بدعوى كونها مسيره فحصل الفحص عنها، اذ فيه ان حصول الفحص فيها انما هو في الخط الذي سار فيه دون جوانبه - كما في الجواهر- مع انه لا ملازمة بين سيره في تلك الجهة و حصول الفحص لا مكان غفلته عنه وقت سيره .

وربما يستدل لوجوب الفحص في الجوانب الاربع بان تعيين جهة دون اخرى ترجيح بالمرجح (وفيه ما لا يخفى) حيث انه مع الاغماض عما قد مناه وتمامية اطلاق الخبر المذكور يحكم بالاكتفاء بجهة واحدة من غير تعيين فيكون مخيراً في جهة الطلب .

**(الثالث)** ربما يقال بمعارضة حسنة زرارة المتقدمة حيث انها تدل على انه يطلب دائماً مادام في الوقت حتى يخاف فوت الصلوة - مع خبر السكوني الدال على سقوط الطلب في الزائد عن النصاب المذكور فيه (وتندفع المعارضة) تارة بدعوى قصور الحسنة عن المكافئة بعد اعراض الاصحاب عنها و عملهم بخبر السكوني، مع معارضتها بما يدل على جواز التيمم مع السعة ، وهذه الدعوى لا بأس بها على المختار عندنا في باب حجية الخبر .

(واخرى) بالجمع بينهما و لهم فيه وجوه (الاول) ما في المدارك من حمل الامر بالطلب الى ان يتضيق الوقت في الحسنة على الاستحباب ، قال في الجواهر ولا بأس به .

**(الثاني)** ما في الحدائق من حمل الحسنة على صورة الظن بوجود الماء في الزائد على النصاب فيجب الفحص في الزائد اتباعاً للظن وحمل خبر السكوني على احتمال حصوله من غير ظن به (ولا يخفى) انه حمل بعيد لاشاهد له ، وسيأتي حكم صورة الظن عند تعرض المصنف له .

**(الثالث)** ما عن جامع المقاصد من ان الحسنة في مقام تحديد زمان الطلب و

انه يجب ان يكون بعد الوقت فلا يجزى قبله لعدم توجه الخطاب ، فلا يرد حينئذ بانها تدل على استيعاب الوقت بالطلب .

**(الرابع)** مانسب الى القيل من ان الحسنة مسوقة لبيان وجوب الطلب في سعة الوقت لامع الضيق ، ولا يخفى ما فيه وفيما قبله من البعد ، ضرورة ان الحسنة تكاد تكون صريحة في ارادة انه يطلب الماء الى ان يتضيق الوقت و يخاف فوت الصلوة .

**(الخامس)** مافي مصباح الفقيه من حمل الحسنة على وجوب الطلب مادام الوقت باقياً تخبيراً بينه و بين تحصيل الوثوق بعدم الماء في الجهات الاربع بمقدار النصاب ، فالواجب على المسافر ان يطلب الماء في طريقه ولو بالسير في الجهة الموصلة الى مقصده مادام الوقت باقيا الا ان يحصل له الوثوق بفقدان الماء فيما حوله بمقدار النصاب وبذلك رفع التناهي بين الخبرين (ولا يخفى) انه ايضاً جمع بعيد عن الفهم العرفي ولاشاهد له .

**(الامر الرابع)** من الامور التي ينبغي البحث عنها ان الطلب المذكور في خبر السكوني هل يختص بالمسافر بالسفر الشرعي الذي يجب تقصير الصلوة فيه ، او يكفي مطلق السفر ، او يعمه وكل من كان في البادية ولو كان مقيماً فيها كذوى البيوت من الشعروالقبص وجوه ، ظاهر عبارة صاحب الجواهر (قده) في نجاة العباد هو الاخير ، وحكى عن كشف الغطاء ايضاً حيث قال بثبوت الحكم لكل من كان في الصحراء (والاقوى) هو الوجه الثاني ، وذلك لكون الحكم المذكور على خلاف القاعدة فيجب الاقتصار فيه على مورد دليله وهو السفر : حيث ان فيه : قال يطلب الماء في السفر (الخ) وصدقه يتوقف على الضرب في الارض ولو لم يكن سفرأ شرعياً فلا يصدق على المقيم في الفلات والصحراء .

**(الامر الخامس)** من الامور التي تعرض لها في المتن انه قد تبين في الامر السابق ان وجوب الفحص مشروط باحتمال وجود الماء و ذلك للقطع بان وجوبه لا يكون حكماً تعدياً محضاً كسائر الاحكام التعبدية ، بل المقصود منه بيان لزوم السعي في تحصيل الماء ليتمكن من الطهارة المائية ، و قد عرفت ان اللازم في الفحص بحكم العقل هو بمقدار يحصل له اليأس عن وجود الماء ، و لكن الشارع قد اكتفى من الطلب بالنصاب المذكور في خبر السكوني للمسافر ، و لازم ذلك امر ان (احدهما) سقوط السعي فيما يعلم بعدم

وجود الماء فيه فان علم بعدمه في جميع الجهات سقط في الجميع ، و ان علم بعدمه في بعضها سقط بالنسبة اليه ، بل ربما يقال انه يستحيل طلب ما يعلم بعدمه فالامر بالطلب الذي ورد في خبر السكوني بحكم العقل مخصص بغير ما يعلم فيه بعدم المطلوب ، وهذا تخصيص عقلي ولا يلزم منه تجوز ولا اضرار في الخبر ، لانه مسوق لتحديد مقدار الطلب في المورد الذي من شأنه ان يطلب الماء فيه ، فما عن قواعد الشهيد من ان هذا الحكم تعبد محض فيجب الطلب و ان علم بعدم الماء و تبعه في المعالم مستدلاً باطلاق النص ، وعن الجبل المتين الميل اليه ضعيف غاية (و ثانيهما) انه لو علم بوجود الماء فوق المقدار المنصوص وجب طلبه مع التمكن من طلبه فان هذا الحكم الارفاقي مخصوص بمن يحتمل وجود الماء ، و اما العالم في الزائد على النصاب فهو باق على حكم العقل بوجوب السعي اليه مهما امكن .

**(الامر السادس)** هل الظن بوجود الماء في الزائد عن النصاب يلحق بالعلم به في الحكم مطلقاً فيجب السعي في الزائد عنه معه ، او يلحق بالاحتمال مطلقاً فلا يجب ، او يفصل بين الظن الاطميناني وغيره ، وجوه ، المصرح به في محكي نهاية العلامة و جماعة من الاصحاب هو الاول وفي الروض نسبة الى القيل و قطع به في محكي جامع المقاصد معللاً له بعدم حصول شرط التيمم مع الظن بوجود الماء في الزائد عن النصاب - وهو العلم بعدم التمكن من الماء .  
(والاقوى) هو التفصيل ، اما عدم الحاقه بالعلم في غير مورد الاطمينان فلاطلاق خبر السكوني وعدم دليل على اعتبار الظن مع كون الاصل فيه عدم الاعتبار عند الشك في اعتباره ، والتعليل المحكي عن جامع المقاصد مردود .

اولاً بالنقص بصورة احتمال وجود الماء في الزائد عن النصاب ، فان العلم بعدم التمكن من الماء غير حاصل مع احتمال وجوده .

(وثانياً) بان شرط التيمم مع قطع النظر عن ورود خبر السكوني هو الفحص بمقدار اليأس من الماء لكن الخبر دلّ على ان الشرط هو العلم بعدمه واليأس عنه في خصوص مقدار النصاب وذلك حاصل بالسعي فيه ، (وبالجملة) لا دليل على الحاق الظن غير الاطميناني بالعلم في المقام (واما الحاق الاطمينان بالعلم) فلانه علم عرفي ان العلم عندهم مرتبة من الادراك التي تظمن بها النفس و تركز اليها ، و الدليل على حجيته بناء العقلاء على



العمل به ، ومما ذكرنا يظهر حكم الظن بعدم وجود الماء في مقدار النصاب و انه ما لم يصل الى حد الاطمينان لا دليل على اعتباره فلا يسقط وجوب الطلب به والله العاصم .

مسئلة (١) اذا شهد عدلان بعدم الماء في جميع الجوانب او بعضها سقط وجوب الطلب فيها اوفيه وان كان الاحوط عدم الاكتفاء ، وفي الاكتفاء بالعدل الواحد اشكال فلا يترك الاحتياط بالطلب .

اعلم انه قد ثبت في موضعه عموم حجية البيئنة في الموضوعات وعدم اختصاص حجيتها بموضوع دون اخر الا ما قام الدليل على عدم حجيتها فيه و مما يدل على عموم حجيتها رواية مسعدة بن صدقه ، التي فيها بعد ذكر جملة من الامثلة في الشبهة الموضوعية : والاشياء كلها على هذا حتى يستبين لك غير ذلك او تقوم به البيئنة .

(ولكن ربما يشكل) في اعتبارها هنا من وجهين .

(الاول) من جهة كون موضوع وجوب التيمم هو العجز عن الماء وهو امر وجداني ربما لا يحصل من اخبار عدلين بعدمه ان لا يلزم الوثوق بخبرهما و دليل حجية البيئنة لا يدور مدار حصول الوثوق ، ففي موارد عدم حصوله لا يتحقق موضوع العجز سيما اذا كان عدم الوثوق لجهات غير منافية للعدالة .

(الثاني) من جهة كونها شهادة على العدم وان المعتبر من البيئنة ما كان على امر وجودي (والجواب عن الاول) ان موضوع وجوب التيمم في مورد البحث هو عنوان العجز عن الماء الناشئ من عدم وجدانه ، و قد عرفت ان الطريق الى عدم الوجدان اما العلم بعدم الماء او الاطمينان و دليل حجية البيئنة موجب لقيامها مقام العلم الطريقي كما ثبت في محله فبقيام البيئنة على فقدان الماء يثبت شرعاً موضوع وجوب التيمم كما لو حصل العلم به .

(و عن الثاني) ان الشهادة على العدم اذا كانت ناشية عن امر حسي غير قابل للاشتباه تكون حجة كالشهادة على الامر الوجودي ، فاذا قامت البيئنة على عدم وجود الماء في جميع الجوانب شهادة حسية كما اذا كان اخبارهما بعد فحصهما في جميع الجوانب و معاينتهما الارض الفاقدة للماء فهي حجة بلا اشكال ، الا ان يقال يكون الفحص واجباً

تعبدياً وقد عرفت ما فيه ، او يقال ان مقتضى اطلاق خبر السكوني وجوب الفحص ، وانما خرج مورد العلم بالعدم لما بينا سابقاً من استحالة طلب ما يعلم بعدمه وهذا الملاك مختص بالعلم الوجداني التكويني . او ما هو بمنزلة العلم عند العقلاء كالاطمينان ، و اما مورد قيام البينة على العدم فلا وجه لخروجه عن اطلاق وجوب الفحص ولادليل على قيام الامارات مقام الاثار العقلية لصفة العلم ، و لعله لهذا احتاط في المتن فقال : و ان كان الاحوط عدم الاكتفاء ،

(واما العدل الواحد) فلا اشكال في حجية قوله فيما اذا ورد الدليل على حجيته بالخصوص ، و اما اعتبار قوله على نحو العموم كالبينة فيه اشكال منشأ انحصار الطريق في اثبات الموضوعات بالبينة في رواية مسعدة ، وثبوت حجيته في كثير من الموارد بحيث يمكن اصطياد عموم حجيته من استقصاء تلك الموارد ، مثل ماورد من ثبوت عزل الوكيل بالعدل الواحد ، و ما دل على جواز وطى الامة باخبار البايع باستبرائها اذا كان عادلا ، و ماورد من ثبوت دخول الوقت باذان العدل العارف بالوقت ، و ما دل على حجيته في الاحكام الدال بالفحوى على حجيته في الموضوعات ، و ماورد من خبر اللعة في غسل الجنابة و النهي عن اعلام المصلى بوجود الدم في ثوبه ، و غير ذلك من الموارد التي تظهر للمتبع .  
(لكن الانصاف) عدم الوثوق بحجيته على نحو العموم فان اكثرها انما يكون اعتباره لا بمناط كونه عدلاً واحداً بل بمناط اخر كونه ذى اليد او لاجل التسهيل في المورد و نحوه فلا يمكن استفادة القاعدة الكلية منها ، فالحق عدم اعتباره في الموضوعات الا فيما ثبت اعتباره فيه بالخصوص ، فلا يكتفى هنا بقول العدل الواحد بعدم وجود الماء في مقدار النصاب بل يجب الفحص الا اذا حصل الاطمينان من قوله فيتبع لكون المدار عليه كما تقدم .

مسئلة (٤) الظاهر وجوب الطلب في الازيد من المقدارين اذا شهد عدلان

بوجوده في الازيد ولا يترك الاحتياط في شهادة عدل واحد به .

اعتبار البينة على وجود الماء في الازيد اظهر من اعتبارها على عدمه في مقدار

النصاب، لسلامتها عن الاشكال المتقدم، فان موضوع وجوب الطلب في الزائد عن النصاب هو العلم بوجود الماء فيه بما هو طريق لا يثبت له لكونه صفة خاصة فتقوم البيئة مقام العلم لان دليل اعتبارها يثبت طريقيتها، كما لا مجال ايضاً للاشكال فيها بكون الشهادة على امر عدمي فالوجه لما استدر كه بعض سادة مشايخنا رضوان الله تعالى عليه عند قول الماتن: الظاهر وجوب الطلب (الخ) بقوله بل الاحوط ، بل كان حق الاستدراك ان يقال : بل الاقوى ، فان «الظاهر» يستعمل فيما فيه احتمال الخلاف ، مع ان احتمال عدم حجية البيئة في المقام ضعيف في الغاية اللهم الا ان يمنع عن عموم حجيتها (واما اعتبار قول العدل الواحد) في وجود الماء في الازيد ففيه الكلام المتقدم ، وحيث ان الاقوى عدم اعتبار قوله فيما لم يرد على اعتباره دليل بالخصوص فلا وجه للاحتياط اللازم في العمل به ، نعم لا بأس بالاحتياط خروجاً عن خلاف من اعتبر شهادته .

**مسئلة (٣) الظاهر كفاية الاستنابة في الطلب و عدم وجوب المباشرة بل لا يبعد كفاية نائب واحد عن جماعة ولا يلزم كونه عادلاً بعد كونه اميناً موثقاً.**  
صريح عبارة صاحب الجواهر في النجاة والمحكى عن الشهيدين والمحقق الثاني جواز الاستنابة في الطلب ، وعن المسالك و جامع المقاصد اشتراط العدالة في النائب ، و عن الموجز الحاوي تبعاً للنهية الاجزاء مع الاستنابة ولو كان نائباً واحداً عن جماعة، و انه ان اخبر من غير استنابة لم يجز، و عن التذكرة الاشكال في كفاية الاستنابة ، و عن المنتهى الحكم بعدم كفايتها (ويستدل للعدم) بعدم عموم ادلة الوكالة وظهور دليل وجوب الطلب في المباشرة كما في الخطاب باصل التيمم فكما لا يجوز في التيمم ان يتولى غيره فكذلك في الفحص عن الماء .

(وتحقيق الكلام) في ذلك تارة يقع عند الشك في كون الشيء قابلاً للنيابة و اخرى في خصوص المقام (اما في الاول) فلا يخلو اما ان يعلم كون الواجب توصلياً بمعنى كون الغرض حصول متعلق الامر في الخارج من اي فاعل كان ولولم يكن مكلفاً ولا فاعلاً بالارادة كغسل الثوب المعلوم حصوله بانفساله في الخارج بلا نظر في خصوص فاعله ، واما ان يعلم كونه تعديلاً بالمعنى المقابل للتوصلي المذكور فيعلم كون المقصود حصول متعلق الامر من المخاطب بعينه ، واما ان يشك في ذلك ، فان علم احد الامرين فهو، ومع الشك



فيه يكون بحكم التعبدى على حسب ما تقتضيه الأدلة الاجتهادية والاصول العملية على ما فصلناه في مبحث التعبدى والتوصلى .

و اما فى خصوص المقام فحيث ان الغرض من الامر بالطلب معلوم من انه التوصل الى الماء و البلوغ اليه او اليأس عنه و هذا يحصل بفعل الغير فالمدار على حصول هذا الغرض بفعل اى فاعل كان ، فاذا حصل الاطمينان والوثوق بعدم الماء فى الجوانب الاربعة فى النصاب المذكور ينتقل التكليف الى التيمم سواء كان حصول الاطمينان بالفحص او بغيره وعلى تقدير الفحص كان بفعله او بفعل غيره ، وعلى تقدير كونه بفعل غيره كان باستنابته اولا، وسواء كان ذلك الغير عادلاً أو لا ، وعلى تقدير الاستنابة كان نائباً عن شخص واحد او عن جماعة ، كل ذلك لحصول الغرض و هو حصول الاطمينان بعدم الماء ، كما انه مع عدم حصول الاطمينان لا يجزى ولو كان النائب عادلاً، والحاصل ان المناط فى المقام تحقق الاطمينان والوثوق بعدم الماء من اى سبب حصل ،

**مسئلة (٤) اذا احتمل وجود الماء فى رحله او فى منزله او فى القافلة وجب الفحص حتى يتيقن العدم او يحصل اليأس منه فكفاية المقدارين خاص بالبرية .**

قد عرفت ان مقتضى حكم العقل (بعد كون الامر بالتيمم فى موضوع فقدان الماء و انه مع التمكن منه تجب الطهارة المائية) هو وجوب الفحص عن الماء فى كل ما يحتمل وجوده فيه مع التمكن من الفحص وسعة الوقت وعدم المانع منه من غير فرق بين الحضر والسفر وبين ما كان فى مقدار النصاب او دونه او الاكثر منه و ان حدا الفحص هو حصول احدا الامرين: اما الظفر بالماء والايان بالطهارة المائية ، او اليأس عنه والايان بالتيمم ، و قد خرج عن هذه الكلية ما اذا كان فى البرية على التفصيل المتقدم ، فيبقى مثل الفحص عن رحله ورفقائه او فى القافلة ونحو ذلك باقياً تحت الحكم الاولى من وجوبه الى حصول احدا الامرين من الظفر او اليأس .

**مسئلة (٥) اذا طلب قبل دخول وقت الصلوة و لم يجد ففى كفايته بعد الوقت مع احتمال العثور عليه لو اعاده اشكال فلا يترك الاحتياط بالاعادة**

و اما مع انتقاله عن ذلك المكان فلا اشكال في وجوبه مع الاحتمال المذكور .  
 المحكى عن جماعة من الاساطين كالمحقق في المعبر والعلامة في المنتهى  
 والشهيد في الذكرى انه لو طلب الماء قبل الوقت فلم يجده لم يعتد به و وجب اعادته الا  
 ان يعلم استمرار العدم الاول ، وعن الذكرى ايضاً بعدما ذكر وجوب اعادة الطلب: القول  
 بالاكْتفاء بالطلب مرة في الصلوة اذا ظن الفقد بالاول مع اتحاد المكان، وعن جامع المقاصد  
 القول بالاكْتفاء بهمرة لصلوة اذا حضرت صلوة اخرى مع الظن ببقاء الفقد الاول ، و عن  
 التحرير عدم وجوب اعادة الطلب مطلقاً - ولو ظن تجدد الماء - الا اذا انتقل عن ذلك المكان  
 فانه يجب حينئذ اعادة الطلب .

(واستدل) لوجوب اعادة الطلب بوجوه (الاول) قاعدة الاشتغال ، فان الاكْتفاء  
 في امثال الامر بالصلوة باثباتها مع الطهارة الترابية انما ثبت يقيناً فيما اذا وقعت بعد  
 الفحص عن الماء عند كل صلوة ، ومع عدمه يكون الامتثال والفراغ عن عهدة ما اشتغلت  
 الذمة به مشكوكاً ، والاشتغال اليقيني يقتضى الفراغ اليقيني .

(الثاني) دلالة الكتاب الكريم الدال على اشتراط عدم الوجدان في التيمم،  
 الظاهر في ارادة عدم الوجدان عند ارادة الصلوة وفي زمان يصح فيه التيمم وهو بعد دخول  
 الوقت لامطلقاً .

( الثالث ) حسنة زيارة المتقدمة التي فيها : اذا لم يجد المسافر الماء  
 فليطلب مادام في الوقت ، الدال على وجوب الطلب عن الماء عند كل صلوة .

( الرابع ) اطلاق معاقدا لجماعات على وجوب الطلب، والوجوب لا يتحقق  
 الا بعد الوقت لكون وجوبه غيرياً مقدمياً لاجل الصلوة و هو لا يتحقق الا بعد تنجز  
 وجوب الصلوة وهو بعد الوقت .

( الخامس ) انه لو اكتفى به قبل الوقت لصح الاكْتفاء به مرة واحدة للايام المتعددة،  
 وهو معلوم البطلان .

( السادس ) ان المنساق من الادلة ارادة الطيب عند الحاجة الى الماء والحاجة  
 اليه لانكون الا بعد الوقت .

هذه وجوه استدلال بها فى الجواهر لعدم الاكتفاء بطلب الماء قبل الوقت (والكل مخدوش) وليعلم ان مورد الكلام هو ما اذا احتتم مع طلبه الواقع قبل الوقت وجود الماء فى محل الطلب فيحتتم بعد الوقت انه اذا طلب الماء وصل اليه فلا يقطع بعدم الماء بطلبه قبل الوقت ، او بان احتتم تجدد الماء بعد الوقت ، واما مع القطع بالعدم فلا اشكال فى عدم وجوبه ، ان قد عرفت انه مع العلم بالعدم يسقط وجوب الطلب وان وجوبه انما هو فى مورد رجاء الوصول الى الماء به، كما لا ينبغي الاشكال فى وجوبه عندا لقطع بوجوده ،

اذا تبين ذلك فنقول : ما استدلال فى الجواهر من الوجوه مخدوشة كلها .

(اما الاول) فلان قاعدة الاشتغال انما تجرى مع عدم دليل حاكم عليها من امارة او اصل، وسيأتى صحة التمسك بما يستدل به للاكتفاء .

(واما الثانى) فلان الكتاب الكريم لم يقيد فيه اعتبار عدم الوجدان فى خصوص الوقت ، بل المسلم هو عدم الوجدان فى الجملة ، وبه يجاب عن .

(الوجه الثالث) اعنى الاستدلال بحسنة زرارة ، مع ما فى التمسك بها من الاشكال، حيث قد عرفت معارضتها مع خبر السكونى وقيام العمل بخبر السكونى واعراض الاصحاب عن حسنة زرارة الموجب لو هنها وسقوطها عن الحجية .

(واما الرابع) اعنى اطلاق معاهد الاجماعات فلان الاجماع او كل دليل يدل على وجوب الفحص لا يثبت به الوجوب من حيث كونه حكما تعبديا ، بل المدار فى الفحص على حصول احد الامرين من الظفر بالماء او اليأس منه مطلقا فى غير البرية ، او فى النصاب المخصوص فى البرية ، ولا فرق فى حصول اليأس عنه بين الفحص بعد الوقت او قبله ولا منافاة بين الوجوب الطريقي بهذا المعنى و بين كونه قبل الوقت ولا يحتاج الى تنجز وجوب ذى المقدمة بل بعد حصول اليأس من فحصه السابق يتنجز عليه خطاب التيمم بتحقيق موضوعه (والحاصل) ان الاجماع انما هو على اصل الوجوب فى الجملة لا الوجوب بعد الوقت .

(واما الخامس) اعنى ما قيل من انه لو اكتفى به قبل الوقت لصح الاكتفاء به



مرة واحدة عن ايام متعددة (ففيه) ان مورد الكلام هو الفحص للمسافر في البرية بمقدار النصاب المنصوص، وهذا الايراد غير وارد فيه اذا الاكتفاء بالفحص مرة واحدة عن ايام متعددة يلازم بقاءه عدة ايام في مكان واحد وبه يخرج عن كونه مسافراً .

(واما السادس) وهو كون المنساق من الادلة ارادة الطلب عند الحاجة الى الماء فليت شعري ماهذه الادلة التي تنساق منها ذلك ، فان كان المقصود منها الاية الكريمة وحسنة زرارة ومعاهد الاجماع التي هي اعادة للدلالة المتقدمة ، وقد عرفت الكلام فيها، وان كان خبر السكوني فهو كما سيأتي دال على الاكتفاء بالفحص قبل الوقت، مع ان الفحص اذا وقع قبل الوقت بقليل ليتهيأ للصلوة في اول الوقت خصوصاً اذا اراد الرحيل مع القافلة بعدها - يعد عرفاً طلباً للماء عند الحاجة اليه كما لا يخفى، هذا تمام الكلام فيما استدل به لعدم الاكتفاء وما يرد عليه .

واستدل للاكتفاء ايضاً بوجوه ( منها ) خبر السكوني ، فان في قوله عنه : يطلب الماء في السفر (الخ) اطلاقاً يعم ما اذا كان الطلب بعد الوقت او قبله ، و دعوى انصرافه الى المتعارف من افراد الطلب وهو ما بعد دخول الوقت ممنوعة لمنع غلبة الطلب بعد الوقت اولاً ، ومنع ايجاب غلبة الوجود للانصراف ثانياً ان المانع عن انعقاد الاطلاق انما هو غلبة الاستعمال بحيث يكون التشكيك في صدق المفهوم على افراد المطلق لا مجرد غلبة وجود بعض الافراد ،

(ومنها) الاستصحاب، ويقرر بوجوه (احدها) استصحاب عدم حدوث الماء و تجده اذا كان الشك في ذلك (الثاني) استصحاب كونه فاقداً للماء او استصحاب عدم كونه واجداً له (الثالث) استصحاب بقاء عجزه عن الماء مع الشك في التمكن منه .

(واورود عليه ) بان موضوع وجوب التيمم هو العجز عن الماء وهو لا يحرز بالاستصحاب على الوجبين الاولين ، واما اجرائه في نفس عنوان العجز - كما هو الوجه الثالث - فغير صحيح لان العجز موضوع عرفي وجداني يعلم وجوده وعدمه بالوجدان ولا يصح احرازه بالاصل التعبدي (واجيب عنه) بان الشرط في وجوب التيمم هو عدم الماء من حيث هو امر عدمي لاشي اخر ، ولو سلم كون العجز عن الماء من حيث انه امر

وجودى شرطاً فيه فلان عدم الوجدان من اسباب تحقق العجز فيصح اجراء الاصل في السبب ليرتب عليه تحقق المسبب فالاصل وان لم يجر في نفس عنوان العجز لكونه من الحالات والصفات الوجدانية ، الا انه يجرى في سببه وهو عدم حدوث الماء وتجده او عدم وجدانه على احد التقريرين الاولين .

(اقول) قد عرفت ان المستفاد من خبر السكوني هو وجوب الفحص في النصاب المذكور فيه حتى يحصل له اليأس من الماء والاطمينان والوثوق بعدمه في الجوانب الاربع بالمقدار المحدد ، فحصول اليأس بعد الفحص هو الموضوع والشرط لجواز التيمم للمسافر في البادية ، ولا يخفى ان عناوين اليأس من الماء والاطمينان والوثوق بعدمه امور وجدانية عارضة للنفس لا يمكن تحقق الشك فيها ولا يمكن اثباتها بالتعبد ، واستصحاب عدم تجدد الماء وحدوثه لا يوجب للنفس حالة اليأس ولا الاطمينان والوثوق ، فالحق عدم صحة التمسك بالاستصحاب هنا في الاكتفاء بالفحص قبل الوقت .

ولعل صاحب الجواهر ( قدّه ) كان نظره الى ما ذكرنا من اشكاله على هذا الاستصحاب بان العجز عن الماء من الامور العرفية الوجدانية التي لا يجرى فيها الاستصحاب ، ويكون مراده ( قدّه ) من العجز هو اليأس عن الماء ( واما ما في مصباح الفقيه ) من الجواب عن الاشكال بجريان الاصل في السبب لاثبات المسبب فلا يفي بدفع الاشكال على التقرير الذي ذكرناه فان حالة اليأس لا توجد للنفس باستصحاب عدم الماء .

ونظير ذلك في ابواب الفقه كثير كما اذا ادرك الامام في الركوع وشك في بقاء الامام في الركوع الى ان يكبر ويلحق به ، فانه لا يصح التمسك بالاستصحاب هنا لصحة الاقتداء ( لامن جهة كون المستصحاب امراً استقبالياً وان دليل اعتبار الاستصحاب منصرف عنه ) لما حققناه في الاصول من اعتبار هذا الاستصحاب كما اذا كان في الماضي والحال ، بل من جهة ان شرط صحة الاقتداء هو الاطمينان بادراك الامام في الركوع فباستصحاب بقاءه لا يثبت الاطمينان .

(وكيف كان) فاذا شك في تجدد الماء بعد الوقت لا يصح التمسك بالاستصحاب

للاكتفاء بفحصه قبل الوقت ( واما التمسك باطلاق خبر السكوني ) فالانصاف عدم انعقاد اطلاق فيه ايضاً من جهة كونه في مقام بيان اصل وجوب الطلب ، فالاحوط - كما في المتن - عدم الاكتفاء بالفحص قبل الوقت .

بل ظهر مما تلوناه عليك انه لو حصل منه الفحص بعد الوقت ثم احتمل تجديد الماء في النصاب بحيث لم يطمئن بعدم الماء وزال بأسه الذي حصل من طلبه فمقتضى القاعدة تجديد الطلب كما لو كان فحصه السابق قبل الوقت ، ولا فرق في ذلك بين ان يفصل التيمم بينه وبين الفحص السابق اولاً ،

وهل يكفي بالتيمم الاول لو فحص ثانياً فلم يجد الماء ، اولاً ، قال في الجواهر: وجهان ولم يرجح شيئاً منهما (اقول) والاقوى عدم الانتقاض لان ناقضه اما الحدث ، او وجدان الماء وشيء منهما لم يتحقق كما هو المفروض ، ومما ذكرنا ظهرا انه لو انتقل عن محله الى محل اخر واحتمل وجود الماء في جوانبه وجب تجديد الطلب ولا يكفي بطلبه السابق سواء كان الطلب الاول في الوقت اوقبله ، كما صرح به الماتن اخيراً ، ومنه يظهر حكم المسئلة الآتية ، وهي :

**مسئلة (٦) اذا طلب بعد دخول الوقت لصلوة فلم يجد يكفي لغيرها من الصلوات فلا يجب الاعادة لكل صلوة ان لم يحتمل العثور مع الاعادة والا فالاحوط الاعادة .**

وهي بعينها ما بيناه اخيراً ، وظهر ايضاً حكم هذه المسئلة وهي :

**مسئلة (٧) المناط في السهم والرمي والقوس والهواء والرامي هو المتعارف المعتدل الوسط في القوة والضعف .**

ونذكرنا حكمها في الامر الاول من الامور التي بحثنا عنها في مسئلة وجوب الفحص وتقدم ايضاً حكم هذه المسئلة وهي :

**مسئلة (٨) يسقط وجوب الطلب في ضيق الوقت .**

حيث قلنا ان وجوبه انما هو فيما اذا تمكن منه مع سعة الوقت له (ويدل على اعتبار سعة الوقت انه مع ضيق الوقت عن الطلب بحيث لو اشتغل بالفحص لخرج وقت



الصلوة فمع عدم كون الماء عنده وبعده عنه بمقدار يحتاج في الوصول اليه الى مدة يخرج فيها وقت الصلوة فهو حقيقة فاقد الماء ، ولو فرض ان الماء يكون قريباً منه ولكن لاعلم له به وكان العلم به متوقفاً على الفحص الذي لا يسعه الوقت فان كان عدم الوجدان بمعنى عدم التمكن من الاستعمال فهو غير واجد بهذا المعنى ايضاً ، وان كان بمعنى عدم الحضور فالدليل على اعتبار سعة الوقت حينئذ هو حسنة زرارة المتقدمة التي فيها : فاذا خاف ان يفوته الوقت فليتميم . والله الهادي .

**مسئلة (٩) اذا ترك الطلب حتى ضاق الوقت عصي لكن الاقوى صحة صلوته حينئذ و ان علم انه لو طلب لعثر لكن الاحوط القضاء خصوصاً في الفرض المذكور .**

الكلام في هذا المسئلة يقع تارة في الحكم التكليفي اعني حرمة التسوية و استحقاق العقاب على تركه (واخرى) في حكمه الوضعي اعني صحة التيمم والصلوة منه (وثالثة) في سقوط القضاء عنه .

**(اما الاول)** اعني الحكم بحرمته فالظاهر انه من المسلمات التي لم ينقل الخلاف فيه عن احد كما في مصباح الفقيه الاماعن المحقق في المعبر ، وبديل عليه ان التكليف بالطلب حكم منجز بتمامية ملاكه و فعلية خطابه ولا شبهة في قبح مخالفة التكليف الفعلي المنجز التام الملاك بل ولو كان ملاكه تاماً و كان فعلية الخطاب منوطة بامر غير اختياري مما له دخل في حسن الخطاب لافي تمامية الملاك ، كالواجب الموقت الذي لا يكون وقته دخيلاً في تمامية ملاكه فانه يحرم تفويته قبل وقته - بخطاب اخر مستقل ينتج نتيجة الخطاب المقدمي - على ما اوضحناه في الامول وفي مبحث غسل الجنابة في المسئلة الثامنة من الفصل الاول .

**(و اما الثاني)** اعني الحكم الوضعي فالمشهور - كما في المدارك - هو الصحة ، بل نسب الحكم بها في الروض الى فتوى الاصحاب ، لان ضيق الوقت الموجب لانتفاء القدرة على الصلوة مع الطهارة المائية بنفسه من مسوغات التيمم مع القطع بوجود الماء فضلاً عن احتمال له ، فلا يجب معه الطلب لعدم سعة الوقت له ، فيدور الامر بين ترك الصلوة رأساً وبين الصلوة مع التيمم ، وحيث ان الصلوة لا تترك بحال مع اطلاق ما دل على بدلية التيمم

يحكم عليه حينئذ بالصلوة مع الطهارة الترابية ، والامر بالصلوة كذلك الثابت من اطلاق اوامر الصلوة مقتضى للاجزاء والصحة عقلا ولو كان بحيث لو طلب لظفر بالماء و ذلك لما عرفت من ان ضيق الوقت من مسوغات التيمم ولومع وجود الماء كما يأتي الكلام فيه في المسئلة السادسة والعشرين .

والمحكي عن الشيخ في المبسوط والخلاف انه لو اخل بالطلب لم يصح تيممه و حكى القطع به عن الشهيد (قده) في الدروس والبيان و استدل لذلك بفقدان شرط صحة التيمم وهو الطلب و عدم صدق فقدان (وفيه) منع اشتراط الطلب مع الضيق و انما هو شرط مع التمكن في السعة و لمنع عدم صدق فقدان الماء بعد ان كان المراد منه عدم التمكن من استعماله ، لكن الكلام المحكي عن المبسوط والخلاف مطلق يمكن تنزيله على ما اذا تيمم في سعة الوقت مع الاخلال بالطلب ، وعليه فيرتفع خلافه في الحكم .

(و اما الثالث) اعنى سقوط القضاء و عدمه فمقتضى ما قويناه في الامر الثاني اعنى صحة الصلوة عدم وجوب القضاء اذا صلى مع التيمم في ضيق الوقت سواء تبين وجود الماء بحيث لو طلب لظفر به او تبين فقدان الماء اولم يتبين الامر ، و ذلك لما عرفت من تعلق الامر بالصلوة مع التيمم في ضيق الوقت ، وان الامر يقتضى الاجزاء ،

لكن في الحدائق انه لو تبين وجود الماء وجب القضاء على المشهور و نقل عن المدارك وقوله المحقق الاردبيلي (قدهما) الحكم بعدم الوجوب ، و نسب الى المشهور استدلالهم لوجوب القضاء بخبر ابي بصير قال سئلته عن رجل كان في سفر وكان معه ماء فتميم و صلى ثم ذكر ان معه ماء قبل ان يخرج الوقت ، قال عليه ان يتوضأ ويعيد الصلوة (اقول) من العجيب استدلالهم بهذا الخبر لهذا الحكم مع كون مورد الخبر صورة النسيان والتذكر في الوقت فكيف يثبت به وجوب القضاء في خارج الوقت مع الاخلال بالطلب .

و ربما يستدل لهم بان كان مكلفاً بالطهارة المائية واقعاً اذ لو طلب لظفر بالماء فهو فوت على نفسه الصلوة مع الطهارة المائية بسوء اختياره فعليه قضائها لعموم من فاتته فريضة فليقضها ، و ما اتى به من الصلوة مع التيمم انما يسقط التكليف بالصلوة مع الطهارة

التراية لا المائية ، فالصلوة مع الطهارة المائية فاتت عنه فيجب قضائها .

( وفيه ما لا يخفى ) بعد ما علم في الامر السابق من صحة الصلوة في ضيق الوقت لتعلق الامر بها حينئذ ، ولو تم هذا الاستدلال لاقتضى وجوب القضاء ولومع الفحص والعجز عن الماء لصدق فوت الطهارة المائية حينئذ ايضاً ، والفرق بين الفوت عصيانا بسوء الاختيار وبين الفوت لعذر غير واضح بعد اطلاق دليل وجوب القضاء (والحاصل) ان الواجب في الوقت هو احد الامرين : اما الصلوة مع المائية مع التمكن منها ، او الصلوة مع التراية مع العجز عن المائية من غير فرق بين كون العجز بسوء اختياره او عدمه ، ومقتضى عموم البدلية هو انتقال التكليف في اخر الوقت الى الطهارة التراية و سقوط التكليف بالمائية في اخر الوقت ، فلم يكن حينئذ مكلفاً بالمائية حتى يصدق فوتها منه فيترتب عليه وجوب القضاء .

فالاقوى سقوط القضاء مطلقاً لما ذكر ولاطلاق ما دل على عدم وجوب الاعادة على من صلى متيمماً كصححة العيص في رجل يأتي الماء وهو جنب وقد صلى ، قال يغتسل ولا يعيد الصلوة ، - فانها باطلاقها تشمل ما اذا كان خارج الوقت وكان قد صلى في ضيق الوقت مع التيمم مع الاخلال بالطلب (وصححة ابن مسلم) عن رجل اجنب فتيم بالصعيد وصلى ثم وجد الماء ، قال لا يعيد ، رب الماء ورب الصعيد واحد ، وغير ذلك من الاخبار . لكن الاحوط الاتيان بالقضاء خصوصاً اذا تبين انه لو طلب الماء لعثر به خروجا من مخالفة المشهور على ما نسب اليهم و ان كان استدلالهم غير سديد .

**مسئلة (١٠) اذا ترك الطلب في سعة الوقت وصلى بطلت صلوته و ان تبين عدم وجود الماء نعم لو حصل منه قصد القرية مع تبين عدم الماء فالاقوى صحتها .**

قد تبين في المسائل المتقدمة ان التيمم في سعة الوقت مشروط بالفحص عن الماء و ان وجوبه ليس تعبدياً محضاً بل هو طريق الى حصول شرط التيمم وهو اليأس من الماء والاطمينان بعدمه في النصاب المذكور للمسافر في البرية او مطلقاً لغيره ، ولذلك قلنا بسقوطه مع العلم بعدم الماء كما انه لو علم بوجوده خارج النصاب يجب طلبه مع التمكن وسعة الوقت .



وهنا يقع الكلام في ان الفحص المذكور هل هو شرط واقعي لوجوب التيمم و صحته ، او ان الشرط واقعاً هو عدم الماء و انما وجب الطلب ليحصل له الطريق الى عدمه و هو الاطمينان و الوثوق بالعدم و اليأس من وجوده ، و جهان ، و تظهر الثمرة في انه لو اخل بالطلب و صلى في سعة الوقت و تمشى منه قصد القربة ثم تبين عدم الماء واقعاً صحت صلوته على الوجه الثاني دون الاول ،

و يظهر من عبارة الجواهر اختيار الوجه الاول ، حيث يقول : ولو اخل بالطلب و تيمم و صلى في سعة الوقت بطل تيممه و صلوته قطعاً و اجماعاً لما يدل على اشتراط التيمم به و لافرق في ذلك بين ان يصادف عدم الماء بعد الطلب و عدمه كما لافرق فيه بين العالم و الجاهل و الناسي و غيرهم قضاء للشرطية و لا بين وقوع نية التقرب به ان تصور ذلك و عدمه ثم قال : - فمآساه يظهر من بعض فروع التحرير من الحكم بالصحة لو صادف عدم الماء ليس في محله ( انتهى ) .

ولكن التحقيق هو الوجه الثاني و ذلك بعد ما علم سابقاً من ان الطلب انما وجب للوصول الى الماء او لحصول اليأس منه فما هو الشرط في مرحلة الثبوت هو عدم الماء و انما الطلب يوجب اطمينان النفس بتحقق الشرط ليكون معذوراً في ترك الطهارة المائية ، و يترتب على هذا صحة التيمم و الصلوة لو نسي الطلب و صلى مع التيمم ثم تبين عدم الماء ، فانه مع النسيان يتمشى منه قصد القربة و اما لو صلى مع ترك الطلب عامداً عالماً بوجوده بحيث لم يتمشى منه قصد القربة فصلوته باطلة مطلقاً لفقدانية ، كما انه مع النسيان لو ظهر وجود الماء و جب الاعادة لفقد شرط التيمم واقعاً ، و النسيان انما اثر في تمشى القربة لافي حصول الشرط .

مسئلة (١١) اذا طلب الماء بمقتضى وظيفته فلم يجد فتيمم و صلى ثم تبين وجوده في محل الطلب من الغلوة او الغلوتين او الرحل او القافلة صحت صلوته و لا يجب القضاء او الاعادة .

لا ينبغي الاشكال في عدم وجوب القضاء لو انكشف وجود الماء بعد خروج الوقت ، و ذلك لتحقق موضوع الامر بالتيمم و هو عدم وجدان الماء الذي انيط به مشروعية

التييم في الكتاب والسنة ، ولما يدل على عدم اعادة الصلوة عند تجدد القدرة على الماء من الروايات الكثيرة التي سبق جملة منها و يأتي بعضها في طي المباحث الاتية .

و اما لو كان الانكشاف في الوقت فر بما يقال بوجود الاعادة لان العجز عن الطهارة المائية في الوقت انما يتحقق باستيعابه لتمام الوقت ، حيث ان العجز عن الطبيعة انما يكون بالعجز عن جمع افرادها كما انه يكفي في حصول القدرة عليها القدرة على بعض افرادها ، وهذا بالنظر الى القاعدة وان كان كذلك لكن مع فرض جواز البدار بالصلوة مع التيمم وقيام الدليل على عدم وجوب تأخير الصلوة الى اخر الوقت فمقتضى ذلك تحقق الامتثال وعدم وجوب الاعادة بعد انكشاف الخلاف ، هذا ، مضافاً الى اطلاق ما دل على عدم وجوب الاعادة لمن صلى مع التيمم ، واما خبر ابي بصير المتقدم نقله في رجل كان في سفر وكان معه ماء فنسيه وتيمم وصلى ثم ذكر ان معه ماء قبل ان يخرج الوقت ، قال عليه ان يتوضأ ويعيد الصلوة ، فمحمول على صورة ترك الفحص عن الماء ولو نسياناً والله العالم .

**مسئلة (١٣)** اذا اعتقد ضيق الوقت عن الطلب فتركه وتيمم وصلى و تبين سعة الوقت لايبعد صحة صلوته وان كان الاحوط الاعادة او القضاء بل لايترك الاحتياط بالاعادة و اما اذا ترك الطلب باعتقاد عدم الماء فتبين وجوده و انه لو طلب لعشر فالظاهر وجوب الاعادة والقضاء .

في هذه المسئلة امران ( احدهما ) لو صلى مع التيمم وترك الطلب لاعتقاد ضيق الوقت عنه ثم تبين سعته فيه وجوه .

**(الاول)** ان يحكم بصحة الصلوة مطلقا فلا يجب الاعادة والقضاء كما نفى البعد عنه في المتن ، وذلك لانه حين الصلوة كان غير متمكن من الماء لاعتقاده ضيق الوقت عن طلبه واعتقاده هذا كان مانعاً له عن الماء ولو كان يصل اليه لو طلبه فضلاً عن صورة فقد الماء واقعاً على فرض الطلب .

**(الثاني)** ان يحكم ببطلان الصلوة مطلقا فيجب الاعادة في الوقت والقضاء

في خارجه لانه لم يكن مأموراً بالتيمم في هذا الحال واقعاً لاناطة الامر به على الطلب لكون الوقت متسعاً له ولم يكن الماتى به من الصلوة الا باعتقاد الامر وتخليه ، وتخيّل الامر لا يقتضى الاجزاء ، وانما المقتضى للاجزاء هو ثبوت الامر واقعاً ، فيجب الاعادة والقضاء ولو كان بحيث لو طلب الماء لم يجده بان تبين عدم وجود الماء في موضع الطلب فضلاً عما لو تبين وجوده واقعاً .

(الثالث) التفصيل بين تبين وجود الماء وبين عدم تبين وجوده سواء تبين عدمه ولم يعلم الحال فيحكم بالبطالان في الاول دون الاخير ، و ذلك اى الحكم بالبطالان في الاول لما تقدم من ان وجوب الفحص طريقي مقدمى لانفسى واقعى ، وان المدار في الامر بالتيمم هو فقدان الماء واقعاً ، وانما الفحص طريق لحراره في مرحلة الاثبات لا لثبوته فهو على فرض عدم الماء مأمور بالتيمم واقعاً ، فالفحص ليس من مقدماته الوجوبية بحيث يكون وجوبه مشروطاً به ، ولا من مقدماته الوجودية بحيث يكون صحته متوقفة عليه لكي يكون التيمم بلا فحص كالصلوة بالطهارة ،

ولا يخفى ان الوجه الاخير هو الاقوى كما تقدم بيانه في المسئلة العاشرة وعليه فبعد تبين سعة الوقت لا يخلوا ما ان يكون باقياً في محل الطلب ولم ينتقل منه ، او يكون منتقلاً عنه الى محل اخر (فعلى الاول) فيطلب الماء في المحل الذى صلى فيه فمع عدم الظفر بالماء يكتفى بالصلوة التى صلاحها لكونها المأمور بها واقعاً ، ومع الظفر به يعيد صلوته مع الطهارة المائية لان ما اتى به كان غير مأمور به في تلك الحالة .

(و على الثانى) اى فرض خروجه عن المحل الاول فان علم انه لو طلب هناك لم يظفر بالماء اكتفى بالصلوة الاولى ، لتحقق الشرط واقعاً و هو عدم الماء ، وان علم انه لو طلب لظفر واشك في ذلك ولم يتبين الحال وجب عليه الاعادة ، اما مع العلم فواضح لعلمه حينئذ انه لم يكن مأموراً بالتيمم واقعاً و اما في صورة الشك فلقاعدته الاشتغال ،

هذا اذا تبين سعة الوقت للطلب والوقت باق ، و اما لو تبين ذلك بعد خروج الوقت فيحتمل عدم وجوب القضاء في صورة الاشتباه عملاً بقاعدة الشك بعد الوقت وللشك في تحقق عنوان الفوت الموجب للقضاء ، بل يمكن القول بعدم وجوب القضاء مطلقاً



لرواية يعقوب في رجل تيمم فاصاب بعدصلوته ماء ، ايتوضأ ويعيد الصلوة ام يجوز صلوته ، قال اذا وجد الماء قبل ان يمضى الوقت توضأ و صلى فان مضى الوقت فلا اعادة عليه (ورواية ابى بصير) المتقدمة في رجل كان في سفر وكان معه ماء فنسيه وتيمم وصلى ثم ذكر ان معه ماء قبل ان يخرج الوقت قال عليه ان يتوضأ ويعيد الصلوة ، و لعله لهذا احتاط في المتن في صورة بقاء الوقت ، فقال : بل لا يترك الاحتياط بالاعادة .

(اقول) الفرق بين الاعادة والقضاء انما يوجه في صورة بقاء الاشتباه وعدم تبين الحال و اما فيما لو علم انه لو طلب الماء لظفر به فلا وجه له ان كما يجب الاعادة يجب القضاء ايضاً ، وتوهم عدم صدق الفوت فاسد فان الصلوة مع الطهارة المائية التي كان مأموراً بها واقعاً قد فاتته فيجب القضاء ، و اما الروايتان فلخروجهما عن محل البحث وهو مورد ترك الفحص باعتقاد ضيق الوقت عنه و تبين خطائه و مورد هما فيما اذا وجد الماء بعد ما صلى بالتيمم ، مضافاً الى معارضتهما مع ما دل على عدم وجوب الاعادة مطلقاً لا في الوقت ولا خارجه .

**(الامر الثاني)** من الامرين المبحوث عنهما في هذه المسئلة انه لو صلى بالتيمم

مع ترك الطلب لاعتقاده عدم وجود الماء ثم تبين وجوده و انه لو طلبه لوجده فالظاهر - كما في المتن - وجوب الاعادة والقضاء من غير فرق بين ما اذا كان في رحله او في القافلة او في النصاب الذي كان عليه الطلب فيه من الغلوة او الغلوتين ، كما لا فرق بين ما اذا كان اعتقاد عدمه لجهله المركب به رأساً او كان لسيانته لوجود الماء ، كل ذلك لما تقدم من انه مع وجود الماء واقعاً يتبين عدم تحقق شرط صحة التيمم و هو عدم وجود الماء ، مضافاً الى ما تقدم من رواية ابى بصير ايضاً في الناسى بضميمة عدم الفصل بينه و بين غيره ، نعم هي لا تدل على وجوب القضاء ، فيرجع في اثبات وجوبه الى اطلاق قوله عليه السلام من فاتته فريضة فليقضها كما فاتته ، و اما رواية يعقوب المتقدمة في رجل تيمم وصلى فاصاب بعدصلوته ماء ، التي حكم فيها بوجوب الاعادة في الوقت دون القضاء فانها ليست في صورة نسيان الماء بل الحكم فيها بالاعادة في الوقت في صورة وجدان الماء بعد الصلوة لا تبين وجود الماء حين الصلوة فهي اجنبية عن مورد البحث ،

هذا ما عندى في هذه المسئلة و نشكره سبحانه على ما اولانا .

**مسئلة (١٣)** لا يجوز اراقة الماء الكافى للوضوء او الغسل بعد دخول الوقت اذا علم بعدم وجدان ماء اخر، ولو كان على وضوء لايجوز ابطاله اذا علم بعدم وجود الماء ، بل الاحوط عدم الاراقة وعدم الابطال قبل الوقت ايضاً مع العلم بعدم وجدانه بعد الوقت ، ولو عصى فاراق او ابطال يصح تيممه وصلواته و ان كان الاحوط القضاء .

قد اشبعنا الكلام في هذه المسئلة في مبحث غسل الجنابة في المسئلة الثامنة من الفصل الاول ، و لعل منشأ الاحتياط بالقضاء هنا هو احتمال انصراف دليل بديلة التيمم عن الطهارة المائية عما اذا كان العجز عن الماء بسوء الاختيار ، وقد مر نظيره في المسئلة التاسعة من هذا البحث اعنى باب التيمم وفي باب غسل الجنابة عند البحث عن شرطية عدم ضيق الوقت في وجوبه .

**مسئلة (١٤)** يسقط وجوب الطلب اذا خاف على نفسه او ماله من لص او سبع او نحو ذلك كالتأخير عن القافلة و كذا اذا كان فيه حرج ومشقة لا تتحمل .

ويدل على سقوط الطلب في الموارد المذكورة خبر داود الرقى و خبر يعقوب بن سالم و خبر على بن سالم التى تقدم نقلها في اول هذا الامر ص: ١٣٠ مضافاً الى قاعدة الحرج والضرر .

**مسئلة (١٥)** اذا كانت الارض في بعض الجوانب حزنة و في بعضها سهلة يلحق كلا حكمه من الغلوة والغلوتين .

لان كل جانب منها يكون موضوعاً لحكمه فيشملة حكمه كما اذا لم يحتمل وجود الماء الا في بعض الجوانب، حيث يختص الفحص به ، و لو اختلفت الجهة الواحدة فكان بعضها حزنة والاخر سهلة بحيث لا يصدق عليها احد الاسمين فهل يلحق بكل مقدار منها حكمه فيجب غلوة و نصف في مقدار السهلة منها و نصف غلوة في الحزنة منها ، او يلحقها حكم الحزنة لوجود الحزنة فيها ، او يلحقها حكم السهلة لوجود السهلة فيها ، وجوه ، ربما يقال بالاول ، ولكنه لا يخلو عن اشكال لانصراف الخبر عن مورد الفرض ،

فمقتضى الاحتياط هو الثانى و عدم الاقتصار على ما دون الغلوتين ، و اما الاخير فاضعف الوجوه .

**الثانى عدم الوصلة الى الماء الموجود لعجز من كبر او خوف من سبع اولص او لكونه فى بئر مع عدم ما يستقى به من الدلو والحبل و عدم امكان اخراجه بوجه اخر ولو بادخال ثوب و اخراجه بعد جذب الماء وعصره .**

و فى الجواهر دعوى عدم وجدان الخلاف فيه بل عن المعبران عليه اجماع اهل العلم ، وعن المنتهى انه قول علمائنا اجمع (ويبدل على الحكم) مضافاً الى ما ذكر (صحيحة الحلبي) عن الصادق عليه السلام فى الرجل يمر بالركية وليس معه دلو ، قال ليس عليه ان يدخل الركبة لان رب الماء هو رب الارض فليتميم (و خبر ابن ابي يعفور) عنه عليه السلام قال اذا اتيت البئر وانت جنب فلم تجد دلو ولا شيئاً فتعرف به فتميم بالصعيد فان رب الماء هو رب الصعيد ولا تقع فى البئر ولا تنفسد على القوم مائهم . ويفهم من قوله عليه السلام فان رب الماء هو رب الصعيد ابتداء امر التيمم على التوسعة والتسهيل و انه لا يتوقف على العجز العقلى المسقط للتكاليف ، بل يكفى ادنى عذر كالمشقة ، والخوف من نزول الماء او من اختلاط ماء البئر بالطين والوحل بنزوله فيه او تنفر الطباع عن الماء بنزول الجنب فيه واغتساله منه . ثم ان الظاهر ان الخوف من السبع انما يكون على نفسه او على نفس محترمة يجب حفظها ، و اما الخوف من اللص فان كان على النفس فهو كالخوف من السبع مما لا اشكال فيه (و يدل عليه) من الاخبار خبر يعقوب بن سالم ، قال سئلت الصادق عليه السلام عن الرجل لا يكون معه ماء والماء عن يمين الطريق او يساره غلوتين او نحو ذلك ، قال عليه السلام لا آمن ان يفرر بنفسه فيعرض له لص او سبع .

واما الخوف من اللص على المال فالمرجح به عند الاصحاب عدم الفرق بينه و بين الخوف على النفس (وفى الحدائق) انه اتفاقى بينهم ، وفى المدارك فى شرح عبارة الشرايع عند قوله الثالث الخوف و لافرق فى جواز التيمم بين ان يخاف لصاً او سبعاً اوضاع مال (قال قدس سره) هذا الحكم مجمع بين الاصحاب على ما نقله جماعة ، بل قال فى المنتهى انه لا يعرف فيه خلافاً بين اهل العلم (انتهى).



ويمكن ان يستدل له بخبر يعقوب بن سالم المتقدم انفاً بتقريب ان قوله بالتيمم : لا امن ان يغرر بنفسه فيعرض له لص لا يكون له ظهور في خصوص خوف اللص على نفسه ، فان تغرير النفس على اللص في مقام الخطر على المال صحيح ايضاً ، بان يقال لا تعرض نفسك على اللص فيذهب بمالك ، فيكون الخبر ذليلاً على جواز التيمم عند الخوف من اللص مطلقاً سواء كان على النفس او على المال (ويدل عليه ايضاً) ظهور دلالة اخبار التيمم بعد استقراءها في سقوط الطهارة المائية باقل من ذلك وان اصل مشروعية التيمم ليسر ، وبادلة نفي العسر والحرج وقاعدة لا ضرر .

(لكن صاحب الحقائق قدس سره) استشكل في ذلك - مع اعترافه بانه مما اتفق عليه الكل - بانه لم يدل نص على الجواز في خوف زهاب المال بدعوى كون خبر يعقوب بن سالم في مورد الخوف على النفس و ان النسبة بين قاعدة نفي العسر والحرج وقاعدة نفي الضرر وبين ما يدل على الطهارة المائية بالعموم من وجه فلا وجه لتقديم الاولين عليه، بل التقديم له عليهما لكونه اوضح .

( ولا يخفى ما في كلامه زيد في علو مقامه ) يظهر مما قدمناه و ما ثبت في الاصول من ان قاعدتي نفي الحرج و نفي الضرر لهما الحكومة على ادلة الاحكام التي منها ما يدل على وجوب الطهارة المائية والدليل الحاكم مقدم على الدليل المحكوم من غير ان يلاحظ النسبة بينهما انه بالعموم من وجه او بالعموم المطلق، فلا اشكال في جواز التيمم عند خوف اللص على المال .

وانما الكلام في امور (الاول) ربما يقال بعدم الفرق في المال بين القليل والكثير وقد صرح به العلامة في النهاية وتبعه الشهيد الثاني في الروض ، بل عن جماعة منهم نسبتبه الى الاصحاب الظاهر منها كونه مذهب الجميع او الاكثر (ويستدل له تارة) بقاعدة نفي الضرر ، واخرى بدلالة اطلاق خبر يعقوب المتقدم عليه (وثالثة) بدليل نفي الحرج كما عن العلامة في النهاية ، حيث استدلل بقوله تعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج (ورابعة) باطلاق ما دل على الامر باصلاح المال - كما عن الشهيد الثاني في الروض .

(اقول) الخوف من ضياع المال قد يتخلف عن الظن بالضرر اذا تحقق الخوف

باحتمال ضياعه من غير ظن به، فيخرج عن مورد قاعدة نفي الضرر المتوقف اجرائها على تحقق موضوعها وهو ترتب الضرر ولو بطريق ظني - بناء على اعتبار الظن في باب الضرر، واما خبر يعقوب بن سالم فهو وان تمت دلالة عندنا على تسويغ الخوف من اللص على المال الا ان تعميمه بالنسبة الى القليل من المال مشكل، ومنه يظهر عدم تمامية الاستدلال بنفي الحرج في المال القليل اذ قد لا يكون في ذهابه حرج.

**(والاولى)** ايكال ذلك الى العرف والعقلاء فخوف ذهاب المال اذا كان يعد حرجاً بحيث يصد العقلاء عن جريهم و يمنعهم عما يستلزمه ذلك سواء كان من جهة اهمية المحتمل عندهم او من جهة قوة الاحتمال فيكون ذلك مسوغاً للتيمم اذا حصل هذا المقدار من الخوف احتمالاً ومحتماً في سبيل تحصيل الماء ، والا فلا دليل على تسويغه ، واما الامر باصلاح المال فهو باطلاقه لا يقابل العمومات الواردة في اثبات التكاليف التي منها الطهارة المائية، فالحق ما ذكرنا من جعل المدار على تحقق عنوان الحرج وهو يختلف باختلاف الموارد .

**(الثاني)** قال العلامة (قده) في المنتهى في وجه الفرق بين المال الذي يجب حفظه عن اللص وان خوف ذهابه عن اللص مانع عن الطهارة المائية وبين المال الذي يجب بذله عوضاً عن الماء للوضوء او الغسل: بان الحاصل بالاول هو العوض على الغاصب وهو منقطع، اي لا يزيد شيئاً في المال ، وفي الثاني فالعوض عليه سبحانه وهو الثواب الغير المنقطع فيزيد على المال .

واورد عليه الشهيد الثاني (قده) بان في الاول ايضاً يتحقق الثواب لان عدم التحرز عن ضياع المال وايقاعه في معرض اللص لاجل امثال امر الله سبحانه والانقياد له تعالى فيه فضل عظيم - لولم يكن الايقاع حراماً و كان بذله مباحاً ، بل هو اولى لاجتماع العوض والثواب فيه ، دون الاخير الذي ليس فيه الا الثواب ، ثم قال (قده) والفارق النص .

(اقول) وهو كذلك لدلالة جملة من الاخبار على وجوب بذل المال ولو كان ازيد من قيمة الماء اذا تمكن منه كصحيح صفوان عن الكاظم عليه السلام عن رجل احتساج الى الوضوء

للصلوة وهو لا يقدر على الماء فوجد قدر ما يتوضأ به بمائة درهم او بالف درهم وهو واجد لها ، يشتري ويتوضأ او يتيمم، قال عليه السلام لا ، بل يشتري ، وقد اصابني مثل هذا فاشتريت و توضأت، وما يشتري بذلك مال كثير .

ويمكن ان يقال في الفرق بينهما مع قطع النظر عن النص بان في تعريض المال لاختذ الغاصب من لص او غيره مهانة و غضاضة على النفس يصعب تحمله بل ولا يكون محموداً فيه بخلاف بذله اختياراً ولو باضعاف مضاعفة من قيمة الماء ، حيث ان فيه شرفاً و رفعة كما لا يخفى على ذوى الهمم العالية .

وربما يقال في الفرق ايضاً بان في تسليط الغاصب على ماله اعانة له على المعصية و تسليط له عليها فيكون محرماً ، و في الشراء بازيد من ثمن المثل لامعصية من البايع فلا منع عنه .

**(الثالث)** لافرق في المال الذي يجب حفظه من اللص ونحوه بين مال نفسه او مال غيره سواء كان امانة عنده او كان مالاً لمن يحسب من تبعه كزوجته واولاده و اعوانه بحيث يعد تعرض الغاصب لمالهم تعرضاً له ، واما لو كان مما يعد اجنبياً عنه ولا يجب حفظه عليه فالمحكي عن جامع المقاصد وغيره - على ما هو ظاهر اطلاق كلامهم - هو سقوط الطهارة المائية اذا خيف عليه، قال : انه لافرق في جواز التيمم بين الخوف على ماله و مال غيره ، وهو مشكل لادليل عليه، ولعل الاطلاق انما هو بالنسبة الى المال الذي يكون تحت يده مما يكون ضمانه عليه لو تعدى وقصر في تلفه وضياعه ، حيث يجب عليه حفظه ، ويمكن ان يكون نظرهم في التعميم الى ما لو كان طلبه الماء موجباً لتسليط الغاصب على مال الغير بحيث يسند التلف اليه عرفاً او كان يعد ذلك عند العرف اعانة للغاصب على اخذ مال الغير ولو لم يكن المال تحت يده و لا لمن تبعه ممن يعد من متعلقيه ، او كان ذلك المال بحيث يجب حفظه شرعاً و علم من الشرع انه لا يرضى بضياعه ولو لم يكن تحت يده .

**(الرابع)** لا اشكال انه لو خاف على عرضه او عرض بعض متعلقيه بحيث يعد عرضه عرضاً له جاز التيمم وكان الخوف مسوغاً له ، بل لعل العرض اولى من المال لانه



اهم عند ذوى الهمم العالية ، ويدل عليه قاعدة الحرج ولا حاجة فى اثباته الى دليل بالخصوص ، واما لوخاف على عرض غيره الذى لاتعلق له به ففى تسويغه للتيمم اشكال تقدم فى الخوف على مال الغير ، فيأتى فيه التفصيل المتقدم فيقال بجواز التيمم اذا خيف على عرض من يعلم من الشارع عدم رضاه بهتكه .

( الخامس ) لاشكال فى جواز التيمم عند الخوف من الحبس ظلماً من استعمال الماء او الحبس بحق يعجز عن تاديته ، بخلاف ما اذا خاف عن الحبس بحق يقدر على ادائه حيث لاشبهة فى وجوب ادائه واتيان الطهارة المائية معه ، و عن جامع المقاصد تجوز التيمم لوخاف من القتل قصاصاً مع رجاء العفو بالتأخير مجاناً او بالصلح على الدية لان حفظ النفس مطلوب ( و تأمل صاحب الجواهر ) فى ذلك - اقول - و لعله لاينبغى التأمل فى صحته ، ضرورة ان التسوية فى تأخير القتل مع عدم مطالبة ولى الدم للقصاص و رجاء الجانى العفو مجاناً او بالدية جائز ، بل حتى و مع مطالبة ولى الدم اذالم ينته التأخير الى التهاون ، ومع جوازه لاشبهة ان فى اقتحامه الحرج و يجوز معه التيمم قطعاً ، نعم مع مطالبة ولى الدم للقصاص واليأس عن العفو لا اشكال فى عدم تسويغه للتيمم .

( السادس ) لاشكال فى مسوغية الخوف على النفس او المال او العرض اذا كان الخوف منه متعارفاً وكان له سبب عادى ، واما لو نشأ خوفه من الجبن والتخيل و خاف بسبب لا يخاف به اكثر الناس ففى تسويغه التيمم احتمالان ، والمحكى عن المحقق والعلامة و الشهيدين قدس الله اسرارهم هو التسوية - و هو الاقوى - لان المناط فى التسوية هو الخوف الشخصى وهو يختلف باختلاف الاشخاص ، ولذا لو تحقق سببه العادى ولم يحصل منه الخوف كما فى بعض النفوس لم يؤثر فى جواز التيمم ، وقد يكون اقدام الشخص على ما يخافه - ولو جبناً - مؤدياً الى زهاب العقل فيكون ذلك تغريراً للنفس فى معرض الخطر ، ولكن المحكى عن التحرير خلافه فلم يعتبر الخوف الناشئ عن الجبن ، وتوقف فيه فى المنتهى ، ولا وجه له اصلاً .

( السابع ) لافرق فى الخوف المسوغ للتيمم بين ما اذا كان حصوله فى طريق

الوصول الى الماء او على ما يتخلف عنه من المال والاهل ، كل ذلك لعموم دليله و هو الحرج الراجع للتكليف بالطهارة المائية المسوغ للتيمم والله العاصم .

مسئلة (١٦) اذا توقف تحصيل الماء على شراء الدلو او الحبل او نحوهما او استيجارهما او شراء الماء واقتراضه وجب ولو باضعاف العوض مالم يضر بحاله واما اذا كان مضرأ بحاله فلا كما انه لو امكنه اقتراض الماء او عوضه مع العلم او الظن بعدم امكان الوفاء لم يجب ذلك .

المراد بالحال في قوله مالم يضر بحاله هو حال المكلف بحسب جدته وتمكنه ، سواء كان في الحال المقابل للمستقبل او كان حاله في المستقبل نفسه ، فليس المراد هو حاله الفعلي ، فاذا اضر بحاله في الاستقبال كان مسوغاً للتيمم ،

ثم ان في هذا المتن مسلتين ( احديهما ) انه اذا توقف تحصيل الماء على صرف مال كثير لم يكن مضرأ بحال المكلف وجب عليه بذله اجماعاً على ما حكاه غير واحد من الاساطين (ويدل عليه) من الاخبار صحيحة صفوان قال سئلت ابا الحسن عليه السلام عن رجل احتياج الى الوضوء للصلوة وهو لا يقدر على الماء فوجد بقدر ما يتوضأ به بمأة درهم او بالف درهم و هو واجد لها ، يشتري و يتوضأ او يتيمم ، قال عليه السلام لا ، بل يشتري ، قد اصابني مثل ذلك فاشتريت و توضأت ، و ما يشتري بذلك مال كثير (وخبر حسين بن ابي طلحة) قال سئلت عبدأصالحاً عن قول الله عزوجل اولامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً ، ما حد ذلك ، قال فان لم تجدوا بشراء او بغير شراء ، قلت ان وجد قدر وضوء بمائة الف او بالف وكم بلغ؟ قال عليه السلام ذلك على قدر جدته ، وفي معناهما غيرهما من الاخبار .

( الثانية ) اذا كان بذل المال للشراء او استيجار الالات مضرأ بحاله لم يجب عليه البذل و جاز التيمم اجماعاً كما في غير واحد من العبارات ولقاعدتي نفى الضرر والحرج ولذيل خبر ابن ابي طلحة المتقدم فانه عليه السلام علق الحكم على كونه على قدر جدته ، فان المفهوم منه انه اذا كان بذل المال موقوفاً على بذل ما يلزمه في نفقته اللازمة بحيث يقع بعد بذل المال في العسر والحرج لا يجب عليه البذل ، فانه لا يصدق الجدة حينئذ ،

فالمدار على عنوان الواجدية وهو يختلف باختلاف الاحوال، وقد تقدم في الامر الثاني من الامور المذكورة في المسئلة السابقة ما يتعلق بالمقام.

**مسئلة (١٧) لو امكنه حفر البئر بالاحرج وجب ، كما انه لو وهبه غيره بلائمة ولاذلة وجب القبول.**

اما وجوب حفر البئر اذا لم يكن فيه حرج فلما دل على وجوب الطلب والفحص عن الماء اذ هو ايضاً نوع من الطلب ، ولولاه لامكن المناقشة في وجوبه بناء على اشتراط وجوب الطهارة المائية بوجودان الماء وان وجوب الواجب المشروط لا يقتضى وجوب مقدماته الوجوبية ، لكن ما دل على وجوب الفحص عن الماء كحسنة زرارة المتقدمة في صدر الباب وقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ : اذا لم يجد المسافر الماء فليطلبه مادام الوقت ( الخ ) دليل على وجوب حفر البئر اذا لم يكن فيه حرج ، مضافاً الى امكان دعوى صدق الوجدان عند امكان الحفر بالمشقة ولا حرج كصدقه عندما كان شراء الماء ولو باغلى الثمن اذا كان واجداً له ، ولو جعل المدار في الوجدان على التمكن من استعمال الماء والصرف في الطهارة لكان الامر اظهر ،

واما وجوب القبول فيما لو وهبه له غيره بلائمة ولا ذلة فمما لا اشكال فيه ، حيث انه كشرائه كذلك ، انما الكلام فيما اذا كان في قبوله منة ، فالمشهور - كما في الحدائق - وجوب قبوله لابتناء ذلك على المسامحة عرفاً ، فلائمة ولا ضرر ، وهذا بخلاف قبول هبة ثمنه فانه لاشتمال هبته عادة على المنة الموجبة للغضاضة والامتحان لا يجب قبولها وتحملها وان قل الثمن ، وعن الشيخ وجوب قبول هبة الثمن ايضاً لوجوب تحصيل شرط الواجب المطلق ، وقدمال اليه صاحب المدارك (قده) حيث يمنع عن عدم وجوب تحمل المنة اذا توقف الواجب على تحملها ، واستجوده صاحب الحدائق ايضاً . (ولعل الاقوى) جعل المدار على الحرج في تحمل المنة فان النفوس تختلف في ذلك كما ان الاشخاص يختلف حالهم بحسب الرفعة والضعفة والزمان والمكان والواهيين ، فاذا كان في قبول الهبة حرج لم يجب القبول من غير فرق بين هبة الماء او ثمنه او الالة التي يستخرج بها الماء ، ومنه يظهر حكم استيهابه فانه اذا لم يكن فيه ذلة ومهانة يجب ، كما انه اذا كان فيه ذلة بحيث



يكون تحملها عادة حرجياً لم يجب، ولو بذل له الماء او الثمن الى اجل فان استطاع وفائه - ولو بالاحتمال العادى - وجب قبوله ، بخلاف ما اذا علم او ظن بعدم التمكّن من الوفاء به فانه لا يجب القبول .

**الثالث الخوف من استعماله على نفسه او عضو من اعضائه بتلف او عيب او حدوث مرض او شدته او طول مدته او بطؤ برئه او صعوبة علاجه او نحو ذلك مما يعسر تحمله عادة بل لو خاف من الشين الذى يكون تحمله شاقا تيمم ، والمراد به ما يعلو البشرة من الخشونة المشوهة للخلقة او الموجب لتشق الجلد وخروج الدم ويكفى الظن بالمدكورات او الاحتمال الموجب للخوف سواء حصل له من نفسه او قول طبيب او غيره وان كان فاسقا او كافرا، ولا يكفى الاحتمال المجرد عن الخوف كما انه لا يكفى الضرر اليسير الذى لا يعنى به العقلاء ، واذا امكن علاج المذكورات بتسخين الماء وجب ولم ينتقل الى تيمم .**

في هذا المتن امور (الاول ) لاشكال فى تسويغ التيمم فيما اذا خاف المرض الشديد باستعمال الماء اما بخوف حدوثه او زيادته او بطؤ برئه او صعوبة علاجه او نحو ذلك مما لا يطاق تحمله عادة عند العقلاء (واستدلوا له) بعد الاجماع الصريح كما فى كلام غير واحد - بالادلة العامة الدالة على رفع كل تكليف عن لا يتحملة، مثل قوله تعالى ما جعل عليكم فى الدين من حرج ، وقوله تعالى ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ، وقوله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ، وقوله تعالى لا يكلف الله نفساً الا وسعها ، وقوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة ، ومثل قوله ﷺ بعث بالحنفية السمحة، وقوله ﷺ لا ضرر ولا ضرر، وقولهم عليهم السلام ان دين محمد ﷺ اوسع مما بين السماء والارض ان الخوارج ضيقوا على انفسهم وان الدين اوسع من ذلك .

وبالادلة الخاصة فى باب الوضوء مثل الاية الكريمة : وان كنتم مرضى او على سفر او جاء احد منكم من الغائط او لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً

طيباً (الاية) ذكر سبحانه جملاً اربعاً وفرع عليها عدم وجدان الماء ورتب عليه الجزاء في قوله فتيّموا، حيث ان جعل كل واحد من الارباع اعنى المرض والسفر والمجيء عن الغائط و لمس النساء شرطاً مستقلاً و تفرّيع عدم وجدان الماء عليه يستظهر منه ان المراد من عدم الوجدان اعم من عدمه او عدم التمكن من استعماله وان كان موجوداً ، فالمرضى الذى لا يتمكن من استعماله سواء كان لاجل الضعف والعجز عن تناول الماء او كان لاجل ضرره به يتيمم فتدل الاية على تسويغ التيمم بسبب المرض، مضافاً الى ان المرض بما هو مرض لا يوجب تسويغه اذرب مرض يكون رفعه باستعمال الماء البارد فمن مناسبة الحكم والموضوع وظهور الاية الكريمة في كون التسويغ في حال المرض وحال عدم وجدان الماء امتناناً لاسيما بمناسبة ذيل الاية : ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون يستظهر ان المراد هو المرض الذى يضرعه استعمال الماء او يوجب العجز عن السعى اليه، وبذلك فسر الاية في مجمع البيان، قال: وهو المروى عن السيدين الباقر والصادق عليهما السلام .

(ومثل صحيح ابن مسلم) قال سئلت الباقر عليه السلام عن الرجل يكون به القروح ، قال عليه السلام لا بأس بان لا يغتسل ويتيمم (وصحيح ابن ابي نصر) عن الرضا عليه السلام فى الرجل يصيبه الجنابة وبه قروح او جروح او يخاف على نفسه من البرد ، قال عليه السلام لا يغتسل ويتيمم ( والمروى عن الصادق عليه السلام ) فى الكافى انه قيل له عليه السلام ان فلاناً اصابته جنابة وهو مجدور فغسلوه فمات فقال عليه السلام قتلوه الاسئلوا الايمموه ، ان دواء العى السؤال و فى معناه غيره .

وهذه الادلة وان امكن الخدشة فى دلالة بعضها كما ربما يقال فى مثل لاضرر ولاضرار من توقف التمسك به على احراز الضرر ولو ظناً فلا يثبت به الحكم فى مورد الخوف الذى هو اعم من الظن، وفى مثالية التهلكة انها اخص من المدعى فانها فى خصوص الالتقاء فى المهلكة والمرض المسوغ اعم منه - ولكن غير ذلك من الادلة سليم عن المناقشة ويصح التمسك به.

( الثانى ) ذكر غير واحد من الاصحاب كالمحقق فى الشرايع انه لو خاف

الشين باستعمال الماء جاز له التيمم ، والمراد منه - كما في المدارك وغيره وصرح به في المتن ما يعلو البشرة من الخشونة المشوهة للخلقة من استعمال الماء في البرد و قد يصل الى تشقق الجلد وخروج الدم ، ففيما كان منه بالغاً الى ما لا يتحمل عادة لاشكال في حكمه كالمرض الذي يكون كذلك ، اذا المعيار هو كون الطهارة المائية مستلزته لما يشق تحمله بحسب العادة ، واما ما لم يكن كذلك ففي تسوية التيمم اشكال والمحكي عن المنتهى و جماعة من المتأخرين تقييده بالفاحش ، و عن جماعة بما لا يتحمل و عن الكفاية دعوى الاتفاق على انه اذا لم يغير الخلقة ولم يشوهها لم يجز التيمم ، وبهذا يظهر انه لامورد لاثبات الجواز مطلقا باطلاق معقد الاجماع المحكية على جواز التيمم مع خوف الشين ، فلا دليل على الجواز الا في مورد لزوم المشقة والخرج وهو المتيقن من الاجماع .

### (الامر الثالث) المدار في ثبوت المذكورات من حدوث التلف باستعمال الماء

او العيب - الى اخر ما ذكره في المتن - على العلم بحدوثها باستعماله او الظن المستفاد من معرفة التجربة او اخبار عارف و ان كان صيباً او فاسقاً او كافراً مع عدم اتهامه في الدين - ولو لم يقترنه الخوف ، او الخوف من استعماله و لو لم يحصل الظن ان قد يحصل الخوف مع التمسك بل مع الوهم ، ولكن بشرط ان يكون معتداً به عند العقلاء ، فالمدار بعد العلم على احد امرين اما الظن و اما الخوف ، اما الظن المجرد عن الخوف فلما يدل على وجوب دفع الضرر المظنون وان الظن في باب الضرر حجة بيناء العقلاء على اعتباره وانهم يعاملون مع مظنون الضرر معاملة مقطوعه ، و اما الخوف من الضرر فالمراد منه هو الحالة النفسانية الحاصلة من ترتب وقوع امر مكروه في المال والنفس او غيرهما الموجبة لتشويش خاطر عند العقلاء ،

(و ربما يقال) باناطة تسويغه للتيمم على اقتترانه بالظن بوقوع الامر المخوف

منه كما عن ظاهر العلامة وجملة ممن تأخر عنه ولكن الاقوى عدمها فان الخوف قد اخذ موضوعاً بنفسه في صحيح ابن ابي النصر المتقدم الذي فيه : او يخاف على نفسه من البرد ، و من المقطوع بالوجدان حصول الخوف بالاحتمال و ان لم يحصل الظن اذا كان الاحتمال



معتداً به عند العقلاء و لعله يختلف ذلك عند هم من حيث اهمية المحتمل و عدمها فقد يحصل الخوف عندهم بمجرد الوهم اذا كان المحتمل زهاب النفس مثلاً ، و بالجملة ، فحصول الحالة النفسانية هو المناط على ما هو ظاهر الخبر المذكور .

و مما ذكرنا يظهر عدم الفرق بعد حصول العلم او الظن او الخوف بين استناد احدها الى قول الطبيب و عدمه كما لافرق في الطبيب بعد تحقق احد المذكورات من قوله بين كونه مسلماً او كافراً خلافاً لما عن المنتهى من عدم قبول قول الذمى ، وهو باطلاقه مشكل ، اللهم الا ان يكون مراده (قده) فيما اذا كان متهماً فانه لا يقبل قوله مع الاتهام لعدم ترتب شىء من العلم والظن والخوف على قوله .

(الامر الرابع) لا يكفى الضرر اليسير الذى لا يعنى به العقلاء كما هو ظاهر الشرايع والمحكى عن المعتبر والمبسوط و نسب الى المشهور ايضاً (والمحكى) عن جامع المقاصد والذكرى و جملة اخرى من كتب الاصحاب جواز التيمم به ولو كان من قبيل الصداع او الزكام و نحوهما مما لا يشق تحمله عادة استناداً الى ان الضرر اليسير قد يؤدى الى الشديدي بل هو الغالب و لفحوى ما دل على تسويغ التيمم من ضرر الشين فان مثل الصداع و الزكام اشد منه (ولا يخفى ما فيه) فان الضرر اليسير اذا خيف منه الوقوع فى الشديدي فهو عبارة عن خوف الضرر الشديدي الذى يعتبر عند العقلاء و يخرج عن محل البحث ، و ان كان مما لا يحصل به الخوف على الشديدي فاعتباره ممنوع ، و اما فحوى اعتبار ضرر الشين فقد بينا فيما تقدم انه انما يكون الشين مسوغاً فيما اذا كان بحيث لا يحتمل عادة و يترتب عليه عنوان الحرج لامطلقاً (و بالجملة) فلا وجه للقول بجواز التيمم عند كل مرض مطلقاً ولو كان يسيراً .

(الامر الخامس) اذا امكن علاج المذكورات بتسخين الماء او بالتحفظ من البرد او بلبس الثياب الكثيرة و نحو ذلك بحيث يرتفع به توقع الضرر و لم ينتقل الى التيمم لصدق وجدان الماء بمعنى التمكن من استعماله حينئذ ، وهو الموضوع لوجوب الطهارة المائية .

مسئلة (١٨) اذا تحمل الضرر وتوضاً او اغتسل فان كان الضرر في المقدمات من تحصيل الماء و نحوه وجب الوضوء او الغسل وصح ، و ان كان في استعمال الماء في احدهما بطل ، و اما اذا لم يكن استعمال الماء مضراً بل كان موجباً للحرج والمشقة كتحمل الم البرد او الشين مثلاً فلا يبعد الصحة و ان كان يجوز معه التيمم لان نفى الحرج من باب الرخصة لا العزيمة ولكن الاحوط ترك الاستعمال وعدم الاكتفاء به على فرضه فيتيمم ايضاً .

اذا كانت الطهارة المائية ساقطة عنه لاجل الضرر او الحرج فتحمل ذلك وتوضاً او اغتسل فلا يخلو عن صور (الاولى) ما اذا كان الضرر او الحرج في مقدماتها كما اذا توقف تحصيل الماء على سلوك طريق مظنون الضرر فسلكه و اصاب الماء سواء وقع في الضرر المظنون او لم يقع ، وفي هذه الصورة يجب عليه الوضوء او الغسل و ان عصى بتحصيل الماء ولكن لما كان بعد عصيانه واجداً للماء متمكناً من استعماله فهو مكلف حينئذ بالطهارة المائية لعدم سراية النهي الى نفس الوضوء او الغسل و ان كان الامر بهما قبل تحصيل الماء ساقطاً من جهة انتفاء شرط وجوبهما و هو التمكن من الماء ، فبعد حصول الشرط و لو بالعصيان يتعلق الامر الفعلي بهما فلا امر حينئذ بالتيمم ، و هذا ظاهر .

(الثانية) ما اذا كان الضرر في مقدماتها المقارنة مع فعلها او كان بعض تلك المقدمات المقارنة مما يتعلق بالنهي من جهة اخرى غير الضرر كما اذا انحصر الماء في اناء مغصوب و تعذر الوضوء او الغسل الا بالاعتراف منه شيئاً فشيئاً ولا يمكن صب الماء في اناء اخر فان التكليف ينتقل الى التيمم ، فلو عصى و اختار الوضوء او الغسل فالحكم هو البطلان لان الطهارة المائية حينئذ متوقفة على مقدمة محرمة مقارنة معها بالزمان فالامر بها ساقط لكون الامر بها متوقفاً على الامر بالقبیح او تجويزه بخلاف ما اذا كان الوضوء او الغسل متأخراً عن المقدمة المحرمة فانه بعد الاتيان بتلك المقدمة لأبأس بالامر بذى المقدمة لسقوط النهي عن المقدمة بعصيانه .

(و توضیح ذلك) ان الواجب اذا توقف فعله على مقدمة محرمة يكون المورد من اقسام المتزاحمين ، والحكم فيه ملاحظة النسبة بينهما فان كان ملاك الوجوب اهم

ارتفع التحريم عن المقدمة، وان كان ملاك حرمة المقدمة اهم ارتفع الوجوب عن ذى المقدمة، وان كان الملاك متساويين تخير المكلف بينهما اذا كانت المقدمة المحرمة مقارنة مع ذبها بالزمان، و اما اذا كانت متقدمة عليه فحرمة المقدمة فعلية فملاك ذى المقدمة و ان كان متساوياً مع ملاك حرمة المقدمة الا ان ملاك المقدمة لتقدمها بالزمان يكون اهم و يرتفع اهمية ملاك ذى المقدمة لتأخره عنها فحرمة المقدمة فى موطن وجودها حرمة فعلية لا شاغل عنها عقلاً ولا شرعاً، اما عقلاً فلكون المقدمة مقدورة للمكلف فعلاً و تركاً تكويناً، و اما شرعاً فلان المانع المتصور عنه شرعاً منحصر بالخطاب الوجوبى المتوجه الى ذى المقدمة بايجاره فى موطن وجوده، وهو لا يصلح للشاغلية لتساوى ملاك وجوبه مع ملاك حرمتها، فالخطاب التحريمى الفعلى بالمقدمة مانع عن تعلق الامر بذى المقدمة فاذا سقط هذا الخطاب عن المقدمة بالعصيان ارتفع المانع عن الخطاب بذى المقدمة، و هذا بخلاف المقدمة المتساوية مع ذبها بالزمان فان الملاكين اذا كانا متساويين فى الملاك فهما متساويان فى الشاغلية ايضاً ولا ترجيح لاحد هما على الاخر في تخير المكلف.

اذا عرفت ذلك فنقول ان الطهارة المائية اذا توقفت على مقدمة محرمة مساوية لها بالزمان فالمرور من اقسام المتراحمين مع اهمية ملاك الحرمة لكون ذى المقدمة مما له البديل فيسقط وجوبه، ولان الامر به متوقف على الامر بالقبيح بناء على وجوب المقدمة او على تجويزه بناء على عدم وجوبها وكلاهما قبيح من الشارع فاذا اتى المكلف بالطهارة المائية اتى بما ليس مأموراً به، والمفروض انها عبادة لا بد فى صحتها من الامر بها.

(فان قلت) يمكن توجه الامر اليها فى طول النهى عن المقدمة على نحو الترتب بان يقال اذا عصيت النهى عن المقدمة فيجب عليك الاتيان بذى المقدمة، كما فى المقدمة المحرمة لواجب اهم، حيث انها تسقط حرمتها بواسطة اهمية ملاك وجوب ذبها، لكن يصح النهى عنها فى طول مخالفة ذبها، فيقال ان عصيت الخطاب المتعلق بذى المقدمة يحرم عليك اتيان المقدمة.

(قلت) الخطاب الترتبى لا يجرى فى المقام، وقياسه على المقدمة المحرمة لواجب اهم مع الفارق لصحة الخطاب الترتبى فى المقيس عليه دون المقام.



أما صحته في المقيس عليه فلما حققناه في محله من ان الخطاب المقدمي المتعلق بالمقدمة غيرى ترشحي ناش من الخطاب بذى المقدمة ، فهو تابع له في الاطلاق والتقييد والاهمال ، والخطاب بذى مقدمه كسائر الخطابات مهمل بالنسبة الى حالتى عصيانه و طاعته ولا يكون مقيداً باحديهما و لامطلقاً عنهما ، لانهما في الرتبة المتأخرة عن الخطاب و من الثابت في محله على ما حققناه في الاصول استحالة الاطلاق و التقييد بالنسبة الى الحالات الطارئة على الخطاب ، و حينئذ فيكون الخطاب بالمقدمة الناشى من الخطاب بذيهما أيضاً مهمللاً بالنسبة الى حالتى عصيان الامر بذى المقدمة و طاعته ، ففي رتبة عصيان خطاب ذى المقدمة لا تكون المقدمة محكومة بالوجوب فيصح تعلق الخطاب التحريمى بها في تلك الرتبة .

و اما فساده في المقام (اعنى تعلق الخطاب الترتيبى بذى المقدمة في طول عصيان الخطاب التحريمى المتعلق بالمقدمة مثل الامر بالوضوء مشروطاً بعصيان النهى عن الاعتراف من الاناء الغصبى هكذا : لا تغترف من الاناء الغصبى و ان عصيت فاغترفت منه فتوضأ) فلان شرط الامر بالوضوء حينئذ هو عصيان النهى المتعلق بالمقدمة و هى الاعتراف من المغصوب ، والمفروض ان الاعتراف تدريجى فلا بد لكل عضو من اغتراف خاص به ، فاذا عصى و اغترف لغسل الوجه فهو غير متمكن من الوضوء ايضاً لانه يتوقف على اغتراف اخر لغسل اليد وهو منهى عنه فالامر بالوضوء حينئذ ساقط فلا امر بغسل الوجه، لان الامر به انما هو في ضمن الامر بالكل و هو الوضوء و المفروض سقوطه .

(الصورة الثالثة) ما اذا كان الضرر في نفس استعمال الماء في الوضوء او الغسل او يتحقق بوضوئه او غسله عنوان محرم اخر منطبق عليهما كما اذا كان نفس افعال الوضوء او الغسل تصرفاً في المغصوب بان كان الماء مغصوباً فيدخل المورد في باب اجتماع الامر والنهى ، والحكم فيه هو بطلان العبادة التى اجتمعت مع المنهى عنه سواء قلنا بامتناع الاجتماع و عدم اجداء تعدد الجهة او قلنا بالجواز .

(اما على الاول) فواضح من جهة عدم كون المجمع مأموراً به بعد فرض امتناع الاجتماع من ناحية الأمر .

(و اما على الثانى) فلعدم قابلية المجمع لان يقع به الامتثال من جهة اقترانه مع المنهى عنه القبيح فارادته من الفاعل لانتفك عن ارادة القبيح المقرون معه وهو مناف مع التقرب باتيان المجمع ، و تفصيل هذا المجمع هو كقول الى باب الاجتماع .

ولا يجدى الخطاب الترتيبى الايجابى بالمجمع مشروطاً بعصيان الخطاب التحريمى المتعلق به ، و ذلك لمكان اتحاد متعلقيهما فيكون الخطاب الايجابى المتعلق به مشروطاً بعصيان الخطاب التحريمى المتعلق به من قبيل تحصيل الحاصل لانه يكون بمنزلة ان يقال اذا عصيت و توضأت بالماء المغصوب فتوضأ وهو فاسد .

**(الصورة الرابعة)** ما اذا لم يكن استعمال الماء مضرراً ضرراً يجب التجنب عنه شرعاً بل كان مما يجوز تحمله لسائر الاغراض العقلائية او كان حرجياً كتحمل الم البرد او الشين مع الامن من العاقبة ، فلو تحمل و اتى بالطهارة المائية فالظاهر الصحة ، اما مع الضرر فلان المفروض كونه مما لا يجب الاجتناب عنه و ان كان يجوز التحرز عنه بترك الطهارة المائية والايان بالتيمم ، لكن مقتضى جواز تحمله ايضاً صحة الطهارة المائية لو تحمل و اتى بها فيكون التيمم فى مثله رخصة لا عزيمة ، و اما مع الحرج فلان ادلة نفيه واردة فى مقام الامتنان و مقتضاه نفى اللزوم لانه نفى الجواز الذى لا امتنان فى نفيه بل نفيه عند تحمل المكلف اياه و اتيان الطهارة المائية خلاف الامتنان لانه موجب للضيق على المكلف بالالزام باتيان التيمم معه .

(لا يقال) ادلة نفى الحرج حاكمة على العمومات المثبتة للتكاليف ومخصصة لها فلا دليل على جواز الاتيان بها فى مورد الحرج ، فاتيانها فى مورده تشريع محرم ، او يقال: انتفاء وجوب الطهارة المائية فى هذا المورد بدليل نفى الحرج موجب لانتفاء جوازها ايضاً و الايلزم بقاء ما هو كالجنس بلا فصل .

(لانه يقال) حكومة ادلة نفى الحرج على العمومات انما هى بمقدار دلالة تلك الادلة على النفى ، و حيث انها واردة فى مقام الامتنان لا تدل من اول الامر على رفع الازيد من الالزام ، فالخارج عن تحت العمومات بعد تحكيم ادلة نفى الحرج عليها هو الالزام الذى

يكون مدلول تلك العمومات لا اصل المطلوبية ، فالدال على محبوبية الفعل مع الحرج او الضرر الذي لا يجب التحرز عنه هو نفس تلك العمومات المثبتة للتكليف لعدم حاكم عليها في مدلولها الذي هو محبوبية الفعل ، ونتيجة ذلك ايضاً كون التيمم في مورد الحرج رخصة لا عزيمة .

و انما عبر في المتن مع ذلك بنفي البعد عن الصحة ولم يجزم بها و قال : الاحوط ترك الاستعمال و عدم الاكتفاء به على فرضه لما في الحكم بصحة الطهارة المائية مع فرض جواز التيمم من الاشكال العظيم كما عبر به المحقق القمي (قده) في الغنائم حيث قال عند ذكر خوف المرض ونحوه : والاشكال العظيم من جهة احتمال البطلان لو تكلف الفعل ، ولو فعل فالاحوط ضم التيمم اليه ايضاً .

(اقول) ويمكن تقرير الاشكال من وجوه (الاول) ان الامر في الضرر الذي يتحملة العقلاء لاغراضهم يدور بين ما اذا بلغ الى مرتبة الحرج و ما لم يبلغ الى تلك المرتبة كالالم الحاصل من البرد الشديد الذي يرتفع سريعاً اذا كان مأموماً من تبعاتها و عواقبها (فعلى الاول) فلا تكليف بالطهارة المائية .

(وعلى الثاني) لا تكليف بالتيمم فالجمع بين صحة التيمم و بين صحة الطهارة المائية باطل .

(الثاني) ان صحة الطهارة المائية عند ايلام النفس بالبرد او الشين مع امن العاقبة متوقفة على القول باباحة ايقاع مثله من الالم الحالي على النفس وهو مشكل ، فان الاضرار على النفس به و فرض صدقه حرام عقلاً و شرعاً ، وان لم يبلغ الى مرتبة الحرج و لم يصدق عليه الاضرار فهو و ان لم يكن حراماً الا انه لا يوجب الترخيص في الاتيان بالتيمم و ترك الطهارة المائية ، فالامر في التيمم دائر بين ان لا يكون صحيحاً او ان يكون واجباً .

(الثالث) ان التيمم طهارة اضطرارية شرع عند العجز عن الوضوء والغسل ، والضرر او الحرج اذا لم يبلغ مرتبة يجب التحرز عنه شرعاً و عقلاً لا يوجب الاضرار



فالامر دائر بين حرمة استعمال الماء و بين وجوب استعماله ، اذ مع جواز استعماله لا اضطرار حتى تصل النوبة الى التيمم (واجاب عنه في الجواهر) اولا بما كان ارادة الاضطرار النوعى فلا يلزم تحقق الاضطرار فى كل مورد شخصى ، فالاضطرار النوعى مسوغ للتيمم مطلقا ولو فى مورد عدم تحقق الاضطرار الشخصى فيصح فرض اجتماع جواز التيمم مع جواز استعمال الماء .

**(وثانياً)** بان الضرر او الحرج و ان لم يمنع عن استعمال الماء شرعا و عقلا الا انه اوجب رفع الوجوب، ومعه يصدق الاضطرار فهو اضطرار مجوز لا اضطرار محرم .  
(اقول) و فيما افاده قدس سره نظربل منع اما قوله ان المدار على الاضطرار النوعى ففيه ان الاضطرار النوعى انما يصلح ان يكون مداراً للحكم فى عالم التشريع والملاك ، و اما فى مقام رفع الاحكام الثابتة لموضوعاتها فالمدار على الاضطرار الشخصى فرجع وجوب الطهارة المائية بقاعدة نفي الحرج انما يكون فيما كان الحرج فيه ثابتاً بالفعل لشخص المكلف لا الحرج النوعى .

(واما قوله قدس سره) ان استعمال الماء مع رفع وجوبه للحرج او الضرر يصدق فيه الاضطرار الا انه اضطرار قد سوغ ارتكابه وتحمله (ففيه) ان صدق الاضطرار عليه حينئذ ممنوع - و ان صدق عليه الحرج والضرر ، كيف ، وموجب الاضطرار اما العجز عن استعماله تكويناً او ما كان ممنوعاً عنه تشريعاً ، و حيث ان المكلف فى المقام ليس عاجزاً عن استعمال الماء لعقلا ولا شرعاً لوجود الماء حسب الفرض وجواز استعماله فلا اضطرار فى البين ، و دعوى صدق الاضطرار بمجرد ترخيص الشارع فى ترك استعمال الماء غير مسموعة ، اللهم الا ان يقال بالمنع من اعتبار كون التكليف بالتيمم اضطرارياً و كفاية صدق الحرج او الضرر ولو لم يبلغ حدا الاضطرار .

**(الرابع)** ان التكليف بالوضوء ثم بالتيمم معلقا على عدم وجدان الماء المراد منه عدم التمكن من استعماله فى الاية الكريمة يوجب التنويع ، لانه تفصيل ، والتفصيل قاطع للشركة ، فالمكلف على نوعين : المتمكن من استعمال الماء و هو الذى يجب

عليه الطهارة المائية ، والعاجز عن استعماله وهو الذي يجب عليه التيمم ، واما المخير بين الطهارتين فلا يكون من احدا القبيلين ، وليس هناك نوع ثالث حتى يندرج فيه ، فتصوير التخير بين الطهارتين مشكل جداً .

(الخامس) انه على تقدير المنع عن التنوع بدعوى ان المكلف بالطهارة المائية هو مطلق المكلف، لكن لاشكال في كون التكليف بالتيمم طويلاً بالنسبة الى المائية ومرتباً على العجز عنها ، فكون المكلف واقعاً في مرتبة يتعلق به التكليف بالتيمم مع كونه في مرتبة يتعلق به التكليف بالطهارة المائية ينافي طولية التكليف بالتيمم بالنسبة الى المائية (وهذه الوجوه) مما سنح بالخاطر، ولا يخفى ان فيها ما يمكن الاعتماد عليه ، وعليه فالاحتياط المذكور في المتن بترك استعمال المائية وعدم الاكتفاء به على فرض الاستعمال بل يأتي بالتيمم معه مما لا ينبغي تركه .

مسئلة (١٩) اذا تيمم باعتقاد الضرر او خوفه فتبين عدمه صح تيممه و صلوته ، نعم لو تبين قبل الدخول في الصلوة وجب الوضوء او الغسل ، واذا توضأ او اغتسل باعتقاد عدم الضرر ثم تبين وجوده صح لكن الاحوط مراعاة الاحتياط في الصورتين ، و اما اذا توضأ او اغتسل مع اعتقاد الضرر او خوفه لم يصح و ان تبين عدمه كما انه اذا تيمم مع اعتقاد عدم الضرر لم يصح و ان تبين وجوده .

في هذه المسئلة صور يجب التعرض لها (الاولى) اذا تيمم باعتقاد الضرر او خوفه وصلى معه ثم تبين عدم الضرر فهل يصح تيممه و صلوته مطلقا او لا يصح كذلك ، او يفصل بين ما اذا كان مع خوف الضرر و ما كان مع اعتقاد الضرر الخالي من الخوف فيصح في الاول دون الاخير، وجوه ، قد يقال بالاول كما في المعتبر القول به لكن في ظن المخوف، بل يظهر منه كونه اجماعياً عندنا حيث نسب الخلاف فيه الى احمد في احدى الروايتين منه ، قال (قده) لو خشى على نفسه لصاً او سباعاً تيمم ولا اعادة - الى ان قال- ولو ظن مخوفاً فتييمم وصلى ثم بان فساد ظنه فلا اعادة ، و عن احمد روايتان احديهما يعيد لانه تيمم من غير سبب يبيح التيمم فاشبهه من نسي الماء في رحله (لنا) انه تيمم تيمماً

مشروعاً وصلى صلوة مأموراً بها فتكون مجزية ، وحجة احمد ضعيفة لان السبب الخوف وهو موجود ، وقياسه على الناسى باطل لانا نمنع الاصل والفرع (انتهى) والتعبير بالظن فى كلامه لعله لبيان ادنى فردى الرجحان فيشمل القطع ايضاً ، هذا .

(واستدل) لاثبات الصحة فى الصورتين -- اى صورة اعتقاد الضرر و صورة خوفه -- مع تبين الخلاف بان الاعتقاد بالضرر ولو كان ظنياً بل احتمالاً عقلائياً كالخوف منه موضوعى لانه طريق الى موضوع الحكم بالتيمم ، و ذلك اما فى الاعتقاد بالضرر فلان العقل يحكم بوجود التحرز الدنيوى المقطوع والمظنون والمحمّل احتمالاً عقلائياً بملاك واحد وهو الحكم بقبح الاقدام على لا يؤمن فيه من الضرر فيقال فى مثله بان العقل ذو حكم واحد فى مقطوع الضرر ومظنونه ومحمّله كما فى باب حكمه بحرمة التشريع فانه يحكم بحرمة فيما لم يعلم انه من الدين بملاك واحد شامل لما يعلم انه ليس منه وما يشك فيه، فان الملاك عند العقل فى ذلك هو قبح التصرف فى وظيفة المولى وشركة العبد مع موله فيما هو خارج عن وظيفته .

وحيث ان الضرر الدنيوى واقع فى سلسلة علل الاحكام وملاكاته بخلاف حكمه بالتحرز عن الضرر الاخرى الواقع فى سلسلة معاليلها التى هى غير قابلة لاعمال المولوية فيها فلاجرم يستكشف من حكمه بقبح الاقدام على ما لا يؤمن ضرره بحكم الملازمة بين حكمه الواقع فى مرتبة علل الاحكام وبين الاحكام الشرعية المعلولة لها عن خطاب شرعى مولوى متعلق الى التحرز عن اعتقاد الضرر ولو كان مظنوناً بل محتملاً ،

ولما كان حكم العقل الكاشف عن الحكم الشرعى فى مورد القطع بالضرر والظن به واحتماله العقلائى عن ملاك واحد وهو قبح الاقدام على ما لا يؤمن الضرر فيه كان الحكم الشرعى المستكشف منه فى الموارد الثلاثة اعنى القطع والظن والاحتمال ، ايضاً بملاك واحد وهو عين ذلك الملاك بحكم الملازمة، فيكون مقطوع الضرر ومظنونه ومحمّله حراماً شرعياً واقعياً استكشف حرمة من ناحية حكم العقل من جهة الملازمة سواء صادف الواقع ام لا، وهذا معنى ما فى المعبر من انه تيمم تيمماً مشروعاً وصلى صلوة ماموراً بها فتكون مجزية ،



هذا بالنسبة الى اعتقاد الضرر، وهكذا بالنسبة الى الخوف، بل هو في الخوف اظهر ، حيث ان خوف الضرر موضوع لما يترتب عليه من الاحكام ، بل لعل ذلك فيه اجماعى كما يظهر من نفي الخلاف بينهم ظاهراً في ان سلوك الطريق الذى يخاف فيه من الضرر معصية يجب اتمام الصلوة فيه ولو انكشف بعده عدم الضرر، اذ الحكم باتمام الصلوة مع خوف الضرر وصحتها ولو تبين الخلاف لا يتم الا يكون الخوف موضوعاً للحكم وكذا في المقطوع الضرر ومظنونه ومحتمله ولو لم يكن معه خوف، ولا يمكن تصحيحه بحرمة التجرى لعدم حرمة - كما حقق في محله (وبالجملة) فالظاهر ان خوف الضرر كالاعتقاد به موضوعى بالقياس الى حكم التيمم ، وسيأتى زيادة توضيح لذلك في مسألة جواز البدار الى التيمم في سعة الوقت انشاء الله تعالى .

(ويستدل للثانى) بالمنع من كون العقل في مورد الضرر ذا حكم واحد بملاك واحد في مورد قطعه وظنه واحتماله بل هو انما يحكم بقبح ارتكاب الضرر الواقعى بملاك كونه ضرراً، و بحرمة ارتكاب مظنونه ومحتمله بملاك انه لا يؤمن من ارتكابه عن الوقوع في الضرر، وحكمه الاول نفسى ، والثانى طريقى، والحكم الشرعى المستكشف من حكمه ايضا كذلك نفسى وطريقى بحكم الملازمة ، والحكم الطريقى لا يترتب عليه شىء سوى ما يترتب على ما كان طريقاً اليه على تقدير موافقته ، ومع تبين مخالفته فلا يترتب عليه اثر اصلا من الاجزاء وغيره، هذا بالنسبة الى اعتقاد الضرر، وهكذا الكلام بالنسبة الى خوفه .

(ومما ذكرنا يظهر ) وجه التفصيل بين اعتقاد الضرر و بين خوفه وان وجهه هو الالتزام بكون الحكم فى مورد اعتقاد الضرر طريقياً و فى مورد خوفه موضوعياً (والانصاف) ان الحكم بحرمة الاقتحام عند خوف الضرر موضوعى حيث ان فى ارتكاب المخوف فى نفسه حرج و مشقة لا يتحمل عادة . واما حكم العقل بقبح ارتكاب الضرر الاعتقادى فالحق ان العقل فيه زو حكمين: حكم نفسى فى موضوع الضرر نفسه، وحكم طريقى فيما لا يؤمن فيه من الضرر حذارا يقع فى الضرر ، و عليه فالحق هو التفصيل بين اعتقاد الضرر علما او ظناً او احتمالاً عقلائياً اذا كان مع عدم الخوف و بين الخوف

منه فيقال بعدم الصحة مع تبين الخلاف في الاول والصحة في الثاني . ولكن الاحتياط في صورة الخوف ايضاً لا ينبغي تركه .

هذا كله فيما اذا تبين عدم الضرر بعد التيمم والصلوة معه ، واما لو تبين قبل الايتان بالصلوة فلا اشكال في عدم جواز الصلوة معه وذلك لانه على تقدير صحة التيمم واقعاً يبطل بالتمسك من استعمال الماء قبل الصلوة فيكون المورد من مصاديقه .

(الصورة الثانية) اذا توضأ او اغتسل باعتقاد عدم الضرر ومع عدم الخوف منه ثم تبين وجوده فعلى تقدير كون اعتقاد الضرر موضوعياً بالنسبة الى حكم التيمم ينبغي القطع بصحة ما اتى به مع الطهارة المائية لعدم تكليفه بالتيمم من جهة انتفاء موضوعه الذي هو اعتقاد الضرر ،

وعلى تقدير كون الضرر بوجوده الواقعي موضوعاً واخذ الاعتقاد طريقاً اليه فكذلك ايضاً لان الطهارة المائية حينئذ وان كانت منهيماً عنها لكن النهي عنها غير منجز لمكان الجهل به جهلاً مركباً من جهة الاعتقاد بانتفاء الضرر ، والنهي اذا لم يكن منجزاً لا يؤثر بوجوده الواقعي في البطلان في المقام .

( اما اذا كان ) ملاكه تراحم الطهارة المائية مع واجب اهم من حفظ نفس محترمة او نحو ذلك فواضح ، حيث ان النهي عنها حينئذ ليس لمكان مبغوضية فيها بل لابتلائها بتزاحمها مع مصلحة اهم ، فهي باقية على ما هي عليه من الملاك ، لكن الامر بما هو اهم منها شاغل مولوى عن ايتانها و شاغلية الخطاب بضدها عنها متوقفة على محركته الفعلية المتوقفة على تنجزه ، ان مالم يكن منجزاً لم يكن شاغلاً للمكلف بنفسه ، ومالم يكن شاغلاً بنفسه لم يكن شاغلاً له عن غيره ، فيكون الايتان بغيره صحيحاً لوجود مقتضى له و تمامية ملاكه وصلاحه وعدم المانع عنه لانحصار مانعية المانع في تنجزه ، وهذا حكم كلي في جميع موارد تراحم المهم والاهم ، حيث يصح الايتان بالمهم عند عدم تنجز الخطاب بالاهم ، وكذا باب اجتماع الامر والنهي ، حيث يصح الايتان بالمجمع عند عدم تنجز النهي بنسيان موضوعه او الجهل به او نحوهما مما لا يرجع الى الجهل بالحكم فيما اذا لم يكن معذوراً .

و اما اذا كان ملاك النهى عنها من جهة انطباق عنوان محرم عليه كالضرر و نحوه فربما يقال - كما فى مصباح الفقيه - بانه كذلك ايضا وذلك لان الطهارة فى حد نفسها نور فيها ملاك المحبوبة ، وانطباق العنوان المحرم عليها لا يخرجها عما تكون عليه، وانما هو من قبيل المانع عن المقتضى، والمانعية تؤثر عند تنجزها كما فى المتزاحمين (ولكنه لا يخلو عن اشكال) بل منع، وذلك لان المقتضى المقترن بالمانع لا يكون تمام الملاك للامر، بل انما يقتضيه فيما لا يكون هناك مانع، بمعنى ان تاثير اقتضائه فعلاً يتوقف على عدم وجود المانع، و مع انطباق عنوان محرم على الفعل يقع التزاحم فى الملاكين فيحكم على المجمع بما يقتضيه الجمع بين الملاكين بعد ملاحظة احدهما مع الاخر والموازنة بينهما (وان شئت قلت) بعد حكومة ادلة نفي الضرر على دليل الطهارة المائية تكون المأمور به من الطهارة المائية هو الذى لا يكون ضرراً ولا ينطبق عليه عنوان الضرر ويخرج الطهارة الضررية عن تحت حكم المأمور به خروجاً واقعياً لان الحكومة روحها التخصيص بلسان لا يرى بين المخصّص والمخصّص معارضة لكى يحتاج الى الجمع بينهما بتقديم الخاص على العام سواء كان لسان الحاكم لسان الشرح او التقييد او كان التصرف فى موضوع دليل المحكوم رفعاً او وضعاً على ما حققناه فى تفسير الحكومة فى محله .

( وكيف كان ) فنتيجة ذلك عدم الامر بالطهارة المائية فى النهى عنها واقعاً ولولم ينجز. النهى عنها ( وبعبارة اخرى ) يكون النهى عنها كالنهي الغيرى الذى هو منشأ انتزاع المانعية الذى لا يصح معه العبادة ولو لم يعلم به لكونه كاشفاً عن وجود المانع عن ملاك المقتضى للامر ولذا تبطل العبادة مع وجود المانع عنها واقعاً ولو مع الجهل .

( وبعبارة اوضح ) النهى الغير المنجز لا يكون بوجوده الواقعي منشأ للبطلان اذا لم يكن ملاكه دخيلاً فيه ، واما مع دخل ملاكه فى البطلان فيبطل ولو لم يكن النهى منجزاً ، فالبطلان ليس معلولاً للنهى بل هو مع النهى كلاهما ناشيان عن الملاك ، واذا سقط تنجز النهى فلا يسقط اثر ملاكه فى البطلان بواسطة عدم تنجزه .



هذا كله مع تسليم تمامية مقتضى الامر مع وجود ملاك النهي، واما مع التنوع و دخل عدم ملاك النهي في تمامية اقتضاء المقتضى في مقام اصل الاقتضاء فالامر اوضح فان التكليف بالطهارة المائية حينئذ مشروط بعدم المانع عنه شرطاً شرعياً و يكون عدم المانع دخيلاً في ملاكه (وبالجملة) فما افاده (قده) مما لا يمكن المساعدة عليه. فالحق في هذا القسم - اعني ما كان منشأ النهي انطباق عنوان محرم على الطهارة المائية لو اتى بها مع اعتقاد عدمه وتبين الخلاف - هو الحكم بالبطلان، فاعادة الصلوة بما يكون وظيفته حين الاعادة من الطهارة المائية او التيمم مما ينبغي لتركه.

( الصورة الثالثة ) اذا توضأ او اغتسل مع اعتقاد الضرر او خوفه فلا اشكال في البطلان اذا لم يتبين عدم الضرر فضلاً عما لو تبين وجوده ، واما لو تبين عدمه ففي البطلان وعدمه وجهان مبنيان على كون اعتقاد الضرر او خوفه مأخوذاً في الحكم على وجه الموضوعية او الطريقة (فعلى الاول) يبطل ما اتى به من الطهارة المائية لعدم التكليف بها واقعاً - وان فرض تمكنه من قصد القربة - لان الفعل مما لا يصلح لان يتقرب به (وعلى الثاني) فكذلك لو لم يتمش منه قصد القربة ، و البطلان حينئذ من جهة عدم قصد القربة لعدم صلاحية الفعل للتقرب به ، واما لو فرض تمشي نية التقرب منه و قصده فالاقوى الصحة لكون الفعل واقعاً مما يمكن التقرب به و قد نوى به التقرب فلا مانع عن الصحة (لكن قد تقدم) ان الاقوى كون خوف الضرر مأخوذاً على وجه الموضوعية ، واما اعتقاد الضرر فقد قوينا كونه مأخوذاً على وجه الطريقة، وعليه فالحكم هو البطلان في صورة الخوف ولو فرض تمشي قصد القربة منه ، بخلاف ما اذا اعتقد الضرر بالاحصول الخوف فانه مع تمشي قصد التقرب وحصوله منه لا يجب الاعادة و ان كان الاحتياط مما لا ينبغي تركه .

(الصورة الرابعة) اذا تيمم مع الاعتقاد بعدم الضرر فلا اشكال في بطلان تيممه مع عدم انكشاف الخلاف فضلاً عما لو انكشف عدم الضرر واقعاً ، واما لو ظهر تحقق الضرر في استعمال الماء ففي بطلان تيممه وصحته الوجهان ، فعلى الموضوعية يبطل لعدم الامر به من جهة انتفاء موضوعه الذي هو اعتقاد الضرر او الخوف ، و كذا على الطريقة

مع انتفاء قصد القرية ، ويصح مع تمشيه منه ، وحيث ان الظاهر كون اخذ الاعتقاد طريقياً فمع فرض قصد القرية يمكن القول بالصحة وان كان الاحتياط يلزم مراعاة .

مسئلة (٤٠) اذا اجنب عمداً مع العلم يكون استعمال الماء مضراً ، وجب التيمم وصح عمله ، لكن ذكر بعض العلماء وجوب الغسل في الصورة المفروضة وان كان مضراً ، فالاولى الجمع بينه وبين التيمم ، بل الاولى مع ذلك اعادة الغسل والصلوة بعد زوال العذر .

المشهور بين الاصحاب - كما في الحدائق - عدم الفرق في تجويز التيمم بين متعمد الجنابة وغيره ، وعن الشيخين ان من اجنب متعمداً مختاراً وجب عليه الغسل وان خاف منه على نفسه ولم يجزله التيمم ، واختاره صاحب الوسائل ايضاً وهو مختار صاحب المستند لكن مع عدم خوف تلف النفس ، ويستدل لهم بطائفة من الاخبار التي في بعضها دلالة على ذلك ( كخبر علي بن احمد ) الذي رفعه عن الصادق عليه السلام في مجذور اصابته جنابة ، قال عليه السلام ان كان اجنب هو فليغتسل وان احتلم هو فليتيمم ( ومرفوعة ابراهيم بن هاشم ) قال ان اجنب فعليه ان يغتسل على ما كان منه وان احتلم فليتيمم ( وصحيحة سليمان ) عن الصادق عليه السلام انه سئل عن رجل كان في ارض باردة فتخوف ان هو اغتسل ان يصيبه عنت من الغسل ، كيف يصنع ، قال يغتسل وان اصابه ما اصابه ، قال وذكر انه عليه السلام كان وجعاً شديداً الوجع فاصابته جنابة و هو في مكان بارد و كانت ليلة شديدة الريح باردة فدعوت الغلظة فقلت لهم احملوني فاغسلوني فقالوا انا نخاف عليك فقلت ليس بد فحملوني ووضعوني على خشبات ثم صبوا علي الماء فغسلوني ( و صحيحة محمد بن مسلم ) قال سئلت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل تصيبه الجنابة في ارض باردة ولا يجد الماء وعسى ان يكون الماء جامداً ، فقال عليه السلام يغتسل على ما كان ، حدثه رجل انه فعل ذلك فمرض شهراً من البرد ، فقال اغتسل على ما كان . فانه لا بد من الغسل ، وذكر ابو عبدالله عليه السلام انه اضطر اليه و هو مريض فاتوا به مسخناً فاغتسل وقال لا بد من الغسل .

( ولا يخفى ) دلالة المرفوعتين على التفصيل بين المتعمد بالجنابة و بين غيره ، لكن لادلالة في الصحيحتين الاخيرتين على التفصيل المذكور لكنهما حملوا عليه بقرينة المرفوعتين .

( وكيف كان ) فهذا القول مردود لضعف دليله ، اما عندنا فلسقوط هذه الاخبار عن الحجية باعراض المشهور عنها فلا وثوق بها ولا حجية لها ولا نحتاج الى تكلف تاويلها والجمع بينهما وبين ما يدل على سقوط الغسل ( واما عند غيرنا ) ممن لا يرى اعراض المشهور عن الخبر موجبا لو هنه فقد اجابوا عن الاستدلال بها بضعف المرفوعتين سندا لمكان الرفع ولمخالفتها مع ما دل على سقوط الغسل لخوف المرض من الكتاب والسنة بالخصوص ، ومع ما دل على نفي العسر والحرج بالعموم ومع ما يقتضيه حكم العقل بحرمة الاقتحام في الهلكة .

وبان المستفاد منهما هو حرمة الاجنب اختيارا في تلك الحالة و ان وجوب الغسل عليه حينئذ من باب العقوبة مع ان المحكى عن المعتبر الاجماع على اباحته وهي الموافقة مع الاصل والعمومات الدالة على الاذن في اتيان الحرث متى شاء و للحرث الشديد في تركه في بعض الاحوال ، مع ايماء صحيحة سليمان المتقدمة على الجواز لما فيه من حكاية عمل الامام عليه السلام مع زهتهم عليهم السلام عن الاحتلام ، هذا مضافا الى الاخبار الدالة على الجواز مثل خبر السكوني ان ابازر اتى النبي صلى الله عليه وآله فقال يا رسول الله هلكت ، جامعت على غير ماء قال فامر النبي صلى الله عليه وآله بمحمل فاستترت به ، وبماء فاغتسلت انا وهي ، ثم قال يا ابازر يكفيك الصعيد عشر سنين ( وخبر اسحق بن عمار ) عن الرجل يكون مع اهله في السفر فلا يجد الماء حين يأتي اهله فقال ما احب ان يفعل ذلك الا ان يكون شبقا او يخاف على نفسه ، قلت يطلب بذلك اللذة ، قال هو حلال (الخبر) .

هدا في المرفوعتين ، واما الصحيحتان فبالمنع عن دالتهما ايضا ، حيث ليس فيهما شيء يدل على التفصيل بين المتعمد وغيره -- كما تقدم -- فيمكن حملهما على صورة المشقة التي تتحمل عادة كما ربما يدل عليه لفظ العنت في صحيحة سليمان ،

واما ما ذكر في المتن من اولوية الجمع بين الغسل والتيمم في الصورة المفروضة



فهو وان كان كذلك لمكان الخروج عن مخالفة من اوجب الغسل فيهما الا انه مخالف للاولى من وجه اخر لدوران الغسل في هذه الصورة بين الوجوب والحرمة فكيف يكون الاحتياط في فعله مع احتمال كونه حراماً ، نعم هذا يتم فيما كان سقوط الغسل على تقدير سقوطه رخصة لا عزيمة ، ومعه ايضا لاحاجة الى التيمم .

( و اما وجه اولوية ) اعادة الغسل والصلوة بعد زوال العذر فلعله لخبر عبدالله بن سنان عن الصادق عليه السلام عن رجل اصابته جنابة في ليلة باردة يخاف على نفسه التلف ان اغتسل ، قال تيمم فاذا امن من البرد اغتسل و اعدا الصلوة ( و مرسل جعفر بن بشير ) عن الصادق عليه السلام قال سئلته عن رجل اصابته جنابة في ليلة باردة يخاف على نفسه التلف ان اغتسل ، قال عليه السلام يتيمم ويصلى فاذا امن البرد اغتسل و اعدا الصلوة .

وقد افتى بمضمونهما جملة من الاصحاب كالشيخ في المحكى عن التهذيب والاستبصار والنهاية والمبسوط وعن المهذب البارع والروض ، وسيأتي الكلام في هذه المسئلة في المسئلة الثامنة من فصل احكام التيمم انشاء الله تعالى .

**مسئلة (٢١) لا يجوز للمتطهر بعد دخول الوقت ابطال وضوئه بالحدث الاصغر اذا لم يتمكن من الوضوء بعده كما امر لكن يجوز له الجماع مع عدم امكان الغسل ، والفارق وجود النص في الجماع ، ومع ذلك الاحوط تركه .**

قدم حكم هذه المسئلة مستوفى في المسئلة الثامنة من مسائل فصل غسل الجنابة .

**الرابع الحرج في تحصيل الماء اوفى استعماله و ان لم يكن ضرر او خوفه .**

المراد بالحرج المشقة الشديدة التي لا تتحمل عادة وهو غير الضرر وخوفه ، ويدل على سقوط الطهارة المائية ما دل على نفي الحرج مثل قوله تعالى ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ، و قد اتضح الحكم فيه مما بيناه في الامر الثالث من الامور المذكورة في طي البحث عن الخوف من استعمال الماء ، حيث قلنا ان المسوغ للتيمم

احد امور ثلاثة على سبيل منع الخلو : اما الضرر غير اليسير ، او الخوف من الضرر ، او المشقة الشديدة التي لا تحمل عادة .

**الخامس الخوف من استعمال الماء على نفسه او اولاده و عياله او بعض متعلقيه او صديقه ، فعلا او بعد ذلك من التلغف بالعطش او حدوث مرض بل او حرج او مشقة لا تحمل ، ولا يعتبر العلم بذلك بل ولا الظن ، بل يكفي احتمال يوجب الخوف حتى اذا كان موهوماً فانه قد يحصل الخوف مع الوهم اذا كان المطلب عظيماً - فيتيمم حينئذ ، وكذا اذا خاف على دوابه او على نفس محترمة و ان لم تكن مرتبطة به ، و اما الخوف على غير المحترم كالحرابي و المرتد الفطري و من وجب قتله في الشرع فلا يسوغ التيمم كما ان غير المحترم الذي لا يجب قتله بل يجوز كالكلب العقور والخنزير والذئب ونحوها لا يوجبها وان كان الظاهر جوازه ففي بعض صور خوف العطش يجب حفظ الماء و عدم استعماله كخوف تلف النفس او الغير ممن يجب حفظه و كخوف حدوث مرض و نحوه ، وفي بعضها يجوز حفظه و لا يجب ، مثل تلف النفس المحترمة التي لا يجب حفظها و ان كان لا يجوز قتلها ايضاً ، و في بعضها يحرم حفظه بل يجب استعماله في الوضوء والغسل كما في النفوس التي يجب اتلافها ، ففي الصورة الثالثة لا يجوز التيمم ، وفي الثانية يجوز ويجوز الوضوء او الغسل ايضاً ، وفي الاولى يجب ولا يجوز الوضوء او الغسل .**

في هذا المتن امور (الاول) اذا خاف من استعمال الماء على نفسه من العطش خوفاً ناشياً من قلة الماء بحيث لو صرف في الطهارة يخاف التلغف من العطش الموجود في الحال او يخاف من حدوثه و اتلافه في المآل - جازله التيمم بالاخلاف ، و نقل الاجماع عليه مستفيض ، وفي الجواهر : اجماعاً محصلاً و منقولاً (ويدل عليه) من العمومات كلما دل على اهمية حفظ النفس عند الشارع و ان حفظها اهم عنده من الطهارة المائية التي جعل البدل لها و رخص في تركها باقل من ذلك بمراتب كثيرة كالاخبار الواردة في النهي عن تغيير النفس للسبع و اللص في طلب الماء في السفر ، و ما دل على النهي عن نزول البثر اذا لم يكن

معه دلو او جبل ، و غير ذلك ، وللاخبار الخاصة في المورد مثل خبر ابن سنان عن الصادق عليه السلام في رجل اصابته جنابة في السفر وليس معه الاماء قليل و يخاف ان هو اغتسل ان يعطش قال ان خاف عطشاً فلا يهرق منه قطرة وليتيمم بالصعيد فان الصعيد احب الي ( و خبر ابن ابي يعفور ) عنه عليه السلام في الرجل يجنب ومعه من الماء ما يكفيه لشربه ايتيمم او يتوضأ ، قال عليه السلام يتيمم افضل ، الا ترى انه انما جعل عليه نصف الطهور ( و خبر ابن ابي العلاء ) عنه عليه السلام عن الرجل يجنب ومعه من الماء بقدر ما يكفيه لوضوء الصلوة ، ايتوضأ بالماء او يتيمم ، قال عليه السلام يتيمم ، الا ترى انه جعل عليه نصف الطهور ، - والمراد بنصف الطهور في هذين الخبرين هو مسح نصف اعضاء الوضوء باثبات المغسولين - اعنى الوجه واليدين - دون الممسوحين - اعنى الرأس والرجلين .

( ووجه المحدث الكاشاني ) في حاشية منه على الوافي بامكان كون النصف كناية عن احد المعادلين ، قال ( قد ) يعنى ان الله تعالى جعل التراب طهوراً كما جعل الماء طهوراً و هما سيان عديلان لافرق بينهما في الطهورية كنصفى الشىء الواحد المتساويين و انما عبر عن كل منهما بالنصف لانهما معا كشيء واحد في الاحتياج اليهما في الطهارة لا يعنى احدهما في محله عن الاخر ( انتهى ) اقول ولعل الوجه الاول اظهر وان قال ( قد ) بان الثاني اقرب الى الصواب ( ويؤيد ما استظهرناه ) ما تقدم في صدر الباب من خبر الحلبي المروى في الكافي عن الصادق عليه السلام عن الرجل يجب و معه قدر ما يكفيه من الماء لوضوء الصلوة ، ايتوضأ ايتيمم ، قال عليه السلام لا بل يتيمم ، الا ترى انه جعل عليه نصف الوضوء ، - فان المراد بنصف الوضوء هو المعنى الاول ، وقد تقدم ثقل كلام المجلسي ( قد ) في مرآت العقول و انه فسر الحديث بما ذكرنا .

( وكيف كان ) فيدل على جواز التيمم مع خوف العطش ايضاً صحيح الحلبي قال قلت للصادق عليه السلام الجنب يكون معه الماء القليل فان هو اغتسل خاف العطش ، أيقتسل به او يتيمم ، قال عليه السلام بل يتيمم وكذلك اذا اراد الوضوء ( و موثق سماعه ) قال سئلت الصادق عليه السلام عن الرجل يكون معه الماء في السفر - فيخاف قلته قال يتيمم بالصعيد و يستبقى الماء ، فان الله عز وجل جعلهما طهوراً : الماء والصعيد .



وهذه الاخبار ظاهرة الدلالة في كون خوف العطش المترقب مسوغاً للتميم و عدم جواز الطهارة المائية معه ، ولا ينافيه التعبير بالاحب - كما في خبر ابن سنان - او الافضل - كما في خبر ابن ابي يعفور - فان الافضل ينطبق على الواجب وهو احب اليه عليه السلام ، واما كون هذه الاخبار في مورد ترقب خوف العطش في المآل فلا ينافي تعميم الحكم بالقياس الى ما يخاف منه في الحال ، لان العطش المترقب اذا كان خوفاً مسوغاً فالعطش المحقق يكون مسوغاً بالفحوى .

**(الامر الثاني)** ان اخاف من استعماله عطش اولاده او عياله او بعض متعلقيه او صديقه او من كان مصاحباً معه او من كان في نفقته ممن يحسب منه ، سواء كان فعلاً او بالمآل على النحو الذي تقدم في الامر الاول بان خاف عليهم من التلف عطشاً ، فان الحكم فيه هو انتقال التكليف الى التميم بلا اشكال ولا خلاف وذلك لعدم دليل نفى الحرج و اطلاق بعض الاخبار المتقدمة لاسيما الخبر الاول اعنى خبر ابن سنان المعبر فيه بالعطش منكرأ في قوله عليه السلام : ان خاف عطشاً ، الشامل لعطش نفسه ، الذي هو مورد السؤال و عطش متعلقيه ومصاحبيه ، فالقول بعدم شمول النصوص المتقدمة بدعوى ظهورها في خوف المكلف على شخص نفسه لاوجه له .

**(الثالث)** اذا خاف على دوابه المملوكة له فالمشهور على ما نسب اليهم وجوب التميم و حفظ الماء لدابته ، لكن في المدارك - بعد حكاية تسوية الخوف عليها للتميم من المعتبر لكونه من قبيل الخوف على المال - استشكل فيه وقال ان مطلق ذهاب المال غير مسوغ ، و لهذا وجب صرف المال الكثير الذي لا يضر فوته في شرائه ، و منه الدواب لو توقف الشراء عليه فيمكن القول بوجوب حفظ الدابة او اتلافها و استعمال الماء لانه واجد له غير مضطر اليه فلا يسوغ له التميم (انتهى) ولا يخفى ما فيه للفرق بين صرف الدابة في ثمن الماء اذا توقف شرائه على ذلك و بين اتلاف الدابة عطشاً و صرف الماء في الوضوء او الغسل ، فان شراء الماء باغلى الثمن واجب بالنص - كما تقدم - فلا يقاس عليه اتلاف المال خصوصاً اتلاف الدابة عطشاً ، حيث انه غير مستحسن عند العقلاء و اهل المرات

فيدل على تسويغ التيمم بخوف تلفها ماتقدم مما دل على التسويغ في الخوف على المال ، مضافاً الى دليل نفي الضرر .

بل يمكن ان يقال بعدم اشتراط كون الدابة مملوكة له فيكفي الخوف عليها مطلقاً و ذلك لانها نفس محترمة بمعنى انه لا يجوز قتلها عطشاً و ان جاز قتلها لاكل لحمها فالدليل على التسويغ ليس منحصراً في عنوان الخوف على المال في المقام بل الدليل على وجوب حفظ النفس المحترمة كاف في اثبات التسويغ ، مضافاً الى امكان التمسك باطلاق العطش المذكور منكرأفي خبر ابن سنان المتقدم و بموثقة سماعة المتقدمة ايضاً ، حيث كان السؤال فيها عن الرجل يكون معه الماء في السفر فيخاف قلته ، فان مورد السؤال هو خوف القلة الشامل لخوفها على الدابة التي معه ولو لم تكن مملوكة له وليس في هذه الموثقة ما يدل على اختصاص الحكم بالخوف على نفس المكلف فالاقوى تعميم التسويغ في الخوف على الدواب مطلقاً سواء كانت مملوكة له او لم تكن ، و سواء تضرر بتلفها اولاً .

**(الامر الرابع)** اذا خاف على نفس محترمة و ان لم تكن معه ولا مرتبطة به ،

كنفس المؤمن ، حيث يجب حفظها من التلف ، و لا اشكال في مسوغية الخوف على تلفها للتيمم لاهمية وجوب حفظها بالنسبة الى الطهارة المائية التي لها بدل ، و اما اذا لم تكن ممن يجب حفظها و ان لم يجز اتلافها وقتلها ايضاً كالذمي المحقون دمه ففي كون الخوف عليه من التلف عطشاً مسوغاً للتيمم اشكال من جهة عدم وجوب حفظه عن التلف ، و من جهة احترامه ولو لكونه محقون الدم و ان الشارع لا يرضى بقتله عطشاً لاجل الطهارة المائية التي لها بدل و لاستفادة الاكتفاء بالاهون من ذلك في الانتقال الى التيمم ولما في النفوس من زوى المروات من الحرج والمشقة الشديدة في مشاهدة هلاك النفس عطشاً ولو كانت غير محترمة فيشملة دليل نفي الحرج و لماورد من النهي عن قتل الكفار عطشاً و منع الماء عنهم ولو في الحرب و غير ذلك مما يقوى اهمية صرف الماء في هذه النفس التي حكم الشارع بحقن دمه ، وعليه فلعلى الاقوى هو التسويغ في الذمي ايضاً ،

**(الخامس)** اذا خاف على نفس غير محترمة كالمرتد المهودر دمه و من يجب

قتله ، فان كان يحتاج اليه في السفر بحيث يخاف على نفسه من تلفه ، فهو يرجع الى الخوف على نفسه ويكون حكمه حكمه من تسويغه للتييم وعدم جواز صرف الماء في الطهارة ، وان كان مع عدم الحاجة اليه فالمصرح به في محكى الذكرى عدم مزاحمته مع وجوب صرف الماء في الطهارة المائية وكذا لو وجب قتله لغير الارتداد كالمحكرم عليه بالرجم او من يجب قتله قصاصاً وكذا الكافر الحربى ، وعليه المصنف (قده) فى المتن .

و يمكن ان يقال بتسويغه التيمم ايضاً لان دليل وجوب قتله لا يبدل على جواز قتله عطشاً بل يمكن ان يقال بوجوب اشباعه من الجوع و ابراد كبده من العطش مادام حياً لم يقتل خصوصاً فى المسلم المحكوم عليه بالقتل ان لا يكون اقل حرمة من الحيوان المحلل لحمه الذى يجوز ذبحه ولكن لا يجوز منعه من الماء حتى يموت عطشاً (نعم) لو كان الجانى قد قتل نفساً بمنع الماء عنه فمات عطشاً فالقصاص منه يكون بهذا النحو من القتل ، فمطلق جواز القتل او وجوبه لا يدل على جواز القتل بحبس الماء عنه حتى يموت من العطش ، وعليه فيقوى تسويغ هذا القسم ايضاً للتييم .

(السادس) اذا خيف العطش على حيوان يجب او يجوز قتله كالحية والكلب العقور و نحوهما من السباع الضارية ، فربما يقال هنا بعدم الاشكال فى عدم مسوغية الخوف عليه للتييم ان لا احترام لهذا الحيوان و لكن عن الذكرى الاشكال فيه و لعله للتأمل فى جواز قتله بالعطش و ان جاز بانواع اخرى من القتل واستظهر فى المتن جواز التيمم هنا لا وجوبه و لعله للاعتراف بعدم جواز القتل بالعطش ولكن تحريم قتله بهذا النحو ليس من الاهمية بمثابة تكون مانعة من الطهارة المائية الواجبة على المكلف فيكون نتيجة التزام هو الجواز .

(السابع) قد قسم المصنف (قده) صور الخوف هنا على اقسام ثلاثة و قال بان فى الثانية وهى الخوف من تلف النفس المحترمة التى لا يجب حفظها وان كان لا يجوز قتلها يجوز التيمم ويجوز الوضوء والغسل ايضاً (ولا يخفى) ان ما افاده متوقف على صحة التخيير بين التيمم والطهارة المائية وقد تقدم ان فى تصويره اشكالا من جهة طولية التكليف فيها بل التخيير لا يخلو عن المنع .



ثم ان بعض السادة من مشايخنا (قده) كتب على قول المصنف : و ان كان لا يجوز قتلها ، - بان هذا مناف لما ذكر انفا من ان هذا القسم يجوز قتله (اقول) و لا منافاة بينهما لان قوله هذا ذكر للفرد الخفي ، فمعناه ان في هذا القسم اعني النفس التي لا يجب حفظها يجوز صرف الماء للوضوء والغسل ولا يجب ، سواء كان مما يجوز قتله او لا يجوز ، فحكم بجواز حفظ الماء للطهارة المائية وعدم صرفه في هذه النفس التي لا يجب حفظها و ان كان من القسم الذي لا يجوز قتلها ايضاً ، و من المعلوم ان فيما لا يجوز قتله اذا جاز صرف الماء في الطهارة المائية يكون جواز صرفه فيها فيما يجوز قتله بطريق اولي ، وهذا واضح .

(الامر الثامن) في كل مورد يكون الخوف من تلف النفس مسوغاً للتيمم يكون الخوف من حدوث المرض ايضاً مسوغاً له ، و كذا يجوز التيمم اذا خيف على نفسه او غيره من العطش الذي يكون فيه مشقة شديدة لاتحمل عادة و ذلك لاطلاق جملة من الاخبار السابقة ، و اما لو كان مما يسهل تحمله فلا يكون مسوغاً لانصراف الادلة عنه .

مسئلة (٢٢) اذا كان معه ماء طاهر يكفى لطهارته و ماء نجس بقدر حاجته التي شربه لا يكفى في عدم الانتقال الى التيمم لان وجود الماء النجس حيث انه يحرم شربه كالعدم فيجب التيمم و حفظ الماء الطاهر لشربه نعم لو كان الخوف على دابته لاعلى نفسه يجب عليه الوضوء او الغسل و صرف الماء النجس في حفظ دابته بل و كذا اذا خاف على طفل من العطش فانه لادليل على حرمة اشرا به الماء الممتنجس و اما لو فرض شرب الطفل بنفسه فالامر اسهل فيستعمل الماء الطاهر في الوضوء مثلاً و يحفظ الماء النجس ليشربه الطفل بل يمكن ان يقال اذا خاف على رفيقه ايضاً يجوز التوضي و ابقاء الماء النجس لشربه فانه لادليل على وجوب رفع اضطرار الغير من شرب النجس نعم لو كان رفيقه عطشاناً فعلاً لا يجوز اعطائه الماء النجس ليشرب مع وجود الماء الطاهر كما انه لو باشر الشرب بنفسه لا يجب منعه .

في هذا المتن امور (الاول) لو كان عنده ماء ان طاهر و نجس و كان عطشاناً

فعلاً أنتقل حكمه الى التيمم ولا يجوز له شرب الماء النجس لتقديم مراعاة الحرمة عليه لكونها حرمة فعلية منجزة ويكون المقام من قبيل التزاحم بين ما لا يدل له اعنى شرب الماء النجس المحرم وبين ما له البدل اعنى الطهارة المائية ، ومن المقرر في باب التزاحم تقديم ما لا يدل له على ما له البدل ، وسنذكر وجهه في طي الامر السادس الذي عنوانه في المتن .

**(الثاني)** لو كان عنده ماء ان طاهر ونجس ولكن يخاف من العطش في المستقبل فالمحكي عن المحقق وغيره هو جواز حفظه للشرب والاكتفاء بالتيمم واستجوده في المدارك مبتنياً على ثبوت حرمة شرب الماء النجس مطلقاً (و اورد عليه في الحدائق والجواهر) بعد استظهارهما من كلامه انه قد تأمل في ثبوت حرمة شرب الماء النجس - بالاجماع منقولاً و محصلاً على حرمة و بدلالة الاخبار القريبة من التواتر عليها فلا موقع للتأمل ، لكن ظاهر عبارة المدارك هو التأمل في كون حرمة شربه بمرتبة من الاهمية بحيث توجب المزاحمة مع وجوب الطهارة المائية لا التأمل في اصل الحرمة .

(و كيف كان) فالمقام من قبيل دوران الامر بين مخالفة حكم الزامي في الحال مما له البدل و مخالفة حكم الزامي في الاستقبال مما لا يدل له ، و الاقوى في مثله عدم مزاحمة الحكم الاستقبالي مع الحكم الالزامي في الحال ، لان منشأ التزاحم هو استتباع كل حكم من المولى لحكم العقل بوجوب صرف العبد قدرته في امثاله ، المستلزم لصرفه قدرته عن غيره في مورد المزاحمة ، و هذا في الحكمين المتقارنين بحسب الزمان ظاهر ، و اما في المختلفين في الزمان ففيه تأمل بل منع ، اذ لا موجب للالزام بترك الواجب في الحال و حفظ القدرة لامثال الحكم المتأخر عنه زماناً الواقع في الاستقبال ، فالمقتضى لايان المتقدم وهو الخطاب المنجز به موجود ، و المانع عنه وهو حكم العقل يلزم ابقاء قدرته لصره في امثال المتأخر مفقود فيجب الايان بالمتقدم ، و تفصيل ذلك بازيدهما ذكرنا موكول الى مراجعة ما كتبناه في الاصول في باب التزاحم .

**(الثالث)** اذا خاف على دابته فلا اشكال في وجوب صرف الماء الطاهر في الوضوء

او الغسل و حفظ الماء النجس لسقى دابته ، اذا اشكال في اشراب الدابة الماء النجس ولا دليل على حرمة .

**(الرابع)** اذا خاف على طفل من العطش فان كان الامر دائراً بين الطهارة المائية و اشراب الطفل الماء النجس و بين اشرا به الماء الطاهر و الايتان بالتييم فالترخيص في التيمم موقوف على حرمة الاشراب ، فعلى القول بحرمة يتعين التيمم لكون المقام من قبيل تراحم ما لا يدل له اعني حرمة الاشراب مع ما له البديل ، اما لو دار الامر بين صرف الطفل الماء النجس بنفسه لا باشراب المكلف اياه و بين الايتان بالتييم فالظاهر عدم سقوط الطهارة المائية لعدم الدليل على وجوب منع الاطفال عن شرب الماء المتنجس ، و اما اشرا به ففيه اشكال خصوصاً اذا كان وليه و من يجب نفقة الطفل عليه (و كيف كان) فاذا اراد الايتان بالطهارة المائية فالاولى ان يكون بعد صرف الماء المتنجس في رفع عطش الطفل ليرتفع التراحم بالنسبة الى الماء الطاهر ، هذا اذا خاف على الطفل من عطشه الموجود في الحال و اما اذا خاف على عطشه في المستقبل فيأتي فيه الاشكال الذي ذكرناه في الامر الثاني من ان التراحم حينئذ واقع بين الخطابين الطولين بحسب الزمان و حكم العقل بصرف القدرة في الحكم المتقدم زماناً لعله يقتضى تقديم الطهارة المائية .

**(الخامس)** اذا خاف على رفيقه في الحال او في المستقبل ، فاما يكون الابتلاء به على نحو اشرا به في الحال او في المستقبل او يكون على نحو يوجب اضطرار رفيقه في شرب الماء النجس بنفسه (ففي الاول) يكون حكمه حكم ما لو توقف الطهارة المائية على شرب المكلف نفسه الماء النجس فان اشراب الماء النجس لمكلف آخر حرام كشربه نفسه (وفي الثاني) يتعين الايتان بالطهارة المائية فانه لا دليل على وجوب رفع اضطرار الغير من شرب النجس اذا لم يكن ممن يجب مؤنته عليه و الا فالاحتياط لا يترك فيما اذا كان الابتلاء بصرف الماء النجس له في الحال لرفع عطشه فعلاً لافي الاستقبال ، فيصرف الماء الطاهر في رفع عطش من يجب نفقته عليه ثم يأتي بالتييم ، لفقدان الماء حينئذ قطعاً .

و اما ما في المتن من الفرق بين الخوف من عطش رفيقه في المستقبل بجواز الايتان بالطهارة المائية حينئذ و ابقاء الماء النجس لشربه و بين عطشه فعلاً فلا يجوز اعطاء الماء



النجس له مع وجود الماء الطاهر فلم نعرف له وجهاً ، اذ لو جاز ابقائه لان يعطيه في المستقبل لجاز اعطائه له في الحال ايضاً ، اللهم الا ان يكون نظره الى عدم تنجز التكليف الاستقبالي في الحال ، وهو كلام حق الا ان الظاهر من المصنف (قده) عدم القول به ، و يحتمل انه فرض الاضطرار في الاستقبال فيما اذا احتمل شرب رفيقه الماء النجس بنفسه لا بان يضطر الى اشراب المكلف اياه ، اذ لا يجب على المكلف حينئذ رفع اضطرار غيره في شرب الماء النجس ، و اما صورة العلم بانه اذا صرف الماء الطاهر في الطهارة المائيه يحصل له الابتلاء في المستقبل باعطاء الماء النجس لرفيقه فلم يذكره في المتن ، والله اعلم بحقائق الامور .

**السادس** اذا عارض استعمال الماء في الوضوء او الغسل واجب اهم كما اذا كان بدنه او ثوبه نجساً ولم يكن عنده من الماء الا بقدر احد الامرين من رفع الحدث او الخبث ففي هذه الصورة يجب استعماله في رفع الخبث و يتيمم لان الوضوء له بدل وهو التيمم بخلاف رفع الخبث مع انه منصوص في بعض صورته ، والاولى ان يرفع الخبث او لا ثم يتيمم ليتحقق كونه فاقداً للماء حال التيمم ، و اذا توضع او اغتسل حينئذ بطل لانه مأمور بالتيمم ولا امر بالوضوء او الغسل ، نعم لو لم يكن عنده ما يتيمم به ايضاً يتعين صرفه في رفع الحدث لان الامر يدور بين الصلوة مع نجاسة البدن او الثوب او مع الحدث وفقد الطهورين فمراعاة رفع الحدث اهم ، مع ان الاقوى بطلان صلوة فاقد الطهورين فلا ينفعه رفع الخبث حينئذ .

في هذا المتن امور (الاول) ذكروا في باب التزام مرجحات لترجيح احد المتزامنين على الاخر (منها) ما اذا كان احدهما اهم ، وضابطه ما اذا كان احدهما راجعاً الى حفظ بيضة الاسلام وكان مما يقوم به اساسه ويشيد به اركانه دون الاخر او كان مما احرز كون ملاكه اقوى بدليل اخر .

(ومنها) ما اذا كان احدهما مما لا يبدل له والاخر مما له البديل ، سواء كان ثبوت البديل لما له البديل من ناحية تعلق الامر بالقدر المشترك بين افراده او كان من ناحية تعلق امر اخر بطبيعة اخرى في طول الامر الاول كالامر بالتيمم في طول الطهارة المائية ، فعند التزام

مالا يدل له مع ماله البدل في كلا القسمين يقدم مالا يدل له على ماله البدل ، اما في الاول فواضح كما في مثل ازالة النجاسة عن المسجد في اول وقت الصلوة والصلوة في هذا الوقت ، حيث ان التزام فيه انما هو بين ما فيه الاقتضاء و هو الازالة في هذا الوقت و بين ما لاقتضاء فيه وهو الصلوة في اول الوقت ، اذ الالتزام بخصوصية هذا الفرد ، وانما الامتثال باتيانه من جهة كونه مصداقاً للطبيعة المأمور بها و ان العقل يحكم بالتخير في اتيان الطبيعة في ضمنه او في ضمن بقية الافراد ،

( و اما في الثاني ) فلان ثبوت البدل الطولي لو اوجب كاشف نوعي عن كون وجوبه مشروطاً بالقدرة شرعاً فيصير من قبيل التزام الواجب المشروط مع الواجب المطلق فيقدم المطلق على المشروط لصالحية المطلق لكونه شاغلاً مولوياً عن المشروط دون العكس . (ومنها) اذا كانا طوليين بحسب الزمان ، حيث يقدم المتقدم منهما زماناً اذالم يكن المتأخر اهم بنفس التقدم الزماني مرجح ولو لم يكن ملاك المتقدم اهم وكانا متساويين في الملاك ، و ذلك لان التزامه يوجب تقييد اطلاق كل واحد من الخطابين بعدم اتيان متعلق الاخر فيما اذا لم تكن اهمية في البين - لاسقوطهما رأساً ، و نتيجة ذلك هو تخيير المكلف في اتيان كل واحد من متعلقى الخطابين تخييراً عقلياً كما ان نتيجة سقوط الخطابين هو استكشاف ثبوت خطاب واحد شرعي تخييري متعلق بهما على نحو التخير الشرعي (ولازم الاول) كون امتثال كل واحد من الخطابين شاغلاً مولوياً عن اتيان متعلق الاخر لمانعاً عن نفس الخطاب ، فحيث ان المتأخر لم يمثل في وقت المتقدم لم يكن شاغلاً مولوياً عن اتيان المتقدم و يكون المقضى لاتيانه متحققاً من الخطاب الناشئ عن الملاك والمانع عن اتيانه مفقوداً و هو امتثال الخطاب المتأخر فلا جرم يجب الاتيان بالمقدم في وقته الا ان يكون المتأخر اهم فانه لاهميته يجب حفظ القدرة لاتيانه بترك المتقدم .

فهذه امور ثلاثة من مرجحات باب التزامه قد ذكرناها هنا اجمالاً وقد استوفينا تفصيل ذلك في الاصول في مبحث الضد ، ونقول ههنا انه عند تعارض الطهارة المائية مع ازالة الخبث عن الثوب او البدن يكون التقديم لازالة الخبث لكون الطهارة المائية مما

له البديل ، فيكون الامر بازالة الخبث شاغلاً مولوياً عن امتثال الامر بالطهارة المائية لان الامر بها مشروط بالتمكن من استعماله عقلاً وشرعاً ، والامر بازالة الخبث يوجب حكم العقل بصرف القدرة الى امتثاله و يتحقق حينئذ موضوع الامر بالتييم وهو عدم التمكن من استعمال الماء .

هذا مضافاً الى دلالة خبر ابي عبيدة عن الصادق عليه السلام قال سئلته عن المرثة ترى الطهر في السفر وليس معها ما يكفيها لغسلها و حضرت الصلوة ، قال اذا كان معها بقدر ما تغسل فرجها فتغسله ثم تتييم و تصلى ، - فان في تقديم ازالة الخبث بما معها من الماء مع وجوب الوضوء عليها ايضاً لولا الازالة دلالة على تقديم ازالة الخبث على احد الطهورين ، اللهم الا ان يقال بعدم كفاية ما معها من الماء للوضوء ايضاً او يقال بعدم وجوب الوضوء عليها مع عدم التمكن من الغسل بناء على ان يكون للوضوء دخلاً في رفع الحدث الاكبر و يكون جزء السبب لرفعه ، ان على هذا الفرض يكون الايتان بالوضوء كالتبعيض في اجزاء طهارة واحدة ، و سيأتي الكلام في ذلك انشاء الله تعالى ، و لو اراد الاحتياط في الفرض المذكور يصرف الماء اولاً في ازالة الخبث ليصير فاقد الماء فيتييم حينئذ من غير اشكال .

(الامر الثاني) ان اتوضأ او اغتسل مع نجاسة بدنه او ثوبه مع عدم كفاية الماء الذي معه لهما معاً ففي صحة الطهارة المائية و عدمها قولان ، : المحكى عن جامع المقاصد و مجمع البرهان هو البطلان ، و عليه صاحب الجواهر (قده) و المصنف و ذلك لوجوب صرف الماء في ازالة الخبث فهو غير واجد للماء فلا خطاب له بالوضوء والغسل ، ولازمه البطلان ولولم نقل باقتضاء الامر بالشيء للنهي عن ضده (والمحكى عن النهاية) والموجز الحاوي الصحة و تنظر فيها في القواعد ، و عن التذكرة و كشف الالتباس التفصيل بين احتمال وجود المزيل في الوقت و عدمه بالحكم بالاجزاء في الاول دون الاخير ، و لعله لكفاية الرجحان الذاتي في صحة العبادة بعد فرض القول بعدم اقتضاء الامر بالشيء للنهي عن ضده خصوصاً مع احتمال وجود المزيل للنجاسة .

(والاقوى هو الاول) و ذلك لانا و ان صححنا العبادة الماتى بها عند مزاحمتها مع واجب اهم: اما بملك الخطاب والرجحان الذاتي لها في تلك الحالة ، او بالخطاب الترتبي



حسبما ذكرنا تفصيله في الاصول، لكن لا يمكن القول به في المقام الذي هو من باب الدوران بين ما لا بد له و بين ما له البدل، حيث انك قد عرفت ان السرفى تقديم ما لا بد له هو طولية التكليف بيدل ما له البدل بالنسبة الى مبدله، و لازمه اشتراط التكليف بالمبدل بالقدرة و صيرورة القدرة شرطاً شرعياً فيصير التزام بينهما من قبيل التزام بين الواجب المطلق و الواجب المشروط فيسقط الخطاب المشروط بانتفاء شرطه و سقوط موضوعه، و من المعلوم كون دخل القدرة شرعاً في موضوع الخطاب من جهة دخله في الملاك فينتفى الملاك عن الواجب المشروط بتقديم المطلق عليه فلا يصح اتيانه بداعى الملاك وكذا بالخطاب الترتيبى فانه متوقف على العلم بوجود الملاك و يكون المانع من الخطاب هو من جهة التزام فقط و هو فيما كانت القدرة فيه شرطاً عقلياً لاشريعياً (و بالجملة) فالحكم فى الفرض المذكور هو بطلان الطهارة المائية .

(الامر الثالث) لو كان معه من الماء ما يكفى احداً من امرين من الطهارة المائية و ازالة الخبث و لم يكن عنه ما يتيمم به فيدور الامر حينئذ بين صرف ما عنده من الماء فى ازالة الخبث فيكون فاقد الطهورين او صرفه فى الطهارة المائية، فالمتعين هو صرفه فى الطهارة المائية لعدم وجود البدل لها حينئذ فلا يجيبىء فيه ما ذكرنا فيما له البدل اذ المكلف انما يتوجه اليه الخطاب بالتيمم اذ وجد ما يتيمم به ومع فقدانه له يكون الامر بالطهارة المائية غير مشروط شرعاً بوجود الماء و يكون بالنسبة اليه واجباً مطلقاً فيتزاحمان و لما كان فقد الطهورين بمثابة قال جماعة بسقوط اصل الصلوة عنده يكشف عن اهمية الطهارة الحديثة بالنسبة الى الخبثية ان لم يقل احد بسقوط الصلوة عند فقد الطهارة من الخبث اضطراراً، هذا بناء على احتمال عدم سقوط الصلوة عن فاقد الطهورين و وجوبها عليه و صحتها منه، و اما بناء على سقوطها منه فالحكم بتقديم الطهارة الحديثة حينئذ واضح فانه لا ينفعه صرف الماء فى ازالة الخبث .

مسئلة (٢٣) اذا كان معه ما يكفيه لوضوئه او غسل بعض مواضع النجس من بدنه او ثوبه بحيث لو تيمم ايضاً يلزم الصلوة مع النجاسة ففى تقديم رفع الخبث حينئذ على رفع الحدث اشكال بل لا يبعد تقديم الثانى نعم لو كان بدنه

و ثوبه كلاهما نجساً وكان معه من الماء ما يكفي لاحد الامور من الوضوء او تطهير البدن او الثوب ربما يقال بتقديم تطهير البدن والتيمم والصلوة مع نجاسة الثوب او عريانا على اختلاف القولين ولا يخلو ما ذكره من وجه .

في هذه المسئلة امران (احدهما) اذا كان معه ما يكفيه لطهارته المائية او غسل بعض مواضع النجس من بدنه او ثوبه بحيث لو تيمم ايضا لا يتخلص من الصلوة في النجس و يكون صلوته في الاقل نجاسة لافي الطاهر ففي تقديم رفع الحدث او رفع بعض الخبث والصلوة مع التيمم وجهان ، من كون مانعية النجس مأخوذة بنحو صرف الوجود فلا ينفع رفع بعض الخبث لان النجاسة المانعة موجودة ولو كانت قليلة ، و من احتمال كونها مانعة على نحو الطبيعة السارية بحيث يكون كل نجاسة مانعاً مستقلاً يجب رفعها في الصلوة، و عليه فيجب حينئذ رفع الممكن رفعه منها و يكون دوران الامر بين رفعها و بين صرف الماء في الطهارة الحديثة من قبيل دوران الامر بين ما لا بد له وما له البدل فيقدم الاول وهو رفع الخبث على الثاني وهو الوضوء او الغسل .

(والاقوى هو الثاني) لكون كل نجاسة مانعاً مستقلاً وقد استوفينا الكلام في ذلك فيما كتبناه في اللباس المشكوك من انحلال الخطابات الغيرية الاستفادة منها المانعية كالخطابات النفسية ، و لذا يجب تقليل النجاسة عن الثوب و البدن اذا كان له من الماء بمقدار تطهير بعضها منها فاذا زاحم ذلك مع الطهارة المائية قدم ازالة ما يمكن ازالته من الخبث على الوضوء والغسل لكونهما مما له البدل ولا وجه لما في المتن من عدم استبعاد تقديم الطهارة المائية .

( الامر الثاني ) لو كان بدنه و ثوبه كلاهما نجساً ولم يكن له من الماء الا بمقدار رفع النجاسة عن احدهما او رفع الحدث فمقتضى ما ذكرنا في الامر الاول هو سقوط الطهارة المائية من الحدث حينئذ فيدور الامر بعد ذلك بين تطهير البدن به او الثوب فهل يتعين الاول او يتخير بينه وبين الثاني ، و جهان ، اقواهما الاول سواء قلنا بوجود الصلوة عريانا على من انحصر ثوبه في النجس مع عدم تمكن تطهيره ، او قلنا بوجود الصلوة في الساتر النجس حينئذ تقديماً لملاك ستر العورة في الصلوة ، و ذلك

لاحتمال اهمية ازالة النجاسة عن البدن فيتعين تقديمه لانه من قبيل دوران الامر بين التعيين والتخير في مرحلة الامتثال وسقوط التكليف لافى مرحلة اثباته و ان قيل في دوران الامر بينهما في مرحلة اثبات التكليف بالبرائة عن التعيين ، والله العالم .

مسئلة (٢٤) اذا دار الامر بين ترك الصلوة في الوقت او شرب الماء النجس كما اذا كان معه ما يكفى لوضوءه من الماء الطاهر وكان معه ماء نجس بمقدار حاجته لشربه ومع ذلك لم يكن معه ما يتيمم به بحيث لو شرب الماء الطاهر بقى فاقد الطهورين ففي تقديم ايها اشكال .

ولا يبعد تقديم الصلوة بصرف الماء الطاهر في الوضوء و شرب الماء النجس لو قيل بسقوط الصلوة عن فاقد الطهورين وعدم صحتها منه ، لدوران الامر بين ترك الصلوة الواجبة وشرب النجس واهمية الصلوة بالنسبة الى كل واجب ومحرم ، هذا اذا قلنا بتحقق الملاك عند فقد الطهورين و ان سقوط الصلوة ليس لفقد ملاكها بل لعدم امكان تحصيله حينئذ ، و اما لو قيل بانتفاء ملاكها وكان سقوط وجوبها لانتهاء الملاك فيكون وجوبها مشروطا بالطهارة لاجودها فقط فيصير من قبيل الدوران بين الواجب المشروط والمطلق وينبغي مراعاة ترك شرب الماء النجس حينئذ، لكن التحقيق هو الاول لاطلاق ادلة وجوب الصلوة و عدم تقيدها بالطهارة وانها من المقدمات الوجودية فقط لالوجوبية .

مسئلة (٢٥) اذا كان معه ما يمكن تحصيل احد الامرين من ماء الوضوء او السائر لا يبعد ترجيح السائر والانتقال الى التيمم لكن لا يخلو عن اشكال والاولى صرفه في تحصيل السائر اولا ليتحقق كونه فاقد الماء ثم يتيمم واذا دار الامر بين تحصيل الماء او القبلة ففي تقديم ايهما اشكال .

مقتضى ما تقدم من تقديم ما لا بدل له على ما له البدل هو تقديم السائرنا على الطهارة المائية لان المستظهر من دليل بدلية التيمم هو طولية التكليف به بالنسبة الى التكليف بالمائية فيكون اشتراط التكليف بالمائية بالقدرة شرعياً بخلاف الامر



بالسائر ، حيث ان وجوب الصلوة عارياً عند تعذر الستر ليس من باب بدلية الصلوة عارياً عن الصلوة مع الستر بل لسقوط وجوب السائر عند تعذره عقلاً وانما وجبت الصلوة عارياً عند التعذر من جهة ان الصلوة لا تترك بحال ، وعليه فيكون اشتراط القدرة في الستر عقلياً واشتراطها في الطهارة المائية شرعياً ، فيكون الدوران هنا بين الواجب المطلق والمشروط ، وقد تقدم تقديم الاول على الثاني لكون الواجب المطلق موجباً لسلب القدرة شرعاً عن الواجب المشروط .

(فالاولى) صرف القدرة في تحصيل السائر اولاً ليتحقق موضوع وجوب التيمم ويصلى مع الستر ولعله يستفاد الاولوية في ترجيح جانب الستر من اهمية رعايته لكون الحضور بين يدي الجبار سبحانه وتعالى مقتضياً لكون المصلى مستور العورة وانه لا يلائم كونه عارياً حينئذ كالبهائم بخلاف الصلوة مع التيمم، حيث جعل التراب احد الطهورين وانه يكفيه عشرين وان رب الماء رب الصعيد .

(واما في صورة الدوران) بين الصلوة الى القبلة والصلوة مع الطهارة المائية ، فان تمكن من الصلوة الى اربع جهات فالظاهر تقديم الطهارة المائية لنمکن الاحتياط في القبلة حينئذ دون المائية ، فيدرك بذلك امثال التكليفين واقعاً ، واما مع عدم التمكن من ذلك فمتضى ما تقدم في السائر هو تقديم رعاية القبلة لكون الدوران هنا بين المالا بدل له وماله البديل فان الصلوة الى اى جهة شاء ليست من باب البدلية بل من جهة سقوط شرطية القبلة عند تعذر رعايتها بخلاف الطهارة المائية، حيث ان التيمم بدل لها ، ولكن المسئلة لا تخلو عن الاشكال .

المابع ضيق الوقت عن استعمال الماء بحيث تزم من الوضوء او الغسل خروج وقت الصلوة ولو كان لوقوع جزء منها خارج الوقت وور بما يقال ان المناطق عدم ادراك ركعة منها في الوقت فلودار الامر بين التيمم وادراك تمام الوقت او الوضوء و ادراك ركعة او ازيد قدم الثاني لان من ادرك ركعة من الوقت فقد ادرك الوقت لكن الاقوى ما ذكرنا ، والقاعدة مختصة بما اذا لم يبق من الوقت فعلاً الامتداد ركعة فلا تشمل ما اذا بقي بمقدار تمام الصلوة ويؤخرها الى ان يبقى بمقدار

ركعة فالمسئلة من باب الدوران بين مراعاة الوقت و بين مراعاة الطهارة المائية ، والاول اهم و من المعلوم ان الوقت معتبر في تمام اجزاء الصلوة فمع استلزام الطهارة المائية وقوع جزء من اجزائها خارج الوقت لايجوز تحصيلها بل ينتقل الى التيمم لكن الاحوط القضاء مع ذلك خصوصاً اذا استلزم وقوع جزء من الركعة خارج الوقت .

في هذا المتن امر ان (الاول) لاختلاف في كون ضيق الوقت مسوغاً للتيمم اذا لم يكن عن تفريط وكان بغير سوء اختياره كما اذا طهرت من الحيض في الوقت الذي لايسع الغسل،

وانما الكلام فيما كان عن تفريط ففي الروضة كالمحكي عن العلامة في جملة من كتبه كالمنتهى والتذكرة والمختلف تعين التيمم والصلوة به ونسبه في الرياض الى الاشهر ، وفي المدارك انه لا يخلو عن رجحان ، ثم قال : ولا ريب ان التيمم والاداء ثم القضاء بالطهارة المائية احوط ، وفي المعتبر: عدم مشروعية التيمم حينئذ ، بل الواجب عليه الصلوة خارج الوقت مع الطهارة المائية ، و عن جامع المقاصد التفصيل بين ضيق الوقت عن استعمال الماء الموجود والضيق عن السعي اليه : تبعين الصلوة مع التيمم في الثاني دون الاول .

(واستدل للقول الاول) اعنى القول بتعين التيمم والصلوة به اداء بامور- منها- ما دل على عموم بدلية التيمم عن الوضوء والغسل مثل قوله ﷺ : هو بمنزلة الماء ، وقوله ﷺ رب الماء رب الارض وقوله ﷺ ان الله جعل التراب طهوراً كما جعل الماء طهوراً - ومنها - مساوات من اخر عمداً الى ان لايسع الوقت للصلوة الامع التيمم مع من يخاف فوت الوقت بالسعي الى الماء ، حيث يتعين عليه التيمم ولايجوز السعي اليه حينئذ ولو كان الماء موجوداً - ومنها - ظهور اصل مشروعية التيمم للمحافظة على الصلوة في وقتها ، الكاشف عن اهميتها في نظر الشارع وانها لا تترك بحال كما لا تسقط عند تعذر تحصيل السائر والقبلة وطهارة البدن والثوب لاجل ضيق الوقت - ومنها - اشعار الامر بالتيمم عند خوف الزحام في يوم الجمعة او عرفة كما في خبر السكوني - ومنها - ظهور

الاتفاق على مشروعيته لصلوة الجنائز مع خوف فوتها ، مع انه لا فرق بينها وبين اليومية الاً بوجود الطهارة فى اليومية واستحبابها فى صلوة الجنائز ، و هو غير فارق - و منها - استحباب وجوب الصلوة عليه قبل ضيق الوقت ولا تصح الا بالطهور ، وحيث ان المائية متعذرة يتعين ان يأتى بالصلوة مع التيمم .

فهذه هى الوجوه التى استدلت بها لهذا القول ، وقد اورد على كل واحد منها و اجيب عما اورد عليها بما لاحاجة الى نقلها (وجملة القول فى ذلك) متوقفة على بيان المحتملات فيما هو المراد من وجدان الماء الذى اخذ عدمه موضوعاً لوجوب التيمم فى الاية الكريمة ، فان فيه احتمالات .

(الاول) ان يكون المراد به هو الوجدان فى مقابل فقدان .

(الثانى) ان يكون المراد به التمكن من استعمال الماء عرفاً الذى يحصل بوجود الماء والقدرة على استعماله بلا مشقة عرفية .

(الثالث) ان يكون المراد به التمكن منه مع التمكن من اقامة ما يشترط فى صحته ذلك ، فيصير المعنى: وان لم تتمكنوا من الطهارة المائية و الايتان بالصلوة بعدها فتيمموا .

فعلى الاحتمالين الاولين فالاية الكريمة لاتدل على الرخصة فى التيمم عند ضيق الوقت، اما على الاحتمال الاول فواضح ، ضرورة ان محل الكلام انما هو عند وجود الماء وعدم سعة الوقت لاستعماله و ايتان الصلوة بعده ، كما انه على الاحتمال الثانى يكون وجود الماء والقدرة العرفية على استعماله حاصلين ، وعلى الاحتمال الثالث يكون المتعين هو التيمم وذلك لعدم تمكنه من استعمال الماء و ايتان الصلوة بعده لوقوع الصلوة حينئذ خارج الوقت .

ولا يخفى ان الظاهر العرفى والتأمل فى الاية الكريمة من الصدر الى الذيل يعينان الاحتمال الاخير ، حيث ان صدر الاية دال على كون الطهارة المائية لاجل الصلوة ، مضافاً الى مفروغية كون وجوبها غير بالاجل وجوب ما يشترط صحته بها ، فهذا الواجب الغيرى اذا لم يتمكن ان يأتى به لاجل ذلك الواجب بان لم يتمكن من ايتان ذلك الواجب



بعده يكون غير متمكن من الاتيان بالواجب الغيرى بوصف انه واجب غيرى - وان تمكن من اصل اتيانه - فيكون ضيق الوقت كسائر الاعذار مسوغاً للتيمم ، من غير فرق بين ان يكون الضيق عن تقصير او لا ، وان كان في صورة التقصير معاقباً في التأخير الا انه مع ائمه واستحقاقه العقاب يصدق عليه انه غير متمكن من الطهارة المائية والصلوة بعد ها - وان كان عجزه ناشياً عن تقصيره ، لكن لا ينبغي ترك الاحتياط في صورة التقصير بالجمع بين الصلوة مع التيمم وقضاؤها بعد الوقت مع الطهارة المائية .

**(الامر الثاني)** هل المعتبر في الضيق المسوخ للتيمم هو عدم التمكن من استعمال الماء مع ادراك الصلوة ولو بركة منها في الوقت وان وقع باقيها في خارج الوقت فمع التمكن من الطهارة المائية وادراك الركعة من الصلوة يتعين اتيانها كذلك ولا يجوز معه التيمم ، اوانه يكفي في مسوغيته وقوع شيء من الصلوة في خارج الوقت ولو التسليم منها ، قولان ، فعن التذكرة الاول ، واختاره الشهيد الثاني في الروضة حيث يقول : او لضيق الوقت بحيث لا يدرك منه معه بعد الطهارة ركعة ( انتهى ) واستدل به بقاعدة من ادرك ، اعنى ماورد عنهم عليه السلام بان من ادرك ركعة من الصلوة فقد ادركها ، ولكن في دلالتها على جواز التأخير الى ان يبقى من الوقت ركعة منع ظاهر ، فان ظاهر المروى هو كونه في مقام بيان غاية ما يدرك من الصلوة في الوقت ، ولا دلالة له على جواز التأخير الى هذا المقدار من الوقت ،

فالحق هو القول الاخير كما عليه جملة من الاساطين المتأخرين وعليه المصنف في المتن لان مقتضى شرطية الوقت للصلوة هو وقوعها بجميع اجزاها فيه كما ان مقتضى شرطية الطهارة والاستقبال والستر هو ايضاً ذلك فلو وقع جزء من الصلوة فاقداً لها بطلت ، وحينئذ فيقع التزاحم بين الوقت و بين الطهارة المائية فيقدم الوقت لكونه مما لا بدل له والطهارة المائية مما له البدل ، ولا يقال ان الوقت ايضاً مما له البدل و ان بدله هو ادرك الركعة ، فان الاستفادة من قاعدة من ادرك ، هو ان ادراك الركعة بدل عن ادراك الجميع في صورة تحقق العجز تكويننا بمعنى ان الحكم باجزاء ادراك الركعة انما هو بعد مضي الوقت بحيث لا يدرك من الوقت الا بمقدار ركعة ، واما قبل ذلك فليس

هناك مورد للقاعدة حتى يتمسك بها ويحكم بجواز الطهارة المائية هذا ما قيل في المقام، ولكنه لا يخلو عن المنع، فلاحوط فيما لو توقف الاتيان بالطهارة المائية على خروج مقدار من الصلوة عن الوقت ولو كان يدرك ركعة منها هو الاتيان بالصلوة بتمامها في الوقت مع التيمم ثم قضائها مع الطهارة المائية خارج الوقت .

**مسئلة (٢٤) اذا كان واجداً للماء و اخر الصلوة عمداً الى ان ضاق الوقت عصى ولكن يجب عليه التيمم والصلوة ولا يلزم القضاء وان كان الاحوط احتياطاً شديداً .**

اما عصيانه فيما اذا اخر الصلوة عمداً الى ان ضاق الوقت فلكون التكليف فعلياً منجزاً تاماً بتمامية ملاكه وخطابه فيكون التأخير في امثاله الى ان يتضيق وقته عصياناً عمدياً يستحق به العقاب ، و اما انه يجب عليه التيمم والصلوة فقد تقدم وجبه في الامر الاول في المسئلة المتقدمه بما لا مزيد عليه ، و اما عدم وجوب القضاء فلعدم صدق الفوت في الوقت لانه صلى مع التيمم الذي كان وظيفته .

(وربما يقال) بصدق الفوت حينئذ لانه كان مكلفاً في سعة الوقت باتيان الصلوة مع الطهارة المائية و قد فوتها بسوء اختياره ، والتي اتى بها من الصلوة مع التيمم في ضيق الوقت تكليف اضطرارى فمتعلق الامر الاختيارى قدفات في الوقت فيجب قضائه ( ولا يخفى ما فيه من الوهن ) لان التكليف بالواجب الموسع يكون بالجامع بين افراده التي يصح وقوعها في وقته وازا كانت طبيعة الصلوة مشروطة بالطهارة وكانت الطهارة متحصلة بالماء عندا تتمكن منه وبالتيمم عند الاضطرار والمفروض كونه في اخر الوقت عاجزاً عن استعمال الماء فلامحالة يكون تكليفه في اخر الوقت هو الصلوة مع التيمم فطبيعة الصلوة مع الطهارة ولولا الترايبية منها قد اتى بها ولم تفت منه فلا وجه للقضاء ( والحاصل ) انه لا وجه للجمع بين التكليف بالصلوة مع الطهارة الترايبية في الوقت والقضاء مع المائية في خارج الوقت .

(نعم ربما يمكن عن يقال) بعدم التكليف بالصلوة مع التيمم في الوقت حينئذ بدعوى انصراف دليل وجوبها مع التيمم عما اذا كان الاضطرار بسوء الاختيار ، وقد

يستأنس له بما اذا قيل يجب على العاجز عن الحج ان يستنيب فانه لا يتبادر منه القادر الذي صير نفسه عاجزاً بتخلفه عن الرفقة ، فكما انه لا يتبادر من دليل وجوب الاستنابة على العاجز شموله للعاجز بسوء اختياره فكذا لا يتبادر من دليل عدم سقوط الصلوة بحال من الاحوال شموله لمن صير نفسه عاجزاً عن الاتيان بالفرد الاختياري منها (لكن الاقوى) ضعف هذا الوجه وشمول الدليل لمثل هذا الاضطرار ايضاً ، وقد تقدم في مسائل وجوب الفحص في المسئلة التاسعة منها جملة من القول في ذلك ، وتقدم ايضاً شطر من الكلام في مبحث غسل الجنابة في المسئلة الثامنة من مباحثه .

مسئلة (٢٧) اذا شك في ضيق الوقت وسعته بنى على البقاء وتوضاً او اغتسل ، واما اذا علم ضيقه وشك في كفايته لتحصيل الطهارة والصلوة وعدمها وخاف الفوت اذا حصلها فلا يبعد الانتقال الى التيمم ، والفرق بين الصورتين ان في الاولى يحتمل سعة الوقت وفي الثانية يعلم ضيقه فيصدق خوف الفوت فيها دون الاولى ، والحاصل ان المجوز للانتقال الى التيمم خوف الفوت الصادق في الصورة الثانية دون الاولى .

اذا شك في ضيق الوقت وسعته للطهارة المائية ينبنى على بقاءه للاستصحاب الجارى في الوقت عند الشك في بقاءه عند من يمنع عن اجرائه في غير الوقت فضلاً عن يقول بجريانه مطلقاً ، واذا علم ضيقه فاما ان يعلم مقداره ويشك في كفايته لتحصيل الطهارة المائية والصلوة كما اذا علم ببقاء عشر دقائق من الوقت ويشك في كفايتها للموضوع او الغسل والصلوة ، او لا يعلم مقداره وانما يعلم ضيق الوقت اجمالاً .

(فعلى الاول) فالظاهر الانتقال الى التيمم ، حيث لا محل للاستصحاب اصلاً ، فان تحصيل الطهارة المائية والصلوة بعد تحصيلها في عشر دقائق لم يكن متيقناً سابقاً حتى يكون الشك في بقاءه ، وما كان متيقناً هو وجوب تحصيل الطهارة والصلوة فيما قبل هذه العشر دقائق ، وحيث ان هذا الوقت صار متيقناً بالعلم بمقداره ومتخصصاً بكونه عشر دقائق فلا يمكن انسحاب حكم ما قبله اليه بالاستصحاب لاختلاف الموضوع .



(وعلى الثاني) فلا مانع من اجراء الاستصحاب عند الشك في سعة الوقت لتحصيل الطهارة المائية والصلوة ، و ان علم بضيقة في الجملة ، بل لافرق بين هذه الصورة وبين ما لا يعلم بالضيق اصلا ، ولعل نفي البعد عن الانتقال الى التيمم في المتن راجع الى الاول - اعنى ما علم بمقدار الوقت تفصيلا ويشك في سعة و ضيقه .

مسئلة (٢٨) اذا لم يكن عنده الماء و ضاق الوقت عن تحصيله مع قدرته عليه بحيث استلزم خروج الوقت ولو في بعض اجزاء الصلوة انتقل ايضاً الى التيمم ، وهذه الصورة اقل اشكالا من الصورة السابقة وهي ضيقه عن استعماله مع وجوده لصدق عدم الوجدان في هذه الصورة بخلاف السابقة ، بل يمكن ان يقال بعدم الاشكال اصلا فلا حاجة الى الاحياط بالقضاء هنا .

هذا - اى الفرق بين تأخير استعمال الماء في الطهارة المائية عمداً حتى ضاق الوقت عن استعماله وبين التأخير في السعي اليه كذلك حتى ضاق الوقت عن السعي اليه - هو التفصيل الذى تقدم حكايته عن جامع المقاصد - فى شرح المتن المتقدم ، والاقوى عدم الفرق بينهما وان كان وجه الاحتياط فيما اذا اخرا السعي اليه حتى ضاق الوقت اضعف ، حيث انه مع عصيانه بتأخير السعي يكون فاقد الماء في ضيق الوقت وجداناً فلا يتمشى الاشكال في وجوب التيمم حينئذ بتوهم كونه واجداً للماء ، و منشأ رجحان الاحتياط مع ذلك هو الخروج عن خلاف من ذهب الى عدم مشروعية التيمم له بسبب عصيانه في التأخير و دعوى انصراف ادلة التيمم عن مثله حسبما تقدم .

مسئلة (٢٩) من كانت وظيفته التيمم من جهة ضيق الوقت عن استعمال الماء اذا خالف و توضاً او اغتسل بطل لانه ليس مأموراً بالوضوء لاجل تلك الصلوة ، هذا اذا قصد الوضوء لاجل تلك الصلوة ، و اما اذا توضاً بقصد غاية اخرى من غاياته او بقصد الكون على الطهارة صح على ما هو الاقوى من ان الامر بالشئى لا يقتضى النهي عن ضده ، ولو كان جاهلاً بالضيق وان وظيفته التيمم فتوضاً فالظاهر انه كذلك فيصح ان كان قاصداً

**لاحدى الغايات الاخر و يبطل ان قصد الامر المتوجه اليه من قبل تلك الصلوة .**

فى هذه المسئلة امران (الاول) من كانت وظيفته التيمم من جهة ضيق الوقت اذا خالف و اتى بالطهارة المائية فان كان اتيانه بها لاجل هذه الصلوة التى ضاق وقتها على وجد التقييد بان تعلق ارادته بالطهارة المائية المقيدة بكونها مأموراً بها لاجل تلك الصلوة المضيق وقتها بحيث لولا هذه الصلوة لما اتى بالطهارة المائية بداع اخر فلا ينبغى الاشكال فى بطلانها ، حيث ان صحتها متوقفة على الامر بها والمفروض عدم الامر بها بهذا العنوان المقيد ؛ وان كان اتيانه بها لاجل هذه الصلوة بنحو الداعى بحيث لولا هذه الصلوة ايضاً لكان يأتى بالطهارة المائية بداع اخر الا انه اتى بها بداعى هذه الصلوة تشريعاً فهى باطلة ايضاً بلاكلام ، واذ كان اتيانه بها لاجل هذه الصلوة على وجه الداعى اعتقاداً ، كما اذا اعتقد سعة الوقت فاغتسل وتوضأ فتبين ضيقه فالاقوى الصحة ، وان كانت الصحة ايضاً لا يخلو عن تأمل تقدم وجهه فى غسل الجنابة .

**(الثانى)** لو اتى بالطهارة المائية فى ضيق الوقت بقصد غاية اخرى من غاياتها او بقصد الكون على الطهارة فى صحتها و بطلانها و جهان مبنيان على اقتضاء الامر بالشئى للنهى عن ضده الخاص و عدمه ، فعلى القول بالاقتضاء تبطل لكونها منهيماً عنها بالنهى الناشى عن الامر بضعها ، وعلى القول بعدم الاقتضاء فالاقوى الصحة ، و ذلك اما لرجحانها الذى هو ملاك الامر بها وان لم تكن مأموراً بها بواسطة تعلق الامر بضعها مع استحالة الامر بالضدين بناء على كفاية الاتيان بملاك الامر فى صحة العبادة واما بالالتزام بكونها مأموراً بها بالامر الترتبى المشروط بعصيان الامر المتعلق بضعها بناء على صحة الامر الترتبى ، نعم من ينكر الترتب ولا يقول بكفاية قصد ملاك الامر فى صحة العبادة ينبغى ان يحكم عليها بالبطلان لعدم تحقق شرط الصحة فيها حينئذ (لكن الاقوى) عندنا صحة الامر الترتبى كما ان الاقوى كفاية ملاك الامر فى صحة العبادة حسبما حققنا القول فيهما فى الاصول بما لا مزيد عليه .

(ومنه يظهر انه) لو اتى بالطهارة المائية مع الجهل بضيق الوقت تصح ان اتى

بها بقصد غاية اخرى اما بالملاك او بالخطاب الترتيبى او بقصد الامر المتوجه من قبل تلك الصلوة على وجه الداعى وتبطل ان قصده على وجه التقييد ، وسيأتى فى ذلك زيادة كلام فى المسئلة الرابعة والثلاثين .

مسئلة (٣٠) التيمم لاجل الضيق مع وجدان الماء لايبيح الاالصلوة التى ضاق وقتها فلا ينفع لصلوة اخرى غير تلك الصلوة لوصار فاقداً للماء حينها بل لو فقد الماء فى اثناء الصلوة الاولى ايضا لا تكفى لصلوة اخرى بل لا بد من تجديد التيمم لها وان كان يحتمل الكفاية فى هذه الصورة .

المعتبر فى اتيان كل غاية مشروطة بالطهارة بالتيمم هو العجز عن اتيانها بالمائية فيصح اتيانها مع التيمم سواء كانت الطهارة شرطاً لصحتها كالصلوة او لجواز الاتيان بها كالمكث فى المساجد ومس كتابة القران او لكمالها كقراءة ماعدى العزائم من القران ، وسواء اتى بالتيمم لاجل تلك الغاية التى يعجز عن اتيانها بالمائية صحيحاً او جائزاً او كاملاً ، اولغاية اخرى ، لكن مع العجز عن اتيان غير ما قصد التيمم لاجلها ايضاً ، واما مع التمكن من اتيان المائية لغاية اخرى فلايجوز اتيانها بالتيمم الذى اتى به لاجل غاية لا يتمكن من اتيانها بالمائية .

ويترتب على ذلك انه اذا تيمم لاجل ضيق الوقت مع وجود الماء عنده لا يصح له الاتيان بصلوة اخرى التى لم يتضيق وقتها - ولو فرض فقد الماء بعد الصلوة المضيق وقتها - بل لا بد من تجديد التيمم لها ، هذا اذا كان الفقدان بعد الصلوة التى ضاق وقتها ،

ولو فقد الماء فى اثنائها فمع امكان الاشتغال بالطهارة المائية لاجل الصلوة الاخرى لعدم منافاتها مع صورة الصلوة فكذلك يجب عليه التيمم بعد هذه الصلوة للصلوة الاخرى التى يريد ان يأتى بها ، ولو لم يتمكن من الاشتغال بالطهارة المائية فيها لمنافاتها مع صورة الصلوة وكونها ماحية لها ففى الاكتفاء بتيممه هذا للصلوة الاخرى وجه قوى ، حيث انه حين وجود الماء لم يكن متمكناً من استعماله للطهارة من جهة منافاته مع الصلوة التى كان مشغولاً بها ، ومع تمكنه من استعماله لم يكن واجداً له ،



وكذا اذا كان الفقدان بعد الصلوة لكن لايسع زمان وجوده بعد الصلوة لاستعماله فى الطهارة ، فالمدار فى عدم الاكتفاء بالتيمم لاجل الضيق للصلوة الاخرى هو وجود الماء مع التمكن من استعماله لاجل تلك الصلوة الاخرى سواء كان التمكن من استعماله فى اثناء الصلوة الاولى او بعدها ، كما ان المناطق فى جواز الاكتفاء به هو عدم التمكن من استعمال الماء فى الطهارة عند وجوده قبل ان يفقد سواء كان فقدانه فى اثناء الصلوة الاولى او بعدها، لكن الاحتياط باعادة التيمم لاجل صلوة اخرى اذا فقد الماء ولو فى اثناء الصلوة الاولى مما لاينبغى تركه .

(ومما ذكرنا ظهر ) ان اطلاق قول الماتن (قده) : وان كان يحتمل الكفاية فى هذه الصورة غير صحيح ، بل ينبغى تقييده بما اذا لم يتمكن من استعمال الماء فى الطهارة فى اثناء الصلوة ، والافمع تمكنه منه لا يؤثر الفقدان فى اثنائها فى الاكتفاء ، والله العاصم .

**مسئلة (٣١) لا يستباح بالتيمم لاجل الضيق غير تلك الصلوة من الغايات الاخرحتى فى حال الصلوة فلايجوز له مس كتابة القران ولو فى حال الصلوة ، وكذا لايجوز له قراءة العزائم ان كان بدلا عن الغسل ، فصحته و استباحته مقصورة على خصوص تلك الصلوة .**

لاشبهة ولا اشكال فى عدم جواز الاتيان بما يشترط فيه الطهارة بالتيمم الذى اتى به لاجل الضيق بعد انقضاء صلوته التى ضاق وقتها ، و انما الكلام فى الاتيان به فى حال اشتغاله بالصلوة او بمقدماتها ، فهل له الاتيان بسائر الغايات التى لم يتضيق اوقاتها فى تلك الحالة ، اولا ، وجهان ،

قد يقال بالاول ، و استدل له بوجهين (الاول) اطلاق قول الفقهاء انه يستباح بالتيمم ما يستباح بالوضوء او الغسل ، فانه يدل على انه اينما شرع التيمم لاستباحة غاية استبيح به حال بقاء العذر سائر الغايات ايضا و ان لم يصح التيمم لها ابتداء ، و ذلك ينشأ من عدم اشتراط ثبوت مسوغ التيمم لكل غاية ، بل يكفى حصوله بالنسبة الى غاية من الغايات بشرط بقاء ذلك العذر المسوغ عند الاتيان بغاية اخرى فيجوز مس كتابة القران

مثلاً في اثناء الصلوة التي ضاق وقتها، ولا يجوز بعد الفراغ لعدم بقاء العذر المسوغ حينئذ دون اثناء الصلوة .

**(الوجه الثاني)** يتوقف بيانه على امرين (احدهما) ان التيمم محصل للطهارة و هو احد الطهورين ، غاية الامر انتقاض الطهارة الحاصلة به بوجود الماء كما تنتقض بالحدث ، و ليس اثره حصول الاستباحة للدخول فيما يشترط فيه الطهارة فقط، و يدل على حصول الطهارة به ظهور جملة من الادلة مثل قوله تعالى ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم ، وقول الصادق عليه السلام في صحيحة حماد : هو بمنزلة الماء ، وقوله عليه السلام في صحيحة جميل ان الله جعل التراب طهوراً كما جعل الماء طهوراً ، و ما عن النبي صلى الله عليه وآله : جعلت لى الارض مسجداً و ترابها طهوراً ، و غير ذلك مما لاحاجة الى نقله .

**(ثانيهما)** ان اخذ العجز عن الطهارة المائية فى موضوع التيمم انما هو على نحو الحيثية التعليلية لا التقييدية ، فالمكلف بما يشترط فيه الطهارة متعلق للخطاب بالتيمم و انما تعلقه به لمكان عجزه عن استعمال الماء فى الطهارة لان الخطاب به تعلق بالعاجز عن استعمال الماء فيها .

اذا عرفت ذلك فنقول العجز عن الاتيان بالصلوة التى ضاق وقتها بالطهارة المائية قد اثر فى مشروعية التيمم و تعلق الخطاب به ، والاتيان به على طبق الامر به يؤثر فى حصول الطهارة به مادام العجز باقياً ، فالمكلف فى حال بقاء العجز حينئذ باق على الطهارة واقعاً ، فهو عند الاشتغال بمقدمات الصلوة التى ضاق وقتها وكذا فى اثناء تلك الصلوة عاجز عن الطهارة المائية ، فهو فى الحالتين على طهارة واقعية حاصلة من التيمم فيصح له الاتيان بغايات اخرى حينئذ ايضاً .

(نعم) لو كان العجز عن الطهارة المائية ماخوذاً فى موضوع الخطاب بالتيمم على وجه التقييد او كان التيمم مبيحاً لارافعالاً كان اللازم عدم جواز الاتيان بغير الصلوة التى ضاق وقتها من سائر الغايات لعدم تحقق العذر بالنسبة اليها فام يتحقق موضوع التيمم لها ،

لكن الظاهر من الأدلة كون اخذ العجز على الوجه التعليلي لا التقيدي ، مع ان كونه على الوجه التقيدي ايضا لا يؤثر في امكان اتصاف المكلف في زمان واحد بكونه متطهراً و غير مطهر- لوقلنا بكون التيمم محصلاً للطهارة - فيكفي في اثبات جواز الاتيان بالغايات الاخرى كون التيمم موجباً للطهارة من غير احتياج لاثبات كون العجز مأخوذاً على وجه التعليل و ذلك لان المكلف بعد التيمم متطهراً واقعاً و الالم يجزله فعل الصلوة ، و متى ما كان متطهراً جازله فعل سائر الغايات المشروطة بالطهارة ، اذ لو لم يجزله فعلها لزم اما تخلف اثر الطهارة عنها او ان لا يكون الطهارة من حيث هي شرطها ، و التالي بكلاشقيه باطل ، اما الاول فباطل بالضرورة واما الثاني فمخالف مع ما يقتضيه الأدلة ، فبطل المقدم ايضاً و ثبت جواز فعل سائر الغايات ما دامت الطهارة باقية ، و بقائها انما هو ببقاء العجز المسوغ لفعل التيمم و هو ضيق الوقت عن استعمال الماء في الطهارة للصلوة .  
(فان قلت) فعلى هذا اذا تيمم عند الضيق يلزم اباحة سائر الغايات و لوعصى و ترك الصلوة التي ضاق وقتها ، وهو معلوم البطلان .

(قلت) المسوغ للتيمم عند الضيق هو امتثال امر الصلوة المشروطة بالطهارة ، و امتثال امر الصلوة في الضيق متوقف على التيمم ، فصحة التيمم مشروطة باتيان الصلوة بعده على نحو الشرط المتأخر ، فلا يصح تيممه مع ترك الصلوة بعده عسياً .

(ولا يخفى ما في الوجهين من الوهن) اما الاول فلما فيه (اولاً) من ان اطلاق عباراتهم في انه يستباح بالتيمم ما يستباح بالوضوء او الغسل منزل على ما اذا كانت الغايات الاخر مثل الغاية التي تيمم لها قد حصل له العذر بالنسبة اليها كما لو ضاق وقتها ايضاً ، كيف ، و الا يلزم مشروعية التيمم في الجملة من غير مسوغه ، وهو مناف لاطلاق فتاويهم بانه لا يصح التيمم الا عند تحقق مسوغه و هو العجز عن الطهارة المائية ، الا ما استثنى كصلوة الجنائز و التيمم للنوم - على ما يأتي -

(وثانياً) انه على فرض تسليم الاطلاق لا محصل للتمسك باطلاق كلامهم ، الا



ان يؤل الى الاجماع ، وهو ممنوع قطعاً و لم يعلم حكايته في المقام عن احد بل المعلوم خلافه و مع قطع النظر عن الارجاع الى الاجماع فلا وجه للاستناد الى اطلاق كلامهم بعد ان لم يكن دليل على صحته .

(واما الثاني) فلان المنع عن كون العجز مأخوذاً في موضوع التيمم على وجه التقييد ساقط جداً ضرورة كون التيمم وظيفة العاجز عن الاتيان بالطهارة المائية حسبما يستفاد من لسان دليله كما لا يخفى على من تدبر في قوله تعالى فان لم تجدوا ماء فتييمموا ، وهذا مما لا ينبغي الاشكال فيه ، بل قد تقدم مراراً انه يستكشف من اخذ فقدان الماء في موضوع التيمم و مقابلته مع الوضوء ان موضوع حكم الطهارة المائية ايضاً قد اخذ فيه التمكن من استعمال الماء على وجه التقييد ، فصار فقدان الوجودان موجبين للتنوع للمكلف ، فالواجب عليه الوضوء او الغسل ، والفاقد بمعنى غير المتمكن من استعمال الماء في الطهارة يجب عليه التيمم ، هذا .

ولو نوقش في اخذ القدرة في موضوع الطهارة المائية و تنوع المكلف به فلا مجال للتشكيك في اخذ العجز في موضوع التيمم على وجه التقييد ، ومع كون العجز مأخوذاً في الموضوع على وجه التقييد لاسبيل الى القول بحصول الطهارة بالتيمم لما لم يتحقق العجز بالنسبة اليه من الغايات الاخر ، ولازم ذلك حصول الطهارة بالنسبة الى ما تحقق موضوع التيمم بالقياس اليه وعدم حصولها بالنسبة الى ما لم يتحقق ، و هذا ليس بغريب اصلاً كما يحكم بارتفاعها عند ارتفاع العجز ، فكما ان عند ارتفاع العجز ترتفع الطهارة و يكون التمكن من الطهارة المائية ناقصاً للطهارة الترايبية كتنقض الحدث لهما كذلك عند عدم العجز لا تحصل الطهارة بالنسبة الى ما اعجز بالقياس اليه ، وعدم حصولها بالنسبة الى ما لا يعجز عنه لا ينافي حصولها بالنسبة ما حصل العجز عن اتيانه مع المائية قضاء لحكم موضوعية العجز و اخذه قيداً للموضوع ، هذا .

ولو كان التفكيك المذكور غريباً فليس اغرب من اشتراط صحة التيمم في ضيق الوقت بامثال الامرا الصلوتي بعده على نحو الشرط المتأخر ، اذ تصوير الشرط المتأخر اصعب

في المقام من الالتزام بكون المكلف الآتى بالتيمم متطهراً وغير متطهر بالنسبة الى ما يعجز وما لا يعجز (بالجملة) فهذا الوجه ايضاً مما لا يمكن الالتزام به و ان صدر عن الفحل في التحقيق وهو المدقق الهمداني (قده).

(فالأقوى) ما في المتن وعليه صاحب الجواهر من اختصاص التيمم لاجل الضيق في استباحة الغاية التي اتى به لها مما ذاق وقته ولا يصح الاتيان معه بسائر الغايات و لو في حال اشتغاله بالصلوة ، والله العالم باحكامه .

**مسئلة (٣٢) يشترط في الانتقال الى التيمم ضيق الوقت عن واجبات الصلوة فقط فلو كان كافياً لهادون المستحبات وجب الوضوء والاقتصار عليها بل لو لم يكف لقراءة السورة تركها و توضأ لسقوط وجوبها في ضيق الوقت.**

قد عرفت سابقاً ان منشأ صحة التيمم في ضيق الوقت انما هو مزاحمة مراعاة الوقت مع الطهارة المائية، حيث لم يمكن الجمع بينهما، فيدور الامر بين تقديم الطهارة المائية على الوقت و بين تقديم الوقت على الطهارة المائية بالاتيان بالتيمم ، ولما كان الوقت مما لا بد له والطهارة المائية مما له البديل حكمنا بتقديم الوقت على الطهارة المائية ، وهذا - كما ترى - مبنى على تراحم الواجبين حتى يقدم احدهما على الاخر، لكن لامزاحمة بين الواجب والمستحب فلو كان الدوران بين ترك الطهارة المائية و بين ترك المستحب في الصلوة كان المتعين ترك المستحب والاتيان بالطهارة المائية لعدم المزاحمة ، وهكذا الكلام لو كان التزاحم بين الطهارة المائية و بين الواجب الذي يخرج عن الوجوب في ضيق الوقت كالسورة الساقط وجوب قرائتها في الضيق ، فانها في الضيق لا تكون واجبة حتى يتزاحم وجوبها مع وجوب الطهارة المائية ، وهذا ظاهر.

**مسئلة (٣٣) في جواز التيمم لضيق الوقت عن المستحبات الموقته اشكال فلو ذاق وقت صلوة الليل مع وجود الماء والتمكن من استعماله يشكل الانتقال الى التيمم .**

لا يخفى ان اكثر الادلة المتقدمة الدالة على مسوغية ضيق الوقت عن الاتيان بالفريضة مع الطهارة المائية للتيمم يدل على مسوغيته له بالنسبة الى المستحب الموقت

ايضاً ، فاذا ضاق وقت المستحب عن الايمان به مع الطهارة المائية جازا التيمم بنفس تلك الادلة مثل ما دل على عموم بدلية التيمم عن الطهارة المائية كقوله ﷺ هو بمنزلة الماء ، وقوله ﷺ رب الماء هو رب الارض ، وقوله ﷺ ان الله جعل التراب طهورا كما جعل الماء طهورا ، ومثل مساواة من اخر عمداً الى ان ضاق الوقت فلم يسع الا للصلوة مع التيمم مع من يخاف فوت الوقت بالسعي اليه بناء على جواز التيمم مع عدم الماء او عدم التمكّن من استعماله للمستحبات الموقّعة - كما هو الاقوى ، ومثل ظهور الاتفاق على مشروعية التيمم لصلوة الجنّازة مع خوف فوتها ولا فرق بين صلوتها وبين الصلوات المندوبة الموقّعة كصلوة الليل الا باستحباب الطهارة في صلوة الجنّازة و شرطيتها لصحة الصلوات المستحبة ، وعلى هذا فالاقوى جواز التيمم لضيق الوقت عن المستحبات الموقّعة المشروطة بالطهارة ، ولعل وجه الاشكال في المتن هو دعوى انصراف تلك الادلة عن المستحبات و ظهورها في الواجب ، ولا وجه لدعواه كما لا يخفى .

**مسئلة (٣٤)** اذا توضأ باعتقاد سعة الوقت فبان ضيقه فقد مر انه اذا كان وضوئه بقصد الامر المتوجه اليه من قبل تلك الصلوة بطل لعدم الامر به ، و اذا اتى به بقصد غاية اخرى او للكون على الطهارة صح ، وكذا اذا قصد المجموع من الغايات التي يكون مأوراً بالوضوء فعلا لاجلها ، و اما لو تيمم باعتقاد الضيق فبان سعته بعد الصلوة فالظاهر وجوب اعادةتها ، و ان تبين قبل الشروع فيها و كان الوقت واسعاً وتوضأ وجوباً ، و ان لم يكن واسعاً فعلا بعد ما كان واسعاً او لاجب اعادة التيمم .

اذا توضأ باعتقاد سعة الوقت فبان ضيقه فلا يخلو وضوئه عن انحاء يبطل في بعضها ويصح في البعض الاخر (الاول) ان يقصد بوضوئه هذا امثال الامر المتوجه اليه من قبل تلك الصلوة على وجه التقييد بان كان من قصده عدم الايمان به بداعي امثال امر اخر ، و الظاهر عدم الاشكال في بطلانه في هذه الصورة لانه قد قصد امثال امر لم يكن متوجهاً اليه و قصد عدم امثال الامر المتوجه اليه اذ كان من نيته عدم امثاله .

**(الثاني)** ان يقصد بوضوئه امثال الامر المتوجه اليه من قبل تلك الصلوة لكن



على وجه الداعى لا التقييد بمعنى انه لما اعتقد سعة الوقت و تعلق الامر به من ناحية هذه الصلوة قصد امتثاله ، و لو كان عالماً بتعلق الامر به لغاية اخرى و عدم تعلقه به من قبل تلك الصلوة لكان آتياً به ايضاً ، ففي الحقيقة قصد امتثال الامر المتوجه اليه واقعاً ، غاية الامر مع تخيل كون توجهه اليه من قبل تلك الصلوة ، فقد تمشى منه الايتان بداعى امتثال الامر واقعاً ، ولكن مع خطائه فى التطبيق ، والظاهر صحة وضوئه فى هذه الصورة لعدم اخلاله بما يعتبر فى الامتثال ، و هذه الصورة ليست مذكورة فى المتن .

(الثالث) ان يأتى بالوضوء بقصد غاية اخرى غير تلك الصلوة ولا ينبغى الاشكال فى صحته فى هذه الصورة - بناء على ماهو التحقيق من عدم اقتضاء الامر بالشىء للنهى عن ضده الخاص .

(الرابع) ان يأتى به بقصد الكون على الطهارة ، ولا اشكال فى صحته فى هذه الصورة ايضاً .

(الخامس) ان يأتى بالوضوء بقصد مجموع الغايات التى يكون مأموراً بالوضوء لاجلها فعلاً ، و هذا ايضاً صحيح ، فالمدار فى صحة الوضوء فى هذه الصور على كونه مأموراً به فعلاً و ان يكون قد قصد امتثال امره الفعلى .

ولو تيمم باعتقاد الضيق فبان سعة الوقت ، فان كان التبين بعد الصلوة فالظاهر وجوب استينافها اداء اذا كان التبين فى الوقت ، و قضاء لو كان فى خارجه ، ثم فى الوقت يأتى بما هو وظيفته فان كان التبين فى سعة الوقت يستأنفها مع الطهارة المائية ان تمكن منها و ان كان فى ضيق الوقت يأتى بها مع التيمم ، و ان كان قبل الشروع فى الصلوة يأتى بها مع الطهارة المائية فى سعة الوقت ، و مع التيمم فى ضيقه ، والحاصل انه بعد بطلان ما اتى به يكون حاله كمن لم يأت بالتيمم والصلوة اصلاً فيجب عليه الايتان بها بما هو وظيفته فعلاً .

الثامن عدم امكان استعمال الماء لمانع شرعى كما اذا كان الماء فى انية الذهب او الفضة وكان الظرف منحصرأ فيهما بحيث لا يتمكن من تفريره فى

ظرف اخر، او كان في اثناء مغصوب كذلك فانه ينتقل الى التيمم ، وكذا اذا كان محرم الاستعمال من جهة اخرى .

اذا كان في استعمال الماء في الوضوء او الغسل مانع شرعى انتقل تكليفه الى التيمم ، سواء كان المنع الشرعى من جهة تحقق عنوان محرم متحد مع الطهارة المائية كما لو تضرر باستعمال الماء او تصرف بفعله الوضوئى او الغسلى فى مال الغير بغير اذنه كما اذا كان الماء مغسوباً او كان فى مكان مغسوب لا يمكن الاغتسال او التوضى منه الا بالانغماس فيه على وجه يتحقق بفعله الخاص الغسل او الوضوء والتصرف فى المغسوب او كان الماء فى انية الذهب والفضة مع انحصار الظرف بهما وعدم التمكن من تفرغه عنهما الى ظرف اخر، او كان المنع الشرعى من جهة توقف الطهارة المائية على مقدمة محرمة مع انحصار المقدمة بها ، سواء كانت متقدمة عليها بالزمان كسلوك الطريق المظنون ضرره لتحصيل الماء او كانت مقارنة معها بالزمان كما اذا كان الماء فى انية مغسوبة منحصرة ولم يتمكن من استعماله الا بالاعتراف منها شيئاً فشيئاً .

والحكم فى جميع ذلك هو الاثيان بالتيمم و ان كان يختلف فيما اذا عصى و اتى بالوضوء او الغسل ، حيث انه يصح فيما اذا كانت الحرمة متعلقة بالمقدمة المحرمة المتقدمة بالزمان ، و يبطل فيما اذا كانت متعلقة بالمقدمة المقارنة بالزمان فضلاً عما اذا كانت متعلقة بعنوان متحد مع الطهارة المائية فى الوجود - حسبما تقدم تفصيله فى المسئلة الثامنة عشر من مسائل التيمم ص ١٧٥

والدليل على الانتقال الى التيمم فى جميع الصور المتقدمة هو حكم العقل بامتناع صيرورة الفعل الخارجى - الذى اتحد مع عنوان محرم او قارن مع مقدمة محرمة- حسناً الذى هو الملاك فى صحة تعلق الامر به ، و ذلك لاتصافه بالقبح الفعلى من جهة غلبة ملاك قبحه ، فلا تتصف بالحسن حينئذ ولا يتعلق به الامر فيكون خروجه عن عموم ما يدل على وجوب الطهارة المائية تخصيصاً عقلياً لا تخصيصاً لفظياً .

مسئلة (٣٥) اذا كان جنباً ولم يكن عنده ماء و كان موجوداً فى المسجد فان امكنه اخذ الماء بالمرور و جب ولم ينتقل الى التيمم ، و ان لم يكن له انية لاخذ الماء او كان عنده ولم يمكن اخذ الماء الا بالمكث فان امكنه الاغتسال

فيه بالمرور وجب ذلك، وان لم يمكن ذلك ايضاً او كان الماء في احد المسجدين اى المسجد الحرام او مسجد النبي صلى الله عليه واله فالظاهر وجوب التيمم لاجل الدخول في المسجد و اخذ الماء او الاغتسال فيه ، وهذا التيمم انما يبيح خصوص هذا الفعل اى الدخول والاخذ او الدخول والاغتسال ، ولا يرد الاشكال بانه يلزم من صحته بطلانه حيث انه يلزم منه كونه واجدا للماء فيبطل كما لا يخفى .

اذا تمكن من اخذ الماء الذى في المسجد او الطهارة المائية فيه على وجه غير محرم وجب ذلك من غير اشكال ، و ان لم يمكن ذلك اما لمكان عدم امكان الاخذ او الاغتسال في حال الاجتياز او لعدم الة يأخذ بها الماء او لحرمة الاجتياز عليه كما في المسجدين فالظاهر وجوب التيمم لاجل الدخول في المسجد لاخذ الماء او الاغتسال فيه ، وقد استوفينا الكلام فيه في المسئلة الثامنة من المسائل المذكورة فن الفصل المعقود في بيان ما يحرم على الجنب في باب غسل الجنابة ، فراجع .

مسئلة (٣٦) لا يجوز التيمم مع التمكن من استعمال الماء الا في موضعين احدهما لصلوة الجنابة فيجوز مع التمكن من الوضوء او الغسل على المشهور مطلقا لكن القدر المتيقن صورة خوف فوت الصلوة منه لو اراد ان يتوضأ او يغتسل ، نعم لما كان الحكم استحبابياً يجوز ان يتيمم مع عدم خوف الفوت ايضاً لكن بوجاهة المطلوبة لا بقصد الورود و المشروعية .

لا ينبغي الاشكال في جواز التيمم بدلاً عن الوضوء او الغسل لصلوة الجنابة مع عدم التمكن من استعمال الماء و وجود مسوغ من المسوغات المتقدمة ، و ذلك لعموم بدلية التيمم عن الطهارة المائية في كل ما يعتبر فيه الوضوء او الغسل سواء كان اعتبارها لاجل الدخول في صحته كالصلوات الواجبة والمندوبة غير صلوة الجنابة ، او لاجل الدخول في كماله كصلوة الجنابة اذ لا اشكال في استحباب الطهارة لها وقد ورد في استحبابها لهاخبار كثيرة وحكى الاجماع عليه ايضاً فيقوم التيمم مقام الطهارة المائية عند تعذرهما ، ولا اشكال ايضاً في مشروعية التيمم لهامع وجود الماء عند خوف فوت الصلوة منه لو اشتغل بالطهارة المائية ، و يدل عليه صحيح الحلبي او حسنه عن الصادق عليه السلام عن رجل تدركه الجنابة



وهو على غير وضوء ، فان ذهب يتوضأ فاتته الصلوة عليها ، قال عليه السلام يتيمم ويصلى .  
 واما الكلام في مشروعيتها لها مع وجود الماء و عدم خوف فوتها ، فالمشهور  
 على الجواز مطلقا ، وعن الذكرى نسبتها الى الاصحاب ، وعن التذكرة نسبتها الى علمائنا ،  
 و عن الخلاف دعوى الاجماع عليه صريحا .

(و استدل له) باطلاق موثقة سماعة ، و فيها قال سئلته عن رجل مر به جنازة  
 وهو على غير وضوء كيف يصنع ، قال يضرب بيده على حائط اللبن يتيمم ، ومرسل حرير  
 عن الصادق عليه السلام : والجنب يتيمم و يصلى على الجنازة ، و مرسل الصدوق ، حيث يقول :  
 وفي خبر اخر انه يتيمم ان اجنب ، و في الفقه الرضوى : و ان كنت جنبا و تقدمت الصلوة  
 عليها تيمم او توضأ وصل عليها .

والمحكى عن المرتضى والشيخ فى التهذيب والمبسوط والنهاية والاقطار و  
 عن ابي على وسار والشهيد فى الدروس والبيان اعتبار خوف الفوت . و مال اليه المحقق  
 فى المعبر و صاحب المدارك ، و ذلك للمناقشة فيما استدل به للمشهور ، اما الاجماع  
 المحكى عن الخلاف فبالطعن فيه اولاً حيث انه منقول و بعدم كونه نصاً فى المطلوب  
 ثانياً ، فان كلامه (قده) قابل للحمل على كون نظره فى دعوى الاجماع هو مسألة جواز  
 صلوة الجنازة بلا طهارة اصلا ، لافى مشروعية التيمم لها مطلقا ، و اما الاخبار فلانها بين  
 مضرة و مرسل لا يثبت بها الحكم .

(اقول) الانصاف ان التمسك باجماع الشيخ فى الخلاف مع نقل الخلاف عنه نفسه  
 فى اكثر الكتب - كما فى الجواهر - لا يخلو عن غرابة ، و اما موثقة سماعة فلا دلالة فيها  
 فى حكم الصلوة ان يمكن ان يكون السؤال عن التشيع على غير وضوء ، والمستظهر من  
 مرسلتى حرير والفقيه والفقه الرضوى هو بيان اصل مشروعية التيمم لصلوة الجنازة بلا  
 احراز اطلاق فيها بالنسبة الى وجود الماء و عدمه و خوف فوتها و عدمه ، هذا مع ما فيها  
 من الارسال والاضمار وضعف السند فليس فى البين الا الشهرة المحققة على مشروعيتها  
 لها و لو مع عدم الخوف ، فان امكن اثبات الاستحباب بها بدليل التسامح بدعوى صدق

البلوغ بفتوى الفقيه و يجعل الاخبار المذكورة مؤيدة له ، و الا فالأخذ بالقدر المتيقن هو المتعين ، و الايتان برجاء المطلوبة مما لا اشكال فيه فانه مقتضى الاحتياط .

الثاني للنوم فانه يجوز ان يتيمم مع امكان الوضوء او الغسل على المشهور ايضاً مطلقاً و خص بعضهم بخصوص الوضوء ، ولكن القدر المتيقن من هذا ايضاً صورة خاصة وهي ما اذا اوى الى فراشه فتذكر انه ليس على وضوء فيتيمم من دائره لا ان يتيمم قبل دخوله في فراشه متعمداً مع امكان الوضوء نعم هنا ايضاً لا بأس به لا بعنوان الورود بل برجاء المطلوبة ، حيث ان الحكم استحبابي .

الكلام في مشروعية التيمم عند النوم ايضاً يقع تارة مع عدم التمكن من الطهارة المائية ، و اخرى مع التمكن منها .

(اما الاول) فلا ينبغي الاشكال في جوازه بناء على مشروعيته في كل ما يشرع فيه الوضوء او الغسل من الغايات الواجبة والمندوبة - كما سيأتي الكلام فيها - و ان قد ثبت استحباب الطهارة المائية عند النوم كما تقدم في مبحث الغسل فيقوم التيمم مقامها عند تعذرها ، مضافاً الى المروي عن امير المؤمنين عليه السلام : لا ينام المسلم و هو جنب ولا ينام الاعلى طهور فان لم يجد الماء فليتيمم بالصعيد فان روح المؤمن تروح الى الله عز وجل فيلقاها و يبارك عليها فان كان اجلها قد حضر جعلها في مكنون رحمته و ان لم يكن اجلها قد حضر بعث بها مع امنائه من الملائكة فيردها في جسده .

و اما الكلام في المقام الثاني اعني مشروعيته مع وجود الماء و التمكن من استعماله ففي الحدائق نفي الخلاف فيها ، وفي مصباح الفقيه : و كفى به دليلاً لاستحبابه بعد البناء على المسامحة ، و يدل على الحكم المذكور مرسل الصدوق و الشيخ عن الصادق عليه السلام : من تطهر ثم اوى الى فراشه بات و فراشه كمسجده فان ذكر انه على غير وضوء تيمم من دائره كائناً ما كان فان فعل ذلك لم يزل في صلوة و ذكر الله .

(و اورد على الاستدلال به) بكونه مرسل تارة ، و بعدم عموم مفاده للمدعى ،

حيث انه في مورد المحدث بالحدث الاصغر فلا يعم غيره ، و بظهوره في غير المتعمد ، ولعل الوجه الثاني اوجب زهاب بعضهم الى اختصاص هذا الحكم بخصوص الوضوء ، كما ان الوجه الاخير هو المنشأ للماتن (قده) في دعوى القدر المتيقن ، وبمنافاته مع المروى عن امير المؤمنين عليه السلام - كما تقدم - الدال بمفهومه على عدم مشروعية التيمم عند وجدان الماء وانحصار مشروعيته بصورة عدم وجدان الماء وانه يتيمم حينئذ بالصعيد ، وبان هذا التيمم ليس ما جعله الله سبحانه احد الطهورين لاختصاص الطهور بالارض مع ان هذا يصح بالدثار ولو مع التمكن من الارض .

(لكن الانصاف) عدم المناقشة في الاستدلال بالخبر المذكور ، اما الارسال فلا يجباره بالشهرة المحققة المؤيدة بنفي الخلاف في الحكم المذكور - كما في الحدائق - واما كونه في مورد الوضوء فالظاهر الموافق مع الفهم الارتكازي هو كون ذكر الوضوء من باب المثال ، و ذلك بقرينة ذكر التطهر في صدر الخبر عند قوله : من تطهر ثم اوى الى فراشه ( الخ ) فان ضمه الى قوله عليه السلام فان ذكر انه على غير وضوء يصير قرينة على ان المراد من قوله على غير وضوء هو غير المتطهر ، و يؤيده فهم الاصحاب منه ذلك ،

و اما ظهوره في غير المتعمد لترك الوضوء فبادعاء فهم العرف من الحديث كون الحكم مبنياً على التوسعة والتسهيل ، المستلزم لالغاء مثل هذه الخصوصيات ، و اما منافاته مع المروى عن امير المؤمنين عليه السلام فبالمنع عنها بدعوى حكومة المرسل على المروى عنه عليه السلام ، فتأمل . و اما كون هذا التيمم مختلف الماهية مع ما جعله الله طهوراً ، ففيه ان المنسب من دليله بقرينة فهم الاصحاب هو كونه ذلك التيمم الا ان الشارع سهل الامر فيه بالتوسعة فيما يتم به و فيما يسوغه بالاجتزاء بادنى عذر ولو بمثل كلفة الخروج عن الفراش .

هذا ، و لكن الاحتياط مع ذلك كله هو الاكتفاء بالقدر المتيقن و هو مورد المرسل وعدم التعدى عنه الى غيره الا ان يأتي برجاء المطلوبة لا بقصد الورود . و ذكر بعضهم موضعاً ثالثاً وهو ما لو احتلم في احد المسجدين فانه



يجب ان يتيمم للخروج و ان امكنه الغسل لكنه مشكل بل المدار على اقلية زمان التيمم او زمان الغسل او زمان الخروج حيث ان الكون في المسجدين جنباً حرام فلا بد من اختيار ما هو اقل زماناً من الامور الثلاثة ، فاذا كان زمان التيمم اقل من زمان الغسل يدخل تحت ما ذكرنا من مسوغات التيمم من ان من موارده ما اذا كان هناك مانع شرعى من استعمال الماء فان زيادة الكون في المسجدين جنباً مانع شرعى من استعمال الماء .

قد استوفينا الكلام في حكمه في المسئلة الاولى من مسائل ما يحرم على الجنب في باب غسل الجنابة بما لامزيد عليه .

مسئلة (٣٧) اذا كان عنده من الماء مالا يكفيه لوضوئه او غسله وامكن تميمه بخلط شيعى من الماء المضاف الذى لا يخرج منه عن الاطلاق لا يبعد وجوبه و بعد الخلط يجب الوضوء او الغسل و ان قلنا بعدم وجوب الخلط لصدق وجدان الماء حينئذ .

لو كان عنده من الماء مالا يكفيه لطهارته المائية و امكن مزجه بما يع مضاف على وجه يحصل به الكفاية للطهارة المائية من غير ان يسلب عنه صدق الماء عرفاً فالكلام فيه يقع في مقامين (الاول) في انه هل يجب المزج والخلط ام لا فالمحكى عن بعض هو الجزم بوجوبه لكونه متمكناً من الطهارة المائية بهذا الطريق ويكون حاله كما لو كان الماء بعيداً عنه ان يجب تحصيله مع الامكان .

(واورد عليه) بالفرق بين ما اذا كان الماء موجوداً وكان استعماله في الطهارة موقوفاً على السعى اليه او شرائه او اخراجه من البئر ونحو ذلك ، وبين ما اذا لم يكن موجوداً وكان استعماله فيها متوقفاً على ايجاده مع التمكن من ايجاده : بصدق وجدان الماء الذى هو موضوع وجوب الوضوء في الاول وصدق فقدانه الذى هو موضوع وجوب التيمم في الاخير ، والتكليف المتعلق بكل موضوع يكون تعلقه به على نهج القضاء الحقيقية، فيكون منوطاً بوجود موضوعه، ولاقتضاء له في ايجاد موضوعه، بل هو حكم على تقدير وجود الموضوع .

(وفيه) ان المختار كون الموضوع لوجوب التيمم هو العجز عن استعمال الماء في الوضوء او الغسل لعدم وجود الماء ، والمكلف هنا غير عاجز عن استعمال الماء بعد فرض القدرة على تميم الناقص بالماء المضاف فلا ينبغي التشكيك في وجوب التيمم والطهارة المائية .

ومما ذكرنا يظهر ما في مصباح الفقيه من ان مناط ازدياد الماء بادخال المضاف فيه هو ايراث التفاوت بادخاله فيه كما لا كيفاً بمعنى ان انضمام المضاف اليه موجب لزيادة مقداره لكي يمكن اتيان الطهارة المائية به ولا يوجب ذلك تغيير الصورة المائية للماء الناقص و انما يوجب خروج المضاف عن كونه مضافاً وصيرورة الكل ماء واحداً ، وهذا المعنى لا يتحقق الا باستهلاك المضاف بسبب انضمامه الى الماء وصيرورته مما يصدق عليه الماء عرفاً ، ولا يخفى ان اطلاق اسم الماء على المختلط بشيء من المضاف بعد استهلاك المضاف فيه انما هو لمكان عدم اعتناء العرف بالمستهلك وعدم ملحوظيته في حد ذاته محكوماً بحكم ، وهو يناقض حكمهم بوجوب ايجاده مقدمة لامتنال الامر بتلك الطبيعة المغايرة له فانه موقوف على ملاحظته جسماً خارجياً مؤثراً في زيادة المقدار ، التي بهذه الملاحظة يمتنع وقوعه امثالاً للامر المتعلق بتلك الطبيعة ، فان استقلاله بالملاحظة مانع عن عده جزء للمهية المغايرة له محكوماً بحكمها ،

ولاجل ذلك لا يجوز مزج الحنطة الخالصة بالتراب في مقام الدفع الى الفقير زكوة او الى المشتري المسلم اليه في مقام دفع المسلم به اليه في بيع السلم ، وهذا بخلاف مالو كانت ممزوجة من الاصل بحيث يرى الخليط مستهلكاً فيه غير محكوم بحكم نفسه بل محكوماً بالحنطة ، فانه يجوز دفعه في المقامين و يترتب عليه كلما يترتب على الحنطة من الحكم.

( و بالجملة ) ففرق بين ما اذا لم يكن الماء ممزوجاً بغير جنسه و بين ما اذا كان كذلك من اول الامر مزجاً لا يخرج به الماء عن صدق الماء عليه و موجباً لاستهلاك غير الماء فيه و صدق الماء على المجموع الحاصل منه و من الماء بسبب الانضمام ، ففي الاول لا يرى العرف مزجه بغير جنسه من اسباب تحصيله ، و في الثاني

يصدق عندهم على المجموع اسم المستهلك فيه و يترتب عليه ماله من الحكم ، هكذا حققه (قده) .

فان ما افاده و ان كان جيداً في مقام التحقيق الا انه لا يغنى شيئاً لما نحن بصدده ، ان موضوع وجوب التيمم هو العجز وعدم التمكّن من استعمال الماء في الطهارة المائية ، والمفروض انه بهذا النحو متمكّن من استعمال الماء ، ودعوى ان العرف لا يرى مزجه بغير جنسه من اسباب تحصيله غير مسموعة بعد صدق التمكّن عندهم بذلك من استعمال الماء في الطهارة : وكون النظر الى الماء المضاف حين توجيه الامر بادخاله في الماء الناقص نظراً استقلالياً لا ينافي في عدم توجه النظر اليه بعد الامتزاج بالاستقلال ، وانما المحال اجتماع اللحاظين به في زمان واحد .

ومما يوضح عدم مورد التشكيك في المقام في عدم سقوط الطهارة المائية انه لو فرض ذلك في رفع الخبث فكان الماء عنده لا يكفي لغسل بدنه او ثوبه من النجاسة الا بضم مقدار من الماء المضاف الذي لا يخرج الماء به عن الاطلاق وصدق الاسم فلا اشكال حينئذ في وجوب المزج والتطهير به و انه لا يجوز ان يصلى مع النجس بدعوى عدم كفاية الماء للتطهير .

هذا تمام الكلام في المقام الاول ، ومنه ظهر حكم المقام الثاني وهو انه اذا حصل الخلط والمزج وتحقق الماء الذي يكفي للطهارة من الوضوء او الغسل وجب على المكلف ذلك ولا ينتقل الحكم الى التيمم سواء كان المزج واجباً اولم يكن ، و سواء حصل المزج بفعله او بفعله غيره ، كل ذلك لصدق التمكّن من الطهارة المائية حينئذ ، بل وصدق وجدان الماء في هذه الصورة فيجب صرفه في الوضوء والغسل - وان لم نقل بوجوب المزج - والله العالم باحكامه .



## ( فصل فى بيان ما يصح التيمم به )

يجوز التيمم على مطلق وجه الارض على الاقوى، سواء كان تراباً او رملاً او حجراً او مدراً او غير ذلك وان كان حجر الجص والنورة قبل الاحراق، واما بعده فلا يجوز على الاقوى .

لاشكال ولاخلاف بين الامامية فى اعتبار كون التيمم على الارض فلا يجوز على ما يخرج من الارض كالنبات - كما حكى عن مالك - ولاعلى الثلج - كما عن ابى حنيفة . وفى اعتبار كونه على التراب مطلقا بحيث يكون مع عدمه فاقد الطهورين ، او مع التمكن منه فيجوز على الحجر اذا فقد التراب، او عدم اعتباره مطلقا فيصح التيمم بكل ما يقع عليه اسم الارض من الحجر والحصى والرمل والمدر ولو مع التمكن من التراب (اقوال) المحكى عن المشهور هو الاخير ومنشأ الخلاف فى ذلك هو الاختلاف فى مفهوم لفظ الصعيد لغة مع اختلاف الاخبار فى التعبير عما يتيمم به ايضاً فاما الخلاف فى مفهوم الصعيد فقد حكى عن كثير من اللغويين ان الصعيد هو وجه الارض تراباً كان او غيره ، ونسب الى اكثرهم تفسيره بالتراب .

وحكى فى الجمع بين التفسيرين ( وجوه ) - الاول - احتمال تعدد الوضع و كونه من قبيل الاشتراك اللفظى بين العام والخاص، والكلى وبعض افراده ، بدعوى وضع لفظ الصعيد تارة لوجه الارض واخرى لخصوص التراب ولازم هذا الوجه هو اجمال لفظ الصعيد فيؤخذ بالقدر المتيقن وهو التراب (ولا يخفى ما فيه) حيث ان اهل اللغة انما يذكرون موارد استعمال اللفظ فى المحاورات من غير تمييز بين الحقائق والمجازات كما يظهر ذلك من التبع فى كيفية تشخيصهم معانى الالفاظ ، فانهم انما يرجعون فى

ذلك الى موارد استعمال اللفظ في محاورات المستعملين ، ومن المعلوم اختلاط الحقائق والمجازات في مقام الاستعمال ، فاحتمال تعدد اللفظ بتعدد ما ينقلون من المعاني ضعيف جداً .

**(الوجه الثاني)** دعوى كون المراد من التراب الذي فسروه به هو مطلق وجه الارض و انما خصوه بالذكر لانه الفرد الغالب الشايح منه (ولا يخفى ما فيه ايضاً) لعدم وجود قرينة على ذلك ولا شاهد له بعد كون الظاهر من لفظ التراب هو المعنى المقابل للحجر والحصى ونحوهما ، وجعل التفسير الاول شاهداً على كون المراد من التفسير بالتراب مطلق وجه الارض معارض باحتمال ارادة التراب في التفسير الاول من « وجه الارض » من جهة انصراف المطلق الى الشايح منه .

**(الوجه الثالث)** دعوى عدم المنافاة بين التفسيرين لعدم افادة كل منهما الحصر فيما يفسره ، فلا مانع من كونه حقيقة في كلا المعنيين (ولا يخفى ما فيه ايضاً) فانه ان اريد كونه حقيقة فيهما على نحو الاشتراك اللفظي كان هذا الوجه راجعاً الى الوجه الاول الذي عرفت ما فيه ، مع ان ظاهر كل تفسير هو الحصر كما لا يخفى على من تدبر في المحكى عن ابن دريد من قوله : الصعيد هو التراب ، او ما عن الجوهرى : الصعيد التراب ، وان اريد انه حقيقة فيهما وان ذكر التراب من باب ذكر بعض افراد العام ، فيرد عليه ما ذكرنا من ان الظاهر ممن فسره بالتراب هو حصر المعنى به .

**(الوجه الرابع)** دعوى ان المراد من التراب ما كان تراباً ولو بالاصل فان الحجر والمدر والرمل والحصى كلها اصلها التراب ، وهذه الدعوى لعلها استخف من الكل ، ضرورة ثبوت التفاوت بين هذه المفاهيم قطعاً بحيث لا يصح ارجاع بعضها الى الاخر ، مع انه يلزم صدق الصعيد حينئذ على النبات بل على غيره من المواليد الثلاثة من الحيوان والانسان لكون اصل ذلك كله هو التراب .

والحاصل ان ما ذكره في وجه الجمع بين التفسيرين غير وجيه فالتفسيران متعارضان . فربما يقال بترجيح التفسير بمطلق وجه الارض بالاكثرية وان المفسرين به اكثر ، وبان المفسر به مثبت ، والمفسر بالتراب ناف ، والمثبت مقدم على النافي ، وبان

المفسرين به اوثق واعرف بموارد الاستعمالات ، حيث ان منهم الراغب واصحاب العين والمحيط والاساس والمغرب ومصباح المنير ، وبانه من قبيل دوران الامر بين الحقيقة والمجاز والاشتراك اللفظي والمعنوي ، و ان الاشتراك المعنوي خير من اللفظي ومن الحقيقة والمجاز فيتعين الحكم بكونه حقيقة في مطلق وجه الارض .

ولا يخفى ضعف هذه الوجوه كلها فانها وجوه ظنية لا تغنى من الحق شيئاً .

والذى عندي في هذا المقام - والله سبحانه هو العالم بحقيقة الحال - ان اللغويين - كما تقدم انما يذكرون موارد الاستعمال لا الموضوع له و ليس لهم سبيل الى تشخيصه ولا قولهم حجة في ذلك بعد العلم بعدم طريق لهم الى احراز الوضع ، فالاختلاف في تفسير الصعيد ناش عن الاختلاف في الاستعمال ولا اشكال في استعماله في مطلق وجه الارض بلا مؤنة علاقة الحقيقة والمجاز و هو دال على كونه حقيقة فيه ،

فمن موارد استعماله في الكتاب قوله تعالى : فتصبح صعيداً زلجاً ، حيث ان الصعيد هنا بمعنى الارض ، وكذا قوله سبحانه : وانا لجاعلون ما عليها صعيداً جرّزاً ، و من السنة قوله صلى الله عليه وسلم يحشر الناس حفاةً عراةً على صعيد واحد ، اي ارض واحدة ، فلفظ الصعيد موضوع لمطلق وجه الارض وان استعماله في التراب لمكان شيوعه في وجه الارض بحيث يقال ان الصعيد هو التراب ، مثل اطلاق الماء على الماء المشروب الخالص في مقابل ماء الزاج والكبريت ، وعلى هذا فيرتفع الخلاف بين التفسيرين حيث ان اللفظ مستعمل في كلا المعنيين ، ولكن الموضوع له هو المعنى الاعم ، هذا تمام الكلام في ما وقع فيه من الخلاف في لفظ الصعيد بين اللغويين .

واما بالنظر الى الاخبار فقد وردت في المقام منها طوائف .

(الاولى) ما وقع التعبير فيها بلفظ الصعيد كصحيحة ابن ابي يعفور وعنبسة عن الصادق عليه السلام قال اذا اتيت البئر وانت جنب فلم تجد لولاً ولا شيئاً تغترف به فتييم بالصعيد فان رب الماء هورب الصعيد ولا تقع في البئر ولا تفسد على القوم ما ئهم (وصحيحة الحلبي) في الجنب لا يجد الماء ، قال يتييم بالصعيد (وخبر ابي بصير) انما هو الماء والصعيد ، و خبر محمد بن مسلم : ان رب الماء هو رب الصعيد ، و خبره الاخر : ان رب الماء



رب الصعيد، - والكلام في هذه الاخبار بعينه هو الكلام في لفظ الصعيد الواقع في الاية المباركة .

(الطائفة الثانية) ما عبر فيها بلفظ الارض ، مثل صحيحة ابن سنان : اذا لم يجد الرجل طهوراً وكان جنباً فليمسح من الارض ، وخبر ابن بكير عن الصادق عليه السلام : ان فاته الماء لم تفته الارض ، وخبر محمد بن مسلم : فان فاتك الماء لم تفتك الارض ، وما ورد من قوله عليه السلام : ايما رجل من امتي اراد الصلوة ولم يجد ماء ووجد الارض فقد جعلت له مسجداً وطهوراً ، والاخبار الكثيرة الواردة في كيفية التيمم المصرح في بعضها بضرب كفيه على الارض .

( وربما يتمسك ) باطلاق هذه الطائفة لجواز التيمم بمطلق الارض ولو مع التمكن من التراب ، ويؤيد ايضاً بورودها في المدينة التي يغلب في ارضها الاحجار وغيرها مما لا يسمى تراباً ( ولا يخفى ) ما في هذا التأييد من الوهن لان غلبة وجود الاحجار وغيرها في ارض الطيبة لا يوجب فقد التراب فيها بما تيمم به مضافاً الى ان الاغلب في فقد الماء هو في حال السفر فورود الاخبار بمعنى صدورها منهم عليهم السلام في المدينة لا يدل على كون العمل بها فيها كما لا يخفى .

( وربما يقال ) بان ظاهر هذه الطائفة هو كونها في مقام بيان اصل التشريع وان ذكر الارض فيها في مقابل الماء لا ان المراد بها بيان الاطلاق في ما يصدق عليه الارض ، مع ان في الاول منها - اعنى صحيحة ابن سنان - ايما الى ان المراد من الارض ليس مطلقاً لقوله عليه السلام : فليمسح من الارض ، المشعر بالتبنيض لمكان كلمة « من » والا كان الاولى التعبير بلفظة « على » فيقال فليمسح على الارض ،

واما التأييد بما في خبر محمد بن مسلم : ولم يجد ماء ووجد الارض وان المراد هو بعض الارض - اي التراب - والا فالارض موجودة دائماً ( فغير وجهه ) لان وجود الارض دائماً بمعنى امكان التيمم به ممنوع لفقدان الارض للمحبوس في مكان نجس او محل ليس فيه الا الخشب او الجص المحروق او من كان في ارض كلها سبخة يعلوها الملح او في ارض عليها الثلج ، فاشتراط وجدان الارض في الخبر لا يدل على كون المراد

منها خصوص التراب ( وكيف كان ) فليس في هذه الطائفة ما يمكن تاييد الاطلاق ولا ترجيح الاختصاص بالتراب ، وكونها في مقام اصل التشريع ليس ببعيد فهي مجملة من هذه الجهة .

( الطائفة الثالثة ) ما فيها تصريح بجواز التيمم على غير التراب من اجزاء الارض كالمروى عن الراوندى عن علي عليه السلام قال يجوز التيمم بالحص والنورة ولا يجوز بالرماد لانه لم يخرج من الارض ، فقيل له أيتيمم بالصفاء العالية على وجه الارض ، قال نعم ( وفي مجمع البحرين ) : الصفاء يستعمل في الجمع والمفرد فاذا استعمل في المفرد فهو الحجر و اذا استعمل في الجمع فهو الحجارة الملساء ، الواحدة صفوانة ، والملساء مؤنث الاملس وهو ما لا خشونة فيه ، فعلى تفسيره فالصفاء العالية بمعنى الحجارة المرتفعة ، وعليه يكون الحديث نصاً في جواز التيمم على الحجارة والحص والنورة ، بل ومقتضى التعليل هو جواز التيمم على كل ما لا يخرج عن مسمى الارض ( وخبر السكوني ) عن الصادق عليه السلام عن ابيه عن ابائه عن علي عليه السلام انه سئل عن التيمم بالحص فقال نعم ، فقيل بالنورة فقال نعم ، فقيل بالرماد فقال عليه السلام لا ، انه ليس يخرج من الارض ، انما يخرج من الشجر ، وضعفها سنداً منجبر بالشهرة وعمل الاصحاب بها على ما بنينا عليه في حجية الاخبار .

( الطائفة الرابعة ) ما وقع التعبير فيها بلفظ التراب كصححة محمد بن حرمان ، وفيها ان الله عز وجل جعل التراب طهوراً كما جعل الماء طهوراً ( و صححة معوية بن ميسرة ) وفيها : رب الماء هو رب التراب ( والمروى عن الخصال ) عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال قال الله عز وجل : جعلت لك ولائتك الارض مسجداً و ترابها طهوراً ( وعن امير المؤمنين عليه السلام ) عنه صلى الله عليه وآله : اعطيت ما لم يعط نبى من انبياء الله ، جعل لى التراب طهوراً ( وخبر رفاعة ) عن الصادق عليه السلام : اذا كان الارض مبتلة ليس فيها تراب ولا ماء فانظر اجف موضع تجده فتيمم منه ( والمحكى عن الدعائم ) وفيه عنهم عليه السلام انه يتيمم على الغبار اذا لم يجد تراباً ، هذه جملة من الاخبار التي وردت في المقام ، وفي معناها غيرها مما لاحاجة الى نقله .

اذ تبيين ذلك فنقول استدل لتعين التراب مع التمكن منه بالكتاب والسنة و  
بالاصل ، اما الكتاب فبوجهين (احد هما) كون المراد من الصعيد هو التراب بناء على  
ترجيح التفسير به على التفسير بمطلق وجه الارض .

(الثاني) وجود القرينة في الاية المباركة في سورة المائدة على ارادة التراب  
من الصعيد ولو من باب ذكر العام و ارادة الخاص ، وهي كلمة «منه» في قوله تعالى فامسحوا  
بوجوهكم و ايديكم منه ، فان المتبادر منها ارادة المسح ببعض الصعيد ، وهذا لا يستقيم  
الا بارادة التراب دون الحجر ، فان الحجر لا يعلق باليد حتى يصدق المسح منه .  
(لا يقال) يحتمل كون كلمة «من» للبدلية و كون الضمير المجرور به اراجعاً الى  
الماء ، فالمعنى فتمموا صعيداً طيباً بدل الماء .

(فانه يقال) انه خلاف الظاهر بعيد عن سياق الاية كما يظهر للمتأمل فيها كما  
ان جعلها بمعنى الابتداء ايضاً بعيد لعدم مناسبتها مع المقام ، و لا يضر خلوا الاية في سورة  
النساء عن ذكر كلمة «منه» فان ذكرها في سورة المائدة كاف في تفسير المراد من الصعيد و  
ان المراد منه هو ما يمكن علوقه باليد لمسح منه على الوجه واليدين .

(و يشهد لارادة التبويض) في الاية ماورد في تفسيرها في صحيحة زرارة عن  
الباقر عليه السلام ، وفيها قال زرارة قلت له عليه السلام اتخبرني من اين علمت وقلت ان المسح ببعض  
الرأس و بعض الرجلين ، فضحك ثم قال يا زرارة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم و نزل به الكتاب  
من الله ، لان الله تعالى يقول فاغسلوا وجوهكم فعرنا ان الوجه كله ينبغي ان يغسل ،  
ثم قال و ايديكم الى المرافق ، فوصل اليدين الى المرفقين بالوجه فعرنا انه ينبغي  
لهما ان تغسلا الى المرفقين ، ثم فصل بين الكلام فقال و امسحوا برؤوسكم ، فعرنا حين  
قال برؤوسكم ان المسح ببعض الرأس لمكان الباء ، ثم وصل الرجلين بالرأس كما وصل  
اليدين بالوجه فقال و ارجلكم الى الكعبين فعرنا حين وصلهما بالرأس ان المسح على  
بعضها ، ثم فسر ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم للناس فضيعوه ، ثم قال فلم تجدوا ماء فتمموا صعيداً  
طيباً فامسحوا بوجوهكم و ايديكم منه ، فلما وضع الوضوء عمن لم يجد الماء اثبت  
بعض الغسل مسحاً لانه قال بوجوهكم ثم وصل بها و ايديكم ثم قال منه اي من ذلك التيمم



لانه علم ان ذلك اجمع لم يجر على الوجه لانه يعلق من ذلك الصعيد ببعض الكف ولا يعلق بعضها، ثم قال ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج، والحرج الضيق (انتهى الحديث) وانما اوردناه بطوله لما فيه من طريق الاستدلال المفيد لغير المقام ايضاً ،

ففي قوله **الْبُحْبُوحُ** : ثم قال منه اى من ذلك التيمم دلالة على ان المراد فى الآية هو المسح بما على اليد من اثار التراب على الوجه واليدين ويكون المراد من قوله **الْبُحْبُوحُ** من ذلك التيمم هو التيمم به اى من الصعيد بدليل قوله **الْبُحْبُوحُ** بعد ذلك : لانه يعلق من ذلك الصعيد ببعض الكف (الخ) فيصير الخبر دليلاً على ارادة التراب من الصعيد ، ان الحجر لا يعلق بالكف ،

هذا تمام الكلام فى الاستدلال بالآية على اختصاص التيمم بالتراب .

(ولكن لا يخفى ما فيه) اما الاستدلال بها بناء على ترجيح تفسير الصعيد بالتراب فقد عرفت ما فيه و ما هو حق القول فيه .

و اما الوجه الثانى وهو دعوى كون المراد من الصعيد هو التراب بقرينة كلمة «منه» المذكورة فى آية المائدة فلانها لاتصلح لان تكون قرينة على ذلك اذ مبناه على كون «من» للتبعيض وان الضمير المجرور راجع الى الصعيد فيكون المعنى: فامسحوا بوجوهكم و ايديكم بعض الصعيد اى بعض التراب الذى علق باليد مع ان فى تفسير كلمة «منه» فى الآية احتمالات (فمنها) ان تكون من للابتداء و يكون الضمير راجعاً الى الصعيد ، والمعنى حينئذ ان المسح يبتدء من الصعيد او من الضرب عليه .

(ومنها) ان تكون للسببية و يكون الضمير راجعاً الى الحدث المفهوم من الكلام، والمعنى حينئذ فامسحوا بوجوهكم و ايديكم بسبب الحدث الواقع ، كما يقال اغتسلت من الجنابة اى بسببها ، قال سبحانه مما خطيئتهم اغرقوا ، وقول فرزدق : يغضى حياء و يغضى من مهايته .

(و منها) ان تكون من للبديلية والضمير راجع الى الماء - كما تقدم .

(ومنها) ما هو مبنى الاستدلال من كون من للتبعيض والضمير يرجع الى الصعيد، وهذا و ان لم يكن ببعيد فى نفسه ولكن يبعده كون المستفاد من الآية المباركة حينئذ

مسح الوجه واليدين بالتراب وهذا هو الذي فهمه عمار من اية التيمم ، و بعد القطع بعدم اعتبار مسح ما تيمم به و ذلك على وجهه و يديه خصوصاً بعد ردع عمار عما استفاده من الاية و استحباب نفض اليدين - على ما سيأتي - فلا يمكن ان يفسر الاية بكون من للتبويض فهذا الاحتمال مردود قطعاً ، فيدور الامر بين ما عدها ولعل الاحتمال الاول و هو كون من للابتداء اظهر لبعده معنى السببية من سياق الاية ، و كذا البدلية للزوم رجوع الضمير حينئذ الى الماء وهو ابعد عن الضمير في الاية من الصعيد ، و يكون المعنى بناء على كون من للابتداء : ليكن ابتداء مسح الوجه واليدين من ذلك الصعيد بضرب اليدين اولاً عليه ثم مسح الكفين على الوجه واليدين .

(و مما ذكرنا يظهر الجواب) عن الاستدلال بصحيفة زرارة المتقدمة ايضاً لان كلمة من في قوله لَا يَلْبَسُ : اى من ذلك التيمم ايضاً للابتداء بالبيان المتقدم فيكون معناه : مبتدئ من ذلك التيمم ، و مع جعل التيمم بمعنى التيمم به يصير المعنى وجوب المسح مبتدئ من الصعيد لابنفس الصعيد ، و انه لما علم سبحانه انه لا يعلق الصعيد بالكف بوجه يمكن مسحه على الوجه واليدين اوجب كون المسح مبتدئ منه لانه نفسه .

ولو سلم ظهور كلمة - من - للتبويض ومنافاته مع جواز التيمم بالحجر فلا يستلزم دلالة الاية على الاختصاص بالتراب اذ تشمل الاية كلما يمكن علوقه باليد كالرمل والحجر المسحوق بل والحجر المتماسك اذا كان عليه شيء من التراب بمقدار يعلق بالكف ، فالدليل حينئذ اعم من المدعى ، هذا تمام الكلام في تقريب الاستدلال بالاية وما يرد عليه .

و اما الاستدلال بالسنة للاختصاص بالتراب فبالاخبار المتقدمة المذكور فيها لفظ التراب ، وهى على ما تقدم على انحاء (منها) ما يدل على طهورية التراب كما فى صحيفة ابن حمران: ان الله عز وجل جعل التراب طهوراً كما جعل الماء طهوراً ، وصحيفة معوية بن ميسرة : رب الماء هو رب التراب ، بتقريب ان ذكر التراب فى مقابل الماء دليل على انحصار الطهور به ، و يصير هذا قرينة على ارادته من الصعيد او الارض المذكورتين فى الاخبار الاخرى ،

(ومنها) ما يدل على الارفاق بهذه الامة فى جعل التراب لهم طهوراً كما فى المروى

عن الخصال: قال الله عز وجل جعلت لك ولائك الارض مسجداً و ترابها طهوراً ، و ماروى عن امير المؤمنين عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله : اعطيت مالم يعط نبي من الانبياء جعل لى التراب طهوراً (بتقريب) ان ذكر التراب مع جعل مطلق الارض طهوراً يكون لغوا، لامن جهة مفهوم اللقب لى يرد عليه كما فى المعتبر بانه تمسك بدلالة الخطاب المتروكة فى معرض النص اجمالاً ، بل من جهة كونه فى مقام الامتنان والارفاق ، حيث ان تخصيص التراب بالذكر مع كونه فى مقام الامتنان يناسب مطهريه التراب بالخصوص ، اذ لو كان غير التراب من اجزاء الارض طهوراً لكان ذكره ادخل فى الامتنان .

(ومنها) خبر فاعلة المتقدم ذكره والمحكى عن دعائم الاسلام عنهم عليهم السلام: يتيمم بالغبار ان لم يجد تراباً ، بتقريب انه مع عدم التراب لا ينتهى الامر الى الغبار اذا كان غير التراب مما على وجه الارض موجوداً مثل الحجر و نحوه ، فيستكشف انحصار الطهور بالتراب وعدم التعميم بما على وجه الارض .

(و اورد على الجميع) اما على ماورد من ان التراب طهور ، او ان رب الماء والتراب واحد فبعدم المنافاة بين طهوريته وطهورية مطلق وجه الارض اذا دل عليه الدليل، و هذا ظاهر، مع عدم دلالة تلك الاخبار على حصر الطهور بالتراب و لم يظهر من احد ادعاء دلالتها على الحصر خصوصاً مع ثبوت مطهريه غير التراب فى الجملة و لو عند فقده، المنافى مع حصر الطهور به .

واما ماورد من التعبير بجعل التراب طهوراً ارفاقاً على هذه الامة فبعدم ذكر التراب فى اغلب ماورد فى ذلك المضمار (قال فى الحدائق) و قد نقل فى الوسائل اربع روايات ، واحدة منها من الكافى و الثانية من الفقيه و اثنتان من الخصال ، و الجميع خال من هذه الزيادة .

(اقول) و لو سلم كون هذه الزيادة ايضاً من الرواية (كما هو الظاهر من الرواية المحكية عن العلل، حيث ذكر فيها مسنداً الى جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله بسند متصل الا ان جل روايتها من العامة ، وعن المحقق فى المعتبر انه قال صلى الله عليه وآله جعلت لى الارض مسجداً و ترابها طهوراً) لكان معارضا مع تلك الروايات التى ليست فيها تلك الزيادة



مثل ما في الكافي عن الصادق عليه السلام : ان الله تبارك وتعالى اعطى محمداً عليه السلام شرايع نوح و ابراهيم و موسى و عيسى - الى ان قال - وجعل له الارض مسجداً وطهوراً (و في الخصال) عنه عليه السلام : فضلت باربع : جعلت لي الارض مسجداً وطهوراً ، و ايما رجل من امتي اراد الصلوة فلم يجد ماء و وجد الارض فقد جعلت له الارض مسجداً وطهوراً وفيه ايضاً عنه عليه السلام اعطيت خمساً لم يعطها احد قبلي : جعلت لي الارض مسجداً و طهوراً .

ولا يخفى ظهور هذه الاخبار في جعل الارض طهوراً له عليه السلام و لامته ارفاقاً و تسهيلاً ، و تقييد الارض فيها بالتراب ، المذكور في رواية العلل بعيد في الغاية لابطائها عن التقييد لمكان كون ورودها في مقام الارفاق والتسهيل ، بل لا بد في ذكر التراب في رواية العلل من نكتة ، فيمكن ان يكون للجري مجرى العادة في مقام التعبير عن رقبة الارض بالتراب ، او لكون التراب هو الفرد الشايع ، ولولا ذلك لكان اللازم عدم جواز التيمم بما عدى التراب اصلاً ولومع فقدته ، ولا يقول به اكثر القائلين بتعين التراب مع امكانه . و اما خبر رفاعة ففيه ان المراد من قوله : فانظر اجف موضع تجده تيمم منه لعله هو الحجر لانه اذا وجد حجراً فقد وجد اجف موضع من الارض ، فلا يصير دليلاً على اعتبار التراب ، و مع الاغماض عن ذلك يكون مطروحاً البتة ، لدلالته على عدم جواز التيمم بغير التراب مطلقاً مع انه يجوز ذلك قطعاً عند فقدته (ومنه يظهر) ما في التمسك بخبر دعائم الاسلام ايضاً فانه لا اشكال في عدم انتهاء الامر الى التيمم بالغبار بعد فقد التراب مع وجود غيره من الحجر ونحوه ، فلا بد من حمله على التيمم بالغبار اذا لم يجد التراب ولا غيره مما يتييم به لا خصوص فقد التراب فقط .

(واستدلوا من الاصل) بقاعدة الاشتغال للعلم باشتغال الذمة بالصلوة مع التيمم عند فقد الماء والشك في الخروج عنه عند الاتيان بهامتيماً بغير التراب مع التمكن منه (و اورد عليه) بان الشك انما هو في اعتبار خصوصية التراب ، والمرجع فيه هو البرائة بناء على ما هو التحقيق من انها المرجع عند الشك في الشرطية والجزئية ، و ذلك اذا قلنا بان ماهو شرط الصلوة عبارة عن نفس افعال التيمم لا الاثر الحاصل منها اعنى الطهارة او

إباحة الدخول في الصلوة ، و الا كان المرجع هو قاعدة الاشتغال لكون الشك في المحصل حينئذ .

واستدل لجواز التيمم بمطلق وجه الارض بالاخبار المعبرة فيها بلفظ الارض و المصراحة فيها بجواز التيمم على الجص والنورة والصفى العالية ، و تعليل عدم الجواز في الرماد بانه ليس من الارض و انما يخرج من الشجر ، مع ماورد من تفسير الصعيد بمطلق الارض ، و بان الاصل عند انتهاء الامر اليه هو البرائة (ولا يخفى) قوة ما ذكره ، الا انه لا ينبغي ترك الاحتياط بتقديم التراب على غيره عند التمكّن منه ، و ذلك لضعف ما يدل على جواز التيمم بارض الجص والنورة والصفى العالية ولم يثبت موافقة الشهرة عند القدماء معه حتى ينجر بالعمل ، ولان الاصل في المقام راجع الى الشك في المحصل والمرجع فيه هو الاشتغال لا البرائة .

و ينبغي التنبيه على امور (الاول) انه بناء على المختار من عدم تعين التراب لا ينبغي الاشكال في وجوب التيمم بالحجر عند فقد التراب ، وهذا واضح ، وعلى القول الاخر ففي صيرورته فاقد الطهورين عند فقد التراب ، او انه يجب عليه حينئذ التيمم بالحجر وجهان ، المحكى عن ابن الجنيدي هو الاول ولعله الظاهر من الغنية - على ما قيل - و ذلك لاختصاص الصعيد عندهما بالتراب ، والمعروف بين الفقهاء هو الاخير - وهو الاقوى وان كان اثباته بالدليل لا يخلو عن غموض ، حيث انه لو كان الدليل عليه هو شمول الصعيد له للزم القول بالاكْتفاء بهم مع وجود التراب ، ولو قيل باختصاص الصعيد بالتراب فلا يكون لنا دليل على جواز التيمم به مع فقد التراب .

و لكنه استدل لوجوب التيمم به عند فقد التراب بوجوه (الاول) الاجماع على وجوبه في حال الاضطرار (واورد عليه) بان القائلين به انما يقولون من جهة كونه مصداق الصعيد و لم يتحقق اجماع على وجوب التيمم به في حال فقد التراب من حيث انه حجر (الثاني) ان الظن حاصل من الادلة بجواز التيمم بمطلق الارض في الجملة ، لكنه لاشمول فيها لجميع الاحوال بحيث يقاوم ما دل على التراب حتى يتساوى معه في ذلك ، فلا بد من تقديم التراب عند وجوده تحصيلا لليقين بالبرائة ، ولا شمول لما دل على اعتبار التراب لحال العجز عنه لكي يصير في حال فقده فاقد الطهورين بحيث يقاوم ما دل

على مطلق الارض - بالنسبة الى حال العجز عن التراب، وعلى هذا فيجب التيمم بغير التراب لتوقف اليقين بالبراءة عليه (ولا يخفى ما فيه) اما اولاً فلان دعوى حصول الظن من الادلة بجواز التيمم بمطلق الارض مع دعوى عدم شمولها لجميع الاحوال فاسدة جداً ، اذ لو كان المستفاد من الادلة جواز التيمم بمطلق الارض (اما من جهة دعوى كون الصعيد هو مطلق الارض واما من جهة ما دل على جواز بالارض مما تقدم من الاخبار) فلا وجه للمنع عن شمولها لحالتى الاختيار والاضطرار ، ولو منع شمولها لحالة الاختيار فلا يكون في البين ما يدل على جوازه بمطلق الارض في حالة الاضطرار .

(و اما ثانياً) فلان التمسك باليقين بالبراءة لاثبات وجوب التيمم بغير التراب مع فقد التراب لا وجه له ، لعدم العلم باشتغال الذمة بالصلوة بناء على عدم وجوبها على فاقد الطهورين ، فمع قطع النظر عن الادلة الاجتهادية لا يمكن التمسك بالاصل لاثبات وجوب التيمم بغير التراب مع العجز عنه .

(الثالث) استصحاب بقاء اشتغال الذمة الثابت قبل العجز عن التراب وعدم سقوط الصلوة بحال (ولا يخفى ما فيه ايضاً) لان الاستصحاب المذكور لا يثبت وجوب التيمم بغير التراب عند فقدته ، مع عدم جريانه فيما كان فاقداً للتراب من اول الوقت ، واسراء الحكم بالنسبة الى ما كان الفقد من اول الوقت بعدم القول بالفصل فاسد ، لعدم صحة تسرية الحكم الثابت بالاصل عن مورده الى غير بعدم القول بالفصل - على ما ثبت في محله .

(الامر الثاني) ان الشيخ الاكبر (قده) ذكر في بعض رسائله العملية ترتيباً فيما يتيمم به بتقديم التراب على غيره مطلقاً ، ومع فقدته يتيمم بالارض ، ومع عدم التمكن منه فالرمل ثم بالحجر ، وان لم يتمكن من الحجر فبالعبار ، واخر المراتب هو الطين - ان لم يتمكن من تجفيفه ، ثم بعد ذلك على الجص والبنة . ولعل الوجه في ذلك اما تقديم الارض على ما عداها من المذكورات بعد فقد التراب فللاخذ بالاخبار المعتمدة فيها بلفظ الارض مما تقدم من الاخبار ، واما تقديم الرمل بعد عدم التمكن من الارض فلانه اقرب في صدق الارض بل التراب عليه من الحجر ، واما تقديم الحجر على ما بعده فللمروى عن



الراوندى من التصريح بجواز التيمم على الصفا العالية بعد حمله على صورة عدم التمكن مما قبله من المراتب ، واما تأخر الغبار عما ذكر وتقدمه على الطين فللمحكي عن دعائم الاسلام - على ما تقدم - من انه يتيمم بالغبار اذا لم يجد تراباً ، وغير ذلك من الاخبار التي ستمر عليك فيما بعد .

واما وجه كون اخر المراتب الطين فلما يدل على ذلك مثل قول الصادق عليه السلام في خبر ابي بصير: اذا كنت في حال لا تقدر الاعلى الطين فتيمم به ، فان الله اولى بالعدر اذا لم يكن معك ثوب جاف او لبد تقدر ان تنفضه وتيمم به. وقول الباقر عليه السلام في صحيح زرارة : ان كان الثلج فلينظر لبد سرجه فليتيمم من غباره او من شئى مغبر (معه) وان كان في حال لا يجد الا الطين فلا بأس ان يتيمم منه (وقول الصادق عليه السلام) في صحيح رفاة: اذا كانت الارض مبتلة ليس فيها تراب ولا ماء فانظر اجف موضع تجده تيمم به فان ذلك توسيع من الله عز وجل: قال فان كان في ثلج فلينظر لبد سرجه فليتيمم من غباره او شئى مغبر ، وان كان في حال لا يجد الا الطين فلا بأس ان يتمم منه .

( الامر الثالث ) لاشكال في جواز التيمم على ارض النورة والجص قبل الاحراق بناء على قول المشهور من جوازه على مطلق الارض ، واما على اعتبار التراب فاللازم عدم جواز التيمم بهما مع امكان التراب، واما مع فقده ففي وجوب التيمم عليهما وجهان، والاقوى هو الوجوب حينئذ و عن بعضهم دعوى الاجماع عليه بل و على جوازه بهما مع وجود التراب ايضاً الا عن الشيخ في النهاية فانه اعتبر في جوازه بهما فقد التراب ، ويدل على الجواز من الاخبار ما تقدم عن الراوندى و خبر السكوني المنجبر ضعفيهما بالعمل ، هذا قبل احراقهما ،

و ذهب جماعة الى جوازه بهما بعد الاحراق ايضاً تمسكاً بالخبرين المذكورين ، ولا يخلو من وجه ، لان الحكم بالجواز في الخبرين في الجص والنورة و عدم الجواز في الرماد (معللاً بان الرماد ليس يخرج من الارض و انما يخرج من الشجر) كاشف عن الجواز على الجص والنورة بعد الاحراق لخصوص ما كان قبله .

(ومنه يظهر) حكم الخزف ايضاً ، ولكن الحكم فيه اشكل من جهة استشكل

جملة من الاساطين فيه و زهاب جماعة اخرى منهم الى عدم جواز التيمم به فقد استشكل فيه المحقق في المعبر والعلامة في المنتهى وتوقف فيه الشهيد في الدروس ، لكن المحكى عن التذكرة والذكري وجامع المقاصد هو الجواز ، واختاره في الجواهر ، ولعله هو الاقوى لصدق الارض عليه وعدم خروجه عنها بالاحراق و لذا يجوز السجود عليه ، و لمفهوم التعليل في خبر السكوني و مروى الراوندى في الحكم بعدم جواز التيمم بالرماد بانه لم يخرج من الارض و انما خرج من الشجر بخلاف الجص والنورة ، و لاستصحاب عدم خروجه عن مسمى الارض - لوشك في خروجه عنها بالاحراق - ولا يعارضه قاعدة الشغل اليقيني المتوقف على اليقين بالبرائة و ذلك لحكومة الاستصحاب عليها ، خلافاً للمصنف (قده) حيث يقول .

**كما ان الاقوى عدم الجواز بالطين المطبوخ كالخزف والاجر وان كان مسحوقاً مثل التراب .**

و وجه الفرق بين المسحوق وغيره توهم صدق التراب على المسحوق من الخزف والاجر ، وهو فاسد ، نعم يصدق عليه الارض كصدقها على غير المسحوق ايضاً ، فعلى القول بالمنع من التيمم بالخزف لافرق بين المسحوق وغيره كما انه على القول بالجواز قبل السحق لا اشكال في الجواز بعده بطريق اولي .

**ولا يجوز على المعادن كالمح والزرنيخ والذهب والفضة والعقيق ونحوها مما خرج عن اسم الارض .**

عدم الجواز في المعادن هو المعروف المشهور بين الاصحاب بل لم ينقل الخلاف الا من ابن ابي عقيل بل في محكى الغنية والخلاف والمنتهى الاجماع عليه (ويستدل له) بصحة سلب اسم الارض عنها حقيقة وعرفاً ، اما عرفاً فواضح ، و اما حقيقة فلكونها من المركبات المتولدة من العناصر ، و هذا بخلاف الحجر الذي ليس الا التراب الذي اكتسب رطوبة لزجة فعملت فيه حرارة الشمس فتحجر .

(واستدل ابن ابي عقيل) لما ذهب اليه بانها تخرج من الارض ، ولا يخفى ما فيه بعد عدم صدق الارض عليها لعدم الدليل على جواز كلما يخرج من الارض و لو لم

يصدق الارض عليها ، والا يلزم الجواز على الشجر ونحوه ، و ربما يستدل للجواز بمفهوم التعليل في خبر السكوني والمروى عن الراوندي (وفيه) اولاً أنه يجب تقييده بما يصدق عليه اسم الارض والا جاز التيمم على الشجر .

(وثانياً) انه لو فرض اطلاقهما بالنسبة الى ذلك من غير تقييد بصدق اسم الارض فهما موهونان باعراض الاصحاب عنهما ومخالفتهما مع ظواهر الكتاب والسنة الدالة على اعتبار صدق الارض فيما يتيمم به مع كونهما ضعيفي السند في نفسها .

ثم اعلم ان المناط في المنع من التيمم على المعادن انما هو خروجها عن مسمى الارض لامن جهة صدق المعدن عليها فلو كان شيء من المعادن يصدق عليه اسم الارض لم يكن هناك مانع من التيمم عليه كما في الجص والنورة و حجر الرحي ونحوها مما يأتي في المسئلة الرابعة .

ومع فقد ما ذكر من وجه الارض يتيمم بغير الثوب او عرف الدابة ونحوها مما فيه غبار ان لم يمكن جمعه تراباً بالنفض و الاوجب و دخل في القسم الاول والاحوط اختيار ما غباره اكثر ، ومع فقد الغبار يتيمم بالطين ان لم يمكن تجفيفه و الاوجب و دخل في القسم الاول ، فما يتيمم به له مراتب ثلاث الاولى الارض مطلقا غير المعادن الثانية الغبار الثالثة الطين .

في هذا المتن امور (الاول) لاشكال في وجوب التيمم بالغبار عند فقد ما تقدم من التراب و نحوه ، وهذا في الجملة مما لا كلام فيه و قد ادعى عليه الاجماع كما في المحكى عن المعتمر (وبدل عليه) من الاخبار خبر رفاعة عن الصادق عليه السلام : اذا كانت الارض مبتلة ليس فيها تراب ولا ماء فانظرا جف موضع تجده فتييمم به فان ذلك توسيع من الله عز وجل قال فان كان في ثلج فلينظر لبد سرجه فليتييمم من غباره او شيء مغبر و ان كان في حال لا يجد شيئاً الا الطين فلا باس ان يتيمم منه (و خبر ابي بصير عنه عليه السلام) اذا كنت في حال لا تقدر الاعلى الطين فتييمم به فان الله اولى بالعدر اذا لم يكن معك ثوب جاف اولبد تقدر ان تنقضه و تيمم به (و صحيح زرارة) عن الباقر عليه السلام : ان كان اصابه الثلج



فليُنظر لبد سرجه فيتيمم به من غباره او من شيء مغبر (معه) و ان كان في حال لا يجد الا الطين فلا باس ان يتيمم منه .

(الثاني) لا ينبغي الاشكال في عدم اختصاص الحكم بغبار الثوب او اللبد او عرف الدابة ، و انما ذكرها الاصحاب تبعاً للنصوص كما ان ذكرها في النصوص ايضاً من باب الجرى مجرى العادة والغالب من كون ما فيه الغبار عند المسافر منحصراً في هذه الامور ، و يدل على عموم الحكم قول الصادق عليه السلام في خبر رفاعة او شيء مغبر ، و قول الباقر عليه السلام في حديث زرارة او شيء مغبر (معه) .

(الثالث) المشهور ظاهراً هو التخيير بين هذه الامور فله اختيار التيمم بكل ما فيه غبار من دون ترتب ، خلافاً للشيخ في محكي النهاية فانه رتب بين عرف الدابة و لبد السرج و بين الثوب ، و للحلي فانه حكم بالترتيب بين الثوب و بين عرف الدابة و لبد السرج عكس ما حكى عن الشيخ ، و لوجه لهما ، و ربما يوجه المحكي عن الشيخ بان غبار عرف الدابة و لبد السرج اكثر ، وفيه انه غير مطرد .

(الرابع) ان التيمم بالغبار مشروط بعدم امكان جمعه ، تراباً بالنفض و الا فيجب نفضه لامكان التيمم بالتراب حينئذ و انتفاء الضرورة ، و اطلاق الاخبار منزل على غلبة عدم امكان ذلك سيما في مورد السؤال في تلك الاخبار ، مضافاً الى خبر ابي بصير المتقدم المصرح فيه بالنفض مع القدرة عليه .

(الخامس) هل الواجب بعد عدم امكان جمع التراب بالنفض هو التيمم على ما فيه الغبار بضرب اليد عليه مطلقاً و لو لم يحس غباره بعد الضرب عليه و ذلك لصدق التيمم على شيء مغبر ، او يشترط اثاره الغبار ليصدق التيمم على الغبار ، او انه يشترط اثاره الغبار اولاً ثم الضرب عليه فلا يكفي اثاره الغبار بنفس الضرب للتيمم ، و جوه اقواها الاخير للعلم فيه بصدق التيمم على الغبار ، و بعده الوجه الثاني ، و اما الوجه الاول فغير وجيه لبعده عما يفهمه العرف من التيمم على الغبار ، بل و على شيء مغبر ، فان الغبار اذا كان مستوراً في الثوب لا يظهر بالضرب عليه فتخصيصه مما لا وجه له .

(السادس) ظاهر الاصحاب اشتراط فقد التراب (بل مطلق ما يصح به التيمم)

فى جواز التيمم على الغبار وهو الاقوى كما يدل عليه الاخبار المتقدمة ، خلافاً للمحكى عن جمل المرتضى فحكم بمساواته مع التراب ، و هو ضعيف و ربما حمل كلامه على ارادة نفض المغبر و جمع غباره تراباً ، والله اعلم .

( السابع ) قيل انه يعتبر تقديم ما هو الاكثر غباراً لقاعدة الميسور ، والحق عدم اعتباره لاطلاق الاخبار و عدم ما يوجب انصرافه الى ما هو الاكثر غباراً ، الا كون قاعدة الميسور مغروسة فى الذهن و ذلك لا يوجب الانصراف ، لكنه احوط .

( الثامن ) يعتبر ان يكون الغبار من الارض و اجزائها التى يصح التيمم بها ، فلا يجزى غبار الاثنان والدقيق ونحوهما لانصراف الاخبار عنها ، خصوصاً بعد الالتفات الى عدم جواز التيمم باصله فكيف بغباره ، بل يمكن ان يدعى اختصاص صدق الغبار بما يكون من التراب لاغيره من اجزاء الارض ، و هوليس بكل البعيد .

( التاسع ) مقتضى الاخبار المتقدمة فى الامر الاول هو وجوب التيمم على الطين عند عدم التمكن من التيمم على الغبار و انه متأخر عن التيمم على الغبار ، و من الظاهر ان جواز التيمم بالطين ايضاً مشروط بعدم امكان تجفيفه ، والاوجب و يدخل فى القسم الاول - اعنى التيمم بالتراب .

و مع فقد الجميع يكون فاقداً الطهورين ، والاقوى فيه سقوط الاداء و وجوب القضاء و ان كان الاحوط الاداء ايضاً .

فى هذا المتن امران (الاول) فى موضوع فاقداً الطهورين وما به يتحقق مصداقه ، و اعلم ان فاقداً الطهورين هو من فقد الماء و ما يتيمم به اختياراً أو اضطراراً لقيداً و حبس فى موضع لا يتمكن فيه من استعمال الطهور اما لفقده او لتعذر استعماله عقلاً او شرعاً ، وهذا الذى ذكرناه على سبيل الاجمال مما لا اشكال فيه ، انما الاشكال فى بعض مصاريفه كمن وجد الثلج بعد فقد المراتب المذكورة فى المتن مما يتيمم به ، فهل يكون فاقداً الطهورين او يجب عليه التيمم على الثلج ، وسيأتى الكلام فيه .

( الثانى ) فى حكم فاقداً الطهورين ، و فيه اقوال - الاول - القول بوجوب الاداء عليه بلا طهور ، ولا يجب عليه الاعادة فى خارج الوقت ، حكى هذا القول عن جده المرتضى -

و ان قال في الجواهر انه لم يثبت .

(القول الثاني) ما حكى عن الشيخ في المبسوط من التخيير بين تأخير الصلوة

و بين الصلوة في الوقت ثم الاعادة .

(الثالث) ما نسب في الشرايع الى القيل و حكى نسبه اليه عن العلامة في

التذكرة و عن القاضي من انه يصلّى في الوقت من دون طهور ثم يعيد في خارج الوقت مع الطهارة ، لكن في الجواهر و غيره انه لم يعرف قائله .

(الرابع) تعين الاثنيان بالقضاء و سقوط الاداء عنه ، و نسبه في الجواهر الى

الاشهر بين المتقدمين والمتأخرين بل الى المشهور ، وقد اختاره (قده) .

(الخامس) سقوط الصلوة رأساً أداء وقضاء ، وهو مختار المحقق في الشرايع .

(السادس) ما حكى عن المفيد ( قده ) في رسالته الى ولده من ان عليه

ان يذكر الله تعالى في اوقات الصلوة - من دون تعرض للقضاء .

(و استدل للمشهور) و هو سقوط الاداء و وجوب القضاء ، اما على سقوط الاداء

فبعد كونه ظاهر الاصحاب كما عن جامع المقاصد والروض ، و عن المدارك انه ظاهر الاصحاب لانعلم فيه مخالفاً صريحاً - انه الموافق لاشتراط الصلوة بالطهارة ونفيها بدونها في قوله لا يصح لاصلوة الا بطهور .

(و توضيح المقام يحتاج الى بسط في الكلام) فنقول ان الاصل الاولي فيما

اعتبر في شيء شرطاً او شرطاً هو كونه معتبراً مطلقاً و ان المركب او المشروط ينتفي بانتفائه ، و هذا معنى ما يقال ان الاصل في كل ما يعتبر في شيء هو الركنية ، و لازمه سقوط المركب والمشروط بتعذر بعض اجزائه او شروطه ،

هذا في مقام الثبوت ، واما في مقام الاثبات فالكلام يقع تارة فيما يستفاد من

نفس دليل المأمور به و دليل اعتبار الجزء والشرط ، و اخرى فيما يستفاد من ادلة اخرى اجتهادية مثل قاعدة الميسور ، و ثالثة فيما يقتضيه الاصل العملي .

اما بالنسبة الى ما يستفاد من نفس الدليلين فاما ان يكون لكليهما اطلاق ،

او لا يكون اطلاقاً لشيء منهما ، او يكون للدليل المثبت لوجوب الكل او المشروط اطلاقاً دون دليل الجزء او الشرط ، او يكون بالعكس ، فهذه صور اربع . فان كان لدليل



الجزء او الشرط اطلاق فيحكم باطلاق الجزئية و الشرطية بمعنى سقوط المركب او المشروط بتعذر الجزء او الشرط سواء كان لدليل وجوب المركب او المشروط اطلاق ام لا ، اما اذا لم يكن له اطلاق فواضح ، حيث انه ليس فى البين اطلاق الا لدليل الجزء او الشرط فهو المحكم ، و اما فى صورة اطلاق الدليلين فلحكومة اطلاق الدليل المثبت للجزء او الشرط على اطلاق دليل المأمور به ، لكون الاول بمنزلة القرينة لما يرد من الثانى ، و اطلاق القرينة حاكم على اطلاق ذى القرينة .

و اما فى صورة اختصاص الاطلاق بدليل المأمور به و اجمال دليل الجزء و الشرط فيحكم بعدم سقوط المأمور به عند تعذر الجزء و الشرط و يؤخذ بالقدر المتيقن من دليل الجزئية او الشرطية .

و اما فى صورة اجمالهما فيسقط الدليلان ، و لا يمكن التمسك بشيء منهما و يكون المرجع ما يقتضيه الاصل لو لم يكن هناك دليل اجتهادى اخر كقاعدة الميسور و نحوها .

اذ تبين ذلك فنقول قد يقال بان المقام من قبيل ما يكون لدليل شرطية الشرط اطلاق ، فان دليل اثبات شرطية الطهارة الحديثة فى الصلوة قد ورد بلسان نفى مهية الصلوة مع فقد الطهور كما فى صحيحة زرارة عن الباقر عليه السلام لاصلوة الا بطهور ، حيث ان لسانه لسان الوضع اى بيان شرطية الطهارة ، و ظاهر نفى المهية بنفى الطهارة هو سقوط مهية الصلوة بفقد الطهارة مطلقا و لو كان للعجز عن تحصيلها ، وهذا بخلاف ما لو كان الدليل المثبت للشرطية بصيغة الامر فانه يقيد عقلاً و عرفاً بالتمكن ، فلا يعم حالة العجز عن الاتيان بمتعلقة .

(ولا يخفى) ان هذا الاستدلال حسن فى المقام الا انه منقوض بما ورد فى شرطية القبلة و جزئية فاتحة الكتاب مما استفاد منه الوضع ، مثل ما فى الفقيه عن زرارة عن الباقر عليه السلام : لاصلوة الا الى القبلة ، و فى التهذيب عنه عليه السلام قال سئلته عن الذى لا يقرء فاتحة الكتاب فى صلوته ، قال عليه السلام لاصلوة له الا ان يقرء بها فى جهرا و اخفات ، - ومن المعلوم المقطوع عند الاصحاب عدم سقوط الصلوة بتعذر القبلة او فاتحة الكتاب ، اللهم الا ان يكون

ذلك بدليل اجتهادي اخر، كما هو كذلك ، هذا بالنسبة الى ما يستفاد من نفس الدليلين في المقام .

و اما بالقياس الى ما يستفاد من ادلة اخرى فليس في المقام الاقاعدة الميسور و ماورد من ان الصلوة لا تترك بحال، فلو تم الاستدلال بهما كان مقتضاهما عدم سقوط الاداء عن فاقد الطهورين كعدم سقوط الصلوة عند العجز عن الطهارة الخبثية و غيرها من شروط الصلوة ( فنقول) التحقيق عدم امكان التمسك بشيء منهما في المقام ، اما قاعدة الميسور فلوجهين (الاول) ان التمسك بهما انما يصح فيما اذا كان الميسور من المأمور به يعد عند العرف مرتبة من وجوده بحيث يصدق عليه انه ميسوره ، و هذا المعنى قد يكون جلياً فلا اشكال فيه ، وقد يكون خفياً كما في المقام حيث يحتمل ان تكون الصلوة بلاطهارة من الحدث في نظر الشارع مما لا اثر له اصلاً بحيث لا تكون في نظره ميسوراً للصلوة ، فلو كان الاصحاب قد عملوا بقاعدة الميسور في المقام كان عملهم موجباً لاثبات موضوع القاعدة ، وهو كون الصلوة مع العجز عن الطهارة ميسوراً للصلوة فيتمسك حينئذ بالقاعدة لاثبات وجوب الاداء ، ولكن قد عرفت ان المشهور هو سقوط الصلوة هنا بل صريح المدارك انه ظاهر الاصحاب لم نعلم فيه مخالفاً صريحاً ، وقد تكرر منا في هذا الكتاب ان عمل الاصحاب انما يحتاج اليه في قاعدة الميسور للضعف في سندها بل لتشخيص موضوعها اذا كان خفياً، فانهم اذا عملوا بها في مورد يستكشف من عملهم بما هم اهل العرف تحقق موضوع القاعدة .

**(الوجه الثاني)** انه لو فرض صدق الميسور عرفاً على الصلوة بلاطهارة من الحدث، و لكن لازم لسان دليل الوضع في شرطية الطهور للصلوة هو نفي مهية الصلوة عن الصلوة بلاطهارة ، فيكون قوله **لَا يَلْبَسُ** لصلوة الابطهور حاكماً على قاعدة الميسور و مبيناً لمقدار مدلولها و مفسراً لها لان لازم نفي مهية الصلوة هو كون الصلوة بلا طهارة امرأ اجنبياً عن المهية التي امر بها و انما هي صورة لها لا حقيقة لها، والمشابهة العرفية لا تصحح التمسك بالقاعدة اذا ثبت عدم تحقق الحقيقة واقعاً ، و بعد ورود البيان من الشارع بان الصلوة الفاقدة للطهارة ليست حقيقة الصلوة ينتفي موضوع قاعدة الميسور فلا يمكن التمسك بها.

و بهذا الوجه الاخير يظهر عدم امكان التمسك بان الصلوة لا تترك بحال ، فان ذلك انما يصح فيما اذا كان المأني به صلوة حتى يقال انها لا تترك ، مع ان قوله **عَلَيْهَا** : لاصلوة الابظهور ينفي كون المأني به بلاطهارة صلوة ، فهو ايضاً حاكم على قوله ان الصلوة لا تترك بحال لانه رافع لموضوعه ، فظهر ان التمسك بقاعدة الميسور وان الصلوة لا تترك بحال لا يستقيم في المقام ، هذا تمام الكلام فيما يستفاد من الادلة الاجتهادية .

واما الاصل العملي فالجاري منه في المقام اما البرائة او الاستصحاب فلو تم اجراء الثاني لا ينتهي الامر الى اجراء البرائة لحكومة الاستصحاب عليها (وتقريب البرائة) ان يقال: اما ان يجعل نفس وجوب الشرط المشكوك شرطيته على الاطلاق مصباً للبرائة ومجرى لها ، او يجعل اطلاق شرطيته مرفوعاً بالبرائة ويحكم بعدم شرطيته عند العجز عنه ، او يجعل وجوب المشروط بعد تعذر شرطه مجرى لها و مرفوعاً بها (لكن الاول) اعنى نفس وجوب الشرط لا يجري فيه البرائة و ذلك للقطع بسقوط وجوبه عند التعذر و رفع العقوبة عليه ، مضافاً الى ان العقاب انما هو على ترك المشروط لاعلى ترك الشرط من حيث هو في نفسه ،

واما الثاني - اعنى اجراء البرائة في شرطية الشرط في حال التعذر فهو ايضاً باطل ، لان البرائة الشرعية المستفاد من حديث الرفع وغيره حكم امتناني يوجب التوسعة على المكلف ، فلا تجرى فيما يترتب عليه الضيق - كما في المقام - حيث انه يلزم من نفي شرطية الطهارة في حال العجز بقاء وجوب الصلوة و عدم سقوطها عن المكلف الفاقد للظهورين .

**(واما الثالث)** اعنى اجراء البرائة في نفي وجوب المشروط عند تعذر شرطه فلان مانع منه في نفسه اذا لم يكن في المقام اصل حاكم عليها وهو الاستصحاب ، و يمكن تقريبه في المقام بوجهين (الاول) ان يقرر على نحو القسم الثالث من القسم الثالث من اقسام استصحاب الكلي ، وهو ما اذا كان الشك في تبديل الفرد الموجود بفرد اخر من الكلي المشكك كالالوان ، و مانع فيه من هذا القبيل ، بل اظهر لان الوجوب المتعلق ببقية الاجزاء بعينه هو المتعلق بالكل و قد حررناه في الاصول



بما لا مزيد عليه ، و قلنا بان الحق فيه اجراء الاستصحاب ، و نتيجة اجرائه في المقام هو وجوب الصلوة على فاقد الطهورين .

(الثاني) ان يتسامح في تعيين موضوع الاستصحاب على حسب ما يتسامح فيه عند الشك في بقاء الكر ، وهذا لا يخلو عن النظر بل المنع لعدم جريان الاستصحاب مع تبدل الموضوع في الحكم الكلي لان الموضوع فيه هو المفهوم الذهني ، والمفهوم من الكل غير المفهوم من بقية الاجزاء

والمتمصل مما ذكرناه ان المرجع ههنا هو اطلاق دليل شرطية الطهور الذي ورد بلسان الوضع وهو قوله ﷺ لاصلوة الا بطهور ، فانه ينفي مهية الصلوة وحققتها اذا لم يكن مع الطهارة ، الشامل باطلاقه لصورة العجز عنها ، ومع هذا الاطلاق لاتصل النوبة الى الاصل العملي من البرائة والاستصحاب ، وتكون النتيجة سقوط الاداء كما هو المشهور ، بل لم يعلم مخالف صريح - كما تقدم عن المدارك - ولكن الاحتياط هو الاتيان بالصلوة في الوقت ثم القضاء مع الطهارة بعد الوقت ، هذا بالنسبة الى وجوب الاداء .

واما وجوب القضاء فقد تقدم ان المشهور هو وجوبه ( و تحقيق القول فيه ) انه بناء على وجوب الاداء وعدم سقوطه ينبغى القول بعدم وجوب القضاء لعدم صدق الفوت كما في كل ما اذا اتى بالفرد الاضطراري ، حيث يحكم بالاجزاء معه ، واما بناء على القول بسقوط الاداء وعدم وجوبه فان كان منشأ السقوط هو انتفاء ملاكه بعدم القدرة على الطهارة فينبغى القول بسقوط القضاء ايضاً كما في باب الحائض والنفساء والمجنون والمغمى عليه ، و ان كان منشأ سقوط الاداء عجز المكلف عن تحصيل ملاكه لاسقوط اصل الملاك فاللازم ثبوت القضاء كما في النائم والساهى وكما في صوم الحائض ، هذا بحسب الثبوت ، واما بحسب الاثبات فالظاهر كون شرط الطهارة دخيلاً في تحصيل الملاك فقط لافيه نفسه ، والا كانت الطهارة من شرائط الوجوب فلا يجب تحصيلها عند انتفائها وهو خلاف الضرورة والاجماع ومدلول الاخبار ، وحينئذ فيصح التمسك لاثبات وجوب القضاء بكل ما يدل على وجوبه عند فوت الاداء ، ولا يحتاج في اثباته الى التمسك بكون القضاء واجباً بنفس الدليل الدال على وجوب الاداء على نحو تعدد المطلوب ، ضرورة

فساده بما حقق في الاصول من الاحتياج في اثبات وجوبه السى امر جديد ، وان كان بعد ثبوته بالامر الجديد يكون الامر بالقضاء كاشفاً عن تعدد المطلوب في الامر الاول .

فتحصل من جميع ما ذكرنا ان الحق هو القول المشهور من سقوط الاداء عن فاقد الطهورين و وجوب القضاء عليه ، و ان كان الاحوط عدم ترك الاداء ايضاً . والله العالم .

و اذا وجد فاقد الطهورين ثلجاً او جمداً قال بعض العلماء بوجوب مسحه على اعضاء الوضوء والغسل وان لم يجز ، ومع عدم امكانه حكم بوجوب التيمم بهما ، ومراعاة هذا القول احوط ، فالاقوى لفاقد الطهورين كفاية القضاء والاحوط ضم الاداء ايضاً ، و احوط من ذلك مع وجود الثلج المسح به ايضاً هذا كله اذا لم يمكن اذابة الثلج او مسحه على وجه يجرى والاتعين الوضوء او الغسل ولا يجوز معه التيمم ايضاً .

في هذا المتن امور يجب البحث عنها ( الاول ) لاشكال في تعين الوضوء او الغسل اذا تمكن من اذابة الثلج واستعماله فيهما - ان لم يتمكن من ماء اخر - وانه لايجوز التيمم بتوهم انه فاقد للماء ، و ذلك لصدق الوجدان بعد امكان اذابة الثلج من غير مشقة لا تتحمل ، ولو نوقش في صدق وجدان الماء امكن اثبات وجوب الاذابة والطهارة المائية بتحقيق موضوع وجوب الوضوء او الغسل ، و هو التمكّن من استعمال الماء فيهما و عدم العجز عنهما ، وهذا ظاهر ، و قد تقدم بعض الكلام في مسألة تيمم الماء المطلق بالضاف ، واخترنا هناك وجوب التيمم ، وهنا اولى بالوجوب ، لكون الثلج في الحقيقة هو الماء الجامد ، ومع التمكّن من اذابته بلامشقة و حرج يصدق على المكلف انه واجد للماء و متمكّن منه .

( الامر الثاني ) اذا عجز عن اذابته وتمكّن من مسحه على اعضائه على وجه يجرى على الاعضاء بنفس المسح ولو من جهة تأثير حرارة البدن فيه فهل يجب ذلك - كما في المتن - اولا يجب ، وجهان ، المحكى عن ظاهر المقنعة هو عدم الرجوب وانه

ينتقل الى التيمم وان حصل مسمى الغسل، بل عن كشف اللثام ان ذلك صريح المقنعة، ونسب ايضاً الى النهاية ومحمّل المبسوط والوسيلة، وربما يستدل له بان المتبادر من اطلاق الايات والاخبار الآمرة باستعمال الماء هو استعمال ما يكون ماء حال الاستعمال لاما يصير ماء بنفس الاستعمال.

(ولكن الاقوى هو الاول) لمنع التبادر المذكور ولما ورد من الاخبار الدالة على وجوب استعماله، كخبر معاوية بن شريح قال سئل رجل ابا عبد الله عليه السلام وانا عنده فقال يصيبنا الدمق (١) والثلج ونريدان تنوضاً ولا نجد الاماء جامدا فكيف اتوضأ، ادلك به جلدى؟ قال نعم (وخبر على بن جعفر) عن اخيه عليه السلام قال سئلته عن الرجل الجنب او على غير وضوء لا يكون معه ماء و هو يصيب ثلجاً وصعيداً، ايهما افضل، ايتيمم ام يمسح بالثلج وجهه، قال: الثلج اذا بل رأسه وجسده افضل، فان لم يقدر على ان يغتسل به فليتيمم،

ودلالته على تقديم المسح بالثلج اذا كان بحيث يصدق عليه الغسل بصدق مسمى الجرى واضحة، ولا ينافيه التعبير بالافضل، لان السؤال عن الافضل انما وقع في كلام السائل فاجاب الامام عليه السلام بكون المسح بالثلج افضل ثم اوضح ان الافضية هنا على وجه التعيين بقوله عليه السلام: فان لم يقدر على ان يغتسل به فليتيمم، حيث علق التيمم على عدم القدرة على الاغتسال (فدعوى) ظهور الخبر في جواز التيمم مع التمكن من المسح بالثلج بحيث يصدق مسمى الجرى وحمله على ما اذا كان المسح به حرجياً موجباً لرفع وجوب المسح به مع بقاء جوازه على وجه الندب والافضية (بعيدة).

ويدل على وجوب المسح ايضاً خبر محمد بن مسلم، قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يجنب في السفر لا يجد الا الثلج، قال يغتسل بالثلج او ماء النهر.

(قال في الوافي) يعنى هما سواء (اقول) وهذا هو المتعين، والافرع فرض

(١) قال في الوافي في بيان الحديث: الدمق بالتحريك ريح وثلج، وهو معرب

«دمه»، وفي المجمع: في الحديث يصيبنا الدمق، هو بالتحريك ريح وثلج معرب دمه.



الراوى انه لا يجد سوى الثلج لاموقع لبيان الاغتسال به او بماء النهر الارفع الاستبعاد و بيان عدم الفرق بين الثلج و بين ماء النهر ، و مقتضى التسوية بينهما جواز اختياره و لومع التمكّن من ماء اخر ، واما الحمل على ما اذا كان ماء النهر جامداً بواسطة البرد فبعيد جداً .

وهذه الاخبار ظاهرة الدلالة بل صريحة فى وجوب الوضوء او الغسل بالثلج بمسحه على الاعضاء - كما هو الظاهر من التعبير بالوضوء فى خبر معاوية بن شريح عند قول السائل : كيف اتوضأ ، والتعبير بالاغتسال فى خبر بن جعفر فى قوله عَلَيْهِ : فان لم يقدر على ان يغتسل به فليتيمم ، وخبر محمد بن مسلم فى قوله عَلَيْهِ يغتسل بالثلج او بماء النهر . وبهذه الاخبار تندفع دعوى انصراف المطلقات الآمرة باستعمال الماء الى الماء قبل الاستعمال ، مضافاً الى ان فى تلك المطلقات ما لا يحتمل فيه ذلك كقوله عَلَيْهِ اذا مس جلدك الماء فحسبك ، حيث انه يصدق على ما اذا امر بالثلج على جسده بحيث صار بعد الامرار ماء كما لا يخفى .

( الامر الثالث ) اذا فقد ما يتيمم به من التراب وغيره ولم يجد الا الثلج و تمكن من امراره على جسده لكن لاعلى وجه يجرى فهل يجب المسح به هكذا على اعضاء الوضوء او الغسل وان لم يحصل به اقل مسمى الغسل ، اولاً ، قولان ، فعن الشيخين وابنى حمزة وسعيد والتذكرة والحدائق وكاشف اللثام وجوبه للاحتياط وقاعدة الاشتغال واستصحاب التكليف . ومادل على عدم سقوط الصلوة بحال ، ومادل على الاكتفاء بمثل الدهن ، وماورد عن الصادق عَلَيْهِ من انه يجزىك من الغسل والاستنجاء ما بلت يمينك ، وما نقل عن الباقر عَلَيْهِ من انه اذا مس جلدك الماء فحسبك ، ولان الواجب على المكلف امران اساس جسده بالماء و اجرائه عليه ، ولا يسقط الاول بتعذر الثانى لعدم سقوط الميسور بالمعسور وان ما لا يدرك كله لا يترك كله .

(والاقوى) عدم وجوب المسح به لعدم الدليل على وجوبه لضعف كل ما ذكر مما استدل به للوجوب اما قاعدة الاشتغال والاحتياط فلان المورد من موارد جريان البرائة عن التكليف بالمسح بالثلج عند عدم التمكّن من اذابته مضافاً الى استحباب عدم مشروعية

التمسح بالثلج ، و به يجاب عن استصحاب التكليف ، مضافاً الى عدم المحصل لهذا الاستصحاب لان التكليف المستصحب ان كان هو وجوب اصل الصلوة فيه انه لا يثبت به وجوب المسح بالثلج ، وان كان هو وجوب الطهارة المائية فالمفروض سقوطها بالعجز ، مضافاً الى معارضته باستصحاب عدم التكليف في بعض الصور ، وهو ما اذا لم يكن متمكناً من المائية والترابية من اول الوقت ، واما ما دل على عدم سقوط الصلوة بحال فقد مرّ انه في غير مورد فاقد الطهورين ، ما دل على نفي ماهية الصلوة عند فقط الطهارة المائية والترابية - اعنى قوله ﷺ لصلوة الا بطهور ،

واما ما دل على الاكتفاء بمثل الدهن وبل اليمين او مس الجسد بالماء فلضعف دلالة على وجوب المسح بالثلج اذا لم يحصل به مسمى الجرى - كما هو مفروض المسئلة - لاحتمال ارادة كفاية مثل الدهن في خصوص ما اذا صدق اقل الغسل كما دلت عليه الاخبار المتقدمة في الامر الثاني - اعنى خبر معاوية بن شريح وخبر علي بن جعفر وخبر محمد بن مسلم - خصوصاً مع ما يدعى من غلبة حصول مسماه بامرار الثلج على الجسد لمكان حرارته الغريزية ، وكيف كان ، فلا دلالة في اخبار الاكتفاء بالدهن على كفاية مسح الثلج مطلقاً ولو لم يحصل به مسمى الجرى و الغسل ، مضافاً الى انه على تقدير تسليم دلالتها فاللازم تقديمه على التيمم بالتراب ونحوه ، مع ان القائلين بالوجوب لا يقولون به الا عند فقد ما يتيمم به من التراب وغيره حتى الغبار ، الا صاحب الحدائق ، حيث ان المستظهر منه تقديم اساس نداوة الثلج وان لم يحصل مسمى الغسل به - على التيمم بالتراب .

واما التمسك بقاعدة الميسور ففيه انها تختص بالمركبات الخارجية الواجبة بالوجوب النفسى لا الاجزاء العقلية التحليلية ولا الواجبات الغيرية المقدمية ، و من المعلوم ان وجوب الامساس انما كان فيما رجب فيه الغسل ، و بعد انتفاء وجوبه لا يبقى مجال لبقاء وجوب المس لان وجوبه معلول لوجوب الغسل ولا يعقل بقاء المعلول بعد زوال علته ولا وجوب المقدمة عند انتفاء وجوب زيتها بتعذره ، كما لا تجرى القاعدة لاثبات وجوب الجنس عند تعذر فصله لان الجنس ليس ميسوراً من المركب منه ومن الفصل عرفاً بل

عقلا ، ضرورة ان الموجود منه مع فصل اخر حصة مغايرة مع الموجود مع ما تعذر ، وهذا بخلاف الجزء الخارجى فانه عند وجوده منفرداً هو بعينه الموجود مع جزء اخر ، فالتكبيره مع القرائه هي التكبيره مع عدمها ، مع ان الواجب على تقدير كونه مركباً هو المركب من المس بالماء واجرائه على الجسد ، والجزء من هذا المركب هو المس بالماء لا المس بالثلج الذى لا يصدق عليه الماء عرفاً ، فهذا المس لم يكن جزءاً من الواجب قَطُّ حتى لا يسقط بتعذره .

(فالمحصل مما ذكرناه) هو عدم الدليل على وجوب المسح بالثلج مع عدم صدق الغسل به عند فقد ما يتيمم به ، ولازمه كونه من موارد فقدان الطهورين ، وان كان الاحتياط الجمع بين التمسح بالثلج والصلوة ثم الاتيان بالقضاء بعد الوقت مع الطهارة المائية .

**(الامر الرابع)** ان المعروف بين الاصحاب انتهاء مراتب التيمم بالطين ، فمع تعذره بصير المكلف فاقد الطهورين ويجرى عليه حكمه ، وان تمكن من التيمم على الثلج فلا يجزى التيمم به ، واستدلوا به بعد الاصل - اى اصالة عدم مشروعيته واصالة البرائة من وجوبه حيث ان الشك فى اصل وجوبه - بظهور النصوص والاجماع على انحصار الطهور بالماء والصعيد ، ومقتضاء عدم مشروعية غيرهما ، وقد حكى الاجماع على الانحصار عن ابن ادريس ، حيث يقول : الاجماع منعقد على ان التيمم لا يكون الا بالارض و ما ينطبق عليه اسمها ومن المعلوم ان الثلج لا يصدق عليه اسم الارض بوجه ،

والمحكى عن مصباح السيد والمراسم و ظاهر الكاتب وجوب التيمم بالثلج مع عدم التمكن من غيره مما يصح به التيمم وعدم امكان حصول مسمى الغسل به ولو كان بمثل الدهن ، وحكى اختياره عن القواعد والبيان واستدلوا به بالاحتياط و عدم سقوط الصلوة بحال واستصحاب التكليف بها ، و بصحيح محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام عن رجل اجنب فى سفره ولم يجد الا الثلج او ماء جامداً ، فقال عليه السلام هو بمنزلة الضرورة ، يتيمم ولا ارى ان يعود الى هذه الارض التى توبق دينه .



(والاقوى) ما عليه المشهور لضعف ما تمسك به للقول الاخر، اما ما عدى الصحيح من الاحتياط والاستصحاب وما دل على عدم سقوط الصلوة بحال فبما تقدم في الامر الثالث، واما الصحيح فلعدم صراحته بل ولا ظهوره في التيمم بالثلج لاحتمال ارادة الانتقال الى التيمم بالتراب ونحوه كما يؤمى اليه قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ بمنزلة الضرورة، وترك الاستفصال عن وجود الغبار مع استبعاد فقدته لامكان تحصيله بنفض مامعه من الثياب ونحوه.

(لا يقال) النهى عن العود الى هذه الارض، المعلل باستلزامه الهلاك للدين قرينة على ارادة التيمم بالثلج، اذ لاهلاك في التيمم بالتراب ونحوه بعد كونه احدا لظهورين وانه يكفيك عشرين وانه مما امتن الله به على هذه الامة .

(لانه يقال) بعد فرض جواز التيمم على الثلج يكون الثلج في ذلك كالتراب بعينه فلا بد من ان يراد بهلاكة الدين ما يجتمع مع التيمم به، ولعل الوجه في ذلك نقصان الصلوة مع التيمم مطلقا عن الصلوة مع الطهارة المائية، ولا بد ان يكون كذلك ايضا و الالم يكن بدلا اضطرارياً، بل كان اللازم هو التخيير بين المائية والترايبية من اول الامر،

ويشهد لما ذكرناه ورود مثل هذا التعبير في موارد اخر مما ينتهي الامر الى الاتيان بالفرد الاضطرارى، ففي التهذيب عن احد هما عَلَيْهِمَا السَّلَامُ انه سئل عن الرجل يقيم في البلاد الاشهر ليس فيها ماء من اجل المراعى وصلاح الابل، قال عَلَيْهِمَا السَّلَامُ لا، والمروى في كتاب المعاش عن الباقر عَلَيْهِمَا السَّلَامُ انه قال لا تطلب التجارة في ارض لا تستطيع ان تصلى الا على الثلج (قال في الوافى) بل ربما يستنبط من هذه الاخبار وجوب المهاجرة عن البلاد التي لا يمكن مع الإقامة فيها القيام بتمام بوظائف الطاعات و اعطاء العبادات حقها .

(فالمحصل من هذا الامر) عدم وجوب التيمم بالثلج، وان المكلف يكون فاقدا لظهورين بعد فقد ما يتيمم به ولو مع التمكن من التيمم بالثلج، فسقط عنه الصلوة في الوقت ويقضيها في خارج الوقت مع الطهارة المائية، لكن الاحتياط بالتيمم به والاتيان بالصلوة في الوقت ثم القضاء بعد الوقت حسن، والحمد لله على افضاله .

مسئلة (١) وان كان الاقوى كما عرفت جواز التيمم بمطلق وجه الارض الا ان الاحوط مع وجود التراب عدم التعدى عنه من غير فرق فيه بين اقسامه من الابيض والاسود والاصفر والاحمر كما لافرق في الحجر والمدر ايضاً بين اقسامهما ، ومع فقد التراب الاحوط الرمل ثم المدر ثم الحجر .

قد تقدم في التنبيه الثانى من التنبيهات التى اشرفنا اليها فى بيان ما يصح به التيمم ان الشيخ الاكبر الانصارى (قده) ذكر فى بعض رسائله العملية و هو المسمى بمسئلة - ترتيباً فيما يتيمم به وهو تقدم التراب الخالص على غيره مطلقاً ، ومع فقده يتيمم على الارض ، ومع عدم التمكن منه فبالرمل ثم بالحجر ، وان لم يتمكن من الحجر فبالغبار ، و اخر المراتب هو الطين اذا لم يتمكن من تجفيفه ، ثم بعد ذلك على الجص واللبنة ، و ذكرنا وجهاً لهذا الترتيب هناك .

(ولا يخفى عدم استقامته) بناء على تعيين التراب (اما اولاً) فلعدم تعيين مراده (قده) من الارض ، والظاهر من تقديمها على الرمل والحجر هو ارادة ما يسمى بالارض اذا لم يكن يعلوها الرمل والحجر ، ولا يخفى اولوية اختيار الرمل و تقديمه على الارض لكونه اقرب الى التراب منهما .

(واما ثانياً) فلانه لا وجه لعدم ذكر المدر مع الرمل ان هو ايضاً قريب من التراب كالرمل بل لعله اقرب منه لانه الطين الجاف كاللبنة غير المطبوخة ، التى لا اشكال فى عدم خروجه عن حقيقة التراب .

(واما ثالثاً) فلانه لا وجه لتأخير الحجر عن الرمل اذا كان المدرك لاثبات جواز التيمم به هو المروى عن الراوندى من التصريح بجواز التيمم على الصفا العالية - ولو مع حمله على صورة عدم التمكن من التراب ، لعدم ما يوجب حمله على صورة عدم التمكن من الرمل ايضاً الا ان يقال بكون الرمل اقرب الى التراب منه لكن لا وجه لتعيينه حينئذ ايضاً ، و لم سلم كونه اقرب الى التراب منه ،

(واما رابعاً) فلما فى حكمه بجواز التيمم على الجص واللبنة من الابهام وعدم تعيين المراد منهما و انه هل هو المطبوخ منهما او غيره و لا اشكال فى كون الاحتياط

تقديم غير المطبوخ منهما على الغبار والطين حيث انهما اقرب الى الارض بل هما يعدان عند العرف من الارض خصوصاً فى اللبنة غير المطبوخة ، و لعله (قده) اراد المطبوخة منهما ، ولا بأس به .

(و عن المفاتيح) جعل الاحوط تقديم التراب الخالص مع التمكن منه ثم غبار الثوب ونحوه ثم الجص والنورة ثم الطين ثم الحجر والخزف (ولا يخفى ما فيه) من مخالفته للاحتياط ثم فى تقديمه الغبار على غيره ما عدى التراب وتأخير الحجر عن الطين المخالف مع الاجماع و عطف الخزف على الحجر بالواو المشعر بتساويهما عند التمكن منهما و ترك ذكر الارض .

(وعن كشف الغطاء) انه جعل المراتب سبعة: التراب ، ثم الارض - من الحجر والمدر و الحصى والرمل والجص والنورة - ثم غبار الثوب ، ثم غبار الارض مما يعد ترابا كالجص والنورة ، ثم مسحوق المطبوخ من الجص والنورة ، ثم الوحل ، ثم المركب من هذه الاشياء السبعة ، ثم شرع فى بيان اقسام المركب منها على حسب اختلاف الاجزاء و اكثر فى ذكر صورها و بيان الترجيح بينها (ولا يخفى ما فيه) من الوهن مما لا يحتاج الى البيان.

(و فى المتن) جعل المراتب - كما ترى - بتقديم التراب ثم الرمل ثم المدر ثم الحجر (ولا يخفى ما فيه ايضاً) من ترك ذكر الارض و تقديم الرمل على المدر و تأخير الحجر عنهما .

(والاحوط عندى) فى الترتيب ذكر الارض بعد التراب ثم الحجر بعد الارض ثم المدر ثم الرمل ثم الغبار ثم الوحل ثم الثلج ، اما تقديم الارض على غيره فلاخذ بما يدل على ان الصعيد هو الارض ، و اما تقديم الحجر على المدر والرمل فللعمل بالمروى عن الراوندى من التصريح بجواز التيمم على الصفا العالية ، و اما تقديم المدر على الرمل فلكونه التراب المتماصك ، و اما تقديم الرمل على الغبار والغبار على الوحل و الثلج فواضح . هذا ما عندى بالنسبة الى ما يقتضيه الاحتياط ، و قد عرفت ان الاقوى



تثليث المراتب بتقديم الارض على الغبار والغبار على الطين و عدم الفرق في الارض بين التراب والحجر والمدر والرمل ونحوها، و منه يظهر عدم الفرق في التراب بين الابيض والاسود والاحمر والاصفر كما لافرق في الحجر والمدر والرمل بين اقسامها ، والحمد لله.

**مسئلة (٣) لايجوز في حال الاختيار التيمم على الجص المطبوخ والاجر والخزف والرماد و ان كان من الارض لكن في حال الضرورة بمعنى عدم وجدان التراب والمدر والحجر الاحوط الجمع بين التيمم باحد المذكورات ماعدى رماد الحطب ونحوه بالمرتبة المتأخرة من الغبار او الطين، و مع عدم الغبار والطين الاحوط التيمم باحد المذكورات والصلوة ثم اعادتها او قضائها .**

قد تقدم في التنبيه الثالث من التنبيهات المذكورة في شرح قول المصنف (قده) و ان كان حجر الجص والنورة - ان الاقوى هو الجواز قبل الاحراق و ان الجواز بعد الاحراق ايضاً ليس ببعيد ، سواء في ذلك الجص والنورة او الخزف والاجر ومسحوقهما ، وعليه فالاحتياط بالتيمم باحد المذكورات مع الغبار او الطين مما لاينبغي تركه ، و مع عدم الغبار والطين فالاحتياط هو التيمم باحد المذكورات والصلوة معه ثم اعادتها او قضائها .

**مسئلة (٣) يجوز التيمم حال الاختيار على الحائط المبنى بالطين و اللبن والاجر اذا طلى بالطين .**

و ذلك واضح بعد عدم خروج التراب بجعله طيناً او لبناً غير مطبوخ عن اسم التراب فضلا عن اسم الارض، وتأخر الطين عن جميع المراتب انما هو في الرطب منه المسمى بالوحل ، اما اليابس فيصدق عليه التراب .

**مسئلة (٤) يجوز التيمم بطين الرأس و ان لم يسحق وكذا بحجر الرحي و حجر النار و حجر السن (١) و نحو ذلك لعدم كونها من المعادن الخارجة عن صدق الارض و كذا يجوز التيمم بطين الارمني .**

قد تقدم في اول هذا الفصل المعقود لبيان ما يتيمم به ان المنع عن التيمم بالمعادن انما هو لمكان خروجها عن مسمى الارض لامن جهة خصوصية كونها معادن ، و قلنا بانه لو صدق عليها اسم الارض يجوز التيمم بها ايضاً ، و عليه فيجوز التيمم بطين الرأس وحجر الرحي وغيرهما مما ذكر في المتن وغيرها من المعادن التي لم تخرج عن

صدق الارض عليها ، بخلاف الخارجة عن مسمى الارض كالمح والزرنيخ والذهب و الفضة و نحوها .

**مسئلة (٥) يجوز التيمم على الارض السبخة اذا صدق كونها ارضا بان لم يكن علاها الملح .**

السبخة هي الارض المالحة ، وهو ما يقال لها بالفارسية (شورهزار) و لا ينبغي الاشكال في جواز التيمم بها و لو اختياراً بعد وقوع اسم الارض عليها اذا لم تستتر بالملح بل يجوز التيمم بترابها حتى على القول باختصاص التيمم بالتراب لصدق الاسم عليه ، نعم يكره التيمم بها - كما يأتي في المسئلة العاشرة .

**مسئلة (٦) اذا تيمم بالطين فلصق بيده يجب ازالته او لا ثم المسح بها وفي جواز ازالته بالغسل اشكال .**

اما وجوب ازالته فلعله لمكان اعتبار عدم الحائل بين الماسح والممسوح ، ولكنه لا يخلو عن المنع ، ضرورة ان الحائل الذي يعتبر عدمه بينهما هو ما اذا كان من غير ما يتيمم به كالخاتم و نحوه ، اما ما يتيمم به فلا دليل على اعتبار عدم حيلولته ، بل يمكن القول باعتبار وجوده في الجملة بناء على اعتبار العلق بمعنى وجود ما يتيمم به في اليد لا اثره فقط ، و على القول بعدم اعتبار العلق فليس على اعتبار عدمه ايضا دليل لعدم وجوب نفض اليدين - كما سيأتي - بل هو مستحب ، ومما ذكرنا يظهر وجه الاشكال في غسل الطين بالماء ، بل على ما ذكرنا ينبغي ان يقال بعدم جوازه ، نعم على ما ذكره المصنف (قده) من وجوب ازالة الطين عن اليد ثم المسح بها لا يظهر وجه للاشكال في جواز ازالته بالماء ، فتبصر .

**مسئلة (٧) لا يجوز التيمم على التراب الممزوج بغيره من التبن والرماد او نحو ذلك وكذا على الطين الممزوج بالتبن فيشترط فيما يتيمم به عدم كونه مخلوطاً بما لا يجوز التيمم به الا اذا كان ذلك الغير مستهلكاً .**

وعن المنتهى انه لو اختلط التراب بما لا يتعلق باليد كالشعر جاز التيمم به لان التراب موجود فيه والحائل لا يمنع من التصاق اليد به ، و استشكله في المدارك

بان المعبر مماسة باطن الكفين باسرهاما للصعيد ، و ما اصاب الخليط من التراب لم يماس التراب (انتهى) وفي المستند - بعد نقله لاشكال المدارك - قال وفي وجوبه اى وجوب مماسة باطن الكفين للصعيد اشكال لعدم الدليل عليه و صدق الضرب بالكف عرفاً مع وجوده ، فالظاهر عدم البطلان مع بقاءه بل و كذلك ما يشبهه الخاتم من الموانع اليسيرة - ثم قال والاحوط النزاع (انتهى) .

اقول : و فيما افاده فى المستند ما لا يخفى ، ضرورة اشتراط مماسة اليدين للارض فى ضربهما عليها و انه لا يصدق ذلك مع وجود الحائل او الخليط ، و هذا واضح لا اشكال فيه فليس مناص عن اشتراط الخلوص فيما يتيمم به عما لا يجوز التيمم به ، الا اذا كان الخليط مستهلكاً فيجوز والمراد بالاستهلاك عدم تميز الخليط بالحس و صدق التراب الصرف على الممتزج به ، و وجه الجواز واضح لصدق التيمم بالتراب المحض عرفاً و رجوع المورد الى موارد تطبيق المفهوم على المصداق الراجع الى حكومة العرف فى تشخيص المفهوم المتبع حكمه فى ذلك .

**مسئلة (٨) اذا لم يكن عنده الا الثلج او الجمد و امكن اذا بته و جب كما مر كما انه اذا لم يكن الا الطين و امكن تجفيفه و جب .**

و قد تقدم حكم وجوب اذا بة الثلج عند امكانها و تجفيف الطين عند امكانه و انه بامكان اذا بة الثلج يصير واجدا للماء و بامكان تجفيف الطين يكون متمكناً من التيمم على التراب فيجب تحصيله، لكون كل من المقدمات الوجودية للواجب واجباً عند تنجز وجوب ذبها ، و منه يظهر حكم ما فى .

**مسئلة (٩) اذا لم يكن عنده ما يتيمم به و جب تحصيله و لو بالشراء و نحوه .**

حيث ان شأن المقدمات الوجودية هو وجوب تحصيلها عند التمكّن منها و لو بالشراء و نحوه .

**مسئلة (١٠) اذا كان وظيفته التيمم بالغبار يقدم ما غباره ازيد كما مر .**



وقد تقدم في الامر السابع من الامور المذكورة في ذيل قول الماتن : و مع فقد ما ذكر من وجه الارض (الخ) .

مسئلة (١١) يجوز التيمم اختياراً على الارض الندية والتراب الندى و ان كان الاحوط مع وجود اليابسة تقديمها .

في جواز التيمم بالارض الندية والتراب الندى غير البالغ حد الطين والوحل وجهان ، والمحكى عن المحقق في المعتبر والعلامة في التذكرة هو الجواز ، بل في الثاني نسبتة الى علمائنا ، قال (قده) ولا يشترط في التراب : اليبوسة ، فلو كان ندياً لا يعلق باليد منه غبار جاز التيمم به عند علمائنا ، و يظهر من صاحب الحدائق (قده) الميل الى عدم الجواز مع وجود الجاف لصحيفة رفاة عن العادق عليه السلام اذا كانت الارض مبتلة ليس فيها تراب ولا ماء فانظر اجف موضع تجده فقيم به فان ذلك توسيع من الله عز وجل ، وقريب منها صحيفة ابن المغيرة والمروى عن نوادر الراوندى : من اخذته سماء شديدة والارض مبتلة فليقيم من غيرها او من غبار ثوبه او غبار سرجه او اكفاه (١) و المروى عن دعائم الاسلام : من اصابته جنابة والارض مبتلة فلينفض لبدنه و ليتيمم بغباره ، كذلك قال ابو جعفر و ابو عبد الله عليهما السلام : لينفض ثوبه او لبدنه او اكفاه اذا لم يجد تراباً طيباً . فان في التعبير باجف موضع تجده في صحيفة رفاة مع تعليقه عليه السلام بان ذلك توسيع من الله عز وجل ظهور في تقييد الجواز بعدم التمكن من الجاف (والاقوى هو الاول) لان المصرح به في صحيفة رفاة هو انتفاء التراب ، وتقييده بالجاف بعيد ، فيحمل الارض المبتلة فيها على ما اذا اصارت طيناً فيكون المراد من الاجف : الطين الاجف لا التراب الاجف ، و يؤيده التعبير في المروى عن الراوندى بقوله : اخذته سماء شديدة - المراد منها المطر الكثير العزيز المستلزم لصيرورة التراب طيناً ، ولكن الاحوط كما في المتن مع وجود اليابسة تقديمها .

مسئلة (١٢) اذا تيمم بما يعتقد جواز التيمم به فبان خلافه بطل و ان صلى به بطلت و وجبت الاعادة او القضاء و كذا لو اعتقد انه من المرتبة المتقدمة فبان انه من المتأخرة مع كون المتقدمة وظيفته .

لعدم الاتيان بالمأمور به على وجهه ، الذى يوجب الاجزاء ، وعدم تحقق الامثال بما اتى به مما يعتقد انه المأمور به عند تبين الخلاف ، وهذا ظاهر لاسترة فيه .  
**مسئلة (١٣) المناط فى الطين الذى من المرتبة الثالثة كونه على وجه يلصق باليد و لذا عبر بعضهم عنه بالوحل فمع عدم لصوقه يكون من المرتبة الاولى ظاهراً و ان كان الاحوط تقديم اليابس والندى عليه .**

المراد بالوحل فى عبارة من عبر به هو مطلق الطين - كما فى الجواهر- لتعليق الحكم على الطين مطلقاً فى كثير من الاخبار المتقدمة لخصوص الطين الرقيق - كما فسر به فى المجمع والصحاح - وعلى هذا فيكون مراداً مع الطين ، وكيف كان ، فلم ار فى التعبير عن الطين بالوحل شاهداً لكون المراد منه على وجه يلصق باليد (و بالجملة) فمع عدم لصوقه باليد اذا كان لقلته نداوته فمع سلب صدق الطين عنه لاشبهة فى كونه من المرتبة الاولى مع ما تقدم من تقديم التراب اليابس عليه عند وجوده ، ومع الشك فى صدقه عليه فالاحوط تقديم اليابس والندى عليه مع مراعاة الاحتياط بين اليابس والندى بتقديم اليابس على الندى ، و مع عدمهما فالاحوط الجمع بين التيمم عليه وعلى الغبار ، لاحتمال ان يكون طيناً فيكون متأخراً عن الغبار .



## (فصل)

يشترط فيما يتيمم به ان يكون طاهراً فلو كان نجساً بطل و ان كان جاهلاً بنجاسته او ناسياً و ان لم يكن عنده من المرتبة المتقدمة الا النجس ينتقل الى اللاحقة، و ان لم يكن من اللاحقة ايضاً الا النجس كان فاقد الطهورين ويلحقه حكمه ، ويشترط ايضاً عدم خلطه بما لا يجوز التيمم به كما مر ، ويشترط ايضاً اباحته و اباحة مكانه و الفضاء الذى يتيمم فيه و مكان التيمم فيبطل مع غصبية احد هذه مع العلم و العمد ، نعم لا يبطل مع الجهل و النسيان .

فى هذا المتن امور (الاول) لا يجوز التيمم بما يكون نجساً على المعروف بين الاصحاب، و قد حكى الاجماع عليه فى غير واحد من العباثر، و استدله بامور (منها) الاية الكريمة : فتمموا صعيداً طيباً ، بناء على ان يكون المراد بالطيب هو الطاهر كما نسب الى مختار مفسرى الاصحاب ، و ان قيل بانه الحلال او انه الذى ينبت، دون ما لا ينبت مؤيداً بقوله تعالى و البلد الطيب يخرج نباته باذن ربه ، لكن المعنى الاول لعله الاظهر لعدم دليل على تفسيره بالحلال و لكون التفسير الاخير بعيداً جداً .

(ومنها) ماورد من الاخبار الدالة على كون الارض طهوراً ، بناء على ان الطهور هو الطاهر فى نفسه المطهر لغيره لانه صيغة المبالغة، و قد استدله فى الحدائق على اعتبار الطهارة فيما يتيمم به ، ولكن لا يخلو عن المنع لعدم دلالة على اعتبار الطهارة فى حال حصول الطهر به ، غاية الامر انه يظهر منه كون الارض طاهرة ، وهذا مما لا كلام فيه .

(ومنها) ثبوت الملازمة بين المطهريه و الطهارة حين المطهريه ، و قد استدل



به في محكي جامع المقاصد ، حيث يقول : ولا يعقل كون النجس مطهراً ، واعترف به في الجواهر ، حيث يقول ان الاصل كون المطهر طاهراً ، وهو اصل ثابت خصوصاً بمعنى عدم سبق النجاسة ، ومراده من خصوصية عدم سبق النجاسة هو اعتبار طهارة المطهر حين الورود على النجس - وان تنجس بايراده عليه - كالماء القليل الوارد على النجس بناء على نجاسة ماء الغسالة ، ولعل ما سمعته من دلالة الكتاب الكريم و لو باعضاده بما فسره الاصحاب و عدم الخلاف في الحكم المذكور بل نقل الاجماع المستفيض عليه كاف في ثبوت الحكم المذكور ، فلا ينبغي الاشكال في اعتبار طهارة ما يتيمم به ، تراباً كان او غيره ، وكان في المرتبة الاولى او غيرها ، فلو كان نجساً بطل التيمم به .

**(الثاني)** لافرق في بطلان التيمم بالنجس بين حال العلم والجهل ، او العمد و النسيان ، من غير فرق في الجهل بين كونه بالنسبة الى التكليف او الوضع او كليهما ، وذلك لان شرطية طهارته واقعية لا يتفاوت فيها بين الاحوال ولم يقم دليل على معذورية الجاهل والناسي في هذا المورد ، لا بالنسبة الى الموضوع ولا بالنسبة الى الحكم .

**(الثالث)** لافرق في اعتبار الطهارة فيما يتيمم به بين ما اذا كان ممكن الحصول او متعذره فلو لم يكن عنده ما يتيمم به الا النجس سقط عنه التيمم و يصير بذلك فاقداً لظهورين و يشمل حكمه ، و ذلك لان الاصل في الشرط هو ان يكون شرطاً مطلقاً ولو عند تعذره اللهم الا ان يثبت اختصاص الشرطية بصورة التممكن ، و هذا معنى كون الاصل في الشرط ان يكون ركناً الا ما يثبت خلافه ، وقد تقدم ذلك مراراً ، وعليه فلو لم يكن عنده في المرتبة المتقدمة الا النجس وجب عليه التيمم على المرتبة المتأخرة عنها اذا كانت طاهرة .

**(الامر الرابع)** يشترط فيما يتيمم به ايضاً عدم خلطه بما لا يجوز التيمم به الا اذا كان الخليط مستهلكاً فيجوز ، لصدق الاسم عند العرف ، و قد تقدم ذلك في الفصل السابق في المسئلة السابعة ، و قلنا ان المورد مما يتسامح فيه العرف من ناحية التسامح في الصدق فان منشأه هو التسامح في المفهوم ، فمفهوم التراب مثلاً عندهم هو الاعم مما فيه الخليط القليل المستهلك فيه ، و لذلك يصدق عندهم عليه ، وليس ذلك من جهة تسامحهم في تطبيق المفهوم الغير المتسامح فيه على المورد حتى يستشكل فيه بعدم اعتبار تسامحهم

في ذلك ، خلافاً للمحكي عن الغنية والخلاف فمنعنا - من التيمم مع وجود الخليط ولو كان مستهلكاً ، وهو مردود بما ذكرنا ،

( الامر الخامس ) يشترط في صحة التيمم اباحة ما يتيمم به فلا يصح التيمم بالمغصوب ، وقد حكى الاجماع على اشتراطه في الجواهر عن محكي التذكرة والمنتهى ، واحتمله هو (قده) وقال ان لم يكن محصلاً ولا فرق في اشتراطه بين ما علق منه شيء باليد فمسح به جيبته ويديه اولا ، و استدلالا لاعتباره مضافاً الى الاجماع بالنهي المقتضى للفساد في العبادة ، لكن الاستدلال به متوقف على كون الضرب على ما يتيمم به مأخوذاً في التيمم واجباً عبادياً سواء كان اخذه بنحو الشرطية او الجزئية ، واما لو قيل بانه من مقدمات التيمم وان اول افعاله هو المسح فيكون حال الضرب كاعتراف الماء من الاناء في الوضوء والغسل ، وكذا لو كان الضرب مأخوذاً جزءاً او شرطاً في التيمم ولكن على نحو التوصل الى التبعدي ، ففي كلتا صورتين لا يقتضى النهي للفساد الا اذا علق من التراب المغصوب شيء باليد فمسح به الوجه واليدين ، بل في الجواهر انه يصح ولو مع العلق على اشكال ، ولعل وجه صحته معه عدم صدق التصرف فيما يعلق باليد عرفاً وان كان كذلك حقيقة ، ولكنه غير وجيه لصدق التصرف عرفاً عليه خصوصاً على القول باعتبار العلق .

(وكيف كان) فالظاهر ان الضرب جزء للتيمم وفعل من افعاله كما سيأتي وانه اول فعل منه وحاله كغسل الوجه في الوضوء وانه كسائر افعال التيمم مأخوذ فيه على وجه كونه عبادة لا بد من امكان التقرب به الى المولى ، فلا محيص عن اشتراط ان لا يكون ما يتيمم به مغصوباً فان الضرب عليه تصرف فيه وهو منهي عنه والعقل يحكم بعدم كون المنهي عنه قابلاً للتقرب به الى المولى سواء قلنا بجواز اجتماع الامر والنهي او امتناعه ، لانه على القول بالجواز ايضاً لا يصح الاتيان بالمجمع مع التمكن من الاتيان بغيره حسبما فصل في الاصول ، وقد اشرنا اليه في مبحث الغسل وفي بعض المسائل المتقدمة في التيمم في فصل المسوغات ايضاً .

(الامر السادس) ذكر المصنف (قده) في المتن اشتراط اباحة مكان ما يتيمم

به والفضاء الذى يتيمم فيه وكذا مكان المتييم ، والمراد بمكان ما يتيمم به هو المحل الذى جعل عليه التراب مثلاً كالمنديل، او البساط الذى يضع المنديل عليه، وبالفضاء الذى يتيمم فيه هو ما يقع فيه افعال التيمم سواء كان هو المكان الذى جلس فيه او خارجاً عنه ، كما اذا جلس فى مكان مباح واخرج يديه الى الفضاء الذى فى ملك الغير فمسح كفيه فى ذلك الفضاء ، والمراد بمكان التيمم هو القرار الذى يعتمد عليه كالبساط المغصوب المطروح على ارض مباحة اذا جلس عليه مع جعل ما يتيمم به على محل مباح فان الغصب حينئذ منحصر فى مكان المتييم، ولا غصب فى مكان ما يتيمم به ولا فى الفضاء الواقع فيه التيمم .

اما مكان ما يتمم به فالاصح بطلان التيمم اذا كان مغصوباً ، وذلك لصدق التصرف فى ذلك المكان بضرب اليد على ما يتيمم به ولما كان الضرب - كما عرفت - من افعال التيمم فيكون النهى عنه من جهة الغصب موجباً لعدم امكان التقرب به فيفسد ، ومنه يظهر حكم ما اذا كان الفضاء الواقع فيه التيمم مغصوباً ، لان المسح الواقع فيه يعد تصرفاً فى المغصوب ، واما مكان المتييم ففي المدارك ان الاصح عدم اعتبار اباحته لان الكون فيه ليس من افعال المتييم بل هو من ضروريات الجسم ( انتهى ) وهو كذلك مع انفكاك التصرف فيه عن التصرف بالضرب والمسح حسب ما فرضناه ، فان فعل التيمم من الضرب والمسح حينئذ لا يعد تصرفاً فى المغصوب، وكون جلوسه تصرفاً فى الغصب لا يوجب سرياً النهى الى فعل التيمم المقارن مع الجلوس، فالاقوى صحة التيمم فى هذا الفرض، فاطلاق المتن باعتبار اباحة مكان المتييم حتى فيما اذالم يحصل تصرف منه فى المغصوب بفعل التيمم لا يخلو عن المنع .

ثم المدار فى البطلان على تنجز النهى المتعلق به و عدم معذورية المكلف شرعاً وعقلاً ، فلولم يكن كذلك كما فى صورة الجهل بالغصب او نسيانه لم يبطل على اشكال فى الناسى بالنسبة الى الغاصب نفسه، فانه ليس معذوراً فى نسيانه، وكذا الجاهل بحرمة الغصب او ببطلان التيمم اذا كان مقصراً لا قاصراً ، بخلاف الناسى لحرمة الغصب اذا كان



معدوراً في نسيانه ، فالمدار في البطلان على تنجز التكليف و عدم معذورية المكلف ، والله العالم .

مسئلة (١) اذا كان التراب او نحوه في انية الذهب او الفضة فتيمم به مع العلم والعمد بطل لانه يعد استعمالاً لهما عرفاً .

قد ظهر من مطاوي ما ذكرناه في طي شرح المتن المتقدم ان المدار في البطلان على تعلق النهي الفعلي المنجز بما يعد فعلاً من افعال التيمم من الضرب والمسح ، من غير فرق بين كون النهي من جهة الغصب او غيره مما ينطبق عليه عنوان محرم كاستعمال انية الذهب او الفضة ، كما انه مع سقوط فعلية النهي او تنجزه لا موجب للبطلان ، وعلى هذا فحكم التيمم على التراب اذا كان في انية الذهب او الفضة حكم التيمم على التراب الواقع في مكان مغصوب ، فيبطل التيمم مع العلم والعمد ، ولا يبطل مع الجهل والنسيان اذا كان معدوراً فيهما .

مسئلة (٢) اذا كان عنده ترابان مثلاً احدهما نجس تيمم بهما كما انه اذا اشتبه التراب بغيره تيمم بهما واما اذا اشتبه المباح بالمغصوب اجتنب عنهما ومع الانحصار انتقل الى المرتبة اللاحقة ، ومع فقدها يكون فاقد الطهورين كما اذا انحصر في المغصوب المعين .

في هذه المسئلة امور ( الاول ) اذا كان عنده ترابان او غير التراب مما يصح به التيمم و كان احدهما نجساً ولم يتمكن من التيمم بغيرهما وجب التيمم بهما لقاعدة العلم الاجمالي في الشبهة المحصورة ، بناء على ما هو التحقيق من عدم كون حرمة التيمم بالنجس ذاتية وانه ليس في البين الاشرطية الطهارة في صحة التيمم ، فلا مانع حينئذ في الاحتياط بالتيمم بهما ، وقياس المقام بباب الوضوء بالمائتين المشتبهين بالنجس باطل ، لانه مع الفارق ، حيث انه ورد النص بانه يهريقهما وتيمم ، ولعل الوجد في الامر باهراقهما هو ضرورته فاذا لماء ليصل الامر الى التيمم ، مع الفرق بين المقامين بان الوضوء بالمائتين موجب لتنجس اعضاء الوضوء دون التيمم بالترابين المشتبهين ، و عليه فلا بد من تخصيص

ما فى المتن بصورة جفاف الترايين و جفاف مواضع التيمم بحيث لا تسرى النجاسة الى الوجه واليدين .

هذا كله مع عدم التمكن من التيمم بغير المشتبين ، و امامع التمكن منه فجواز الاحتياط بالتيمم بهما مبنى على جواز الاكتفاء بالامثال الاحتمالى الاجمالى مع التمكن التفصيلى ، ولعل الاحوط بل الاقوى عدم الجواز خصوصاً فيما اذا استلزم التكرار - كما فى المقام - وتفصيل الكلام فى الاصول .

( الامر الثانى ) لو اشتبه التراب بغير التراب فالحكم فيه كاشتباه النجس بغيره فى وجوب التيمم بهما مع الانحصار ، والامر هنا اسهل لعدم فرض سراية النجاسة الى الوجه واليدين ، ويكون المقام كاشتباه المائين اذا كان احدهما مضافاً والاخر مطلقاً ، حيث يجب الوضوء او الغسل بهما للحصول العلم حينئذ بصحة احدهما .

( الامر الثالث ) لو اشتبه التراب المباح بالمغصوب فالحكم وجوب الاجتناب عنهما ، لكون حرمة التصرف فى المغصوب ذاتية لا تشريعية ، فمع انحصار التراب بهما ينتقل التكليف الى المرتبة اللاحقة ، ومع عدمها ايضاً يكون فاقد الطهورين ،

( لا يقال ) ان التيمم بالتراب المباح ايضاً واجب مع الانحصار ولا يحصل العلم بخروج العهدة عنه الا بالتيمم بهما معاً فيكون المقام من قبيل الدوران بين الواجب والحرام فلا بد من مراعاة الالهم منهما ، ولعله هو الواجب فى ما نحن فيه لما علم من اهتمام الشارع بامر الصلوة وانها لا تترك بحال (فانه يقال) نعم ، ولكن المقام مما غلب فيه جانب الحرمة لكونه من قبيل حقوق الناس التى قدم مراعاتها على حق الله سبحانه ، فحكم المشتبه بالغصب فى الشبهة المحصورة حكم المغصوب المعلوم بالتفصيل فى عدم جواز التيمم به وانه مع الانحصار ينتقل الى المرتبة اللاحقة ، ومع فقد ها يكون فاقد الطهورين .

مسئلة (٣) اذا كان عنده ماء و تراب و علم بغصبية احدهما لا يجوز الوضوء ولا التيمم ، و مع الانحصار يكون فاقد الطهورين ، و اما لو علم بنجاسة احدهما او كون احدهما مضافاً يجب عليه مع الانحصار الجمع بين الوضوء والتيمم وصحت صلوته .

اما عدم الجواز فى صورة اشتباه المغصوب بغيره فلما تقدم من ان حرمة الغصب ذاتية وانه لا يجوز الترخيص فى اقتحامهما بعد كون النهى متعلقا بالتصرف فى المغصوب الواقعى وان العلم بالغصب طريق الى احرازه لانه ماخوذ فى موضوع الحكم ، وان العلم الاجمالى كالعلم التفصيلى فى حكم العقل بتنجز التكليف به وعدم الترخيص فى مخالفته ، واما الجمع بين الوضوء والتيمم فى صورة اشتباه النجس بين الماء والتراب فلانه يعلم فى صورة انحصار الماء بالمشبه ان وظيفته اما الوضوء او التيمم فيجب عليه الاحتياط بالاتيان بكليهما ، ولكن ينبغى تقديم التيمم على الوضوء ، فانه فى صورة تقديم الوضوء يحصل له العلم التفصيلى ببطان تيممه اما من جهة نجاسة التراب او من جهة نجاسة محال التيمم بالملافة مع الماء النجس.

(بل يمكن ان يقال) بجواز الاكتفاء بالوضوء وعدم وجوب الاحتياط بالتيمم لان نجاسة التراب فى الفرض لا يترتب عليها تكليف منجز ، وانما الاثر مترتب على طهارة الماء ، وهو وجوب الوضوء به ، فلا يعلم بتكليف منجز فى احد الطرفين حتى يتعارض الاصلان الجاريان فيهما ، بل الاصل الجارى فى الماء وهو اصاله الطهارة سليم عن المعارض ، ولعل هذا هو الوجه فيما كتبه سيدمشايخنا ( قده ) فى حاشيته فى المقام حيث يقول: جواز الاكتفاء بالوضوء فى الصورة الاولى- يعنى ما لو علم بنجاسة احدهما- لا يخلو من وجه ( انتهى).

لكن لو كان منشأ تجويز الاكتفاء ذلك الذى ذكرناه لكان عليه تجويز الاكتفاء بالوضوء فيما لو علم بغصبيه احدهما فيما اذا لم يكن الماء مسبوقاً بملكية الغير ولا كونه فى يد الغير المحتمل كونه له ، بحيث يمكن اجراء اصاله الاباحة فى الماء ، فانه يجرى فيه ما ذكر فى صورة اشتباه النجس حرفاً بحرف ، حيث ان الاثر مترتب على اباحة الماء وغصبيته ، ولا اثر فى غصبيه التراب، فانه مع اباحة الماء يجب الوضوء ولو كان التراب مباحاً ،

واما فى صورة العلم باضافة الماء او اختلاط التراب بغيره مما لا يجوز التيمم به فالحكم هو وجوب الجمع بين الوضوء والتيمم للقطع حينئذ ببراءة ذمته من التكليف



المتوجه اليه ، ولا اصل يحرز به اطلاق الماء الامع سبق اطلاقه ، بل يحتاج الوضوء به ولو مع العلم الاجمالي باطلاق احدهما الى احراز اطلاق الماء ، فيتعين حينئذ الجمع بين الوضوء والتيمم ، والله العالم .

مسئلة (٤) التراب المشكوك كونه نجساً يجوز التيمم به الامع كون حالته السابقة النجاسة .

وهذا ظاهر بعد كون الاصل في المشكوك طهارته هو الطهارة ، وفيما كانت حالته السابقة الطهارة هو استحبابها .

مسئلة (٥) لا يجوز التيمم بما يشك في كونه تراباً او غيره مما لا يتيمم به كما مر فينتقل الى المرتبة اللاحقة ان كانت والا فالاحوط الجمع بين التيمم به والصلوة ثم القضاء في خارج الوقت ايضاً .

الظاهر ان يكون قوله (قده) - كما مر - راجعاً الى ما لا يتيمم به لا الى عدم جواز التيمم بما يشك في كونه تراباً ، اذ لم يتقدم منه (قده) حكم المشكوك فيه ، ثم ان المشكوك في كونه مما يتم به وعدمه اما يعلم حالته السابقة اولا ، فان علم كونه مما يجوز التيمم به كما اذا علم كونه تراباً وشك في امتزاجه بما يخرج عن صدق اسم التراب عليه فيستصحب كونه تراباً ويتيمم به ، وان علم عدم كونه تراباً سابقاً وشك في صدق اسم التراب عليه بعد ذلك اولم يعلم حالته السابقة فلا يجوز الاكتفاء بالتيمم به عملاً بالاستصحاب في الاول وقاعدة الاشتغال في الثاني ، وحينئذ فلو كان غيره مما يجوز التيمم به في مرتبته تعين التيمم به ، ومع عدمه ووجود المرتبة اللاحقة فالذي حكم به المصنف (قده) هو الانتقال الى المرتبة اللاحقة ، لكنه موجه فيما اذا كانت حالته السابقة عدم الترابية ، واما في صورة عدم العلم بالحالة السابقة فيشكل كفاية التيمم بالمرتبة اللاحقة ، بل اللازم عليه الاحتياط بالتيمم بالمشكوك وبالمرتبة اللاحقة ، ان لو كان المشكوك تراباً لا ينتهي التكليف الى المرتبة اللاحقة و يكون المورد من قبيل الدوران بين تعلق التكليف باحد الامرين فيجب الجمع بينهما ، كما انه مع فقد المرتبة اللاحقة يتعين عليه الاحتياط بالتيمم بالمشكوك والصلوة معه ثم القضاء في خارج الوقت ، بناء على سقوط الاداء

عن فاقد الطهورين و وجوب القضاء عليه ، فانه في المقام يعلم اجمالاً بوجود احد الامرين عليه : اما التيمم بالمشكوك و الصلوة معه في الوقت ، واما القضاء بعد الوقت فيجب عليه الجمع بينهما .

مسئلة (٦) المحبوس في مكان مغصوب يجوز ان يتيمم فيه على اشكال لان هذا المقدار لا يعد تصرفاً زائداً بل لو توضع بالماء الذي فيه و كان مما لا قيمة له يمكن ان يقال بجوازه ، و الاشكال فيه اشد و الاحوط الجمع فيه بين الوضوء و التيمم و الصلوة ثم اعادتها او قضائها بعد ذلك .

اما تيمم المحبوس في المكان المغصوب اذا كان ما يتيمم به مباحاً كما اذا كان معه تراب مباح و يريد ان يتيمم به فلا ينبغي الاشكال في صحته حيث انه كسائر تصرفاته الواقعة فيه ليس تصرفاً زائداً على اصل الكون فيه ، المفروض اضطراره فيه ، وقد عرفت ان منشأ بطلان العبادة في المكان المغصوب هو تعلق النهي الفعلي المنجز بها ، ومع الاضطرار في اللبث يرتفع النهي فيسقط منشأ البطلان ، واما اذا كان ما يتيمم به ايضاً مغصوباً بان تيمم بالتراب الذي في المكان المغصوب فصحته لا تخلو عن اشكال ينشأ من كون الضرب على التراب المغصوب تصرفاً زائداً على اصل الكون فيه ، و لعل ذلك مسلم عند العرف فيما اذا علق من التراب المغصوب شيئاً باليد .

(و توضيح المقام) انه حكى عن المحقق الثاني (قده) انه قال في حكم المحبوس في المكان المغصوب من حيث صلوته و تصرفاته : ان الالزام بكيفية خاصة من الكون او حركة خاصة متعذر او متعسر بل هو ترجيح من غير مرجح ، و من ثم جازله ان يصلي و ينام و يقوم ، و حق الغير يتدارك بالاجرة (انتهى) و بيان ما افاده (قده) يتوقف على امرين (الاول) ان المحبوس لا على هيئة مخصوصة انما هو مضطر الى اصل الكون في المكان مع الاختيار في هيئاته المختلفة من القيام و الجلوس و المشى و الاضطجاع ، فالجس انما وقع بالنسبة الى الجامع بين هذه الهيئات .

(الثاني) ان تلك الخصوصيات احوال متساوية في شغل الحيّز و المكان ، و ليس واحد منها اولى بصدق مسمى التصرف عليه من الاخر لان الجسم بماله من الطول و العرض

شاغل لمقدار من الحيّز وهذا لافرق فيه بين هيئاته ، فالشمعة مثلاً اذا زيد في طولها نقص من عرضها و بالعكس ، واحوال القيام والجلوس والاضطجاع للجسم بهذه المثابة ، و عليه فلاوجه لحصر الجواز بحالة كما توهمه بعض المعاصرين لصاحب الجواهر (قده) .

ولقد اجاد في الرد عليه ( بعد ان نقل عنه القول بانه يجب على المحبوس الصلوة على الكيفية التي كان عليها اول دخوله في المكان المغصوب ، بل قال انه لايجوز له الانتقال الى حالة اخرى في غير الصلوة ايضاً ) فقال (قده) ولم يتفطن ان البقاء على الكون الاول تصرف ايضاً لادليل على ترجيحه على ذلك التصرف كما انه لم يتفطن انه عامل هذا المظلوم المحبوس قهراً باشد مما عامله الظالم ، بل حسبه حسباً ما حسبه احد لاحد وقد صرح بعض هؤلاء انه ليس له حركة اجفان عيونه زائداً على ما يحتاج اليه ولاحركة يده او بعض اعضائه كذلك .

اذا تبين ذلك فنقول ضرب المحبوس يده على الارض المغصوبة شيئاً زائداً على اصل كونه فيها فان بقاءه على هيئاته المختلفة و ان كان جائزاً كما افاده في الجواهر الا ان ضرب اليد على الارض امر اخر غير تلك الهيئات عند العرف فيشكل ، وان كان في صدق التصرف الزائد عليه عقلاً نوع خفاء فيما اذا لم يعلق من التراب المغصوب شيئاً باليد ، ان لايرى العقل فرقاً بين وضع اليد على الارض وبين ضربها عليها ، الا ان الانصاف انه يعد تصرفاً زائداً عرفاً ، والمدار هو صدق التصرف الزائد عند العرف كما في سائر المقامات لا الدقة العقلية ، ولذا قال بعض مشايخنا رضوان الله عليه في حاشيته في المقام : في كون الضرب تصرفاً زائداً وجه وان لم يكن كذلك دقة ، والى ذلك ينظر سيد مشايخنا (قده) حيث قال لاشكال في جواز التيمم فيه ، و اما التيمم به فلايخلو عن اشكال وان كان الجواز غير بعيد ، ووجه الفرق ان حركة اليد للمسح على الوجه و الكفين ليس تعد تصرفاً زائداً في المغصوب لان حركة اليد ككونها في اصل صدق التصرف فالمرجح في البين ، واما ضرب اليد على الارض فليس كوضعها عليها ان هو امر زائد عند العرف ،



لكن الاحوط مع ذلك الجمع بين التيمم والصلوة معه ثم الاعادة او القضاء بعد رفع الضرورة ، هذا تمام الكلام بالنسبة الى حكم التيمم للمحبوس في المكان المغصوب .  
 واما وضوئه او اغتساله فيه فالذى احتمله المصنف (قده) هو التفصيل بين ما لاقيمة له وبين ماله قيمة باحتمال جواز استعمال الاول ، وان قال بان الاشكال فيه اشد من الاشكال في التيمم بالتراب الذي فيه - وانت خير - بما فيه ، ضرورة ان انساب القيمة عن الشيئى لا يوجب جواز التصرف فيه من غير اذن صاحبه ، بل عدم القيمة يوجب عدم الضمان عند التصرف لاجواز التصرف ، بل جوازه يدور مدار رضا مالكه ، فالتصرف في حبة شعير من مال الغير او اقل من ذلك لا يجوز الا باذن مالكها كالتصرف في اكثر من ذلك ( فالتحقيق ) ان يقال انه لا ينبغي الشك في كون التصرف في الماء المغصوب للمحبوس امراً زائداً على اصل كونه فيه ، فانه اتلاف للماء فيكون كشره فلا يجوز الا بمقدار الضرورة ، ولا فرق فيه بين ماله قيمة وبين غيره ، فالاحتياط يقتضى الانتقال الى التيمم ولو كان بالتراب المغصوب ان لا يوجب التيمم به اتلافاً له بخلاف الوضوء او الغسل ، فيتيمم حينئذ ويصلى به ثم يأتي بالاعادة او القضاء بعد رفع الاضطرار ، ومنه ظهر ما في كلام المصنف (قده) حيث قال بان الاحوط الجمع بين الوضوء والتيمم والصلوة ثم اعادتها او قضائها ، ان الاحتياط انما هو في ترك الوضوء الموجب لاتلاف الماء ، ثم ان الاحتياط بالقضاء مبنى على وجوب القضاء على فاقد الطهورين فانه على تقدير عدم جواز الوضوء ولا التيمم فيه يكون حكمه حكم فاقد الطهورين .

مسئلة (٧) اذا لم يكن عنده من التراب او غيره مما يتيمم به ما يكفي لكفيه معاً يكرر الضرب حتى يتحقق الضرب بتمام الكفين عليه وان لم يمكن يكتفى بما يمكن ويأتى بالمرتبة المتأخرة ايضاً ان كانت ويصلى ، وان لم تكن فيكتفى به ويحتاط بالاعادة او القضاء ايضاً .

سيأتي عن قريب انه يعتبر في التيمم ضرب باطن الكفين معاً على ما يتيمم به وكذا يعتبر ضرب تمام باطنهما فلا يصح الاكتفاء بضرب باطن احديهما ولا بضرب بعض من باطنهما ، وكذا يعتبر كون ضرب الكفين دفعة واحدة لامتعاقباً ، هذا مع الاختيار و

وجود التراب بمقدار يمكن ضرب باطن الكفين بتمامهما دفعة واحدة عليه ، واما لو كان قليلاً بحيث لا يمكن ذلك ، فان امكن ضرب الكفين عليه بتكرار الضرب بحيث يحصل شيئي منهما في ضرب ، وشيئي اخر منها في ضرب اخر وحبذلك ويجتزء به ولا ينتقل الى المرتبة اللاحقة - ولو امكنت و تمكن من ضرب باطن الكفين عليها دفعة واحدة - و ذلك لقاعدة الميسور فان ضرب باطن الكفين بتكرار الضرب يعد ميسوراً لضربها دفعة واحدة .

واما اذا لم يمكن استيعاب باطنهما بالضرب على ما يتيمم به ولو بالنكرار فمع امكان المرتبة اللاحقة فالاحوط الاتيان بما يمكن من الضرب على ما يتيمم به مع التيمم بالمرتبة اللاحقة والصلوة معه ثم الاعادة او القضاء بعد ذلك ، ولم اعثر على حكم هذه المسئلة في الكتب المبسوطة ولا على ذكر اعتبار كون ضرب تمام الباطن دفعة ، اللهم الا ان يستفاد من دليل اعتبار كون ضرب اليدين دفعة ، حيث انه مع عدم الدفعة في ضرب باطن كل من اليدين لا يحصل الدفعة في ضرب اليدين معاً كما هو واضح ، وسيجئ تمام الكلام في ذلك في كيفية التيمم انشاء الله تعالى .

**مسئلة (٨) يستحب ان يكون على ما يتيمم به غبار يعلق باليد ويستحب**

**ايضاً نقضها بعد الضرب .**

في هذه المسئلة امران (الاول) في حكم العلق ، وقد اختلف في اشتراطه في صحة التيمم ، والمعروف عدمه ، و في الجواهر : ولا يعتبر العلق في المشهور بين الاصحاب نقلاً مستفيضاً وتحصيلاً (انتهى) وعن جملة من الاساطين دعوى الاجماع على عدم اعتباره ، خلافاً لابن الجنيدي من القدماء و جملة من اجلة المتأخرين كالوحيد البهبهاني والفاضل الزاقي والمحدث البحراني في الحدائق والمحقق السبزواري ، وحكى ايضاً عن الشيخ البهائي ووالده .

(والاقوى ما عليه المشهور) لوجوه (الاول) عدم الدليل على اعتباره ، و ما

استدل به القائل باعتباره مردود كما سنبينه فيرجع عند الشك فيها الى الاصل .

(الثانى) الاجماع على استحباب النفض كما سأتى و ورود الاخبار الصحيحة به ، بل ربما يقال بوجوبه ، ولو كان العلق معتبراً لما امر الشارع بفعل ما يكون عرضة لزواله .

(الثالث) انه قد مر ان الاقوى فى الصعيد انه مطلق ما على وجه الارض لخصوص التراب ، و معه فيسقط اعتبار العلق اذا كان المتيّم به مثل الحجر و نحوه مما لا يعلق باليد بل لامعنى لاعتباره اذا كان التيمم بالحجر الاملس ، هكذا استدل به فى المدارك - ، و عليه جملة من المحققين القائلين بعدم اعتبار العلق .

( ولا يخفى ) ان المفيد من هذه الوجوه هو الوجه الاول - وصحته مبنى على تزييف ادلة القائلين باعتباره ، و عمدة ادلتهم صحيحة زارة - وقد تقدم نقلها بطولها فى مبحث ما يتيمم به ، و محل الشاهد فيها هو قوله عليه السلام : ثم قال - سبحانه - فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم ، فلما ان وضع الوضوء عن لم يجد الماء اثبت بعض الغسل مسحاً لانه قال بوجوهكم ثم وصل بها و ايدىكم منه اى من ذلك التيمم لانه علم ان ذلك اجمع لا يجرى على الوجه لانه يعلق من ذلك الصعيد ببعض الكف ولا يعلق ببعضها .

قال فى الحدائق والتقريب فى الخبر المذكور ان المراد بالتيمم المفسر به الضمير ( يعنى فى قوله اى من ذلك التيمم ) هو التيمم به لان حاصل معنى الخبر انه سبحانه انما اثبت بعض الغسل مسحاً ولم يوجب مسح الجميع لانه لما علم ان ذلك الصعيد لا يأتى على الوجه كله من جهة انه يعلق ببعض الكف ولا يعلق ببعضها الاخر قال سبحانه فامسحوا بوجوهكم و ايدىكم منه ، و حينئذ فقوله لانه علم ان ذلك اجمع لا يجرى على الوجه اى علم ان ذلك الصعيد المضروب عليه وهو المدلول عليه فى الرواية بالتيمم بمعنى التيمم به ( ولا يخفى ) ما فيه من الاشعار بالعلق بل الدلالة الصريحة ، حيث جعل العلق بالبعض دون البعض علة للعلم بان ذلك لا يجرى باجمعه على الوجه ، وهذا الوجه الذى ذكرناه مبنى على كون من فى الاية للتبعيض وان قوله عليه السلام : لانه علم ان



ذلك اجمع (النخ) تعليل لقوله اثبت بعض الغسل مسحاً (انتهى) .

و حاصل مرامه ( قده ) استظهار كون كلمة من في قوله تعالى وايديكم منه للتبويض وان الضمير الذي فيه يرجع الى المتيمم به اعنى الصعيد وان قوله لَا يَلْبَسُ لانه علم ان ذلك اجمع ( النخ ) تعليل لاثبات مسح بعض الوجه ، فيصير الحاصل انه تعالى اوجب مسح بعض الوجه الذي يجب غسل جميعه لانه تعالى عالم بان الصعيد لا يعلق تمامه على الكف من جهة انه يعلق ببعض الكف ولا يعلق بالبعض الاخر فاوجب مسح بعض الوجه، هذا .

(ولا يخفى ما فيه من البعد) وعدم المناسبة بين العلة وبين الحكم المعلل بها ، وذلك لان علوق بعض الكف وعدم علوق بعضها الاخر لا يناسب لان يكون علة لايجاب مسح بعض الوجه دون كله ، ان هذا البعض يمسح بالكف التى علق بعضها ولم يعلق بعضها الاخر ، والمناسب لهذا التبويض هو عدم ايجاب اصال الصعيد بتمام ما يجب مسحه سواء كان ما وجب مسحه تمام الوجه او بعضه ، فالاستدلال بالحديث مبنى على معنى لا يتم بوجه من الوجوه .

وحيث نقول يحتمل فى فقه الحديث كما احتملوه وجوه (الاول) ما عرفته فى تقريب استدلال الحدائق مع ما فيه .

(الثانى) ان يكون قوله لَا يَلْبَسُ لانه علم ان ذلك اجمع (النخ) تعليلاً لقوله لَا يَلْبَسُ لانه قال بوجهكم بالتقريب المتقدم فى الاحتمال الاول، وهذا مع ما يرد عليه مما تقدم فى الاحتمال الاول موهون بانفصال قوله لَا يَلْبَسُ لانه قال بوجهكم عن العلة المذكورة بقوله لَا يَلْبَسُ ثم وصل بها وايديكم منه اى من ذلك التيمم، و ان الظاهر انه علة لما ذكر فى قوله تعالى وايديكم منه .

(الثالث) ان يكون علة لقوله من ذلك التيمم ويكون التيمم بمعنى المتيمم به وتكون كلمة - من - للتبويض، فيصير المعنى حينئذ هكذا: اوجب المسح ببعض الصعيد المتيمم به لانه علم ان كله لايجرى على الوجه لانه يعلق من ذلك الصعيد المتيمم به ببعض الكف ولا يعلق ببعض الاخر فلا يكون كله جارياً على الوجه . وهذا الاحتمال و

ان كان له ظهور في نفسه بالنسبة الى الاولين الا انه يبعده امران ( احدهما ) ان ارادة بعض الصعيد انما يصح و يستقيم فيما اذا امكن ارادة كله فيراد التبويض دفعاً لتوهم الجميع لكن لا يمكن ارادة كل الصعيد ان لا يمكن التيمم بالصعيد كله اى ضرب اليد على جميعه سواء اريد منه الارض او التراب الخالص ، بل الضرب يقع على بعض منه قهراً ، فادراج كلمة من و ارادة التبويض منها لا تفيد فائدة اصلا ، ان لولاه ايضاً لكان المراد هو التيمم ببعض الصعيد .

(وثانيهما) انا لو اغمضنا عن الامر الاول فنقول ارادة التبويض من كلمة - من - وجعل التبويض في الصعيد بارادة بعضه انما تستقيم فيما اذا جعل الصعيد ممسوحاً به نظير مسح الوجه بالمنديل في قولك مسحت وجهي بالمنديل حيث يكون المنديل ممسوحاً به و تكون اليدالة لوقوع مسح الوجه بالمنديل ، وهذا المعنى غير مراد قطعاً ، ان لا يعتبر في التيمم بالنص والاجماع مسح الصعيد على الوجه واليدين ، بل المعتبر فيه مسحهما بالكفين بعد ضربهما على الارض ، ولو اعتبر فيه مسحهما بالصعيد لكان كما فهمه عمار مع انه ورد النصوص على خلافه ، فهذا الاحتمال ساقط بهذين الوجهين .

**(الاحتمال الرابع)** هو الاحتمال الثالث بعينه بان يكون قوله **لَا يَلْبَسُ** لانه علم ان

ذلك اجمع (الخ) علة لقوله من ذلك التيمم و يكون التيمم بمعناه الظاهر لا المتيمم به اعنى الصعيد وتكون كلمة من نشوية وللابتداء ، فيصير المعنى : اوجب المسح من ذلك التيمم للصعيد حيث تباشره يداه بالضرب عليه و ان لم يعلق شئ منه باليد لان هذه المباشرة كافية في ايجاب التيمم بالصعيد ، وتجرد اليد عن العلق لا ينافي صدق اسم المسح منه بعدم مباشرتها اياه باعتبار كون ذلك التيمم ناشياً من الصعيد بضرب اليدين عليه وابتدائه به ، وانما لم يوجب مسح الوجه والكفين بالصعيد نفسه لانه علم ان ذلك اجمع لا يجرى على الوجه ، فعلى هذا يصير دليلاً على عدم اعتبار العلق لاعلى اعتباره ،

ولعله لاجل هذا الاحتمال قال الشهيد (قده) في الذكرى بان في الرواية اشعاراً بعدم اعتبار العلق ، قال (قده) بعد ذكر الوجوه الدالة على عدم اشتراط العلق : فان احتج ابن الجنيد لاعتبار الغبار بظاهر قوله تعالى - منه - و من للتبويض منعناه لجواز كونها

لابتداء الغاية ، مع انه في رواية زرارة عن ابي جعفر عليه السلام ان المراد من ذلك التيمم ، قال لانه علم ان ذلك اجمع لم يجر على الوجه لانه يعلق عن ذلك الصعيد ببعض الكف ولا يعلق ببعضها ثم قال وفي هذا اشارة الى ان العلوق غير معتبر (انتهى) .

فانظر انه (قده) كيف جعل قوله عليه السلام لانه علم ان ذلك اجمع لم يجر (النخ) علة لقوله من ذلك التيمم وكيف ابقى التيمم في قوله عليه السلام من ذلك التيمم على ظاهره ، وكيف ربط قوله عليه السلام لانه يعلق عن ذلك الصعيد ببعض الكف بقوله من ذلك التيمم (والانصاف) ان هذا الاحتمال لعله اظهر ، ومع منع اظهريته فلا اقل من مساواته مع بقية الاحتمالات فلا يكون في هذه الفقرة من الحديث ظهور يوثق به فكيف يمكن دعوى صراحة الحديث في اعتبار العلوق كما في الحدائق ، او دعوى كونها في غاية الوضوح في اعتباره كما عن الوحيد البهبهاني (قده) في شرح المفاتيح - وبالجملة - فالانصاف عدم ظهور في الرواية للدلالة على اعتبار العلوق ، وحينئذ فليس على اعتباره دليل ، فان عمدة ادلتهم هذه الرواية ،

و اما سائر ادلتهم فوجوه لا تغنى شيئاً ، مثل اصالة الاشتغال اليقيني المقتضى للبراءة اليقينية التي لا تحصل الا مع العلوق ، ومثل كون العبادة توقيفية لا يخرج عن عهدها الا بما علم لا بما احتمل سيما اذا كان الاحتمال مرجوحاً ، ومثل قاعدة البدلية و عموم المنزلة كما ورد في جملة من الاخبار ان رب الماء رب الصعيد وان التراب طهور كما ان الماء طهور ونحو ذلك ، ومثل التمسك بالاية المباركة التي في سورة المائدة نفسها مع قطع النظر عن الرواية المتقدمة بتقريب ان كلمة من في قوله تعالى وايدىكم منه للتبويض والضمير فيه راجع الى الصعيد ، فتدل الاية على اعتبار ان يكون التيمم ببعض الصعيد كما يقال اخذت من الدراهم واكلت من الطعام اى بعضهما حتى ان صاحب الكشاف مع كونه حنفياً - والحنفية لا يشترطون العلوق - خالفهم في ذلك و قال باعتباره بالنظر الى الاية المباركة و ادعى انه لا يفهم احد من العرب من قول القائل مسحت برأسه من الدهن او من الماء او من التراب الا معنى التبويض .

هذه هي الوجوه التي استدلوا بها لاعتبار العلوق (ولكن كلها مخدوشة) اما اصالة الاشتغال فلانها منقطعة بما ورد من الاخبار في كيفية التيمم ، و ليس فيها ذكر عن العلوق



بحيث يحصل القطع من عدم ذكره فيها بعدم اعتباره فيه خصوصاً فيما ورد من التيمم البياني الذي فيه ذكر لنفض اليد وليس فيه ذكر عن العلوق ، و منه يظهر الجواب عن الوجه الثاني وهو كون العبادات توقيفية ، فان ماورد من بيان التيمم مع عدم ذكر للعلوق بنفسه دليل على عدم اعتباره ، مضافاً الى امكان قلب الدليل على المستدل ، فيقال ان توقيفية العبادة تقتضى عدم الجزم باعتبار العلوق ما لم يثبت اعتباره ، اللهم الا ان يريد المستدل لزوم الاحتياط برعاية العلوق لا الحكم بوجوده واقعاً والفتوى به .

(واما الوجه الثالث) اعنى قاعدة البدلية وعموم المنزلة ففيه انه يكفي في البدلية والمنزلة توقف حصول الطهر على الضرب عليه ولا استفاد منهما ازيد من ذلك ، و الا يلزم وجوب امرار التراب على اعضاء الوضوء والغسل كما فهمه عماره مع انه خلاف الضرورة فضلاً عن النص والاجماع .

و اما الاية المباركة مع قطع النظر عن الرواية ففيه ان ما ذكر من تقريرها لا يقتضى كون كلمة من- للتبعيض ، لجواز ان تكون لا ابتداء الغاية كما هو الاصل فيها ، و قد حكى عن السيد فى طى كلامه التصريح بان كلمة من لا ابتداء و ان جميع النحويين من البصريين منعوا ورود من لغير الابتداء ، وما ذكر من عدم فهم العرب من الامثلة المذكورة غير التبعيض فلعله لخصوصية فى الامثلة ،

و قال بعض الاجلة انها اذا استعملت فيما يصلح للعلوق يكون المتبادر منها التبعيض ، و ان استعملت فيما لا يصلح لذلك كان المفهوم منها هو الاصل فيها وهو الابتداء ، و حيث ثبت ان المراد بالصعيد هو مطلق وجه الارض فلا موجب فى المقام للحمل على معنى التبعيض ، و اليه اشار فى الجواهر بقوله : ان لو سلم ظهور التبعيض فيها فانما هو فيما لو كان مجرورها قابلاً لذلك لا مطلقاً ، و احتمال جعل ظهور التبعيض منها قرينة على ارادة التراب من الصعيد ولو مجازاً ليس باولى من العكس ، خصوصاً بعد منع الظهور فى نفسه و توقفه على قابلية المجرور لذلك (انتهى) .

وعلى هذا فيصير معنى الاية المباركة هو ان المسح يبتداء من الصعيد او من الضرب عليه ، هذا ، ولو سلم ظهور كلمة من فى الاية المباركة فى التبعيض و سيرورته قرينة على

ارادة التراب من الصعيد و لو مجازاً فيمكن منع دلالة ظهورها في التبويض على وجوب العلوق ، وذلك بدعوى خروج الاية الكريمة مخرج الغالب في حصول العلوق من الصعيد المضروب عليه فيراد حينئذ بالمسح منه حيث يعلق ، لانه يجب العلوق .

(وعن المقدس الاردبيلي) احتمال كون المراد على تقدير التبويض هو ان تضعوا ايديكم على بعض الصعيد ثم تمسحوا به الوجه واليدين - وان كان لا يخلو عن البعد، حيث قد عرفت فيما مضى ان الوضع على الصعيد لا ينفك عن الوضع على بعضه لتعذر الوضع على كله ، فيكون افادة التبويض لغو الافائدة فيه .

(و ربما يحتمل في الاية) ان تكون من فيها للسببية مع ارجاع الضمير الى الحدث المفهوم من الكلام السابق ، فيكون مفادها نظير قول القائل تيممت من الجنابة - اى بسببها - كما ربما يحتمل البدلية بارجاع الضمير الى الماء كما في قوله تعالى ارضيتم بالحيوة الدنيا من الآخرة وقوله تعالى لن تغنى عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله شيئاً و قد تقدم في فصل ما يتيمم به ضعف كلا الاحتمالين لكون الاول خلاف الظاهر ، و انه مبنى على ارجاع الضمير الى الابدع مع امكان ارجاعه الى الاقرب منه ، مضافاً الى انه مستلزم لجعل كلمة - منه - تأكيداً حيث ان السببية مستفادة من الفاء في قوله تعالى و ان كنتم جنباً فاطهروا ، مع ان التأسيس اولى من التأكيد ،

واما الثاني فبارجاع الضمير فيه ايضاً الى الابدع ، و ان جمعاً من النحاة انكروا مجيئى كلمة من للبدلية وقدروا اللفظ البدل في الايتين المذكورتين و نظاهرهما . فظهر من جميع ما ذكرناه ان الاقوى عدم وجوب العلوق ، ولكنه احوط خروجاً عن مخالفة من اوجبه ، و لعل هذا ايضاً منشأ حكم المصنف (قده) باستحبابه في المتن ، حيث لم اعثر على دليل على استحبابه بالخصوص ، هذا تمام الكلام في الامر الاول اى في حكم العلوق (الامر الثاني) انه يستحب نفى اليدين ، والكلام هنا يقع في جهات (الاولى)

في معنى النفى وهو المرادف في الفارسية مع (افشاندن) ولاشكال في تحققه بصفق اليدين وضرب احدهما على اخرى و هل يحصل بنفض كل منهما مستقلاً ، اولا ، احتمالان ، ربما يقال بان المنساق الى الذهن من الامر بنفض اليدين عدم تحققه الا بما هو المتعارف

من ضرب احديهما على الاخرى ، كما وقع التعبير في خبر زرارة عن الباقر عليه السلام - المروى عن مستطرفات السرائر - حاكياً عن فعل رسول الله صلى الله عليه وآله قال عليه السلام : ف ضرب بيديه على الارض ثم ضرب احديهما على الاخرى (الحديث) فيجعل هذا مبيناً لما وقع فيه التعبير بالنفض كما في خبر ابن ابي المقدم عن الصادق عليه السلام انه وصف التيمم ف ضرب بيديه على الارض ثم رفعهما فنفضهما ، ومثله خبر زرارة عن الباقر عليه السلام ، ولكن هذا الوجه لو صح فانما يصح فيما ورد فيه النفض في مقام الحكاية ، حيث ان الفعل المحكى مجمل ، و اما ما ورد فيه الامر بالنفض كما في المروى عن التهذيب عن الباقر عليه السلام ، وفيه : ثم تنفضهما (الخ) وفي خبر لث المرادى المروى في التهذيب ايضاً عن الصادق عليه السلام قال تضرب بكفك على الارض مرتين ثم تنفضهما ، فان النفض المأمور به في الخبرين مطلق يشمل النفض الحاصل بغير ضرب احدى اليدين على الاخرى ، هذا ، ولكن الاولى الاقتصار على ما ورد عن النبي صلى الله عليه وآله في خبر السرائر تأسياً به صلى الله عليه وآله واقتصاراً على المتيقن .

و اقوى اشكالاً ما لو غسل اليدين بالماء بعد الضرب على الارض ، فربما يحتمل حصول فائدة النفض بذلك مع عدم صدق عنوانه عليه قطعاً ، ولكنه فاسد بل قياس محض ، مضافاً الى انه مع الفارق فان المنساق من الامر بالضرب على الصعيد ومسح الوجه واليدين بعده وكون نشوالتيمم و ابتدائه من الصعيد او من الضرب عليه هو عدم صحته اذا غسل اثر الصعيد عن اليدين لعدم صدق نشوالتيمم من الصعيد ولا ابتدائه منه وقد تقدم في المسئلة السادسة من مسائل فصل ما يتيمم به ما يناسب المقام .

(وكيف كان) فالإقتصار على المعلوم المتعارف من النفض اولى واقرب الى الصواب . نعم يمكن الاجتزاء بمطلق مسح احدى اليدين على الاخرى و ان لم يصدق عنوان الضرب - اى ضرب احديهما على الاخرى - لانه المتعارف في النفض ايضاً ، بل في الفقه الرضوى : و روى اذا اردت التيمم اضرب كفك على الارض ضربة واحدة ثم تضع احدى يديك على الاخرى (الخبر) فان فيه الاكتفاء بعنوان الوضع ، فلا بأس بالعمل به . و ان كان الاقتصار على المروى في السرائر لعله اولى .

(الجهة الثانية) في حكم نفض اليدين ، والمشهور المعروف استحبابه ، و



عن التذكرة الاجماع على عدم وجوبه ، و عن المنتهى انه يستحب عند علمائنا خلافاً للجمهور ، وفي المدارك انه مذهب الاصحاب لانعلم فيه خلافاً ، وفي مقابل هذا القول قولان اخران متضادان - احدهما - القول بوجوبه ، و نسبه في الجواهر الى القيل ولم يذكر قائله .

ثانيهما ما عن ابن الجنيد من وجوب المسح بالتراب المرتفع على اليدين ، حيث جعلوا قوله في مقابل قول المشهور وهو استحباب النفض ، قال في محكي المختلف ان ابن الجنيد اعتبر وجوب المسح بالتراب المرتفع على اليدين ، وباقي اصحابنا استحباوا النفض ، ولكن الاجلة المتأخرين القائلين باعتبار العلوق يقولون باستحباب النفض ايضاً ، قالوا انه لامنافاة بينهما لان النفض لا يرفع التراب عن اليد بالكلية بل يبقى معه اثره ، ولو تم ما ذكره في المسئلة لا يمكن نفي نسبة الخلاف الى ابن الجنيد ايضاً .

(وكيف كان) فالحق ما هو المشهور من الاستحباب للاجماع المتقدم على عدم وجوبه و النصوص المستفيضة الدالة على حكاية فعله او الأمرة به كما تقدمت الاشارة اليها في الجهة الاولى ، و توهم استفادة الوجوب من الخبرين المتقدمين الوارد فيهما بصيغة الجملة الخبرية الظاهرة في الوجوب ، فاسد ، لما عرفت من الاجماع على عدم الوجوب مضافاً الى خلوكثير من الاخبار الواردة في بيان التيمم عنه ، والله العالم .

(الجهة الثالثة) هل النفض مستحب مطلقاً ، او انه مستحب فيما لعلق باليدين شيئاً من اجزاء الارض مما يزال بالنفض ، وجهان ، من الامر به مطلقاً ، ومن دعوى القطع بكون المناط فيه هو ازالة ما لعلق باليدين من الصعيد مما يزال بالنفض ، والاوجه هو الاخير ، بل ادعى بعض المحققين (قده) نفي البعد عن ان يقال ان كون المتبادر من النفض هو النفض في مقام ازالة هو من ناحية اخذ ذلك في مفهوم النفض ، لكن ينبغي ان يقال باستحبابه فيما اذا كان معرضاً للعلوق لاما اذا لعلق باليدين بالفعل وما كان معرضاً للزوال بالنفض ولو لم يزل به بالفعل .

(الجهة الرابعة) حكى عن الشيخ في النهاية والمبسوط استحباب مسح احدي اليدين بالاخري زائداً عن النفض ، و اورد عليه بعدم الدليل على استحبابه ، اللهم الا

ان يكون مراده ايجاد النفض بصورة المسح المذكور ، لكنه لا يلائم مع قوله باستحباب المسح مع النفض ، الظاهر في استحبابه زائداً على استحباب النفض.

**مسئلة (٩) يستحب ان يكون ما يتيمم به من ربي الارض و عو اليها لبعدها عن النجاسة .**

و استدلل لهذا الحكم بالاجماع المحكمي عن الخلاف والمعتبر وجامع المقاصد وظاهر نسبته الى علمائنا في محكي التذكرة مؤيداً ببعدها عو الى عن النجاسة دون السوافل التي تسمى بالغائط ، ولذا يطلق على رجيع الانسان تسمية للحال باسم المحل لان الانسان يتحرى غالباً لرجيعه سوافل الارض (و بالجملة) فعو الى الارض غالباً انظف خصوصاً مع زوال النجاسات عنها بالسيول والرياح ، فهي ابلغ في وصف الطيب المذكور في الاية المباركة ، مع ما ورد في تفسير الصعيد بانه الموضع المرتفع من الارض ، الملائم مع اشتقاقه من الصعود ، ففي المحكي عن معاني الاخبار عن الصادق عليه السلام انه قال : الصعيد : المرتفع من الارض ، والطيب : الذي ينحدر عنه الماء ، و مثله ما عن الفقه الرضوي ، والخبر وان كانا ضعيفين الا انهما يصلحان للحكم بالاستحباب اولتايد الحكم به .

**مسئلة (١٠) يكره التيمم بالارض السبخة اذا لم يعلوها الملح والافلا يجوز ، وكذا يكره بالرمل وكذا بمها بط الارض وكذا بتراب يوطأ و بتراب الطريق .**

قد تقدم في المسئلة الخامسة من مسائل فصل ما يتيمم به جواز التيمم على الارض السبخة اذا لم يعلوها الملح وعدم الجواز فيما علاها الملح ، اما جوازه في الاول فلانها ارض حقيقة وانما تغيرت كفيته لاكتساب الحرارة ولا تخرج بذلك عن الحقيقة الارضية ولا ترابها عن كونه تراباً ، ولم يرد منع عن التيمم بها ولم يحك المنع عنه عن احد الا عن ابن الجنيد ، وذكر بعضهم في توجيهه بانه لذهابه الى عين التيمم بالتراب وعدم جوازه بغيره مع التمكن منه ، ولكن قد عرفت صدق التراب ايضاً على تراب الارض السبخة ، فهذا الوجه غير وجيه (وبالجملة) فلا دليل على المنع ،

واما عدم الجواز فيما علاها الملح - فلخروج الملح - كما تقدم - عن اسم الارض .

(واما الكراهة) ففي المدارك انه لم يقف على اثره وربما كان الوجه فيها احتمال خروجها عن حقيقة الارض وخروجاً من خلاف ابن الجنيد، وفي الحدائق: يمكن تأييد الوجه الاول- اى احتمال خروجها عن حقيقة الارض - بما رواه في الكافي والتهديب عن محمد بن الحسين ان بعض اصحابنا كتب الى ابي الحسن الماضى عليه السلام يسئله عن الصلوة على الزجاج ، قال فلما نفذ كتابي اليه تفكرت وقلت هو مما انبتت الارض و مالى ان اسئله عنه ، فكتب الئى : لاتصل على الزجاج وان حدثت نفسك انه مما انبتت الارض- ولكنه من الملح والرمل وهما ممسوخان قال بعض مشايخنا المحدثين يعنى حولت صورتها و لم يبقا على صرافتهما ( انتهى كلام الحدائق ) .

وانت ترى انه لا ياء في هذا الخبر بالنسبة الى السبخة لانه متعرض للملح الذى لا كلام فى خروجه عن مسمى الارض، نعم يصح التأييد فى الرمل- كما سيأتى- وربما يؤيد الكراهة بقوله تعالى : والذى خبت لا يخرج الانكداً ، حيث ان الارض السبخة لا تقبل الزرع فلا يصدق عنوان الطيب عليها ، وقد تقدم ان معنى الطيب فى اية التيميم غير معناه فى هذه الاية ولكن التأييد من جهة اطلاق الخُبث على السبخة ، ولا بأس به بضميمة فتوى الاصحاب بالكراهة وتسالمهم عليها .

واما الرمل فبناء على المختار من جواز التيميم بمطلق الارض يجوز التيميم به اختياراً - كما تقدم - واما الكراهة فلتسالم الاصحاب عليها مع التأييد بالخبر المتقدم بعد عدم العمل به فى الحكم بعدم الجواز ، واما ما عن المدارك من تأييد الكراهة هنا بالخروج عن خلاف بعض العامة فضعيف لا يلتفت اليه ، كيف وقد ورد ان الرشد فى خلافهم .

(واما كراهة التيميم بمهابط الارض) فلدعوى الاجماع على كراهته فى المحكى عن الخلاف والمعتبر وجامع المقاصد ، ونسبها فى محكى التذكرة الى علمائنا ولاقربيتها الى النجاسة ولما تقدم من تفسير الصعيد بالعوالى ، والطيب بما ينحدر عنه الماء ، واما التراب الذى يوطأ فلما روى عن امير المؤمنين عليه السلام انه لا وضوء من موطأ ، بناء على كون المراد من الوضوء هو التيميم وان المراد من الموطأ ما توطأ عليه برجلك واما كراهة



تراب الطريق فللخبير المتقدم ان الطريق مما يوطأ بالرجل غالباً ولما روى عنه عليه السلام ايضاً انه نهى ان يتيمم الرجل بتراب من تراب الطريق .

(قال في الجواهر) ولا يبعد تفاوت مراتب الاستحباب والكراهة شدة وضعفاً بتفاوت الامكنة في القرب والبعد عن احتمال النجاسة (انتهى) وهو كذلك.

(بقي امور مما ذكروه) من المكروهات والمستحبات لم يتعرض لها في المتن لعدم الدليل عليها ولكن تعرض لها بعض الاصحاب كالشديد (قده) في الذكري (منها) استحباب السواك عند التيمم لبدليته عن الوضوء والغسل حيث يستحب فيهما ذلك (ومنها) استحباب التسمية في اوله للبدلية ايضاً وعموم استحبابها عند البدئية بكل امر ذي بال (ومنها) تفريج الاصابع عند الضرب مستنداً الى نص الاصحاب باستحبابه (ومنها) ان لا يرفع اليد عن الممسوح حتى يكمل مسحه لما في الرفع من الاخلال بكمال الموالاة والمبالغة فيها (ومنها) كراهة تكرار المسح لما فيه من التشويه، ومن ثم لم يستحب تجديد التيمم لصلوة واحدة - وان حصل الفصل بينه وبينها ، ولا يخفى ان ما ذكره من الوجوه وان لم تسلم عن المناقشة الا انه كاف في اثبات الحكم لاجل التسامح .



## ( فصل فى كيفية التيمم )

ويجب فيه امور(الاول) ضرب باطن اليدين معاً دفعة على الارض فلا يكفى الوضع بدون الضرب و لا الضرب باحديهما و لا بهما على التعاقب و لا الضرب بظاهرهما حال الاختيار ، نعم حال الاضطرار يكفى الوضع ، و مع تعذر ضرب احديهما يضعها ويضرب بالآخرى ، ومع تعذر الباطن فيهما او فى احديهما ينتقل الى الظاهر فيهما او فى احديهما ، ونجاسة الباطن لا تعد عذراً فلا ينتقل معها الى الظاهر .

فى هذا المتن امور(الاول) لاشكال فى اعتبار مماسة اليدين بالارض اما بالضرب عليها او الوضع وانه لا يكفى وضع التراب على الكفين على المشهور ، بل ادعى عليه الاجماع للنصوص المستفيضة فى كفيته خلافاً للمحكى عن النهاية من كفاية ذلك بل والاكتفاء بما لو حصل ذلك - اى وقوع التراب على اليدين - بهبوب الرياح مثلاً حملاً للنصوص على الغالب ، ولا يخفى ما فيه من البعد و حمل الظواهر على خلافها بلا شاهد مع مخالفته لظاهر الاية من قوله تعالى فتميموا صعيداً طيباً ، ان ظاهرها لزوم القصد الى الصعيد، وبالجملة فهذا الاحتمال ساقط .

(الثانى) اختلفت عبارات الاصحاب فى التعبير عن مماسة اليدين بالارض ، فالاكثر عبروا بالضرب ، وعن الذكرى ان معظم عبارات الاصحاب على ذكر الضرب ، وعن كشف اللثام انه المشهور ، وعن المصايح شهرة مقارنة للاجماع ، وفى الشرايع و عن غيره التعبير بالوضع ، و منشأ الاختلاف فى التعبير عن ذلك هو اختلاف الاخبار فقد ورد التعبير بالضرب فى اخبار متعددة تبلغ العشرة ، وفى بعض الاخبار مما يقارب اربعاً او خمساً ورد بعنوان الوضع ، فلا بد من الجمع بين الطائفتين لكى يعلم الحكم

في المسئلة (فقول) قديقال بكون النسبة بين الوضع والضرب بالتباين و ان الوضع هو الاطلاق بلا دفع ، والضرب هو ذلك مع الدفع والاعتماد ، وعليه فالطائفتان متعارضتان بالتباين ، والحكم فيه هو التخيير (ولكنه مندفع) بمنع كون التعارض تباينياً اولاً ، ومنع كون الحكم في المقام هو التخيير ثانياً .

(اما الاول) فلان الظاهر ان النسبة بين الوضع والضرب ، العموم المطلق بحسب الصدق و ان الوضع اعم من الضرب ، فان الوضع و هو ما يعبر عنه بالفارسية (نهادن) او (گذاشتن) عام مثل وضع الثوب في الصندوق و وضع الحجر على الارض شامل لما كان بالطرح والدفع او بغيرهما ، و كذلك وضع اليد على الارض يشمل ما يصدق عليه مسمى الضرب ايضاً ، فلا يشترط في عنوان الوضع عدم صدق عنوان الضرب عليه حتى يكونا متباينين .

(واما الثاني) اعني منع كون الحكم في المقام هو التخيير فلان التباين على تقدير تسليمه هنا جزئي لا كلي وان النسبة بينهما العموم من وجه لصدق اقل مسمى الضرب مع الوضع اذالم يرفع اليدين بسرعة ، وانفكك صدق الوضع عن الضرب فيما لم يكن فيه دفع اصلاً ، وانفكك صدق الضرب عن الوضع فيما لو ضرب اليدين على الارض ثم رفعهما بسرعة و حينئذ فالجمع بين الطائفتين باعتبار صدق العنوانين كليهما بان يضع اليدين مع صدق مسمى الضرب وليس بين الطائفتين حينئذ تعارض ولا تدافع .

ولو سلم التعارض فاخبار الضرب اقوى ظهوراً عن ظهور اخبار الوضع في ارادة مطلق جعل اليد على الارض ولولم يصدق عليه ادنى مسمى الضرب ،

ولوسلم عدم امكان الجمع الدلالي بينهما فالترجيح لاخبار الضرب ولا تصل النوبة الى التخيير ، وذلك لوجوه - منها - اكثرية اخبار الضرب - ومنها - كون اخبار الضرب مطابقة للاحتياط اذ هو المتيقن من الكيفية المتلقاة من الشرع - ومنها - وهو العمدة كون اخبار الضرب مما عمل به الاصحاب ، و اخبار الوضع بمعنى اشترط عدم صدق عنوان الضرب او بمعنى عدم اشترط صدقه مما عرض عنه الاصحاب لاشترط المشهور او الاكثر والمعظم اعتبار عنوان الضرب ولعدم صراحة عبارة الشرايع في ما ينافي المشهور ، فانه وان عبر اولاً



بالوضع الا انه بعد ذلك يقول : و يجزيه في الوضوء ضربة واحدة ولا بد فيما هو بدل الغسل من ضربتين و قيل في الكل ضربتان و قيل ضربة واحدة والتفصيل اظهر ( انتهى ) فهذا شاهد على انه اراد من الوضع الذى ذكره في صدر كلامه - الضرب ( وبالجملة ) فلا اعتماد على اخبار الوضع لو سلم التعارض التباينى ولزوم عدم صدق عنوان الضرب في مفهوم الوضع ، ووجه عدم الاعتماد هو عدم عمل الاصحاب باخبار الوضع بل وعدم القطع بوجود عامل بها ، وعليه فيجب ضرب اليدين على الارض لو تمكن منه ، نعم في حال الاضطرار لحصول الم شديد مثلا في الضرب يكفى مطلق الوضع كما سيأتى انشاء الله تعالى .

**(الثالث)** يعتبر ان يكون الضرب بباطن الكفين فلا يكفى بظاهرهما مع الاختيار لتبادر الباطن من النصوص الواردة في ضرب اليدين مثل قوله عَلَيْهِمَا في خبر ليث المرادى: تضرب بكفك على الارض ، فان الكف وان كان شاملاً للظاهر والباطن ، الا ان ضربهما على الارض والمسح بهما على الوجه يتبار منه ما هو المتعارف من ضرب الباطن والمسح به على الوجه ، مضافاً الى عدم خلاف بين الاصحاب في ذلك .

**(الرابع)** يعتبر ايضاً ان يكون الضرب بباطن اليدين معاً فلا يكفى ضرب احديهما ، قال في الجواهر : اجمالاً محصلاً و منقولاً و نصوصاً ( انتهى ) وهو كذلك ، و هو مقتضى ظواهر النصوص والفتاوى .

**(الخامس)** ان يكون الضرب بباطن الكفين دفعة لاعلى التعاقب ، وقد صرح بذلك في محكى جامع المقاصد وغيره ، وفي الحدائق نسبة الى ظاهر الاخبار وكلام الاصحاب ، ثم ذكر جملة من الاحاديث الدالة عليه ، مثل ما في صحيحة زرارة : ثم اهوى بيديه فوضعهما على الصعيد ، وحسنه الكاهلى : فضرب بيديه على البساط ، وفي صحيحة اخرى لزراعة : فوضع الباقر عليه السلام كفيه في الارض ، وفي موثقة له ايضاً قال عليه السلام تضرب بكفك على الارض . وفي المدارك : الواجب الثالث وضع اليدين معاً على الارض وقد اجمع الاصحاب على وجوبه و شرطيته في التيمم ، واحتمل في الجواهر استفادة اعتبار الدفعة من عبارة المدارك هذه ، و قال بل قد يستفاد من معقد اجماع المعية في المدارك ، وان احتمل المناقشة في استفادته ، وقال وامكن المناقشة فيه باحتمال ارادة عدم الاجتزاء بالواحدة ،

كما انه (قد) ناقش في اصل استفادة شرطية الدفعة من الاخبار ، وقال بان الدفعة وان كانت منساقفة من قوله اضرب بكفيك و نحوه ، لكنه انسياق اظهرية لاشراطية ، والا فالصدق حاصل بالتعاقب (انتهى) .

و يمكن ان يقال - كما قيل - بانه لو سلم قصور كل واحدة من الروايات عن الدلالة على اعتبار معية اليدين في الضرب على الصعيد لكن الانصاف ان منع كل واحدة منها عن الاشعار مكابرة ، وبعدها تضمام بعضها الى بعض يبلغ المجموع حد الدلالة ، مضافاً الى تأييده بماورد من ان التيمم ضربتان : ضربة للوجه و ضربة للكفين ، بناء على انسياق الدفعة منه لايان الضربة والضربتين فقط ، مع كون العمل بالدفعة موافقاً للاحتياط لو كان المورد مجرى قاعدة الاحتياط لالبرائة .

( السادس ) لو تعذر ضرب اليدين على الصعيد او ضرب احدهما مع التمكن من وضعهما يضعهما او يضع احديهما على الصعيد ويضرب بالاخري ، و ذلك لان الضرب - كما عرفت - هو الوضع مع الدفع والقوة فهو مركب من الوضع والدفع ، ومع تعذره بتعذر الدفع لا يسقط الوضع لقاعدة الميسور .

( لا يقال ) عند تعذر الجزء اذا كان الضرب عبارة عن الوضع والدفع ، او الشرط اذا كان هو الوضع المشروط بالدفع يسقط الوضع ايضاً لقاعدة انتفاء المركب بانتفاء جزئه و انعدام المشروط بانعدام شرطه .

( لانه يقال ) هذا لو لا قاعدة الميسور ، و الا فالمحكم هي تلك القاعدة ، لحكومتها على ما تقتضيه قاعدة المركب والمشروط ، وربما يقال ان مقتضى اطلاقات الوضع هو كفايته على سبيل الاطلاق و لو لم يكن فيه دفع يصيربه مصداق الضرب لكنه قيد باخبار الضرب ، والمتيقن من تقييده هو صورة الاختيار ، و مع عدم التمكن يبقى اطلاق الوضع على حاله ، فلا ينتقل الى ضرب ظاهر الكفين مع التمكن من وضع باطنهما ، و فيه منع .

والاولى التمسك بقاعدة الميسور ، فان وضع الباطن يعد ميسوراً لضربه مع تعذره دون ضرب الظاهر ، فانه لا يعد ميسوراً له الا بعد تعذر وضع الباطن ايضاً كما لا يخفى على

الذهن السليم، مضافاً الى كون عمل الاصحاب وفتاويهم عليه، وهو شاهد على تحقق موضوع قاعدة الميسور حسبما عرفت مراراً في هذا الشرح ، والله الهادي .

**(السابع)** لو تعذر وضع الباطن ايضاً في اليدين اوفى احديهما ينتقل الى الظاهر فيما تعذر، كما هو المصرح به في المحكى عن الذكرى و ارشاد الجعفرية وجامع المقاصد والمقاصد العلية، واستدلوا له ايضاً باطلاق الاية وغيرها من الادلة الدالة على اعتبار ضرب الكفين ، حيث ان اطلاقهما يقتضى الاجزاء بالظاهر مع عدم نوصية الاخبار والفتاوى في وجوبه بالباطن، و دعوى تبادل الباطن ضعيفة لكون التبادر مقصوداً على حال الاختيار (ولكن لا يخفى ما فيه) لامكان ان يقال بانصراف المسح في الاية المباركة الى المتعارف منه وهو المسح بالباطن مثل مسح الرأس بالكف ونحوه فيكون الضرب ايضاً تابعاً للمسح فان الة المسح هي موضع الضرب قطعاً، فمع عدم التمكن يبقى غيره - اعنى الضرب بالظاهر بالادليل، فالاولى - كما تقدم - التمسك بقاعدة الميسور ، وان كان صدق موضوع الميسور هنا لا يخلو من خفاء ، ولكنه بضميمة عمل الاصحاب لاغبار في احراز موضوعه كما تقدم مراراً ، والحمد لله .

**(الثامن)** لو كان الباطن نجساً و لم يمكن تطهيره ، ففي كون نجاسته موجبة للانتقال الى ضرب الظاهر والمسح به تفصيل يحتاج الى بيان صور المسئلة .

(فالصورة الاولى) ان تكون النجاسة مستوعبة لتمام الباطن مع عدم كونها مانعة من وصول البشرة الى الارض وعدم كونها مسرية الى ما يتيمم به ولا الى الممسوح و قد ادعى نفي الخلاف في هذه الصورة في وجوب الضرب بالباطن و انه لا ينتقل الى الظاهر لعدم دليل على اشتراط الطهارة في الماسح والممسوح مع عدم التمكن منها ، و ان اشترطت مع التمكن منها .

**(الثانية)** ان تكون النجاسة مستوعبة مع كونها مانعة لوصول البشرة الى ما يتيمم به و عدم كونها مسرية ، وقد اختلف في حكمها ، فالمحكى عن جامع المقاصد والروض و في المدارك والجواهر هو وجوب الضرب بالباطن ، و عن الذكرى والروضة الانتقال الى



الظاهر (واستدل للاول) بالاصل- اى اصاله عدم اشتراط المباشرة وعدم الحيولة في الماسح او الممسوح ولا اشتراط الطهارة فيهما الا فيما ثبت اعتبارهما وهو حال الاختيار ، وبمادل على وجوب المسح على الجبيرة في الطهارة المائية والترابية و تنزيل الحائل مع تعذر الازالة منزلة البشرة ، والفرق بين الاعضاء الممسوحة وبين الماسح تحكم (واستدل للثاني) بمساواة اعضاء التيمم لاعضاء الوضوء والغسل فكما يشترط طهارة الاعضاء هناك كذلك هي هنا لعموم البدلية والمنزلة ، بمعنى ان عموم بدلية التيمم عن الوضوء والغسل وكونه بمنزلة لهما يدلان على مساواته لهما في جميع الاحكام الا ما خرج بالدليل (ولا يخفى ما فيه) للمنع عن استفادة مثل هذه الامور من دليل بدلية التيمم، وربما يجاب عن الدليل المذكور بان اشتراط الطهارة في اعضاء الطهارة المائية انما هو لصون الماء عن الانفعال فلا يسرى الحكم الى الصعيد ، حيث ان المفروض عدم سراية النجاسة من الكفين اليه ، ويندفع بان اشتراط الطهارة هناك ليس لاجل ذلك ، فانه يجب طهارة الاعضاء ولو كان الوضوء او الغسل بالماء المعتصم كالجارى والكر، (وكيف كان) فالاقوى في هذه الصورة ايضاً عدم الانتقال الى الظاهر و وجوب الضرب بالباطن والمسح به ، و ان كان الاحتياط بالجمع بينه وبين الضرب بالظاهر والمسح به مما لا ينبغي تركه في تيمم مرتين مرة بضرب الباطن والمسح به و اخرى بضرب الظاهر كذلك .

ثم لو قلنا بالانتقال الى الظاهر في هذا الفرض فلو فرض نجاسة الظاهر ايضاً بالنجاسة المستوعبة الحائلة فهل يتعين الضرب بالباطن حينئذ لكون الظاهر مثله ، او يجرى عليه حكم الاقطع في تيمم بمسح جبهته على الصعيد او يتولى تيممه غيره ، او يكون بحكم فقد الطهورين ، وجوه اضعفها الاخير ، واقواها الاول كما اختاره في الروضة ، و طريق الاحتياط واضح .

**(الصورة الثالثة)** ان لا تكون النجاسة مستوعبة ، و لا اشكال في وجوب الضرب بالباطن والمسح به في هذه الصورة ان لم تكن حائلة ولا مسرية ، وكذا لو كانت حائلة لو قلنا في المستوعبة بعدم الانتقال الى الظاهر فان عدم الانتقال هنا اولى ، و اما لو قلنا هناك بالانتقال الى الظاهر فهل ينتقل اليه مع عدم الاستيعاب ايضاً ، وجهان ، من اعتبار كون

الماسح بجميع اجزائه طاهراً خالياً عن الحاجب ، ومن صدق الضرب بالباطن والمسح به سيما اذا كان الحائل في قليل من الباطن ، ولقاعدة الميسور ، و لعل هذا هو الاقرب ، هذا كله في حكم هذه الصور مع عدم تعدى النجاسة .

(الصورة الرابعة) ان تكون النجاسة متعدية ، فان امكن تجفيفها فلا اشكال ، والافنى صورة لزوم تعدى النجاسة الى ما يتيمم به فالوجه الانتقال الى الظاهر مع خلوه عن النجاسة المتعدية كذلك ، و مع كون الظاهر ايضاً نجساً بالنجاسة المتعدية كالباطن يكون حكمه كالاقطع فيمسح جبهته على التراب كما صرح به غير واحد من الاصحاب كالمحكى عن جامع المقاصد والروض والروضة والذكرى لاستلزام الضرب حينئذ نجاسة المتيمم به الذى تقدم اشتراط طهارته .

(لا يقال) ان المتبادر مما يدل على اشتراط طهارة ما يتيمم به هو طهارته عند ارادة التيمم ، فلا يعم النجاسة الحاصلة من استعماله فى التيمم ، نظير النجاسة الحاصلة بملافة النجس عند استعمال الماء فى الطهارة عن الخبث .

(لانه يقال) قياس التيمم به على الماء المستعمل فى ازالة الخبث فاسد . بل المستظهر من الدليل و مناسبة الحكم والموضوع هو اعتبار الطهارة فيما يستعمل فى رفع الحدث مطلقا وخلوه عن النجاسة ولو كانت حاصلة من نفس الاستعمال ، سواء فى ذلك الماء او الصعيد و ذلك بخلاف المزيل للخبث فان اشتراط عدم تنجسه بالاستعمال موجب لحصر المطهر فى الماء المعتصم مع قيام الضرورة على خلافه . هذا مع استلزام الضرب لتعدى النجاسة الى الصعيد .

و اما لو استلزم التعدى الى الممسوح لا الى الصعيد فان امكن الضرب والمسح بالظاهر من غير لزوم التعدى وجب ، و ان كانت النجاسة المتعدية فى الظاهر والباطن كليهما فعن جامع المقاصد والروض اجراء حكم فاقد الطهورين عليه ، وضعفه فى الجواهر بعدم الفرق بين التعدى وعدمه بالنسبة الى التيمم ، حيث انه ان كان التيمم مع نجاسة اليد الماسحة صحيحاً يكون مع تنجس الممسوح بمسح اليد النجسة عليه صحيحاً ايضاً ، فالفرق بين نجاسة الماسح وبين نجاسة الممسوح تحكماً (ومما ذكرنا ظاهر) حكم ما اذا كانت النجاسة على

الاعضاء الممسوحة من الجبهة وظاهر اليدين بجميع صوره من كونها مستوعبة او غير مستوعبة و حائلة او غير حائلة و متعدية او غير متعدية فانه يجئى فيه جميع ما ذكر في صور نجاسة الماسح حرفاً بحرف .

الثاني مسح الجبهة بتمامها والجبينين بهما من قصاص الشعر الى طرف الانف الاعلى والى الحاجبين ، والاحوط مسحهما ايضاً و يعتبر كون المسح بمجموع الكفين على المجموع فلا يكفي المسح ببعض كل من اليدين ولا مسح بعض الجبهة و الجبينين نعم يجزى التوزيع فلا يجب المسح بكل من اليدين على تمام اجزاء الممسوح .

في هذا المتن امران (الاول) في تعيين الممسوح من الوجه في التيمم، ففيه خلافاً (احدهما) في انه هل يجب مسح جميع الوجه او بعضه - و ثانيهما - في تعيين ذلك البعض على تقدير القول بالتبعيض .

(اما الاول) فالمعروف المشهور بين الاصحاب قديماً و حديثاً هو مسح البعض لا الوجه كله ، والمحكى عن والدا الصدوق وجوب مسحه جميعاً تعييناً ، و عن المعتمر هو التخيير بين مسح الوجه و مسح الجبهة ، والاول هو الالئق ، و ذلك للاية المباركة فامسحوا بوجوهكم، المعبر فيها بكلمة الباء الدالة على التبعيض على ما فسر به الامام عليه السلام في صحيحة زرارة المتقدمة التي فيها: قال عليه السلام ثم قال تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم ، فلما ان وضع الوضوء عن لم يجد الماء اثبت بعض الغسل مسحاً لانه قال بوجوهكم (الخ) و لعل المراد بقوله عليه السلام اثبت بعض الغسل مسحاً انه تعالى اثبت المسح في بعض ما يجب غسله من الوجه، وهذا لعله صريح في التبعيض .

وللاخبار الكثيرة المعبر فيها بلفظ الجبين مفرداً تارة و مثني اخرى، و بلفظ الجبهة ثالثة كما يجئى ، و مقتضى الجمع بينها و بين ما عبر فيه بلفظ الوجه هو حمل الوجه على التبعيض ، و للاجماع المحصل - كما في الجواهر والمحكى عن غير واحد من الكتب ،

فلا يقدر فيه نسبة الخلاف الى علي بن بابويه لسبق الاجماع عليه و انعقاده بعده - مع ما في نسبة الخلاف اليه، فان المعبر به في العبارة المحكية عنه في رسالته



هو لفظ الوجه ، الظاهر باطلاقه لجميعة ، ولعل ذلك لكون عادته (قده) كغيره من قدماء  
المحدثين هو التعبير في الفتوى بعين ماورد في الاخبار ، وقد عرفت - كما سياتي ايضا -  
ورود التعبير في الاخبار بكلمة الوجه ، فيجئ في ما لا بد من الجمع في الاخبار من  
حمل الوجه الوارد فيها على بعضه ، وعليه فلا يحصل العلم بمخالفته (قده) مع اصحاب ،  
مضافاً الى تصريح ولده الصدوق (قده) بكفاية مسح البعض ، بل ظاهر المحكى عن اماليه  
انه المفروغ منه من دين الامامية ، ولو كان والده مخالفاً لذكر خلافه ، فهذا شاهد قوى  
على عدم ثبوت نسبة الخلاف اليه .

(ومما ذكرنا يظهر) ضعف ما حكى عن المعبر من التخيير بين البعض وبين  
الجميع لمخالفته للاجماع المذكور والاية الكريمة وما يستفاد من الجمع بين الاخبار -  
كما سياتي - فلامحيص عن القول المشهور و هو وجوب مسح بعض الوجه ، هذا تمام  
الكلام في الخلاف الاول .

(واما الثاني) وهو الخلاف في تعيين البعض الذي يجب مسحه ففيه اقوال ،  
فالمشهور هو وجوب مسح الجبهة ، بل وجوب مسحها هو المتيقن الذي لا خلاف فيه ،  
بل عن مصاييح السيد (قده) انه من ضروريات الدين ، وانما الخلاف في الاقتصار عليه  
او وجوب الزائد عنه ، والمحكى عن جماعة كثيرة كجامع المقاصد والمسالك والمدارك  
وشرح المفاتيح هو وجوب الجبهة والجبينين ، وعن الصدوق والشيخ والشهيد في الذكرى  
هو مسح الحاجبين ايضاً مع الجبهة والجبينين ، وامام مسح الجبينين من دون مسح الجبهة فلم  
يذهب اليه احد .

ومنشأ الخلاف في ذلك هو الاختلاف في الاخبار ، اذ هي على طوائف (فمنها)  
ما وقع التعبير فيها بلفظ الوجه ، وهي كثيرة كصحیح ابى ايوب الخزاز عن الصادق عليه السلام  
قال سئلته عن التيمم ، فقال ان عمار بن ياسر اصابته جنابة فتمعك كما تتمعك الدابة  
فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله يا عمار تمعكت كما تتمعك الدابة ، فقلت له عليه السلام كيف التيمم ،  
فوضع يده على الارض ثم رفعها فمسح وجهه ثم مسح فوق الكف قليلاً .

وصحيح داود بن نعمان عنه عليه السلام مثله ، وصحيح زرارة عن الباقر عليه السلام ايضاً

مثله ، وحسن الكاهلي قال سئلته عن التيمم ، ف ضرب يديه على البساط ف مسح بهما بوجهه ثم مسح كفيه احديهما على ظهر الاخرى .

و خبر زرارة عن الباقر عليه السلام في التيمم ، قال عليه السلام تضرب بكفك الارض ثم تنفضهما وتمسح وجهك ويديك ، وصحيح الكندي عن الرضا عليه السلام ، قال : التيمم ضربة للوجه وضربة للكفين ، وصحيح محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال سئلته عن التيمم ، فقال مرتين ، مرتين للوجه واليدين وصحيح زراره عن الباقر عليه السلام ، قال قلت كيف التيمم ، قال هو ضرب واحد للوضوء والغسل من الجنابة ، تضرب يديك مرتين ثم تنفضهما نفضة للوجه ومرة لليدين ، وخبر ليث المرادي عن الصادق عليه السلام في التيمم ، قال تضرب بكفك على الارض مرتين ثم تنفضهما وتمسح بهما وجهك و زراعتك .

وموثق سماعة قال سئلته كيف التيمم ، فوضع يده على الارض ف مسح بها وجهه وزراعيه الى المرفقين ، وصحيح محمد بن مسلم قال سئلت الصادق عليه السلام عن التيمم ، ف ضرب بكفيه الارض ثم مسح بهما وجهه ثم ضرب بشماله الارض ف مسح بها مرفقه الى اطراف الاصابع (الحديث) وما في الفقه الرضوي : تضرب يديك الارض ضربة واحدة تمسح بهما وجهك (الخ) .

(ومنها) ما عبر فيها بلفظ الجبين مفرداً كصحيح زرارة عن الباقر عليه السلام ، قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله لعمار في سفر له يا عمار بلغنا انك اجنبت فكيف صنعت ، قال تمرغت يا رسول الله في التراب ، قال فقال له كذلك يتمرغ الحمار ، افلا صنعت كذا ، ثم اهوى بيديه الارض فوضعهما على الصعيد ثم مسح جبينه باصابعه ، وكفيه احديهما بالاخري (وخبر عمرو بن ابي المقدام) عن الصادق عليه السلام انه وصف التيمم ف ضرب بيديه على الارض ثم رفعهما فنفضهما ثم مسح على جبينه وكفيه مرة واحدة ، وموثق زرارة المروى عن الكافي وموضع من التهذيب قال سئلت ابا جعفر عن التيمم ، ف ضرب يديه على الارض ثم رفعهما فنفضهما ثم مسح بها جبينه وكفيه مرة واحدة .

وهذه الروايات الثلاث عبر فيها بلفظ الجبين مفرداً على ما شهد به صاحب

الحدائق - وان كانت النسخ التي ذكرت الروايات فيها مختلفة ، لكنها لا يؤمن عليها من الخطأ .

(ومنها) ما عبر فيها بلفظ الجبين مثلى - كما نقله ابن ادريس في اخر السرائر عن عبدالله بن بكير عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام حاكياً عن رسول الله صلى الله عليه وآله في قضية عمار: فضرب بيديه على الارض ثم ضرب احديهما على الاخرى ثم مسح بجبينيه ثم مسح كفيه كل واحدة على ظهر الاخرى .

(ومنها) ما عبر فيها بلفظ الجبهة مثل ما تقدم من موثق زرارة المروى عن الكافي وموضع من التهذيب ولفظ الجبين مفرداً ، حيث انه روى في موضع اخر من التهذيب بطريق اخر وعبر فيه بلفظ الجبهة ، وقال ثم مسح جبهته ، وما في الفقه الرضوى في صفة التيمم : تضرب بيدك الارض ضربة واحدة تمسح بهما وجهك موضع السجود من مقام الشعر الى طرف الانف الاعلى .

هذه جملة من الاخبار التي ظفرنا بها في المقام ، وهى - كما ترى - مختلفة لا بد من الجمع بينها ، فنقول: احسن المحامل فيها ان يقال لامعارضة بين الطائفة الاولى المعبر فيها بلفظ الوجه وبين الطوائف الاخر بعد امكن منع ظهور الوجه في جميع الوجه اولاً وامكان رفع اليد عن الظهور - لو سلم كونها ظاهرة في الجميع ثانياً وذلك بقرينة الطوائف الاخر، اذ الجبهة والجبين من الوجه كما هو ظاهر ، واما طريق الجمع بين الطوائف الباقية فالتى عبر فيها بالجبين مفرداً يحمل على ما عبر فيها بصيغة التثنية، فيحمل الاول على الجنس والثانى على تعيين مقداره لكون الثانى اخص .

انما الكلام في وجه الجمع بين الجبين والجبهة ، والذي ظهر لى من مراجعة كتب الفقه واللغة ان كلاً من الجبين والجبهة يطلق تارة ويراد به المعنى المقابل للآخر، فالجبين هو ناحية الجبهة وما تنتهى الجبهة اليه من طرفها ، والجبهة هى موضع السجود الواقع بين الجبينين وهى من طرف طول الوجه من قصاص الشعر الى الطرف الاعلى من الانف بمعنى الواقع في اعلى الانف من الوجه - اعنى العينين - لا الاعلى باعتبار التنو، ومن طرف عرض الوجه محدودة بما ينتهى اليه كل من الحاجبين من الداخل، والجبين



من طرف طول الوجه من قصاص الشعر الى ان ينتهى الى الحاجب وليس الحاجب منه ، ومن طرف عرض الوجه من الجبهة الى ان ينتهى الى الصدغ ، والصدغ من الطرف الخارج من الحاجب الى ان ينتهى الى الاذن ، هذا اطلاق كل من الجبهة والجبين فى مقابل الاخر ،

وقد يطلق كل منهما ويراد به المعنى الاعم من معناه المتقدم ، وذلك اذا ذكر كل منهما منفرداً عن الاخر فيستعمل كل منهما فيما يعم المعنى الخاص بالآخر ، قال فى مصباح الفقيه : بل قد يقال ان المتبادر عرفاً من اطلاق الجبهة وكذا الجبين منفرداً - كما فى بعض الاخبار - هو المعنى الاعم ، الا ترى ان المتبادر من مثل قوله اذا مات المؤمن عرق منه الجبين ارادة السطح المشتمل على الجبهة والجبين ( انتهى ) .

وعلى هذا فاما عبر فيه بلفظ الجبين يراد منه السطح المشتمل على الجبهة والجبين ، وما عبر فيه بلفظ الجبهة ايضاً كذلك ويرتفع الاختلاف ويجب مسح الجبهة والجبين معاً ، ولعل هذا ايضاً هو مراد المشهور الذين عبروا بلفظ الجبهة ، ومع قطع النظر عن ذلك فليس للقول بمسح خصوص الجبهة بالمعنى الخاص دليل ، لان ما عبر فيه بلفظ الجبهة - كما عرفت - هو ما فى الفقه الرضوى المعبر فيه بموضع السجود وما فى موثق زرارة على احد طريقى التهذيب ، وشئى منهما لا يصلح للاستناد اليه ،

اما الفقه الرضوى فلعدم اعتباره الا فيما علم اسناده الى الامام وعمل به الاصحاب ، ولو فرض اعتباره فلا بد من الجمع بينه وبين ما دل على وجوب مسح الجبين ، لانه نص فى وجوب مسح الجبهة وظاهر فى عدم اعتبار غيره من باب السكوت فى مقام البيان ، وما دل على وجوب مسح الجبين نص فى وجوب مسحه وظاهر فى عدم وجوب مسح غيره ، فيدفع ظاهر كل منهما بنص الاخر و تصير النتيجة وجوب مسح الجميع .

واما موثق زرارة فلانه لم يثبت كونه خبيراً مغايراً مع المروى فى الكافى و موضع اخر من التهذيب ، بل الظاهر انه متحد معه فيكون المتعين هو الاخذ بما فى الكافى

لكونه اضبط خصوصاً في المقام لموافقته مع ما في موضع اخر من التهذيب ، ولو سلم كونهما متغايرين فالوجه هو الجمع بينهما بما عرفت من الاخذ بكل منهما في كل ما هو نص فيه ، فتكون النتيجة : وجوب المسح على الجبين والجبهة معاً اعنى السطح المشتمل على الجبينين والجبهة ومجموعه ما بين منتهى الطرف الخارج من الحاجب المتصل بالصدغ الى منتهى الطرف الخارج الاخر عرضاً ومن قصاص الشعر الى الطرف الاعلى من الانف طولاً .

و اما وجوب مسح الحاجبين فقد حكى القول به عن الصدوق في الفقيه ، قال (قده) واذا تيمم الرجل للوضوء ضرب يديه على الارض مرة واحدة ثم نفضهما و مسح بهما حينئذيه وحاجبيه ، ونفى عنه البأس في الذكرى ، واختاره في محكي جامع المقاصد واستظهر عن المنتهى انه من المسلمات ، حيث يقول - بعد ان فرغ من البحث عن مسح الوجه : فروع ، ثالثها لا يجب ماتحت شعر الحاجبين ، بل ظاهره كالماء ، وعن شرح المفاتيح ايضاً ، حيث يقول بعد ان حكى عن الامالى انه قال : مضى على مسح الجبين و ظهر الكفين مشايخنا ، و اظنه قال والحاجبين لكنه سقط من نسختي (انتهى) و استدله بما نقل عن الصدوق من ان به رواية ، و من عدم انفكاكه عن مسح الجبهة والجبين غالباً ، و موافقته للاحتياط اللازم مراعاته في المقام .

(لكن الاقوى) عدم وجوبه لعدم ثبوت رواية تدل عليه ، و عدم انفكاك مسحه عن مسح الجبهة والجبين لا يوجب مسحه في مقابل مسحهما مستقلاً ، نعم يصح التمسك به لوجوب مسحه مقدمة ، وليس المقام من موارد الاحتياط اللازم ، و انما المرجع فيه هو البرائة لدوران الامر بين الاقل والاكثر - لولا الشك في المحصل - لكن الاحتياط حسن لا ينبغي تركه .

(الامر الثاني) يعتبر كون المسح بمجموع الكفين على المجموع من الجبهة و الجبين ، والمتصور في هذا المقام امور (الاول) ان يمسح بعض الممسوح ولو بتمام الماسح بان يُمرَّ على بعض الجبهة والجبين باطن كفيه ولو تمامه .

(الثاني) ان يقع مسح تمام الممسوح ببعض الكفين بان يُمْرُ بعض الكفين على تمام الجبهة والجبين .

(الثالث) ان يقع تمام المسح بكل جزء من اجزاء باطن الكفين بان يُمْرُ كل جزء منه على تمام اجزاء الممسوح .

(الرابع) ان يقع مسح تمام الممسوح بتمام الكفين على سبيل التوزيع بان يُمْرُ تمام باطن الكفين على الممسوح ولو لم يمر كل جزء منه على تمام الممسوح ، والمعتبر هو الاخير ، فلا يكفي الاول والثاني كما لا يحتاج الى الثالث .

اما عدم كفاية الاول اعنى مسح بعض الجبهة والجبين ولو بتمام باطن الكفين فهو صريح جملة من الاصحاب و ظاهر اخرين ، حيث صرحوا بوجوب استيعاب الاعضاء الممسوحة بالمسح ، بل عن الروض دعوى الاجماع عليه ، وعن الرياض دعواه في الكفين ويتم في الجبهة والجبين بعدم القول بالفصل ، و يدل عليه مضافاً الى الاجماع المذكور انسباق ذلك الى الذهن من الادلة ، فان المتبادر من الامر بالمسح على الجبهة و الكفين ارادة استيعابهما اذ لم يوجد هناك ما يكون قرينة على ارادة البعض فحال الممسوح هنا - اعنى الجبهة والجبين - حال الوجه في باب الوضوء ، حيث يجب غسل جميعه هناك لعدم دخول الباء على الوجه حتى يكون قرينة على ارادة البعض .

و اما عدم كفاية الثاني - اعنى مسح تمام الممسوح ببعض الكفين فيدل عليه اولاً انسباق ارادة المسح بما اريد ضربه على الصعيد من مثل قوله لَا تَضْرِبُ بِكَفَيْكَ الْأَرْضَ و تمسح بهما وجهك و يديك .

و ثانياً اقتضاء المناسبة اعتبار المسح بما اعتبر مباشرته الارض عند الضرب ، حيث ان الظاهر ان اعتبار وضع اليد على الارض وضربها عليها لمكان وقوع المسح بها التصحيح علاقة مسح الجبهة و اليدين من الصعيد و كون الضرب عليها واسطة لا يصلح مسح الوجه بالصعيد و ذلك يقتضى امرار جميع الماسح على ما يجب مسحه .

(وثالثاً) صحيحة زرارة المتقدمة ، ففيها التصريح بانه مسح جبينه باصابعه بعد



حمل الاصابع على ما يشمل تمام الكف لضرورة لزوم كون المسح بالكف و عدم كفاية المسح بالاصابع فقط .

و اما عدم لزوم الثالث - اعنى امرار كل جزء من الكفين على كل جزء من الجبهة والجبين - فلان المعتبر في الاستيعاب هو الصدق العرفي و لا يتوقف على المبالغة و التحليل ، بل يحصل ذلك بمسح الجميع على الجميع مرة كما وقع التصريح بوقوع المسح مرة في بعض الاخبار ، و من المعلوم عدم مرور جميع اجزاء الماسح بنحو العام الاستيعابي على جميع اجزاء الممسوح بالمسح مرة بل و لو مراراً ، فان تحققه بذلك متعسر لولم يكن متعذراً و لعل من المقطوع عدم الحاجة الى ذلك ، فاذا بطل الاحتمالات الثلاثة يتعين الاخير ، وهو مسح مجموع الماسح على مجموع الممسوح على نحو التوزيع بمعنى كفاية توزيع اجزاء الماسح على الممسوح .

**الثالث مسح تمام ظاهر الكف اليمنى بباطن اليسرى ثم مسح تمام ظاهر اليسرى بباطن اليمنى من الزندالى اطراف الاصابع و يجب من باب المقدمة ادخال شىء من الاطراف ، وليس ما بين الاصابع من الظاهر فلا يجب مسحها اذ المراد به ما يماسه ظاهر بشرة الماسح ، بل الظاهر عدم اعتبار التعميق و التدقيق فيه بل المناطق صدق مسح التمام عرفاً .**

لا اشكال في وجوب مسح كل من اليدين في الجملة ، و وجوب مسحهما كذلك ثابت بالكتاب والسنة بل بالضرورة من المذهب بل الدين ، و انما الاختلاف في تحديد الممسوح ، و المشهور بين الاصحاب هو وجوب مسح ظهر الكفين من الزندين الى اطراف الاصابع ، و عن والدا الصدوق وجوبه من المرفقين الى اطراف الاصابع ، و حكى ابن ادريس عن بعض الاصحاب وجوب مسح ما بين اصول الاصابع الى اطرافها ، و عن المعتبر التخيير بين المسح على ظاهر الكفين و المسح على الذراع .

و يدل على قول المشهور بعد حكاية دعوى الاجماع عن غير واحد ، بل عن الصدوق انه من دين الامامية ، جملة من الاخبار الدالة على وجوب مسح الكف ، الظاهر في تمامها ، و الكف عبارة عن ما بين الزندالى رؤس الاصابع ، بل في بعض الاخبار نفى مسح الذراع ، ففي صحيحة زرارة عن الباقر عليه السلام : ثم مسح وجهه

وكفيه ولم يمسح الذراعين بشيء ، وهي - كما ترى - نص في نفي مسح الذراعين ، وحيث ان عمل المشهور منطبق على هذا الحديث وتكون الاخبار المعارضة له معرضا عنها فهي موهونة لا اعتبار لها و لا تصلح للمعارضة و لا تصل النوبة الى علاج المعارضة ، فالمتعين هو العمل على قول المشهور ، ولا يعاب بما حكى من خلافهم - لو ثبت - بل الانصاف عدم ثبوته ، اما ما حكى عن علي بن بابويه فلعدم ثبوت خلافه في هذا المقام كما لم يثبت خلافه في الوجه حسبما تقدم ، و اما ما حكاه ابن ادريس عن بعض الاصحاب فلعدم معلومية قائله ، و ما يدل عليه من الاخبار موهون بما عرفت من الاعراض ، و اما ما حكى عن المعتبر فهو بظايره مخالف مع الاجماع ، الا ان يريد استحباب المسح الى الذراع لا التخير بين الاقل والاكثر لكي يكون المسح على الذراع فرداً من الواجب المخير ، لكن الالتزام باستحبابه ايضاً لا يخلو عن الاشكال لعدم التعرض لاستحبابه في شيء من العبارات وقيام السيرة المستمرة على ترك مسحه ، فالقول باستحبابه مشكل جداً ، هذا تمام الكلام في تعيين الممسوح من الكفين ، و يجب من باب المقدمة ادخال شيء من طرفيه في المسح لتحصيل القطع بحصول مسح ما يجب مسحه .

و يجب استيعاب مسح ظاهر الكفين بما يصدق عليه انه من الظاهر ، والمراد من الظاهر ما يماسه ظاهر بشرة الماسح عند المرور عليه ، فليس ما بين الاصابع منه ، اذ يماسه ظاهر بشرة الماسح عند المس . و هل يجب التعميق والتدقيق في المسح او يكفي ما يصدق عليه مسح تمام ظاهر الممسوح عرفاً ، وجهان ، صريح المتن هو الاخير ، و حكى عن مجمع البرهان ايضاً ، حيث يقول بالاكتفاء بمسح ظهر الكف مرة واحدة مع عدم التهاون في الاستيعاب و ان لم يستوعب الجميع بحيث يبقى ما بين الاصابع حتى ما بين السبابة والابهام .

و يستدل له بصدق الاستيعاب عرفاً بترك مسح ما بين الاصابع و كذا مسح الخال والفرج الحادثه في ظهر الكف بواسطة انقباض الجلد ، و لظهور التيممات البيانية في عدم التدقيق ، وللاجتزاء بالمسح مرة واحدة مع عدم حصول التدقيق بالمرة قطعاً ، هذا ،

ولكن لا يخلو عن التأمل كما اعترف به في الجواهر ، و ذلك لقيام الاجماع على اعتبار استيعاب ظهر الكف ، ومقتضاه لزوم تحققه حقيقة ، ولا عبرة بصدقه عرفاً بعد ما كان من باب مسامحة العرف في تطبيق المفهوم المبين على بعض المصاديق لا المسامحة في تعيين المفهوم من اللفظ ، ومما ذكرنا من الاجماع على وجوب الاستيعاب الحقيقي يظهر الجواب عما يظهر من التيممات البيانية ، وعن الاجتزاء بالمسح مرة ، فان التيممات البيانية افعال لا تظهر لها في ترك الاستيعاب ، مع انه لو سلم ظهورها فهي معارضة بالاجماع ، ولا بد من تقييدها بما لم يكن منافياً مع الاستيعاب المعبر بالاجماع . و جواز المسح بالمرة الواحدة ايضاً مقيد بما اذاتم بها الاستيعاب ، فالاقوى لزوم التعميق والتدقيق ليحصل المسح على جميع اجزاء ظاهر الكف حقيقة - ولو بتكرار المسح - والظاهر لزوم مسح ما بين السبابة والابهام ، حيث انه اشبه بكونه من الظاهر و اقرب اليه من الباطن كما هو المحكى عن ظاهر الخلاف والمعتبر والمنتهى .

**واما شرائطه فهي ايضاً امور الاول النية مقارنة لضرب اليدين على الوجه الذي مرفى الوضوء .**

التيمم من العبادات التي انيطت صحتها بالنية على ما هي عليه معنى التبعدي بالمعنى الاخص ، وقد ادعى في الجواهر الاجماع على اعتبارها فيه ، وقال اجماعاً محصلاً ومنقولاً مستفيضاً ان لم يكن متواتراً منا ومن جميع علماء الاسلام الامن شذ (انتهى) بل المثبت لتبعدية اكثر العبادات هو الاجماع ، وان استدلل لها بايات ايضاً مثل قوله تعالى وما امروا الا ليعبدوا الله مخلصين (الايه) وغيرها ، الا ان شيئاً منها لا تدل على تبعدية ما يراد اثبات تبعديته بها - كما حزناء في مبحث التبعدية والتوصلية من الاصول بما لا يزيد عليه (وكيف كان) فلا اشكال في كون التيمم من العبادات فيعتبر فيه النية ، ويعتبر مقارنة نيته مع اول افعاله بناء على الاخطار لثلايق بعض احزائه بلانية ، وهذا ايضاً مما لا اشكال فيه .

انما الكلام في تعيين اول افعاله فانه وقع فيه الخلاف من جهة الخلاف في



كون ضرب اليدين على الصعيد من اجزائه بعد الاتفاق على وجوبه ، فالمشهور انه من اجزائه ، وعن النهاية والجامع والمفاتيح انه من فروضه الخارجة عنه فيكون كاعتراف الماء في الوضوء .

( والحق ما عليه المشهور ) لما في بعض الاخبار - بعد السؤال عن التيمم - انه ضربة للوجه وضربة للكف ، اذ حمل الضرب على التيمم دليل على انه داخل في حقيقته بكونه من اجزائه ( واستدل للقول الاخر ) بظاهر الاية المباركة : **فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ ( الاية )** فان تفرغ مسح الوجه على قوله تعالى **فَتَيَمَّمُوا** ظاهر في كون اول افعال التيمم هو المسح ، اذ لو كان اول افعاله هو الضرب لكان ينبغي الابتداء به ، وبخبر زرارة عن احدهما عليهما السلام : من خاف على نفسه من سبع او غيره و خاف فوات الوقت فليتيمم يضرب يده على اللبد او البرزعة ويتيمم ويصلى ، فان قوله **فَتَيَمَّمُوا** ويتيمم ويصلى بعد قوله يضرب يده كاشف عن كون التيمم غير الضرب ، وبعدم كون التراب المضروب عليه عندهم في حكم المستعمل حتى انه حكى الاجماع على عدم كونه مستعملاً سيما مع تعليل جملة منهم له بان الضرب كالاغتراف من الاناء .

( واجيب عن الاستدلال بالاية ) اولاً بان من المحتمل كون المراد من قوله تعالى **فَتَيَمَّمُوا** صعيداً هو الضرب على الصعيد لامطلق القصد فيكون حقيقة التيمم هو الضرب بمعنى انه ليس بخارج عن حقيقته وان كان له اجزاء اخرى و هي المسح على الوجه والكفين فعبّر عن الضرب على الصعيد بتيمم الصعيد .

( وثانياً ) انه لو سلم ظهورها في كون المسح هو اول التيمم فاللازم رفع اليد عن هذا الظهور بورود الاخبار بكون الضرب اول افعاله .

( وعن الخبر ) بان قوله **فَتَيَمَّمُوا** و يتيمم ويصلى يحتمل ان يكون المراد منه اتمام التيمم ، ويشهد له قوله **فَتَيَمَّمُوا** يضرب يده بعد قوله : **فَلْيَتَيَمَّمْ** ، فان ذكر الضرب بعد ذكر التيمم كاشف عن كونه من اجزاء التيمم فيكون المراد من قوله **فَتَيَمَّمُوا** و يتيمم هو اتمامه ،

وعن سلب حكم المستعمل عن التراب المضروب عليه بانه لاشهادة فيده في نفسه

على خروج الضرب عن حقيقة التيمم ، وعن التعليل بكون الضرب كالاغتراف من الاناء ، بان هذا التعليل عن بعضهم لا يوجب جواز مخالفة ما يظهر من الأدلة والاطار المستفيضة الظاهرة في كون الضرب من التيمم ، وكيف يسوغ رفع اليد عن تلك الاخبار الظاهرة بمجرد استدلال جماعة يكون الضرب كالاغتراف لسلب حكم الاستعمال عن التراب ( وبالجملة ) فالحق ما عليه المشهور من كون الضرب اول افعال التيمم لا انه واجب خارج عنه .

ثم انه يترتب على القولين ثمرتان ( الاولى ) ما ذكر من محل النية وانه على القول المشهور هو حين الضرب ولا يجوز تأخيرها عنه ، وعلى القول الاخر هو حين مسح الوجه .

( الثانية ) في الحدث بعد الضرب قبل المسح ، فعلى قول المشهور يجب اعادة الضرب ، لوقوع الحدث في اثنائه بخلاف القول الاخر لعدم الدليل على بطلانه .  
( واورد على الاولى ) نانه لو قيل بكون الضرب شرطاً لاجزاء يكون شرطاً تعبدياً كشرطية الطهارات الثلاث للصلوة ، فيعتبر في تحققة قصد الغاية ، بان يكون اتيانه بداعى المسح ، لان هذا هو المتبادر من الامر بضربة للوجه وضربة للكفين كما في خبر الكندي .

( وعلى الثانية ) بان المنسب الى الذهن من الأدلة هو اعادة ايجاد الضرب بعد الحدث الذي يريد ان يتطهر منه بالتيمم ، كما هو الظاهر من الاية المباركة ، حيث انه تعالى بعد ذكر الاحداث يأمر بالتيمم عند عدم وجود الماء ، فيدل على لزوم سبق الحدث على الضرب - ولو قلنا بكونه شرطاً لاجزاء .

( ولكن الانصاف ) عدم تمامية شيئ من المناقشتين ، اما الاولى فلان الامر بالضرب لاجل مسح الوجه والكفين لا يستلزم ايجاب اتيانه بقصد مسحها الا على القول بلزوم قصد التوصل في المقدمة كما ان الامر بازالة النجاسة عن البدن واللباس للصلوة لا يوجب قصد كون الازالة للصلوة ، مضافاً الى ان لزوم قصد التوصل الى ذى المقدمة لا يوجب تعبدية المقدمة بحيث يجب فيها قصد التقرب ، اللهم الا ان يقال بكون تعبدية

المقدمة عبارة عن وجوب قصد التوصل بها الى ذى المقدمة وانه لا معنى لتعبدية بها الا ذلك على ما حقق في محله في وجه تعبدية الطهارات الثلاث من كون اتيانها بداعي امتثال الامر بالصلوة المقيدة بها اتياناً لها على الوجه التعبدى.

(واما الثانية) فبان الانسباق المذكور وان كان موافقاً للوجدان ودلت عليه الاية المباركة الا ان الانصاف ان ذلك ادل دليل على جزئية الضرب للتيمم وانه مع الالتفات الى شرطية يمكن منع هذا الانسباق .

### ولا يعتبر فيه قصد رفع الحدث ولا الاستباحة .

الكلام هنا يقع في مقامين (الاول) في ان التيمم هل هو رافع للحدث او انه يستباح بهما يشترط فيه الطهارة .

(المقام الثانى) في انه هل يعتبر قصد رفع الحدث او الاستباحة اولا (اما المقام الاول ) فالمختار عند جماعة من المحققين كونه رافعاً للحدث ، و قيل انه مبيح لارافع واستدل له بالاجماع و بانتقاض التيمم بوجود الماء مع انه ليس بحدث .

(وتحقيق القول فيه) يحتاج الى بيان التقابل بين الطهارة والحدث وانه هل هو بالتضاد او بتقابل الوجودى والعدمى، وعلى الاخير فهل الامر الوجودى هو الطهارة او الحدث، وانهما متخالفان يمكن اجتماعهما فالمحتملات فيه وجوه اربعة .

(احدها) ان يكون التقابل بينهما بالتضاد بان يكونا امرين وجوديين لا يجتمعان فى محل واحد، وان الطهارة هي صفة خاصة نفسانية تحصل للنفس عند تحقق اسبابها من الوضوء والغسل، ويعبر عنها بالنور، والحدث ايضاً صفة نفسانية وقذارة معنوية تحدث للنفس عند تحقق اسبابها الموجبة لها من موجبات الغسل او الوضوء و يكون الطهارة و الحدث كالسواد والبياض من الضدين الذين لهما ثالث فلوفرض خلق انسان مكلف دفعة واحدة فهو لا متطهر ولا محدث اذا لم يسبق منه سبب من اسباب الحدث فيجب عليه الطهارة للصلوة ، فانه وان لم يكن محدثاً الا انه ليس بمتطهر ايضاً فيجب عليه تحصيل الطهارة بالوضوء او



الغسل، و يترتب على هذا القول كون كل من الطهارة والحدث رافعاً للاخر لعدم امكان اجتماع المتضادين.

**(الاحتمال الثاني)** ان تكون الطهارة امرأ وجودياً والحدث امرأ عدمياً و يكون التقابل بينهما بالعدم والملكة فيكون الحدث هو عدم الطهارة عن من شأنه ان يكون متطهراً، وعلى هذا يترتب وجوب الطهارة على من خلق مكلفاً دفعة لكونه محدثاً بهذا المعنى لانه غير متطهر، اذ لم يحصل منه سبب من اسباب الطهارة، فيجب عليه تحصيل الطهارة للصلوة، كما انه على هذا الاحتمال ايضاً يكون كل من الحدث والطهارة رافعاً للاخر ولا يمكن اجتماعهما في المكلف .

**(الاحتمال الثالث)** ان يكون الحدث امرأ وجودياً والطهارة امرأ عدمياً عكس الاحتمال الثاني، فالحدث قذارة معنوية حاصلة باسبابها، والوضوء والغسل رافعان لهذه القذارة فقط من غير ان يوجبان في النفس حالة نفسانية وجودية، وعلى هذا فالانسان المخلوق مكلفاً لا يجب عليه الوضوء ولا الغسل لعدم كونه محدثاً اذ لم يصدر منه موجب من موجبات الحدث .

**(الاحتمال الرابع)** ان يكون كل من الطهارة والحدث امرأ وجودياً مع كون التقابل بينهما بالتخالف كالحلاوة والبياض، فيمكن اجتماعهما في محل واحد، و عليه فيكون وضوء المسلوس والمبطون وكذا الاعمال الواجبة على المستحاضة موجبةً لتحقيق الطهارة حقيقة مع انه محدث، و اضعف الاحتمالات هو الاخير، ولوفرص صحته لكان بالنسبة الى الحدث المقارن له، واما بالقياس الى الحدث الذي قبله فلا وجه لاحتمال بقائه بعد حصول الطهارة بعده، و اوجه الاحتمالات هو الاول و ان الطهارة صفة نورانية للنفس تحدث باسبابها والحدث قذارة معنوية ايضاً تحدث باسبابها .

ثم انه على تقدير كون الطهارة امرأ وجودياً سواء كان الحدث ايضاً كذلك كلاحتمال الاول والاخير او كان عدمياً كلاحتمال الثاني فيحتمل ان يكون سببها مقتضياً لحدوثها على نحو الاطلاق، ويحتمل ان يكون مقتضياً لذلك في حال دون حال، وعليه فيتصور ان يكون التيمم موجباً للطهارة في حال عدم التمكن من استعمال الماء، ولا

يكون كذلك في حال التمكن منه، فيكون التمكن من استعمال الماء مزيلاً لتلك الحالة التي كان التيمم في تلك الحالة موجباً للطهارة، وهذا الاحتمال امر معقول متصور يمكن تصديقه اذا دل عليه الدليل.

ولا يكون وجدان الماء حينئذ نافضاً للطهارة حتى يقال بقيام الاجماع على عدم كونه من النواقض فالعمدة حينئذ اثبات الدليل على رافعية التيمم للحدث وانه سبب للطهارة، ويكفي في اثبات ذلك ماورد من ان التراب احد الطهورين وقول النبي ﷺ جعلت لي الارض مسجداً وطهوراً، اذ ظاهر ما ذكر حصول الطهارة بالتيمم كما تحصل بالوضوء والغسل، فما يدل على ارتفاعها بوجود الماء يدل على كون بقائها مقيداً ببقاء صفة العجز، كما ان قوله تعالى ولم تجدوا ماء فتيمموا (الخ) يدل على ان حدوثها بالتيمم مقيد بها.

(فان قلت) ظاهر جملة من الاخبار سلب المطهريّة عن التيمم وبقاء الحدث معه، مثل ماورد من قول النبي ﷺ لابن العاص بعد ان صلى باصحابه متيمماً: صليت باصحابك وانت جنب، وما ورد من قول الصادق عليه السلام في خبر ابن بكير: رجل ام قوماً وهو جنب وقد تيمم وهم على طهور، بل يمكن دعوى صراحة الاخير في عدم كون التيمم طهوراً، وذلك من جهة مقابلته مع الطهور، وما ورد من كراهة الايتمام بالتيمم، ان لولابقاء الحدث وعدم ارتفاعه بالتيمم لما كان وجه لكراهة الايتمام به.

(قلت) يمكن ان يقال بكون الطهارة ذات مراتب ويكون التيمم محصلاً لمرتبة منها لكن لامطلقاً بل مع العجز عن الماء، فيكون معنى قوله ﷺ صليت باصحابك وانت جنب بقاء مرتبة من الجنابة مع التيمم وان ارتفعت مرتبة منها رفعاً مقيداً ببقاء العجز، وبذلك يظهر وجه كراهة الايتمام بالتيمم ويصح مقابلته مع الطهور في خبر ابن بكير وهذا المعنى وان كان خلاف الظاهر من الخبرين الا انه لامحيص عنه بعد ملاحظة ما ورد من طهورية التراب.

والمتحصل من هذا البحث هو كون التيمم رافعاً للحدث رفعاً مقيداً ببقاء العجز

عن استعمال الماء كما حكي عن السيد وقواعد الشهيد وشرح اللفية للشهيد الثاني والمدارك وغيرهم من اساطين الاصحاب هذا تمام الكلام في المقام الاول .

( **المقام الثاني** ) في وجوب قصد رفع الحدث بالتييم بناء على كونه رافعاً ، ووجوب قصد الاستباحة لما يشترط فيه الطهارة بناء على كونه مبيحاً ، فالمحكي عن جماعة من المحققين وجوب قصد احدهما ، اذ اللازم في مقام الامتثال التبعدي قصد المأمور به على ما هو عليه في الواقع من الوجوه والاصناف حتى يصير متعلق الارادة الآمرية بعينه متعلق الارادة الفاعلية وتحصل المطاوعة ويتحقق الامتثال ،

ولكن الحق عدم وجوب قصد شيئي منهما لان المعبر في الامتثال وان كان تعلق ارادة الفاعل بما تعلق به ارادة الأمر لكن داعوية قصد الرفع او الاستباحة ليست مما تعلقت به ارادة الأمر لان الداعوية من الاوصاف الخارجة عن عنوان المأمور به فاذا اتى المكلف بالتييم الذي امر به متقرباً الى الله يترتب عليه رفع الحدث او اباحة ما يشترط فيه الطهارة من غير لزوم قصد احدهما ، فرفع الحدث او الاستباحة من الاثار المترتبة على فعل الامور به لامن اوصافه و عناوينه حتى يلزم قصدهما ، فتحصل انه لا يشترط في التيمم قصد شيى من الرفع والاستباحة ، والحمد لله .

**الثاني المباشرة حال الاختيار** المراد بالمباشرة هو ان يتولى تيممه بنفسه بحيث يسند الفعل اليه مستقلاً لا الى غيره مستقلاً ولا اليه والى غيره بالاشتراك ، وهي معتبرة في حال الاختيار على ما هو ظاهر عبارة المحقق وغيره من الاصحاب ، وعن المنتهى نفى الخلاف فيه عندنا ، وعن المدارك نفى الريب عنه ، ومن كشف اللثام الاجماع عليه ظاهراً ، وهو مقتضى القاعدة المؤسسة عند الشك في كون الشيئ تبعدياً بمعنى عدم سقوطه عن المكلف بفعل غيره ، فان التبعدي يطلق تارة ويراد منه ما يعتبر في صحته اتيانه على وجه قربي ، ويطلق اخرى ويراد منه عدم سقوط المأمور به بفعل غير المكلف المأمور ، والاصل عند الشك في التبعدي بالمعنى الثاني هو التبعدي حتى يثبت عدمها ، والمراد بالاصل هنا هو مقتضى الدليل الاجتهادي والاصل العملي ، اما الدليل الاجتهادي فلان ظاهر الامر بالشيئ هو ارادة الفعل من المأمور لسكون الخطاب متوجهاً اليه ،



فاذا شك في ارادة الفعل من الاعم منه ومن غيره فاطلاق الاوامر يقتضى عدمها ، اذ العبارة الحاكية عن ارادة الفعل من الاعم ان يقال افعل انت او غيرك ، فاذا اطلق ولم يعطف على المكلف غيره فمقتضى هذا الاطلاق ارادة الفعل من شخص المكلف ، كما ان مقتضى الاطلاق ايضاً عدم كون الوجوب مشروطاً بعدم اتيان الغير : الا ان يقيد بقله : افعله ان لم يفعله غيرك فمقتضى الاطلاق من هذه الجهة ايضاً هو وجوب الفعل على المكلف نفسه سواء فعله غيره ام لا ، هذا بحسب الدليل الاجتهادى ، و اما الاصل العملى فلان الشك في اعتبار المباشرة يرجع الى الشك في سقوط الواجب بفعل الغير بعد القطع بثبوته على عهدة المكلف ، والمرجع فيه هو قاعدة الاشتغال او استصحاب التكليف - على ما اوضحناه فى الاصول ، و بهذا ثبت انه يشترط فى التيمم المباشرة فى حال الاختيار ، و اما مع العجز عن المباشرة فسيأتى حكمه فى المسئلة السادسة انشاء الله تعالى .

**الثالث الموالاة و ان كان بدلاً عن الغسل والمناط فيها عدم الفصل المخل بهيئته عرفاً بحيث تمحو صورته .**

الكلام فى الموالاة فى التيمم يقع تارة فى معناها ، واخرى فى وجوبها ، وثالثة فى ان وجوبها شرطى او نفسى ، فهنا مقامات .

( **المقام الاول** ) فى معنى الموالاة اعلم ان الموالاة بمعنى المتابعة الحقيقية لما كانت متعسرة او متعذرة فهى غير معتبرة فى التيمم قطعاً ، لكنه قد اختلف فى المراد بها بعد صرفها عن معناها الحقيقى على ثلاثة اقوال .

( **الاول** ) ان المراد بها الموالاة المعتبرة فى الوضوء من ملاحظة الجفاف التقديرى ، فيقدر انه لو كان بدل الصعيد ماء لم يجف ، وهذا هو المحكى عن الشهيد فى الدروس ، ولعل نظره فى ذلك الى بدلية التيمم عن الوضوء فيعتبر فيه ما يعتبر فى الوضوء ( ولا يخفى ما فيه ) لان بدلية التيمم من الوضوء لا يقتضى اشتراكه معه فى جميع ما يعتبر فيه ، مضافاً الى انه لا يقتضى اعتبارها بهذا المعنى فى التيمم بدل الغسل لعدم وجوب الموالاة فى المبدل منه ، بل اللازم حينئذ هو الالتزام بالتفصيل فى اعتبار الموالاة - كما قيل به - على ماسياتى ، فهذا القول ضعيف .

(الثاني) المتابعة العرفية، بحيث يعد عرفاً متشاغلاً بغير مفرق بين أجزائه، وهو المحكى عن جامع المقاصد والروض .

(الثالث) عدم التفريق بين أفعاله بحيث يزول صورته وتمحي هيئته ، فلا يضر ترك المتابعة العرفية ما لم ينتف مسماه وصورته، وهذا هو مختار صاحب الجواهر (قده) و عليه المصنف (قده) في المتن (واورد عليه) بان تفريق الاجزاء بمقدار يكون ماحياً للاسم مبطل اخر غير مختص بالتميم بل هو مبطل في جميع العبادات، ولا يحتاج في كونه مبطلاً الى الاستدلال بظهور الاية في شرطيتها او التيممات البيانية ، فهذا كاشف عن كون مرادهم من الموالاة امرأ زائداً عما يعتبر في جميع العبادات من عدم تفرقة الاجزاء بما يحويه الاسم .

(واورد في مصباح الفقيه) على ما ذكره في الجواهر وما اورد عليه جميعاً بعدم وجود صورة في العبادات سوى اجزائها المأخوذة فيها بشرائطها المعتمدة فيها، والمفروض عدم ثبوت الموالاة في التيمم بعد ، فسقط ما ذكره في الجواهر من ان الموالاة في التيمم هي عدم تفرقة الاجزاء بما تتمحى به صورته وكذا ما اورد عليه من ان هذا المعنى معتبر في جميع العبادات لما علم من عدم اعتباره في شئ من العبادات رأساً وانه ليس فيها صورة سوى الاتيان بنفس الاجزاء .

(اقول) قد ذكرنا في مبحث الصحيح والاعم عند تصور الجامع على القول بالاعم: ان كل مركب اعتباري تكون له صورة اعتبارية يكون هو بها ، كالبيت والسرير و نحوهما من غير فرق في ذلك بين المخترعات الشرعية و بين غيرها ولا بين العبادات وغيرها، فانكار الصورة في المركبات التي لها وحدة اعتبارية والقول بانها ليست سوى اجزائها الماخوذة فيها بشرائطها مما لا يصحى اليه ،

ومع هذا ايضاً لانسلم تفسير الموالاة هنا بعدم تفرقة الاجزاء بما تتمحى به الصورة ، وذلك لان الصورة الاعتبارية التي تعتبر في كل مركب لا تكون مقيدة باعتبار الموالاة فيه ، بل كل مركب سواء اعتبر فيه الموالاة كالوضوء والصلوة، ام لا كالغسل مشتمل على صورة و هيئة خاصة تحصل من اجتماع اجزائها على وضع خاص و ترتيب مخصوص يضر بوجودها التفرق بين اجزاء المركب في بعض ولا يضره في بعض اخر، فمجرد

اعتبار الصورة للركب لا يوجب اشتراط الموالاة فيه فليس المراد بالموالات حينئذ عدم التفرقة بما تبطل به الصورة، فالحق مع المورد على الجواهر، وان قد بطل تفسير الموالاة بهذا المعنى تعين تفسيره بمعنى المتابعة العرفية لما تقدم من بطلان التفسير الاول ايضاً .

**(المقام الثاني) في حكمها** ، فنقول اما في التيمم بدل الوضوء فالظاهر عدم الخلاف في اعتبارها فيه بل نقل الاجماع مستفيض لولم يكن متواتراً ، فقد نقل الاجماع فيه عن المنتهى والتذكرة وجامع المقاصد والروض والمدارك والحدائق ومجمع البرهان بعبائر مختلفة، واما في التيمم بدل الغسل فلم يحك الخلاف فيه ايضاً الا ما عن نهاية الاحكام من احتمال عدم وجوبها فيه لعدم وجوبها في المبدل ، وقد عرفت في المقام الاول ضعف ما عليه مبنى هذا الاحتمال و ان قضية البدلية لا توجب اعتبار جميع ما يعتبر في المبدل في البديل ايضاً ، مضافاً الى ان الكلام في اثبات الموالاة بمعنى المتابعة العرفية لا ما يعتبر في الوضوء من الجفاف التقديري ، مع ان البدلية تقتضى اعتبار ما هو المعتبر في المبدل لاشياء اخر .

فنقول ما يمكن الاستدلال به لوجوب الموالاة بمعنى المتابعة العرفية امور .  
**(الاول)** ما تقدم من الاجماع المستفيض .

**(الثاني)** قاعدة المنزلة فيما هو بدل الوضوء فيتعدى الى ما هو بدل الغسل بالاجماع المركب ، وقد عرفت ضعف هذا الوجه ، مضافاً الى امكان قلب الدليل باثبات عدم اعتبارها في ما هو بدل عن الغسل بقاعدة المنزلة ويتعدى عنه الى ما هو بدل عن الوضوء بالاجماع المركب .

**(الثالث)** ظهور كلمة الفاء في قوله تعالى فتيمموا صعيداً طيباً وتقريب الاستدلال به ان كلمة الفاء تفيد التعقيب بالامهلة كما قال ابن مالك : الفاء للتعقيب باتصال ، والمراد بالتعقيب في الاية هو تعقيب التيمم لارادة القيام الى الصلوة بلامهلة ، ولا يمكن ذلك الا بالاتيان به فوراً مع الموالاة والالم يحصل التعقيب عرفاً (وضعه في المدارك) بان المراد من التيمم في قوله تعالى فتيمموا هو القصد لا التيمم المصطلح ، وفي الجواهر بالقطع بكون المراد من الاية عدم الدخول في الصلوة بدون الطهارة ، للاجماع على عدم وجوبه عند



ارادة القيام الى الصلوة ، بل انما تجب الطهارة عند الدخول في تكبيرة الاحرام ، مع المنع عن افادة الفاء في مثل الاية للتعقيب .

(الرابع) كلمة الفاء في قوله تعالى فامسحوا ، فانها تدل على تعقيب مسح الجبهة بلا مهلة على قصد الصعيد بالضرب عليه فيتعدى الى مسح الكفين بعدم القول بالفصل ( و اورد عليه ) بمنع استفادة وجوب الموالاة بالمعنى المتقدم من مجرد هذه الكلمة -اعنى الفاء -

(الخامس) دلالة الاخبار الحاكية للتميمات البيانية ، و نوقش فيه بعدم ظهورها في اعتبار الموالاة لاحتمال كونها لضرورة البيان كما هو المعتاد في كل ما يراد بيانه مما لا يعتبر فيه الموالاة قطعاً فانه يبين كذلك - اى متوالياً - فالتوالى نشأ من اقتضاء البيان لامن جهة اعتباره في المبيّن .

(السادس) ما في مصباح الفقيه من انه اذا امر بمركب ذى اجزاء موسوم باسم مغاير لعناوين اجزائه او بعدة امور مرتبطة بعضها ببعض في التأثير وان لم يسم المجموع باسم مخصوص و كان ايجادها تدريجياً كقراءة سورة من القران مثلاً او انشاد قصيدة ، فالعرف يفهم من الامر به ارادة ايجاده متوالياً ، وهذا الفهم العرفى ناش من انصراف الذهن و انسباقه عند الامر به الى ارادة ايجاده كذلك ، بحيث لا يشك في اعتبار التوالى فيه . وهذا الوجه و ان كان لا يخلو ايضاً عن المناقشة الا ان القطع بالحكم المذكور للاجماع المحقق و تايده ببعض الوجوه المذكورة كاف في الثبوت ، فالحق اعتبار الموالاة في التيمم مطلقاً ولو كان بدلاً عن الغسل .

(المقام الثالث) في ان وجوب الموالاة في التيمم هل هو نفسى و تعبد محض يأثم بتركها فيه ، او انه شرطى يفسد التيمم بتركها ، قال في الروضة : و ظاهر الاصحاب الاتفاق على وجوبها ، و هل يبطل بالاخلال بها او يأثم خاصة ، وجهان ، على القول بمراعاة الضيق فيه مطلقاً تظهر قوة الاول ، و الا فالاصل يقتضى الصحة ( انتهى ) و عن محكى كاشف اللثام وجود القول بالصحة مع الاخلال بها ، و عن مجمع البرهان التوقف في ذلك ، و صريح

الجواهر هو البطلان بالاخلال بها (واستدل) بظهور معاهد الاجماع في ذلك بناء على ان الاستفادة من معاهدها الشرطية كسائر الشروط .

و ما ذكره (قدمه) ليس ببعيد مع موافقته للاصل بناء على كون الشك هنا في المحصل و ان الشرط للصلوة عبارة عن الطهارة سواء المائية او الترابية خصوصاً على ما اخترناه من كون التيمم رافعاً للحدث لامبيحاً فانه يحصل بافعال التيمم مرتبة من الطهارة التي هي شرط في صحة الصلوة ، فاذا شك في تحقق الشرط اعني الطهارة مع عدم الموالات في افعال التيمم يكون المرجع قاعدة الاشتغال لالبرائة ، والله العالم .

**الرابع الترتيب على الوجه المذكور المراد بالوجه المذكور هو تقديم**

ضرب اليدين على ما يتيمم به اولاً ، ثم مسح الوجه بهما ثم مسح ظهر اليد اليمنى بباطن اليسرى ثم مسح ظهر اليد اليسرى بباطن اليمنى .

(واستدل على وجوبه) بالاجماع عليه تارة ، و بالاجماع على عدم الفرق بين

التيمم والوضوء في وجوب الترتيب اخرى ، فعن المرتضى (قدمه) ان من فرق بينهما خرق الاجماع ، و بالاخبار الواردة في التيمم البياني كصحيح الخزاز عن الصادق عليه السلام و صحيح زرارة و مضمر الكاهلي و كالمروى عن مستطرفات السرائر عن الصادق عليه السلام حكاية عن النبي صلى الله عليه وآله بعد ذكر قصة عمار ، قال ف ضرب يديه على الارض ثم ضرب احدهما على الاخرى ثم مسح جبينه ثم مسح بكفيه كل واحد على ظهر الاخرى : مسح اليسرى على اليمنى واليمنى على اليسرى ،

وهذا الاخير ظاهر في اعتبار الترتيب بين اليدين في المسح عليهما ، ولا ينافيه

التعبير بكلمة الواو التي هي المطلق الجمع بعد تبادر الترتيب من مثله .

(وفي الفقه الرضوي) صفة التيمم ان تضرب يديك على الارض ثم تمسح بها وجهك

موضع السجود من مقام الشعر الى طرف الانف ثم تضرب اخرى فت مسح بها اليمنى الى حد الزند و روى من اصول الاصابع ، تمسح باليسرى اليمنى و باليمنى اليسرى .

(و في صحيح محمد بن مسلم) عن الصادق عليه السلام قال سئلت عن التيمم ف ضرب

بكفيه الارض ثم مسح بهما وجهه ثم ضرب بشماله الارض فمسح بها مرفقه الى اطراف الاصابع واحدة على ظهرها و واحدة على بطنها ثم ضرب يمينه الارض ثم صنع بشماله كما صنع يمينه ، ثم قال هذا التيمم على ما كان فيه الغسل في الوضوء : الوجه واليدين الى المرفقين ، و التقى ما كان عليه مسح الرأس والقدمين فلا يؤم بالصعيد .

و دلالة هذه الاخبار على وجوب الترتيب بين مسح ظهر اليدين واضحة ، ولا يضر بالاستدلال بها لذلك اشتمال بعضها على ما لا نقول به كما لصحيح الاخير ، فلا شبهة في اعتبار الترتيب المذكور .

#### الخامس الابتداء بالاعلى و منه الى الاسفل في الجمهية واليدين .

الكلام يقع تارة في الابتداء في كل عضو من اعضاء التيمم كالوجه واليدين من الاعلى ، و اخرى في لزوم الابتداء من الاعلى فالاعلى بحيث يتبدء من الاعلى ثم ينزل منه الى ما يليه حتى ينتهي الى الاسفل ، و قد اشار المصنف (قده) الى الاول بقوله :  
الابتداء بالاعلى ، والى الاخير بقوله و منه الى الاسفل .

(والمشهور) كما في الحدائق وجوب الابتداء منه ، و عن شرح المفاتيح نسبه الى ظاهر الاصحاب ، و عن المنتهى الى ظاهر عبارة المشايخ ، و عن الامالى نسبه الى دين الامامية .

و استدل له بوجوه غير نقيه مثل قاعدة المنزلة فيما هو بدل من الوضوء و يتم فيما هو بدل من الغسل بعدم القول بالفصل ، و مثل ماورد من ان التيمم نصف الوضوء ، وقد عرفت ضعف ذلك فيما تقدم في شرطية الموالاة من منع عموم المنزلة بحيث يقتضى مساواة التيمم مع الوضوء فيما ثبت له ، بل الاستفادة من الادلة ليس الازيد من تنزيله منزلته في جواز الدخول فيما يشترط فيه الطهارة .

(ومثل ما في الجواهر) من كونه المنساق الى الذهن من الوضوءات البيانية للسائل عن الكيفية ، بل لا يخطر بالبال غيره ، فكذا في التيمم (وفيه) ان ذلك موقوف على عموم المنزلة و قد عرفت ما فيه .

(و مثل ما في الجواهر ايضاً) من انه لو وقع في التيممات البيانية ابتداء بغير الاعلى



لنقله السائل ، ( وفيه ايضاً ) ان عدم وقوعه في الفعل البياني بغير الاعلى لا يدل على اعتبار وقوعه بالاعلى ، مع ان عدم النقل ايضاً لا يدل على عدم الوقوع .

( ومثل التمسك بما في الفقه الرضوي ) : تمسح بهما وجهك موضح السجود من مقام الشعر الى طرف الانف .

( وفيه اولاً ) المنع عن حجيته الا فيما اذا علم اسناده الى الامام عليه السلام مع عدم معارض له .

( وثانياً ) بمنع دلالة لاحتمال ان يكون التحديد للممسوح ، ولكن الاحتياط يقتضى الابتداء بالاعلى لانه المتيقن من كيفية المسح ، وقد تقدم ان مقتضى كون الشرط في الصلوة هو الطهارة لانفس افعال الوضوء والغسل والتيمم ، هو كون الشك في اعتبار شييء في الطهارات الثلاث شكاً في المحصل - بناء على كون التيمم رافعاً للحدث موجباً لحصول مرتبة من الطهارة ، فلا يترك الاحتياط بالبدئة بالاعلى .

**السادس عدم الحائل بين الماسح و الممسوح** ويدل على اعتباره الاجماع عليه مع الاخبار البيانية ، و قد عرفت سابقاً ان المتيقن منه هو صورة الاختيار ، و مع عدم التمكن من رفعه يجب المسح عليه كما في الوضوء مع الجبيرة

**السابع طهارة الماسح و الممسوح** واستدل باعتبار الطهارة فيهما بالاجماع وبيدلية التيمم عن الطهارة المائية و بان الصعيد ينجس بملافة النجس والاول - اعنى الاجماع دليل يمكن الاستناد اليه ، لكن الكلام في صغراه ، حيث ان المسئلة غير مصرح بها في كثير من المتون والعبارات ، وقد صرح بعدم اعتبارها بعض ، و تردد فيها بعض اخر ، فتحصيل الاجماع مشكل جداً ، و يرد على الثاني المنع من عموم البدلية والتنزيل كما مر مراراً ، وعلى الثالث انه اخص من المدعى ، اذ الكلام ليس في خصوص النجاسة المسرية الى الصعيد ، و حينئذ فمقتضى اطلاقات ادلة التيمم عدم اعتبارها .

الان يقال ان المغروس في الذهن والمنسوق اليه كون نجاسة المواضع من الماسح و الممسوح محذوراً عند الشارع و ان بقائها على اعضاء التيمم لا يناسب استعمال الطهور فيها لرفع القذارة المعنوية - اعنى الحدث - فهذا المعنى المغروس في الذهن لعله يوجب

انصراف الاطلاقات عن التيمم مع نجاسة الماسح او الممسوح ، فالاحتياط بمراعاة هذا الشرط مما لا يترك ، هذا مع امكان التطهير ، ومع تعذره يسقط اعتبار الطهارة اذا كانت النجاسة غير مسرية ، ومع السراية ففيها كلام قد تقدم في اول فصل كيفية التيمم في البحث عن ضرب اليد على الارض .

**مسئلة (١) اذا بقى من الممسوح مالم يمسح عليه و لو كان جزء يسيراً بطل ، عمدأ كان او سهواً او جهلاً ، لكن قد مر انه لا يلزم المداقة والتعميق .**  
 قد مر وجوب مسح تمام ظاهر الممسوح و انه يجب الاستيعاب الحقيقي فلو بقى جزء يسير لم يمسح عليه و جب المسح عليه مع عدم فوت الموالاة و يجب استيناف التيمم مع فواتها ، و قد مر حكم المداقة والتعميق فيما مر قبل ذكر الشرائط .

**مسئلة (٢) اذا كان في محل المسح لحم زائد يجب مسحه ايضاً و اذا كانت يد زائدة فالحكم فيها كما مر في الوضوء .**

اما وجوب مسح اللحم الزائد النابت على موضع المسح فلو وجب الاستيعاب في المسح و انه من اجزاء الممسوح فيدل على وجوب مسحه ما يدل على وجوب مسح العضو الذي فيه ، و اما اليد الزائدة فان كانت من فوق الزند فحكمها حكم اليد الزائدة في الوضوء - اعنى الزائدة فوق المرفق - فلا يجب مسحها مع تميزها عن الاصلية ، و يجب مسحها معاً من باب المقدمة مع الاستنباه بين الاصلية والزائدة ، و ان كانت الزيادة دون الزند و جب مسحها و يكون حكمها حكم اللحم الزائد النابت على الممسوح ، ولكن لا يجوز المسح بها لانها زائدة بل يمسح باليد الاصلية ، والله العالم ،

**مسئلة (٣) اذا كان على محل المسح شعر يكفى المسح عليه و ان كان في الجبهة نان يكون منبته فيها ، و اما اذا كان واقعاً عليها من الرأس فيجب رفعه لانه من الحائل .**

الشعر النابت على محل المسح اما يكون في محل ينبت منه الشعر عادة كظهر اليد ، او يكون في محل لا ينبت منه الشعر الا نادراً كالجبهة ، اما القسم الاول فلا اشكال في جواز الاكتفاء بالمسح عليه و انه لا يجب رفعه سواء كان خفيفاً او كثيفاً ، و ذلك لاطلاق ادلة التيمم كتاباً و سنة و الاخبار الدالة على التيمم البياني ، بل يمكن دعوى الاجماع

على عدم وجوب ازالة الشعر المذكور بالحلق والنتف وغيرهما ليقع المسح على البشرة ، و اما القسم الثاني - اى النابت على الجبهة مما لا يعتاد نبات الشعر فيه - فالظاهر كفاية المسح عليه ايضاً ، وان كان ربما يدعى انصراف الاخبار عنه ، و لكن الانصراف ممنوع لكونه ناشياً من ندرة الوجود و اس الذهن الى الفرد الغالب ، و الانصراف المانع عن التمسك بالاطلاق هو ما كان ناشياً عن التشكيك في صدق المطلق على افراده حسبما حقق في الاصول ، هذا كله في الشعر النابت في موضع المسح ، اما الواقع عليه من غيره كالشعر الواقع على الجبهة من الرأس فيجب رفعه من غير اشكال : لانه حائل ، و قد تقدم في الامر السادس عدم كفاية المسح على الحائل مع الاختيار .

**مسئلة (٤) اذا كان على الماسح او الممسوح جبيرة يكفى المسح بها**

**او عليها .**

اذا تعذر المسح بالبشرة او عليها لجرح او حائل لا يمكن ازالته ففي سقوط التيمم و كون المكلف فاقد الطهورين لقاعدة انتفاء المركب بانتفاء بعض اجزائه ، او وجوب المسح على الحائل من جبيرة و نحوها لقاعدة الميسور ، و جهان ، المشهور هو الاخير ، و في الجواهر : الاحتياط فيه لا بد منه لعدم وضوح استنباط الحكم بحيث يطمئن اليه الفقيه ان لادليل خاص فيه ، و الاصول و القواعد و انتفاء المركب كقاعدة الميسور و غيرها متصادمة مع عدم التنقيح و التحرير لشيء منها هنا ( انتهى ) .

ولعل الارجح ما عليه المشهور من كفاية المسح على الجبيرة و نحوها ، لقاعدة الميسور مع احراز موضوعها في المقام بعمل الاصحاب و زهاب المشهور اليه ، مضافاً الى ما استفاد من خبر عبد الأعلى في المسح على المرارة الموضوعة على الاصبع من قوله **عليه السلام** : يعرف هذا و اشباهه من كتاب الله تعالى ، قال الله تعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج ، امسح عليه ، فان المستفاد منه ان المسح على المرارة من مراتب المسح على البشرة ، و ان مقتضى رفع وجوب المسح على البشرة - من جهة الحرج - هو ثبوت ما ينوب منابه و هو المسح على الدواء الموضوع عليها ، و هذه الاستفادة من الاية عامة لاشباه مورد الخبر فيعم مانحن فيه ، خصوصاً في الماسح اذا كان عليه جبيرة ، لكون المسح به بعد الضرب



على الصعيد مما يعد عند العرف ميسوراً لضرب بشرة الكف والمسح بها ، وصدق الميسور فيه اجلى من صدقه في الممسوح لصدق استعمال الطهور - اعنى الصعيد - بذلك ، فان ضرب الكف على الصعيد انما امر به لكون الضرب عليه موجباً للربط بين الصعيد والمسح على اعضاء التيمم ، وهذا المعنى المنسب الى الذهن يتحقق عند العرف بضرب الكف اذا كان عليها الجبيرة ومسحها كذلك على الوجه واليدين عند الضرورة ، واما المسح على الجبيرة فلعل صدق ذلك فيه اخفى ( و كيف كان ) فقول المشهور هو الاقوى ، و ان كان الاحتياط بالجمع بين ما عليه المشهور و القضاء بعد رفع العذر حسناً ، والله العالم .

#### مسئلة (٥) اذا خالف الترتيب بطل وان كان لجهل او نسيان .

و هذا واضح بعد كون الترتيب شرطاً واقعياً غير مقيد بحال دون حال ، فعند مخالفته يبطل التيمم ولو كانت المخالفة عن جهل او نسيان ، لفوات الشرط المستلزم لاتقاء المشروط .

#### مسئلة (٦) يجوز الاستنابة عند عدم امكان المباشرة فيضرب النائب

بيد المنوب عنه ويمسح بها وجهه ويديه ، وان لم يمكن الضرب بيده فيضرب بيده نفسه .

الكلام في هذه المسئلة في امور ( الاول ) في جواز الاستنابة عند عدم امكان المباشرة ، ولا اشكال في جوازها ، وقد ادعى في الجواهر عدم الخلاف فيه ، واستدل له بخبر ابن مسكين وغيره عن الصادق عليه السلام في المجذور الذي غسل فمات : الا يمتوه ان شفاء العتى السؤال ، ومرسل ابن ابي عمير : يؤتمم المجذور والكسير اذا اصابتهما جنازة ، ومرسل الفقيه عن الصادق عليه السلام : المبطون والكسير يؤمان ولا يغسلان . وهذه الاخبار بضميمة دعوى نفى الخلاف في الحكم وموافقته مع الشهرة المحققة كافية في اثبات الحكم ، فلا اشكال فيه اصلاً .

#### (الثانى) هل المتولى للنية ايضاً هو النائب او المتيّم ، احتمالان مبنيان

على ان فعل العامل من باب النيابة او الاستعانة ، فعلى الاول تكون النية على النائب ،

وعلى الثاني تكون على المتيّم. قال في الجواهر - بعد الحكم بجواز الاستنابة عن العليل - :  
 لكن في غير النية بل يتولاها العليل كالوضوء بل قد يظهر من المدارك وغيره دعوى الاجماع  
 عليه هنا ، الا انه قال في جامع المقاصد : لو نوي كان اولى ، قلت اي احوط ، لظهور  
 انتساب الفعل للعامل ( انتهى مافي الجواهر ) ويظهر منه ميله الى مراعاة هذا الاحتياط  
 وصدور النية منهما معاً ، وهو كذلك وان قلنا بكون فعل العامل هنا من قبيل الاعانة لا النيابة  
 فان كون الفعل من العامل وظهور كون المتيّم محلاً لفعله يقتضى وجوب النية ايضاً  
 على العامل ، كما ان لزوم الاقتصار على المتيقن في سقوط الواجب يقتضى كون النية  
 على المكلف نفسه ان لوجه لسقوطها عنه بعد امكانها منه ، فتصادم الوجهين يوجب الاحتياط  
 بصدور النية منهما .

(الثالث) اذا امكن ضرب الصعيد بيد المتيّم فهل للزم ضرب يديه والمسح  
 بهما ، او يكفي بضرب يد المتولى ويمسح بهما وجه المتيّم ويديه ، وجهان ، والمحكى  
 عن الذكري وجامع المقاصد والمدارك هو الاول ، وفي الجواهر انه لم يطلع على قائل  
 بالثاني مع امكان ضرب الصعيد بيد المتيّم ، وعن الكاتب انه يضرب بيد الصحيح ثم يضرب  
 بيد العليل ، وفي الجواهر انه لم يقف على مأخذه ، -- ولعل وجه الاحتياط في الجمع بينهما  
 لدوران الامر بين المتبائنين .

( واستدل لتعين ) ضرب يدى المتيّم بقاعدة الميسور وعدم سقوطه

بالميسور .

ولجواز الاكتفاء بضرب يدى المتولى باصالة البرائة عن وجوب ضرب يدى المتيّم  
 في تلك الحالة ، وباطلاق ما يدل على التولية ان لم نقل بظهوره في مباشرة المتولى ، وبعد  
 استناد المسح الى المتيّم وانما هو مستند الى العامل ويكون مسح المتيّم بالنسبة الى  
 العامل كالمسح بالة اجنبية ، وبعد مراعاة هذا التفصيل في الطهارة المائية ، ولو كان معتبراً  
 في التيمم دون الطهارة المائية لزم زيادة البدل على المبدل ، والفرع على الاصل ، و  
 بظهور ما دل على امر الصادق عليه السلام غلمته في الليلة التي كان شديد الرجوع بتغسيه

فحمل و وضع على خشبات و غُسل ، اذ الظاهر تمكن الغلمة من مباشرة بعض الغسل بيديه باليدين .

(اقول) اما الاستدلال بقاعدة الميسور لتعين ضرب يدا المتيّم فهو مبنى على ان يكون فعل المتولى من باب الاعانة لا النيابة ، اذ على النيابة يكون الفعل من النايب لامن التيمم نفسه ، ومعها ايضاً يتوقف التمسك بالقاعدة على ان يكون الضرب على الصعيد مما يعد ميسوراً من التيمم الذى عجز عن مباشرته ، ولعله كذلك ، اذ الساقط حينئذ هو صدور المباشرة بالاختيار ، و اما الضرب باليدين والمسح بهما على الوجه و ظاهر الكفين المتمكن منه بفعل المتولى فهو مما يعد من مراتب التيمم الواجب عرفاً ، فلا مانع عن التمسك بالقاعدة فى المقام .

(ومنه يظهر) سقوط التمسك باصالة البرائة لاثبات جواز الاكتفاء بضر يدي العامل ، فان قاعدة الميسور دليل اجتهادى تقدم على البرائة ، هذا لو قلنا بكون المقام من مجارى البرائة . اما على ما تقدم ترجيحه من كون الشك فى المحصل و ان ما هو شرط للصلوة عبارة عن الطهارة الحاصلة من التيمم فالمرجع هو اصالة الاحتياط ،

و اما اطلاق الامر بالتولية و اقتضائه عدم لزوم ضرب يدي المتيّم ، فيه ان المستفاد من الامر به هو الاستعانة - لا الاستنابة - فيسقط دعوى التمسك بالاطلاق فضلاً عن دعوى ظهوره فى مباشرة المتولى ، وبهذا ظهر ما فى دعوى عدم استناد المسح الى المتيّم و كون ضرب يديه بالنسبة الى العامل كالمسح بالة اجنبية ، و اما ترك هذا التفصيل فى الطهارة المائية فلا يضر باعتباره فى التيمم لكون ضرب اليدين هنا من اجزاء الفعل - كما تقدم - و انه ليس كالاعتراف فى الوضوء والغسل ، حيث انه هناك من المقدمات لا الاجزاء ، ومنه يظهر سقوط التمسك بما دل على امر الصادق عليه السلام غلتمه بتغسيه كما لا يخفى . فالاقوى لزوم ضرب يدي المتيّم والمسح بهما مع تمكنه .

( الامر الرابع ) اذا لم يتمكن من ذلك فالمتعين هو ضرب يدي المتولى



على الصعيد والمسح بهما على وجه التيمم وظهر يديه، وهذا مما لا اشكال فيه بعد الاجماع على عدم سقوط التيمم رأساً في تلك الحالة واطلاق الاخبار المتقدمة ، ولو توقف تولى الغير على بذل اجرة وجب على التيمم بذلها ما لم يضر بحاله، والافيدخل في موضوع فاقد الطهورين كما اذا لم يكن عنده من يتولى تيممه .

مسئلة (٧) اذا كان باطن اليدين نجساً وجب تطهيره ان امكن والاسقط اعتبار طهارته ولا ينتقل الى الظاهر الا اذا كانت نجاسة سرية الى ما يتيمم به ولم يمكن تجفيفه .

قد مر الكلام في تفصيل هذه المسئلة مستوفى في اول هذا الفصل عند البحث عن الضرب على الارض .

مسئلة (٨) الاقطع باحدى اليدين يكتفى بضرب الاخرى ومسح الجبهة بهائم مسح ظهرها بالارض، والاحوط الاستنابة لليد المقطوعة فيضرب بيده الموجودة مع يد واحدة للنائب ويمسح بهما جبهته ويمسح النائب ظهر يده الموجودة ، والاحوط مسح ظهرها على الارض ايضاً ، واما اقطع اليدين فيمسح بجبهته على الارض ، والاحوط مع الامكان الجمع بينه وبين ضرب ذراعيه والمسح بهما وعليهما .

الكلام في هذه المسئلة يقع في امرين ( الاول ) في حكم من قطع احدى يديه ، فان كان قد بقي من كفه شيئاً وجب ضرب ما بقي منها مع تمام الكف الاخرى التي لم تقطع ، فيمسح بهما وجهه ويمسح بباقي المقطوعة ظاهر التي لم تقطع وبغير المقطوعة ظاهر المقطوعة ، و ذلك لقاعدة الميسور ووضوح عدم سقوط اصل التيمم ، و اما لو لم يبق من المقطوعة شيئاً من الكف بان قطعت من الزند فيحتمل فيه وجوه .

(الاول) ان يضرب الذراع من اليد المقطوعة مع الكف من اليد الاخرى ويمسح بهما وجهه ، ويمسح على ظاهر الكف من الصحيحة بباطن الذراع من المقطوعة ويمسح

على الذراع من المقطوعة بباطن الكف من الصحيحة مع مراعاة الترتيب في اليمنى واليسرى أيضاً . (الثاني) ضرب باطن اليد الصحيحة على الأرض والمسح بها على الوجه و مسح ظهرها على الأرض . (الثالث) الاستنابة لليد المقطوعة ، فيضرب يده الصحيحة مع يد النائب ثم يمسح بهما جبهته ثم يمسح النائب ظهر يده الموجودة . (الرابع) سقوط مسح ظهر اليد الصحيحة رأساً - كما حكى عن الروضة .

اما وجه الاول فلبدلية الذراع عن الكف في مقطوع الكفين معاً - على القول بها هناك كما سيأتي وجهه ، ان لافرق في قيام الذراع مقام الكف بين قطع الكفين او قطع احديهما (و وجه الثاني) عدم ثبوت البدلية في اقطع اليدين و وجوب مسح الجبهة على الأرض هناك ، و عليه فيجب مسح ظهر اليد الصحيحة هنا على الأرض .

(ووجه الثالث) هو اطلاق ما دل على وجوب الاستنابة على العاجز الذي منه من قطعت احدى يديه ، ولم يظهر للرابع وجهه ، و لذا قال في الجواهر: وهو غريب ، و هو كذلك ان لوجه لسقوط مسح ظهر اليد الصحيحة رأساً مع امكان مسحه بالأرض ، كما ان احتمال الاستنابة ايضاً ضعيف ، ان الاخبار المتقدمة في تيمم المجدور والكسير لا اطلاق لها بحيث يشمل مقطوع اليدين او احديهما ، و لذا لم يحتمله المصنف (قده) في مقطوع اليدين ، فيبقى الاحتمالان الاولان ، وحيث لا دليل على تعيين احدهما فالاحوط هو الجمع بينهما بضرب اليد الصحيحة والذراع من المقطوعة معاً على الصعيد ثم المسح بهما على الجبهة و اعادة المسح عليها بالكف من الصحيحة ، و مسح ظهر الكف من الصحيحة بالذراع من المقطوعة و مسح الذراع بالكف من الصحيحة ثم مسح ظهر الكف من الصحيحة على الأرض ، وبهذا يجمع بين الوجهين الاولين .

(الامر الثاني) في حكم مقطوع اليدين والمحتمل فيه ايضاً وجوه (الاول) سقوط

التيمم منه رأساً و انه يكون بحكم فاقد الطهورين .

(الثاني) وجوب مسح جبهته بالصعيد و سقوط المسح على الذراعين كسقوط ضربهما على الصعيد . (الثالث) ضرب الذراعين على الصعيد والمسح بهما على الجبهة ثم مسح ظهر كل من الذراعين بيطن الاخرى . (الرابع) التخيير بين الوجهين في مسح الجبهة بمعنى انه يتخير بين ان يمسح جبهته بالصعيد و بين ان يمسح عليها بالذراعين (الخامس) تعيين الاستنابة .

اما الوجه الاول وهو سقوط التيمم رأساً و كونه فاقد الطهورين فهو المحكى عن الشيخ في المبسوط ، ولم يثبت ، لاحتمال ان يكون مراده سقوط التيمم المعهود وهو ضرب اليدين والمسح بهما وعليهما ، فلا ينافي ثبوت بعض الفرض اعنى مسح الجبهة ، اما بمسحها على الصعيد او بمسحها بالذراعين بعد ضربهما على الارض .

(و كيف كان) فلم يُنقل سقوط التيمم رأساً عن غير الشيخ ، ولذا قال في الجواهر:  
لعل الاجماع على عدم سقوطه - ان لم يكن ضرورياً -

و استدلل لعدم سقوط التيمم مضافاً الى الاجماع المذكور بوجوده - منها - قاعدة الميسور - ومنها - انه لو سقط التيمم بتعذر بعضه لم يسقط الوضوء ايضاً من المقطوع اليدين فان وجه السقوط مشترك بينهما ، ويلزم حينئذ سقوط اصل الطهارة والصلوة عنه في مدة العمر و هو مما قامت الضرورة على خلافه (ومنها) ما في الجواهر من استحباب بقاء وجوب التيمم بما يمكن من اجزائه (ومنها) ما فيه ايضاً من ان الصلوة لا تترك بحال .

(اقول) والعمدة في اثبات وجوب التيمم بما يمكن و عدم كونه من قبيل فاقد الطهورين هو الاجماع وقاعدة الميسور ، و اما الاستدلال بلزوم سقوط الوضوء عنه ايضاً فلا وجه له ، فان غسل الوجه يتحقق باجراء الماء عليه ولو بغير اليد كالارتماس ، و اما المسح على الوجه في التيمم فليس في اصل الفرض الا بالكفين فاثباته بغيرهما محتاج الى



الدليل، فلا يلزم من سقوط التيمم عن مقطوع اليدين سقوط الوضوء عنه ايضاً حتى يلزم سقوط الصلوة عنه مادام العمر بناء على سقوط الصلوة عن فاقد الطهورين .

( و اما التمسك بالاستصحاب ) ففيه ان المتيقن السابق - لو سلم - هو وجوب مسح الوجه بالوجوب الضمني . على ما هو التحقيق في وجوب الجزء - او الوجوب التبعي المقدمي - بناء على القول الاخر ، والمشكوك هو وجوبه الاستقلالي بعد سقوط الكل ، و اما عدم سقوط الصلوة بحال فهو انما يتم ذليلاً لوجوب التيمم بالممكن لولم يدخل في حكم فاقد الطهورين ، فلا بد من اخراجه عن موضوع فاقد الطهورين بالاجماع او بغيره ، فليس عدم سقوط الصلوة بحال بنفسه ذليلاً في المقام ( وبالجملة ) فالمختار هو عدم سقوط اصل التيمم في الفرض للاجماع وقاعدة الميسور ، و حينئذ فلا بد من تعيين كيفية التيمم .

( فنقول ) اما الوجه الاول في كفيته - اعني مسح الجبهة بالصعيد - فلقاعدة الميسور و ان مسحها بالصعيد يعد ميسوراً لمسحها باليدين بعد ضررهما على الصعيد ، ولادليل على قيام الذارعين مقام الكفين ، فيسقط المسح بهما و عليهما ، فلا يبقى من فرض التيمم الا مسح الجبهة ، وحيث لا يتمكن الا من مسحها على الصعيد فلا يجب عليه الا ذلك .

و اما الوجه الثاني و هو الاستعانة بالذارعين والمسح بهما و عليهما فلدعوى قيامهما مقام الكفين و كون ذلك ميسوراً لما تعذر منه ، و منه ظهروا وجه التخيير بين مسح الجبهة بالصعيد والمسح عليهما بالذراعين ، وهو دعوى كون كل ذلك ميسوراً عند العرف و مرتبة من مراتب اصل الفرض في تخيير في العمل باحد الميسورين ، وهذه الوجوه متضاربة لا تطمئن النفس الى واحد منها ، مضافاً الى احتمال الاستنابة و كون حكم مقطوع اليدين كالمرضى العاجز عن المباشرة ، فالاحتياط هو الجمع بين الاستنابة و مسح الجبهة بالصعيد و الاستعانة بالذارعين والمسح بهما و عليهما ، و كان على المصنف ( قدس ) ذكر الاستنابة ايضاً في وجه الاحتياط هنا - اي في مقطوع اليدين - و ان لم يكن له وجه في مقطوع اليد الواحدة كما ذكرناه في الامر الاول .

مسئلة (٩) اذا كان على الباطن نجاسة لها جرم يعد حادثاً ولو لم يمكن ازالتهها فالاحوط الجمع بين الضرب به والمسح به والضرب بالظاهر والمسح به.

وقد مرّ حكم هذه المسئلة عند الكلام في حكم ضرب باطن اليدين مستوفى.

مسئلة (١٠) لا يجب تعيين المبدل منه مع اتحاد ما عليه ، و اما مع التعدد كالحائض والنفساء فيجب تعيينه ولو بالاجمال .

الكلام في هذه المسئلة يقع تارة في وجوب قصد البديلة في التيمم وعدمه ، واخرى

في وجوب تعيين المبدل منه وعدمه .

(اما المقام الاول) ففيه اقوال - احدها - القول بعدم وجوب قصد البديلة مطلقاً

سواء تعدد ما في الذمة او اتحد ، وسواء قلنا باتحاد كيفية التيمم فيما هو بدل عن الوضوء

مع ما هو بدل عن الغسل او لم نقل ، وهذا القول محكى عن جماعة من المحققين كصاحبى

المدارك والذخيرة وكاشف اللثام ، ونسب الى اكثر المتأخرين .

(و استدل له) بان عنوان البديلة غير مأخوذة في ماهية التيمم بحيث يكون من

مقوماته و اجزائه وليس امراً قصدياً كالقيام للتعظيم ، بل هو امر انتزاعى ينتزع عن افعال

التيمم سواء قصده الفاعل ام لا ، و عليه فليس على اعتبار قصده دليل ، و عند الشك في

اعتباره يكون مقتضى الاصل و اطلاق ظواهر الادلة من الايات والاخبار و صدق الامثال

بدون قصده ، عدم اعتباره . وهذا في صورة اتحاد ما في الذمة ظاهر ، ومع تعدده ربما يقال

باعتبار قصد البديلة ، للزوم تعيين ما عليه ولو بالاجمال فيحتاج الى المعين الذى منه

قصد البديلة .

(وفيه) انه لا ينحصر التعيين في قصد البديلة بل يمكن تعيينه بكل ما يخرج

عن الاجمال كما اذا كان عليه تيممان احدهما بدل الوضوء والاخر بدل الغسل كما في الحائض

والنفساء فيمكن الاتيان بتيمم بقصد رفع الحدث الاصغر ، و بتيمم اخر بقصد رفع الحدث

الاكبر - بناءً على المختار من كون التيمم رافعاً للحدث - اذا التعيين يحصل بذلك مع انه

لم يقصد البديلة في شىء منهما ، وكذا لو قلنا باختلاف كيفيتهما فيأتى باحدهما بضربة

واحدة و بالآخر بضربتين ، حيث يتعين كل واحد منهما بكيفيته عن الآخر ، و هذا القول لا يخلو عن قوة .

و منه يظهر ضعف الاقوال الاخر ، و هى : القول بوجود قصد البديلة مطلقا ، و القول بوجوده عند تعدد ما عليه ، و عدمه مع اتحاده ، و القول بوجوده مع الاختلاف فى الكيفية ، و عدمه مع اتحاده .

( و اما المقام الثانى ) اعنى وجوب قصد المبدل منه على تقدير القول بوجود قصد البديلة ، فالذى يظهر من المصنف ( قده ) فى المتن هو التفصيل بين اتحاد ما عليه و بين تعدده بعدم وجوب التعيين فى الاول و وجوبه فى الاخير ، و هذا لا يخلو عن المنع ، بل اللازم على تقدير وجوب قصد البديلة هو وجوب تعيين المبدل منه ، اذ قصد البديلة لا ينفك عن قصد المبدل منه ، لان البديلة من الاوصاف التى تلزمها الاضافة الى الغير ، فلا يعقل قصد ما مع عدم قصد المبدل منه ولو اجمالا ، و ليس المراد من قصد البديلة قصد مفهومها حتى لا يلزمه قصد المبدل منه ، نعم فى صورة الاتحاد يكفى فى قصد المبدل منه قصد ما عليه بعنوان ما فى زمته ، فانه متعين بالذات و يكون اشارة اليه بالاجمال ، بخلاف صورة التعدد فانه يحتاج فيها الى تعيين ما عليه مما يكون فى زمته والله العالم بحقائق الاحكام .

مسئلة (١٢) مع اتحاد الغاية لا يجب تعيينها ، و مع التعدد يجوز قصد الجميع و يجوز قصد ما فى الذمة كما يجوز قصد واحدة منها فيجزى عن الجميع .

فى وجوب قصد الغاية - اى الفعل الذى يشترط فى صحته او كماله الطهارة - و عدمه وجهان مبنيان على ان التيمم هل هو مستحب نفسى كالغسل و الوضوء اولا ، و سيأتى البحث عنه ، ثم انه على تقدير وجوب قصد الغاية لا يجب تعيينها فيما اذا كانت واحدة ، و مع تعددها يجوز اتيان التيمم بقصد جميعها فيكون امثالا للجميع كما يجوز قصد واحدة منها فيكون امثالا بالنسبة الى ما قصده و يجزى عن الجميع الا اذا كان المسوغ للتيمم مختصا ببعضها - كما سيأتى فى شرح المسئلة التاسعة من الفصل الاتى انشاء الله تعالى ،



مسئلة (١٣) اذا قصد غاية فتبين عدمها بطل ، و ان تبين غيرها صح له اذا كان الاشتباه في التطبيق و بطل ان كان على وجه التقييد .

اذا تيمم لغاية بعينها و تبين عدمها وعدم غاية اخرى بطل ، الا ان فرض انتفاء الغايات كلها غير واقع - بناء على صحة التيمم للكون على الطهارة - و ان تبين وجود غاية اخرى غير الغاية المنوية فان كان قصد الغاية المنوية على وجه التقييد بطل ايضاً ، و ذلك لان مرجع التقييد الى انتفاء النية للغاية الموجودة ، فان معنى التقييد اتيان التيمم للغاية المنوية بحيث لولاها لما كان آتياً به ، و ان كان من باب الاشتباه في التطبيق صح لتمامية النية حينئذ ، وهو ظاهر .

مسئلة (١٤) اذا اعتقد كونه محدثاً بالحدث الاصغر فقصد البدلية عن الوضوء فتبين كونه محدثاً بالاكبر ، فان كان على وجه التقييد بطل ، و ان اتى به من باب الاشتباه في التطبيق او قصد ما في الذمة صح ، وكذا اذا اعتقد كونه جنباً فبان عدمه و انه ماس للميمت مثلاً .

وما ذكره (قده) ظاهر بعد ما عرفت في المسئلة السابقة من مناط الصحة والبطالان فيما اذا كان الاتيان في صورة تخلف المنوى على وجه الاشتباه في التطبيق او التقييد و انه على الاول لا يضر بالنية ولا يخل بقصد الامتثال دون ما كان على وجه التقييد .

مسئلة (١٥) في مسح الجبهة واليدين يجب امرار الماسح على الممسوح فلا يكفي جرم الممسوح تحت الماسح ، نعم لا تضر الحركة اليسيره في الممسوح اذا صدق كونه ممسوحاً .

المسح هو امرار الماسح على الممسوح ، و يتحقق بجرم الماسح عليه ، و يلزمه سكون الممسوح از مع حركته يكول كل منهما ماسحاً و ممسوحاً ، كما انه لو كان الماسح ساكناً و الممسوح متحركاً يلزم كون الممسوح ماسحاً و الماسح ممسوحاً ، فيعتبر في تحقق مسح اليد على الوجه و ظاهر اليدين سكون الوجه واليدين و حركة الماسح و جره عليهما ، نعم لا تضر الحركة اليسيرة التي لا تضر بصدق الممسوح عليهما عرفاً .

مسئلة (١٦) اذا رفع يده في اثناء المسح ثم وضعهما بلا فصل و اتم فالظاهر كفايته و ان كان الاحوط الاعادة .

و لعل وجه الاحتياط في الاعادة هو اما احتمال وحدة المسح كما يستفاد من التيممات البيانية وكونه القدر المتيقن ومطابقته مع الاصل بناء على كون الاصل في المقام هو الاشتغال لكون الشك في المحصل ، و اما لمنافاته مع الموالات المعبرة في التيمم ، لكن الظاهر عدم وجوب هذا الاحتياط لعدم الدليل على اعتبار وحدة المسح ، والتيممات البيانية افعال مجتمعة لادلالة فيها على اعتبارها ، وليس في المقام دليل اخر يثبت اشتراط الاتصال والوحدة في المسح فالمحكم هو اطلاق ما دل على وجوب المسح فانه شامل للمسح بمثل هذا النحو فلا تصل النوبة الى الاصل العملي ، و اما المنافاة للموالات ففيه ان الكلام فيما لم يكن منافياً لها كما في غسل الوضوء و مسحه .

مسئلة (١٧) اذا لم يعلم انه محدث بالاصغر او الاكبر وعلم باحدهما اجمالا يكفي تيمم واحد بقصد ما في الذمة .

اما على القول باتحاد كيفية التيمم فيهما فواضح ، و اما على القول بالاختلاف فيأتي تيمم واحد بضررتين بان يمسح الوجه والكفين بالضربة الاولى ثم يضرب يديه مرة ثانية يمسح بعدها على الكفين ، ولا يوجب المسح على الكفين قبل الضربة الثانية فوات الموالات كما يأتي في اخر المسئلة الآتية .

مسئلة (١٨) المشهور على انه يكفي فيما هو بدل عن الوضوء ضربة واحدة للوجه واليدين و يجب التعدد فيما هو بدل عن الغسل والاقوى كفاية الواحدة فيما هو بدل الغسل ايضاً و ان كان الاحوط ما ذكره و اجوط منه التعدد فيما هو بدل الوضوء ايضاً ، و الاولى ان يضرب بيديه ويمسح بهما جبهته و يديه ثم يضرب اخرى ويمسح بها يديه ، و ربما يقال غاية الاحتياط ان يضرب مع ذلك مرة اخرى يده اليسرى و يمسح بها ظهر اليمنى ثم يضرب اليمنى و يمسح بها ظهر اليسرى .

اختلف في الواجب من عدد الضربات على اقوال فالمحكي عن جماعة كالسيد و ابن الجنيد و ابن ابي عقيل والمفيد في العزية والصدوق في ظاهر المقنع والمدارك و الحدائق والرياض كفاية ضربة واحدة مطلقا ، وهو مختار جملة من المحققين من المتأخرين و منهم المصنف (قده) .

و عن ار كان المفيد و على بن بابويه و المنتقى و التبيان و الذخيرة و جوب  
الضربتين مطلقا .

و المشهور بين المتقدمين و المتأخرين شهرة عظيمة كادت تكون اجماعاً  
- كما في الجواهر - هو التفصيل بين ما هو بدل عن الوضوء و ما هو بدل عن الغسل بكفاية  
الضربة الواحدة في الاول و وجوب الضربتين في الاخير ،

و نسب الى والد الصدوق وجوب الضربات الثلاث : واحدة للوجه ، و الثانية  
لمسح اليد اليمنى ، و الثالثة لمسح اليد اليسرى ، و عبارته المحكية هكذا : انا اردت  
ذلك فاضرب بيدك على الارض مرة واحدة و انفضهما و امسح بهما وجهك ، ثم اضرب  
بيسارك الارض فامسح بها يمينك من المرفق الى اطراف الاصابع ، ثم اضرب بيمينك  
الارض و امسح بها يسارك من المرفق الى اطراف الاصابع ( انتهى ) و هذه العبارة - كما ترى -  
لا تدل على زهابه الى اعتبار ضربات ثلاث ، بل الاستفادة منها هو اعتبار الضربتين ، لكن  
مع عدم اعتبار كون الضربة الثانية التي لليدين دفعة ، بل اعتبار كونها على التعاقب .

( وكيف كان ) فمنشأ الاختلاف في ذلك اختلاف الاخبار الواردة في المقام التي  
صريح بعضها كفاية الضربة الواحدة ، و صريح بعضها اعتبار مرتين ، و سيأتي نقلها ،  
وقد جمع بينهما بحمل الطائفة الاولى على ما هو بدل من الوضوء ، و الثانية  
على ما هو بدل من الغسل ، و استدل على هذا الجمع بوجوه - منها - موافقته للمشهور  
المحقق و الاجماع المنقول ( ومنها ) ان الطائفة الاولى نص في كفاية الضربة الواحدة و  
ظاهرة في اطلاقها بالنسبة الى ما كان بدلاً عن الغسل ، و الطائفة الثانية نص في اعتبار  
التعدد و ظاهرة في اطلاقها بالنسبة الى ما كان بدلاً عن الوضوء ، فيؤخذ بنص كل و يرفع اليد  
عن ظهوره في اطلاقه على ما هو القاعدة في كل متعارضين لهما نص و ظاهر ، حيث يرفع اليد عن  
ظهور كل بنص الاخر و لا يخفى ما فيه ، لاشتراك الطائفتين في اطلاقهما بالنسبة الى ما هو بدل  
عن الغسل و الوضوء فتكونان من قبيل المتباينين .

( ومنها ) صحيحة ابن ازينة عن محمد بن مسلم قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن التيمم  
فضرب بكفيه الارض ثم مسح بهما وجهه ثم ضرب بشماله الارض فمسح بها مرفقه الى  
اطراف الاصابع واحدة على ظهرها و واحدة على بطنها ثم ضرب بيمينه الارض ثم صنع



بشماله كما صنع يمينه : ثم قال هذا التيمم على ما كان فيه الغسل و في الوضوء الوجه واليدين الى المرفقين والقي ما كان عليه مسح الرأس والقدمين فلا يؤم بالصعيد (وتقريب دلالتها) ان قوله عليه السلام هذا التيمم على ما كان فيه الغسل و في الوضوء الوجه واليدين (النخ) ظاهر في مغايرة التيمم الذي هو بدل عن الغسل مع ما هو بدل عن الوضوء بتكرار الضربة فيما هو بدل عن الغسل دون ما هو بدل عن الوضوء ، ولا ينافيه اشتمال الصحيحة على ثلاث ضربات فيما هو بدل عن الغسل على ما ذهب اليه على بن بابويه لانه محمول على جواز التفريق في الضربة الثانية للكفين كما حكى القول به عن العلامة والمحقق في المعتمد والشيخ في الاستبصار .

(ومنها) صحيحة زرارة عن الباقر عليه السلام ، قال قلت له كيف التيمم ، قال هو ضرب واحد للوضوء والغسل من الجنابة تضرب بيديك مرتين ثم تنفضهما نفضة للوجه و مرة لليدين و متى اصبت الماء فعليك الغسل ان كنت جنباً والوضوء ان لم تكن جنباً ( و تقريب دلالتها ) ان قوله عليه السلام هو ضرب واحد للوضوء معناه ان للوضوء ضربة واحدة ، وقوله عليه السلام والغسل من الجنابة جملة مستأنفة والواو فيها للاستيناف ، وكلمة الغسل مرفوعة بالابتداء ، وقوله تضرب بيديك خبر لها فتصير دليلاً على التفصيل ، بل ادعى بعض صراحتهافيه .

( و منها ) ما ارسله العلامة في المنتهى ، قال ( قد ه ) روى - يعنى الشيخ - في الصحيح عن محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام ان التيمم من الوضوء مرة واحدة ، و من الجنابة مرتان ، و هو صريح في التفصيل ، و استدل به العلامة للحكم به و تبعه الشهيدان .

(ومنها) عدة مراسيل مروية في المعتمد والغنية والسرائر من انه ضربة واحدة للوضوء وللغسل من الجنابة مرتين .

(ومنها) ان التفصيل اقرب الى الاعتبار لان الوضوء اخف استعمالاً للماء من الغسل ، فينبغى ان يكون تيممه اخف من تيمم الغسل ، وانه مخالف للعامة ، اذا كثروهم يقولون بالمرتين مطلقاً ، وكثير منهم يقولون بالمرّة مطلقاً ، فالتفصيل بالمرّة في الوضوء والمرتين

في الغسل مخالف معهم فيه الرشد لان الرشد في خلافهم (ومنها) موافقة المرة في الوضوء مع اصالة البرائة ، والمرتين في الغسل مع الاشتغال .

هذه جملة من الوجوه والشواهد التي ذكروها في وجه الجمع بين الطائفتين على ما عثرت عليه ( ولا يخفى ما في الكل ) وانه لا يمكن الجمع بين الطائفتين بالحمل المذكور ولا يصح الاستشهاد له بشيئ مما ذكر ، اما عدم امكان الجمع المذكور فلا بد ما يدل على المرة عن الحمل على ما كان بدل الوضوء . لكون مورده الغسل وذلك كما غلب الاخبار الواردة في بيان التيمم ، التي منها ما ورد في قضية عمار كقول الباقر عليه السلام في صحيحة ابن بكير و حكاية تيمم النبي صلى الله عليه وآله لتعليمه ، قال ف ضرب صلى الله عليه وآله يده على الارض ثم ضرب احديهما على الاخرى ثم مسح بجبينه ثم مسح كفيه كل واحدة على ظهر الاخرى فمسح اليسرى على اليمنى واليمنى على اليسرى ، وقوله عليه السلام في صحيحة زرارة في حكاية تيمم عمار وتعليم النبي صلى الله عليه وآله له ، قال عليه السلام : ثم اهوى يديه الى الارض فوضعهما على الصعيد ثم مسح جبينه باصابعه وكفيه احديهما بالآخرى ثم لم يعد .

(وظهورهما) في وحدة الضربة غير قابل للانكار وعدم قبولهما للحمل على ما هو بدل عن الوضوء واضح لكون المورد هو التيمم بدلا عن الغسل، وما قيل من احتمال عدم ارادتهم عليه السلام في تلك الوقائع الا بيان كيفية المسح لاعدد الضربة ولذا ضرب يديه على البساط - كما في بعض الاخبار ، او كون الاقتصار على الضربة من الحاكي في مقام الحكاية، حيث انه لم يتعلق غرضه بنقل الفعل بجميع خصوصياته المعبرة في التيمم - في غاية الضعف .

واضعف منه احتمال عدم ارادة المعصوم عليه السلام بنقله لفعل النبي صلى الله عليه وآله الا بيان نوع التيمم في الجملة ، وهو يحصل ببيان قسم منه - اعنى التيمم الذي يقع بدلا عن الوضوء . وضعف الاحتمال الاول ظاهر بعدم ملاحظة كون الامام عليه السلام في مقام بيان مهية التيمم وانه لو كان المعتبر فيه الضربتان لم يتركهما الامام عليه السلام ولم يكتف بذكْر ضربة واحدة مع كونه في مقام بيان المهية ، فترك ذكر الضربة الاخرى - والحال هذه - اقوى شاهد على عدم كونها مأخوذة في ماهية التيمم، واما كون الاحتمال الاخير اضعف فلان مورده قضية عمار وهو التيمم

بدلاً عن الغسل ، فلو كان المقام مقتضياً لبيان نوع التيمم في الجملة لكان الانسب بيان القسم الذي هو محل الابتلاء في مورد الحديث لذكر ما هو بدل عن الوضوء ، الخارج عن مورد .

(وبالجملة) فالذى يقتضيه التدبير التام عدم ملائمة الجمع المذكور بين هذه الاخبار ، بل الذى يستفاد منها كون التعارض بينهما بالتباين وانه لا بد من رعاية قاعدة التعارض التباينى ، وسياتي وجه الجمع بينها والعلاج لتعارضها انشاء الله تعالى . واما عدم صحة الوجوه والشواهد المذكورة فلما في الوجه الاول - اعنى موافقة التفصيل مع المشهور والاجماع المنقول - من ان الشهرة في الفتوى لا توجب ظهوراً في الخبر بل لا بد من ان يكون الظهور من اللفظ نفسه بحيث لو اتقى الخبران على العرف لم يتحير في وجه الجمع بينهما كالعام والخاص ، والمطلق والمقيد ، ومن المعلوم ان المقام ليس كذلك ، ومنه يظهر سقوط الاستشهاد بالاجماع المنقول بطريق اولى .

واما الوجه الثانى - اعنى رفع اليد عن ظاهر كل نص الاخر فيه ما عرفت من كون مورد كثير من اخبار الاكتفاء بالمرّة - هو التيمم بدلا عن الغسل ، فلا يمكن حمله على البديل من الوضوء مضافاً الى ما تقدم من عدم صحة هذه الوجه رأساً .

(واما الثالث) اعنى الاستشهاد بصحيفة ابن اذينة عن محمد مسلم فليس فيما ظفرنا عليه من الصحيفة عطف الوضوء فيها بالواو على الغسل ، بل المذكور في ذيل الحديث هكذا : ثم قال هذا التيمم على ما كان فيه الغسل في الوضوء الوجه واليدين الى المرفقين والقى ما كان عليه مسح الرأس والقدمين فلا يؤم بالصعيد - ، وعليه فالصحيفة تدل على ان الكيفية التى بينها الامام عليه السلام من مسح الوجه واليدين الى المرفقين قد جعل فيها المسح على مواضع الغسل في الوضوء ولم يفرض المسح في التيمم على مواضع المسح في الوضوء - اى الرأس والقدمين - فالصحيفة اجنبية عما اريد الاستشهاد به من التفصيل المذكور ، وقد تقدم نقل الحديث - كما ذكرنا - عن محمد بن مسلم في مسألة اعتبار الترتيب فراجع .

واما الرابع - اعنى صحيفة زرارة - فظاهرها كون مراده عليه السلام من قوله هو



ضرب واحد للوضوء والغسل من الجنابة ، ان التيمم قسم واحد يستوى فيه ما كان للوضوء والغسل ، ثم بين عليه السلام الكيفية الواحدة فيهما فقال : تضرب يديك مرتين (الخ) وحمل قوله ضرب واحد على ان المراد ضربة واحدة لليدين على الارض وجعل قوله عليه السلام والغسل من الجنابة جملة مستأنفة ركيك في الغاية .

واما الخامس اعنى ما ارسله العلامة في المنتهى فقد اورد عليه كما في الوسائل بان الحديث المدعى لاجوده له في كتب الاخبار بل هو خبر ابن اذينة عن ابن مسلم وقد فسرهما الشيخ في التهذيب بما حكاه العلامة في المنتهى ، لانه متن الحديث ، وقد عرفت ان خبر اذينة اجنبى عن ذلك وليس فيه تفصيل بين التيمم بدل الوضوء والتيمم بدل الغسل اصلاً ، و منه يظهر الجواب عن المراسيل المروية عن المعتمر والغنية والسرائر ، فانها ايضاً محصل ما استفادوه من الاخبار وجعلوه دليلاً على التفصيل المذكور ،

واما السابع اعنى كون التفصيل اقرب الى الاعتبار فهو اعتبار محض لاجدوى فيه ولا يصح جعله مناطاً لاستنباط حكم من الاحكام .

واما الثامن - اعنى موافقة المرة في الوضوء مع البرائة ، والمرتين مع الاشتغال فغريب جداً ، ان لو كان التيمم مجرى للبرائة فكيف يتمسك للمرتين بقاعدة الاشتغال ، ولو كان مجرى للاشتغال فكيف يتمسك للمرة بالبرائة ، فهذا التفكيك لا يليق بان يسطر ، فكيف يجعل شاهداً للتفصيل .

وقد ظهر ان القول بالتفصيل ليس عليه دليل ولا شاهد سوى زهاب المشهور اليه وانه من الموارد التي لو اتبع المشهور لكان متابعتهم من غير دليل ، فسقط القول بالتفصيل وبقي القولان الاخران - اعنى القول بكفاية المرة مطلقاً والقول بوجوب المرتين مطلقاً (واستدل لاول) باطلاق الكتاب الكريم وما دل على كفاية المرة من النصوص مثل ما عن التهذيب من خبر زرارة قال سئلت الباقر عليه السلام عن التيمم ، ف ضرب يديه على الارض ثم رفعهما فنفضهما ثم مسح جبهته وكفيه مرة واحدة ( وخبر ابن ابي المقدام ) عن الصادق عليه السلام انه وصف التيمم ف ضرب يديه على الارض ثم رفعهما فنفضهما ثم مسح جبينه وكفيه مرة واحدة - ، بناء على ان يكون قوله مرة واحدة - في الخبرين قيداً للضرب ، فيكون المعنى : ضرب

بيديه على الارض مرة واحدة (والمروى عن دعائم الاسلام) عنهم عليهم السلام: التيمم تجزيه ضربة واحدة يضرب بيديه على الارض فيمسح بها وجهه ويديه (وكالمروى عن السرائر) قال وقد روى ان الضربة الواحدة للوجه والكفين تجزى في الوضوء والجنابة وكل حدث ، واليه ذهب قوم منا و عن النبي ﷺ انه قال لعما ريكفيك ان تقول بيدك هكذا : ثم ضرب بيده الارض ضربة واحدة ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه ووجهه (وكالرضوى) المروى في محكى الرياض: صفة التيمم للوضوء والجنابة وسائر ابواب الغسل واحد و هو ان تضرب بيدك على الارض ضربة واحدة ( و كصحيحة الكاهلي ) قال سئلته عن التيمم ف ضرب على البساط ف مسح بهما وجهه ثم مسح كفيه احديهما على ظهر الاخرى ( و بالاخبار الواردة ) فى حكاية عمار ، التى لم يقيد فيها الضربة بالمرتين مع كونها فى مقام بيان الكيفية وتعليم السائل ، لاسيما صحيحة زرارة عن الباقر عليه السلام التى فيها: قال عليه السلام ثم اهوى -- يعنى النبي صلى الله عليه وآله -- بيديه الى الارض فوضعهما على الصعيد ثم مسح جبينه باصابعه وكفيه احديهما على الاخرى ثم لم يعد ذلك - ، بناء على ان يكون فعل المضارع من باب الافعال من الاعادة ، فالمعنى عدم اعادة الوضع على الارض ، فيكون نصاً فى المرة (وبالاصل) اى اصاله البرائة - بناء على عدم كون الشك فى المحصل.

و اورد على الجميع اما على الاستدلال باطلاق الاية الكريمة فبمنع الاطلاق فانها فى مقام اصل تشريع الحكم لافى بيان كفيته ، وبان الاطلاق - لوسلم - قابل للتقييد كما فى مطلقات الاخبار بمادل على اعتبار المرتين ، واما الاخبار فهى ما بين ما صرح فيه بكفاية المرة الواحدة وبين ما استفيد كفاية المرة منه باطلاقه ، اما القسم الثانى فهو قابل للتقييد بما يأتى مما يدل على اعتبار مرتين ، واما القسم الاول فلمعارضته مع ما يدل على التعدد ، واما الاصل فلمنع كون المقام من موارد جريان البرائة لكون الشك فيه فى المحصل على مامر مراراً من ان الشرط للصلوة هو الاثر الحاصل من الوضوء والغسل والتيمم ، اعنى الطهارة الحاصلة منها لانفس الافعال.

(فالعمدة) النظر الى ادلة القول بالتعدد ، وقد تمسكوا له ايضاً بوجوه عمدتها

الاخبار الدالة عليه ( كصحيح الكندي ) عن الرضا عليه السلام قال التيمم ضربة للوجه وضربة للكفين ، والنبوى مثله ، وصحيح محمد بن مسلم عن احدهما عليه السلام عن التيمم ، فقال مرتين مرتين للوجه واليدين - ، بناء على ان تكون كلمة مرتين الثانية تأكيداً للاولى ، اذ لم يقل احد بوجوب الضرب اربع مرات . وان يكون المراد من المرتين ضربتين و ان يكون الضربتان احديهما للوجه والاخرى الكفين لا ان يكون المراد ضربتين متعاقبتين قبل مسح الوجه ( وصحيح ليث المرادي ) عن الصادق عليه السلام في التيمم ، قال تضرب بكفيك على الارض مرتين ثم تنفضهما وتمسح بهما وجهك وذراعيك - ، بناء على ان يكون المراد بالمرتين التوزيع على مسح الوجه واليدين لاضربهما متعاقبتين ( والرضوى المروى ) في صفة التيمم ، وفيه تضرب بيدك على الارض ثم تمسح بها وجهك موضع السجود من مقام الشعر الى طرف الانف ثم تضرب اخرى فت مسح بها اليمنى الى حد الزند وروى من اصول الاصابع تمسح باليسرى على اليمنى و باليمنى على اليسرى .

هذه هي الاخبار التي يتمسك بها لاعتبار المرتين ، ولا يخفى ان الدال منها على التعدد منحصر في صحيح الكندي والنبوى الذي مثله في المضمون ، واما صحيح ابن مسلم وصحيح المرادي فليس فيهما ظهور في اعتبار ضربة للوجه وضربة لليدين بل لعلهما في الدلالة على اعتبار الضربتين المتعاقبتين قبل مسح الوجه اظهر سيما صحيح المرادي حيث قال فيه تضرب بكفيك على الارض مرتين ثم تنفضهما و تمسح بها وجهك وذراعيك ، فانه كالصريح في ان نفض اليدين والمسح على الوجه والذراعين كل ذلك بعد المرتين لانه على نحو التوزيع ، وعليه فيسقط الخبر ان عن الحجية بالاعراض عن العمل بهما من هذه الجهة لعدم معهودية القول بوجوب المرتين المتعاقبتين عن احد من الاصحاب ، واما الرضوى ففيه مضافاً الى عدم حجيته عندنا الا اذا كان مستنداً الى الرواية عن الامام عليه السلام مع عمل المشهور به ، معارض مع ما في الفقه الرضوى ايضاً الذي تقدم نقله في اخبار المرة من انه يكفي الضرب مرة واحدة للوضوء والجنابة و سائر ابواب الغسل .



فالعمدة في القول بالتعدد هو صحيح الكندي ، فان النبوى وان كان مثله في الدلالة الا انه قاصر من حيث السند، وفي مقابله الاخبار الصريحة في كفاية المرة الواحدة، وقد تقدم عدم امكان الجمع بينهما بالتفصيل بين ما هو بدل عن الوضوء وما هو بدل عن الغسل، فقد يقال بان صحيح الكندي موهون باعراض الاصحاب عنه وفي الجواهر ان ندرة القول به من الامامية تمنع من البناء عليه - فالمتعين هو الاخذ باخبار المرة والقول بكفايتها مطلقا ،

( لكن الانصاف ) ان الدال على التعدد ليس معرضا عنه ، كيف والمشهور قد جعلوا مناط القول بالتفصيل الاخذ به والجمع بينهما وبين اخبار المرة فقد اعتمدوا على اخبار التعدد من هذه الجهة، واما ما في الجواهر من ندرة القول باعتبار المرتين مطلقا ففيه انه ليس من الندرة بمثابة تجعل الخبر الدال عليه معرضا عنه اذ قد تقدم نقل القول بوجوب المرتين مطلقا عن اركان المفيد ووالالصدوق وغيره من جماعة من القدماء ، فيبقى ترجيح الاخبار الدالة على المرة بكثرتها وان الدال على المرتين خبر واحد لا يقاوم تلك الاخبار. وهذا الوجه وان كان لا بأس به، الا ان الاحتياط يقتضى التعدد مطلقا سواء في ما هو بدل عن الوضوء وما هو بدل عن الغسل .

وقد ذكر في طريق الاحتياط وجوه ( الاول ) ان يحتاط بتكرير التيمم بان يتيمم مرة بالضربة الواحدة فيمسح بها الوجه واليدين ، ثم يتيمم اخرى بالضربتين فيمسح بالضربة الاولى وجهه و بالثانية اليدين ، وان شاء يتيمم ثالثة بثلاث ضربات يمسح بالاولى وجهه وبالثانية يده اليمنى وبالثالثة يده اليسرى خروجا عن خلاف من اوجب الثلاث كما حكى عن علي بن بابويه ووردت رواية عليه ، و ان شاء رفع الوهم بالكلية احتاط بتكرار الضرب قبل مسح الوجه في واحد من هذه التيممات ليطابق عمله مع ما تقدم من ظاهر خبر ليث المرادى وان لم يعمل به احد من هذه الجهة .

( الوجه الثانى ) ان يتيمم تيمما واحداً بالضربتين : ضربة لمسح الوجه و ضربة لمسح اليدين على ما هو مفاد صحيح الكندي ، وربما يشكل فيه بايجابه فوات الموالة على القول بالمرة ، لانه يفصل الضربة الثانية بين مسح الوجه ومسح الكفين،

لكنه يندفع بان العبرة في الموالاة هو المتابعة العرفية ، وهي حاصلة مع الفصل المذكور ، فلا بأس بهذا الاحتياط .

(الوجه الثالث) ما ذكره في المتن وأشار اليه الشيخ الأكبر الانصارى (قده) في حاشيته على نجاته العباد واشتهر العمل به بعده ، و هو ان يمسح بالضربة الاولى الوجه واليدين جميعاً ثم يضرب يديه مرة اخرى فيمسح بها يديه ، وقد اشكل عليه ايضاً بفوات الموالاة على القول بالمرتين بفصل المسح على اليدين قبل الضربة الثانية ، لكن قد عرفت في الوجه السابق عدم فوات الموالاة بمثل ذلك لحصول المتابعة العرفية .

(الوجه الرابع) هو الوجه الثالث لكن مع الاتيان بضربة واحدة بباطن اليمنى يمسح بها ظهر اليد اليسرى خروجاً من خلاف على بن بابويه ، واما ما في المتن من انه ربما يقال ان غاية الاحتياط ان يضرب مع ذلك مرة اخرى يده اليسرى (الخ) فالظاهر انه لا وجه لتكرار ضرب اليد اليسرى للمسح على اليمنى لحصول ذلك في ضمن الضربة الثانية لليدين للمسح على ظهر الكفين ، فالقول بالاعادة حذراً من فوات الموالاة لا يخلو من وسواس ، كما ان ترجيح الاحتياط بالوجه الاول ايضاً مرجوح لقربه من الوسوسة التي هي من الشيطان ، فاحسن الوجوه في الاحتياط هو الوجه الثاني او الثالث ، ولا بأس بالوجه الرابع ايضاً على الوجه الذي ذكرناه ، هذا ما عندي في هذه المسئلة العويصة ، والله العالم باحكامه .

مسئلة (١٩) اذا شك في بعض اجزاء التيمم بعد الفراغ منه لم يعتن به وبنى على الصحة ، وكذا اذا شك في شرط من شروطه ، واذا شك في اثنا عشر قبل الفراغ في جزء او شرط فان كان بعد تجاوز محله بنى على الصحة و ان كان قبله اتى به وبما بعده من غير فرق بين ما هو بدل عن الوضوء او الغسل لكن الاحوط الاعتناء به مطلقاً و ان جاز محله او كان بعد الفراغ ما لم يقم عن مكانه او لم ينتقل الى حالة اخرى على ما مر في الوضوء خصوصاً فيما هو يدل عنه .

اذا شك في جزء من اجزاء التيمم او شرط من شروطه بعد الفراغ منه والدخول

فى غيرہ لم یعتن بہ وبنى على الصحة ، لقاعدة الفراغ الجارية فى كل عمل شك فى صحته بعد الفراغ عنه . وهذا مما لا اشكال فيه ، كما انه لا اشكال فى وجوب الاعتناء به والایتان بالمشكوك و بما بعده لوشك فى اتيانه فى اثناء التيمم قبل تجاوز محل المشكوك من غير فرق بين ما هو بدل عن الوضوء او الغسل ، وانما الاشكال فيما لوشك فى الاثناء فى اتيان جزء بعد تجاوز محله و انه هل يجب الايتان به و بما بعده مطلقا او لا يجب كذلك او يفصل بين ما اذا كان بدلاً عن الوضوء فيأتى بالمشكوك و بين ما اذا كان بدلاً عن الغسل فلا يجب الايتان به ، ومنشأ الاحتمالات هو الخلاف فى عموم قاعدة التجاوز لغير الصلوة .

(وتفصيل ذلك) انه لاشبهة فى عدم جريان قاعدة التجاوز عند الشك فى شئى من الوضوء اذا كان الشك فى الاثناء ولو كان بعد التجاوز عن محل المشكوك كما اذا شك فى غسل الوجه مثلاً فى حال مسح الرجلين وانما الكلام فى ان عدم جريان القاعدة فى الوضوء هل هو على طبق القاعدة الاولى وان قاعدة التجاوز مختصة بباب الصلوة ، فيكون مقتضى الاستصحاب و قاعدة الاشتغال هو الايتان بالمشكوك فى الوضوء ، او ان القاعدة عامة لكل مركب ذى اجزاء ، وانه انما خرج الوضوء عن قاعدة التجاوز بدليل خاص فى بابه وهو صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام المذكور فى محله .

فمختار الشيخ الاكبر الانصارى (قده) هو التعميم فى قاعدة التجاوز لعموم دليلها مثل قوله عليه السلام فى خبر اسماعيل بن جابر: كل شئى شك فيه مما قد جاوزه ودخل فى غيرہ فليمض عليه ، و خبر زرارة عن الصادق عليه السلام بعد ذكر جملة من افعال الصلوة : يا زرارة اذا خرجت من شئى ثم دخلت فى غيرہ فشكك ليس بشئى (وتقرىب الاستدلال) ان كلمة - شئى - المذكورة فى هذه الاخبار دالة على معنى عام شامل لاجزاء الصلوة وغيرها من المركبات التى لها اجزاء .

ومختار جملة من اساتيدنا تبعاً لغير واحد من المحققين من محشى الرسائل هو الاختصاص بباب الصلوة ، وذلك لان ذكر القاعدة المذكورة بلفظها العام فى ذيل الشك فى افعال الصلوة يوجب اختصاصها بخصوص الشك فى افعالها ، كما فى مثل قوله عليه السلام الا



اجمع لك السهو في كلمتين اذا شككت فابن على الاكثر ، الواقع بعد حكم الشك في ركعات الصلوة فانه لم يحتمل فيه العموم لغير الصلوة ، ولا يخفى ان الثاني اقوى ، وعليه فلا تشمل القاعدة للطهارات الثلاث جميعاً لامن جهة خروجها عن القاعدة بالتخصيص ، بل من جهة عدم شمولها لها رأساً ، فيكون الحكم في الشك فيها هو الاعتناء به للاستصحاب ،

وقد ظهر بذلك عدم وجه للتفصيل بين ما هو بدل عن الوضوء وما هو بدل عن الغسل ، فان الشك في اثناء الغسل ايضاً لادليل على عدم الاعتناء به ، مضافاً الى ان التفصيل مبنى على تبعية التيمم لما هو بدل منه في احكامه ، وقد تقدم مراراً عدم ثبوت التبعية المذكورة لعدم الدليل عليها .

مسئلة (٤٠) اذا علم بعد الفراغ ترك جزء يكفيه العود اليه والياتين به و بما بعده مع عدم فوت الموالات ، ومع فواتها وجب الاستيناف ، و ان تذكر بعد الصلوة وجب اعادة اوقضاؤها ، وكذا اذا ترك شرطاً مطلقاً ما عدى الاباحة في الماء او التراب فلا يجت الامع العلم والعمد .

الحكم في هذه المسئلة واضح بعد فرض كون المتروك مأخوذاً في ماهية التيمم وجوداً او عدماً . وان الاخلال به ولو جهلاً او سهواً او نسياناً يوجب عدم تحقق المأمور به الموجب لعدم تحقق الامتثال ، فيجب العود اليه بما يوجب الامتثال ، و يتفاوت الامتثال فيما اذا فات الموالات وما لم تفت باستيناف التيمم في الاول و اتيان المتروك في الاخير ، كما يجب استيناف الصلوة اعادة اوقضاء لو كان التذکر بعد اتيانها وتبين وقوع الصلوة من غير طهارة ، و اما عدم وجوب الاعادة عند الخلل باباحة ما يتيمم به جهلاً او سهواً ونسياناً فلما تقدم وجهه فيما يشترط فيما يتيمم به .

## (فصل فى احكام التيمم)

مسئلة (١) لايجوز التيمم للصلوة قبل دخول وقتها وان كان بعنوان التهيؤ ، نعم لو تيمم بقصد غاية اخرى واجبة او مدوبة يجوز الصلوة به بعد دخول وقتها كأن يتيمم لصلوة القضاء او للنافلة اذا كان وظيفته التيمم .

الكلام فى التيمم قبل الوقت للصلوة التى لم يدخل وقتها يقع تارة مع التمكن من التيمم فى الوقت ، و اخرى مع عدمه . اما الاول فالمعروف عندهم عدم جوازه للاجماع عليه ، وفى الجواهر: محصلاً و منقولاً عن كتب كثيرة بل لعله متواتر ، والمراد بالتيمم قبل الوقت هو التيمم بقصد اتيان ذات الوقت فى وقتها ، نظير الوضوء قبل الوقت لاتيان الفريضة فى وقتها ، لا التيمم لغاية اخرى كصلوة القضاء او النافلة او قراءة القران ونحوها . و اعلم ان ظاهر المعبر والمنتهى او صريحهما ان عدم جواز التيمم قبل الوقت لاجل ذات الوقت من خواص التيمم وبه يفترق عن الطهارة المائية الجائز وقوعها قبل الوقت كذلك ، المدليل على الجواز فيها دون التيمم ، وما افاداه من الفرق محتاج الى التنقيح والبعث . (فنقول) لا اشكال فى جواز الوضوء والغسل قبل الوقت لاجل غاية اخرى كالقراءة ونحوها من الغايات المندوبة او الواجبة ، كما لا اشكال فى جوازهما ايضاً لاجل الكون على الطهارة ، فانه ايضاً غاية من غاياتهما المندوبة على التحقيق ، وهو المقصود من الاستحباب النفسى للوضوء والغسل ان لم يثبت الاستحباب النفسى لهما مع قطع النظر عما يترتب عليهما من الطهارة كما حققناه فى باب الغسل فى مسئلة ان غسل الجنابة مستحب نفسى .

و اما جواز الغسل والوضوء قبل الوقت لعنوان التأهب للصلوة بحيث تكون الغاية

المنوية نفس عنوان التأهب فعن كشف اللثام انه ليس معناه الا الكون على الطهارة والايان بالصلوة بعد الوقت، فليس التأهب عنده عنواناً اخر غير عنوان الكون على الطهارة، ولكن التحقيق خلافه، لاختلاف المفهوم من العنواين واختلاف ما استدلوا به لصحة الوضوء لهما، وهنا عنوان ثالث وهو الوضوء والغسل قبل الوقت لايان الفريضة في وقتها بحيث تكون الغاية نفس اتيان الفريضة لا التأهب لها، و الفرق بينهما كالفرق بين المفعول له الحصولي والتحصيلي، فالتأهب كالحصولي، فان نفس الوضوء او الغسل مصداق للتأهب وهو حاصل قبل الوقت بخلاف اتيان الفريضة فانه امر مفارق مع الطهارة المائية مترتب عليها.

وحينئذ فيقع البحث في جواز الطهارة المائية قبل الوقت على هذين الوجهين فربما يستدل للجواز بالمرسل المروي في الذكرى : ما وقر الصلوة من اخر الطهارة لها حتى يدخل وقتها، لكن القدر المتيقن منه هو ما اذا كانت الغاية نفس اتيان الصلوة لا بعنوان التأهب، وذلك لظهور كون الطهارة لنفس اتيان الصلوة من قوله : من اخر الطهارة لها - الا ان يقال ان توقيف الصلوة المحثوث عليه في المرسل يحصل باتيان الطهارة للتأهب ايضاً ولا يبعد ذلك بناء على تعميم قوله : الطهارة لها، لما يكون لاجل الصلوة ولو مع واسطة عنوان التأهب.

اذا تبين ذلك فنقول انه بناء على عدم جواز الطهارة المائية قبل الوقت بعنوان التأهب ولا بعنوان اتيان الفريضة في الوقت لانكار مغايرة هذين العنواين مع عنوان الكون على الطهارة، فينتفى الفرق بين التيمم والطهارة المائية بناء على جواز التيمم قبل الوقت للكون على الطهارة لما دل على ان التراب احد الطهورين و انه بمنزلة الماء، فاذا جاز الايانه لهذه الغاية وحصلت الطهارة به جاز الاكتفاء به بعد دخول الوقت للصلوة واما بناء على ما اخترناه من المغايرة بين العناوين الثلاثة وجواز الايانه بالطهارة المائية لكل من تلك العناوين فيقع البحث في جواز التيمم لكل منها ايضاً، فان خصصنا الجواز في التيمم بما اذا نوى الكون على الطهارة لاختصاص ما ذكر من الدليل - اعنى كون التراب طهوراً - به فيحصل الفرق بين الطهارة المائية والتيمم، ولعل الاظهر ذلك لاطلاق معاقدا الاجماعات المحكية على عدم جواز التيمم قبل الوقت و انصراف المرسل المروي في الذكرى الى



الطهارة المائية وعليه فيثبت صدق ما حكي عن المعتبر والمنتهى من اختصاص عدم الجواز بالتييم فيما اذا اتى به للتأهب او لاتيان الصلوة بعد الوقت ، بل الاقوى عدم الجواز فى التيمم حتى بعنوان الكون على الطهارة بعد تسليم الاجماعات المحكية على عدم الجواز لظهور شمول اطلاقها له ايضاً - ولو كان مقتضى عموم المنزلة وان التراب احد الطهورين جوازه كذلك ، هذا تمام الكلام فيما اذا اتى بالتييم قبل الوقت من التمكن منه بعده .

(واما المقام الثانى) اعنى ما اذا لم يتمكن من التيمم بعد الوقت فربما يحتمل جوازه قبل الوقت ولولفعل الفريضة بعد الوقت اول للتأهب لها ، بل استظهر وجوبه بعضهم من كلام كاشف الغطاء (قده) فى شرح المفاتيح وحاشية المدارك - لكونه مقدمة للواجب ، وقال لامانع من وجوبه قبل الوقت هنا لانه كمقدمات الحج ونحوها من مقدمات الواجب المشروط قبل وقته ، ولعموم المنزلة وشدة الاهتمام بامر الصلوة وعد العبد عاصياً بتركه عرفاً (وربما يعارض) باطلاق الاجماع على المنع منه قبل الوقت ، ويجاب بمنع شموله لمثل الفرض لكونه من الافراد النادرة .

و لكن الانصاف عدم استقامة ما ذكره ، اما الوجوب للمقدمة فلمنع وجوب مقدمة ما يشترط وجوبه بالوقت الا فيما اذا كان تركه مستلزماً لترك الواجب غالباً بحسب العادة كمقدمات الحج ونحوها ، فان عدم وجوب المقدمة حينئذ مناف مع تشريع ذى المقدمة ، فيستكشف وجوب المقدمة بحكم العقل بخطاب نفسى اصلى ينتج نتيجة الخطاب المسمى من باب تميم الخطاب على ما فصلناه فى الاصول و اشرنا اليه فى مبحث الغسل ايضاً و اما عموم المنزلة فهو غير ثابت و ان ارسلوه ارسال المسلمات ، و اما شدة الاهتمام بامر الصلوة فلانها تقتضى وجوب اتيانها فى جميع الاحوال اذا ثبت الترخيص فى اتيانها ولا تكون هى بنفسها مشرعاً لاتيانها ، فلوفرض عدم التمكن بعد الوقت من التيمم بالتراب و نحوه ، و لكن كان متمكناً من الغبار او الطين مثلاً - فشدة الاهتمام بامر الصلوة لا تقتضى وجوب التيمم بالتراب قبل الوقت ، فتحصل انه لا دليل على الوجوب ، و اما الجواز فهو تابع للقول به فى ما اذا تمكن منه بعد الوقت ، وقد تقدم الكلام فيه ، و الجواز هنا اقوى اذا اتى به قبل الوقت للكون على الطهارة ، و ذلك لقوة دعوى انصراف

اطلاقات الاجماع المحكية على عدم الجواز عن صورة العلم بعدم التمكّن من التيمم بعد الوقت لكونها من الافراد النادرة ، بل الاحوط عدم الترك لاستلزام تركه كونه فاقد الطهورين بعد الوقت المستلزم لترك الصلوة وفوتها منه بناء على ما قويناه من سقوط الاداء عن فاقد الطهورين .

هذا كله فيما اذا اتى بالتيمم لغير غاية واجبة او مندوبة ، واما اذا اتى به لغاية واجبة كصلوة القضاء فيما اذا كان وظيفته التيمم لها كما اذا ضاق وقتها لظن الموت او قلنا بجواز صلوة القضاء مع التيمم مطلقا - كما يأتي حكمه في المسئلة السادسة - فالظاهر جواز الاكتفاء به بعد الوقت لاداء الفريضة ايضاً ، واما الغايات المندوبة فقد عرفت حكم نية الكون على الطهارة والتهيؤ ، نعم فيما جاز التيمم له كصلوة الليل وغيرها من النوافل فالظاهر ايضاً جواز الاكتفاء به للفريضة بعد دخول وقتها ، كل ذلك لخروج هذه الموارد عن معقد الاجماع المحكية و انصرافها الى التيمم لاجل الصلوة التي لم يحضر وقتها ، و مما ذكرنا ظهر الوجه في المسئلة الآتية وهي :

مسئلة (٢) اذا تيمم به دخول وقت فريضة او نافلة يجوز اتيان الصلوات التي لم يدخل وقتها بعد دخوله ما لم يحدث او يجد ماءً فلو تيمم لصلوة الصبح يجوز ان يصلى به الظهر وكذا اذا تيمم لغاية اخرى غير الصلوة .

هذا مع قطع النظر عن القول بالمضايقة . واما بالنظر اليه فسيأتي الكلام فيه

في المسئلة الرابعة .

مسئلة (٣) الاقوى جواز التيمم في سعة الوقت و ان احتمل ارتفاع العذر في اخره بل او ظن به ، نعم مع العلم بالارتفاع يجب الصبر لكن التأخير الى اخر الوقت مع احتمال الرفع احوط و ان كان موهوماً نعم مع العلم بعدمه وبقاء العذر لا اشكال في جواز التقديم ، فتحصل انه اما عالم ببقاء العذر الى اخر الوقت او عالم بارتفاعه قبل الاخر او محتمل للامرين فيجوز المبادرة مع العلم بالبقاء ويجب التأخير مع العلم بالارتفاع ، ومع الاحتمال الاقوى

جواز المبادرة خصوصاً مع الظن بالبقاء ، والاحوط التأخير خصوصاً مع الظن بالارتفاع .

اختلف في جواز التيمم في سعة الوقت على اقوال ، ف قيل بالجواز مطلقاً ولو علم او ظن اصابة الماء في اخر الوقت ، وهو المحكى عن الصدوق وقواه في المنتهى والتحريير ، وحكاها الشهيد عن ظاهر الجعفي ، واستقر به في البيان .

وقيل بعدم الجواز مطلقاً ولو ظن او علم بعدم اصابة الماء الى اخر الوقت ، وهو المحكى عن الشيخ في اكثر كتبه والسيد وايبى الصلاح ، وادعى السيد عليه الاجماع في المسائل الناصرية والانتصار .

وقصّل جملة من الاصحاب بين رجاء زوال العذر و عدمه بالمنع في الاول والجواز في الاخير ، وهو المحكى عن ابن الجنيد والمحقق في المعبر والعلامة في جملة من كتبه .

( واستدل للاول ) - اعنى الجواز مطلقاً - باطلاق الكتاب الكريم ، الامر بالتيمم مع عدم وجدان الماء الظاهر في قيام التيمم مقام الوضوء والغسل عند ارادة الصلوة ولو في اول الوقت ( واورد عليه ) المرتضى بان الاستدلال بالاية متوقف على اثبات جواز ارادة الصلوة في اول الوقت ، قال : ونحن نخالفه فيه ونقول ليس كذلك ( واجيب عنه ) بان المراد من ارادة الصلوة هو ارادتها في الجملة لا خصوص الارادة المتصلة بفعل الصلوة ، فلما منع من ان يريد الصلوة المتأخرة عن اول الوقت ويصح بهذه الارادة التيمم في اول الوقت ( ولا يخفى ) ما فسى هذا الجواب من التكلف ، مضافاً الى ان ذلك لا يثبت جواز الصلوة بهذا التيمم فسى اول الوقت ، فالانصاف تمامية ايراد المرتضى على الاستدلال بالاية .

واستدل للجواز ايضاً بجملة من الاخبار مثل ما دل على وجوب الصلوة بمجرد دخول الوقت ، نحو قوله صلى الله عليه وسلم اذا دخل الوقت فقد وجب الصلوة والظهور ، وما دل على استحباب فعل الصلوة في اول الوقت والحث على المحافظة على ذلك ، وبالنبوي المعروف : اينما دركتني الصلوة تيممت وصليت .



(وخبر داود الرقي) عن الصادق عليه السلام : اكون في السفر وتحضرني الصلوة وليس معي ماء ويقال ان الماء قريب منا ، فاطلب الماء وانا في وقت يميناً وشمالاً ، قال لا تطلب ولكن تيمم فاني اخاف عليك التخلف عن اصحابك فتضل ويأكلك السبع - ، وظهوره في الجواز في سعة الوقت باعتبار قول الراوى : وتحضرني الصلوة ، و قوله وانا في وقت ، وجواب الامام عليه السلام بقوله لا تطلب ولكن تيمم غير قابل للانكار ، بل قيل انه نص في صحة التيمم عند سعة الوقت .

(وخبر ابي عبيدة) عن الصادق عليه السلام عن المرثية ترى الطهر في السفر وليس معها ماء يكفيها لغسلها وقد حضرت الصلوة ، قال اذا كان معها بقدر ما تغسل به فرجها فتغسله ثم تيمم وتصلى - ، وهو في الظهور كخبر الرقي باعتبار اشتماله على قول الراوى وقد حضرت الصلوة ، الظاهر في كونه في ابتداء الوقت .

وما ورد من الصحيحة في امام قوم اصابته جنابة وليس معه ما يكفيه للغسل ، يتوضأ بعضهم ويصلى بهم ، قال لا ولكن يتيمم الجنب الامام ويصلى بهم ، ان الله قد جعل التراب طهوراً كما جعل الماء طهوراً - ، بدعوى ان الغالب وقوع الجماعة في سعة الوقت ، مع بعد امر المؤمنين بالتأخير الى اخر الوقت لدرك فضيلة الجماعة مع خصوص هذا الامام مع امكان ادراكها بامام اخر متطهر بالطهارة المائية (وماورد) من جواز صلوة الليل والنهار بتيمم واحد .

وما ورد من الاخبار المستفيضة في عدم الاعادة لمن صلى متيمماً ثم وجد الماء ، بعضها بالاطلاق الشامل للوجدان في الوقت وخارجه (مثل صحيح الحلبي) عن الصادق عليه السلام في الرجل اذا اجنب ولم يجد الماء ، قال يتيمم بالصعيد فاذا وجد ماء فليغتسل وقد اجزئته صلوته التي صلى ، وفي معناه غيره ، وبعضها بالتصريح بعدم وجوب الاعادة في الوقت مثل خبر علي بن سالم عن الصادق عليه السلام قال قلت له اتيمم واصلى ثم اجد الماء وقد بقي علي وقت ، فقال لا تعد الصلوة فان رب الماء هو رب الصعيد ، و صحيحة زرارة قال قلت لابي جعفر عليه السلام فان اصاب الماء وقد صلى بتيمم وهو في وقت ، قال عليه السلام تمت صلوته ولا اعادة عليه - ، ونحوهما غيرهما .

وهذه الاخبار اظهرها يدل على التوسعة لاسيما المصرح فيها بعدم وجوب الاعادة في الوقت، الا ان دلالتها بالنسبة الى اتيان الصلوة مع التيمم مع رجاء زوال العذر وعدمه بالاطلاق، وحمل هذه الاخبار الظاهرة في جواز الصلوة متمماً في سعة الوقت على ارادة ما لو صلى في السعة بظن الضيق - كما عن بعض - بعيد في الغاية ، كما ان حمل صحيحة زرارة المصرحة بجوازها في السعة على ارادة الصلوة مع التيمم في الوقت لاصابة الماء في الوقت بجعل قوله في السؤال - وهو في وقت - قيداً لقوله وقد صلى بتيمم لاقوله فان اصاب الماء - كما صنعه الشيخ (قده) ابعد ، مع انه لا يمكن القول به في خبر على بن سالم ونظائره .

(وبالجملة) لا يكاد يشك في ظهور هذه الاخبار - اعني ما ورد في عدم وجوب الاعادة في الوقت - في الدلالة على التوسعة ، ولكن سيأتي انه لا بد من تقييدها بصورة عدم رجاء زوال العذر جمعاً بينها وبين ما سيأتي من ادلة المانعين وقد ذكر في الجواهر وجوهاً لتأييد القول بالتوسعة مطلقاً مثل دعوى اداء القول بالتضييق الى العسر والحرَج وكونه مفوتاً لكثير من المستحبات كالنوافل المرتبة ، ومساواة العجز عن استعمال الماء مع سائر الاعذار التي يجوز معها الصلوة في السعة كالسلس والبطن والاستحاضة ، وسيجئ تضييق كل هذه المؤيدات بل وتزييف غير الطائفة الاخيرة من الادلة المتقدمة للتوسعة في ضمن اثبات ما نختاره من التفصيل بين رجاء زوال العذر وعدمه.

(واستدل للقول بالمنع مطلقاً) ايضاً بوجوه لا يخلو اكثرها عن المناقشة مثل استحباب بقاء التكليف بالطهارة المائية حتى يتحقق العجز عنها المتحقق بالضيق ، و قاعدة الاشتغال الجارية في الطهارات الثلاث على ما تقدم من كون الشك في اعتبار شئى فيها شرطاً اوجزاً من قبيل الشك في المحصل ، ومثل ان التيمم طهارة اضطرارية متوقفة على تحقق الاضطرار عن الطهارة المائية والعجز عنها ، و حيث ان المطلوب هو طبيعة الطهارة المائية والصلوة معها الجامعة بين افرادها الزمانية من اول الوقت الى اخرها فيكون الاضطرار عنها متوقفاً على الاضطرار عن جميع افرادها الطولية ،

ولا يتحقق ذلك الا بتأخير الصلوة الى اخر الوقت بمقدار لا يتمكن الا من الصلوة مع الطهارة الترايية .

واستدل ايضاً بالاخبار الآمرة بالاعادة في الوقت عند وجدان الماء ( منها ) صحيحة يعقوب ، قال سئلت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل تيمم فصاب بعد صلوته ماء ، اتوضأ ويعيد الصلوة ام تجوز صلوته ، قال عليه السلام اذا وجد الماء قبل ان يمضي الوقت توضأ واعاد ، فان مضى الوقت فلا اعادة (ومنها) موثق منصور بن حازم عن الصادق عليه السلام في رجل تيمم وصلى ثم اصاب الماء ، فقال اما انا ان كنت فاعلاً انى كنت اتوضأ واعيد (ومنها) خبر ابي بصير قال سئلته عن رجل كان في سفر ومعهم ماء فنسيه وتيمم وصلى ثم ذكر ان معه ماء قبل ان يخرج الوقت ، قال عليه ان يتوضأ ويعيد الصلوة .

ولا يخفى ان هذه الروايات لا دلالة فيها على المنع (اما الاولى) فلانها على الدلالة على التوسعة اظهر ، غاية الامر كونها دالة على وجوب الاعادة عند وجدان الماء في الوقت فيدل على انه مع عدم الوجدان تكون صلوة مجزية ، و اين هذا من القول بوجوب التأخير الى اخر الوقت ، واما الرواية الثانية فهي في الدلالة على الاستحباب اظهر من جهة قوله عليه السلام : اما انا ان كنت فاعلاً انى كنت اتوضأ واعيد ، اذ لو كانت الاعادة واجبة لامر بها صريحاً من غير ان يخص نفسه عليه السلام بها ، مضافاً الى ما عرفت في الخبر الاول من عدم دلالة وجوب الاعادة على وجوب التأخير ، واما خبر ابي بصير فهو اجنبى عن الدلالة على التضييق رأساً ، لكون مفاده وجوب الاعادة على من نسي الماء في رحله وان نسيانه الماء لا يكون موجباً للدخول تحت عنوان فاقد الماء ولا تحت عنوان العاجز عن استعماله ، بل كان واجد الماء واقعاً فلم يتحقق معه موضوع جواز التيمم ، ولذا وجب الاعادة عليه بعد التذكر .

وعمدة ما استدلل به لهذا القول هي الاخبار الآمرة بالتأخير الى اخر الوقت (كصحيحة محمد بن مسلم) قال سمعته يقول اذا لم تجد الماء و اردت التيمم فاخر التيمم الى اخر الوقت فان فاتك الماء لم تفتك الارض (وحسنة زرارة) عن احدهما : اذا لم يجد المسافر الماء فليطلب مادام الوقت فان خاف ان يفوته الوقت فليتيمم و ليصل في اخر



الوقت ولا قضاء عليه وليتوضأ لما يستقبل، وعن المحقق البهبهاني في حاشيته على المدارك ان هذه الرواية وردت باسناد اخر: فليمسك بدل فليطلب ، وعليه فتكون دلالتها اوضح (وموثقة ابن بكير) عن الصادق عليه السلام : فاذا تيمم الرجل فليكن ذلك في اخر الوقت فان فاته الماء فلن يفوته الارض (وموثقه الاخر) ايضاً قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اجنب فلم يصب الماء ، ايتيمم ويصلي ، قال عليه السلام لا ، حتى اخر الوقت، فان فاته الماء لم تفته الارض (وخبر محمد بن حمران) عنه عليه السلام قال قلت له رجل تيمم ثم دخل في الصلوة وقد كان طلب الماء فلم يقدر عليه ثم يؤتى بالماء حين يدخل في الصلوة ، قال يمضي في الصلوة، و اعلم انه ليس ينبغي لاحدان يتيمم الا اخر الوقت ( و عن دعائم الاسلام ) عنه عليه السلام عن ابائه عن علي عليهم السلام : لا ينبغي ان يتيمم من لا يجد الماء الا في اخر الوقت (وعن الفقه الرضوي ) وليس للمتيمم ان يتيمم الا في اخر الوقت او الى ان يتخوف خروج وقت الصلوة .

واستدل للتفصيل بالجمع بين الاخبار المصرحة فيها بالتوسعة و بين الاخبار التي استدلت بها القائل بالتضييق بدعوى ان الاخبار الدالة على التوسعة مطلقه بالنسبة الى صورة رجاء زوال العذر وليست صريحة فيها ، والاخبار المانعة ظاهرة في خصوص العذر المرجو الزوال فيقيد بها الاخبار المجوزة وتكون النتيجة التوسعة في صورة عدم رجاء زوال العذر ، والذي يشهد باختصاص الاخبار المانعة - وهي الاخبار الآمرة بالتأخير - بصورة رجاء ارتفاع العذر الى اخر الوقت هو اشمال جملة من تلك الاخبار على انه ان فاته الماء لم تفته الارض، الظاهر في ان التأخير انما هو لمكان رجاء الوصول الى الماء في اثناء الوقت، بل في مصباح الفقيه ان في هذا القول اشارة ابلغ من التصريح بان التأخير انما هو لرجاء اصابة الماء وهو كذلك ، بل في قوله في حسنة زارة فليطلب مادام الوقت ايضاً اشارة الى ذلك ، حيث ان الظاهر منه كون التأخير لمكان الطلب الذي لا جدوى له الامع رجاء الوصول اليه ، اذ لا معنى للامر بالطلب مع العلم بالعدم، بل قد يقال باستحالة طلب ما يعلم بعدم الوصول اليه ، بل لو كان لفظ الخبر فليمسك بدل فليطلب لكان فيه ايضاً تلويح الى ان الامساك لمكان رجاء الوصول الى الماء ، اذ من المستبعد

جداً ان يأمر بالتأخير تعبداً مع القطع باتيان الصلوة في آخر الوقت متيمماً ، مضافاً الى ما في خبر محمد بن حمران من كلمة ليس ينبغي ( النخ ) فان فيها شائبة الدلالة على استحباب التأخير وكذا قوله لا ينبغي ( النخ ) في خبر دعائم الاسلام .

( ولا يخفى ) ان دليل القول بالتفصيل اجود ، وعليه فلامحيص عن الالتزام به ، فالاقوى وجوب التأخير مع رجاء زوال العذر سواء علم زواله او ظنه او احتمله بالاحتمال المتساوي ، بل ولو كان موهوماً وكان عدم الزوال مظنوناً ما لم يبلغ درجة الاطمينان الذي هو علم عادي ، وجواز البدار مع العلم او الاطمينان بعدم الزوال ، وما ذكرناه هو مقتضى الجمع بين الطائفتين من الاخبار المتقدمة .

وبما ذكرناه من كون التفصيل هو مقتضى الجمع بين الاخبار يندفع التمسك لجواز البدار مع رجاء الزوال باستصحاب بقاء العذر الى آخر الوقت ، وذلك لعدم انتهاء الامر الى الاصل العملي مع الدليل الاجتهادي ، مع ما في هذا الاصل من كونه جارياً في الامر الاستقبالي بمعنى كون اليقين فيه متعلقاً بالامر الموجود في الحال والشك متعلقاً ببقائه في الزمان المستقبل ، وفي جريانه وشمول اخبار الاستصحاب له كلام قد حرر في الاصول والحق عدم الجريان لانصراف الاخبار عنه كما هي منصرفه عن الاستصحاب القهقرائي ، فراجع .

واما سائر الوجوه التي استدل بها للتوسعة والتضييق فشيئاً منها مما لا يمكن الركون اليه ، اما ما استدل به للتوسعة فاطلاق الاية الكريمة قد عرفت ما في الاستدلال به ، وانه انما ورد في مقام بيان اصل التشريع ، لافي بيان كيفية التيمم بخصوصياته ، واما ما يدل على وجوب الصلوة بمجرد دخول الوقت ففيه انه يتم الاستدلال به لو لم يقيد بما يدل على وجوب التأخير ، ومع اخصية اخبار التضييق - كما عرفت - تصير مقيدة له ، ونتيجة التقييد هو وجوب التأخير مع رجاء زوال العذر ، ومنه يظهر حكم ما يدل على استحباب فعل الصلوة في اول الوقت .

و اما النبوي المعروف : اينما ادركتني الصلوة ( النخ ) فالاستدلال به ضعيف لضعف سنده بالارسال - وان قال في الجواهر انه مروى على لسان غير واحد من الاصحاب ،

على ان كلمة اينما تدل على الظرف المكاني لا الزماني فلا دلالة فيه على العموم بحسب الوقت ، مضافاً الى انه على تقدير العموم الزماني فانما يدل على فعل التيمم فى اى وقت ادر كنه الصلوة مع وجدانه لسائر الشرائط لامطلقا ، وليس فيه دلالة على شرطية شئى او نفى شرطيته ، وانما يثبت حكم كل شرط اثباتاً او نفياً بدليل اخر ، فعلى تقدير شرطية التأخير الى اخر الوقت اما مطلقا او مع رجاء زوال العذر فلا ينفى شرطيته بعموم هذا الحديث .

(واما خبر داود الرقى) فهو فى مقام المنع عن التخلف عن الرفقة والنهى عن الطلب خوفاً من الضلال والهلاك لافى مقام جواز الايتان بالصلوة مع التيمم فى اول الوقت مطلقا ولو مع العلم بوجدانه فى اخره ، ولوسلم اطلاقه فيقيد بما عرفت مما يدل على المنع مع الرجاء ، وكذا خبر ابي عبيدة فى المرثة التى ترى الطهر فى السفر .

واما ما ورد فى امام قوم اصابته جنابة فلعله مسوق لدفع توهم عدم صلاحية التيمم للايتمام به لالبيان جواز صلوة التيمم فى كل جزء من الوقت مطلقا ، ومع فرض الاطلاق من هذه الجهة ايضا فليس اطلاقه اقوى من المطلقات المتقدمة التى عرفت تقييدها بما يدل على المنع مع الرجاء (ومنه يظهر) حكم ما ورد من جواز صلوة الليل والنهار بتيمم واحد ، ان لا كلام فى جواز ذلك اصلا ، وانما الكلام فى جواز التيمم فى سعة الوقت ، واما اذا تيمم فى وقت يجوز التيمم لها فى السعة او الضيق مطلقا او مع عدم رجاء الزوال فبقى تيممه هذا الى وقت صلوة اخرى فيجوز صلوته معه اما مطلقا حتى على القول بالضيق او مع الانتظار مطلقا او مع الرجاء ،

واما ما دل على عدم وجوب الاعادة لمن صلى متيمماً ثم وجد الماء مطلقا او مع التصريح فى الوقت فتلك الاخبار هى عمدة ما استدلووا به - كما تقدم - ولكنها مطلقات بالنسبة الى الرجاء و عدمه فيقيد اطلاقها بما دل على وجوب التأخير فى صورة الرجاء ، وما ذكرنا ظهر حال المؤيدات التى ذكرها فى الجواهر لهذا القول ، فلانظيد الكلام بالبحث عنها ، هذا تمام الكلام فى ادلة القائلين بجواز البدار مطلقا ،

و اما ادلة المانعين فهى ايضا ضعيفة سوى ما تقدم من اخبار و وجوب التأخير



اما استصحاب بقاء التكليف بالطهارة المائية الى اخر الوقت و كذا قاعدة الاشتغال فيه انه يتم الرجوع الى الاصل مع عدم وجود الدليل الاجتهادي، وقد عرفت ان مقتضى الجمع بين اخبار الباب هو التفصيل .

و اما ان التيمم طهارة اضطرارية و ان الاضطرار عن الطبيعة انما يتحقق بالاضطرار عن جميع افرادها في جميع الوقت ففيه اولا انه يمكن تصوير الامر بالطبيعة الجامعة بين الافراد الاضطرارية في اول الوقت والافراد الاختيارية في اخره ، بان يقال صلّ اما متطهراً مع التيمم في اول الوقت او متطهراً بالطهارة المائية في اخره ، وهذا لامانع منه اذا دل عليه الدليل ، وتصير النتيجة وجوب الصلوة في كل جزء من الوقت على نحو العموم البدلي على حسب ما هو وظيفته من الاضطرار و الاختيار ، نظير التكليف بالجامع بين القصر والاتمام لو كان في بعض الوقت حاضراً و في بعضه مسافراً .

(وثانياً) ان تحقق الاضطرار في اخر الوقت لا يتوقف على تحقق اخر الوقت ، بل يحصل بالعلم بعدم التمكن من استعمال الماء فيه ولو كان العلم به في اول الوقت ، فهذا يصير دليلاً للقول بالتفصيل لا القول بالضيّق مطلقاً ، فتحصل ان الحق هو التفصيل لحمل الاخبار الواردة في وجوب التأخير على صورة رجاء زوال العذر .

هذا كله اذا كان العذر في التيمم هو عدم وجدان الماء ، واما سائر المسوغات فالظاهر مساواتها من هذه الجهة مع عدم وجود الماء فلا بد فيها ايضاً من التفصيل بين الرجاء و عدمه ، وقد حكى عن الشهيد الثاني في الروض دعوى الاجماع على عدم الفرق ، خلافاً لظاهر الجواهر حيث خصّ الضيق على القول به بما اذا كان العذر المسوغ عدم وجود الماء لورود الادلة الدالة على التضييق في مورده ، ويقول بالتوسعة في سائر الاعذار - قال (قده) وكذا لا تقتضي تلك الادلة وجوب التأخير في غير فقد الماء من اسباب التيمم كالمرض و نحوه فقضية اطلاق القاعدة او العموم الجواز فيه مع السعة حتى على القول بالتضييق (انتهى) ولكن الحق هو العموم بالقياس الى جميع الاعذار للاجماع المحكى عن الروض ولوجود ملاك لزوم التأخير وهو رجاء زوال العذر ، والله العالم بحقيقة احكامه .

مسئلة (٤) اذا تيمم لصلوة سابقة وصلى ولم ينتقض تيممه حتى دخل

وقت صلوة اخرى يجوز الاتيان بها في اول وقتها و ان احتتمل زوال العذر في اخر الوقت على المختار ، بل وعلى القول بوجود التأخير في الصلوة الاولى عند بعضهم لكن الاحوط التأخير في الصلوة الثانية ايضاً و ان لم يكن مثل الاحتياط السابق بل امره اسهل ، نعم لو علم بزوال العذر يجب التأخير كما في الصلوة السابقة .

اذا تيمم لصلوة حاضرة ضاق وقتها او لفاتئة ثم حضرت وقت صلوة اخرى فعلى القول بالتوسعة مطلقاً كما هو مختار المصنف ( قده ) يجوز الاتيان بالصلوة الثانية في اول وقتها ، وعلى المختار من التفصيل او القول بالمضايقه مطلقاً ففي جواز الاتيان بها قولان ، فعن المبسوط والمحكى عن صريح جماعة و ظاهر اخرين - كما في الجواهر - هو الجواز لظهور ادلة المضايقة في غير التيمم فلا يشمل من كان على تيمم في الوقت ، وبمادل على الاكتفاء بتيمم واحد لصلوات متعددة ، و بوجود المقتضى وهو الطهارة وسببية الوقت للوجوب و ارتفاع المانع ،

وعن مصباح السيد والشهيد في البيان و جملة من المتأخرين هو المنع لان الادلة المانعة عن التوسعة وان كان ظاهرها غير التيمم الا انها تشمل التيمم ايضاً لعموم علتها فانها معللة برجاء الماء و هو متحقق في الفرض ، و مادل على الاكتفاء بتيمم واحد لصلوات متعددة لا يدل على جواز ايقاع تلك الصلوات في اول اوقاتها ، و دعوى انتفاء المانع ممنوع بادعاء وجوده و هو رجاء الماء على القول المختار ، او عدم تحقق الضيق على القول بالمضايقة مطلقاً . ولا يخفى ان هذا هو الاقرب الى ما اخترناه من التفصيل .

وهل يجوز الصلوة مع هذا التيمم فيما يصح منه الصلوة اعنى في اول الوقت مع العلم ببقاء العذر او في اخره مع رجاء الزوال ، او يجب تجديده للصلوة الثانية ، المحكى عن الايضاح وجهاً وقولاً هو الاخير ، وقد حكى عن بعض العامة الذى اوجب لكل صلوة تيمماً ، و هذا في غاية الضعف والشذوذ ( والاقوى هو الجواز ) للاخبار المتظافرة الدالة على جواز اتيان الصلوات المتعددة بتيمم واحد و كفاية التيمم الواحد

لصلوات الليل والنهار (ففي خبر زرارة) عن الباقر عليه السلام قال قلت لابي جعفر عليه السلام يصلي الرجل بتيمم واحد صلوة الليل والنهار كلها ، فقال عليه السلام نعم ما لم يحدث او يصب الماء (وخبر اخر) لزرارة عن الصادق عليه السلام في رجل تيمم ، قال عليه السلام يجزيه ذلك الى ان يجد الماء (وخبر حماد بن عثمان) قال سئلت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل لا يجد الماء ، يتيمم لكل صلوة ؟ فقال عليه السلام لا ، هو بمنزلة الماء ( وخبر السكوني ) عن الصادق عليه السلام عن ابيه عن ابائه عليهم السلام ، قال لأبأس بان تصلى صلوة الليل والنهار بتيمم واحد ما لم تحدث او تصب الماء .

مسئلة (٥) المراد باخر الوقت الذي يجب التأخير اليه او يكون احوط:

الاخر العرفي فلا يجب المداقة فيه ولا الصبر الى زمان لا يبقى الوقت الا بقدر الواجبات فيجوز التيمم والاتيان بالصلوة مشتملة على المستحبات ايضاً ، بل لاينا في اتيان بعض المقدمات القرية بعد الاتيان بالتيمم قبل الشروع في الصلوة بمعنى ابقاء الوقت بهذا المقدار .

هل المراد باخر الوقت هو الوقت الموسع لمقدار الواجب من التيمم وادراك ركعة من الصلوة بقاعدة من ادراك ركعة فقد ادرك الوقت ، او ادراك الواجب من التيمم و ادراك جميع الصلوة مقتضراً على واجباتها ، او مع ادراك مقدار الاتيان بمستحباتها المتعارفة ، او مطلق مستحباتها او مع الاتيان ببعض المقدمات القرية بعد الاتيان بالتيمم ، احتمالات ، اقواها الاخير ، وذلك لانصراف الاطلاقات الدالة على التأخير الى متعارفه العرفي كما هو المناط في سائر المقامات والتحديدات ، فيكون المدار على الصلوات المتعارفة على حسب اختلافها من الأشخاص من البطوء والسرعة واشتمالها على المندوبات وعدمه ، و به يبطل بقية الاحتمالات سيما الاحتمال الاول فانه ضعيف في الغاية ، ان التنزيل في قاعدة من ادراك ركعة من الوقت انما هو فيمن عجز عن ادراك جميع الركعات في الوقت لا انه يجوز التأخير الى ان لا يدرك من الوقت الاركعة .

مسئلة (٦) يجوز التيمم لصلوة القضاء والاتيان بها معه ولا يجب

التأخير الى زوال العذر ، نعم مع العلم بزواله عن قريب يشكل الاتيان بها



قبله ، وكذا يجوز للنوافل الموقنة حتى في سعة وقتها بشرط عدم العلم بزوال العذر الى اخره .

في هذه المسئلة امران ( الاول ) في جواز التيمم لقضاء الفريضة والايان بها معه ، واعلم ان المصنف (قده) افتى في هذه المسئلة بجواز التيمم ، وفي مبحث القضاء احتاط في تأخير ذوى الاعذار مطلقا ولم يفت بالجواز ، حيث قال في المسئلة الرابعة والثلاثين منه : الاحوط لذوى الاعذار تأخير القضاء الى زمان رفع العذر الا اذا علم بعدم ارتفاعه الى اخر العمر او خاف مفاجاة الموت (انتهى) ولم يعلم ان ما ذكره في باب القضاء هل هو عدول منه عما افتى به في هذه المسئلة ، او انه يفرق بين العذر في الطهارة المائية وبين سائر الاعذار مثل العذر عن القيام ونحوه (وكيف كان) فابسط ما عثرت عليه في عبارات الاصحاب وهو ما افاده في المستند ، قال (قده) يتيمم للفائت فريضة كانت او نافلة في كل وقت تذكر و اراد فعلها ، اما على القول بالمضايقة في القضاء فظاهر ، واما على التوسعة فلعمومات جواز فعلها متى ذكرها واطلاق الآيتين واخبار التيمم مع اصالة عدم التوقيت لها بوقت ، خلافاً للبيان ، فقال لا يتيمم للفائت لان وقتها العمر فيشمها اخبار التأخير الى اخر الوقت (وفيه) ان هذا التحديد غير مستفاد من التوقيت بل هو من مقتضيات عدم الفورية ومثل ذلك ليس وقتاً بل يجوز التيمم في كل وقت لمن عليه فائتة ولو لم يرد فعلها لان وجوبها عليه مستلزم لوجوب مقدمتها التي هي التيمم مع العذر فلا مناص من القول اما بعدم وجوب الفائتة حين العذر او بوجوب مقدمتها ايضاً ، والاول ظاهر الفساد بالاجماع والعمومات فتعين الثانى ، ثم ذكر حكم غير الموقنة من سائر الصلوات من النوافل والنذر المطلق وان حكمها كالقضاء في جواز البدار بها مع التيمم حتى النوافل المبتدئة في اوقات كراهتها - الى ان قال - واما ماله وقت كالنذر الموقت والنوافل اليومية والايات والعبيدين فمقتضى اطلاق اخبار المضايقة في التيمم عدم صحتها الا في اخر اوقاتها ، و دعوى ظهورها في الفرائض اليومية غير مسموعة ، ولكن قيل الظاهر عدم الخلاف في جواز التيمم لكل منها في حال ايقاعها ، فان ثبت الاجماع فهو ، والا فالوقوف على الاخبار (انتهى) .

وحاصل كلامه انه جعل المدار في جواز البدار في القضاء مع التيمم اخراجه عن الموقنات وظاهره بل صريحه انه على تقدير كون القضاء من الموقنات يشمله اطلاق اخبار المضايقة .

( والتحقق ) ان يقال ان القضاء وان لم يكن من الموقنات ولو على القول بالمضايقة في القضاء ، الا انه ليس مبني جواز البدار هنا على ذلك ، اما عدم كونه من الموقنات فلان المراد بالموقت هو ما كان الايتان به في الوقت دخيلاً في ملاكه بحيث لو كان يمكن ايجاده لا في زمان لما كان مطلوباً ، و غير الموقت هو الذي كان الايتان به في وقت من الاوقات من ضروريات زمانية فاعله و ان الفاعل الزماني لا يقع فعله الا في الزمان من غير دخل للزمان في ملاكه ، و صلوة القضاء من هذا القبيل سواء قلنا فيه بالفورية والمضايقة او قلنا بالمواسعة . اما على الثاني فواضح ، و اما على الاول فلكون القضاء حينئذ كصلوة الزلزلة ، و مجرد وجوب الفورية فيها لا يجعلها من الموقنات .

واما انه ليس مبني الجواز هنا على عدم كون القضاء من الموقنات فلان الامر بالتأخير الى اخر الوقت في اخبار التيمم ليس بملاك كون الصلوة من الموقنات بل بملاك رجاء زوال العذر وهو حاصل في غير الموقت ايضاً ، فاذا كان العذر مما يرجي زواله فظاهر تلك الاخبار وجوب التأخير .

( فالاولى ) ان يجعل مبني المسئلة في جواز القضاء مع التيمم اومع عذر آخر على استفادة عموم البدلية مما يدل على بدلية الافراد العذرية عن الافراد الاختيارية مثل صلوة التيمم عن المتوضى او المقتسل و صلوة القاعد عن القائم ونحوهما فان استفيد من دليل البدلية عموم فهو ، والا فمقتضى القاعدة هو الانتظار الى ان يزول العذر او يحصل اليأس عن زواله ، والظاهر عدم الاطلاق في ادلة البدلية في شيئ عن الاعذار سواء كان مدر كها قاعدة الميسور او الاخبار الخاصة الواردة في كل عذر لورودها في مقام ثبوت اصل البدلية في الجملة ، فالمحكم هو اطلاق ادلة الصلوة الاختيارية ، ومقتضى اطلاق تلك الادلة عدم جواز البدار في فعل القضاء مع العذر الامع خوف مفاجاة الموت او مع اليأس

من البرء و زوال العذر كما احتاط المصنف (قده) في مبحث القضاء على ما عرفت .  
وقد ظهر مما ذكرناه ضعف ما تمسك به في المستند لاثبات جواز البدار في  
القضاء متيمماً من عمومات جواز فعلها متى ذكرها و اطلاق الايتين و اخبار التيمم و  
اصالة عدم التوقيت لها بوقت ، فان عمومات جواز فعل صلوة القضاء متى ذكرها لاتشمل  
الافعلها مع جميع شرائطها الاختيارية و ذلك لاطلاق ما دل على شرطيتها في الصلوة ، واما  
اطلاق الايتين و اخبار التيمم فقد تقدم منعه .

واضعف من ذلك ما افاده (قده) في طي كلامه بقوله بل يجوز التيمم في كل وقت  
لمن عليه فائنة و لولم يرد فعلها لان وجوبها عليه مستلزم لوجوب مقدمتها التي هي التيمم  
مع العذر (ووجه ضعفه) ان عبادية الطهارات الثلاث انما تصح بامثال العبادة المشروطة  
بها لا لامرها الغيرى المقدمى التوصلى ولا يعقل اتيان التيمم حينئذ عبادة مع عدم  
ارادة الفعل المشروط به ، و تفصيل ذلك موكول الى الاصول، هذا تمام الكلام في حكم  
اتيان قضاء الفريضة بالتيمم .

(الامر الثاني) في اتيان النوافل، والظاهر ان الموقنات منها حكمها حكم الفرائض  
الموقنة فلا يجوز التيمم لها مع سعة الوقت مع رجاء زوال العذر و يجوز مع عدم رجائه ،  
فيصح التيمم لصلوة الليل مثلاً في اول الثلث الاخير من الليل مع اليأس عن زوال عذره الى  
اخر الليل، و يجب التأخير الى اخر الليل مع الرجاء ، و دعوى انصراف الادلة الدالة على  
التضييق الى خصوص الفرائض الموقنة ممنوعة بانها تشمل النوافل بعموم التعليل و الملاك،  
و اما غير الموقنة من النوافل فيصح التيمم لها في حال العذر ولو علم بزواله بعده ، و ذلك  
لعموم ما يدل على طهورية التراب و انه يكفيك عشر سنين و عدم ما يدل على التضييق مثل  
ماورد في الموقنات من قولهم لَيْلًا فليكن تيممك في اخر الوقت من غير فرق في ذلك  
بين ذوات الاسباب او النوافل المبتدئة ، و في المبتدئة ايضاً من غير فرق بين اتيانها في  
الاقوات المكروهة او غيرها، خلافاً للمحكي عن المعبر و المنتهى و التذكرة فلم يجوزوا  
التيمم للمبتدئة في الاوقات المكروهة و لم يعلم وجه للمنع عنه، و لعل نظرهم الى  
مرجوحية الصلوة في اوقاتها المكروهة ، فذهبوا الى عدم شمول ادلة مشروعية التيمم



لها ، ولكن مرجوحيتها لاتنافي رجحانها الذي به يتم كونها عبادة فلا مانع عن شمول ادلة التيمم لها .

(ومما ذكرنا كلة) ظهر ما في الجواهر ايضاً من ترخيصه التيمم لقضاء الفرائض مطلقاً و للنوافل كذلك موقاتها وغير موقاتها من زوات الاسباب او المبتدئه ، قال (قده) كما انها - اي اخبار التضييق - لا تقتضى وجوب تأخير التيمم الا بالنسبة للموقت اي الذي ضرب الشارع له وقتاً خاصاً محدداً بل الفرائض خاصة ، فمن اراد قضاء فائتة ولو قلنا بالتوسعة في القضاء ، او نافلة راتبة مع سعة وقتها او مبتدئة في الاوقات المكروهة او غيرها او نحو ذلك جازله التيمم (انتهى) و ما ذكره (قده) في النوافل المبتدئة و ان كان مقبولاً بل في زوات الاسباب من غير الموقته ، ولكن حكمه (قده) في قضاء الفائتة و في النوافل الراتبة في سعة وقتها منظوريه ، والصواب ما ذكرناه من عدم الجواز مع رجاء زوال العذر في اوقاتها .

**مسئلة (٧) اذا اعتقد عدم سعة الوقت فتيمم وصلى ثم بان السعة فعلى المختار صحت صلواته و يحتاط بالاعادة و على القول بوجوب التأخير تجب الاعادة .**

الظاهر ان مراد المصنف (قده) في هذه المسئلة ما اذا كان العذر المسوغ للتيمم غير ضيق الوقت من مرض ونحوه ، اذ حينئذ يصح التيمم والصلوة في فرض المسئلة بناء على القول بالمواسعة كما هو مختاره ، وقد استدرك سيد مشايخنا (قده) ما استظهرناه من كلامه وقال في حاشيته في هذا المقام عند قوله - عدم سعة الوقت - : مع وجود العذر المسوغ للتيمم غير ضيق الوقت ، ولكن بعض اساتيدنا المعظمين (قده) كانه حمل كلامه على ما اذا كان العذر هو ضيق الوقت وقال في حاشيته في هذا المقام عند قول المصنف (قده) - و على القول بوجوب التأخير تجب الاعادة - : الظاهر وجوب الاعادة في المقام على كل تقدير (ولا يخفى) ان عبارة المتن آية عن هذا الحمل ، والصواب هو الاول .

ثم ان الحكم في المسئلة هو الصحة على القول بالمواسعة على ما اختاره المصنف ،

و اما على القول بالمضايقة المطلقة حتى مع عدم رجاء زوال العذر فالحكم هو البطلان اذا كان وجوب التأخير الى اخر الوقت تعبداً محضاً ،

واما على القول بالتفصيل فلا بد ان ينظر في ان المدار هل هو على الضيق الواقعي فيكون العلم به طريقاً محضاً ، او ان العبرة باحراز الضيق بعلم او امارة معتبرة ، او ان المعتبر هو خوف الضيق ولو كان حاصلًا من غير طريق معتبر ، والاقوى هو الاخير ، لما تقدم من حسنة زرارة من قوله عنه : فان خاف ان يفوته الوقت فليتيّم ، ومن الواضح تحقق خوف الفوت مع ظن الضيق فضلاً عن اعتقاده بل ومع احتماله اذا كان عقلاً ، والامر بالتيّم عند الخوف مقتضى للاجزاء وان تبين السعة ، لان موضوع الحكم وهو عنوان الخوف متحقق ، فالاقوى على المختار من التفصيل صحة صلوته في الفرض .

مسئلة (٨) لا يجب اعادة الصلوات التي صلاها بالتيّم الصحيح بعد زوال العذر لافي الوقت ولا في خارجه مطلقاً نعم الاحوط استحباباً اعادةتها في موارد ( احدها ) من تعمد الجنابة مع كونه خائفاً من استعمال الماء فانه يتيّم و يصلى لكن الاحوط اعادةتها بعد زوال العذر ولو في خارج الوقت (الثاني) من تيّم لصلوة الجمعة عند خوف فوتها لاجل الزحام ومنعه (الثالث) من ترك طلب الماء عمداً الى اخر الوقت و تيّمه و صلى ثم تبين وجود الماء في محل الطلب ( الرابع ) من اراق الماء الموجود عنده مع العلم او الظن بعدم وجوده بعد ذلك ، وكذا لو كان على طهارة فاجنب مع العلم او الظن بعدم وجود الماء (الخامس) من اخر الصلوة متعمداً الى ان ضاق وقته فتيّم لاجل الضيق .

في هذا المتن امور (الاول) لا يجب اعادة ما صلاها بالتيّم الصحيح بعد زوال العذر لافي خارج الوقت ولا في الوقت ، اما عدم وجوب قضائها في خارج الوقت فللاجماع ، كما حكى عن الخلاف والمعتبر والتحرير والتذكرة والمنتهى ، منا ومن غيرنا عدى ما عن طاوس ، وقد نسبه الصدوق في محكي الامالى الى دين الامامية ايضاً ، وعدم صدق الفوت ولان القضاء بامر جديد وهو غير ثابت في المقام ، وللأخبار المتظاهرة الدالة

على عدم وجوب القضاء اما بالتصريح كحنسة زرارة المتقدمه عن احدهما عليهما السلام : فاذا خاف ان يفوته الوقت فليتيمم ويصلى فى اخر الوقت فاذا وجد الماء فلا قضاء عليه وليتوضأ لما يستقبل - او بالاطلاق - كصحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام فى الرجل اذا اجنب ولم يجد الماء ، قال عليه السلام يتيمم بالصعيد فاذا وجد الماء فليغتسل ولا يعيد الصلوة ( وحسنه ) قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اذا لم يجد الرجل طهوراً و كان جنباً فليتمسح من الارض وليصل فاذا وجد ماء فليغتسل وقد اجزئه صلوته التى صلى ( وصحيح العيص ) قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل اجنب فتييمم بالصعيد ثم وجد الماء ، قال لا يعيد ، ان رب الماء رب الصعيد فقد فعل احدا الطهورين ، او بخصوص الحكم بعدم القضاء مع اثبات وجوب الاعادة فى الوقت كصحيحة يعقوب بن يقطين ، قال سئلت ابا الحسن عليه السلام عن رجل تيمم فصلى فاصاب بعد صلوته ماء ، ايتوضأ و يعيد الصلوة ام تجوز صلوته ، قال عليه السلام اذا وجد الماء قبل ان يمضى الوقت توضأ واعاد ، فان مضى الوقت فلا اعادة عليه .

واما عدم وجوب الاعادة فى الوقت بعد ان صلى بتيمم صحيح فلا بد فى فرض صحة تيممه وان يقال بائنا ثله على القول بالتوسعة مطلقا وكان التيمم باعتقاد ضيق الوقت ثم بان سعته بناء على صحة التيمم بذلك الاعتقاد - كما اخترناه ، او ما اذا صلى فى سعة الوقت لا بالتيمم لهذه الصلوة بل كان متيمماً لغاية اخرى من صلوة فريضة سابقة او نافلة او غيرهما بناء على جواز الصلوة فى سعة الوقت للمتيمم وان لم يجز له التيمم فى سعتة - كما تقدم القول به (وكيف كان) فالكلام فى المقام فيما اذا فرض صلوته فى سعة الوقت بتيمم صحيح ثم ارتفع العذر فى الوقت ، لا ما اذا كان تيممه باطلاً فانه خارج عن محل الكلام فانه يجب فيه القضاء والاعادة بلا اشكال .

اذا تبين محل البحث فنقول الحق فى المقام ايضاً هو عدم وجوب الاعادة فى الوقت للاجماع عليه عدى ما حكى عن ابن الجنيد وابن ابى عقيل من القول بالصحة فى هذا الحال ولزوم الاعادة ، والاجماع سابق عليهما ومنعقد بعدهما على خلافهما ، ولقاعدة الاجزاء واطلاق ما تقدم من صحيح الحلبي وحسنه وصحيح العيص ،



وخصوص الاخبار الدالة على عدم وجوب الاعادة في الوقت كصحيح زرارة قال قلت لابي جعفر عليه السلام فان اصاب الماء وقد صلى بتيمم وهو في وقت، قال عليه السلام قدمضت صلوته ولا اعادة عليه (وهو ثقب على بن اسباط) عن عمه عن ابي عبدالله عليه السلام في رجل تيمم و صلى ثم اصاب الماء وهو في وقت قال قدمضت صلوته وليتطهر (وصحيح ابي بصير) قال سئلت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل تيمم وصلى ثم بلغ الماء قبل ان يخرج الوقت، فقال عليه السلام ليس عليه اعادة الصلوة (وخبر معوية بن ميسرة) قال سئلت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل في السفر لا يجد الماء تيمم وصلى ثم اتى الماء وعليه شيئ من الوقت، ايمضى على صلوته ام يتوضأ ويعيد الصلوة، قال يمضى على صلوته، فان رب الماء هو رب التراب (وخبر على بن سالم) عن ابي عبدالله عليه السلام، قال قلت له اتيتم واصلى ثم اجد الماء وقد بقى على وقت، فقال لا تعد الصلوة، فان رب الماء هو رب الصعيد.

وهذه الاخبار صريحة في عدم وجوب الاعادة اذا وجد الماء في الوقت، فلا مناص عن الاخذ بمضمونها والعمل بها، واما صحيحة يعقوب المتقدمة الدالة على التفصيل بين وجوب الاعادة في الوقت وعدم وجوبها في خارج الوقت فهي لا تقاوم ما تقدم من الاخبار المصرحة بعدم الاعادة في الوقت لاعراض الاصحاب عن العمل بها ان قد عرفت عدم نسبة القول بوجوب الاعادة الا الى ابن الجنيد وابن ابي عقيل، مضافاً الى امكان حملها على الاستحباب بقرينة موثق منصور بن حازم - وقد تقدم - عن الصادق عليه السلام في رجل تيمم وصلى ثم اصاب الماء، فقال عليه السلام اما انا فكننت اتوضأ واعيد، او بحملها على التيقية، حيث ان وجوب الاعادة في الوقت مذهب كثير من فقهاء العامة كطاوس وعطاء وقاسم بن محمد ومكحول وابن سيرين والزهري وربيعة، وان كان وجوب القضاء خارج الوقت لم ينقل الا عن طاوس - كما تقدم.

(الامر الثاني) لافرق في عدم وجوب اعادة ما صلاها بتيمم صحيح بين الحاضرة والفائتة والمنذورة والايات والنوافل المرتبة وغيرها، اما غير اليومية من الموقنات سواء كانت فريضة كصلوة الايات والمنذورة الموقنة، او نافلة كالرواتب اليومية فلا تطلق الاخبار

المتقدمة الدالة على عدم وجوب الاعادة في الوقت ولا القضاء، في خارجه . واما غير الموقته كصلوة القضاء فلان محل الكلام هو ما اذا اتى بها بتيمم صحيح و قد تقدم ان المختار في صلوة القضاء هو عدم جواز التيمم لها الامع اليأس عن زوال العذر الى اخر العمر او مع خوف مفاجاة الموت، فاذا تيمم والحال هذه وصلى القضاء ثم ارتفع العذر على خلاف العادة مثلاً فمقتضى قوله ﷺ في تعليل عدم وجوب الاعادة في الوقت في الموقنات بان رب الماء هو رب التراب هو عدم وجوب الاعادة في كل مورد اتى بالصلوة مع تيمم صحيح ولو كان غير موقت ،

ومما ذكرنا ظهر الحال في الصلوة المنذورة المطلقة ، فان جواز الايتان بها مع التيمم ايضاً كصلوة القضاء مقيد - على المختار- بعدم رجاء زوال العذر الى اخر العمر او خوف مفاجاة الموت، فاذا صلاها مع تحقق احد الشرطين فمقتضى ما تقدم من التعليل عدم وجوب الاعادة ،

كما انه قد ظهر ايضاً تصوير الصلوة مع التيمم الصحيح بناء على ما اخترناه من توقف جواز البدار على اليأس من زوال العذر الى اخر الوقت ، فانه اذا علم ببقاء العذر و صلى مع التيمم فقد كانت صلوته بتيمم صحيح، فاذا وجد الماء اوزال العذر بوجه اخر فمقتضى الاخبار المتقدمة والتعليل الوارد فيها هو عدم وجوب الاعادة .

**(الامر الثالث)** لافرق في عدم وجوب اعادة ما صلاها بتيمم صحيح بين المسافر والحاضر لعموم الدليل بالنسبة اليهما خلافاً للمحكي عن السيد في شرح الرسالة ، فاجب الاعادة على الحاضر لو تيمم لفقد الماء ثم وجده ، واستدل له باشعار ماورد في وجوب الاعادة فيمن صلى متيمماً عند منعه الزحام يوم الجمعة عن الخروج للوضوء ، وانصراف الادلة الدالة على عدم الاعادة عن الحاضر الفاقد للماء لندرة فقد مثله الماء لاسيما مع عدم عموم لغوى في اكثر تلك الادلة .

(وفيه) ما لا يخفى، لمنع اشعار ماورد في وجوب الاعادة في مورد الزحام بوجوبه على الحاضر الفاقد للماء مطلقاً ولو لغير الزحام كالمحبوس في مكان لا يتمكن من الماء فيه

مثلاً بل تعميم الحكم له قياس محض ، مضافاً الى ما سيأتى من عدم وجوب الاعادة فى زحام الجمعة ايضاً ، واما دعوى انصراف الادلة فهى غير مسموعة لان المدار على الانصراف الناشى من تفاوت صدق المفهوم على افراده من جهة التشكيك فيه لامن مجرد غلبة وجود بعض الافراد فلا يحتاج مع الاطلاق وعدم صحة دعوى الانصراف الى وجود العموم للغوى ، مضافاً الى ان الشك فى شمول تلك الاخبار للحاضر موجب للشك فى صحة اصل التيمم لافى الاعادة خاصة ، فهذا فى الحقيقة يرجع الى القول بعدم تسويغ عدم وجدان الماء للتيمم بالنسبة الى الحاضر واختصاصه بالمسافر ، فيخرج عن موضوع الفرض وهو ما اذا اتى بالصلوة يتيمم صحيح ، وقد عرفت ان عموم التعليل فى الاخبار المتقدمة يقتضى الاجزاء وعدم وجوب الاعادة فى كل مورد صلى بتيمم صحيح .

ومن ذلك ظهر ايضاً عدم وجوب الاعادة ولا القضاء فيما اذا كان العذر المسوغ للتيمم غير فقد الماء - وان كان مورد الاخبار المتقدمة خصوص عدم وجدان الماء - والظاهر عدم وجود الخلاف فيه وعدم قائل بالتفصيل فى الاعذار ، كل ذلك شاهد على انهم فهموا العموم من الاخبار من عموم التعليل الوارد فيها بان رب الماء هو رب التراب كما فى ذيل خبر معاوية بن ميسرة ، او ان رب الماء هو رب الصعيد فقد فعل احد الطهورين - كما فى ذيل صحيح العيص ، وقوله عَلَيْهِ فان رب الماء هو رب الصعيد الوارد فى ذيل خبر على بن سالم ،

و بذلك كله ظهر ان الاصل فى كل مورد اتى بالصلوة مع التيمم الصحيح هو الاجزاء لعموم التعليل المذكور وعموم ما دل على ان التراب احد الطهورين على ما يأتى بيانه لالما اطالوا الكلام فيه فى الاصول من توقف الاجزاء فى المامور به بالامر الاضطرارى على اشتمال المامور به الاضطرارى على جميع مصلحة الفرد الاختيارى فى حال الاضطرار وعلى بعضها مع عدم امكان استيفاء ما بقى منها بعد رفع الاضطرار او كان ما بقى منها غير لازم الاستيفاء و اطالوا هناك الكلام فى النقض والابرام ، فان من المقرر ان الواجب على المكلف هو امتثال الامر لا النظر فى مصالح المامور به وامكان استيفائها وعدمه ، بل النظر فى مصالح المامور به من وظيفة الشارع ،



(و التحقيق) ان ظاهر الاوامر الاضطرارية هو الاجزاء لامن جهة النظر الى المصالح فيها بل من جهة ان التكليف بالواجب الموسع الذى يكون وقته اوسع منه لا محالة يرجع الى الامر بالجامع بين افراده التى يمكن وقوعها فى وقته ، فاذا وقع الاضطرار بالنسبة الى بعض الافراد فدليل الامر الاضطرارى يقتضى بدلية الفرد الاضطرارى عن الفرد الاختيارى ومقتضى بدليته عنه وقيامه مقامه هو تطبيق المأمور به على كل منهما فاذا كان فى اول الوقت مأموراً بالامر الاضطرارى فمقتضاه توجه الخطاب بالمأمور به الى هذا الفرد منه اعنى الفرد المضطرب اليه و ان كان بحيث لولم يأت به الى اخر الوقت كانت وظيفته الفرد الاختيارى و لكن بعد قيام الدليل على جواز البدار و عدم وجوب التأخير ولومن جهة اليأس عن زوال العذر - كما على المختار من القول بالتفصيل فى جواز البدار - فلان الدليل الدال على جواز الفرد الاضطرارى فى اول الوقت هو كونه بمنزلة القصر و الاتمام للمسافر والحاضر فكما ان الدليل الدال على جواز صلوة المسافر اول الوقت قصراً دال على تطبيق الصلوة المأمور بها على ما اتى به . فلا يجب عليه الاعادة اذا قدم اهله فى اخر الوقت كذلك فى ما نحن فيه ، و انما الفرق بوجود التخيير فى القصر والاطماف مطلقاً و لو كان عالماً بقدم اهله فى اخر الوقت ، و لكن التخيير فى الاوامر الاضطرارية - بناء على التفصيل - مقيد بما اذا علم بعدم زوال العذر ، وعلى القول بجواز البدار مطلقاً يكون التخيير ايضا مطلقاً كالتخيير الحاصل فى القصر والاطماف فى الفرض المتقدم .

( فالعمدة فى اثبات الاجزاء ) هى استفادة وحدة الامر فى الفرد الاختيارى والاضطرارى و انه ليس فى الواجب الموسع الامر واحد و هو المتعلق بالافراد الاختيارية فى صورة عدم تحقق الاضطرار ، و بالفرد الاضطرارى و الاختيارى مع تحقق الاضطرار فى بعض الافراد فىكون الترخيص فى البدار موجباً للتخيير عقلاً بين الفردين - بناء على وقوف الامر على العنوان الجامع فقط - او التخيير شرعاً - بناء على سراية الامر من الجامع الى الخصوصيات -

اذا تبين ذلك فنقول ان الامر بالصلوة متعلق بالجامع المشروط بالطهارة التى

تتحصل بالماء في حال الاختيار و بالصعيد في حال الاضطرار ، فلازم الدليل الدال على كون الصعيد طهوراً هو بدلية الطهارة الحاصلة من الصعيد في حال الاضطرار عن الحاصلة من الماء ، فاذا دل الدليل على جواز البدار كان ذلك دالاً على التخيير العقلي او الشرعي بين الفردين ولازمه تطبيق المأمور به على الفرد الاضطراري كتطبيقه على الفرد الاختياري و هو مقتضى للاجزاء و عدم وجوب الاعادة ، هذا حكم الاعادة في الوقت .

ومنه يظهر حكم القضاء في خارج الوقت بطريق اولي ، فان القضاء الذي هو بامر جديد انما يجب مع صدق عنوان فوت الفريضة في الوقت ، و بعد ثبوت تطبيق المأمور به على الفرد الاضطراري لا مجال للشك في عدم صدق عنوان الفوت فلا وجه معه لوجوب القضاء .

فتحصل ان الاصل يقتضى الاجزاء في الاوامر الاضطرارية مطلقاً في الواجبات الموسعة اذا دل الدليل على جواز البدار فيها - فلا يجب الاعادة بعد رفع الاضطرار في الوقت فضلاً عن القضاء في خارجه و اما في الواجبات المضيقه وكذا في الموسعات مع عدم جواز البدار فيها فالاصل ايضاً الاجزاء بمعنى عدم وجوب القضاء اذا اتى بالواجب الاضطراري على الوجه الصحيح لعدم صدق الفوت حينئذ ، والله الموفق للصواب .

**(الامر الرابع)** حكم جملة من الاصحاب بوجوب الاعادة في موارد خاصة انها ها المصنف (قدمه) الى خمسة ، والحق عدم وجوب الاعادة فيها ايضاً و ان كان الاحوط استحباً هو الاعادة فيها بعد زوال العذر خروجاً عن خلاف من اوجبها ، بل قد تقدم ان مقتضى رواية منصور بن حازم هو استحباب الاعادة مطلقاً ولو في غير هذه الموارد الخمسة لقوله **عليه السلام** فيها: اما انا فكننت اتوضأ و اعيد، فاللازم ان يبحث عن كل واحد من الموارد المذكورة ، فنقول .

**(الاول)** منها من تعمد الجنابة مع كونه خائفاً من استعمال الماء ، والكلام في حكم هذا الامر من جهات (الاولي) في جواز تعمد الجنابة مع كونه خائفاً من استعمال الماء ، والتحقق جوازه للاجماع المحكي في المعتبر على اباحته و موافقة جوازه مع

الاصل والعمومات الدالة على الاذن في اتيان الحرث متى شاء ، وللحرج الشديد في المنع عنه في بعض الاحوال ، ودلالة خبر السكوني الحاكي لقضية ابي ذر وقوله لرسول الله ﷺ : هلكت ، جامعة على غير ماء ، وقوله ﷺ يا اباذر يكفيك الصعيد عشرين ، و خبر اسحق بن عمار عن الرجل يكون مع اهله في السفر فلا يجد الماء يأتي اهله - الى ان قال ﷺ هو حلال بل و ماورد في صحيح سليمان ان الصادق ﷺ كان وجعاً شديداً الوجع فاصابته جنابة و هو في مكان بارد و كانت ليلة شديدة الريح باردة فامر غلما نه فصبوا عليه الماء و غسلوه فانه و ان ورد فيه انه اتى بال غسل لا التيمم الا انه مبنى على القول بعدم انتقال التكليف الى التيمم في الجنابة العمدية فهو و ان كان من هذه الجهة غير معمول به الا انه يدل على جواز التعمد للجنابة في حال الاضطرار في الجملة و لو من جهة الاضطرار الى عدم المباشرة في الغسل فانه ﷺ امر غلما نه فجعلوه على خشبة و صبوا عليه الماء و غسلوه ، و اما استفادة تعمد الجنابة من الحديث فلقيام الدليل والضرورة على نزاهتهم من الاحتلام ، و قد مر شرط من الكلام في ذلك من مسألة العشرين من مبحث مسوغات التيمم ، و في المسئلة الثامنة من مبحث ما يوجب الجنابة من مباحث الغسل .

(الجهة الثانية) اذا تعمد الجنابة مع الخوف من استعمال الماء لمرض فهل يجب عليه الغسل و لو أدى الى الضرر ، او تعين التيمم ، و قد تقدم البحث في ذلك في مسألة العشرين المتقدمة و ذكرنا ان المشهور هو تعين التيمم ، و حكى عن الشيخين وجوب الغسل عليه و ان خاف على نفسه و اختاره صاحب الوسائل ايضاً و عليه صاحب المستند لكن مع عدم خوف تلف النفس ، و ذكرنا ان الاقوى ما عليه المشهور .

(الجهة الثالثة) اذا صلى مع التيمم فهل يجب عليه الاعادة في الوقت اذا زال عذره و تمكن من الطهارة المائية ، اولا ، قولان ، المحكى عن جملة من كتب الشيخ كالتهديب والاستبصار والنهاية والمبسوط وعن المذهب البارع والاصباح وروض الجنان هو الاول ، و استدلل له بعض بقاعدة الاحتياط ، لعدم العلم باجزاء الطهارة الترابية في الفرض مع ما ورد في غير واحد من الاخبار من التشديد عليه بالامر بالاغتسال و ان تألم من البرد ،



و بالمروى عن الصادق عليه السلام ، وفيه: قال سئلته عن رجل اصابته جنابة في ليلة باردة يخاف على نفسه التلف ان اغتسل ، قال عليه السلام يتيمم ، فاذا امن البرد اغتسل واعد الصلوة .  
 (و الاقوى) عدم وجوب الاعادة لقاعدة الاجزاء على ما تقدم بيانها في ذيل الامر الثالث، وللأخبار المتقدمة الدالة على عدم وجوب الاعادة ولا القضاء مع التعليل بان رب الماء هو رب الصعيد ، فانها شاملة باطلاقها صورة تعمد الجنابة ، و خبر ابي ذر الذي فيه انه يكفيك عشرين وعدم ورود الامر فيه من رسول الله صلى الله عليه وآله لابي ذر باعادة الصلوة بعد وجدان الماء ، فانه لو امره باعادة الصلوة لحكاه الامام عليه السلام في مقام البيان .

وبذلك يندفع ما استدل به للاول من عدم العلم بالاجزاء ، و ذلك لعدم وضوح الفرق بين المورد و بقية الموارد في شمول قاعدة الاجزاء ، فان الواجب في الجميع ليس الا الطبيعية المنطبقة على الفرد و ان المأني به مع التيمم فردتها كالمأني به مع الطهارة المائية و ان الفرض صحة التيمم و وقوع الامر به و انطباق الأمور به على المأني به و انه ليس عليه من الواجب فردان من الطبيعة ، فاللازم هو الاجزاء ، والا فلا بد اما من القول ببطالان المأني به او بوجوب التكرار في اصل الواجب وكلاهما خلاف الفرض .

و اما المرسل فمضافاً الى ضعفه بالارسال لاصراحة فيه بمن تعمد الجنابة بل التأمّل فيه قاض بكون مورد غير المتعمد لها و ذلك للتعبير فيه بقوله اصابته جنابة ، لاشعاره بعدم كونه متعمداً في ذلك ، فان حق التعبير عن المتعمد ان يقال اجنب نفسه ، هذا مضافاً الى انه معارض بما هو اصرح منها دلالة و اقوى سنداً مما تقدم من الاخبار الصريحة في نفي وجوب الاعادة فيمن اجنب و لم يجد الماء . و موردها و ان كان في صورة عدم وجدان الماء فلا منافاة لها مع المرسل الدال على الاعادة في صورة خوف التلف من البرد، الا ان الظاهر المقطوع به عدم الفرق بين فقد الماء وبين سائر الاعذار المسوغة للتيمم تنزيلاً للمنع الشرعي الناشئ من خوف استعمال الماء منزلة المنع العقلي الناشئ من فقدانه ، لاسيما مع عدم حرمة التعمد للجنابة كما مر في الجهة الاولى مع التعليل في غير واحد من تلك الاخبار لعدم وجوب الاعادة بان رب الماء هو رب الصعيد ، الذي تقدم

انه يدل على عدم وجوب الاعداد في كل مورد اتى بالصلوة مع التيمم الصحيح ، فلا بد من حمل المرسل اما على الندب او على التيقية ، و مع ذلك فلاحتياط في الاعداد حسن لاحتمال كون الامر بالاعداد في المرسل تعدياً محضاً للتشديد في امر تعمد الجنابة كما في الاخبار الواردة في وجوب الغسل عليه ، فان المستفاد منها انه انما امر فيها بالغسل لعدم المساهلة في تعمد الجنابة والاهتمام بامر الصلوة والطهارة المائية، ولكن لما كان المرسل ضعيفاً لارساله لم يكن هذا الاحتياط واجباً ، و لا بأس به استحباباً كما في المتن .

(الثاني) من الموارد الخمسة من تيمم لصلوة الجمعة عند خوف فوتها لاجل الزحام و منعه عن الخروج للوضوء ، والكلام فيه يقع في مقامين (الاول) في مشروعية التيمم و صحته في الفرض (فتقول) لا اشكال في مشروعية التيمم و صحته في الفرض بناء على القول بوجوب صلوة الجمعة تعييناً ، و ذلك لدخول المورد في عنوان التيمم لاجل ضيق الوقت، حيث انه تفوته صلوة الجمعة بالخروج للوضوء مع عدم وجود الماء في المسجد او عدم امكان الوضوء فيه ، بل قيل انه لاختلاف في صحته في الفرض حتى ممن انكر جواز التيمم لاجل ضيق الوقت مطلقاً ، قال ولعله للفرق بينهما من جهة مانعية الزحام هنا لا الضيق المجرد و للاهتمام بصلوة الجمعة التي هي اهم من جميع الصلوات اليومية بناء على وجوبها التعيني كما هو مفروض المسئلة ، و لخصوص خبر السكوني و موثق سماعة الاثيين في المقام الثاني .

و اما على القول بالوجوب التخييري فيها فلا اشكال في مشروعية التيمم و صحته حينئذ مجال لعدم ثبوت مسوغية فوات احد فردي الواجب للتيمم له مع امكان الاثيان بالفرد الاخر، بل الاقوى هو المنع عن صحته ، و عليه فيخرج هذا المورد عن حكم المفروض في المقام وهو البحث عما اذا صلى بتيمم صحيح بناء على التحقيق من عدم وجوب صلوة الجمعة تعييناً في الغيبة .

(المقام الثاني) في حكم اعادة ما صلاها الجمعة بتيمم صحيح بعد خروج وقت صلوة الجمعة ، و انه هل يجب اعادة الفريضة مع الطهارة المائية ظهراً اربع ركعات اولاً،

فمن الوسيلة والجامع والمقنع والنهاية والمبسوط والمهذب هو الوجوب ، و ذلك للشك في اجزاء الجمعة الماتى بها بالتيمم . ولموثق سماعة عن الصادق عليه السلام عن ابيه عن آبائه عن علي عليهم السلام انه سئل عن الرجل يكون في وسط الزحام يوم الجمعة او يوم عرفة فاحدث او ذكرانه على غير وضوء ولا يستطيع الخروج من كثرة الزحام ، قال يتيمم ويصلى معهم ويعيد اذا هو انصرف .

(وخبر السكوني) ايضاً عنه عن ابائه عن علي عليهم السلام انه سئل عن رجل يكون في وسط الزحام يوم الجمعة او يوم عرفة لا يستطيع الخروج من المسجد من كثرة الناس ، قال يتيمم و يصلى معهم و يعيد اذا انصرف .

و الاقوى عدم وجوب الاعادة كما حكي عن المحقق و العلامة والشهيدين و المحقق الثاني و غير هم من متأخري المتأخرين ، بل في الجواهر : لعله لاخلاف بينهم فيه للاصل - اى اصالة البرائة - وعدم وجوب الازيد من فرد واحد من الطبيعة ، وقاعدة الاجزاء بعد القطع بصحة ما اتى بهمع التيمم ، فلاشك معها في الاجزاء ، و لما ورد مما يدل على عدم الاعادة معللاً بان رب الماء هو رب الصعيد ، و عدم دلالة الخبرين على وجوب الاعادة لمكان الايمان بالتيمم ، بل لعل الظاهر منهما كون الاعادة لمكان كون الصلوة معهم ، كما يدل قوله عليه السلام في الخبرين : يتيمم و يصلى معهم و يعيد ، لاسيما معروفة انعقاد الجمعة معهم في ذلك الزمان ، فتكون الاعادة لعدم اجزاء ما اتى به تقية كما يدل عليه صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام ، قال قلت له ان اناساً رووا عن امير المؤمنين عليه السلام انه صلى اربع ركعات بعد الجمعة لم يفصل بينهن بتسليم فقال عليه السلام يا زرارة ان امير المؤمنين عليه السلام صلى خلف فاسق فلما سلموا انصرف قام امير المؤمنين عليه السلام فصلى اربع ركعات بينهن بتسليم ، فقال لرجل الى جنبه : يا ابالحسن صليت اربع ركعات لم تفصل بينهن ، فقال اما انها اربع ركعات مشتبهات ، فسكت ، فوالله ما عقل ما قال له ، هذا ، ولو سلم ظهور دلتهم على وجوب الاعادة لاجل اتيان الجمعة بالتيمم فلا بد من رفع اليد عن ظهورهما بالادلة القوية التي قوينها وقوينها بها عدم وجوب الاعادة ، فيحمل الخبران على الاستحباب ، وهذا هو الوجه في القول باستحباب الاعادة في المقام مع الخروج عن خلاف من اوجبه



(لكن الانصاف) ظهور الخبرين فى كون الاعادة لمكان كون الجمعة معهم، وعليه فلا يبقى محل للقول باستحباب الاعادة فيما اذا كانت الجمعة مع الامام العادل مع التيمم، الا ان يقال بالاحتياط والايان برجاء افضليتها .

(المورد الثالث) من ترك طلب الماء الى اخر الوقت وتيمم و صلى ثم تبين وجود الماء فى محل الطلب ، والكلام فى هذا المورد ايضاً فى جهات (الاولى) فى حكم ترك طلبه الى اخر الوقت (الثانية) فى انه اذا ترك الطلب الى اخر الوقت فهل يجب عليه الصلوة متيمماً فى اخر الوقت او انها تسقط عنه بعضيانه وترك الطلب فى سعة الوقت ( الثالثة ) فى انه اذا كان مكلفاً بالصلوة مع التيمم فى اخر الوقت فهل يجب عليه القضاء فى خارج الوقت اولاً ، وقد استوفينا الكلام فى الجهات الثلاث فى طى المسئلة التاسعة فى مسوغات التيمم ص ١٥٦ مفضلاً ، وفى المسئلة السادسة والعشرين فى مسوغية ضيق الوقت ص ٢٠٨ ، فراجع اليهما .

( المورد الرابع ) من اراق الماء الموجود عنده مع العلم او الظن بعدم وجوده بعد ذلك ، وكذا لو كان على طهارة فاجنب مع العلم او الظن بعدم وجود الماء ، والبحث فى هذا المورد ايضاً يقع تارة عن حكم اراقة الماء او اجنابه عمدأ واخرى فى حكمه بعد الاراقة او الاجناب وانه هل هو مكلف بالصلوة متيمماً ويصح منه التيمم اولاً ، وثالثة فى حكم وجوب الاعادة عليه فى الوقت عندا تتمكن من الماء او القضاء فى خارجه ، وقد استوفينا الكلام فى الجهات الثلاث فى المسئلة الثالثة من مسائل الفصل المعقود فى غسل الجنابة مفضلاً و اشرنا الى الكلام فيها فى المسئلة الثالثة عشر من مسائل التيمم فى البحث عن مسوغاته ص ١٦٣ .

(المورد الخامس) من اخر الصلوة متعمداً الى ان ضاق وقته فتييمم لاجل الضيق، والكلام فيه ايضاً يقع تارة فى حكمه بعد الضيق وانه هل يصح منه التيمم اولاً ، واخرى فى وجوب القضاء عليه اذا صلى متيمماً فى الضيق، وقد استوفينا الكلام فى الجهتين فى المسئلة السادسة والعشرين فى مسوغية ضيق الوقت تفصيلاً ص ٢٠٨ ، و اشرنا اليه فى المسئلة الثامنة فى غسل الجنابة، فراجع .

مسئلة (٩) اذا تيمم لغاية من الغايات كان بحكم الطاهر مادام باقياً لم ينتقض وبقى عذره فله ان يأتى بجميع ما يشترط فيه الطهارة الا اذا كان المسوخ للتيمم مختصاً بتلك الغاية كالتيمم لضيق الوقت فقد مر انه لا يجوز له مس كتابة القران ولاقراءة العزائم ولاالدخول فى المساجد، وكالتيمم لصلوة الميت اوللنوم مع وجودالماء .

فى هذه المسئلة امور (الاول) انه اذا تيمم لصلوة جاز ان يصلى بهصلوة اخرى وان يجمع بين صلوات متعددة بتيمم واحد سواء كانت مشتركة فى الوقت او مختلفة ، و قد مر الوجه فى ذلك فى المسئلة الرابعة من هذا الفصل اعنى البحث عن احكام التيمم ص ٣٥٢ (الثانى) اذا تيمم لغاية كالدخول فى المساجد مثلاً جاز له الايتان بغاية اخرى مما يشترط فيه الطهارة مادام بقاء ذاك التيمم وعدم انتفاضه بحدث او باصابة الماء بشرط العجز عن تحصيل الطهارة المائية لتلك الغاية الاخرى وجواز الايتان بها متيمماً للعجز عن الطهارة المائية ، فلا يجب تجديد التيمم لكل غاية على حدة ، ولا خلاف فى ذلك بينهم ، قال فى الجواهر : لا عرف فيه خلافاً من احد من الاصحاب بعد فرض كون الغاية مما تستباح بالتيمم ، وقال بل ظاهر المنتهى او صريحه الاتفاق عليه ، نعم ربما كان بين الاصحاب بحث فى اصل مشروعية التيمم لبعض الغايات كما ستسمعه (انتهى) ويدل على ذلك عموم تنزيل التيمم منزلة المائية وانه لا ينتقض الا بالحدث او التمكن من الماء وانه يكفيك عشر سنين وان رب الماء هو رب التراب ، والاخبار الدالة على جواز ايتان الصلوات المتعددة بتيمم واحد حسبما اشرنا اليه فى الامر الاول ونقلناها فى ذيل المسئلة الرابعة من هذا الفصل ص ٣٥٣ ، وخصوص خبر زرارة ع-ن الصادق عليه السلام فى رجل تيمم ، قال عليه السلام يجزيه ذلك الى ان يجد الماء ، فان اطلاق الاجزاء يشمل اجزائه لكل غاية ولو كانت غير الصلوة .

(الامر الثالث) اذا كان المسوخ للتيمم مختصاً بغاية لايجوز الايتان بغاية اخرى بهما لايعجز عن ايتان الطهارة المائية له ، وقد استوفينا الكلام فى هذا الامر فى المسئلة الحادية والثلاثين فى مبحث المسوغات عند البحث عن مسوغية ضيق الوقت ، فراجع ص ٢١٣

مسئلة (١٠) جميع غايات الوضوء والغسل غايات للتيمم ايضاً فيجب لما يجب لاجله الوضوء او الغسل ويندب لما يندب له احدهما فيصح بدلاً عن الاغسال المندوبة والوضوءات المستحبة حتى وضوء الحائض والوضوء التجديدي مع وجود شرط صحته من فقد الماء ونحوه نعم لا يكون بدلاً عن الوضوء التهيؤي كما مر كما ان كونه بدلاً عن الوضوء للمكون على الطهارة محل اشكال، نعم اتيانه برجاء المطلوبة لمانع منه لكن يشكل الاكتفاء به لما يشترط فيه الطهارة او يستجب اتيانه مع الطهارة .

اعلم ان ههنا مقامات ثلاثة اشار اليها المصنف (قده) في هذه المسائل (الاول) انه يستباح جميع الغايات المشترطة بالطهارة المائية بالتيمم لخصوص الغايات التي اضطر الى فعلها مثل الصلوة المفروضة التي لا سبيل له الا الى اتيانها مع التيمم ، بل يستباح به جميع الافعال التي تكون الطهارة شرطاً لصحتها كصلوة النافلة او لكما لها كقراءة القران ، او لجوازها كمس كتابة القران واللبث في لمسجد . وقد تقدم الكلام في المسئلة التاسعة ص ٣٧٠ .

(الثاني) انه يستباح جميع الغايات المشترطة صحتها او جوازها او كمالها بالطهارة بفعل التيمم ولو لم يأت به لتلك الغاية بل اتي بدلاغاية اخرى فاذا تيمم لغاية مثل صلوة الفريضة او النافلة جاز له الاتيان بكل ما يشترط صحته او جوازه او كماله بالطهارة بذلك التيمم ما لم ينتقض بحدث او بالتمكن من استعمال الماء ، وهذا ايضاً تقدم في المسئلة السابقة .

( الثالث ) انه يجوز له الاتيان بالتيمم لكل غاية يشترط صحتها او جوازها او كمالها بالطهارة المائية ، ولا يتوقف صحته على خصوص غاية من الغايات ، بل له ان يتيمم عند كل غاية الاماستنى ، وهذا هو الذي اشار اليه المصنف (قده) في هذه المسئلة ، وقد صرح جملة من الاصحاب بهذه الكلية ، وفي الحدائق انه المشهور بين الاصحاب ، وعن الغنية الاجماع عليه ، وعن المعبران انه يجوز التيمم لكل من وجب عليه الغسل اذا عدم الماء وكذلك كل من وجب عليه الوضوء وهو اجماع اهل الاسلام .



(واستدلوا) لهذه الكلية بقوله تعالى بعد ما امر بالتيمم لمن لا ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم، وما ورد من ان التراب احد الطهورين وانه بمنزلة الماء ويكفيك عشرين: وان التيمم غسل المضطر وانه الوضوء التام في وقت الضرورة، وبما ورد من الاخبار في الموارد الخاصة مثل تيمم الحائض بعد النقاء لحلية وطهها وما ورد في التيمم للنوم وللخروج من المسجدين جنباً، وما ورد من بدليته عن غسل الاحرام، وغير ذلك من الموارد.

فهذه الكلية في الجملة مما لا ينبغي الاشكال فيها الا انه وقع البحث عن موارد جزئية وهي امور (الاول) في التيمم لدخول المسجدين واللبث في سائر المساجد ولمس المصحف فهل يستباح به الغايات المذكورة اولاً، فعن كاشف الغطاء الميل اليه، وعن فخر المحققين المنع عنه مستدلاً بقوله تعالى ولا جنباً الا عابري سبيل حتى تغسلوا - بناء على ان المراد منه النهي عن دخول الجنب في المساجد بكون المراد من الصلوة في صدر الالية مواضعها، وتقريب الاستدلال انه تعالى جعل الاغتسال غاية للتحريم فلا يستباح بغيره ، والحق به مس كتابة القران لعدم فرق الامة بينهما ويلزمه المنع عن استباحة الطواف به ايضاً لاستلزامه الدخول في المسجد .

وهذا الاستدلال منه (قده) عجيب، لمنع ارادة المساجد من الصلوة اولاً لعدم قرينة دالة عليها بعد امكن ارادة معناها الحقيقي لكي يكون النهي متعلقاً بالصلوة في حال الجنابة الا في حال السفر المعبر عنه بقوله تعالى - عابري سبيل - فيجوز التيمم للصلوة حينئذ ، واختصاص جواز التيمم بالسفر لغلبة فقدان الماء فيه، كما وقع التصريح بلفظ السفر في اخر الادية .

(وثانياً) انه يجب الخروج عن ظهور كون خصوص الغسل غاية للتحريم بما دل على بدلية التيمم من الادلة المتقدمة .

( وثالثاً ) انه لا دليل على الحاق غير اللبث في المساجد به الا ان يتمسك بعدم القول بالفصل ، وهو ممنوع فالحق جواز التيمم لللبث في المساجد ودخول المسجدين

و مس كتابة القران لعموم دليل طهورية التراب و سائر ما تقدم الاستدلال به فى الكلية المتقدمة .

(الثانى) حكى فى الجواهر عن الشهيد فى الذكرى الاشكال فى صوم الجنب و وطى الحائض بعد انقطاع الدم بالتيمم، ثم حكى عن الغنية الميل الى العدم بالنسبة الى الاول ، ولم ارفى الذكرى كلاماً له فى صوم الجنب ، لكن الصريح منه فى مبحث الحيض جواز الوطى بعد انقطاع الدم اذا تيممت و غسلت فرجها مستدلاً بالخبر الوارد فى ذلك ، ولم ادر من اين يحكى عنه المنع كما انى لم اعثر على ما نسبه الى الغنية من المنع .

(نعم) قوى فى المدارك فى كتاب الصوم المنع عن بدلية التيمم عن الغسل فى صوم الجنب والحائض، وقال: الاصح عدم الوجوب لاختصاص الامر بالغسل فيسقط بتعذره و ينتفى بالاصل ، وقيل يجب لعموم الامر بالتيمم فى الاية المباركة عند عدم وجدان الماء ، و لان حدث الجنابة والحيض مانع من الصوم فيستصحب الى ان يثبت المزيل و هو الغسل او ما يقوم مقامه فى الاباحة، وضعف الدليلين ظاهر (انتهى) ومراده (قده) من قوله لاختصاص الامر بالغسل هو ان الواجب فى الصوم هو خصوص الغسل او الطهارة الحاصلة منه لامطلق الطهارة ولو كانت حاصلة من التيمم ولادليل على بدلية التيمم عن الغسل او الوضوء فى خصوص صوم الجنب والحائض .

وحكى عن العلامة فى المنتهى ايضاً القول بالمنع مستدلاً بان المانع من صحة الصوم هو حدث الجنابة ، والتيمم لا يرفعه بل هو ظهور بمنزلة الماء فى كل ما يجب فيه الغسل لافئما توقف على رفع الجنابة، فالتيمم يجب فى كل موضع يجب فيه الغسل لافئما يشترط بعدم الجنابة ( ولا يخفى ما فى كلامهما ) اما ما فى المدارك فلان الظاهر من دليل اعتبار الغسل ليس اعتباره من حيث انه غسل، بل الظاهر منه اعتباره من اجل اعتبار ما يترتب عليه من الطهارة ، فبدليل طهورية التيمم عند العجز عن الغسل يثبت به ما يثبت بالغسل، واما ما عن المنتهى فلما تقدم من ان التيمم رافع للحدث لانه يترتب عليه الاستباحة فقط ، مع ان المستفاد من ادلة شرطية الغسل فى الصوم هو شرطية لاما نعية الجنابة ، ولو

اغمضنا عن ذلك فغاية ما يمكن تسليمه هو اعتبار الخلو من الحدث في صحته ، و بدليل بدلية التيمم عن الغسل يترتب عليه اثار الخلو من الحدث سواء كان الحدث مانعاً او الخلو منه شرطاً (وبالجملة) فالاقوى ما عليه المشهور من صحة صوم الجنب مع التيمم عند تعذر الغسل، وتمام الكلام في ذلك في كتاب الصوم.

( الثالث ) ربما يستشكل في استباحة الوطى بالتيمم بعد انقطاع الدم بناء على حرمة قبل الاغتسال بان التيمم ينتقض بمطلق الحدث الذى منه الجنابة الحاصلة بمسمى الوطى فيكون الوطى بقاءً في حال الحدث (واجيب) بعدم الدليل على حرمة الوطى مع حدث الحيض الا في حدوده دون بقائه وذلك بعد ورود الدليل على جواز وطى الحائض اذا تيممت ففي خبر ابي عبيدة عن الصادق عليه السلام في المرثة ترى الطهر في السفر وليس معها من الماء ما يكفيها لغسلها وقد حضرت الصلوة ، قال عليه السلام اذا كان معها بقدر ما تغسل به فرجها فتغسله ثم تيمم وتصلى ، قال فيأتيها زوجها في تلك الحال ، قال نعم اذا غسلت فرجها وتيممت ، وفي خبر اخر عنه عليه السلام بعد ان سئل عن المرثة اذا تيممت من الحيض هل يحل لزوجها وطئها ، قال عليه السلام نعم ،

وفي الجواهر: وربما يظهر منهما عدم الاحتياج الى تجديد التيمم لكل وطىء كما عن النهاية النص عليه ، قيل لان الجنابة لا يمنع الوطى فلا ينتقض التيمم المبيح له (اقول) ولعل مراد من نقل عنه القول بعدم انتقاض التيمم هو جعله كالتيمم للوصول الى الماء في المسجد اذا انحصر الماء فيه فانه يجوز التيمم له، وحينئذ فلا ينتقض بالوصول الى الماء ، بل ويجوز الوضوء او الغسل في المسجد بهذا التيمم مع عدم امكان اتيانها في خارج المسجد، وكذا في التيمم والوضوء للنوم فان اثرهما لا يرتفع به وانما الوضوء او التيمم حينئذ لاجل ايقاع النوم على وجه الكمال (وكيف كان) فلا بأس باستفادة عدم لزوم تجديد التيمم لكل وطى من اطلاق الخبرين سواء اثبتنا بذلك عدم انتقاض التيمم بالوطى او قلنا بان الحكم تعبدى محض.

وليس الاشكال بلزوم انتقاض التيمم باول الوطى مبتنياً على القول بحرمة وطى الحائض بعد طهرها قبل الاغتسال بل يتمشى الاشكال على القول بالكرهية ايضاً، فما في



الجواهر- بعد ذكر الاشكال المذكور- من قوله ( قدّه ) الا ان الامر سهل عندنا لعدم اشتراط الوطى بالغسل كما مر - غير سديد ، لان الكراهة مسلّمة عند القائلين بعدم الحرمة ، للجمع بين الخبرين وغيرهما مما ظاهره المنع وبين ما صريحه الجواز كموثقة ابن يقطين عن الكاظم عليه السلام في الحائض ترى الطهر ، ايقع عليها زوجها قبل ان تغتسل ، قال عليه السلام لا بأس ، وبعد الغسل احب ( ومرسلة ابن مغيرة ) عنه عليه السلام : المرثة اذا طهرت من الحيض ولم تمس الماء فلا يقع عليها زوجها حتى تغتسل فان فعل فلا بأس ، وتمس الماء احب الى ، بل الخبران يدلان بنفس مدلولهما على الكراهة فيحمل عليها ما يدل بظاهره على المنع كموثقة ابي بصير عن الصادق عليه السلام عن امرئة كانت طامثا فرأت الطهر ، ايقع عليها زوجها قبل ان تغتسل ، قال عليه السلام لا يصلح حتى تغتسل ، وتام الكلام في حكم الوطى قبل الغسل في محله ( وبالجملة ) فالوجه في دفع الاشكال هو ما ذكرناه من عدم ارتفاع اثر التيمم بالوطى بالنسبة الى هذه الغاية اعنى الوطى كعدم ارتفاع اثره بالوصول الى الماء في المسجد في الفرض المتقدم بالنسبة الى هذه الغاية اعنى الدخول في المسجد لاخذ الماء او الاغتسال فيه ، والله الهادي .

( الرابع ) ربما يشكل في بديلة التيمم عن الوضوء الذي لا يكون رافعاً للحدث كوضوء الجنب للاكل والنوم ووضوء الحائض للذكر في اوقات صلواتها ، وكذا في بديلة التيمم عن الاغسال المستحبة كغسل الجمعة :

من اطلاق ادلة بديلة التيمم مثل قوله عليه السلام : التيمم بالصعيد لمن لا يجد الماء كمن توضأ من غد يرماء ، وقوله عليه السلام يكفيك التراب عشرين ، مع ضرورة الاحتياج في عشرين الى ما ذكر من الوضوءات الصورية والاغسال المسنونة ، فكيف يكفيه الصعيد اذا لم يكفه لها ، وما دل على بديلة التيمم عن غسل الاحرام بضميمة عدم الفصل بينه وبين غيره من الاغسال المندوبة ، ولا تلاق قوله في الرضوى : التيمم غسل المضطر ووضوءه ، ولعموم المنزلة في صحبة حماد : هو بمنزلة الماء ، حيث ان المتبادر منه كونه بمنزلة الماء في التوضي والاعتسال ، ولا لوية غير الصلوة في الاكتفاء بالتيمم بعد ثبوت كفايته لها مع وجود المسوغ له من العجز عن استعمال الماء .

ومن دعوى انصراف تلك الادلة عما لا يرفع الحدث خصوصاً بملاحظة كون الحكمة فى مشروعية الوضوءات المذكورة والاعسال المسنونة للتنظيف غالباً ، كما يستفاد من العلة فى تشريع غسل الجمعة من انه شرع لرفع ريح الآباط ، ولاستبعاد جواز التيمم بدلا عن غسل الجمعة مع عدم الاشارة اليه فى شيئ<sup>١٢</sup> من الاخبار المسوقة لبيان حكم من لا يتمكن منه فى يوم الجمعة من تقديمه يوم الخميس او قضاءه يوم السبت .

(ولا يخفى) ان الاول هو الاقوى لما فى ادلة البدلية من الاطلاق القوى ، هذا بناء على المشهور من عدم الاجتزاء بالاعسال المسنونة عن الوضوء ، واما على القول بالاجتزاء فهى رافعة للحدث الاصغر ، فلا اشكال فى البدلية لعدم مورد للانصراف المذكور فى اطلاقات ادلة التيمم .

( الامر الخامس ) قد تقدم الكلام من فى حكم التيمم بدلاً عن الوضوء قبل الوقت للتهيؤ لاجل الصلوة وعن الوضوء للكون على الطهارة فى المسئلة الاولى من هذا الفصل وقوينا هناك عدم الجواز للاجماع المحكى على عدم جواز التيمم قبل الوقت فراجع ، ص ٣٤١ والله الهادى الى سواء السبيل .

مسئلة (١١) التيمم الذى هو بدل عن غسل الجنابة حاله كحالته فى الاغناء عن الوضوء كما ان ما هو بدل عن سائر الاعسال يحتاج الى الوضوء او التيمم بدله مثلها ، فلو تمكن من الوضوء تَوْضُأً مع التيمم بدلها ، وان لم يتمكن تيمم تيمم تيممين احدهما بدل عن الغسل والاخر عن الوضوء .

اذا تيمم بدلاً عن غسل الجنابة فلا يحتاج معه الى الوضوء اذا تمكن منه ولا الى التيمم بدلاً منه مع عدم التمكن منه ، اما عدم الحاجة الى الوضوء مع التمكن منه فلخبر الحلبي عن الصادق عليه السلام عن الرجل يجنب ومعه قدر ما يكفيه من الماء لوضوء الصلوة ، يتوضأ بالماء او يتيمم ، قال عليه السلام لابل يتيمم ، واما عدم الحاجة الى التيمم مع عدم التمكن من الوضوء فقد ادعى فى الجواهر عدم وجدان الخلاف فيه ، و استدله بظاهر الاية المباركة اعنى قوله تعالى : **اولا مستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا (الاية)**

حيث انه تعالى امر بطبيعة التيمم الحاصلة بمرة واحدة فيكفي بها ، ولكن في دلالته تأمل بل منبع ، لانه في مقام اصل التشريع لا يصدد بيان الاجتزاء بالمرة وعدمه (وبصحيح زرارة) عن الباقر عليه السلام في حكاية تيمم عمار و تعليم النبي صلى الله عليه وآله له كيفية التيمم ، قال عليه السلام : ثم اهوى صلى الله عليه وآله بيديه الى الارض فوضعهما على الصعيد ثم مسح جبينه باصابعه و كفيه احديهما بالآخرى ثم لم يعد ذلك- ، بناء على ان يكون المراد بقوله ثم لم يعد ذلك: عدم التجاوز عما فعله صلى الله عليه وآله من تيمم واحد، وبان التيمم بدل عن غسل الجنابة الذي يكفي عن الوضوء فيكون هو كذلك قضاء لحكم البدلية .

واما التيمم بدلاً عن غير غسل الجنابة من الاغسال فمع التمكن من الوضوء فلا خلاف في عدم اغنائه عنه - بناء على عدم اجزاء غير غسل الجنابة عن الوضوء ، حيث ان الاصل اعنى غسل غير الجنابة لم يكن مجزياً فعدم اجزاء بدله يكون بطريق اولى لان البديل لا يكون اقوى من بدله .

(ومع عدم التمكن منه) ففي الحاجة الى تيمم اخر بدلاً عن الوضوء زائداً عمار يأتي به بدلاً عن الغسل خلاف ، فعن المقنع : الحكم بالتسوية بين تيمم الجنابة والحوض في الاكتفاء بتيمم واحد ، و استدل له الشيخ في التهذيب بخبر ابي بصير قال سئلته عن تيمم الحائض والجنب سواء اذا لم يجد ماء ، قال نعم ، و عن عمار الساباطي مثله .

قال في المدارك ما لفظه : قال في الذكرى وخرج بعض الاصحاب وجوب تيممين على غير الجنب بناء على وجوب الوضوء هنالك، ولا بأس به ، والخبران غير مانعين منه ، لجواز التسوية في الكيفية لا الكمية ، ثم قال في المدارك : و ما ذكره احوط و ان كان الاظهر الاكتفاء بتيمم واحد - بناء على ما اخترناه من اتحاد الكيفية وعدم اعتبار نية البدلية فيكون جارياً مجرى اسباب الوضوء او الغسل المختلفة ، ولو قلنا باجزاء الغسل مطلقاً عن الوضوء كما ذهب اليه المرتضى ثبت التساوى من غير اشكال (انتهى ما في المدارك) .

والاقوى هو الاحتياج الى تيمم اخر بدلا عن الوضوء كما حكاه في مفتاح



الكرامة عن جملة من كتب العلامة كالمنتهى والنهاية والتحرير ، وعن الدروس والبيان والموجز وكشف الالتباس وجامع المقاصد وارشاد الجعفرية وغيرها ، واستدل له في الجواهر بوجوب المبدلين اعنى الغسل والوضوء معاً وعدم اغناء احدهما عن الاخر ، فالبدل اولى .

(قلت) وليس في البين ما يوجب الاكتفاء بتيمم واحد الا ما تقدم من الخبرين اعنى خبر ابي بصير وخبر عمار وكون الاسباب المتعددة للغسل والوضوء كالاسباب المتعددة للوضوء في عدم الحاجة الى تعدد المسبب فيكون التداخل بينهما سببياً لامسببياً كما قال صاحب المدارك في حاشيته على الالفية ما لفظه : و قيل بالاكتفاء بتيمم واحد و هو متجه على القول باتحاد الكيفية و عدم نية البدلية فيكون كما لو تعددت اسباب الوضوء (انتهى).

ولا يخفى ان شيئاً منهما لا يكفي في اثبات هذه الدعوى ، اما الخبران فلما فيهما من احتمال كون التسوية في الكيفية لا الكمية - كما احتمله في الذكرى - واما ما ذكره صاحب المدارك فلما تقرر في الاصول من ان الاصل عند الشك في التداخل سواء كان سببياً او مسببياً هو عدمه الا ما ثبت بالدليل ، فان مقتضى تعدد الشرط هو تعدد الجزاء الا اذا ثبت وحدته وهو منتف في المقام ، و قوله لَا اِذَا اجْتَمَعَتْ عَلَيْكَ لَلَّهِ حَقُوقٌ اجْزَاكُ عنها غسل واحد انما يراد منه اجتماع اسباب متعددة للغسل لا اسباب الوضوء والغسل كليهما ،

و اما ما ذكره في المدارك وحاشية الالفية من ابتناء القول بكفاية تيمم واحد على القول باتحاد كيفية التيمم في الجميع و عدم وجوب نية البدلية (فيه) ان اتحاد كيفية التيمم وعدمه و وجوب نية البدلية و عدمه كلاهما اجنبى عن الدلالة على الاكتفاء بتيمم واحد و عدمه ، بل الاكتفاء به موقوف على ثبوت التداخل ولومع اتحاد الكيفية و عدم وجوب نية البدلية ، والله الموفق للصواب .

مسئلة (١٣) ينتقض التيمم بما ينتقض به الوضوء والغسل من الاحداث كما انه ينتقض بوجودان الماء او زوال العذر ولا يجب عليه اعادة ما صلا كما مر

وان زال العذر في الوقت ، والاحوط الاعادة حينئذ بل والقضاء ايضاً في الصور الخمسة المتقدمة .

لاشكال في انتقاض التيمم الذي هو بدل عن الغسل بالحدث الموجب للغسل وكذا انتقاض التيمم الذي هو بدل عن الوضوء بالحدث الناقض للوضوء سواء كان الحدث الاصغر والاكبر ، وكذا انتقاض التيمم بوجودان الماء او زوال العذر ، للاجماع على ذلك كله و دلالة النصوص عليه ، قال في المعبر: لا ينقض التيمم الا ما ينقض الطهارة المائية و وجود الماء مع التمكن من استعماله و هو مذهب اهل العلم (وفي المدارك) هذا الحكم - اي انتقاض التيمم باحد الامرين - مجمع عليه بين الاصحاب ، و اخبارهم به ناطقة ، و قد نقل الاجماع عليه في عبارات اخرين كالذكره و المنتهى و الذكرى و كشف اللثام .

(و يدل عليه) من النصوص خبر زرارة ، قال قلت لابي جعفر عليه السلام يصلي الرجل بوضوء واحد صلوة الليل والنهار كلها ، قال نعم ما لم يحدث قلت فيصلي بتيمم واحد صلوة الليل والنهار ، قال نعم ما لم يحدث او يصب الماء .

(وخبر السكوني) عن الصادق عليه السلام عن ابائه عليهم السلام : لا بأس بان تصلي صلوة الليل والنهار بتيمم واحد ما لم تحدث او تصب الماء .

و اما حكم انتقاض التيمم الذي هو بدل عن الغسل بالحدث الاصغر فسيأتي في المسئلة الرابعة والعشرين ، كما تقدم في المسئلة الثامنة ص ٣٥٨ حكم اعادة الصلوة اذا اتى بها بتيمم صحيح والموارد الخمسة التي يستحب فيها الاحتياط بالاعادة ، فلا نعيد الكلام فيها .

مسئلة (١٣) اذا وجد الماء او زال عذره قبل الصلوة لا يصح ان يصلي به و ان فقد الماء وتجدد العذر فيجب ان يتيمم ثانياً ، نعم اذا لم يسع زمان الوجدان او زوال العذر للوضوء او الغسل بان فقد او تجدد العذر بفصل غير كاف لهما لا يبعد عدم بطلانه و عدم وجوب تجديده لكن الاحوط التجديد مطلقاً وكذا اذا كان وجدان الماء او زوال العذر في ضيق الوقت فانه لا يحتاج الى الاعادة حينئذ للصلوة التي ضاق وقتها .

لاشكال فى انتقاض التيمم بوجودان الماء او زوال العذر و عدم جواز الايمان بالصلوة بذلك التيمم و ان فقد الماء او تجدد العذر بعد ذلك ولكن مع حصول الفصل بمقدار يكفى للوضوء او الغسل، لاطلاق النصوص فى انتقاض التيمم بوجودان الماء او زوال العذر و اطلاق الاجماع المحكية عليه، فيجب عليه حينئذ اعادة التيمم للعذر الجديد و لا يكفى بتيممه الاول، بل لم يحك الخلاف فيه الا عن بعض العامة كالشعبى و ابى سلمة، و انما الكلام فى امور (الاول) لو وجد الماء بعد التيمم ولم يتمكن من استعماله لحدوث مرض او لضيق الوقت من استعماله فى جواز الاكتفاء بالتيمم المأتمى به لفقد الماء قولان، ظاهر المشهور هو الجواز و عدم وجوب الاعادة، بل فى الجواهر دعوى نفي الخلاف فيه، و المحكى عن ظاهر المنتهى و المدارك و الذخيرة و الكاشانى فى المفاتيح و عن الغنائم هو وجوب الاعادة و استدلوها له باستصحاب بقاء شغل الذمة بالعبادة لو اكتفى بذلك التيمم و اتى بالصلوة به و باطلاق جملة من الاخبار (كصحيح زرارة) المتقدم فى المسئلة السابقة، الذى فيه: يصلى بتيمم واحد صلوة الليل و النهار، قال نعم ما لم يحدث او يصيب الماء. (و فى خبر الدعائم) اذا مر بالماء او وجده انتقض تيممه، حيث ان اطلاق قوله او يصيب الماء فى الاول و ظهور قوله لَا يَلْبَسُ اذا مر بالماء او وجده يدل على ان المدار فى الانتقاض نفس الاصابة و الوجدان و لو لم يتمكن من استعماله.

(ولكن الاقوى) كون المنساق من الخبرين و امثالهما هو الوجدان الذى يتمكن معه من الاستعمال لاصرف الوجدان و المرور، و يؤيده بل يدل عليه ماورد فى تفسير عدم الوجدان فى الاية المباركة من كونه عبارة عن عدم التمكن من الاستعمال ولو مع وجوده و بذلك اندفع توهم اطلاق ما دل على الانتقاض بالوجدان و الاصابة، مع انه لو سلم الاطلاق و مُنع دعوى الانساق المذكور لكان الاطلاق مقيداً بما يدل على اعتبار التمكن كما فى خبر ابى ايوب عن الصادق ع: التيمم بالصعيد لمن لا يجد الماء كمن توضأ من غدیر ماء، ليس الله تعالى يقول فتيمموا صعيداً طيباً، قال قلت فان اصاب الماء و هو فى اخر الوقت، قال فقال قدمضت صلوته، قال قلت فيصلّى بالتيمم صلوة اخرى، قال لَا يَلْبَسُ ان رأى الماء و كان يقدر عليه انتقض التيمم.



واما ما تمسكوا به للانتقاض بمجرد الوجدان من استحباب بقاء الشغل ففيه انه محكوم باصالة بقاء الطهارة الحاصلة بالتيمم قبل الوجدان. بناء على ما اخترناه من كون التيمم رافعاً للحدث ومحصلاً لمرتبة من الطهارة فتصحح الى ان يحصل القطع بمزيلها، والقدر المتيقن هو الوجدان مع تمكن استعمال الماء .

فتحصل ان مقتضى الدليل الاجتهادى - وهو دلالة الاطلاقات على كون المناط في تسويغ التيمم هو عدم التمكن من استعمال الماء - وكذا الاصل العملى اعنى استحباب الطهارة هو عدم انتقاض التيمم وعدم وجوب اعادته في صورة وجدان الماء اذا كان في ضيق الوقت او مع مقارنته بمرض لا يتمكن معه من الوضوء او الغسل ، هذا فيما كان عدم الوجدان مقارناً مع عذر اخر مسوغ للتيمم .

(الامر الثانى) فيما اذا وجد الماء قبل الصلوة ثم فقده او طرء عذراخر للتيمم مع عدم الفصل بمقدار الايتان بالطهارة المائية فهل يجب عليه حينئذ اعادة التيمم اولا وجهان من اطلاق مادل على انتقاض التيمم بمجرد الوجدان بل وان قيدناه بالتمكن من استعماله ، حيث انه قبل طرء العذر يتمكن منه ، ومن ان المراد بالتمكن هو التمكن من اتيان الوضوء التام او الغسل كذلك لا الايتان ببعض اجزائهما، فالعجز عن البعض عجز عن الكل .

(والتحقيق) ان يقال انه اذا وجد الماء وجب عليه بمقتضى ظاهر الحال البناء على انتقاض تيممه فان كان في الوقت وجب عليه حفظه والتطهر به فان قصر في ذلك حتى فقد الماء ثانياً وكان فقدانه بتقصير منه وجب عليه اعادة التيمم للصلوة ، بل ويحتاط باعادة الصلوة مع الطهارة المائية بعد زوال العذر في الوقت او في خارجه - كما تقدم - وان كان فقد الماء لا بتقصير منه بل طرء ذلك بلا اختيار او طرء عذر اخر كحصول مرض مانع من استعمال الماء و لم يفصل بين وجدان الماء و بين طرء العذر من فقد الماء او المرض زمان يسع الطهارة المائية فمقتضى انه واقعاً لم يكن متمكناً من استعمال الماء وان كان في ظنه انه متمكن منه هو عدم وجوب اعادة التيمم لبقاء العذر واقعاً وهو عدم التمكن من

الاستعمال، ولوشك في شمول الأدلة الاجتهادية للمقام فمقتضى استحباب بقاء الطهارة الحاصلة من التيمم هو عدم انتفاضة وجواز الاكتفاء به، ولكن الاحتياط بالاعادة لا ينبغي تركه .

(الامر الثالث) لافرق في انتقاض التيمم بوجود الماء بين ما اذا كان الوجدان في وقت الفريضة او قبله ، فلو تيمم قبل الوقت لغاية او كان متيمماً لصلوة الصبح مثلاً وبقى تيممه - اى لم يحدث بعده - حتى طلعت الشمس ثم تمكن من استعمال الماء قبل دخول وقت الصلوة فلم يستعمل حتى طرأ العجز ثانياً فعليه ان يتيمم بعد دخول الوقت للصلوة سواء كان طرأ العجز بعد دخول الوقت او قبله . لشمول ما دل على انتقاض التيمم باصابة الماء و التمكن من استعماله لهذه الصورة .

(وربما يتخيل) عدم انتفاضة حينئذ بتوهم انه قبل الوقت لم يكن متمكناً من الطهارة المائية لخصوص الغاية التي لم يدخل وقتها - بناء على بطلانها قبل الوقت بقصد اتيان الصلوة في وقتها كما تقدم تحقيقه .

(ولكنه تخيل باطل) فان وجدان الماء متحقق والتمكن من استعماله الذي قلنا انه شرط في انتقاض التيمم ليس مقيداً بالتمكن منه لاجل غاية خاصة ، بل مقتضى القاعدة هو الاكتفاء بمجرد التمكن من استعماله و لو كان بقصد الكون على الطهارة او التهيؤ للصلوة او غيرهما من الغايات ، و يدل عليه ايضاً اطلاق ما تقدم في الامر الاول من خبر ابي ايوب عن الصادق عليه السلام ، حيث قال في اخر الحديث : قلت له فيصلى بالتيمم صلوة اخرى ، قال عليه السلام اذا رأى الماء وكان يقدر عليه انتقض التيمم ، فان اطلاقه يشمل رؤية الماء والقدرة عليه قبل الوقت ايضاً ولو حصل العجز بعد ذلك، والله الهادي الى الصواب .

مسئلة (١٤) اذا وجد الماء في اثناء الصلوة فان كان قبل الركوع من الركعة الاولى بطل تيممه و صلوته و ان كان بعده لم يبطل ويتم الصلوة ، لكن الاحوط مع سعة الوقت الاتمام والاعادة مع الوضوء ولا فرق في التفصيل المذكور بين الفريضة والنافلة على الاقوى و ان كان الاحتياط بالاعادة في الفريضة اكد من النافلة .

الاقوال في هذه المسئلة وان كثرت حتى انها بعضهم الى سبعة الا ان عمدتها

قولان (احدهما) التفصيل بين وجدان الماء قبل الركوع من الركعة الاولى وبين وجدانه بعده ببطلان الصلوة في الاول وصحتها في الاخير .

(وثانئيهما) ما نسب الى المشهور بل عن السرائر دعوى الاجماع عليه ، وهو القول بالصحة مطلقا ولو كان وجدان الماء قبل الركوع الاول بل ولو قبل القراءة .

(اما القول الاول) فقد حكى عن جملة من المتقدمين ، منهم المرتضى في غير واحد من كتبه ، وعليه جملة من متأخري المتأخرين منهم كاشف الغطاء والعلامة الطباطبائي وعليه صاحب الجواهر قدس الله اسرارهم .

ومنشأ الاختلاف هنا هو اختلاف الاخبار في المقام (ولا بد اولاً) من بيان ما هو مقتضى القاعدة في المسئلة مع قطع النظر عن الاخبار الواردة في خصوص المورد . فنقول : مقتضى الجمع بين ما دل على ان التيمم طهارة اضطرارية و ما دل على ان وجدان الماء ناقض له كالحديث هو انتقاضه مطلقا ولو كان في اثناء الصلوة سواء كانت فريضة او نافلة الا ان يدعى انصراف ما يدل على نقضه بوجدان الماء عما اذا وجد في اثناء الصلوة ولا وجه له ، ولازم انتقاض التيمم هو فقدان الطهارة في اثناء الصلوة ، فيكون حكمه كما لو احدث في اثنائها ، فالقاعدة تقتضى بطانها ولو كان قبل التسليم الاخير .

الا انه قد وردت في المقام اخبار دالة على صحة الصلوة في الجملة ، وهي على قسمين (الاول) ما يدل صريحاً على التفصيل بين ما قبل الركوع من الركعة الاولى و بين ما بعده ، والذي ورد فيه حديثان : صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام ، قال قلت له ان اصاب الماء و قد دخل في الصلوة ، قال فليصرف فليتوضأ ما لم يركع فان كان قد ركع فليمض في صلوته فان التيمم احد الطهورين ، وخبر ابن عاصم عن الصادق عليه السلام عن الرجل لا يجد الماء فيتيمم و يقوم في الصلوة فجاها الغلام فقال هو ذا الماء ، فقال ان كان لم يركع فليصرف وليتوضأ و ان كان قد ركع فليمض في صلوته .

(القسم الثاني) ما يدل على صحة الصلوة مطلقا ولو وجد الماء قبل الركوع من الركعة الاولى كصحيح زرارة و محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام قال قلت له في رجل



لم يصب الماء و حضرت الصلوة فتيمم فصلى ركعتين ثم اصاب الماء ، اينقض الركعتين او يقطعهما و يتوضأ ثم يصلى ، قال عليه السلام لا ، يمضى فى صلوته ولا ينقضهما . لمكان انه دخلها و هو على طهر بتيمم ، حيث انه عليه السلام علل وجوب المضى بانه دخل فى الصلوة و هو على طهر فيدل على ان المدار على مجرد دخول الصلوة ، و هو يحصل بتكبيرة الاحرام (وخبر محمد بن حمران) عن الصادق عليه السلام ، قال له : رجل تيمم ثم دخل فى الصلوة وقد كان طلب الماء فلم يقدر عليه ثم يؤتى بالماء حين يدخل فى الصلوة ، قال عليه السلام يمضى فى الصلوة ، واعلم انه ليس ينبغى لاحدان تيمم الا فى اخر الوقت ، - فان فى التعبير بصيغة المضارع فى قوله فى السؤال : حين يدخل فى الصلوة دلالة على اتيان الماء بمجرد دخول الصلوة من غير فصل .

(وما فى الفقه الرضوى) فاذا كبرت فى صلوتك تكبيرة الافتتاح و اتيت بالماء فلا تقطع الصلوة ولا تنقض تيممك و امض فى صلوتك ، والمرسل المحكى عن كتاب الجمل للمرتضى ، قال و روى انه اذا كبرت تكبيرة الاحرام مضى فيها .

و فى مقابل هذين الفريقين من الاخبار ما يدل على انتقاض التيمم بوجود الماء فى اثناء الصلوة كخبر زرارة عن الباقر عليه السلام المروى فى اخر السرائر قال سئلته عن رجل صلى ركعة بتيمم ثم جاء رجل و معه قربتان من ماء ، قال يقطع الصلوة و يتوضأ ثم يبني على واحدة .

(وخبر الحسن الصيقل) قال قلت للصادق عليه السلام رجل تيمم ثم قام يصلى فمر به نهر و قد صلى ركعة ، قال فليغتسل و يستقبل الصلوة ، قلت انه قد صلى صلوته كلها ، قال لا يعيد .

ولكن لا يمكن التعويل على هذين الخبرين لاعراض المشهور عنهما ، فانه لم ينقل القول بالانتقاض بعد الركوع من الركعة الاولى الا عن ابن الجنيدي القائل باسئراط صحة الصلوة بالدخول فى ركوع الركعة الثانية ، مضافاً الى اشتغال الخبر على خلاف المشهور من جهة اخرى وهى البناء على الصلوة بعد الوضوء وعدم وجوب الاستيناف ، فلامحيص عن العمل بمدلول الفريقين السابقين .

(فنقول) هل النسبة بينهما بالاطلاق والتقييد بكون القسم الثاني مطلقاً يدل باطلاقه على صحة الصلوة ولو كان وجدان الماء قبل الركوع ، فيقيد بما يدل عليه القسم الاول من الامر بالانصراف قبل الركوع والمضى اذا كان بعده ، و بهذا الوجه تمسك القائلون بالتفصيل ، او ان النسبة بينهما بالتباين بدعوى ظهور خبر محمد بن حمران في كون اتيان الماء بمجرد الدخول في الصلوة بلا فصل للتعبير بصيغة المضارع و صريح ما في الرضوى من قوله فاذا كبرت في صلوتك تكبيرة الاحرام و اتيت بالماء (الخ) و كذا المرسل المحكى عن جمل المرتضى ، بل والتعليل في صحيح زرارة و محمد بن مسلم بقوله عَلَيْهِ لمكان انه دخلها وهو على طهر يتيمم ، فان المورد وان كان بعد اتيان الركعتين الا ان الحكم في التعليل انما تعلق بمجرد دخول الصلوة ، فكل ذلك كالصريح في كون المدار على مجرد افتتاح الصلوة بحيث يأبى عن التقييد بما بعد الركوع .

(ولكن الانصاف) انه ليس ظهور القسم الثاني بحيث لا يتطرق اليه التقييد بعد صراحة القسم الاول في التفصيل فان العمدة في الاخبار المذكورة هو خبر محمد بن حمران و صحيح زرارة و محمد بن مسلم ، اما الرضوى والمرسل فلا يمكن الاعتماد عليهما ، مضافاً الى احتمال كون المرسل المذكور في الجمل بعينه هو احد الخبرين الاولين ، والذي يقتضيه النظر فيهما هو عدم كون دلالتهما على صورة الوجدان قبل الركوع الا بالاطلاق القابل للتقييد باى قيد يقوم عليه الدليل ، اما التعبير بصيغة المضارع في كلام السائل فليس فيه الاشارة بكون اتيان الماء بمجرد الدخول في الصلوة ، مضافاً الى ان استفادة العموم انما هي من ترك الاستفصال في كلام الامام عَلَيْهِ ، فليس فيه صراحة في الاختصاص بما قبل الركوع ، واما التعليل فلا يزيد عن عموم قابل للتخصيص اذا دل عليه الدليل و نظير هذا التعليل ما ورد في صحيح زرارة الدال على التفصيل بين ما قبل الركوع و ما بعده فانه قال بعد الامر بالمضى اذا كان قدر كعب : فان التيمم احد الطهورين ، مع ان التعليل يقتضى عدم الفرق بين ما قبل الركوع و ما بعده .

ولو سلم ظهورهما في ان المدار على مجرد الدخول في الصلوة فليس هذا الظهور اقوى

من ظهور ما دل في اخبار الصوم على عدم البأس على الصائم اذا اجتنب اربع خصال كقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ :  
لا يضر الصائم ما صنع اذا اجتنب اربع خصال: الشراب والطعام والنساء والارتماس في الماء  
فان مدلوله هو حصر المفطرات بهذه الاربعة ، ومع ذلك فقد قيّد بما يدل على مفطرية  
ما عداها مما ينتهي الى العشرة ، ولا اشكال في ان دلالة خبر محمد بن حمران والتعليل  
في صحيح زرارة و محمد بن مسلم ليست بهذه المثابة من الظهور ، حتى يدعى كون  
التعارض بين الفريقين بالتباين . فمقتضى الجمع بين الفريقين تقييدا للقسم الثاني بالاول ،  
ونتيجة هذا التقييد هو القول الاول - اعنى التفصيل الذي اختاره المصنف (قده) في المتن ،  
ولكن الاحتياط يقتضى الاتمام في صورة وجدان الماء قبل الركوع ثم الاعادة مع الوضوء  
مع سعة الوقت للوضوء والصلوة بعده ، واما مع الضيق بان لم يكن له من الوقت الا بمقدار  
اتمام الصلوة مع التيمم فلا اشكال في صحة الصلوة بقاء العذر في التيمم ، فهو كما لو  
وجد الماء قبل الصلوة مع ضيق الوقت عن استعماله ، حيث تقدم عدم وجوب اعادة  
التيمم حينئذ .

و مما ذكرنا ظهر عدم الفرق بين كون وجدان الماء في اثناء صلوة الفريضة او  
النافلة لاطلاق ما تقدم من الاخبار خصوصا مع التعليل الوارد في بعضها بان التيمم احد  
الظهورين و في بعض اخر بانه دخلها وهو على طهر تيمم ، الشامل للنافلة ايضا .

فما في الجواهر من اختصاص صحة الصلوة اما مطلقا او اذا كان بعد الركوع  
من الركعة الاولى بالفريضة بدعوى انصراف الاخبار اليها خصوصا مع جواز قطع النافلة  
في حال الاختيار ، مما لا وجه له بعدما تقدم من اطلاقها وعموم التعليل ، والامر الوارد  
فيها بالمضى لا دلالة فيه على الوجوب حتى يختص بالفريضة ، بل المفهوم منه هو صحة  
الصلوة وعدم وجوب قطعها و استينافها بعد الطهارة المائية ، فال مفهوم منه ليس الا الترخيص  
في الاتمام لوقوع الامر هنا في مقام توهم الحظر باحتمال حرمة اتمام الصلوة لكون اتمامها  
من قبيل الصلوة بالطهارة .

و مما ذكرنا في وجه الجمع بين الاخبار في المقام يظهر النظر فيما اطال الكلام



فيه كثير من الاصحاب في وجوه الجمع بينها فلاوجه لاطالة الكلام بذكرها والنقض والابرار فيها، كما ظهر أن مقتضى القاعدة مع قطع النظر عن الاخبار هو بطلان الصلوة لاطلاق ما دل على انتقاض التيمم بوجدان الماء ، وعليه فلا مجال للتمسك بحرمة قطع الصلوة ، فانها انما ثبتت في الصلوة الصحيحة لا ما اذا بطلت بفقد بعض شروطها كما اذا احدث في الصلوة، ومنه ظهر حكم المسئلة الآتية وهي .

**مسئلة (١٥) لا يلحق بالصلوة غيرها اذا وجد الماء في اثنائها بل تبطل مطلقا و ان كان قبل الجزء الاخير منها فلو وجد في اثناء الطواف و لو في الشوط الاخير بطل، وكذا لو وجد في اثناء صلوة الميت بمقدار غسله بعد ان تيمم لفقد الماء فيجب الغسل و اعادة الصلوة ، بل وكذا لو وجد قبل تمام الدفن .**

و وجه عدم لحوق غير الصلوة بها في الحكم المذكور هو اختصاص الدليل بالصلوة فيكون الطواف باقياً تحت القاعدة التي كان مقتضاها هو الانتقاص ، و يترتب على ذلك بطلان الطواف اذا وجد الماء في اثنائه ولو في الشوط الاخير، وهذا في التيمم بدل الغسل الراجع لحدث الجنابة او الحيض والنفاس اظهر، فانه بعد وجدان الماء لوقلنا بعدم بطلان طوافه لكنه يبطل تيممه بالنسبة الى اللبث في المسجد فيجب عليه الخروج ولا يصح معه الطواف منه .

(و ربما يتوهم) عدم بطلان الطواف و جواز اتمامه لعموم تشبيهه بالصلوة في قوله **طَوَّافًا** الطواف بالبيت صلوة ، المقتضى لاشراكه معها في كل مالها من الاحكام التي منها عدم بطلانها بوجدان الماء في اثنائها ،

(لكنه وهم محض) فان التشبيه المذكور منصرف عن هذا الحكم قطعاً .

وكذا لو وجد الماء في اثناء الصلوة على الميت الذي تعذر غسله لفقد الماء

فتيمم بدلاً من الغسل ، فانه بعد وجدان الماء بمقدار غسله - في اثناء الصلوة عليه - تبطل الصلوة، لان انتقاض التيمم بوجدان الماء فيجب تغسيله واستيناف الصلوة عليه لوجوب الترتيب بين غسله والصلوة عليه ، ولا يكفي تيممه استناداً الى عموم تنزيل التيمم منزلة الطهارة و ان التراب احد الطهورين فان التنزيل حاصل مادام بقاء العذر وهو فقد الماء .

ولو كان الوجدان بعد الفراغ من الصلوة عليه فالظاهر ايضاً وجوب اعادة الصلوة

بعد تغسيله لارتفاع اثر التيمم بوجود الماء ، و ما دل على الاجزاء فى باب الصلوة اليومية اذا وجد الماء بعد الصلوة اوفى اثنائها لايشمل صلوة الميت ، ولا دليل على تنزيلها منزلة اليومية فى هذا الحكم . فما عن المعتبر من احتمال الاجزاء ضعيف ، بل مقتضى القاعدة هو فقدان المشروط بفقدان شرطه ، فاذا بطل تيممه بطلت الصلوة ايضاً لفقدان الترتيب الذى هو شرط فى صحة الصلوة ، فما دام لم يدفن الميت يجب تغسيله و اعادة الصلوة عليه بل الحكم ذلك وان كان وجدان الماء بعد الدفن اذا فرض خروجه من القبر لسيل ونحوه .

مسئلة (١٦) اذا كان واجداً للماء و تيمم لعذر اخر من استعماله فزال عذره فى اثناء الصلوة هل يلحق بوجود الماء فى التفصيل المذكور ، اشكال فلا يترك الاحتياط بالاتمام والاعادة اذا كان بعد الركوع من الركعة الاولى نعم لو كان زوال العذر فى اثناء الصلوة فى ضيق الوقت اتمها وكذا لو لم يفزمان زوال العذر للوضوء بان تجدد العذر بالافضل فان الظاهر عدم بطلانه وان كان الاحوط الاعادة .

قد تقدم ان مقتضى القاعدة هو بطلان الصلوة والتيمم بالتمكن من استعمال الماء فى اثناء الصلوة ، الا ان يدل دليل على جواز المضى معه ، لكن الدليل دل على جوازه معه اذا كان التمكن من استعمال الماء بوجوده ، واما اذا كان العجز من استعماله لاسبب فقدانه بل بسبب اخر كالمرض ونحوه فارتفع فى اثناء الصلوة فى الحاقه بوجود الماء وعدمه وجهان ، من ان المدار فى تسويغ التيمم هو العجز عن استعمال الماء سواء كان لفقدانه او لعذر اخر ، فالمدار فى انتقاضه ايضاً على مطلق التمكن من الاستعمال ، ومن ان الحكم بالمضى مطلقا اومع التفصيل المذكور ورد فى مورد وجدان الماء وان مقتضى القاعدة فى غير مورد النص هو الحكم بالبطلان لانتقاض التيمم .

(ولا يخفى) ان الجزم باحد الطرفين مشكل ، فالاحوط على القول بالمضى مطلقا فى صورة الوجدان ولو كان قبل الركوع هو الاتمام ثم الاعادة مع الطهارة المائية فى سعة الوقت مطلقا ولو كان زوال العذر قبل الركوع ، وعلى المختار من التفصيل فيرفع اليد عن الصلوة اذا زال العذر قبل الركوع ، و يحتاط بالاتمام والاعادة اذا زال بعد الركوع ،

هذا اذا كان في سعة الوقت ، و اما مع ضيقه بحيث لايسع الوقت لاستيناف الصلوة مع الطهارة المائية فلايحتاج الى هذا الاحتياط ، بل يتعين عليه الاتمام ولو كان زوال العذر قبل الركوع لان نفس ضيق الوقت من الاعذار و كذالو تجدد العذر في اثناء الصلوة او بعدها بلافصل فان الظاهر عدم البطلان لكون المدار في البطلان على التمكن من استعمال الماء ، و هو غير حاصل ، و اما وجه الاحتياط المذكور في المتن فهو الخلاف في ان مجرد زوال العذر هل هو موجب للبطلان ، او زواله مع التمكن من استعمال الماء ، و قد مر تحقيق الكلام فيه في شرح المسئلة الثالثة عشر في الامر الاول من الامور التي مهدناه فيها ص ٣٨٠ .

مسئلة (١٧) اذا وجد الماء في اثناء الصلوة بعد الركوع ثم فقد في اثنائها ايضاً او بعد الفراغ منها بلافصل هل يكفي ذلك التيمم لصلوة اخرى اولاً ، فيه تفصيل ، فاما ان يكون زمان الوجدان و اقباً للوضوء او الغسل على تقدير عدم كونه في الصلوة اولاً ، فعلى الثاني الظاهر عدم بطلان ذلك التيمم بالنسبة الى الصلوة الاخرى ايضاً ، واما على الاول فالاحوط عدم الاكتفاء به بل تجديده لها لان القدر المعلوم من عدم بطلان التيمم اذا كان الوجدان بعد الركوع انما هو بالنسبة الى الصلوة التي هو مشغول بها .

المذكور في كتب الاصحاب ان في هذه المسئلة قولان (احدهما) ما هو المعروف بين الاصحاب من عدم انتقاض التيمم للصلوة الاخرى وصحة الاكتفاء به لها ، وذلك لان الناقض و هو التمكن من استعمال الماء غير متحقق لافي اثناء الصلوة و لابتعادها ، اما في اثنائها فلوجوب المضي فيها و حرمة ابطالها فهو يمنع عن استعمال الماء في اثنائها شرعاً ، و المانع الشرعي كالمانع العقلي في ذلك ، واما بعد الصلوة فلغرض فقدان الماء اما في الاثناء او بعدها بلافصل ، هذا مضافاً الى استصحاب بقاء الطهارة الحاصلة بالتيمم لوشك في ارتفاعها بهذا القدر من الوجدان و استبعاد اجتماع الصحة و الفساد في تيمم واحد بالقول بصحته بالنسبة الى الصلوة التي هو فيها و بطلانه بالنسبة الى صلوة اخرى ، و استبعاد بقاء الصحة في حال الصلوة مع كونه واجداً للماء في اثنائها و بطلان التيمم بعد



الفراغ من الصلوة مع كونه فاقداً للماء حينئذ ، فيلزم الالتزام بصحته في حال وجدان الماء وبطلانه حال فقدانه عكس ما هو حكم التيمم .

( وثانيهما ) ما هو المحكى عن المبسوط والموجز والمنتهى و مال اليه في التذكرة وحكى ايضاً عن فخر المحققين ، وهو الانتقاض بالنسبة الى صلوة اخرى ، و ذلك لتحقق القدرة عقلاً ، والمنع الشرعى لا يوجب زوالها عقلاً ، والمدار فى الانتقاض على التمكّن العقلى وهو حاصل ( ولا يخفى ما فيه من الضعف ) اذا الممنوع الشرعى كالممنوع العقلى .

واما التفصيل المذكور فى المتن فلم اعثر عليه فى كلمات الاصحاب ، وحاصله التفصيل بين ما اذا كان زمان الوجدان وافياً باتيان الطهارة المائية على تقدير عدم كونه فى الصلوة ، وعدمه : بالقطع بعدم الانتقاض فى الاخير والاحتياط فى الاول ، ولا يخفى انه ليس تفصيلاً فى المسئلة ، انصورة عدم وفاء زمان الوجدان خارج عن محل الكلام ( والاقوى ) عدم الانتقاض فيما هو محل الكلام وهو صورة وفاء زمان الوجدان للطهارة المائية الاعلى القول بانتقاضه بمجرد الوجدان ولو لم يتمكن معه من الاستعمال ، نعم على القول بجواز قطع الصلوة او استحبابه كما قيل بهما فى المسئلة السابقة فالقول بالانتقاض قوى لعدم المانع الشرعى حينئذ لكون المانع كما عرفت هو حرمة الابطال ، ولا ينافيه جواز اتمام خصوص تلك الصلوة به ولزوم اجتماع الصحة والفساد فى طهارة واحدة مجرد استبعاد يمكن الالتزام به اذا اقتضاه الدليل مثل ما دل على جواز المضى فى الصلوة ، الحاكم على عموم ما دل على انتقاض التيمم بالوجدان فيخرج خصوص تلك الصلوة عن تحت عمومه .

مع امكان ان يقال بعدم الانتقاض للصلوة الاخرى فى هذه الصورة ايضاً كما يحكى عن الذكرى و جامع المقاصد لاستصحاب بقاء الطهارة ( و كيف كان ) ينبغى مراعاة الاحتياط مطلقاً سواء قلنا بحرمة الابطال او جوازه ، فيأتى للصلوة الاخرى بتيمم اخر .

مسئلة ( ١٨ ) فى جواز مس كتابة القران وقرائة العزائم حال الاشتغال

بالصلوة التي وجد الماء فيها بعد الركوع اشكال لما مرّ من ان القدر المتيقن من بقاء التيمم وصحته انما هو بالنسبة الى تلك الصلوة ، نعم لو قلنا بصحته الى تمام الصلوة مطلقا كما قاله بعضهم جاز المس وقرائة العزائم مادام في تلك الصلوة ، و مما ذكرنا ظهر الاشكال في جواز العدول من تلك الصلوة الى الفائتة التي هي مترتبة عليها لاحتمال عدم بقاء التيمم بالنسبة اليها .

قد تقدم في المسئلة الحادية والثلاثين من مبحث مسوغات التيمم البحث عن الطهارة الحاصلة من التيمم عند العجز عن تحصيل الطهارة المائية وان الحاصل منه هل يكون طهارة مطلقة بالنسبة الى جميع الغايات، او بالنسبة الى ما عجز عن تحصيل الطهارة المائية له دون غيره مما يمكنه تحصيلها له ، و ذكرنا وجه احتمال كون الحاصل الطهارة المطلقة وابطناء بما لا مزيد عليه و قوينا احتمال كون الحاصل منه الطهارة بالنسبة الى ما يعجز عنه ، وعلى هذا فالاقوى في هذه المسئلة ايضا عدم جواز مس كتابة القران و قرائة العزائم ، لان بقاء هذا التيمم يفيد الطهارة بالقياس الى هذه الصلوة لا الطهارة المطلقة في حال تلك الصلوة ولو بالقياس الى غاية اخرى ، و يترتب على ذلك عدم جواز العدول من تلك الصلوة الى فائتة سابقة لعدم بقاء التيمم بالنسبة اليها .

مسئلة (١٩) اذا كان وجدان الماء في اثناء الصلوة بعد الحكم الشرعى بالركوع كما لو كان في السجود وشك في انه ركع ام لا ، حيث انه محكوم بانه ركع فهل هو كالوجدان بعد الركوع الوجداني ام لا ، اشكال فالاحتياط بالاتمام والاعادة لا يترك .

لا يخفى ان قاعدة التجاوز الجارية في الافعال من الاصول المحرزة التي مؤدبها البناء على تحقق المشكوك في محله وترتيب اثاره عليه ، ولكن الاثار المترتبة عليه مختلفة، فمنها ما هو من اثاره المترتبة عليه بلا واسطة كعدم وجوب اعادته، ومنها ما يترتب عليه بواسطة، والواسطة قد تكون شرعية وقد يكون عقلية، وعلى الاخير قد يكون ترتب

ما له واسطة غير شرعية على تحقق المشكوك مدلولاً عرفياً لوجوب البناء على تحققه الذي هو مدلول قاعدة التجاوز من غير حاجة الى اثبات جعل اخر ، وقد يكون مدلولاً عرفياً لدليله مع الحاجة الى اثبات جعل اخر بالجعل الاول ، و نظير الاخير ما اذا شك في حال القيام بين الثلاث والاربع مع الشك في اتيان القراءة او الركوع في الركعة الثالثة ، فان ما بيده من الركعة ان كانت ثلاثة يكون الشك في اتيان وظيفتها شكاً في المحل ، وان كانت رابعة يكون شكه بعد المحل ، فاذا بنى على الاربع بحكم قاعدة الشك في الركعات لا يجب عليه الاتيان بوظيفة الركعة الثالثة لكن لا بنفس قاعدة البناء على الاربع ، بل بحكم الشارع بتجاوز محل المشكوك ، والدليل المثبت للتجاوز عن محله هو دليل البناء على الاكثر بدلالة التزامية عرفية ، وقد لا يكون ثبوت الاثر مدلولاً عرفياً اصلاً بواسطة جعل اخر ولا من غير واسطته .

وحكم هذه الاقسام هو ثبوت الاثر اذا كان بلا واسطة او بواسطة شرعية او غير شرعية اذا كان ترتبه عليه مدلولاً عرفياً لوجوب البناء على تحقق المشكوك سواء كان اثباته يجعل اخر اولاً ، واما اذا لم يكن مدلولاً عرفياً فترتيب الاثار التي ترتب على المشكوك بواسطة غير شرعية مبنية على القول بالاصل المثبت .

اذا تبين ذلك فنقول مانحن فيه من قبيل ما يثبت الاثر بتوسط اثبات جعل اخر مع كونه مدلولاً عرفياً ، ان للبناء على تحقق الركوع - كما عرفت - اثار ، منها صحة الصلوة ، ومنها كون وجدان الماء في تلك الحالة وجداناً له بعد الركوع المحكوم معه بالمضى في الصلوة ، المحتاج الى جعله ، لكن الدليل الدال على البناء على اتيان الركوع يدل بدلالة التزامية على وجوب المضى - فالواسطة هنا وان كان غير شرعية - اعني كون الوجدان للماء وجداناً له بعد الركوع - الا ان العرف يفهم من وجوب البناء على تحقق الركوع بعد ملاحظة الامر بالمضى في الصلوة مع الوجدان بعد الركوع ان الشارع امر بالمضى في الفرض لعموم وجوب البناء على تحقق الركوع ، فالاقوى ان يقال انه لا اشكال في انه كالوجدان بعد الركوع الوجداني ، ولا يحتاج الى الاعادة بعد الاتمام ، وان كان الاحتياط حسناً على كل حال .



مسئلة (٣٠) الحكم بالصحة في صورة الوجدان بعد الركوع ليس منوطاً بحرمة قطع الصلوة فمع جواز القطع ايضاً كذلك ما لم يقطع ، بل يمكن ان يقال في صورة وجوب القطع ايضاً اذا عصى ولم يقطع ، الصحة باقية بناء على الاقوى من عدم بطلان الصلوة مع وجوب القطع اذا تركه و اتم الصلوة.

قد عرفت فيما تقدم في المسئلة الرابعة عشر ان الدليل على الصحة اذا وجد الماء في أثناء الصلوة - اما مطلقا او اذا كان بعد الركوع - ليس حرمة قطع الصلوة ، بل الدليل على الصحة ورود الاخبار الدالة عليها ، فحرمة الابطال وعدمها بيان في الحكم بالصحة ، ولذا قلنا بالصحة في النافلة ايضاً لاطلاق الدليل ،

ويترتب على ذلك انه لو فرض عروض ما يجوز قطع الصلوة او ما يجب معه قطعها فالصحة باقية ما لم يقطع بناء على عدم بطلان الصلوة بعروض ما يوجب قطعها (وتفصيل ذلك) ان المحكى عن الذكرى انه قد يجب قطع الصلوة كما في حفظ الصبي والمال المحترم عن التلف وانقاذ الغريق والمحترق - حيث يتعين عليه ، فلوا ستمر بطلت صلوته للنهي عنه المفسد للعبادة ، مع انه (قده) قال في مسئلة التحية على المصلى انه لو عصى ولم يرد الجواب واشتغل بالصلوة لم تبطل صلوته ، قال : وبالغ بعض الاصحاب في ذلك فقال تبطل الصلوة لو اشتغل بالانكار ولما يرد السلام ، وهو من مشرب اجتماع الامر والنهي في الصلوة كما سبق ، والاصح عدم الابطال بترك رده (انتهى) واعترض في الحدائق على حكمه بالبطلان للنهي عنه المفسد للعبادة - بانه مبني على استلزام الامر بالشيئ للنهي عن ضده ، والظاهر منه في غير موضع من كتابه عدم القول به ، ولعل مراده مما استظهره منه هو ما ذكره في مسئلة ترك رد التحية ونظائرها . (وكيف كان) فقد اورد عليه في الجواهر بان وجه البطلان ليس مسئلة الضد حتى يورد عليه بمنافاته مع التحقيق ومع ما هو بناء الشهيد (قده) عليه ، بل الوجه فيه هو الامر بالقطع في صحيح حريرز و هو لا يجامع الامر بالاتمام ، ضرورة . لالنهي عن الضد فان فرض تلك المسئلة الانتقال اليه

من الامر بالشيئى لامع التصريح بالنهى مثلاً عن الضد بالخصوص وليس هو مبنى المسئلة قطعاً (انتهى).

و صحيح حريز الذى اشار اليه هكذا : قال عَلَيْهِ السَّلَامُ اذا كنت فى صلوة الفريضة فرأيت غلاماً لك قد ابق او غريماً لك عليه مال ، او حية تتخوفها على نفسك فاقطع الصلوة و ابتغ غلامك او غريمك و اقل الحية ، و مراده ( قدّه ) من قوله فان فرض تلك المسئلة ( النخ ) هوان البطلان فى المقام ناش من الامر بالقطع المنافى للاتمام لكونه نقيضه لامن باب اقتضاء الامر بالشيئى للنهى عن ضده الخاص ، و لا اشكال فى الاقتضاء للنهى عن النقيض اما من باب العينية او الاستلزام باللزوم البين بالمعنى الاخص ، فيرجع دعواه ( قدّه ) الى ان الاتمام نقيض للقطع المامور به لانه ضده .

( ولكن التحقيق ) ان القطع والاتمام كلاهما امران وجوديان متضادان ، لا ان يكون القطع عدم الاتمام ، فالامر بالقطع فى الصحيح المذكور لا يدل على حرمة الاتمام الا على قاعدة اقتضاء الامر بالشيئى للنهى عن ضده الخاص ، مع انه يمكن ان يقال ان الامر بالقطع فى الخبر وارد مورد توهم الحظر فلا يفيد الوجوب - كما اعترف به صاحب الجواهر ( قدّه ) ولكن منع من افادته الاباحة ، مضافاً الى امكان ان يقال ان النهى عن الاتمام على تقدير كونه نقيضاً للقطع عرضى وان المنهى عنه هو العنوان الملازم له مما فيه المفسدة مثل ترك العبد الاقب و الغريم و الحية المتخوف منها و لا اشكال فى تضاد هذه العناوين مع اتمام الصلوة ، فيرجع الامر الى باب الضد ايضاً ، فالحق ان العصيان فى ترك امثال الامر بالقطع و الاشتغال بالصلوة لا يكون الامن من باب التزاحم الذى ثبت فيه صحة الاتيان بالمهم عند عصيان الامر بالا هم اما من باب الاتيان بداعى الملاك او بداعى الامر الترتيبى ، فالحق عدم بطلان الصلوة مع وجوب القطع اذا تركه و اتم الصلوة .

مسئلة (٢١) المجنب المتيمم بدل الغسل اذا وجد ماء بقدر كفاية الوضوء فقط لا يبطل تيممه ، واما الحائض و نحوها ممن تيمم تيممين اذا وجد بقدر الوضوء بطل تيممه الذى هو بديل منه ، و اذا وجد ما يكفى للغسل ولم يمكن

صرفه في الوضوء بطل تيممه الذي بدل عن الغسل و بقي تيممه الذي هو بدل عن الوضوء من حيث انه حينئذ يتعين صرف ذلك الماء في الغسل فليس مأموراً بالوضوء ، و اذا وجد ما يكفي لاحدهما و امكن صرفه في كل منهما بطل كلا التيممين ، و يحتمل عدم بطلان ما هو بدل عن الوضوء من حيث انه حينئذ يتعين صرف ذلك الماء في الغسل فليس مأموراً بالوضوء ، و لكن الاقوى بطلانهما .

في هذه المسئلة امران (الاول) المجنب التيمم بدل الغسل اذا وجد ماء بقدر كفاية الوضوء فقط لا يبطل تيممه ، و ذلك لما تقدم في المسئلة الحادية عشر من ان التيمم الذي هو بدل عن غسل الجنابة لا يحتاج الى الوضوء مع التمكن منه ولا الى التيمم بدلا من الوضوء مع عدم التمكن منه بل حاله في الاغناء عن الوضوء كحال الغسل نفسه ، وعليه فلا وجه لبطلان التيمم بدل الغسل بوجود الماء بقدر الوضوء فقط لان عدم التمكن من الغسل المسوغ للتيمم بدلا منه باق على حاله ، و انما قيد المصنف (قده) المجنب التيمم بما اذا كان تيممه بدل الغسل لا يمكن ان يتيمم بدل الوضوء ، و ذلك فيما اذا تيمم بدلا عن الغسل ثم احدث بالحدث الاصغر فانه مع عدم التمكن من الوضوء يجب عليه التيمم بدلا عنه على ما سياتى في المسئلة الرابعة والعشرين من عدم بطلان التيمم بدل الغسل بالحدث الاصغر بعده ، فلعل تقييده في المتن لاجرا هذا التيمم ، فانه ينتقض بوجود الماء بقدر الوضوء .

(الثاني) من يجب عليه تيممان (كالخائض والنفساء والمستحاضة والذي مس الميت) اذا وجد الماء بقدر الوضوء فقط بطل تيممه الذي هو بدل عن الوضوء ، و اذا وجد ما يكفي للغسل فقط بطل تيممه الذي هو بدل عن الغسل ، لان وجدان الماء الذي هو ناقض للتيمم هو الوجدان مع التمكن من الاستعمال في الطهارة والمفروض ان التمكن من استعماله مختص بواحد من الغسل والوضوء فيكون النقص مختصا بما يتمكن من استعماله في مبدله ، وهذا من حيث الكبرى لا اشكال فيه ، وقد ذكره في الجواهر ايضا ، لكن الكلام في تحقق صغراه ، اذ ما يكفي للغسل يكفي الوضوء قطعاً ، ولذا لم يذكر في مصباح الفقيه



وجدان ما يكفى للغسل فقط ، لكن المصنف (قده) فرض وجدان ما يكفى للغسل ولم يمكن صرفه للوضوء ، ويمكن فرضه فيما اذا كان ملكا للغير و اذن مالكة للصرافى الغسل و نهى عن صرفه فى الوضوء فالمتيمم حينئذ متمكن من الغسل دون الوضوء .

و اما اذا وجدما يكفى لاحدهما و امكن صرفه فى كل منهما (ففى الجواهر) ان فى انتقاضهما معاً بذلك ، او ما يختاره المكلف منهما ، او القرعة ، اوجه ، اقواها الاول لصدق الوجدان فى كل منهما و عدم الترجيح (انتهى) .

اقول : وفى المسئلة وجهان اخران احدهما انتقاض ما هو بديل عن الغسل خاصة و ثانيهما عدم انتقاض شىء منهما ، فتصير الوجوه خمسة .

(اما وجه الاول) اعنى انتقاضهما فلان التمكن من استعمال الماء فى كل واحد منهما تخييراً كالتمكن من استعماله فى كل منهما تعييناً فى كونه وجدانا و تمكنا ، كما ان الاكراه فى ارتكاب احداً للمحرمين تخييراً كالاكراه فى ارتكاب احدهما تعييناً فى اثبات الترخيص فى ارتكابه و رفع المنع الشرعى عنه ، وكذا الاكراه فى احدى المعاملتين تخييراً كالاكراه فى احديهما تعييناً فى رفع اثرها بسبب الاكراه ، و اذا صح التمكن فى تحصيل كل واحدة من الطهارتين باستعمال الماء فيهما يبطل التيمم الذى هو بديل منهما فينتقض كلا التيممين .

واما انتقاض ما يختاره المكلف فلم يظهر لى له وجه ، اذ لا ربط فى اختيار المكلف فى صدق الوجدان ، الا ان يدعى عدم صدق الوجدان بالنسبة الى كل منهما الا بعد صرفه فيه ، و هو كما ترى ، فان صدق الوجدان بالنسبة الى كل منهما امر وجدانى ، نعم بعد صرف الماء فى احدهما يصدق الفقدان بالنسبة الى الاخر ولكنه فقدان بعد الوجدان .

ومن ذلك ظهر عدم وجه للقرعة ، فانها فى كل امر مشكل ، والوجدان هنا لا اشكال فيه ولا خفاء لان المفروض اختيار المكلف فى صرفه فى كل منهما - بناء على عدم تعين صرفه فى الغسل - مضافاً الى عدم معهودية القرعة فى مثل المقام مما يرجع الى استنباط الاحكام ، كما ظهر بطلان الوجه الاخير - وهو عدم انتقاض شىء من التيممين -

لما عرفت من صدق وجدان الماء بالاريب . فالانتقاض متحقق بلا اشكال ، وحينئذ فيدور الامر بين وجهين : انتقاضهما معاً ، و انتقاض ما هو بدل عن الغسل خاصة ، و لعل الاوجه هو الثاني بناء على ما يأتي من المصنف (قده) في المسئلة الثالثة والعشرين من تعين صرف الماء في الغسل في فرض المسئلة ، فيكون تعين صرفه في الغسل كالتعجيز بالنسبة الى الوضوء ، والمنع الشرعي كالمنع العقلي ويكون حكمه كما اذا اذن المالك في صرف الماء في الغسل خاصة ، ولكن المصنف (قده) مع اختياره هناك تعين صرف الماء في الغسل رجع ههنا انتقاض التيممين مدعيماً صدق الوجدان بالنسبة اليهما معاً ، ولكن الاقوى عدم صدق ذلك بعد تعين الصرف في الغسل كما استقواه سيد مشايخنا (قده) في حاشيته في هذا المقام ، والحمد لله .

**مسئلة (٢٢) اذا وجد جماعة متيممون ماء مباحاً لا يكفي الا لاحدهم بطل تيممهم اجمع اذا كان في سعة الوقت ، و ان كان في ضيقه بقي تيمم الجميع ، وكذا اذا كان الماء المفروض للغير و اذن لكل في استعماله ، واما اذا اذن لبعض دون الاخرين بطل تيمم ذلك البعض فقط كما انه اذا كان الماء المباح كافياً للبعض دون البعض الاخر لكونه جنباً و لم يكن بقدر الغسل لم يبطل تيمم ذلك البعض .**

اذا وجد جماعة متيممون ماء مباحاً لا يكفي الا لاحدهم فاما ان يتبادر كل منهم الى حيازته او لا يتبادر احد منهم اليها ، فعلى الاول فاما ان يسبق احدهم الى حيازته او يتساوون في الحيازة ، ففي صورة عدم تبادر احدهم اليه ينتقض تيممهم جميعاً اذا كان الماء كافياً لكل واحد منهم على البديل لالواحد منهم على التعيين لصدق الوجدان على كل واحد منهم ، هذا مع سعة الوقت ، و اما مع ضيقه بمعنى ضيق الوقت عن استعمال الماء في الطهارة فلا ينتقض تيممهم اصلاً ، لما تقدم سابقاً من ان مجرد وجدان الماء لا ينتقض التيمم الا مع التمكّن من استعماله في الطهارة المائية ، وضيق الوقت مانع من استعماله ، و ان كان كافياً للبعض دون البعض كما اذا كان بعضهم جنباً ولا يكفي الماء للغسل بطل تيمم من يكفيه الماء دون الاخر .

واما في صورة تبادل جميعهم الى الحيضة فان سبق احدهم كان الماء له وبطل تيممه دون الباقي ، و ان تساوا في الحيضة كان الماء لهم بالشركة ولم ينتقض تيمم احدهم ، اذا المفروض عدم كفايته الا لاحدهم ، وما لكل واحد منهم لا يكفي لطهارته ، فلا يتمكن كل واحد منهم من استعماله الا ان يبذل الشركاء نصيبهم لواحد منهم او كان نصيب بعضهم يكفي له خاصة كما اذا كان تيمماً بدلاً عن الوضوء وكان تيمم الاخرين بدلاً عن الغسل فينتقض تيمم المتمكن من رفع حدثه بالماء خاصة دون الباقي ، هذا في الماء المباح .

(ومنه يظهر) حكم الماء المملوك للغير اذا اذن للكلى في استعماله ، فانه ينتقض تيممهم جميعاً لصدق التمكن بالنسبة الى كل واحد منهم ، الا اذا استعمل واحد منهم بعد الاذن بلاهية ، بحيث لم يمض زمان يمكن للاخرين استعماله فان الانتقاض حينئذ ينحصر بالمستعمل دون الاخرين ولو اذن لبعضهم دون الاخرين بطل تيمم المازون فقط هذا تمام الكلام في حكم ما اذا وجد جماعة تيممون ماء لا يكفي الا لاحدهم .

ولو اجتمع جماعة محدثون على ماء لا يكفي الا لاحدهم ولا مالك له او كان له مالك اذن الكلى في استعماله فالظاهر انه يجب على كل واحد منهم ان يتطهر به الا ان يتبادل احدهم الى حياضته فيختص الوجوب به او تساوا في حياضته فلا يجب على الجميع الا مع رضا الاخرين بتصرف واحد منهم كما في المتممين ، لكن المحكى عن بعض معاصري مشايخنا الميل الى سقوط الطهارة عن الجميع ، والمحكى عنه في وجهه ان تكليف كل واحد منهم بالطهارة المائية مع عدم كفايته الا لاحدهم غير معقول ، وترجيح احدهم المعين به دون الاخر ترجيح بلا مرجح ، والحكم بالتخيير يحتاج الى الامر به كذلك ، مع ان الامر بالطهارة ظاهر في الطلب التعيينى - الى ان قال - و احتمال القرعة - لانها لكل امر مشكل - مدفوع بعدم الجابر لها في المقام (اتهى) .

اقول - و لم يظهر لى وجه فى تعبيره عن تكليف الجميع بالحكم التخيري ، بل المقام بالواجب الكفائى اشبه ، بان يكون الكلى مكلفا بالمبادرة الى استعمال الماء فى الطهارة فانا سبق احدهم اليه سقط عن الباقي بارتفاع موضوعه ، فان الواجب الكفائى



يسقط تارة بفعل بعض مع امكان فعله من الاخرين فيكون سقوط الواجب عن الباقي من جهة سقوط ملاك الواجب ، واخرى يكون السقوط من جهة ارتفاع الموضوع وعدم امكان التكرار كدفن الميت مثلاً ، وما نحن فيه من قبيل الاخير ، ولازم الوجوب على الجميع على هذا النحو هو عصيان الجميع واستحقاقهم للعقاب اذا تركوا جميعاً استعمال الماء الموجود في الطهارة ، و هذا النحو من الوجوب معقول وهو مدلول الامر في مثل هذا المورد .

(وبيان ذلك) اجمالاً ان كل تكليف متعلق بموضوع خارجي وان كان بصورة الخطاب المنجز مثل اشرب الماء يكون مشروطاً بوجود موضوعه ، ولذا قيل ان مرجع القضية الطلبية او الخبرية الى قضية شرطية يكون شرطها موضوع تلك القضية وجزائها محمولها ، فمعنى اشرب الماء هو انه لو وجد الماء يجب عليك شربه ، فوجوب الطهارة المائية مشروط بوجود الماء ، فاذا وجد الماء تنجز الوجوب ، وتكليف كل واحد من المجتمعين ليس مشروطاً بتكليف الاخرين ولا بعدم تكليفهم ، والمفروض ان كل واحد منهم - على نحو العام البدلي - قادر على استعماله في طهارته ، وانما الممتنع استعمال الجميع بوصف الاجتماع ، والتكليف ليس متعلقاً بالمجموع بل بكل واحد على حدة ، فيجب حينئذ على كل واحد المبادرة الى الاستعمال ، فاذا سبق اليه احدهم سقط عن الباقي ، واذا ترك الجميع يستحق كل واحد منهم العقاب على عصيانه ، فالمقام وان لم يكن من قبيل الواجب الكفائي ملاكاً ، لان ملاك الوجوب في كل واحد منهم موجود ، الا انه من قبيل ذلك في مقام الامثال ، لما عرفت من ارتفاع الموضوع باستعمال واحد منهم - وان كان قبل استعمال الجميع يكون موضوع التكليف ثابتاً لكل واحد منهم و بذلك يكون التكليف منجزاً لكل واحد ايضاً ، فلا وجه للسقوط عن الجميع كما افاده هذا القائل ، والله الهادي الى سواء السبيل .

مسئلة (٢٣) المحدث بالاكبر غير الجنابة اذا وجد ماء لا يكفي الا

لواحد من الوضوء او الغسل قدم الغسل وتيمم بدلاً عن الوضوء ، وان لم يكف الا للوضوء فقط تَوْضُأً ، وتيمم بدل الغسل .

اما تقديم الوضوء في الفرض الثاني فظاهر ، لعدم كفاية الماء الا له ، و اما

وجه تعيين الغسل في الفرض الاول مع امكان صرفه في الوضوء ، فلانه اذا صرفه في الوضوء يبقى الحدث الاكبر بحاله ، ولا اشكال ان اهتمام الشارع برفع الحدث الاكبر اشد ، والطهارة الحاصلة من الغسل اقوى من الحاصلة بالوضوء ، فمقتضى اهمية الغسل في نظر الشارع تقديمه عند التزامه كما هو الحال في كل متراحمين ، ولو تطرق الشك في اثبات اهمية الغسل فلاشك في كونه محتمل الاهمية لعدم وجود احتمال كون الوضوء اهم ، فيكون المقام من قبيل الدوران بين التعيين والتخيير ولا يحتمل تعيين الوضوء فمقتضى الاحتياط تقديم الغسل.

ثم انه بناء على تعيين الغسل لوعصى وتوضاً فهل يبطل الوضوء لعدم الامر به ، او يصح اذا اتى به بداعي الملاك او بداعي الامر الترتبي ، و جهان مبنيان على صحة الاثبات بالمهم مع وجود الاهم في باب المتراحمين ، والمختار عندنا هو الصحة لان سقوط التكليف عن الوضوء انما هو لا بتلائه بالاهم لعدم وجوب الملاك فيه . فاذا اتى به بداعي ملاكه صح وكذا اذا اتى بداعي الامر الترتبي - بناء على المختار عندنا من صحة الترتب - كما نقضناه في الاصول بما لا مزيد عليه .

مسئلة (٤٤) لا يبطل التيمم الذي هو بدل عن الغسل من جنابة او غيرها بالحدث الاصغر فما دام عذره عن الغسل باقياً يكون تيممه بمنزلته ، فان كان عنده ماء بقدر الوضوء توضاً والالتيمم بدلاً عنه ، واذا ارتفع عذره عن الغسل اغتسل ، فان كان عن جنابة لاحاجة معه الى الوضوء ، والاتوضاً ايضاً ، ولكن الاحوط اعادة التيمم ايضاً فان كان عنده من الماء بقدر الوضوء تيمم بدلاً عن الغسل وتوضاً وان لم يكن تيمم مرتين مرة عن الغسل ومرة عن الوضوء ، هذا اذا كان غير غسل الجنابة ، والا يكفيه مع عدم الماء للوضوء تيمم واحد بقصد مافي الذمة .

المشهور بين الاصحاب شهرة عظيمة بل قيل كادت ان تكون اجماعاً ان الجنب اذا تيمم بدلاً عن الغسل ثم احدث بالاصغر ووجد ماء بقدر ما يتوضاً به لا يجوز له الوضوء بل يتيمم بدلاً عن الغسل ، والمحكى عن السيد المرتضى (قده) وجوب الوضوء عليه لو كان عنده الماء بقدره ، ومع عدمه يتيمم بدلاً عن الوضوء مادام عذره للغسل باقياً .

(واستدل للمشهور بوجوه) منها ، دعوى الاجماع على ان التيمم لا يرفع الحدث بل يستباح به الصلوة ، فالجنابة باقيه ، والاستباحة الحاصلة بالتيمم تزول بالحدث الاصغر ، فهو بعد الحدث الاصغر جنب لا يستباح له الصلوة ، فحاله بعد الحدث كحاله قبل الايمان بالتيمم .

(واستدل في المعتمد) على بقاء الجنابة بعد التيمم بان التيمم يجب عليه الطهارة عند وجود الماء بسبب الحدث السابق فلولم يكن الحدث السابق باقياً لكان وجوب الطهارة بسبب وجود الماء ، فيلزم ان يكون وجود الماء من موجبات الطهارة كالحدث مع ان وجود الماء ليس حدثاً اجماعاً ، ولانه لو كان حدثاً لوجب استواء المتيممين في وجبه لاستوائهم في وجود الماء لهم ، ولكن استوائهم فيما يوجبه عند وجوده باطل ، لان المحدث بالاصغر يتوضأ بعد وجود الماء ولا يغتسل المعجب يغتسل ولا يتوضأ .

(ومنها) اطلاق الجنب عليه في بعض الاخبار ، مثل المرسل المروي في معكى الغوالي عن النبي ﷺ انه قال لبعض اصحابه الذي تيمم من الجنابة وصلى : صليت باصحابك وانت جنب .

(ومنها) دعوى الاجماع من كل من قال ببقاء الجنابة فانه يقول في مورد الكلام بالتيمم بدلاً عن الغسل دون الوضوء ، فالقول بوجوب الوضوء او التيمم بدله دون التيمم بدل الغسل مع القول ببقاء الجنابة خرق للاجماع المركب .

(ومنها) جملة من الاخبار ، كصحيحة زرارة عن الباقر عليه السلام : متى اصبت الماء فعليك الغسل ان كنت جنباً ، والوضوء ان لم تكن جنباً - ، فقد شرط في الوضوء عدم الجنابة ، و اطلاقه يقتضى عدم الفرق بين ما قبل التيمم وما بعده .

(وصحيحة اخرى له) عنه عليه السلام : يصلى الرجل بتيمم واحد صلوة الليل والنهار كلها ، فقال عليه السلام نعم ما لم يحدث او يصب الماء .

( و خبر السكوني ) عن الصادق عليه السلام عن ابيه عن ابائه عليهم السلام : لا بأس ان يصلى الرجل صلوة الليل والنهار بتيمم واحد ما لم يحدث او يصب الماء - ،



فانه يفهم منهما ان مطلق الحدث كوجدان الماء ناقض لمطلق التيمم .  
(وخبر الحلبي) عن الصادق عليه السلام عن الرجل يجنب ومعه قدر ما يكفيه من الماء  
لوضوء الصلوة ، يتوضأ بالماء او يتيمم ، قال لا ، بل يتيمم .

هذه جملة ما استدل به للمشهور ، وقد تقدم منا في باب نية التيمم انه رافع  
للحدث بمعنى انه موجب لمرتبة من الطهارة الى زمان وجود الماء والتمكن من استعماله ،  
فان كان ما ادعى من الاجماع على عدم كونه رافعاً للحدث معناه الرفع المطلق فمسلم ،  
ولكنه لا ينافي الرفع في الجملة ، و ان اريد به مطلق الرفع فالاجماع عليه ممنوع ،  
بل مقتضى اطلاق الطهور على التراب وان رب الماء هورب الصعيد وغير ذلك مما تقدم الاستدلال  
به على الرافعية هو ترتب الطهارة على التيمم .

و منه يظهر ضعف ما استدل به في المعبر لبقاء الجنابة ، فان وجود الماء ليس  
حدثاً ولكن لما كان غاية للطهارة الحاصلة من التيمم كان وجدانه والتمكن من استعماله  
سبباً لارتفاع الطهارة ، وتقدم هناك ان هذا امر معقول يمكن الالتزام به اذا دل عليه الدليل  
واضعف منه ما ذكره من لزوم استواء المتيممين في وجدان الماء ، لان لزومه مبني على  
جعل وجدان الماء حدثاً ، وقد عرفت بطلانه .

(والحاصل) ان رفع الحدث بالتيمم مقيد ببقاء موضوعه وهو العجز عن استعمال  
الماء ، وعند وجود الماء والتمكن منه يرتفع موضوعه ، فالمحدث بالحدث الاكبر اذا  
تيمم يجب عليه الغسل عند التمكن منه لكون الطهارة الحاصلة له من حدثه مقيدة بعجزه  
لا لاجل كون وجدان الماء حدثاً .

و اما اطلاق الجنب عليه في بعض الاخبار ففيه ان الخبر المحكى عن الغوالي  
ضعيف بالارسال لا يقاوم الاخبار المستفيضة الدالة على كون التيمم طهوراً و انه يكفيك  
عشر سنين ، مضافاً الى معارضته مع ما دل على صحة امامة المتيمم للمتطهر بالطهارة المائية  
- كما هو المختار في مبحث الجماعة - و تقدم دلالة الصحيحة عليه في امام قوم اصابته  
جنابة وليس معه ماء يكفيه للغسل ، يتوضأ بعضهم و يصلى بهم ، قال لا ، و لكن يتيمم

الجنب الامام و يصلى بهم ، ان الله قد جعل التراب طهوراً كما جعل الماء ، بل التعليل الوارد في ذيل الحديث بنفسه دليل على عدم صحة اطلاق الجنب على المتيمم بعد ان جعل الله له التراب طهوراً بحيث يصح له ان يكون اما ماءً للمتطهرين .

(واما الاجماع المركب) ففيه ان القائل بعدم انتقاض التيمم بدل الغسل بالحدث الاصغر لا يقول ببقاء الجنابة كما انه لا يقول بارتفاعها رفعاً مطلقاً ، بل رفعاً مقيداً ببقاء العجز عن استعمال الماء .

واما الاخبار التي استدلت بها فالانصاف عدم دلالة شيء منها ، اما الصحيحة الاولى فلظهورها في حكم مصيب الماء و انه يجب عليه الغسل اذا كان جنباً والوضوء ان لم يكن جنباً ، و اشتراط عدم الجنابة لوجوب الوضوء انما هو لبيان تحقق الموضوع و انه يجب الوضوء على المحدث بالحدث الاصغر ، فبناء على رفع الحدث الاكبر بالتيمم يكون الحدث الاصغر بعده بنفس هذه الصحيحة موجباً للوضوء اذا وجد الماء بقدر ما يكفيه فقط .

(و اما الصحيحة الثانية) و خبر السكوني فلا يفهم منهما الا ان الحدث ناقض للتيمم الذي اتى به لاجله ، لا ان مطلق الحدث ولو كان اصغر ناقض لمطلق التيمم ولو كان بدلاً عن الغسل ، والذي يشهد لما ذكرناه ان اصابة الماء لانقض التيمم الا اذا تمكن المكلف معهما من اتيان الطهارة التي تيمم بدلا عنها ، فاذا كان متيمماً بدل الغسل فالناقض له هو وجدان الماء بمقدار يتمكن منه من الغسل لا بمقدار الوضوء فقط ، فالحدث الذي ذكر في الخبرين ايضاً كذلك فكل حدث ناقض لما اتى بالتيمم بدلاً عن الطهارة منه ، لا لمطلق التيمم ، و لما لم يكن الحدث الاصغر ناقضاً للغسل ولا موجباً له فلا دليل على كونه ناقضاً للتيمم الذي هو بدل منه ايضاً .

(واما خبر الحلبي) فاجنبى عن المقام رأساً ، لان ظاهره السؤال عن اصل وجوب التيمم بدل الغسل من الجنابة لاعتن التكليف بعد تعقبه بالحدث الاصغر .

فهذه الادلة لاتنهد لاثبات قول المشهور ، فالمرجع عند الشك في نقض الحدث

الاصغر للتيمم بدل الغسل هو استصحاب بقاء اثر التيمم اعنى الطهارة الحاصلة به الى ان يحصل القطع بحدوث رافعه من جنابة جديدة او وجدان الماء بحيث يتمكن معه من الغسل، فالقاعدة تقتضى عدم الانتقاض كما عليه المحققون من المتأخرين ، ولكن الاحتياط يقتضى اعادة التيمم بدل الغسل خروجاً من مخالفة المشهور فان تمكن من الوضوء تَوْضُأً ، والاجاز له ان يأتى بالتيمم بقصد ما فى زمته من التيمم بدل الغسل او الوضوء ، هذا فيما كان التيمم بدل الغسل من الجنابة ، و منه ظهر حكم غيره ممن تيمم بدلاً عن الغسل كالحائض وغيرها ، فاذا وقع منها الحدث الاصغر بعد تيممين احدهما بدلاً عن الغسل والاخر بدلاً عن الوضوء فالاقوى عدم انتقاض التيمم الذى هو بدل عن الغسل ، وان كان الاحتياط اعادته .

مسئلة (٢٥) حكم التداخل الذى مر سابقاً فى الاعمال يجرى فى التيمم ايضاً ، فلو كان هناك اسباب عديدة للغسل يكفى تيمم واحد عن الجميع ، و حينئذ فان كان من جملةها الجنابة لم يحتج الى الوضوء او التيمم بدلا عنه .

لا اشكال فى كفاية تيمم واحد بدلاً عن الوضوء عند اجتماع اسباب متعددة للوضوء كما فى الوضوء نفسه ، وهذا هو المعبر عنه بالتداخل السببي بمعنى حدوث حدث واحد عند اجتماع الاسباب المتعددة ، فلا محالة يكون الحادث منها اولاً هو المؤثر فى تحقق الحدث ، فلا يوجب الاسباب التى بعده لحدوث الحدث اصلاً ، كما لا ينبغى الاشكال فى عدم جواز الاكتفاء بتيمم واحد عند تحقق الحدث الاكبر والاصغر فى غير الجنابة ، بل يجب الوضوء مع التيمم بدلاً عن الغسل ، و مع عدم التمكن منه يجب الايتان بتيمم اخر بدلاً عن الوضوء ، وتوهم الاكتفاء بتيمم واحد ضعيف فى الغاية ، لما عرفت فى المسئلة الحادية عشر من ان المستفاد من قوله عَلَى الْغُلَّةِ اذا اجتمعت عليك حقوق اجزاك عنها غسل واحد هو اجتماع اسباب متعددة للغسل فقط لا للوضوء والغسل كليهما فاذا لم يقدّم دليل على التداخل عند اجتماع سبب الغسل والوضوء فلا يجوز الاكتفاء بغسل واحد عن الغسل والوضوء ، فعدم جواز الاكتفاء بالتيمم الذى بدل الغسل عما هو بدل الوضوء يكون اولى لعدم زيادة الفرع على الاصل والبدل عن المبدل .



و هل يجوز الاكتفاء بتيمم واحد عن الاغسال المتعددة و يجرى فيه التداخل المسببى كما في الاغسال نفسها، اولا يجوز ، بل يجب الاتيان عن كل غسل بتيمم على حدة و جهان ، اقواهما الاول ، لعموم تنزيل الصعيد منزلة الماء و انسحاب حكم المبدل الى البديل ، فاذا اجتمعت اسباب متعددة للغسل يكفى تيمم واحد عن الجميع ، و حينئذ فان نوى الجميع تفصيلاً يكفى عن الجميع ، سواء كانت الجنابة فيها ام لا ، ومع وجود الجنابة فيها لا يحتاج الى تيمم اخر بدلاً عن الوضوء لعدم وجوب الوضوء مع التمكن من الغسل في الفرض ، فكذا في بدله ، و ليس ذلك لاغناء التيمم بدلاً عن الغسل عن الوضوء والغسل كليهما ، و ان لم تكن فيها غسل الجنابة احتاج الى الوضوء او التيمم بدلاً عنه ، و ان نوى الجنابة يكفى عن التيمم بدلاً عن غسل غير الجنابة ايضاً و سقط عنه الوضوء و التيمم بدله ، و ان نوى بالتيمم عن غير غسل الجنابة ففي اغناؤه عن غسل الجنابة اشكال تقدم في باب الاغسال من انه لو نوى بالغسل غير الجنابة فهل يغنيه عن الجنابة اولا (و كيف كان) فلا اشكال في كفاية تيمم واحد مع اسباب متعددة للغسل ، لعدم وجوب ازيد من غسل واحد عن الجميع فكذا في بدله قضاء لحكم البديلة .

مسئلة (٢٦) اذا تيمم بدلا عن اغسال عديدة فتبين عدم بعضها صح بالنسبة الى الباقي ، و اما لو قصد معيناً فتبين ان الواقع غيره فصحته مبنية على ان يكون من باب الاشتباه في التطبيق لا التقييد كما مر نظائره مراراً .

قد تقدم نظيره في المسئلة الثالثة عشر والرابعة عشر من فصل كيفية التيمم، لكن في انطباق قاعدة الخطاء في التطبيق في هذا المورد خفاء .

(و توضيح ذلك) ان تلك القاعدة تجرى فيما اذا قصد المأمور به وتعلقت ارادته بعين ما تعلق به ارادة الأمر و كان خطائه فيما لا يكون من مقومات ماهية المأمور به من اوصافه كوصفي الاداء والقضاء ، و اما اذا كان الخطاء في المأمور به نفسه او في صفاته المقومة له فهو خارج عن باب الخطاء في التطبيق ، بل الحكم فيه هو البطلان و ان لم يكن على وجه التقييد و هذا الذي ذكرناه من حيث الكبرى الكلية لا اشكال فيه ، و انما الكلام في تشخيص مصاديقها وتمييز الاوصاف المقومة للمأمور به عن غير المقومة، وقد جعلوا الاداء والقضاء

والوجوب والندب من الاوصاف التي لا يتقوم بها المأمور به ، كما ان عنوان الظهر والعصر من الاوصاف المقومة ، فلو نوى العصر مكان الظهر بطلت صلوته و لو لم يكن على وجه التقييد .

وعلى هذا فلا بد من البحث عن ان وصف البدلية عن غسل معين هل هو من الاوصاف المقومة للتيمم اولا ، و لعل مبنى الاول هو تغاير ماهيات التيممات باعتبار كونها بدلاً عن الوضوء او الغسل ، وفيما هو بديل عن الغسل ايضاً فيما اذا كان بدلاً عن غسل الجنابة او غسل الحيض ، و مبنى الثاني هو كون التيمم في الجميع ماهية واحدة يقع بدلاً عن الوضوء او الغسل باقسامه ، فبالنظر الى تغاير مهيات الاغسال يمكن ان يقال بتغاير ماهيات التيممات التي تقع بدلاً عنها .

ولكن الاظهر عدم كون البدلية من الاوصاف المقومة بناء على عدم اختلاف التيمم الذي هو بديل عن الغسل مع الذي هو بديل عن الوضوء في الكيفية ، و اما في بدليته عن غسل معين فلا اشكال لعدم الاختلاف في الكيفية في بدل الاغسال ، و وجه ظهور كون التيمم ماهية واحدة في الجميع هو الامر به في الاية المباركة بعد ذكر اسباب متعددة له من اسباب الوضوء والغسل ، و حينئذ فالخطأ في التطبيق لا يضر بصحة التيمم اذا وقع في نية ما هو بديل عنه من الاغسال ، والله الهادي .

**مسئلة (٤٧) اذا اجتمع جنب و ميت و محدث بالاصغر و كان هناك ماء لا يكفي الا لاحدهم فان كان مملو كلاً لاحدهم تعين صرفه لنفسه ، و كذا ان كان للغير و اذن لواحد منهم ، و ان كان مباحاً او كان للغير و اذن للكل يتعين للجنب فيغتسل ، و يتيمم الميت و يتيمم المحدث بالاصغر ايضاً .**

في هذه المسئلة فروض ينبغي ان يتعرض لها ( الاول ) اذا اجتمع جنب و ميت و محدث بالاصغر و كان هناك ماء لا يكفي الا لاحدهم فان كان للميت تعين صرفه في تغسيله وليس لوارثه ان يوجد به ، لخروج ماء الغسل من اصل المال و انه يبدء به ثم ينتهي الى الارث ، فالميت اولي بماء غسله من وارثه ، و ان كان للجنب او للمحدث بالاصغر فالمذكور في غير واحد من عبائر الاصحاب كالمتن

تعين صرفه فى نفسه ، وفى الجواهر: يحرم على كل من الاخرين بذله لغيره مع تحقق الخطاب باستعماله وضيقه بل وسعته بل مع عدم الرجاء لغيره بل ومع الرجاء مالم يعلم الممكنة فى وجه تقدم سابقاً (انتهى) .

وفى المدارك : فان كان ملكاً لاحدهم اختص به ولم يكن له بذله لغيره مع مخاطبته باستعماله لوجوب صرفه فى طهارته (انتهى) .

والظاهر من قوله مع مخاطبته باستعماله هو ارادة اختصاص المنع بما اذا دخل الوقت و تنجز عليه التكليف بالصلوة ، فيكون نظير صدر كلام الجواهر من قوله مع تحقق الخطاب باستعماله ، الا انه قيده اولاً بقوله و ضيقه ، ثم اضرب بقوله بل وسعته .

وعن بعض المحققين (قده) جواز بذله ولو مع العلم بعدم اصابته ، قال (قده) ولو قلنا بحرمة اراقته ونحو اراقته مما يعد فى العرف فراراً من امثال التكليف و مسامحة فى ادائه .

(واستدل له) بعدم ما يدل على حرمة بذله و نحو بذله مما يعد من المقاصد العقلائية من ما كله و مشربه و الانفاق على صديقه و دابته ، فان حرمة اراقته ونحوها ثبت بالاجماع و نحوه من الادلة اللبية ، والقدر المتيقن منها هو فيما اذا عد التصرف نفويتاً للتكليف مثل اراقه الماء من غير غرض عقلايى لامثل البذل و السماح به لحفظ احترام الميت المؤمن ببذل مائه فى تغسيله او صرفه فى شرب دابته و نحوه (انتهى بمعناه) .

و ما ذكره (قده) جدير بالتصديق ، و قد اخترناه كما استوفينا الكلام فيه فى المسئلة الثانية من المسائل المذكورة فى فصل غسل الجنابة ، فراجع تجده كافياً انشاء الله تعالى (والاقوى) جواز ان يصرف المالك مائه فى تغسيل الميت ثم الاينان بالتيمم سواء كان المجنب او المحدث بالاصغر ، بل لعل جواز التيمم مع حفظه لرعاية احترام الميت و لو لم يصرف بعد حتى يجعله فاقداً للماء لا يكون بعيداً ، و ان كان الاحوط خلافه .

(الثانى) اذا كان الماء ملكاً لجميعهم على نحو الاشتراك و لم يكن حصة كل



واحد منهم وافياً لما عليه من الغسل او الوضوء ، فان علم احدهم بالمكنة مما يكملها بحيث يفى بما عليه او ظن ذلك فالحكم كما اذا كان مالكا لما يفى بما عليه من الاول ، وان لم يعلم احدهم المكنة من ذلك ولم يظن به ، فان قلنا بوجوب الممكن من اغسال الميت بعد العجز من كلها و امكن ذلك وجب صرف حصة الميت فيما يمكن من اغساله وليس لوارثه ان يسمح به لغير الميت - كالفرض الاول - وان لم يجب ذلك اولم يمكن سقط الغسل و انتقل الى التيمم ، ولا يجب غسل بعض اعضاء الميت كما لا يجب على الجنب او المحدث بالاصغر التبعيض في الغسل والوضوء ، ولا يجب على احدهم بذل ماله من الماء لغيره ليكمل به ما يفى بالغسل او الوضوء ، لعدم الدليل على ذلك .

(الثالث) ان يكون الماء مباحاً لامالك له ، فهل يجب على كل من الجنب والمحدث و وارث الميت المبادرة الى حيازته اولا ، و جهان ، المختار عند صاحب المدارك هو الاول (والاقوى هو الاخير) لما عرفت في الفرض الاول من عدم حرمة البذل ، فلا دليل على وجوب تحصيله ايضاً بعد كون وجوب الغسل والوضوء مشروطاً بوجوده شرطاً شرعياً ، والمقدمات الوجودية في الواجب المشروط لاتصير واجبة من قبل وجوب ذبيها كما هو ظاهر ، و يمكن وجوبها قبل وجوب ذبيها بخطاب نفسى اصلى متعلق بها ينتج نتيجة الوجوب المقدمى الغيرى ، ولكن احراز ذلك يحتاج الى دليل مثبت له و هو مفقود في المقام ، اللهم الا ان يتمسك بما دل على وجوب الطلب لتسوية التيمم و وجوب شراء الماء ولو باغلى الثمن بدعوى ان المبادرة الى حيازة الماء المباح اولى بالوجوب من الشراء ، و يجعل ذلك دليلاً على عدم كون وجوب الطهارة المائية مشروطاً بوجود الماء او يكون الامر بالطلب خطاباً نفسياً ينتج نتيجة الخطاب الغيرى .

(وكيف كان) فان تبادروا وسبق بعضهم الى الماء كان ملكاً له دون الاخرين فيدخل في الفرض الاول ، وان تساوا في الحيازة كان الماء مشتركاً بينهم و يكون كالفرض الثانى ، وان لم يتبادر احد منهم او كان الماء للغير و اباحه لواحد منهم لاعلى التعيين فالظاهر قيام الاجماع على عدم تعين صرفه في احد من الثلاثة بحيث لا يكون

للاخيرين صرفه في طهارته ، انما الكلام في الافضل والاولى منهم فالمشهور كونه الجنب فيغتسل ويدفن الميت بتيمم ويتيمم المحدث بالاصغر ، ونسب في الشرايع قولاً بان الاولى هو الميت ، وان قال في المدارك انه لم يعرف قائلاً به .

(واستدل للمشهور) بما رواه في الفقيه عن ابن ابي نجران عن الكاظم عليه السلام في ثلاثة نفر كانوا في سفر احدهم جنب والثاني ميت والثالث على غير وضوء وحضرت الصلوة معهم من الماء قدر ما يكفي احدهم ، من يأخذ الماء ، وكيف يصنعون ، قال يغتسل الجنب ويدفن الميت بتيمم ويتمم الذي هو على غير وضوء ، لان الغسل من الجنابة فريضة وغسل الميت سنة والتيمم للاخراجاثر .

ولعل المراد من كون غسل الجنابة فريضة ان وجوبه ثبت بالقران الكريم ، ومن كون غسل الميت سنة ان وجوبه ثبت بالحديث . والافهما واجبان من غير اشكال ، والتعبير بالفريضة والسنة بهذا التفسير كثير في الاخبار ( وخبر التفليسي ) قال سئلت ابالحسن عليه السلام عن ميت وجنب اجتماعاً ومعهما ماء يكفي احدهما ، ايها يغتسل ، فقال عليه السلام اذا اجتمعت سنة و فريضة بدء بالفرض ( و خبر الحسن بن النضر الارمني ) عن ابي الحسن الرضا عليه السلام عن قوم يكونون في السفر فيموت منهم ميت ومعهم جنب ومعهم ماء قليل قدر ما يكفي احدهما ، ايها يبدء به ، قال يغتسل الجنب ويترك الميت ، لان هذا فريضة وهذا سنة ،

وعن المعتبر انه استظهر اتحاد الخبرين الاخيرين وان التفليسي هو الارمني ولعله لكون التفليس من بلاد الارمن . (وكيف كان) فما تقدم من الحديثين او الاحاديث دليل على تقديم الجنب ، وظاهر ما ذكر وان كان التعيين ووجوب تقديم الجنب الا انه يحمل كون ذلك على وجه الاولوية لعدم القائل بالوجوب على اطلاقه الذي هو ظاهره ، وان نقل عن بعض القول بتعين صرف الماء في الجنب في بعض الفروض اعنى ما اذا كان الماء مباحاً او مبذولاً لاحدهم لاعلى التعيين ،

واستدل للقول الاخر - اعنى تقديم الميت - بالمرسل المروي عن الصادق عليه السلام عن الميت والجنب يتفقان في مكان لا يكون الماء الا بقدر ما يكفي احدهما ، ايها

اولى ان يجعل الماء له ، قال عليه السلام يتيمم الجنب و يغسل الميت بالماء ، ولكن المرسل لضعفه بالارسال لا يقاوم ما تقدم مما دل على تقديم الجنب خصوصاً مع التعليل الوارد فيها بتقديم الفريضة على السنة ، مع انه لم يعرف القائل بتقديم الميت - كما تقدم عن المدارك -

واستدل لكل من القولين بوجود اعتبارية لا يمكن التعويل عليها ، كالاستدلال لتقديم الجنب بان حدث الجنابة اعظم و ان غاية غسله الايتان بالواجب اعنى صلوة الفريضة دون غسل الميت ، اذ لا يترتب على غسله سوى تنظيفه ، و كالاستدلال لتقديم الميت بان الغسل خاتمة طهارته بخلاف الجنب فانه يمكن وصوله الى الماء ، و بان تيمم الجنب يورث الطهارة دون تيمم الميت بناء على وجوب غسل المس على من مسه بعد تيممه ، فالميت اولى بالماء لانه يحصل بغسله طهارته ولا تحصل طهارته بتيممه ، و بان الموت ايضاً يوجب الجنابة .

(ولا يخفى) انه لا اعتبار بهذه الوجوه في ترجيح احد القولين ، فالعمدة ما تقدم من الاخبار وظاهر المصنف (قده) في المتن تعيين تقديم الجنب على الميت والمحدث بالاصغر ، ولعل مراده التقديم على نحو الاولوية لا الوجوب . لعدم امكان استفادة الوجوب مما تقدم من الاخبار لان العمل بظاهرها غير ممكن ، اذ ظاهرها تعيين تقديم الجنب مطلقاً وهو خلاف الاجماع وحملها على صورة كون الماء مباحاً او مبذولاً لاحدهم من المالك لا على التعيين ليس باولى من حمل الامر بتقديم الجنب على الاولوية والاستحباب ، والله العالم .

(الفرض الرابع) لو اجتمع جماعة محدثون بالحدث الاصغر و جنب ، و معهم من الماء ما يكفي لغسل الجنب او لوضوء من عداه من الجماعة المحدثين لا يبعد تقديم حق المحدثين على الجنب كما ربما يدل عليه خبر ابي بصير قال سئلت الصادق عليه السلام عن قوم كانوا في سفر فاصاب بعضهم جنابة وليس معهم من الماء الا ما يكفي الجنب لغسله ، يتوضؤون هم هوا فضل او يعطون الجنب فيغتسل وهم لا يتوضؤون ، قال يتوضؤون هم و يتيمم الجنب .



ولامنافاة بين تقديم الجنب على المحدث بالاصغر اذا كان واحداً كما هو مفاد صحيح ابن ابي نجران - وبين تقديم المحدث على الجنب اذا كان المحدث متعدداً - كما هو مفاد هذا الخبر، لامكان كون تعدد هم موجباً لتقديم حقهم ، وعليه فلا حاجة الى حمل هذا الخبر على ما اذا كان الماء ملكاً للمحدثين ، لاطلاق الخبر وعدم شاهد لهذا الجمع ، نعم لا بد من حمل الخبر على ما اذا لم يكن ملكاً لاحدهم بالخصوص ، والالوجب صرفه في طهارة نفسه ، الا ان يجعل هذا الخبر دليلاً على جواز ان يسمح المحدث مائه لغيره ، ولكنه مشكل ، وظاهر الاصحاب تقديم الجنب مطلقاً ولو كان المحدث متعدداً . بل عن التنقيح : الاجماع على تقديم سائر انواع الحدث الاكبر عليه - كما قد عرفت في المسئلة الثالثة والعشرين من ان المحدث بالحدث الاكبر غير الجنابة اذا كان معه مقدار من الماء ما لا يكفي الا الواحد من الغسل والوضوء تعين صرفه في الغسل و ملاك التقديم عندهم هو اهمية الغسل بالنسبة الى الوضوء ، ولكن تسرية الحكم الى دوران الامر بين رفع الحدث الاكبر من احد وبين رفع الحدث الاصغر من جماعة اخرين لا تخلو من اشكال ، لكن الذي يسهل الخطب هو ان الاولوية المبحوثة في المقام على وجه الاستحباب لاعلى وجه الالوجب ، ولعله يكفي في الترجيح على هذا النحو ما في خبر ابي بصير من ترجيح المحدثين بالحدث الاصغر ، والله الهادي .

مسئلة (٢٨) ان نذر نافلة مطلقة او مؤقتة في زمان معين ولم يتمكن من الوضوء في ذلك الزمان تيمم بدلاً عنه وصلى ، واما اذا نذر مطلقاً لامقيداً بزمان معين فائظاها وجوب الصبر الى زمان امكان الوضوء .

مورد المسئلة هو ما اذا نذر اتيان النافلة من غير التفات الى اتيانها مع الوضوء او الغسل او التيمم ، واما لو قيد نذره باتيانها مع الوضوء خاصة او الغسل كذلك بحيث لم يتعلق نذره بالنافلة مع التيمم فلا كلام في سقوط النافلة بالعجز عن الطهارة المائية لتقيد نذره بغير صورته العجز ،

ثم ان النافلة المنذورة اما تكون مقيدة بزمان معين سواء كانت موقته في نفسها - كما اذا نذر صلوة الليل في ليلة معينة - او كانت مطلقة - كما اذا نذرت اتيان

ركعتين في ليلة خاصة ، و اما تكون غير مقيدة بزمان خاص - سواء كانت موقته كما اذا نذر اتيان صلوة الليل من غير تعيين ليلة خاصة ، او كانت مطلقه كاتيان ركعتين من غير تقييد بزمان .

(فعلى الاول) يتيمم مع العجز عن الطهارة المائية ويأتى بالصلوة المنذورة و يكون حكمها حكم اليومية في وجوب التيمم لها لاطلاق ما دل على كون التراب طهوراً وغيره من ادلة مشروعية التيمم .

( و على الثانى ) فمع رجاء الزوال ، الظاهر وجوب الصبر الى زوال العذر والتمسك من الوضوء او الغسل او يحصل اليأس من التمكن طول العمر او يخاف مفاجاة الموت ، وقد تقدم الاشارة الى ذلك فى مسألة اتيان قضاء الصلوة مع التيمم و اخترنا ذلك ايضاً فى قضاء الصلوة وانه لا يجوز الاتيان بها مع التيمم الا اذا حصل له اليأس من زوال العذر او اذا خاف مفاجاة الموت ، والله العالم بحقيقة الحال .

مسئلة (٢٩) لا يجوز الاستيجار لصلوة الميت ممن وظيفته التيمم مع وجود من يقدر على الوضوء بل من كان قادراً ثم عجز عنه يشكل جواز الاتيان بالعمل المستأجر عليه مع التيمم ، فعليه التأخير الى التمكن مع سعة الوقت ، بل مع ضيقه ايضاً يشكل كفايته فلا يترك الاحتياط .

فى هذه المسئلة امران (الاول) لا يجوز الاستيجار للصلوات اليومية عن الميت ممن وظيفته الاتيان بالصلوات العذرية التى منها الصلوة مع التيمم - مع وجود من يقدر على الصلوات الكاملة الاختيارية التى منها الصلوة مع الطهارة المائية ، سواء كان الفائت عن الميت الصلوات الاضطرارية او الاختيارية ، و ذلك لظهور الاوامر الواردة فى القضاء عن الميت فى القضاء عنه بما هو المتعارف من الصلوات الكاملة الاختيارية ولو كانت الفائت عنه الصلوة الاضطرارية كظاهر ما دل على القضاء على المكلف نفسه فان الواجب عليه ان يقضى ما عليه بالاتيان بالكاملة الاختيارية ولو كانت الفائتة منه اضطرارية ،

واعتبار المماثلة بين القضاء والاداء المستفاد من قوله لَا يَلِي يقضى ما فاتته كما فاتته

مختص بالشرائط والاجزاء وغيرها من الاوصاف في حال الاختيار كالقصر والاتمام والجهر والاختفات، واما الممانلة فيما سقط عنه بالاضطرار في الاداء فلا يعتبر في القضاء ، لاختصاص دليل سقوط صلوة المختار وكفاية الصلوة الاضطرارية بحال العذر والاضطرار ، وهذا واضح ( نعم ) مع عدم التمكن من استيجار القادر بوجه من الوجوه و عدم من يتبرع بالقضاء عنه وعدم تمكن الولي من الاتيان بالقضاء يصح استيجار غيره ممن يأتي بالصلوة الاضطرارية ولو كان الفائت من الميت الصلوة الاختيارية.

(الامر الثاني) لو كان الاجير قادراً فعجز فمع سعة الوقت يجب عليه للتأخير الى زوال العذر ، ومع ضيقه فالظاهر انفساخ الاجارة لانصراف الاجارة الى الاتيان بالصلوة الكاملة الاختيارية لكونها المتعارف مما يستأجر للاتيان به ( وتوهم ) وجوب الصلوة الاضطرارية على الاجير عند عجزه كوجوبها عليه لو عجز عن الصلوة الاختيارية لنفسه ( فاسد ) فان معقد الاجارة هو الاتيان بالصلوة الكاملة ، والفرد الاضطراري خارج عن مصب الاجارة فمع العجز عن الاتيان بالعمل المستأجر عليه في الوقت المشروط عليه يكون كغيره من موارد عجز الاجير في انفساخ الاجارة بالنسبة الى ما عجز عنه ، ولا يجوز للمستأجر للصلوة عن الميت الاكتفاء باتيان الاجير بالصلوة الاضطرارية ، بل يجب عليه بعد انفساخ الاجارة استيجار غيره ممن يتمكن من الصلوة الكاملة الا اذا لم يوجد الا من يصلى الصلوة الاضطرارية كما تقدم في الامر الاول ،

هذا اذا شرط على الاجير مباشرته في الاتيان بالعمل ، ولو كان اجيراً في ابراء ذمة الميت عما عليه ولو بان يستأجر غيره فمع عجز نفسه يجب عليه استيجار غيره ممن يأتي بصلوة المختار ، ولا يجوز له الاتيان بصلوة المضطر لعدم وقوع الاجارة عليها ، ومما ذكرنا ظهر ما في المتن من الاستشكل في الحكم خصوصاً في صورة ضيق الوقت لما عرفت من عدم الاشكال في انفساخ الاجارة مع ضيق الوقت في صورة اشتراط المباشرة ، فيكون حكمه حكم خراب الدار المستأجرة او موت العبد المستأجر او غضب الغاصب لهما قبل تسليمهما الى المستأجر والله الموفق للصواب .

مسئلة (٣٠) المجنب المتيهم اذا وجد الماء في المسجد و توقف



غسله على دخوله والمكث فيه لا يبطل تيممه بالنسبة الى حرمة المكث و ان يبطل بالنسبة الى الغايات الاخر فلا يجوز له قراءة العزائم ولا مس كتابة القران ، كما انه لو كان جنباً وكان الماء منحصراً في المسجد ولم يمكن اخذه الا بالمكث وجب ان يتيمم للدخول والاخذ كما مر سابقاً ولا يستباح له بهذا التيمم الا بالمكث فلا يجوز له المس وقراءة العزائم .

قد مر حكم المجنب التيمم اذا وجد الماء في المسجد في المسئلة الثامنة من مسائل الفصل المعقود فيما يحرم على الجنب في مبحث غسل الجنابة ، و فصلنا عدم جواز الاتيان بغاية اخرى كقراءة العزائم في المسئلة الحادية والثلاثين في فصل مسوغات التيمم .

مسئلة (٣٩) قدمر سابقاً انه لو كان عنده من الماء ما يكفي لاحد الامرين من رفع الخبث عن ثوبه او بدنه ورفع الحدث قدم رفع الخبث ، لكن هذا اذا لم يمكن صرف الماء في الغسل او الوضوء وجمع الغائلة في اناء نظيف لرفع الخبث، والاتعين ذلك ، واذن الحال في مسئلة اجتماع الجنب والميت والمحدث بالاصغر بل في سائر الدورانات .

قدمر حكم الدوران بين رفع الحدث والخبث في ذيل العنوان السادس من مسوغات التيمم وهو وقوع التزاحم بين رفع الحدث بالماء وواجب اخراهم، واما امكان صرف الماء في رفع الخبث باستعماله اولاً في الوضوء او الغسل وجمع الغسالة فيتصور ذلك في صورة عدم نجاسة البدن بان احتاج الى الماء في رفع الخبث عن اللباس ، والافيتوقف تصور امكان ذلك على القول بطهارة الماء المستعمل في التطهير من النجاسة ،

واما امكان ذلك في مسئلة اجتماع الجنب والميت والمحدث بالاصغر، فمبنى على جواز استعمال غسالة المستعمل في رفع الحدث اما مطلقا او خصوص المستعمل في الوضوء ان افرض ابتداء المتوضى باستعمال الماء ، فيجوز للجنب حينئذ ان يجمع غسلته ويكمل به الماء لغسله، فيبقى الاشكال في غسل الميت بغسالة الجنب فعلى القول بجواز رفع

الحدث بالماء المستعمل في الحدث الاكبر فلا بأس باتيان ما يمكن من اغسال الميت بما يجمع من غسالة الجنب ايضاً اذا كان بدنه طاهراً ،

ولينا في امكان ذلك اطلاق ما تقدم من خبر ابن ابي نجران وغيره في تقديم الجنب في صورة الدوران المذكور ، وذلك لانصراف الخبر الى ما هو الغالب من عدم امكان جمع الغسالة بحيث يمكن الطهارة المائية في الجميع ( فما في الذكرى ) من الاستدلال بالخبر المذكور على عدم طهورية المستعمل في الحدث ، حيث قال ( قده ) بعد ذكر الخبر : وفيه اشارة الى عدم طهورية المستعمل والا لامر بجمعه ، غير وجيه ،

ومما ذكرنا ظهر الحكم فيما لو امكن جمع الغسالة في سائر الدورانات كما اذا اجتمع الجنب مع جماعة محدثين بالحدث الاصغر ، فمع امكان جمع غسالة المتوضين في اثناء وطهارة ذلك الماء يمكن ان يغتسل الجنب به ولا ينتقل الى التيمم ، وهذا واضح .

مسئلة (٣٢) اذا علم قبل الوقت انه لو اخر التيمم الى ما بعد دخوله لا يتمكن من تحصيل ما يتيمم به فالاحوط ان يتيمم قبل الوقت لغاية اخرى غير الصلوة في الوقت و يبقى تيممه الى ما بعد الدخول فيصلى به ، كما ان الامر كذلك بالنسبة الى الوضوء اذا امكنه قبل الوقت وعلم بعدم تمكنه بعده فيتوضأ على الاحوط لغاية اخرى اوللكون على الطهارة .

قدمر حكم هذه المسئلة منافي طى المسئلة الاولى من هذا الفصل ، ويظهر مما تقدم هناك الوجه في الاحتياط بالوضوء قبل الوقت لغاية اخرى اوللكون على الطهارة - اذا علم بعدم امكان الوضوء في الوقت ، و تقدم هناك حكم الايتان بالوضوء قبل الوقت لانيان الصلوة في الوقت وكذا الوضوء للتأهب للصلوة ، فراجع ما ذكرناه هناك تجده كافياً في حل هذه المسئلة ، فلانعيده .

مسئلة (٣٣) يجب التيمم لمس كتابة القران ان وجب ، كما انه يستحب

إذا كان مستحباً ، ولكن لا يشرع إذا كان مباحاً ، نعم له ان يتيمم لغاية اخرى  
ثم يمسح المسح المباح .

قد تقدم في المسئلة العاشرة من هذا الفصل ان جميع غايات الوضوء والغسل  
غايات للتيمم ايضاً فيجب التيمم لما يجب لاجله الوضوء او الغسل ويندب لما يندب له  
احدهما ، فيصح التيمم لمس كتابة القران ويجب له ان وجب ويستحب له ان استحب ،  
وتقدم الاشكال في التيمم للكون على الطهارة ، وعليه فيشكل الاتيان بالتيمم لمس كتابة  
القران اذا لم يكن واجباً ولا مستحباً ، لما اخترناه في مبحث غسل الجنابة من ان الطهارات  
الثلاث بمعنى نفس افعالها ليست مستحبة في نفسها بل لابدان يؤتى بها لغاية من الغايات  
فاذا لم تكن الغاية التي يؤتى بها لاجلها متعلقاً للامر لا الوجوبى ولا الندبى فلا يمكن  
تصحيحها و تصحيح عباديتها ، و عليه فيشكل الاتيان بالوضوء ايضاً لاجل مس كتابة  
القران اذا كان المس غير واجب ولا مستحب ولم ينو غاية اخرى غيره حتى الكون  
على الطهارة ،

ولكن الظاهر من عبارة المصنف (قده) في مبحث الوضوء هو الجواز ، حيث  
قال في فصل غايات الوضوء : اما شرط لجوازه كمس كتابة القران ، و قال في فصل  
الوضوئات المستحبة : اما القسم الاول - اى ما يستحب في حال الحدث الاصغر -  
فلامور - الى ان قال - العشرون مس كتابة القران في صورة عدم وجوبه و هو شرط  
جوازه (انتهى) ولم يقيد في العبارتين جواز الوضوء للمس بما اذا كان واجباً او مستحباً  
ولم يذكر حكم الوضوء للمس المباح ، فاطلاقه يقتضى جوازه ، فاذا جاز الوضوء فالقاعدة  
تقتضى على مذهبه جواز التيمم ايضاً لما تقدم من ان جميع غايات الوضوء والغسل غايات  
للتيمم ايضاً ولقاعدة البدلية وعموم كون التراب طهوراً كالماء .

مسئلة (٣٤) اذا وصل شعر الرأس الى الجبهة فان كان زائداً على  
المتعارف وجب رفعه للتيمم و مسح البشرة و ان كان على المتعارف لا يبعد  
كغاية مسح ظاهره عن البشرة والاحوط مسح كليهما .

لو كان شعر الرأس منشوراً على الجبهة وكان زائداً على المتعارف فلا اشكال



في عدم كفاية مسحه ووجوب رفعه ومسح البشرة، وان كان على المتعارف فالظاهر ايضاً وجوب رفعه لعدم كون منبته من الجبهة ، ووجه نفى البعد في كفاية مسحه لعله لكون نشره على الجبهة متعارفاً وصدق مسح الجبهة على مسحه ، لكنه بعيد بعد فرض وقوع الشعر عليها من الرأس، فالاقوى لزوم المسح على البشرة و ان كان لا بأس بالاحتياط المذكور في المتن بان يمسح على الشعر مرة ثم يرفع الشعر ويمسح على البشرة او بالعكس .

مسئلة (٣٥) اذا شك في وجود حاجب في بعض مواضع الوضوء التيمم حاله حال الوضوء والغسل في وجوب الفحص حتى يحصل اليقين او الظن بالعدم .

الشك في وجود الحاجب في بعض مواضع الوضوء والغسل اما يكون في حاجبية الموجود او في اصل وجود الحاجب ، اما الشك في حاجبية الموجود فقد ذكر المصنف (قده) في مبحث الوضوء في المسئلة التاسعة من مسائل فصل افعال الوضوء انه يجب تحصيل اليقين بزوال المانع او وصول الماء الى البشرة ، والوجه فيه هو قاعدة الاشتغال و انه لا بد من احراز فراغ الذمة ولا يصح الرجوع الى اصالة عدم الحاجب لان الشك في حاجبية الموجود وباجراء الاصل في العدم الازلي لا يثبت العدم النعتي ، مضافاً الى ان هذا الاصل لا يثبت وصول الماء الى البشرة الاعلى القول بالاصل المثبت، ولصحيح على بن جعفر عن اخيه الكاظم عليه السلام في المرئة التي عليها السوار والد ملج لا تدرى يجرى الماء تحته ام لا ، كيف تصنع اذا توضأت او اغتسلت ، قال عليه السلام تحركه حتى يدخل الماء تحته او تنزعه .

واما الشك في اصل وجود الحاجب فماعليه المصنف (قده) في شرائط الوضوء انه يجب الفحص حتى يحصل له اليقين او الظن بعدمه ، و ادعى في الجواهر استمرار السيرة على عدم الفحص وحكى عن بعض دعوى الاجماع عليه (واورد عليه الشيخ الاكبر) في الطهارة بان دعوى السيرة والاجماع في بعض افراد المسئلة مجازفة كما اذا شك في وجود القلنسوة على الرأس او الجورب في الرجل، والفرق بين كون المشكوك رقيقاً او غليظاً اقتراح، والحوالة على السيرة في الفرق المذكور فرار عن المطلب (انتهى) .

والظاهر قيام السيرة على الاكتفاء بالظن الاطمينان النوعي و عدم الاعتناء بالاحتمال الذي لا يعتنى به عند العقلاء ، فاذا كان منشأ الشك امرأ عقلائياً فالواجب الفحص حتى يحصل الاطمينان ، واما الظن بالعدم فلا يغنى من الحق شيئاً بل حكمه حكم الشك فلا بد من الفحص ليحصل الاطمينان العادي ،

هذا اذا حصل الشك في الاثناء ، واما لو حدث بعد الفراغ فمقتضى القاعدة عدم الاعتناء ، الا اذا شك في حاجبية الموجود وعلم انه في حال الطهارة كان غافلاً عن رعاية المشكوك فيشكل حينئذ اجراء قاعدة الفراغ ، واما في الشك في اصل وجود الحاجب بعد الفراغ مع العلم بعدم الالتفات في الاثناء فالظاهر قيام السيرة على عدم الاعتناء وانهم يعتمدون على الاطمينان النوعي الحاصل غالباً ، فاذا حدث الشك بعد الفراغ كان عندهم من الشكوك التي لا يعتنى بها العقلاء .

مسئلة (٣٦) في الموارد التي يجب عليه التيمم بدلاً عن الغسل وعن الوضوء كالحائض والنفساء و ماس الميت الاحوط تيمم ثالث بقصد الاستباحة من غير نظر الى بدليته عن الوضوء او الغسل بان يكون بدلاً عنهما ، لاحتمال كون المطلوب تيمماً واحداً من باب التداخل ، ولو عين احدهما في التيمم الاول وقصد بالثاني ما في الذمة اغنى عن الثالث .

قد عرفت في المسئلة الحادية عشر والخامسة والعشرين من هذا الفصل ان توهم الاكتفاء بتيمم واحد عند تحقق الحدث الاكبر والاصغر معاً كما في غير الجنب ضعيف في الغاية ، لعدم الدليل عليه بعد كون الاصل مقتضياً لعدم التداخل عند الشك فيه ، والتداخل في المقام مسببي بمعنى ان اسباب الحدث موجبة لتحقيق حدثين متغايرين الاكبر واصغر ، والتداخل على فرض ثبوته لا يوجب اتحاداً في سببي الطهارة اعنى الحدثين وانما يدل على رفعهما بتيمم واحد ، فلواتي لكل من الحدثين بتيمم صح من غير اشكال ، وعليه فالاحتياط بالتيمم الثالث مما لا حاجة اليه لعدم احتمال كون التداخل سببياً كالوضوء لاسباب متعددة من النوم والبول وغيرهما ، حيث ان التداخل فيه على وجه العزيمة لا الرخصة ان لاتعدد في الحدث الاصغر بتعدد اسبابه .

مسئلة (٣٧) اذا كان بعض اعضائه منقوشاً باسم الجلالة و غيره من اسمائه تعالى او اية من القران فالاحوط محوه حذراً من وجوده على بدنه في حال الجنابة او غيرها من الاحداث لمناط حرمة المس على المحدث ، وان لم يمكن محوه او قلنا بعدم وجوبه فيحرم امرار اليد عليه حال الوضوء او الغسل بل يجب اجراء الماء عليه من غير مس او الغسل ارتماساً او لف خرقة بيده والمس بها ، و اذا فرض عدم امكان الوضوء او الغسل الا بمسه فيدور الامر بين سقوط حرمة المس او سقوط وجوب المائية والانتقال الى التيمم والظاهر سقوط حرمة المس بل ينبغي القطع به اذا كان في محل التيمم لان الامر حينئذ دائر بين ترك الصلوة وارتكاب المس ومن المعلوم اهمية وجوب الصلوة فيتوضأ او يغتسل في الفرض الاول و ان استلزم المس، لكن الاحوط مع ذلك الجبيرة ايضاً بوضع شيئي عليه والمسح عليه باليد المبللة ، واحوط من ذلك ان يجمع بين ما ذكر والاستنابة ايضاً بان يستنيب متطهراً يباشر غسل هذا الموضع بل وان يتيمم مع ذلك ايضاً ان لم يكن في مواضع التيمم و اذا كان ممن وظيفته التيمم وكان في بعض مواضعه و اراد الاحتياط جمع بين مسحه بنفسه والجبيرة والاستنابة ، لكن الاقوى كفاية مسحه وسقوط حرمة المس حينئذ .

اذا كان بعض اعضاء الانسان منقوشاً بما يحرم على المحدث مسه فالاحوط محوه لثلا يكون على بدنه في حال الحدث ، فان نفس وجوده على العضو وان لم يصدق عليه المس عرفاً ولكنه موجب لتحقيق ما هو مناط حرمة المس ، وهو مباشرة بدن المحدث له ، بل هذا اولى ، ولذا لا اشكال في حرمة كتابة اسم الجلالة على بدنه اذا كان محدثاً لان الكتابة حينئذ توجب مباشرة بدن المحدث للاسم ، بل الظاهر صدق المس بالكتابة وان انكره في المستند كل ذلك لتعظيم الاسم وترفعه من ان يناله ويباشره بدن المحدث ، وان شئت قلت بتعميم المس لكل ذلك ولكن بمعناه الاسم المصدرى - اى الاثر الحاصل من المس وان لم يصدق عليه بمعناه المصدرى ، فيجب محوه . ( و كيف كان ) فما دام



باقياً على بدنه يحرم مسه في حال الحدث لعدم الفرق في الحرمة بين انواع الكتابة والنقش ، وعليه فلا يجوز المسح عليه في حال الوضوء والغسل ، لعدم حصول الطهارة المجوزة للمس الا بعد تمام الوضوء او الغسل ، بل الظاهر بطلانه لكون امرار اليد المتحد مع غسل الاعضاء او مسحها محرماً فيدخل في باب اجتماع الامر والنهي ، فيجب عليه مع الامكان غسل المحل باجراء الماء عليه .

وان لم يمكن محوه ولا الغسل باجراء الماء عليه او كان في محل المسح في الوضوء يكون المورد من باب التزاحم بين حرمة المس ووجوب الطهارة المائية ، فمقتضى كون الطهارة المائية مما له البدل هو الانتقال الى التيمم اذا لم يكن النقش في مواضعه والا فالظاهر سقوط حرمة المس للزوم كونه فاقد الطهورين لو كانت الحرمة باقية ، ومن الواضح اهتمام امر الصلوة وعدم رضا الشارع بتركها ،

ولكن المصنف (قده) رجح جانب الطهارة المائية و استظهر سقوط حرمة المس ، ولعله من جهة دعوى اهمية الطهارة المائية في نفسها وان كانت مما له البدل ، ولم يعلم لها وجه ، وعليه فالاحتياط يقتضى الجمع بين الطهارة المائية مع المس ، ووضع شئى على الموضع المنقوش و امرار اليد المبتلة عليه نحو الجبيرة ، والاستنابة في المسح بان يستنيب متطهراً ليباشر غسل الموضع او مسحه ، ثم الاتيان بالتيمم اذا لم يكن النقش في مواضعه ، والاسقط التيمم .

ولو كانت وظيفته التيمم لفقد الماء و نحوه و كان النقش في محل التيمم فحكمه ايضاً كالوضوء في الاحتياط بالجمع بين المسح على الموضع والمسح على نحو الجبيرة والاستنابة .

ويحتمل سقوط حرمة المس هنا من جهة ان المسح على المنقوش في حال تحصيل الطهارة خصوصاً مع عدم امكان المحو وعدم امكان الوضوء او الغسل الا بالمس لا يكون مشمولاً لدليل حرمة اما لانصرافه عنه او لتخفيف الحرمة لاجل كون ذلك في اثناء تحصيل الطهارة خصوصاً مع القول بتحقيق الطهارة تدريجاً بافعال الوضوء والغسل ،

وعليه فلعل الأقوى لزوم تقديم الطهارة المائية عند التزاحم ولعل نظر المصنف (قده) الى هذا الوجه باحتمال شمول المتطهر للمستغل باتيان الطهارة ايضاً مع الضرورة بعدم امكان تحصيل الطهارة الا بالمس ، جعلنا الله تعالى من المتطهرين و رزقنا الله الحشر مع الطاهرين محمد واله الاطيبين صلوات اله عليهم اجمعين ، الى هنا انتهى الكلام في مباحث التيمم وبه تنتهى مباحث الطهارة ايضاً وكان ختامه في مستهل محرم الحرام سنة الف وثلاثمأة واحدى وسبعين من الهجرة ، والحمد لله رب العالمين وسلام على المرسلين اللهم اختم لنا بالخير والسعادة .







هو

كتاب الصوم

من

# مصباح الهدى

في شرح العروة الوثقى

لمؤلفه الفقير الفاني الحاج الشيخ محمد تقي الآملی

عفی عنه

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والعاقبة للمتقين ، والصلوة والسلام على  
محمد سيد المرسلين و آله الطاهرين ، و لعنة الله على اعدائهم  
اجمعين الى قيام يوم الدين .

و بعد فهذه جملة مما نحرره في شرح مسائل كتاب الصوم من  
العروة الوثقى لفضله عصره ووحيد دهره آية الله على الاطلاق سيدنا  
الاعظم السيد محمد كاظم اليزدي الطباطبائي قدس الله سره و طيب  
رسمه ، و هو من اجزاء شرحنا المسمى بمصباح الهدى لمولفه  
الفقير المحتاج الى عفوره الكريم الرحيم محمد تقى بن محمد الآملى  
عصمه الله تعالى من الزلل والطغيان وغفر له ولوالديه و لجميع  
المومنين والمؤمنات بمنه وجوده و كان الشروع في تحريره عشية

يوم الجمعة الرابع عشر من شهر محرم الحرام

سنة ١٣٨٣

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الصوم ، وهو الامساك عما يأتي من المفطرات بقصد القربة ، و ينقسم الى الواجب والمندوب والحرام والمكروه بمعنى قلة الثواب ، والواجب منه ثمانية : صوم شهر رمضان ، و صوم القضاء ، و صوم الكفارة على كثرتها ، و صوم بدل الهدى في الحج ، و صوم النذر والعهد واليمين ، و صوم الاجارة و نحوها كالمشروط في ضمن العقد ، و صوم الثالث من ايام الاعتكاف ، و صوم الولد الاكبر عن احد ابويه ، و وجوبه في شهر رمضان من ضروريات الدين ومنكره مرتد يجب قتله ، و من افطرفيه لامستحلاً - عالماً عامداً يعزَّر بخمسة وعشرين سوطاً فان عاد عزراً ثانياً فان عاد قتل على الاقوى وان كان الاحوط قتله في الرابعة وانما يقتل في الثالثة او الرابعة اذا عزر في كل من المرتين او الثلاث ، و اذا ادعى شبهة محتملة في حقه درء عنه الحد .

في هذا المتن امور ( الاول ) في تعريف الصوم ، وقد حدد بحدود لا يسلم شيئ منها عن المناقشات طرداً او عكساً ، و احسن ما يقال ان ما ذكره في تعريفه لا يزيد على شرح اللفظ ولا يضربه الانتقاض اطراداً و انعكاساً ، فالصوم وظيفة خاصة من الوظائف التي بين المغلوق وخالقه و خشوع مخصوص يعرفه اهل كل ملة و نحلة و به يتقربون الى خالقهم مع ما بينهم من الاختلاف في تاديتهم ، و منه يظهر انه ليس له حقيقة شرعية ولا متشعبة بل معناه امر يعرفه العامة من الناس من المسلم وغيره ، نعم مفهومه عندهم يغاير معناه اللغوي ، فانه في اللغة مطلق الامساك ، وفي العرف عبارة عن امساك مخصوص عن اشياء خاصة في وقت مخصوص ، فتكون المغايرة بين معناه اللغوي ومفهومه العرفي بالعموم والخصوص .



(الامر الثاني) ينقسم الصوم الى الواجب والمندوب والحرام والمكروه ، وفي الشرايع عدداً الواجب منه الى ستة ، وهى ما عد منه فى المتن عدى صوم الاجارة و صوم الولد الاكبر ، وحكى ذلك عن العلامة ايضاً ، و فى الجواهر : باستقراء الادلة الشرعية والاجماع بقسميه عليه ، والامر فى عددها سهل ، لعدم مخالف فى وجوب الصوم بالاجارة و نحوها كالشرط فى ضمن العقد ، ولا فى رجوبه على الولد الاكبر فى الجملة ،

(الامر الثالث) وجوب صوم شهر رمضان على من اجتمع فيه شرائط الوجوب مما ثبت بالكتاب الكريم والاخبار المتواترة بين الطائفتين و عليه اجماع المسلمين ، فهو من ضروريات الدين ، و منكره مرتد يلحقه احكامه من النجاسة وغيرها ، وهذا مع التفاته الى كونه ضرورياً مما لا اشكال فيه لان انكاره يرجع الى انكار الدين ، ومع عدم التفاته الى ذلك فالاقوى كونه موجباً للارتداد ايضاً حسبما حققناه فى ابواب النجاسات بما لامتزيد عليه ، فيقتل لو كان ارتداده عن فطرة ، ويستتاب لو كان ملئياً ويقتل مع عدم رجوعه ، و الحاقه بالمرتد لا يتوقف على افطاره بل هو مرتد باستحلال افطاره ولو لم يفطر ، كما انه مع القطع بوجوبه فى الشريعة لو استحل افطاره رجع ذلك الى انكار الشريعة ولو لم يكن الصوم من ضروريات الدين كما فى غير صوم شهر رمضان من اقسام الواجب منه (و يدل على وجوب قتله) فى صوم شهر رمضان صحيح بريد العجلي المروى فى الكافى والفقيه عن الباقر عليه السلام عن رجل شهد عليه شهود انه افطر من شهر رمضان ثلاثة ايام ، قال يسئل هل عليك فى افطارك اثم ، فان قال لا فان على الامام ان يقتله ، و ان قال نعم فان على الامام ان ينهكه ضرباً (والنهيك هو المبالغة فى كل شىء) فالمراد هو التشديد فى ضربه والمبالغة فيه .

(الامر الرابع) اذا افطر عالماً عامداً لامستحلاً وجب تعزيره بالاخلاق فيه ، و ان اختلف فى مقداره ، فمن غير واحد بل لعله المشهور تحديده بخمسة وعشرين سوطاً لخبر مفضل بن عمر عن الصادق عليه السلام فيمن اتى امرأته و هما صائمان : ان اكرهها فعليه ضرب خمسين سوطاً نصف الحد ، وان كانت طاوعته ضرب خمسة وعشرين سوطاً وضربت خمسة وعشرين سوطاً .

(وعن جماعة آخرين) ترك التقدير و ايكال مقداره الى الحاكم لما فى ذيل خبر العجلى المتقدم من قوله فان على الامام ان ينهكه ضرباً ، و لاطلاق ما دل على ايكال تقدير التعزير الى الامام ، و لاختصاص خبر مفضل بالافطار بالجماع ولا دليل على التعدى الى غيره .

فالاقوى هو العمل بخبر مفضل فى مورده كما ان الاحتياط للحاكم هو اختيار التقدير الوارد فيه بمعنى عدم الزيادة عليه خروجاً من خلاف من قال بتعيينه الا اذا كان هناك سبب اخر للتشديد و الزيادة على المقدر .

(الامر الخامس) لو عزر مرة ثم عاد يعزر ثانياً ، فان عاد ففى قتله فى الثالثة او تعزيره فيها و عدم جواز القتل الا فى الرابعة لوعاد ، قولان ، المحكى عن الاكثر بل عن المشهور هو الاول لمقطوعة سماعه قال سئلته عن رجل أخذ فى شهر رمضان و قد افطر ثلاث مرات وقد رفع الى الامام ثلاث مرات ، قال يقتل فى الثالثة .

(وصحیحة یونس) عن ابى الحسن عليه السلام : اصحاب الكبائر كلها اذا اقيم عليهم الحد مرتين قتلوا فى الثالثة .

(وخبر ابى بصير) عن الصادق عليه السلام : من أخذ فى شهر رمضان و قد افطر فرفع الى الامام ، قال يقتل فى الثالثة .

والظاهر من جماعة انه يقتل فى الرابعة لضعف الاخبار الدالة على القتل فى الثالثة سناً ، و اختصاص صحیحة یونس بمن اقيم عليه الحد فلا يشمل التعزير ، و للمرسل المروى فى التهذيب : اصحاب الكبائر يقتلون فى الرابعة .

(و خبر ابى بصير) عن الصادق عليه السلام : الزانى اذا جلد ثلاثاً يقتل فى الرابعة ، فيدل بالفحوى فى غيره ، ولا يخفى انه مع تعارض الادلة ينبغى الرجوع الى الاصل وهو فى المقام يقتضى الاحتياط لكونه فى باب الدماء ، المعلوم من الشريعة عدم جواز التهجم على سفكها الا بدليل قاطع .

(الامر السادس) حكى فى الجواهر عن التذكرة انه انما يقتل فى الثالثة او الرابعة

لورفع في كل مرة الى الامام وعزّر، و اما اذا لم يرفع اليه فعليه التعزير خاصة ، ثم قال وهو جيد (اقول) ولعله بالنظر الى ما يستفاد من الاخبار المتقدمة اعني مقطوعة سماعه و صحيحة يونس و خبر ابي بصير الاخير و يقيد بها غيرها مما يتوهم منه الاطلاق .

(الامر السابع) اذا ادعى شبهة محتملة في حقه درء عنه الحد ، لاطلاق ما يدل على درء الحدود بالشبهات ، و لخصوص ماورد فيمن افطر في شهر رمضان .

(ففي خبر زرارة و ابي بصير) عن الباقر عليه السلام في رجل اتى اهله في شهر رمضان او اتى اهله وهو محرم وهو لا يرى الا ان ذلك حلال له ، قال ليس عليه شيء ، وفي خبر محمد بن عمران عن الصادق عليه السلام قال اتى امير المؤمنين عليه السلام وهو جالس في المسجد بالكوفة بقوم وجدوهم يأكلون بالنهار في شهر رمضان فقال لهم امير المؤمنين عليه السلام اكلتم و انتم مفطرون قالوا نعم ، قال يهود انتم ، قالوا لا ، قال فنصارى ، قالوا لا ، قال فعلى اى شيء من هذه الاديان المخالفين للاسلام ، قالوا بل مسلمون ، قال فسفر انتم ، قالوا لا ، قال فبكم علة استوجبتم الافطار لا نشعر بها فانكم ابصر بانفسكم لان الله عزوجل يقول بل الانسان على نفسه بصيرة ، قالوا بل اصبحنا ما بنا من علة (الحديث) فان ظاهر قبول عذرهم لو اجابوه به سيما في سؤاله عليه السلام عن السفر والمرض و قوله عليه السلام فانكم ابصر بانفسكم فيدل التعليل على قبول قول من ادعى شبهة محتملة في حقه في درء الحد بل التعزير عنه.





## (فصل)

في النية، يجب في الصوم التقصد اليه مع القربة والاخلاص كسائر العبادات

بلا خلاف في ذلك بل الاجماع بقسميه عليه بل هو كالضروري ، فلا يحتاج الى تجشم الاستدلال، وقد مر في البحث عن نية الوضوء انها عبارة عن ارادة الشيء وقصده قصداً ناشياً عن التقرب اليه تعالى و ابتغاء وجهه سبحانه ، فهي مولفة من امرين : قصد الشيء، و كون قصده بداعي التقرب ، و بالاول يصير الفعل اختيارياً لان ملاك اختيارية الشيء كونه صادراً بالارادة ، و بالثاني يصير عبادياً ، و يكون تسمية مجموع الامرين بالنية من باب تسمية الشيء باسم جزئه .

و ليعلم انه لو كانت علة وجود الشيء مركباً من امور مثل المقتضى لوجوده كالنار للاحراق وشرايطه كمجاورة المحترق مع النار ، وعدم المانع كاتقاء الرطوبة في الجسم المحترق ، يكون تحقق المعلول متوقفاً على تحقق علته بجميع اجزائها ، فيكفي في انتفاء المعلول انتفاء بعض اجزاء علته ، و لكن استناد انتفاء المعلول الى وجود المانع او عدم الشرط انما يصح اذا كان المقتضى موجوداً اذ مع انتفاء المقتضى لا يستند انتفاء المعلول الا اليه لالي انتفاء الشرط ولا الى وجود المانع ، و كذا استناد عدم المعلول الى المانع متوقف على وجود الشرط ايضاً كوجود المقتضى ، فالمانعة الفعلية و فعلية المانع انهما بعد وجود المقتضى والشرط .

اذا تحقق ذلك فنقول العزم على ترك المفطرات بمنزلة المانع عن فعلها، فاستناد تركها الى العزم متوقف على وجود مقتضى فعلها و تحقق شرائط تأثير مقتضيها ، لكن هذا المعنى - اعنى استناد الترك الى العزم عليه في جميع اناات الصوم غير متحقق كما

في حال الغفلة والنوم، بل ربما لا يكون الترك من ابتداء الصوم ايضاً مستنداً اليه - وان كان العزم ايضاً متحققاً - كما اذا لم يكن المقتضى لفعلها موجوداً او كانت شرائطه منتفية ، اذ الترك حينئذ يستند الى عدم المقتضى او انتفاء الشرط ، فالمراد من النية في الصوم هو كون الامسك عن المفطرات مستنداً الى العزم عليه شأناً و لو لم يكن بالفعل مستنداً اليه، فكون ترك المفطرات بداعي القرية بمعنى استناد تركها اليه مع فرض وجود المقتضى لفعلها و تحقق شرائطه ، و لذا يصح الصوم من النائم والغافل اذا نوى من الليل الامسك عن المفطرات في النهار لداعي القرية .

(و اما الاخلاص) فقد مر معناه و وجه اعتباره في العبادة و انحائه و اقسامه و حكم كل قسم منه في مبحث الوضوء ، فراجع ، و لا يجب الاخطار بل يكفي الداعي و قدم معنى الاخطار والداعي والاكتفاء بالداعي في العبادات في مباحث الوضوء ايضاً .

و يعتبر فيما عدا شهر رمضان حتى الواجب المعين ايضاً القصد الى نوعه من الكفارة او القضاء او النذر مطلقاً كان او مقيداً بزمان معين ، من غير فرق بين الصوم الواجب والمندوب، ففي المندوب ايضاً يعتبر تعيين نوعه من كونه ايام البيض مثلاً او غيرها من الايام المخصوصة ، فلا يجزى القصد الى الصوم مع القرية من دون تعيين النوع من غير فرق بين ما اذا كان ما في ذمته متحداً او متعدداً ففي صورة الاتحاد ايضاً يعتبر تعيين النوع و يكفي التعيين الاجمالي كان يكون ما في ذمته واحداً فيقصد ما في ذمته وان لم يعلم انه من اى نوع و ان كان يمكنه الاستعلام ايضاً ، بل فيما اذا كان ما في ذمته متعدداً ايضاً يكفي التعيين الاجمالي كان ينوى ما اشتغلت ذمته اولاً او ثانياً او نحو ذلك و ليعلم اولاً انه يعتبر في الارادة المتوقفة عليها اختيارية الفعل المأمور به ان

يكون متعلقها هي الماهية النوعية التي تعلق بها ارادة الأمر بحيث ينطبق عليه انطباق الكلي على فرد ، وهذا القدر مما يتوقف عليه تحقق اختيارية الفعل المأمور به سواء كان متحداً او متعدداً ، فلو لم يقصد اتيان الفرد المأمور به بل قصد الاتيان بفرد من غيره او قصد الاتيان بالماهية الجنسية مع تعلق الامر بنوع منها لم يكن الماتى به منطبقاً على ما امر به فاذا كان مأموراً بغسل الجنابة فاتي بغسل بقصد غسل المس او بقصد مطلق الغسل من دون

قصد غسل الجنابة او غيره لم يقع صحيحاً ، لان المعترفى صحته كون المأمور به بعينه هو متعلق ارادة الفاعل ، ومع تعلق ارادة الأمر بغسل الجنابة لا يكون غسل المس ولا مطلق الغسل من حيث هو معنى جنسى متعلق ارادته لكى ينطبق متعلق ارادة الفاعل مع ما تعلق به ارادة الأمر ، وهذا ضابط كلى فى اعتبار التعيين فى الاتيان بالمأمور به ،

و اما تشخيص متعلق الامر وما يكون من مقوماته و ذاتياته بمعنى ما ليس بخارج عن حقيقته و ما يكون من عوارضه الخارجة عن ماهيته فهو محتاج الى مراجعة دليله و ملاحظة ما هو مأخوذ فى موضوعه ، و لعل عنوان الظهر والعصر اصلوتهما من هذا القبيل و كذا القصر والامام و صوم شهر رمضان وغيره من انواع الصيام ، لان الظاهر من النصوص الواردة فى الامر بصوم شهر رمضان او قضاؤه او صوم الكفارة او بدل الهدى او نحوها هو اخذ عنوان القضاء او الكفارة او نحوهما فى موضوع الامر و متعلقه ، و يدل على ذلك اختلاف اثارها و احكامها مثل التضييق والتوسعة والسقوط عند العجز بلا بدل او مع البدل و نحو ذلك ، فان اختلاف الآثار يكشف عن اختلاف مؤثرها ، و هذا الاختلاف و ان امكن استناده الى ناحية الامر مع وحدة المأمور به ، لكنه بعيد فى الغاية .

اذا تبين ذلك فنقول : ينقسم الصوم بالنظر الى الحاجة الى التعيين و عدمها الى اقسام .

**(الاول)** صوم القضاء الموسع والكفارة و النذر المطلق و بدل الهدى فى الحج

و نحوها من اقسام الصوم الواجب غير المعين ، والمعروف اعتبار نية التعيين فيه ، و عن بعض دعوى نفي الخلاف فيه ، و عن الاعتباران على ذلك فتوى الاصحاب ، و عن السرائر دعوى الاجماع عليه ، و فى الشرايع : لو اقتصر على نية القرية و زهل عن تعيينه لم يصح . (ويدل على ذلك) ان متعلق الامر هو الصوم المخصوص بخصوصية كونه قضاء او كفارة مثلاً ، لا الصوم الجنسى الذى هو القدر المشترك بين انواعه ، فاتيان القدر المشترك ليس امثلاً للامر بالصوم المخصوص لعدم مطابقتها معه .

**(الثانى)** الواجب المعين بنذر و شبهه او الاجارة كما اذا آجر نفسه للصوم فى

وقت معين ، او قضاء صوم شهر رمضان اذا صار مضيقاً ، ففى اعتبار التعيين فيه كالموسم



او عدمه كشهري رمضان حسبما يأتي ، قولان - المحكى عن الشيخ و عن العلامة في غير واحد من كتبه والشهيد وغيرهم هو الاول ، ونسبه في المسالك الى المشهور ، والمحكى عن المرتضى والحلى والعلامة في المنتهى هو الاخير .

(و يستدل للاول) بان زمان الصوم في الواجب المعين ماعدى شهر رمضان في ذاته صالح لوقوع غيره فيه ، و لذا يصح لو نوى غيره مع الغفلة او النسيان عما عليه من الواجب المعين ، فتخصيص تحقق واحد مما يصلح ان يقع فيه دون الاخر يحتاج الى مخصص وهو قصد الفاعل ، اذ لا مخصص غيره لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ انما الاعمال بالنيات .

و هذا بخلاف شهر رمضان الذي لا يصح فيه صوم غيره اصلا ، فانه متعين بذاته ، لان الزمان لا يقبل غيره من اقسام الصوم ، كما يدل عليه ماورد من عدم وقوع صوم اخر فيه و لو لم يجب عليه الصيام فيه كما في السفر ، ففي مرسل الحسن بن بسام عن رجل قال كنت مع ابي عبدالله عليه السلام فيما بين مكة و المدينة في شعبان وهو صائم ثم رأينا هلال شهر رمضان فافطر ، فقلت جعلت فداك امس كان من شعبان و انت صائم واليوم من شهر رمضان و انت مفطر ، فقال عليه السلام ان ذلك تطوع و لنا ان نفعل ماشئنا ، و هذا فرض و ليس لنا ان نفعل الا ما امرنا .

و دلالة على عدم وقوع التطوع بالصوم في شهر رمضان غير قابل للانكار ، فلا يرد عليه انه لا يدل الا على المنع من صوم شهر رمضان في السفر ولا دلالة له على المنع من غير صومه فيه .

وبما ذكرنا يظهر بطلان ما يستدل به للقول الاخير من ان زمان الواجب المعين قد تعين لصومه فصار كشهري رمضان ، وان اختلفا في التعين بالاصالة والعرض ، هذا مضافاً الى ان الوجه في اعتبار التعيين - كما عرفت - هو لزوم اتحاد متعلق ارادة الفاعل مع متعلق ارادة الامر في صدق الامثال من غير فرق في ذلك بين وحدة المأمور به و تعدده ، لكن اثبات الحاجة الى التعيين من هذا الوجه يوجب نفى الفرق بين شهر رمضان و بين غيره في الحاجة اليه ، اللهم الا ان يشبث لعدم اعتباره في شهر رمضان بالاجماع ، وسيأتي الكلام فيه ،

(الثالث) الصوم المندوب ، ولا اشكال في لزوم التعيين في النية في غير المعين منه ، وكذا المعين كصوم يوم الغدير و ايام البيض - بناء ما اخترناه من اعتبار التعيين في الواجب المعين غير شهر رمضان ، وذلك للعلة المشتركة بينهما وهي صلاحية الفعل المشترك لوقوعه على وجوه ، فلا ينصرف الى شئ منها الا بالقصد ، وليس القدر المشترك الجنسي بينها مأموراً به حتى يقصد اتيانه ويقع امثالاً للامر ، وهذا هو المعروف بين الاصحاب ، خلافاً للمحكي عن الشهيد (قده) في البيان من عدم اعتبار التعيين في المندوب المعين ، بل المحكي عنه في الروضة انه الحق في بعض تحقيقاته مطلق المندوب بالواجب المعين لتعينه شرعاً في جميع الايام الا ما استثنى ، فيكفي فيه نية القرية ، ثم قال و هو حسن ، وتبعه في الذخيرة و نفى عنه البأس في المدارك ولا سيما مع برائة ذمة المكلف من الصوم الواجب .

(اقول) وما استحسنوه حسن ولكن لا لاجل ما ذكروه من تعين الصوم في جميع الايام شرعاً ، بل لما سيأتى منافي ذيل المتن الاتي انشاء الله تعالى .

ثم انه يكفي التعيين الاجمالي في كل موضع يحتاج الى التعيين ، ولا يحتاج الى التفصيل (قال في الجواهر) المراد بالخصوصية الموجبة للتعين هي ما تفيد تعين الصوم الواقع على وجه تشخصه فلا يجب التعرض لخصوص الكفارة مثلاً بل يكفي القصد الى ما في ذمته مع فرض اتحاده وان لم يعلم كونه قضاء او كفارة كما صرح به شيخنا في كشفه ، ودعوى انها اوصاف داخلية في حقيقة المكلف به فيجب حينئذ قصدتها واضحة المنع (انتهى) .

اقول : والى ذلك اشار المصنف (قده) بقوله : ويكفي التعيين الاجمالي (النخ) ومنه يعلم انه اذا كان ما في الذمة متعدداً ايضاً يكفي التعيين الاجمالي بان ينوي ما اشغلت الذمة به اولا او ثانياً لحصول التعيين به ، والله العالم .

واما في شهر رمضان فيكفي قصد الصوم وان لم ينو كونه من رمضان بل لو نوى فيه غيره جاهلاً او ناسياً اجزاء عنه ، نعم اذا كان عالماً به وقصد غيره لم يجزه ، كما لا يجزى لما قصده ايضاً ، بل اذا قصد غيره عالماً به مع

تخيل صحة الغير فيه ثم علم بعدم الصحة وجدّد نيته قبل الزوال لم يجز ايضاً، بل الاحوط عدم الاجزاء اذا كان جاهلاً بعدم صحة غيره فيه و ان لم يقصد الغير ايضاً بل قصد الصوم في الغد مثلاً فيعتبر في مثله تعيين كونه من رمضان، بل وجوب ذلك لا يخلو من قوة .

في هذا المتن امور (الاول) المشهور على انه يكفي في شهر رمضان ان ينوي الصوم غداً و ان لم ينو كونه من رمضان ، و عن الغنية والتنقيح دعوى الاجماع عليه ، واستدل له بحصول التعيين المغنى عن التعيين المشروط في امثال الامر عقلاً و شرعاً ،

(وتوضيح ذلك) انه مع العلم بكون الغد من شهر رمضان - ومع العلم بوجوب صوم شهر رمضان ومع العلم بعدم وقوع ما عدا صوم شهر رمضان فيه - اذا قصد صوم الغد بداعى امثال امره تقريباً اليه تعالى فهذا القصد منه لا ينفك عن قصد صوم شهر رمضان ، فيكفي في تعيينه ، لما عرفت من ان المعتبر من التعيين هو ان يتميز المامور به لكى تتعلق به الارادة الفاعلية ويتحد متعلق الارادتين حتى يحصل به الامتثال، وهذا المعنى حاصل مع فرض العلم بالامور الثلاثة ، اعنى وجوب صوم شهر رمضان وان الغد من شهر رمضان وانه لا يقع ما عدا صوم شهر رمضان فيه ، مع كونه مريداً للصوم غداً بداعى امثال الامر تقريباً اليه تعالى، ولا معنى للتعيين الا هذا .

فالقول بانه في صوم شهر رمضان لاحاجة الى التعيين مسامحة في التعبير ، والصواب ان يقال ان قصد صومه لا ينفك عن التعيين ، مضافاً الى ان ما يخرج من حيز ارادة الفاعل من مقومات ما يتعلق به الامر لا يعقل ان يتعلق به ارادته لخروجه عن حيز قدرته (و تفصيل ذلك) ان الماهية النوعية التى تعلق بها الامر تختلف باعتبار مقوماتها فقد يكون المقوم لها امراً خارجاً عن قصد الفاعل وقدرته وذلك كصوم يوم الغدير او شهر رمضان ، وكالحج في ذى الحجة ونحو ذلك ، فان كون الغد مثلاً يوم الغدير او من شهر رمضان او كون هذا الشهر ذال الحجة خارج عن قدرة الفاعل و ارادته واختياره ، فما هو باختياره هو الصوم غداً او الحج في هذا الشهر ، وقد يكون المقوم للماهية من الامور التى يمكن تعلق ارادة الفاعل به ويصح منه قصده لكونه تحت اختياره ككون صوم الغد



قضاء او كفارة او كون هذه الصلوة صلوة جعفر او غيرها من العناوين القصدية ، ففي القسم الاول يكفي في صدق الامتثال مثلاً قصد صوم الغد بلا حاجة الى قصد عنوان شهر رمضان او الغدير او غيرهما لان العقل والشرع انما يحكمان بوجود قصد ما هو باختيار المكلف لاما هو خارج عن اختياره ، و مما ذكرنا ظهر عدم الفرق بين صوم شهر رمضان و بين صوم النذب المطلق والمعين ، ففي الجميع يكون ما يمكن ان تتعلق به ارادة الفاعل من المأمور به المقيد بالزمان هو القطعة منه في ظرف تحقق ما هو خارج من حيز ارادة الفاعل ، و ليس هذا مختصاً بباب الصوم بل كل مأمور به اذا كان مقيداً بالوقت يكون كذلك مثل النوافل وغيرها ، فايقاع الركعتين في كل زمان يسعهما مطلوب يكفي في تطاوع ارادة الفاعل لارادة الأمر قصد ايقاع الركعتين في ذلك الوقت بلا حاجة الى تعيين كونهما في ذلك الوقت فحديث اعتبار التعيين من ناحية اعتبار تعلق الارادة الفاعلية بعين ما تعلق به الارادة الأمرية ينفع فيما يمكن ان يتعلق به ارادة الفاعل من مقومات المأمور به مثل صلوة جعفر ونحوها او صوم القضاء و صوم الكفارة ، واما فيما يكون النقوم بامور خارجة عن قدرة الفاعل فاعتبار الاتحاد بين متعلق الارادتين يقتضى اعتبار تعلق ارادة الفاعل بكل ما يمكن ان يتعلق به ارادته دون الامور الخارجة عن قدرته ، وهذا ما وعدنا البحث عنه في شرح المتن المقدم في البحث عن نية الصوم المندوب المعين والمطلق و قلنا بكفاية نية الصوم في الغد في الجميع بلا فرق بين شهر رمضان وغيره ، والحمد لله ،

**(الامر الثاني)** لونهى غير شهر رمضان فيه جاهلاً بكونه من رمضان كما في يوم الشك او ناسياً له او ذاهلاً عنه اجزاء عن شهر رمضان ولا يقع ما نواه ، اما عدم وقوع ما نواه فلانه لا يقع في شهر رمضان صوم غيره على المشهور بين الاصحاب بل قيل انه المعروف في الشريعة بحيث كاد ان يكون من قطعيات الشرع عندهم ، و قد مرت الاشارة اليه والاستدلال له بخبر الحسن بن بسّام ، وسيأتى تفصيله في المسئلة السادسة ، واما اجزائه عن شهر رمضان فللاجماع عليه كما ادعاه غير واحد من الاصحاب ، و في المدارك : اما الوقوع عن رمضان مع الجهالة بالشهر فالظاهر انه موضع وفاق كما اعترف

به الاصحاب في صيام يوم الشك بنية النذب (انتهى) ويدل على ذلك مضافاً الى الاجماع، النصوص الواردة في يوم الشك كخبر الزهري (١) وفيه ، قال عنه ينوي ليلة الشك انه صائم من شعبان فان كان من شهر رمضان اجزاء عنه ، وان كان من شعبان لم يضره ، فقلت وكيف يجزى صوم تطوع عن فريضة ، فقال عنه لو ان رجلاً صام يوماً من شهر رمضان تطوعاً وهو لا يعلم انه من شهر رمضان ثم علم بذلك لاجزاء عنه لان الفرض انما وقع على اليوم بعينه (وخبر عبدالله بن سنان) عن الصادق عنه عن رجل صام شعبان فلما كان شهر رمضان اضر يوماً من شهر رمضان فبان انه من شعبان لانه وقع فيه الشك ، فقال يعيد ذلك اليوم ، وان اضر من شعبان فبان انه من رمضان فلا شيء عليه ( و مرسل المفيد في المقنعة ) قال ثبت عن الصادقين عليهم السلام انه لو ان رجلاً تطوع شهراً وهو لا يعلم انه شهر رمضان ثم تبين له بعد صيامه انه كان شهر رمضان لاجزئه ذلك عن فرض الصيام (وخبر سماعة) عن الصادق عنه ، وفيه : انما يصام يوم الشك من شعبان ولا يصومه من شهر رمضان لانه قد نهي ان ينفرد الانسان بالصيام في يوم الشك ، وانما ينوي من الليلة انه يصوم من شعبان وان كان من شهر رمضان اجزاء عنه بتفضل الله وبما قد وسع على عباده ، ولولا ذلك لهلك الناس .

(وكيف كان) فهذا الحكم اعنى الاجزاء عن شهر رمضان اذا نوى غيره جهلاً او نسياناً مما لا ينبغي الريب فيه سواء قلنا بكونه على طبق القاعدة او قلنا بكونه على خلافها وانه انما ثبت لاجل النص وانفتوى .

(الامر الثالث) لوني غير رمضان في شهر رمضان مع العلم بكونه منه فلا اشكال في عدم وقوع ما نواه ، لما عرفت و سياتى في المسئلة السادسة من عدم وقوع صوم غير رمضان فيه ، وفي وقوعه عن رمضان كما في صورة الجهل به او نسيانه وعدمه قولان ، المصرح به في المعبر والمحكى عن المرتضى والتذكرة للعلامة هو الاول وقواه في المختلف ، ويستدل له بحصول نية القرية اعنى قصد صوم يوم من رمضان بداعي امتثال

(١) الزهري بضم الزاء وسكون الهاء هو محمد بن مسلم ينتهي نسبه الى زهرة بن

كلاب كان من علماء المخالفين وكان له رجوع الى مولانا سيد الساجدين سلام الله عليه .

الامر، والزائد عليها اعنى قصد صوم غيره لغو لاعبرة به بعد فرض عدم امكان وقوعه فيه، ولانه لافرق عند التأمل بين الجاهل او الناسى وبين العالم سوى ارتفاع حكم الخطاب عنهما دون العالم، وهو غير فارق بعد اشتراك الجميع فى قاعدة تبعية الافعال للنيات، وحيث ثبت الصحة والاجزاء عن رمضان فى حال الجهل والنسيان فليكن صورة العلم ايضاً كذلك.

وعن الحلى والشهيد وجماعة هو الثانى، لان وقوعه منه متوقف على قصده اما بالخصوص او بالعموم بان يقصد مطلق الصوم، و شئى منهما لم يحصل، لانه انما قصد خصوصية غير شهر رمضان مع العلم بانه من شهر رمضان، فمقتضى قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: انما الاعمال بالنيات هو عدم الوقوع من رمضان، ومن ذلك يظهر ان الصحة والاجزاء من شهر رمضان على خلاف القاعدة وانما خرج صورة الجهل والنسيان لاجل النصوص والاجماع، واما مورد العلم فلم يثبت شئى منهما، فيبقى تحت القاعدة.

(ولا يخفى) ان هذا هو الاقوى لما عرفت من ان المنشأ لعدم الحاجة فى شهر رمضان الى التعيين انما هو كون قصد صومه (مع علمه بكونه من رمضان وعلمه بوجود صومه وعلمه بانه لا يقع غيره فيه) موجباً لامتنال امره لانه لا ينفك عن قصد صوم رمضان، فينصرف اطلاق الصوم الى صوم شهر رمضان، وهذا هو تعيينه بكونه منه من غير حاجة الى تعيين اخر، وذلك بعد فرض كفاية التعيين اجمالاً، فعدم الحاجة الى التعيين ليس لاجل الغاء خصوصية كونه من رمضان والاكتفاء باتيان المعنى الجنسى كما تيرائى مما حققه فى مصباح الفقيه فى المقام، بل مع فرض تعلق الامر بالماهية النوعية المتخصصة بكونها فى رمضان واعتبار تعلق الارادة الفاعلية بعين ما تعلق به الارادة الآمرية يكون الاكتفاء بقصد صوم الغد لاجل عدم انفكاكه عن قصد الخصوصية، ومن المعلوم انه مع قصد خصوصية اخرى لا يعقل انصراف الاطلاق الى خصوصية رمضان، فالقاعدة تقتضى فى صورة نية الخلاف عدم وقوعه عن رمضان مطلقاً. وانما ثبت الاجزاء فى غير صورة العلم بالنص والاجماع، و يؤيده ما وقع من التعبير فى خبر سماعه المتقدم من كون الاجزاء بتفضل من الله وبما قد وسع على عباده وانه لولا ذلك لهلك الناس.



(الامر الرابع) اذا كان عالماً بكون الغد من رمضان ونوى غيره اما تشرية او للجهل بعدم وقوع غيره فيه ثم علم بعدم الصحة فجدد النية قبل الزوال ففي الصحة وعدمها و جهان ، من جواز تجديد النية قبل الزوال في شهر رمضان في بعض الصور - كما يأتي في المسئلة الثانية عشر ، و من ان الحكم في تلك المسئلة على خلاف القاعدة، ان اللازم من اعتبار النية في الصوم حصولها من اوله و استدامتها في جميع اجزاء النهار فلا تكفى النية في اثنائه ، وما دل على الاجتزاء انما ورد فيمن لم ينو الصوم اصلاً لا فيمن نوى صوماً اخر غير الواجب عليه ، فاسراء الحكم اليه قياس باطل لانقول به، وهذا هو الاقوى .

( الامر الخامس ) قد عرفت فيما تقدم في الامر الاول ان الاكتفاء بنية الصوم المطلق وعدم الحاجة الى تعيين كونه من رمضان انما هو بعد العلم بكونه من رمضان وبوجوب صومه وعدم وقوع غيره فيه ، ومقتضاء الحاجة الى التعيين فيما لو كان جاهلاً بشئ من هذه الامور، فلو كان جاهلاً بعدم وقوع غيره فيه وجوز صلاحية الزمان له و لغيره فالقاعدة تقتضى الاحتياج الى التعيين للزوم انطباق متعلق ارادة الفاعل مع متعلق ارادة الامر ،

قال الشهيد (قده) في البيان: المتوخى لشهر رمضان كالمحبوس الذي لا يعلم الاهلة هل يشترط فيه التعيين يحتمل ذلك، لانه زمان لا يتعين فيه الصوم ، ويحتمل عدمه لانه بالنسبة اليه شهر رمضان، ويقوى الاول لانه معرض للقضاء والقضاء يشترط فيه التعيين ، ثم فصل بين القول بعدم وجوب الاجتهاد وجواز ايقاع الصوم في اى وقت شاء وبين القول بوجوبه واحتمل وجوب التعيين في الاول دون الاخير .

(اقول) الظاهر وجوب التعيين مطلقاً لاشتراك العلة في وجوبه سواء قلنا بوجوب التحرى على المحبوس ام لا فان ما يختاره يصير في حقه شهر رمضان ، فان قلنا بعدم وجوب التعيين في صورة التحرى فاللازم هو القول بعدم الوجوب ايضاً مع عدم التحرى على القول بعدم وجوبه، لكفاية مجرد الاختيار في ان يكون ما اختاره شهر رمضان في حقه، فالفرق الذي ذكره (قده) لاوجه له ، والله العاصم.

مسئلة (١) لايشترط التعرض للاداء والقضاء ولا الوجوب والندب ولا سائر الاوصاف الشخصية ، بل لى نوى شيئاً منها فى محل الاخر صح الا اذا كان منافياً للتعين ، مثلاً اذا تعلق به الامر الادائى فتخيل كونه قضائياً فان قصد الامر الفعلى المتعلق به واشتبه فى التطبيق فقصدَه قضاء صح ، و اما اذا لم يقصد الامر الفعلى بل قصد الامر القضائى بطل لانه مناف للتعين حينئذ ، و كذا يبطل اذا كان مغيراً للنوع كما اذا قصد الامر الفعلى لكن بقيد كونه قضائياً مثلاً او بقيد كونه وجوبياً مثلاً فبان كونه ادائياً او كونه نديباً فانه حينئذ مغير للنوع ويرجع الى عدم قصد الامر الخاص .

ما فى هذه المسئلة مأخون مما فى نجاة العباد ، قال (قده) فى مبحث الصوم - بعد جملة من الكلام - فلا يلزم حينئذ فيها - اى فى العبادات - التعرض للوجوب والندب ولا القضاء والاداء ولا الاصاله والتحمل، فلولم ينوشئاً منهما بل لى نوى شيئاً منها فى محل ضده على وجه لا ينافى التعين ولا يقتضى تغيير النوع صح (انتهى) .

وقد اختلفت الانظار فى فهم المراد منه (وتوضيحه) انه قد مر ان المعبر فى النية هو ان يكون متعلق ارادة الفاعل هو بعينه ما تعلق به ارادة الامر لكى تكون الهوية المأتى بها بعينها الهوية المأمور بها حتى يكون اتيانها بداعى الامر بها امثالاً للامر بها، فلولم يقصد ما تعلق به الامر وقصد غيره مكانه لم يكن اتياً بالمامور به ولا يكون اتيانه امثالاً للامر ، ولا يمكن تصحيحه بالخطاء فى التطبيق لان فرضه يصح فيما اذا قصد المامور به واخطأ فى اوصافه الغير المقومة له، كما اذا اتى بما تعلق به الامر باعتقاد انه قضاء ثم بان كونه اداء ، حيث ان المأتى به بعينه هو المامور به وانما الاختلاف فى الصفة الخارجة عن قوام المأمور به .

اذا تبين ذلك فنقول الخصوصيات المأخوذة فى المأمور به على اقسام (منها) ما لا بد من قصده لتوقف اتحاد متعلق ارادة الفاعل مع متعلق ارادة الامر على قصده كعنوان الظهر والعصر وغيرهما من العناوين المقومة لذات المامور به وهويته (ومنها) ما لا يعتبر قصده فى قصد المأمور به ولكن يكون قصد ضده مضرأ بقصده كالقصر والاتمام بناء على عدم

كونهما نوعين مختلفين ، فلو نوى صلوة الظهر مثلاً بلا قصد كونها تماماً أو قصرأ فاتمها على ما هو وظيفته من القصر والاتمام كانت صحيحة ، وكذالو كان في مواضع التخيير فصلى من غير تعيين لاحدهما في اول الصلوة فاتمها قصرأ او تماماً صحت صلوته ، لكن لو نوى القصر في موضع التمام او بالعكس يكون مخلاً بالصحة فيكون قصد احدهما غير معتبر في اول الامر بل يكون قصدده مخلاً ، وليس اخلال قصدده من جهة اخذهما في ماهية المأمور بها حتى يقال بلزوم قصدهما من اول الامر ، بل لاجل كون وصف القصر والاتمام موجبا لتفاوت الاجزاء نقيصة و زيادة ، فاذا كان حاضراً و نوى القصر يكون قصده هذا هو القصد الى اتيان الصلوة الناقصة ، و اذا كان مسافرأ و نوى التمام يكون قصده الاتيان بالزيادة في الصلوة ، المبطله لها . وعلى التقديرين يكون قصده من اول الصلوة الاتيان بالصلوة الفاسدة لا الصحيحة ، فيكون كما لو نوى من اول الصلوة الاتيان بالمبطل في اثنائها بحيث تكون نية المبطل منضمة الى نية الصلوة ويكون مرجعها الى نية الصلوة الباطلة ، هذا اذا نوى الضد ثم اتى بما هو وظيفته بان عدل عما نواه اولاً و اتمها على الوجه الصحيح ، واما لو اتمها على ما نواه اولاً بان اتى بالقصر في موضع الاتمام او بالعكس فالبطلان من جهة اتيان الزيادة والنقصان لامن جهة قصدهما فقط ، ولعل مراد صاحب الجواهر (قده) من قوله ولا يقتضى تغيير النوع هو مثل هذه الصورة ، وان كان التعبير عنه بتغيير النوع لا يخلو عن مساهلة لكون البطلان في مثله لاجل الزيادة او النقيضة لا لاجل تغيير النوع .

(ومنها) ما لا يعتبر في المأمور به ولا يكون قصد ضده ايضاً منافياً للتعيين ولا مغيراً للنوع كما اذا قصد الجماعة ثم بان عدم وقوعها من جهة خلل فيها ، ولكنه اتى بما هو وظيفة المنفرد ، فان صلوته صحيحة فرادى ولو كان ناوياً للجماعة - بناء على القول بها - فلا يعتبر في تحقق الفرادى قصداً فرادى ، ولا يضر بتحققها قصد الجماعة التي هي ضدها لان قصدها لا ينافي التعيين ولا يوجب اختلاف المأمور به مع المأتمى به ولا يوجب تغيير النوع ، هذا ما يتعلق بشرح مراد صاحب الجواهر (قده) .

و مما ذكرنا ظهر ما في المتن من مواقع النظر فانه فسر ما يكون قصد الضد



منافياً للتعين بما اذا تعلق الامر الادائي بشيئ فتخيل كونه قضائياً و فسر ما يكون قصده مغيراً للنوع بما اذا قصد الامر الفعلي بقيد كونه قضائياً او وجوبياً فبان كونه ادائياً او نديياً . (وانتخبير) بان عنوان الاداء والقضاء وكذا الواجب والمندوب ليسا من العناوين المنوعة للصوم بحيث يكونان داخلين في قوامه بل هما من الاوصاف الخارجة الغير المقومة ، فقصدهما في محل الاخر لا يوجب الاخلال بالتعيين كما في الظهر والعصر ونحوهما من العناوين المقومة ، ولا تغيير النوع كما في القصر والاتمام ، فحديث الاخلال بالتعيين وايجاب تغيير النوع اجنبى عن المقام .

(فالاولى ان يقال) ان البطلان في الصورتين انما هو من جهة انه لم يقصد امثال الامر الفعلي المتعلق به ، اما في الصورة الاولى فواضح ، فانه لم يقصد امثال الامر الفعلي اصلاً ، و انما قصد الامر القضائي او الوجوبى الذى لم يكن متوجهاً اليه ، واما في الصورة الثانية فلانه لما قيد الامر الفعلي فى نيته بكونه قضائياً مثلاً ففى الحقيقة لم ينو الامر الادائي الفعلي (والحاصل) ان الفرق هنا بين صورتى الخطاء فى التطبيق والتقييد بالصحة فى الاولى والبطلان فى الثانية انما هو من جهة قصد الامر المتوجه اليه وعدمه ففى صورة الخطاء فى التطبيق انما قصد الامر الفعلي ولكن اخطأ فى تطبيقه على الامر الموجود المتوجه اليه ، وفى صورة التقييد لم يقصد الامر المتوجه اليه اصلاً ،

ومما ذكرنا ظهران عدم وجوب التعرض للاداء والقضاء وكذا الوجوب والندب انما هو مع تحقق قصد امثال الامر المتعلق به لاملقاً .

مسئلة (٣) اذا قصد صوم اليوم الاول من شهر رمضان فبان انه اليوم الثانى او العكس صح وكذا لو قصد اليوم الاول من صوم الكفارة او غيرها فبان الثانى مثلاً او العكس وكذا اذا قصد قضاء رمضان السنة الحالية فبان انه قضاء رمضان السنة السابقة وبالعكس .

وليعلم ان اعتبار تعيين الماتى به فى العبادات قد ينشأ من ناحية اعتبار تعلق ارادة الفاعل بعين ما تعلق به ارادة الامر ، وقد تقدم ان اعتبار التعيين من هذه الجهة انما

هو في الصفات المنوعة المقومة لماهية المأمور به لا في الصفات الشخصية الخارجة عن قوامه ، وقد ينشأ من ناحية تعدد المأمور به ، وهو على أقسام (الاول) ان يكون التعدد في الافراد العرضية بحسب الزمان كما اذا كان عليه صومان صوم القضاء و صوم الكفارة مثلاً ، فانه يمكن وقوع كل منهما في اليوم الذي يريدان يصوم فيه ، فان قلنا بكون القضاء والكفارة نوعين مختلفين فاعتبار التعيين يكون ناشياً من الجهة الاولى - اعنى اعتبار اتحاد متعلق ارادة الفاعل مع متعلق ارادة الامر - وان قلنا بعدم اختلافهما في الماهية بل كان وصف القضاء او الكفارة من العناوين الخارجة عن قوام المأمور به فاعتبار التعيين هنا انما هو لرفع الابهام من جهة تعدد المأمور به فيرجع وجوب تعيين المأمور به الى تعيين الامر الذي يريد امتثاله.

(القسم الثاني) ان يكون التعدد في الافراد الطولية بحسب الزمان كصوم ايام شهر رمضان او غيره من ايام النذر والكفارة والاعتكاف ، فان المكلف في كل يوم مكلف بصوم ذلك اليوم فقط و في مثله لا يحتاج الى التعيين لاتحاد المأمور به في كل يوم .

(القسم الثالث) ان يكون التعدد في الافراد العرضية مع توقف احد الافراد فقط على التعيين دون الباقي كما اذا اشتغلت ذمته بقضاء الصوم عن نفسه وقضائه عن الغير فان وقوعه عن نفسه لا يحتاج الى قصد كونه عن نفسه ، بل وقوعه عن غيره متوقف على قصد كونه عن غيره ، فاذا نوى الصوم مطلقاً صح عن نفسه ، فالتعيين في هذا القسم واجب بالنسبة الى القضاء عن الغير لا القضاء عن النفس ، وهذا سار في غير الصوم من العبادات بل والمعاملات حيث ان البيع لنفسه لا يحتاج الى ارادة ايقاعه عن نفسه، وانما يحتاج البيع عن غيره الى قصد وقوعه عن الغير، فمجرد القصد الى العمل مع عدم قصد وقوعه عن الغير كاف في وقوعه لنفسه .

اذا تبين ذلك فنقول كل يوم من ايام شهر رمضان وكذا النذر والكفارة متعين لوقوع صومه فيه فلا يحتاج الى تعيين كونه اليوم الاول مثلاً ، فاذا لم يقصد الا الصوم غداً كان كافياً في الصحة ، واما لو قصد يوماً فبان غيره كما لو نوى اليوم الاول فبان انه

اليوم الثاني فالظاهر ان يفرق بين كونه على وجه التقييد او الخطاء في التطبيق بالصحة في الثاني دون الاول ولكن المصنف (قده) حكم بالصحة مطلقا ، وسيجئ في نية قضاء شهر رمضان عدم اعتبار تقديم المتقدم منه في القوت على المتأخر ، وعليه فلا يجب تعيين المتقدم والمتأخر ايضاً واما لو نوى قضاء شهر رمضان من السنة السابقة فبان براءة ذمته منها و ان القضاء الذي عليه كان من هذه السنة فصحته ايضاً متوقفة على عدم كونه من باب التقييد بل كان من الخطاء في التطبيق بان كان من نيته امتثال الامر الفعلي المتعلق بالقضاء فاخطأ في تطبيقه على الماتى به ، والمصنف (قده) في هذا ايضاً حكم بالصحة مطلقا ، والاقوى ما ذكرنا .

**مسئلة (٣) لا يجب العلم بالمفطرات على التفصيل فلو نوى الامساك عن امور يعلم دخول جميع المفطرات فيها كفى .**

المعتبر في الصوم هو ترك جميع مفطراته فلو نوى ترك عدة امور يعلم ترك جميع المفطرات في ضمنها صح ، اذا كان نيته لترك الجميع من المفطر وغيره لامن جهة نية دخول غير المفطر في حقيقة الصوم ، بل ليتحقق ترك المفطر في ضمن ترك الجميع ، والا كان تشريةاً محرماً .

**مسئلة (٤) لو نوى الامساك عن جميع المفطرات ولسكن تخيل ان المفطر الفلاني ليس بمفطر فان ارتكبه في ذلك اليوم بطل صومه وكذا ان لم يرتكبه ولكنه لاحظ في نيته الامساك عما عداه ، و اما ان لم يلاحظ ذلك صح صومه على الاقوى .**

البطلان في صورة ارتكاب المفطر مبني على الحكم بالبطلان فيما اذا اتى بالمفطر جاهلاً بالحكم كما سيأتي ، و اما في صورة عدم ارتكاب المفطر ، فان كان في وقت نية الصوم غافلاً عنه مع قصده الامساك عن غيره من المفطرات فالظاهر الصحة لعدم الاخلال بصومه لا بارتكاب المفطر ولا بالاخلال بالنية ، واما لو كان وقت النية ناوياً لارتكابه فان كان ذلك من جهة اعتقاده عدم كونه مفطراً بحيث لو اعتقد او احتمل كونه مفطراً لنوى الامساك عنه فالظاهر ايضاً الصحة لقصده الامساك عنه بالقصد التقديري مع قصده



لعنوان الصوم الواجب شرعاً فيكفي قصده الفعلي للامساك عما هو مفطر واقعاً وان لم يقصده تفضيلاً ، وقصد عدم الامساك عن مفطر باعتقاد عدم كونه مفطراً لا يضر بقصد اصل الصوم .

مسئلة (٥) النائب عن الغير لا يكفيه قصد الصوم بدون نية النيابة و ان كان متحداً ، نعم لو علم باشتغال ذمته بصوم ولا يعلم انه له او نيابة عن الغير يكفيه ان يقصد ما في الذمة .

قد عرفت في طى المسئلة الثانية الفرق بين اتيان العبادة عن نفسه واتيانه عن الغير بعدم الحاجة الى التعيين في الاول والحاجة اليه في الاخير ، فلو نوى الصوم ولم ينو عن الغير وقع عن نفسه لو كانت ذمته مشغولة به ويقع لغواً لو لم يكن كذلك ، فوقع الصوم عن الغير موقوف على نيته عن الغير سواء كانت ذمته مشغولة بالصوم لنفسه ام لا ، ولكن يكفي القصد الاجمالي في ذلك ، فلو علم اشتغال ذمته ولم يعلم انه لنفسه او لغيره يكفيه ان يقصد ما في ذمته لتعلق القصد اليه على تقدير كونه لغيره فلا يجب التكرار عن نفسه تارة وعن غيره اخرى ، وان كان احوط .

مسئلة (٦) لا يصلح شهر رمضان لصوم غيره واجباً كان ذلك الغير او ندباً سواء كان مكلفاً بصومه او لا كالمسافر ونحوه فلو نوى صوم غيره لم يقع عن ذلك الغير سواء كان عالماً بعدم وقوع غيره فيه او جاهلاً ، ولا يجزى عن رمضان ايضاً اذا كان مكلفاً به مع العلم والعمد ، نعم يجزى عنه مع الجهل او النسيان كما مر ، ولو نوى في شهر رمضان قضاء رمضان الماضي ايضاً لم يصح قضاء ولم يجز عن رمضان ايضاً مع العلم والعمد .

في هذه المسئلة امور ( الاول ) المشهور نقلاً وتحصيلاً كما في الجواهر انه لا يقع في شهر رمضان صوم غيره ، واجباً كان او مندوباً ، من المكلف بصومه وغيره كالمسافر ، خلافاً للمحكي عن المبسوط فجوز صوم المندوب والواجب من غير رمضان للمسافر في شهر رمضان ، قال (قده) لو كان مسافراً سفر القصر فسام بنية رمضان لم يجزه ، وان صام بنية التطوع كان جائزاً ، وان كان عليه صوم نذر معين ووافق ذلك شهر رمضان

فصام عن المنذور وهو حاضر وقع عن رمضان ولا يلزم القضاء لمكان النذر ، وان كان مسافراً وقع من النذر و كان عليه القضاء لرمضان ، وكذا ان صام وهو حاضر بنية صوم واجب عليه غير رمضان وقع عن رمضان ولم يجزه عما نواه ، وان كان مسافراً وقع عما نواه (انتهى).

ويستدل للاول بان العبادة وظيفة متلقاة من الشرع تتوقف على النقل ولم يثبت التعبد في شهر رمضان بصوم سوى الصوم الواجب فيه بالاصالة ، فيكون فعله فيه بدعة محرمة ، من غير فرق في ذلك بين من يجب عليه صومه ومن لا يجب عليه ، ولخبر الحسن بن بسام عن رجل قال كنت مع ابي عبدالله عليه السلام فيما بين مكة والمدنية في شعبان وهو صائم ثم رأينا هلال شهر رمضان فافطر ، فقلت له جعلت فداك امس كان من شعبان و انت صائم واليوم من شهر رمضان و انت مفطر ، فقال ان ذلك تطوع ولنا ان نفعل ماشئنا ، وهذا فرض وليس لنا ان نفعل الا ما امرنا .

و دلالة على عدم جواز التطوع بالصوم في شهر رمضان واضحة ، اذ لو كان جائزاً لما كان فرق بينه وبين شعبان في جواز الصوم ندياً من المسافر بل المستفاد من قوله عليه السلام : ليس لنا ان نفعل الا ما امرنا عدم وقوع مطلق الصوم فيه غير صوم شهر رمضان سواء كان في السفر او الحضر ، فتوهم اختصاص الخبر بنفي صوم شهر رمضان في السفر بنية انه من رمضان فاسد ،

(ويدل عليه ايضاً ما تقدم من خبر الزهري الذي فيه فقال عليه السلام : لو ان رجلاً صام يوماً من شهر رمضان تطوعاً وهو لا يعلم انه من شهر رمضان ثم علم بذلك لاجزاء عنه لان الفرض انما وقع على اليوم بعينه. فان ما ذكره عليه السلام من التعليل صريح في ان الفرض شاغل لشهر رمضان عن صوم غيره فيه فلا يقع فيه غيره مطلقاً .

(واستدل العلامة) في محكي المختلف بقوله تعالى فمن كان منكم مريضاً او على سفر فعدة من ايام اخر ، بدعوى دلالة على ايجاب الافطار مطلقاً لان ايجاب صوم ايام آخر يستلزم ايجاب الافطار ، وبقوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر ، ثم اورد على نفسه سؤالاً حاصله ان شهر رمضان للمسافر زمان لا يجب صومه فيه ، فاجزائه عن

غير رمضان يكون كغيره من الازمنة التي لا يتعين فيها الصوم ، واجاب عنه بالفرق بينهما ، فان هذا الزمان لا ينفك عن وجوب صومه عن رمضان ووجوب الافطار فيه في السفر ، فاشبه العيد في عدم صحة صومه .

و هذه الادلة و ان كان لا يخلو بعضها عن المناقشة الا ان في خبر الحسن بن بسام و خبر الزهري غنى وكفاية ، مضافاً الى عدم نقل الخلاف الا ما تقدم من المحكى عن المبسوط ولم يعلم له وجه ، وفي الجواهر ان ما ذهب اليه غريب .

(ويدل على وجوب الافطار) في شهر رمضان في السفر وعدم صحة الصيام فيه مطلقاً ولو عن غير رمضان مرسل اسماعيل بن سهل قال خرج ابو عبد الله عليه السلام من المدينة في ايام معين من شعبان وكان عليه السلام يصوم ثم دخل شهر رمضان وهو في السفر فافطر فقبل له تصوم شعبان وتفطر شهر رمضان ، فقال شعبان عليه السلام ، ان شئت صمته وان شئت لا ، وشهر رمضان عزم من الله على الافطار ، وهو بصريحه دال على عدم جواز التطوع في السفر في شهر رمضان بل مقتضى قوله عليه السلام : وشهر رمضان عزم من الله على الافطار ووقوعه تعليلاً لعدم التطوع في السفر هو عدم صحة غير التطوع في السفر ايضاً كالنذر المعين وغيره ، فالخبر صريح في خلاف المحكى عن المبسوط من وقوع صوم النذر وغيره من المسافرين في شهر رمضان .

**(الامر الثاني)** لو نوى صوم غير شهر رمضان فيه مع العلم والعمد فني وقوعه

عن شهر رمضان وعدمه قولان ، المحكى عن غير واحد من الاصحاب منهم الشيخ والمحقق والمرضى قدس الله اسرارهم هو الاول ، واستدل له في المعبر بان النية المعبرة حاصلة بركنيها جميعاً - اعنى القصد الى الصوم والتقرب به الى الله - وما زاد عليهما وهو قصد خصوصية ما عدا شهر رمضان لغو لا عبرة به فيقع عن شهر رمضان لعدم وقوع غيره فيه ، والمحكى عن الحلبي والشهيدين و جماعة هو الاخير وهو الاقوى . وقدم الدليل عليه في الامر الثالث كما انه قد تقدم عدم الخلاف في الصحة والاجزاء عن شهر رمضان اذا نوى صوم غيره فيه لجهل او نسيان وذكرونا هناك النصوص الدالة على ذلك فراجع .



(الامر الثالث) لو نوى في شهر رمضان قضاء شهر رمضان الماضي لم يقع قضاء بل ولا عن شهر رمضان اداء مع العلم والعمد ويصح عنه مع الجهل بكونه من شهر رمضان كيوم الشك ، وربما يتوهم صحته ووقوعه من شهر رمضان مع العلم والعمد ايضاً لان عدم الصحة انما كان في صورة نية غير رمضان ، والمفروض انه نوى يوماً من رمضان وان كان قصده شهر رمضان الماضي فليس ماهية المنوى مغايرة مع فرضه (ولكن الاقوى هو البطلان) لان نية غير رمضان الحاضر كاف في تحقق مغايرة المنوى مع المأني به : الموجب للفساد على ما تقدم بانه سابقاً .

مسئلة (٧) اذا نذر صوم يوم بعينه لاتجزيه نية الصوم بدون تعيين انه للنذر ولو اجمالاً كما مر ، ولو نوى غيره فان كان مع الغفلة عن النذر صح ، وان كان مع العلم والعمد ففي صحته اشكال .

في هذه المسئلة امور (الاول) قد تقدم لزوم اتحاد متعلق ارادة الفاعل مع متعلق ارادة الأمر بالنسبة الى الاوصاف التي بها قوام ماهية الأمور به ، و ان اختلاف الصوم بحسب انواعه من هذا القبيل . فقصد مطلق الصوم بالمعنى الجنسى غير كاف في تحقق الامتثال سواء تعدد ما عليه من الصوم اولم يكن عليه الانوع واحد منه . و عليه فلو نذر يوماً معيناً وجب عليه عند النية القصد الى انه للنذر ولو لم يكن عليه صوم اخر ، وتعيين ذلك اليوم للنذر ليس كتعيين شهر رمضان لصومه في عدم صلاحيته لوقوع غيره فيه . حيث قلنا هناك انه مع العلم بعدم وقوع غيره فيه والعلم بكونه من رمضان والعلم بوجود صومه عليه يكفي القصد الى صوم الغد وان ذلك مستلزم للتعيين ، والنذر وان تعلق بيوم معين ليس كذلك لعدم الدليل على عدم صلاحية اليوم المنذور فيه لوقوع غيره ، فمجرد قصد صومه لا يوجب التعيين المتوقف عليه تحقق الامتثال (نعم) يكفي التعيين ولو اجمالاً ، فلو علم بوجود صوم يوم معين عليه ولم يعلم انه للنذر او لغيره من اسباب الوجوب يكفي نية صومه بقصد ما في ذمته .

(الثاني) لو نوى غير المنذور في اليوم الذي يجب عليه صومه بالنذر مع الغفلة

عن النذر صح ما نواه ، لما عرفت في الامر الاول من عدم الدليل على عدم صلاحية اليوم المنذور فيه لوقوع غيره .

(وربما يقال) ان النذر يوجب حكماً وضعياً من ملك او حق لله سبحانه بالنسبة الى متعلق النذر، فقول الناظر لله على صوم يوم بعينه عبارة عن تملك صوم ذلك اليوم لله تعالى او جعله حقاً له فيكون ذلك شاغلاً لذلك اليوم عن وقوع صوم اخر فيه ، فيكون حاله كصوم رمضان في عدم وقوع غيره فيه ولو في مع الجهل او النسيان .

(وفيه) ان اللام في قول الناظر لله على كذا لا تدل على التملك او انشاء الحق بالنسبة الى متعلق النذر ، بل غاية ما يستفاد منها هو الحكم الوضعي بمعنى اشتغال الذمة لله سبحانه لمتعلق النذر لا ان يكون نفس متعلق النذر ملكه سبحانه او متعلقاً لحقه ، فلا يوجب ذلك اشغال اليوم المعين عن وقوع صوم اخر فيه، وعليه فيكون فعل غيره فيه من قبيل الاتيان باحد الضدين مع تعيين الضد الاخر لضيق وقته او غيره، فانه يصح الاتيان بالمهم في حال النسيان عن الاهم او الجهل به .

**(الامر الثالث)** لو نوى غير النذر المعين عامداً عصى ولم يقع عن المنذور ، وفي وقوعه لما نوى وعدمه وجهان مبنيان على ما تقدم في الامر الثاني من تحقق الحكم الوضعي اعنى الملك او الحق لمتعلق النذر وعدمه ، فعلى ما قويناه من عدم الدليل على ثبوته فمقتضى القاعدة هو الصحة ، بناء على صحة اتيان الضد المهم مع وجود الاهم عالماعداً اما بداعي ملاك الامر او الامر الترتبي كما هو المختار .

**مسئلة (٨)** لو كان عليه قضاء رمضان السنة التي هو فيها وقضاء رمضان السنة الماضية لا يجب عليه تعيين انه من اى منهما بل يكفي نية الصوم قضاء وكذا اذا كان عليه نذران كل واحد يوم او ازيد وكذا اذا كان عليه كفارتان غير مختلفتين في الآثار .

والوجه في ذلك كله عدم اختلاف افراد صوم القضاء والنذر والكفارة في الماهية، وانما الاختلاف بين افرادها بالتشخص والوجود مع عدم اعتبار الترتيب بين افراد القضاء وجواز تقديم المتأخر منها فواتاً على المتقدم وكذا لا يجب تقديم افراد المنذور بتقدم

وقوع النذر عليه، فيجوز تقديم ما وقع عليه النذر أخيراً على المتقدم وكذا في الكفارة فلا يعتبر الترتيب في صومها بحسب الترتيب في وقوع اسبابها .

(والضابط) في الجميع هو اتحاد الافراد في الآثار، ففي كل ما لا يختلف فيه الآثار يكون الحكم هو الجواز وعدم وجوب التعمين في النية، واما مع الاختلاف في الآثار فيجب التعمين، كما اذا كان عليه قضاء الصوم من السنة الماضية ومن السنة الحاضرة مع ضيق وقت الحاضرة فانه يجب تقديمه و هو لا يحصل الا بالنية و كالكفارتين المختلفتين من جهة اشتراط التتابع بان كان عليه كفارتان احديهما يجب فيها التتابع في الصوم والاخرى لا يجب، فانه لا بد حينئذ من تعيين احديهما .

مسئلة (٩) ان انذر صوم خميس معين ونذر صوم يوم معين من شهر معين فاتفق في ذلك الخميس المعين يكفيه صومه و يسقط النذران، فان قصدهما اثيب عليهما و ان قصد احدهما اثيب عليه وسقط عنه الاخر .

ان انذر صوم يوم خميس معين كالخميس من هذا الاسبوع مثلاً و صوم يوم معين من شهر معين كيوم النصف من شعبان هذه السنة مثلاً و اتفق مطابقته مع الخميس المعين ففي انعقاد النذرين معا وسقوطهما بصوم ذلك اليوم ، او انعقاد المتقدم منهما و لغوية الاخر احتمالان ، مبنيان على كون العنوان المأخوذ في كل من النذرين ماخوذاً على وجه الموضوعية او على وجه المرآتية للزمان المعين (فعلى الاول) ينعقد النذران و يسقطان بصوم ذلك اليوم، ويكون الافطار فيه موجباً لحشيش ويستحق به عقوبتين (وعلى الثاني) ينعقد المتقدم منهما ويلغو الاخر لعدم الاختلاف في متعلق النذرين ، اذ يلزم من صحة النذر الثاني صحة الالتزام بالشيء بعد الالتزام به بعنوان واحد، وهذا لا ينافي صحة نذر الواجب كنذر صوم شهر رمضان اذ ليس فيه الا التزام واحد من ناحية المكلف .

(والاقوى) كون العنوان الذي تعلق به النذر ماخوذاً على وجه الموضوعية فيصح النذران معاً و يترتب على انعقادهما ما يترتب على النذر من المثوبة في الوفاء به والعقوبة في مخالفته ، و يكفي صومه لسقوط كلا النذرين كما يكفي صوم شهر رمضان ان انذر صومه في سقوط كلا الامرين ، و يتوقف ترتب الثواب عليهما على



قصد امتثالهما معاً ، فإن قصدهما ائيب عليهما ، و ان قصد احدهما ائيب عليه و سقط عنه الاخر .

ولا يقال ان الثواب يترتب على اطاعة الامر الذاتى المتعلق بالمندور لاجل اعتبار رجحانه فى صحة النذر لا الامر العرضى بالوفاء بالنذر ، لان كلا الامرين يصيران كامر واحد تعبدى لكون الامر الذاتى الناشى عن رجحانه تعبدياً فيه اقتضاء التعبدية ، والامر العرضى الناشى من النذر توصلى لاقتضاء فيه للتعبدية ، ومع اجتماعهما يصيران كامر واحد تعبدى ، فيصح ان يقال بترتب الثواب على قصد امتثاله و سقوطه مع عدمه ،

**مسئلة (١٠)** اذ انذر صوم يوم معين فاتفق ذلك اليوم فى ايام البيض مثلاً فان قصد وفاء النذر وصوم ايام البيض ائيب عليهما و ان قصد النذر فقط ائيب عليه فقط و سقط الاخر ولا يجوز ان يقصد ايام البيض دون وفاء النذر .

ما فى هذه المسئلة ظاهر مما تقدم ، وقد ظهر وجه صحة وفاء النذر و ترتب الثواب عليه من المسئلة المتقدمة ، و وجه عدم جواز ترك قصد الوفاء بالنذر ايضاً يظهر من اعتبار قصده و لزوم تعيينه كما تقدم فى المسائل المتقدمة .

**مسئلة (١١)** اذا تعدد فى يوم واحد جهات من الوجوب او جهات من الاستحباب او من الامرين فقصد الجميع ائيب على الجميع و ان قصد للبعض دون البعض ائيب على المنوى و سقط الامر بالنسبة الى البقية .

سقوط الامر تارة يكون بالامتثال واخرى يكون بمضى زمانه فى الموقنات و عدم الاتيان به فى وقته عيانا او بلاعصيان ، ولا بد حينئذ من ان يكون سقوط الامر عن البقية فى خصوص ما كانت من الوظائف الموقنة بالوقت المضيق ليسقط امرها بمضى وقتها .

**مسئلة (١٢)** اخر وقت النية من الواجب المعين رمضان كان او غيره عند طلوع الفجر الصادق ويجوز التقديم فى اى جزء من اجزاء ليلة اليوم

الذى يريد صومه، ومع النسيان بكونه رمضان أو المعين الآخر يجوز متى تذكر الى ما قبل الزوال اذا لم يأت بمفطر واجزئه عن ذلك اليوم . ولا يجزيه اذا تذكر بعد الزوال ، واما فى الواجب غير المعين فيمتد وقتها اختياراً من اول الليل الى الزوال دون ما بعده على الاصح ، ولا فرق فى ذلك بين سبق التردد او العزم على العدم ، واما فى المندوب فيمتد الى ان يبقى من الغروب زمان يمكن تجديدها فيه على الاقوى .

فى هذه المسئلة امور (الاول) اخر وقت النية فى الواجب المعين عند طلوع الفجر الصادق على وجه يقع الامساك فى الآن الاول من النهار مع النية ، لان الظاهر من اعتبار النية فى الصوم هو كون الامساك فى كل آن من آنات يومه مع النية ، ولما كان العلم باول زمان طلوع الفجر متعسراً او متعذراً رخص فى تقديم النية على طلوع الفجر مع بقائها الى الفجر، وهذا بناء على كون النية عبارة عن الاخطار ، واما بناء على الداعى كما هو التحقيق فالامرا سهل ، فان نفس الداعى بمعنى عدم التردد فى الصوم وعدم نية الخلاف باق من الليل اذا كان من عازماً فى الليل ان يصوم غداً ، ولا حاجة الى بقاء الالتفات الى زمان طلوع الفجر ( وكيف كان ) فلا يجوز تأخير النية من اول الفجر اختياراً بمعنى كونه عند طلوع الفجر مردداً فى الصوم او نوباً لعدمه .

(الامر الثانى) يجوز للناسى والجاهل ان ينوى الصوم فى الواجب المعين متى تذكر الى ما قبل الزوال اذا لم يتناول المفطر و يجزيه عن ذلك اليوم ، ففى الواجب المعين كشهري رمضان والنذر المعين و قتان للنية : اختيارى و اخره عند طلوع الفجر ، و اضطرارى و اخره عند الزوال ، وعن المعتمد والتذكرة انه موضع وفاق بين الاصحاب .

(ويستدل له) بما روى من ان ليلة الشك اصبح الناس فجاء اعرابى الى النبى ﷺ فشهد برؤية الهلال فامر النبى ﷺ منادياً ينادى من لم يأكل فليصم ومن اكل فليمسك (والمناقشة فيه) بانه مرسل عامى ، وانه يدل على الاكتفاء بشاهد واحد فى الهلال، وانه فى مورد الجهل فلا دلالة فيه على صورة النسيان، وبانه مطلق لاتحديد فيه باتهاء

وقت النية الى الزوال (مدفوعة) بجبران ضعف الخبر بالعمل ، وانه لاصراحة في الخبر بانحصار الشاهد في الاعرابي لاحتمال كونه مكملًا للشهادة ، ولاطلاق في الخبر من هذه الجهة بل هي قضية شخصية كما انه ليس فيه اطلاق من جهة اعتبار العدالة في الشاهد مع ظهور غلبة عدمها في اعراب البادية كما يشهد به قوله تعالى الاعراب اشد كفرًا ونفاقًا (الاية) .

وعن العلامة في المنتهى انه اذا جاز مع الجهل جاز مع النسيان ، ولعله اراد اولوية الناسي في المعذورية من الجاهل من جهة احتمال الجاهل كونه من شهر رمضان ، واما اطلاقه بالنسبة الى ما بعد الزوال فيقيد بما سيأتي مما يدل على انتهاء وقت الاضطراري للنية في الصوم الواجب الى الزوال ، مضافاً الى امكان منع اطلاقه لكون مورده قضية شخصية ، بل يمكن دعوى انصرافه الى ما قبل الزوال كما يظهر لمن تدبر في قوله ان ليلة الشك اصبح الناس فجاء اعرابي ، فان ظاهره مجيء الاعرابي صباحاً ( وبالجملة ) فلا ينبغي الاشكال في الاستدلال به .

ويستدل له ايضاً بفحوى ما دل على انعقاد الصوم في المريض والمسافر اذا زال عذرهما قبل الزوال ، ولاينا فيه عدم ورود النص في المريض وان الاصحاب ذكروه ببعض الوجوه الاعتبارية ، فان تلك الوجوه التي ذكروها في المريض تجرى في المقام ايضاً ، وباصالة عدم اعتبار تبين النية مع النسيان ، وبحديث رفع النسيان بناء على ارادة رفع جميع الاثار في مورد النسيان ، التي منها وجوب القضاء ، وبالاخبار الاتية الدالة على بقاء وقت النية الى الزوال ، الشاملة باطلاقها للواجب المعين ايضاً ، المخصصة بصورة عدم تنجز التكليف بالصوم على المكلف لنسيان او جهل او فقد شرط من شرائطه كما اذا كان مريضاً او مسافراً ،

وهذه الأدلة وان لم يسلم اكثرها عن المناقشة الا ان مجموعها مع الاجماع المدعى وزهاب المشهور كاف في اثبات الحكم . خلافاً للمحكي عن ابن ابي عقيل من القول ببطلان الصوم مع الاخلال بالنية في الليل ولو كان ناسياً ، وهو وان كان موافقاً مع القاعدة الا ان الأدلة المتقدمة كافية في ابطاله .



(الامر الثالث) يمتد وقت النية في الصوم الواجب غير المعين الى الزوال بمعنى جواز تأخيره اليه وعدم جواز تأخيره عنه وعدم اجزاء النية بعد الزوال للناسي ونحوه وهذا هو المشهور بين الاصحاب (واستدلوا له) بموثق عمار عن الصادق عليه السلام في الرجل يكون عليه ايام من شهر رمضان ويريد ان يقضيها ، متى ينوى الصيام ، قال عليه السلام هو بالخيار الى ان تزول الشمس ، فاذا زالت الشمس فان كان نوى الصوم فليصم وان كان نوى الافطار فليفطر ، سئل فان كان نوى الافطار يستقيم ان ينوى الصوم بعد ما زالت الشمس ، قال عليه السلام لا ، وهذا - كما ترى - صريح في عدم اجزاء نية قضاء شهر رمضان بعد الزوال (وخبر ابن بكير) على الصادق عليه السلام عن رجل طلعت عليه الشمس وهو جنب ثم اراد الصيام بعد ما اغتسل ومضى من النهار ، قال عليه السلام يصوم ان شاء وهو بالخيار الى نصف النهار (وصحيح هشام بن سالم) عن الصادق عليه السلام ، قال قلت له الرجل يصبح ولا ينوى الصوم فاذا تعالى النهار حدث له رأى في الصوم ، فقال ان هو نوى الصوم قبل ان تزول الشمس حسب له يومه ، وان نواه بعد الزوال حسب له من الوقت الذي نوى ، فان الحكم بالصحة وانه يحسب له يومه ان نوى الصوم قبل الزوال يشمل الصوم الواجب وغيره ، وان كان قوله عليه السلام وان نواه بعد الزوال حسب له من الوقت الذي نوى لا ينطبق الا على الصوم المندوب ويكون المعنى انه يوجر عليه بمقدار ما نوى بعد عدم صحة الصوم في اليوم الكامل فان التبعض في الصحة في الصوم غير معهود في الشريعة ، وهذه الاخبار مع ذهاب المشهور الى انتهاء وقت النية في الصوم الواجب الى الزوال كافية للقول به .

(خلافاً للمحكي عن ابن الجنيد) من القول بجواز تجديدها بعد الزوال ، قال ويستحب للصائم فرضاً ونفلاً ان يبيت الصيام من الليل لما يريده به ، وجائز ان يبتدئ بالنية وقد بقى بعض النهار ويحتسب به من واجب اذا لم يكن احدث ما ينقض الصيام ، ولو جعله تطوعاً كان احوط ، وعن المفاتيح والذخيرة موافقة (ويستدل له) بصحيح ابن الحجاج عن الكاظم عليه السلام في الرجل يبدوله بعد ما يصبح ويرتفع النهار في صوم ذلك اليوم ليقضيه من شهر رمضان ولم يكن نوى ذلك من الليل ، قال عليه السلام نعم ليصمه و يعتد به اذا

لم يكن احدث شيئاً ، بناء على ان يكون المراد من ارتفاع النهار زهاب عامته المنتهى الى العصر ( و اصرح من ذلك ) مرسل البرز نظى عن الصادق عليه السلام فى الرجل يكون عليه البقضاء من شهر رمضان ويصبح فلا يأكل الى العصر ، يجوز ان يجعله قضاء من شهر رمضان ، قال عليه السلام نعم .

(والاقوى ما عليه المشهور) لسقوط هذين الخبرين عن الحجية بالاعراض عنهما والعمل بما يعارضهما من الاخبار المتقدمة ، بل عن المنتهى نسبتها الى الشذوذ ، وعن ظاهر الانتصار الاجماع على ما ذهب اليه المشهور ، حيث يقول: صوم الفرض لا يجزى عندنا الابنية قبل الزوال ، مضافاً الى امكان المنع عن دلالة صحيح ابن الحجاج فان ارتفاع النهار ظاهر فى وقت غلبة ضوء الشمس قبل الزوال لا فى زهاب عامته ، خصوصاً مع اقترانه بقوله بعد ما يصبح (وكيف كان) فلا فرق فى تجديد النية الى الزوال بين سبق التردد فى الصوم بل العزم على العدم وعدمه بان كان غافلاً ، وذلك للإطلاق فيما تقدم من الاخبار ، بل ظاهر صحيح هشام كونه فى مورد العزم على العدم ، حيث قال: الرجل يصبح ولا ينوى الصوم فاذا تعالى النهار حدث له رأى فى الصوم .

(الامر الرابع) الاكثر على ان الصوم المندوب يمتد وقت النية فيه الى ان يبقى من الغروب زمان يمكن تجديد نيته فيه ، وعن الانتصار والغنية والسرائر الاجماع عليه ، ويدل عليه صحيح هشام المتقدم فى الامر الثالث ، وخبر ابي بصير عن الصائم المتطوع تعرض له الحاجة ، قال عليه السلام هو بالخيار ما بينه وبين العصر فان مكث حتى العصر ثم بداله ان يصوم ولم يكن نوى ذلك فله ان يصوم ذلك اليوم ان شاء ، - ولإطلاق صحيح محمد بن قيس عن الباقر عليه السلام قال قال على عليه السلام اذا لم يفرض الرجل على نفسه صياماً ثم ذكر الصيام قبل ان يطعم طعاما او يشرب شرابا ولم يفطر فهو بالخيار ، ان شاء صام وان شاء افطر (وصحيح هشام بن الحكم) عن الصادق عليه السلام قال كان امير المؤمنين عليه السلام يدخل على اهله فيقول عندكم شيئ والاصمت ، فان كان عندهم شيئ اتوه به والاصام .

(والمحكى عن غير واحد من الاصحاب) كون الصوم المندوب كالواجب فى امتداد وقت نيته الى الزوال ، ونسبه فى المسالك الى المشهور ، ويستدل له بخبر ابن بكير

عن الصادق عليه السلام فى رجل طلعت عليه الشمس و هو جنب ثم اراد الصيام بعد ما اغتسل و مضى من النهار، قال يصوم ان شاء و هو بالخيار الى نصف النهار ، و صحيح هشام بن سالم المتقدم الذى فيه : و ان نواه بعد الزوال حسب له من الوقت الذى نوى ، - بناء على ان يكون المراد من حساب بقية اليوم هو فساد الصوم حيث ان الصوم لا يتبعض .

و استدال العلامة فى محكى المختلف بقوله عليه السلام لاعمل الا بالنية ، وقال : و مضى جزء من النهار بغير نية يستلزم نفي حكمه ، و قد ترك العمل به فى صورة ما اذا نوى قبل الزوال لمعنى يختص به وهو صيرورة عامة النهار مستويماً فيبقى الباقي على الاصل ، ثم قال ولانه عبادة مندوبة فيكون وقت نيتها وقت نية فرضها كالصلاة .

ولا يخفى ان دلالة خبر ابن بكير على تحديد وقت نية الصوم المندوب بالزوال انما تكون بالاطلاق، ولكن خبر ابى بصير نص فى امتداد وقت نية المندوب الى العصر، ومقتضى الصناعة تقييد اطلاق خبر ابن بكير بخبر ابى بصير، وما فى صحيح هشام محمول على الفضل بتفاوت فضل الصوم عند تفاوت وقت نيته من التبييت به فى الليل الى ان ينوى به فى اخر النهار كما هو الموافق مع الاعتبار .

(ومما ذكرنا يظهر) ضعف ما حكى عن العلامة فى المختلف، فان عدم العمل بقوله عليه السلام لاعمل الا بالنية فيما اذا نوى قبل الزوال لقيام الدليل عليه يقتضى ذلك فيما اذا نوى بعده ايضاً فى الصوم المندوب لقيام الدليل عليه و هو خبر ابى بصير المتقدم، و صيرورة عامة النهار مستويماً فيما اذا نوى قبل الزوال لا يصح ترك النية فى جزء من العمل ، المنافى مع قوله لا عمل الا بالنية ، مع ما فى الاستدلال بقوله لا عمل الا بالنية لا يثبت وجوب النية فى الاعمال بالمعنى المعتبر فى العبادات حسبما فصلناه فى مبحث النية من باب الوضوء .

( فالاقوى ) هو القول الاول من امتداد وقت نية صوم المندوب الى ان يبقى من النهار بمقدار يمكن صومه لان يكون انتهاء النية مع انتهاء النهار والله الهادى .



مسئلة (١٣) لو نوى الصوم ليلاً ثم نوى الافطار ثم بداله الصوم قبل الزوال فنوى و صام قبل ان يأتى بمفطر صح على الاقوى الا ان يفسد صومه برياء و نحوه فانه لايجزيه لو اراد التجديد قبل الزوال على الاحوط .

الظاهر ان فرض المسئلة فى الواجب غير المعين الذى يمتد فيه وقت النية الى الزوال ، ويمكن فرض المسئلة بحيث يشمل الصوم المندوب (فنقول) لو نوى الصوم الواجب غير المعين او المندوب ليلاً (او فى النهار فى الواجب غير المعين قبل الزوال و فى المندوب ولو بعد الزوال ) ثم نوى الافطار فى النهار ثم بداله الصوم فى الواجب غير المعين قبل الزوال و فى المندوب مطلقا ولو بعد الزوال فنوى و صام قبل ان يأتى بمفطر ففى صحة صومه و عدمها (احتمالان) اقواهما الاول ، واحتمل الاخير فى المدارك مع التصريح بضعفه (ويستدل للاول) بانه لو قلنا بان العزم على الافطار مفسد للصوم وان لم يتناول المفطر - كما هو الحق وسيأتى البحث عنه - لا يكون فساد به الا لارتفاع اثر النية السابقة بواسطة العزم على الخلاف و وقوع الامساك الحاصل فى هذا الجزء من الزمان بلانية ، لكنه غير قادح بعد دلالة الاخبار المتقدمة على عدم اشتراط الصوم بالنية السابقة وانه ان لم يتناول المفطر فله ان ينوى فى اثناء النهار، فحال العازم على الصوم والناوى للافطار كحال غير العازم عليه او العازم على عدمه من الاول فى انه اذا بداله نية الصوم يصح منه . ( واحتمال ) ان نية الافطار فى الاثناء بنفسها تكون من مبطلات الصوم كالاكل والشرب (مندفع) بمخالفته للاصل وظواهر ما يدل على حصر المفطرات فيما عداه ،

فلاقوى فى مفروض الكلام صحة الصوم لما ذكر ، ولظهور خبر عمار المتقدم فى ارادة التخيير الاستمرارى الى ان تزول الشمس و بعده ينقطع الخيار ويتعين عليه المضى على الصوم ان كان نواه الى الزوال كما لا يخفى على المتدبر فى قوله عَلَيْهِ : هو بالخيار الى ان تزول الشمس فى جواب السائل عن الرجل يكون عليه ايام من شهر رمضان ويريد ان يقضيها متى ينوى الصيام، هذا كله فيما اذا نوى الصيام ثم نوى الافطار فى النهار ثم عاد الى نية الصوم،

واما لو نوى الصيام ثم افسده بالرياء ونحوه ثم اراد تجديد النية والاخلاص قبل الزوال فالاحوط ان لم يكن اقوى هو البطلان لكون الرياء فى العمل من مبطلات العبادة على ما دل عليه ادلة فساد العبادة به ، و ليس حكمه حكم نية الافطار ، حيث عرفت عدم الدليل على كونه مفسداً فاذا فسد الصوم بالرياء لا يمكن اصلاحه بتجديد النية لان الصوم لا يتبعض فى الصحة والفساد ، فيكون حال قصد الرياء كحال الاتيان بسائر المفطرات .

**مسئلة (١٤) اذا نوى الصوم ليلاً لا يضره الاتيان بالمفطر بعده قبل الفجر مع بقاء العزم على الصوم .**

لا يخفى انه بناء على كون النية عبارة عن الداعى لامجال للترديد فى صحة الصوم مع العزم عليه فى الليل وبقائه الى طلوع الفجر ، وانما يتمشى عنوان هذه المسئلة بناء على كون النية عبارة عن الاخطار ، قال فى البيان : ولا تبطل النية بنوم ولا تناول ليلاً بعدها ، وفى الجماع وما يوجب الغسل تردد ، من انه مؤثر فى صيرورة المكلف غير قابل للصوم فيزيل حكم النية ، ومن حصول شرط الصحة وزوال المانع بالغسل (انتهى) فقولہ (قده) فيزيل حكم النية انما يصح بناء على الاخطار ، واما على الداعى فان العزم بنفسه عبارة عن النية فاذا كان باقياً فالنية حاصلة بنفسها و باقية مالم يحصل للمكلف ترديد فى الصوم .

ثم ان الاقوى بناء على الاخطار ايضاً عدم بطلان النية بتناول المفطر ليلاً ولا بالجماع ، لعدم الدليل على بطلانها بما ذكر ، فان المنوى هو الامساك من اول الفجر الى الغروب ، الذى هو ظرف للصوم لا الامساك فى الليل ، ولا يخرج المكلف عن قابلية الصوم فى النهار بالجماع فى الليل مع فرص امكان الغسل بعده .

**مسئلة (١٥) يجوز فى شهر رمضان ان ينوى لكل يوم نية على حدة ، والاولى ان ينوى صوم الشهر جملة ويجدد النية لكل يوم ويقوى الاجتزاء بنية واحدة للشهر كله ، لكن لا يترك الاحتياط بتجديدها لكل يوم ، واما فى**

غير شهر رمضان من الصوم المعين فلا بد من نيته لكل يوم اذا كان عليه ايام كـشهر او اقل او اكثر .

وهذه المسئلة ايضاً انما يصح عنوانها بناء على الاخطار ، واما على القول بكون النية عبارة عن الداعي فلا مجال للبحث عنها رأساً ، فان العزم على الصوم بنفسه حينئذ عبارة عن النية ، اذا الفرق بين الاخطار والداعي بعد اشتراكهما في كونهما عبارة على العزم على اتيان العمل ، هو ان الاخطار هو العزم مع الالتفات اليه ، والداعي هو العزم ولو مع الغفلة عنه . بحيث لو التفت لوجد نفسه عازماً على الفعل ، فبناء على الداعي يكون العزم ولو كان مغفولاً عنه مما لا بد منه عند العمل وانما يزيله العزم على ترك العمل او التردد فيه ، وهذا المعنى مما لا اشكال في لزومه لكل يوم من شهر رمضان ، فلو عزم في اول ليلة منه على صيام الشهر كله لم يكفه الامع بقاء العزم في كل يوم كما انه لو لم ينو صوم الشهر في اول ليلة منه ، ولكنه عزم عليه في كل يوم بحيث كان عند طلوع الفجر من كل يوم عازماً على الصوم غير مردد فيه صح صومه لحصول النية .

(نعم) يبقى الكلام في ان صوم شهر رمضان هل هو عبادة واحدة لها اجزاء وان صوم كل يوم جزء من عمل واحد على نحو الارتباط كاجزاء الصلوة او على نحو الاستقلال كافعال الحج ، وان كل يوم يكون صومه عملاً مستقلاً لا ارتباط له بالآخر لا ثبوتاً ولا سقوطاً ، ولا يخفى انه لا وجه لاحتمال ارتباطية كل يوم بالنسبة الى اليوم الاخر لوضوح استقلال كل يوم في شرائط الوجوب من البلوغ والعقل وكونه حاضراً والخلو من المرض والحيض والنفاس وغير ذلك ، وكذلك في مقام الامثال ، فيتحقق بالاتيان بالصوم في كل يوم وان عصي بتركه في اليوم الاخر ، فاستقلال كل يوم سقوطاً وثبوتاً مما لا اشكال فيه ، وانما يقع البحث في ان صوم الشهر كله هل هو يعتبر عملاً واحداً في الشرع وان كان له اجزاء مستقلة اولاً ، فعلى الاول يصح اعتبار النية للشهر كله مع توقف الصحة في كل يوم على العزم على صومه عند طلوع الفجر منه ، وعلى الثاني - اى عدم اعتبار الشهر عملاً واحداً - لا وجه لنية صوم الشهر كله ، بل يكفى العزم في كل يوم . والحق انه ليس مثل الحج فان افعال الحج في الجملة ارتباطية لوجوب الترتيب فيها في الجملة بخلاف



صوم شهر رمضان لصحة صوم كل يوم مع الافطار فى الباقي، وعليه فلا وجه لوجوب نية صوم الشهر كله، نعم العزم عليه واجب لا بالوجوب الشرطى بل لانه عزم على اطاعة امر المولى (و كيف كان) فلا اشكال فى وجوب بقاء العزم فى كل يوم عند طلوع الفجر، فلو نوى صيام الشهر كله و كان عند طلوع الفجر فى يوم من ايامه مردداً او ناوياً للافطار لم يصح صوم ذلك اليوم كما انه لا يضر بالصحة التردد فى الصوم او العزم على الترك فى الليل مع تجديد النية فى اخره بحيث يكون عند طلوع الفجر عازماً على الصوم،

هذه خلاصة البحث فى هذه المسئلة بناء على ما هو التحقيق من كون النية عبارة عن الداعى، ومنه يظهر عدم الحاجة الى تطويل الكلام فيما ذكره الاصحاب قدس الله اسرارهم فان كل ذلك ساقط بناء على ما اخترناه من الداعى، كما انه ظهر الحكم فى غير شهر رمضان من الصوم المعين وانه لا بد فى كل يوم من النية بمعنى وجوب العزم على الصوم عند طلوع الفجر و عدم صحة الاكتفاء بنية واحدة للجميع، اذ لا شك فى وجوب بقاء العزم لكل يوم، كما ان عدم اعتبار كون صوم الجميع عملاً واحداً فى غير شهر رمضان اوضح.

مسئلة (١٦) يوم الشك فى انه من شعبان او رمضان يبنى على انه من شعبان فلا يجب صومه، و ان صام بنويه ندباً او قضاء او غيرهما، ولو بان بعد ذلك انه من رمضان اجزاء عنه و وجب عليه تجديد النية ان بان فى اثناء النهار ولو كان بعد الزوال، ولو صامه بنية انه من رمضان لم يصح و ان صادف الواقع.

فى هذه المسئلة امور (الاول) يوم الشك فى انه من شعبان او رمضان يبنى على انه من شعبان لاستصحاب بقاء شعبان (وتوهم المنع عن استصحابه) بدعوى عدم اتحاد متعلق الشك واليقين فيه، اذ المتيقن مرتفع قطعاً، والمشكوك منه مشكوك الحدوث (مندفع) بكون شعبان اعنى به القطعة من الزمان المحدود من اجتماع النيرين الى اجتماعهما امر وحدانى متصل واحد كان متعلقاً لليقين فيشك فى بقائه (نعم) قد يستشكل

في استصحابه لاجل كون الشك في بقاءه من جهة الشك في مقتضى بقاءه كما اذا شك فيه في يوم الثلاثين من جهة الشك في كون شعبان ثلاثين يوماً او تسعة وعشرين فانه يمنع عن استصحابه من لا يقول بالاستصحاب عند الشك في المقتضى . واما اذا علم بكون شعبان تسعة وعشرين وشك في كون هذا اليوم هو التاسع والعشرين منه او يوم الثلاثين من جهة الشك في رؤية الهلال في اوله فلا يكون من قبيل الشك في المقتضى ، فتأمل .

(الامر الثاني) لا يجب صوم يوم الشك ظاهراً للاصل الموضوعي اعني ما تقدم

من استصحاب بقاء شعبان او عدم دخول رمضان ، والحكمي - اعني استصحاب عدم وجوب صومه مع حكومة الاول على الاخير ، ولنفي الخلاف في عدم وجوبه ( و في استصحاب صومه ) بنية انه من شعبان او كراهته قولان ، المختار عند من عدى المفيد هو الاول وادعى عليه الاجماع في محكي الانتصار والغنية والخلاف وظاهر التنقيح والروضة ، والنصوص المستفيضة دالة على استصحابه ( ففي مرسل ابى الصلت ) المحكى عن مقنعة المفيد (قده) عن الرضا عليه السلام عن ابيه عن جده عن رسول الله صلى الله عليه وآله : من صام يوم الشك فراراً بدينه فكانه صام الف يوم من ايام الاخرة غراء زهراء لا يشاكلن ايام الدنيا ، قال وروى ابو خالد عن زيد بن علي بن الحسين عن ابائه عن امير المؤمنين عن رسول الله صلى الله عليه وآله انه قال صوموا سر الله ، قالوا يا رسول الله صلى الله عليه وآله وما سر الله ، قال : يوم الشك ، وللخبار الواردة في فضل صوم شعبان جميعاً والثلاثة الاخيرة منه ووصله بصوم شهر رمضان .

والمحكى عن المفيد كراهته فيما اذا لم يصم قبله ، ويستدل له باخبار ظاهرها النهي عن صومه كالمروى في التهذيب عن الصادق عليه السلام ، قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن صوم ستة ايام: العيدين وايام التشريق واليوم الذي يشك فيه شهر رمضان (وخبر عبد الكريم) المروى في التهذيب ايضاً عنه عليه السلام ، وفيه اني جعلت على نفسي ان اصوم حتى الغائم ، قال عليه السلام لاتصم في السفر ولا العيدين ولا ايام التشريق ولا اليوم الذي يشك فيه ( وخبر محمد بن الفضيل ) قال سئلت ابا الحسن الرضا عليه السلام عن اليوم الذي يشك لا يدري اهو من شهر رمضان او من شعبان فقال عليه السلام شهر رمضان شهر من الشهور يصيبه

ما يصيب الشهر من الزيادة والنقصان فصوموا للرؤية وافطروا للرؤية ولا يعجبنى ان يتقدم احد بصيام يوم .

و هذه الاخبار تحمل على ما اذا صامه بنية شهر رمضان او تحمل على التقية لذهاب العامة على المنع عن صومه (وفى الجواهر) : ما حكى عن المفيد شان ، على خلافه النصوص والاجماع المحكى ، والايخبار التى ظاهرها النهى محمولة على التقية لانه مذهب جماعة من العامة .

(الامر الثالث) كما يصح صوم يوم الشك ندباً بنية انه من شعبان يصح صومه قضاء او كفارة او نذراً او غير ذلك من انواع الصوم الواجب اتفاقاً ، و دعوى انصراف ما دل على صحة صومه بنية شعبان الى الصوم المندوب ممنوعة ، مضافاً الى امكان التمسك باطلاق ادلة مشروعيتهما - اى انواع الصوم الواجب - مع ما فى جواز الايتان بالمندوب مع اشتغال ذمته بالصوم الواجب ولا سيما القضاء وخصوصاً اذا صار معيناً بكونه قضاء ما فات منه من رمضان هذه السنة ، مع ان مقتضى استصحاب بقاء شعبان واثبات كون المشكوك من شعبان هو صلاحيته لكل صوم واجب مما يصح وقوعه فى شعبان .

(الامر الرابع) لو صام فيه ندباً فبان انه شهر رمضان اجزاء عنه ، وفى رساله الشيخ الاكبر (قده) اجماعاً نصاً وقتوى ، وبه يخرج عن قاعدة عدم اجزاء المندوب عن الواجب مع اختلاف حقيقتهما (انتهى) ،

ويدل على الاجزاء به عن شهر رمضان بمعنى سقوط القضاء به نصوص متظافرة كصحيح الكاهلى قال سئل ابا عبدالله عليه السلام عن اليوم الذى يشك فيه من شعبان ، قال عليه السلام : لان اصوم يوماً من شعبان احب الى من ان افطر يوماً من رمضان ، ومعناه ان صيام هذا اليوم من شعبان احب الى من ان افطره فيظهر كونه من شهر رمضان فاكون بمنزلة من افطر فى شهر رمضان ووجب عليه القضاء بافطاره ، فلولا اجزائه عن رمضان على تقدير مصادفته معه لما كان صومه موجباً لترك الافطار فى شهر رمضان (وخبر الاعرج) المروى فى الكافى والتهذيب ، قال قلت لابي عبدالله عليه السلام انى صمت اليوم الذى يشك فيه فكان من شهر رمضان ، افاقضىه ،



قال عليه السلام لا، هو يوم وفقت، وذلك بعد تقييده بما اذا لم يكن صومه بنية انه من رمضان كما سيأتي .

(وموثقة سماعة) قال سئلته عن اليوم الذي يشك فيه من شهر رمضان لا يدري اهو من شعبان او من رمضان فصامه فكان من شهر رمضان، قال عليه السلام هو يوم وفق له ولا قضاء عليه - ، بناء على نسخة الكافي التي هي اضبط ، ولكن في التهذيب مع انه نقلها عن الكافي نقلها هكذا : ( فصامه من شهر رمضان ) باسقاط كلمة فكان ، والظاهر ان سقوطها سهو من القلم، وعلى فرض صحته معرض عنه فان ظاهره صحة صوم يوم الشك بنية انه من شهر رمضان ، و هو خلاف المشهور كما سيأتي .

(وموثقه الاخر) المروى في الكافي ايضاً ، قال قلت لابي عبد الله عليه السلام : رجل صام يوماً وهو لا يدري امن شهر رمضان هو - ام من غيره فجاء قوم فشهدوا انه كان من شهر رمضان فقال بعض الناس عندنا لا يعتد به ، فقال بلى، فقلت انهم قالوا صمت و انت لا تدري امن شهر رمضان هذا ام من غيره ، فقال بلى فاعتد به ، و انما هو شيىء وفقك الله له ، انما يصام يوم الشك من شعبان ولا يصومه من شهر رمضان لانه قد نهى ان ينفرد الانسان بالصيام في يوم الشك و انما ينوى من الليل ان يصوم من شعبان ، فان كان من شهر رمضان اجزاء عنه بتفضل الله تعالى وما قد وسع على عباده ولولا ذلك لهلك الناس .

ولعل مبنى النهى عن ان ينفرد الانسان بالصيام هو النهى عن صيامه بنية صوم شهر رمضان مع عدم ثبوته عند الناس وعدهم اياه من شعبان ،

ويمكن ان يكون معنى قوله عليه السلام ولولا ذلك لهلك الناس انه لولا التكليف بالظاهر والمعاملة مع المشكوك بكونه من شعبان على ما هو الظاهر ثم الحكم من الله سبحانه باجزائه عن الواقع لو ظهر كونه من شهر رمضان. لكان فيه هلاك الناس، ولكن الله سبحانه وسع عليهم بكلا الامرين - اى جعله في الظاهر من شعبان، وحكم باجزاء صومه عن شهر رمضان لو صامه بنية شعبان - وذلك تفصل منه تعالى عليهم.

والتعبير بالاجزاء لعله ظاهر في مغايرة المأتى به مع ما يجب عليه من صوم شهر

رمضان كما يدل عليه أيضاً قوله ﷺ بتفضل الله تعالى وما قد وسع على عباده، لاكون المأتي به نفس صوم رمضان وان نية غيره لا يقدح في وقوعه اذا وقع اصل الصوم بداعي مطلوبيته في ذلك اليوم وان كان عنوان المطلوب في الواقع مخالفاً مع عنوانه باعتقاد المكلف - وان كان هذا المعنى ايضاً هو المستظهر من التعبير بقوله ﷺ انما هو شيئي وفقك الله له (وبالجملة) فالخبر نص في اجزاء ما اتى به بنية صوم شعبان عن صوم رمضان لو صادف كونه من رمضان ( وخبر محمد بن حكيم ) قال سئلت ابا الحسن ﷺ عن اليوم الذي يشك فيه فان الناس يزعمون ان من صامه بمنزلة من افطر يوماً من شهر رمضان ، فقال كذبوا ، ان كان من شهر رمضان فهو يوم وفقت له ، وان كان من غيره فهو بمنزلة ما مضى من الايام ( وخبر بشير النبال ) عن الصادق ﷺ ، قال سئلت عن صيام يوم الشك ، فقال صمه ، فان يك من شعبان كان تطوعاً ، وان يك من شهر رمضان فيوم وفقت .

وهذه جملة من الاخبار التي ظفرت بها ، ولعل المتبع يطالع على اكثر منها ، فلا ينبغي التأمل في الاجزاء لو ظهر بعد ذلك انه كان من رمضان .

( الامر الخامس ) لو صام يوم الشك بنية صوم واجب غير شهر رمضان من قضاء او نذر ونحوهما فبان بعد ذلك انه من رمضان ففي اجزائه عن شهر رمضان بمعنى عدم وجوب قضاء ذلك اليوم ووجوب الاتيان بالواجب الذي كان عليه (قولان) والمحكى عن العلامة والشهيد في الدروس والروضة و ظاهر جماعة آخرين هو الاول ، و عليه صاحب الجواهر في الجواهر والنجاة ، وعليه المصنف (قده) في المتن .

(ويستدل له) باصالة عدم وجوب القضاء المستلزم للاجزاء ، وبانه زمان لا يصلح الا لصوم شهر رمضان وان صومه فيه لا يحتاج الا الى الامسك عن المفطرات مع النية ولا يحتاج في نيته الى قصد كونه من شهر رمضان - كما تقدم - و باطلاق جملة من الاخبار المتقدمة ( كخبر سعيد الاعرج ) الذي فيه : اني صمت اليوم الذي يشك فيه فكان من شهر رمضان ، افا قضيه ، قال لاهو يوم وفقت له ( وخبر ابن حكيم ) عن اليوم الذي يشك فيه ، فان الناس يزعمون ان من صامه بمنزلة من افطر في شهر رمضان ، فقال كذبوا ، ان

كان من شهر رمضان فهو يوم وفق له ، وان كان من غيره فهو بمنزلة ما مضى من الايام ، واطلاقهما بالقياس الى الصوم الواجب وغيره ظاهر من جهة ترك التعرض لكون صومه مندوباً او غيره .

( ولا يخفى ) ما في هذه الادلة من الوهن ، ضرورة ان صحة التمسك بالاصل موقوفة على عدم دليل على عدم الاجزاء ، ومقتضى القاعدة الاولى هو لزوم مطابقة ما تعلق به ارادة الفاعل مع ما تعلق به ارادة الأمر ، فالاجزاء مع عدمها محتاج الى الدليل ، واما عدم صلاحية شهر رمضان لصوم غيره فلا يفيد الاعدم الحاجة فيه الى تعيين انه من شهر رمضان لافي نفى الضرر بتعيين صوم واجب غيره ، واما اطلاق ما ذكر من الاخبار فممنوع بعدم الاطلاق في خبر الاعرج لكونه من مورد قضية شخصية ، ولانصراف خبر محمد بن حكيم الى الصوم بنية شعبان بل هو كالصريح في ذلك كما يدل عليه قوله : فان يك من شعبان كان تطوعاً ، فان ثبت الاجماع على عدم الفرق بين المندوب والواجب في الاجزاء فهو ، والافاللازم في الحكم بالاجزاء هو الاقتصار على المتيقن ، وهو صوم التطوع ، وقد استشكل جملة من الاصحاب في الحكم به ، بل ظاهرهم الحكم بعدم الصحة فالمسئلة لا تخلو عن شوب الاشكال ، والله العالم .

( الامر السادس ) لو صام يوم الشك بنية انه من شعبان فبان في اثناء النهار انه من رمضان يجزيه عن شهر رمضان ولو كان بعد الزوال ، فيجب عليه تجديد النية ، اما اجزائه عن شهر رمضان فللاجماع عليه واولويته عن الاجزاء فيما اذا كان التبين بعد مضى النهار ولاطلاق جملة من النصوص المتقدمة الدالة على الاجزاء الشاملة لما اذا كان التبين في اثناء النهار كخبر محمد بن حكيم وخبر بشير النبال وغيرهما .

واما وجوب تجديد النية فلان مقتضى القاعدة هو وجوب مطابقة المنوى مع المأمور به وقد اغتفر فيه في المقام بما دل على الاجزاء لوني غير شهر رمضان والقدر المتيقن منه هو الاعتقار اذا لم يتبين في جميع النهار اما اذا تبين في اثناء النهار فالامثال لا يتحقق الا بقصد المأمور به فعلاً وهو صوم شهر رمضان ، واما عدم الفرق بين كون التبين قبل الزوال او بعده فلاطلاق ما ذكر والاولوية المذكورة ويكون هذا الحكم مختصاً بيوم الشك ،



و اما اذا نسى النية فى الليل او كان له عذر عن الصوم كالمرض فزال عذره فى اثناء النهار فانه لا يصح صومه فى شهر رمضان الا اذا كان التذکر او زوال العذر قبل الزوال - كما تقدم فى اوائل فصل النية .

**(الامر السابع)** المشهور هو عدم جواز صوم يوم الشك بنية انه من شهر رمضان وانه لو صام كذلك بطل صومه ولو تبين انه من شهر رمضان وعن المبسوط نسبتة الى الاصحاب مشعراً بالاجماع عليه ، وفى الرياض نسبتة الى عامة المتأخرين ( ويستدل له ) بالنهى عنه المقضى لفساده - ولو كان النهى عنه لشرطه - بناء على شرطية النية ، فلا يقال ان النهى انما تعلق بالنية لا بالصوم نفسه ، والنية خارجة عن العبادة ، مع ان الحق عندنا دخول النية فى العبادة لكن بامراخر المعبر عنه بنتيجة التقييد على ما فصلناه فى الاصول.

(فى خبر الزهرى) قال سمعت على بن الحسين عليه السلام يقول يوم الشك امرنا بصيامه ونهينا عنه ، امرنا ان يصومه الانسان على انه من شعبان ، ونهينا ان يصومه على انه من شهر رمضان وهولم يرا الهلال (وفى موثق سماعة) عن الصادق عليه السلام انما يصام يوم الشك من شعبان ولا يصومه من شهر رمضان لانه قد نهى ان ينفرد الانسان بالصيام فى يوم الشك وانما ينوى من الليل انه يصوم من شعبان ، فان كان من شهر رمضان اجزاء عنه بفضل الله عز وجل وبما وسع على عباده ولولا ذلك لهلك الناس .

(وصحيح محمد بن مسلم) المروى فى التهذيب عن الباقر عليه السلام فى الرجل يصوم اليوم الذى يشك فيه من رمضان ، فقال عليه السلام عليه قضاؤه وان كان كذلك ، والظرف فى قوله من رمضان يحتمل ان يكون متعلقاً بقوله يصوم ، اى يصوم بنية انه من رمضان ، ويحتمل ان يكون متعلقاً بقوله يشك فيه ، اى يشك فى كونه من رمضان (فعلى الاول) يكون الخبر كالنص فى البطلان و ثبوت القضاء عليه - ولو كان اليوم من رمضان - من جهة كون نيته فى صومه ان يكون من رمضان (وعلى الثانى) فلا بد اما من حمله على التقية او تقييده بما اذا نوى به صوم شهر رمضان .

(وصحيح هشام) عن الصادق عليه السلام : يوم الشك من صامه قضاء وان كان كذلك ،

يعنى من صامه على انه من شهر رمضان بغير رؤية قضاؤه وان كان يوماً من شهر رمضان لان السنة جاءت لصيامه على انه من شعبان ومن خالفها كان عليه القضاء .

والظاهر من قوله يوم الشك من صامه قضاؤه - مع الغض عما فسر به اخيراً - هو وجوب القضاء على من صامه مطلقاً ولو بغير نية شهر رمضان اذا تبين كونه منه، وفي قوله يعنى (الخ) احتمال ان يكون من الامام عليه السلام او يكون من الراوى - اعنى هشام - او يكون من الشيخ فى التهذيب (فعلى الاول) يصير الخبر نصاً فى المطلوب (وعلى الثانى) يكون دليلاً عليه ايضاً لان ما ينقله الراوى عن الامام يكون حجة ولو كان نقلاً بالمعنى فيكون كما اذا نقل ما سمعه منه عليه السلام بلفظه (وعلى الثالث) فيصح الاستدلال به بعد تقييده بما اذا كان المنوى شهر رمضان وان كان يصح حمله على التقية ايضاً .

(وبالجملة) فهذه الاخبار اما دالة بصراحتها على عدم الاجزاء اذا صام بنية شهر رمضان او باطلاقها بعد تقييدها بما ذكر بقرينة ما تقدم من الاخبار الواردة فى الصحة والاجزاء اذا صام بنية انه من شعبان، فلامحيص عن قول المشهور .

خلافاً للمحكى عن الشيخ فى الخلاف وابن الجنيد وابن ابى عقيل فذهبوا الى الاجتزاء به عن شهر رمضان لو صادفه، واحتج له الشيخ فى الخلاف باجماع الفرقة واخبارهم على ان من صام يوم الشك اجزاء عن رمضان ولم يفرقوا، وفى احتجاجه باجماع الفرقة ما لا يخفى، كيف وهو قد نسب فى المبسوط عدم الاجزاء الى الاصحاب مشعراً بدعوى الاجماع عليه، وقد عرفت المستفاد من الاخبار .

(نعم) يمكن الاستدلال له بخبر معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام عن الرجل يصوم اليوم الذى يشك فيه من شهر رمضان فيكون كذلك، فقال هو شيئى وفق له - ، بناء على ان يكون قوله من شهر رمضان متعلقاً بقوله يصوم لابقوله يشك فيه (وهو ثقب سماعه) المتقدم - قال سئلته عن اليوم الذى يشك فيه من شهر رمضان لا يدري اهو من شعبان او من رمضان فصامه من شهر رمضان - بناء على ما فى التهذيب - فقال هو يوم وفق له ولا قضاء عليه (لكن الانصاف) عدم صحة التمسك بهذين الخبرين للقول بالاجزاء، اما الخبر الاول

فلاحتمال ان يكون الظرف في قوله من شهر رمضان متعلقاً بقوله يشك بل لعل هذا اظهر لكونه اقرب ، و مع تساوى الاحتمالين ايضاً يبطل الاستدلال لعدم ظهور الخبر في الصوم بنية شهر رمضان (واما الثانى) فلان المضبوط في الكافي هكذا : فصامه فكان من شهر رمضان، بزيادة لفظه (فكان) وقد تقدم في الامر الثالث ان الاعتماد على نسخة الكافي خصوصاً مع ان الشيخ في التهذيب قدروى الحديث عن الكلينى، وعليه فيكون الخبران انما يدلان على الاجزاء في مورد البحث باطلاقهما ، فلا بد من تقييدهما بما تقدم مما يدل على التفصيل بين ان ينوى الصوم على انه من شعبان او ينويه على انه من رمضان بالصحة في الاول والبطلان في الاخير، ومع الغض عن ذلك فلا يمكن الاعتماد على الخبرين لاعراض الاصحاب عن العمل بهما وقيام الشهرة العظيمة على خلافهما ، فالقول بالبطلان ووجوب قضائه قوى جداً ، والله العالم بالصواب.

**مسئلة (١٧) صوم يوم الشك يتصور على وجوه (الاول) ان يصوم على انه من شعبان ، وهذا لا اشكال فيه سواء نواه ندباً او بنية ما عليه من القضاء او النذر او نحو ذلك ، ولو انكشف بعد ذلك انه كان من شهر رمضان اجزاء عنه وحسب كذلك (الثانى) ان يصومه بنية انه من رمضان ، والاقوى بطلانه وان صادف الواقع (الثالث) ان يصومه على انه ان كان من شعبان كان ندباً وان كان من رمضان كان واجباً ، والاقوى بطلانه ايضاً .**

اما الوجهان الاولان فقد تقدم الكلام فيهما في الامر السادس والسابع في المسئلة المتقدمة ( واما الوجه الثالث ) فقد وقع الخلاف فيه على قولين ، فالمحكى عن كتب الشيخ ماعدى الخلاف والمبسوط وعن السرائر والشرايع هو البطلان ، وعليه اكثر المتأخرين ، واستدلوا له بوجوه (منها) ما حكى عن الشيخ (قده) من انه اذا نوى كذلك لم ينو احد السببين قطعاً ، والنية فاصلة بين الوجهين ، ولعل مراده ( قده ) هو لزوم تعيين احد النوعين من الصوم المندوب والصوم المفروض في شهر رمضان، وهو لا يحصل الا بالنية ( ومنها ) ما افاده الشيخ الاكبر (قده) في رسالة الصوم ، و هو ان حقيقة صوم شهر رمضان تغاير حقيقة الصوم المندوب كما يكشف عن ذلك اختلاف احكامهما ، فاذا



لم يعين حقيقة احدهما في النية التي حقيقتها استحظار حقيقة الفعل المأمور به لم يقع عن احدهما : ولعل ما افاده ( قده ) يرجع الى الوجه الاول لان كون النية فاصلة بين الوجهين موقوف على اختلاف الصومين بالنوع والحقيقة ، والا كان نية القدر المشترك بينهما كافية .

(ومنها) ان المستفاد من الاخبار الواردة في صوم يوم الشك هو حصر صحته بما اذا نوى انه من شعبان كقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ في موثق سماعة : انما يصام يوم الشك من شعبان - الى ان قال - وانما ينوى من الليل انه يصوم من شعبان فان كان من شهر رمضان اجزاء عنه بفصل الله عز وجل (النخ) وظاهر الحصر هو وجوب نية شعبان فيه على نحو الجزم فيخرج صورة الترديد عن مورد الحصر .

(ونوقش فيه) بان الحصر في الخبر اضافي في مقابل ان ينوى صومه على انه من شهر رمضان كما يظهر بالتأمل في الموثق المذكور (وفي خبر الزهرى) المتقدم في الامر السابع من المسئلة المتقدمة: يوم الشك امرنا بصيامه ونهينا عنه، امرنا ان يصومه الانسان على انه من شعبان ونهينا ان يصومه على انه من شهر رمضان وهو لم ير الهلال، فان صورة الترديد خارج عن مورد النهى كما انه خارج عن مورد الامر (والتحقيق ان يقال) بالفرق بين ما اذا كان الترديد في اصل النية وبين ما كان الترديد في المنوى مع الجزم بالنية ( وتوضيحه ) ان القصد تارة يتعلق بالصوم المردد بين الوجهين بلا تصور جامع بينهما ، فينوى ان يكون صومه من شهر رمضان ان كان اليوم من رمضان و ان يكون من شعبان ان كان اليوم من شعبان فنيته مبهمة مرددة بين الوجهين و مرجعه الى عدم تحقق النية رأساً ، فان القصد انما يصح تعلقه بما يمكن وجوده خارجاً ، والامر المردد لا يمكن ان يتحقق في الخارج ، اذ الموجود في الخارج هو الفرد المعين لا احد الفردين لا بعينه فلا يصح تعلق القصد به (واخرى) يتعلق القصد بالصوم غداً ويكون الداعي له في صومه هو رجحانه الجامع بين الوجوب والندب، فمتعلق النية امر قابل للوجود الخارجى ، وهو صوم هذا اليوم ، والباعث له في اتيانه امر كلى قابل للانطباق على الوجوب والندب ، فليس فيه ابهام ولا ترديد في اصل النية ، فمقتضى لزوم النية في العمل هو البطلان على

الوجه الاول لما عرفت من ان مرجعه الى عدم تحقق النية رأساً ، لعدم امكان تعلقها بالامر المبهم المردد الذى لا وجود له خارجاً ، بخلاف الوجه الثانى فان التعيين المعتبر فى النية متحقق فيه بالاجمال ولولم يكن متحققاً بالتفصيل ، وهذا هو المعبر عنه بالترديد فى المنوى مع الجزم بالنية ، بمعنى انه قاصد للاتيان بالما مور به الواقعى لكن المنوى وهو صوم هذا اليوم الشخصى المعين مررد فى وصفه انه من شعبان او من شهر رمضان ، وهذا النحو من التردد فى المنوى لا يوجب ترديداً فى النية : وهذا هو الوجه الرابع الذى ذكره المصنف (قده) بقوله .

**الرابع ان يصومه بنية القربة المطلقة بقصد ما فى الذمة وكان فى ذهنه انه امامن رمضان او غيره بان يكون التردد فى المنوى لافى نية فالاقوى صحته وان كان الاحوط خلافه .**

ووجه الاحتياط فيه هو النهى عن صومه على انه من شهر رمضان فى الاخبار المتقدمة ، فاذا قصد ما فى زعمته من الامر وكان من شهر رمضان فقد نوى صومه على انه من رمضان وهو مورد النهى فى الاخبار ، وهذا الاحتياط غير لازم . فان النهى الوارد فى الاخبار انما تعلق بالصوم بنية شهر رمضان على نحو الجزم فلا يشمل تعلق قصده به بعنوان ما فى الذمة ، ولكن الاولى هو الاقتصار على ما وقع التصريح به فى الاخبار من نية الصوم على انه من شعبان المقطع ببرائة الذمة بهذا الوجه وخروجاً عن مخالفة من قال بالبطلان وان كان القول بالصحة ايضاً محكياً عن غير واحد من الاصحاب كالشيخ فى المبسوط والخلاف و العمانى و ابن حمزة والعلامة فى المختلف و الشهيد فى الدروس ، والله العاصم .

مسئلة (١٨) لو اصبح يوم الشك بنية الافطار ثم بان له انه من الشهر فان تناول المفطر وجب عليه القضاء وامسك بقية النهار و جوباً تادباً ، و كذا لو لم يتناول له ولكن كان بعد الزوال ، و ان كان قبل الزوال ولم يتناول المفطر جدد النية واجزه عنه .

فى هذه المسئلة امور (الاول) لاشكال ولاخلاف فى جواز الافطار فى يوم الشك

من شعبان للاستصحاب و لتوقف وجوب الصوم على ثبوت شهر رمضان وللإخبار الواردة في ان الصوم للرؤية والافطار للرؤية . وخبر محمد بن الفضيل عن الرضا عليه السلام عن اليوم الذي يشك فيه لا يدري اهو من شهر رمضان او من شعبان ، فقال عليه السلام شهر رمضان يصيبه ما يصيب الشهور من الزيادة والنقصان ، فصوموا للرؤية وافطروا للرؤية ولا يعجبني ان يتقدم احد بصيام يوم ، وقد تقدم ذلك في طي الامر الثاني من الامور المذكورة في المسئلة السادسة عشر (الامر الثاني) لو اصبح يوم الشك بنية الافطار ثم بان انه من شهر رمضان بعد ان تناول المفطر وجب عليه قضاء ذلك اليوم والامساك فسى بقية اليوم تادباً ، اما وجوب القضاء فواضح ، فانه افطر يوماً من شهر رمضان مع اجتماع شرائط التكليف فيه ولولم يكن التكليف به منجزاً لمكان الجهل بموضوعه ، ولا يقاس بالمتناول للمفطر نسياناً لاختصاص دليل عدم وجوب القضاء به فلا يشمل المقام .

واما وجوب الامساك تادباً فالظاهر ان عليه الاجماع كما عن الشيخ في الخلاف ، وعن العلامة في المنتهى والشهيد في الذكري انه لم يعلم القائل بجواز تناول المفطر في بقية اليوم الا ما حكى عن عطا واحمد في رواية ، ويدل عليه النبوي المتقدم نقله الوارد في يوم الشك ، وفيه ان ليلة الشك اصبح الناس فجااء اعرابي فشهد برؤية الهلال فامر النبي صلى الله عليه وآله مناديا ينادى من لم يأكل فليصم و من اكل فليمسك ، وقد تقدم ان ضعف سنده منجبر بالعمل .

**(الامر الثالث)** لو اصبح يوم الشك بنية الافطار ولم يتناول المفطر الى ما بعد الزوال ثم بان انه من شهر رمضان فلا اشكال في وجوب الامساك عليه الى الليل وهل يصح منه الصوم لوجود النية ويترتب عليه سقوط القضاء عنه اولا ، وجهان ، من اطلاق النبوي المتقدم وهو قوله صلى الله عليه وآله من لم يأكل فليصم ، ومن ظهوره في كون ذلك قبل الزوال فيقتصر فيه على مورده ، فيعمل في غيره على ما هو مقتضى القاعدة من ان الاخلال بالنية موجب لفساد العبادة ، وانما خرج عن هذه القاعدة في مورد نسيان النية وتجديده قبل الزوال في الواجب المعين كما تقدم ، كما انه لو صام بنية شعبان كان مجزياً ولو بان انه من رمضان بعد الزوال ، وذلك لدلالة الاخبار المتقدمة على الاجتزاء به مطلقا سواء كان التبين بعد انقضاء النهار



اوفي اثنا عشر قبل الزوال او بعده ، ولا دلالة لتلك الاخبار على ان من امسك من غير نية الصوم يجزيه تجديد النية بعد الزوال، ولكن الاحتياط تجديد النية حينئذ والاتمام بنية صوم شهر رمضان ثم قضائه بعد ذلك.

**(الامر الرابع)** لو اصبح يوم الشك بنية الافطار و تبين انه من شهر رمضان قبل الزوال ولم يتناول المفطر وجب عليه تجديد النية و اتمام الصوم ولا يجب عليه القضاء لبقاء الوقت الاضطرارى للنية الى الزوال لمن تركها في الليل لعذر من نسيان او جهل حتى اصبح كما تقدم في اول الفصل وللنبوي المتقدم: من لم يأكل فليصم، وقد استدله بفحوى ما دل على انعقاد الصوم من المسافر والمريض اذا زال عذرهما قبل الزوال ، ولكنه في المريض غير منصوص عليه وانما ورد النص في المسافر وقد اختلفوا به المريض، ومع ذلك فالاولوية ممنوعة، والاجماع والنبوي كافيان في اثبات الحكم، وقد تقدم الكلام في الامر الثاني من الامور المذكورة في المسئلة الثانية عشر .

**مسئلة (١٩)** لو صام يوم الشك بنية انه من شعبان ندبا او قضاء او نحوهما ثم تناول المفطر نسياناً وتبين بعده انه من رمضان اجزه عنه ايضاً ولا يضره تناول المفطر نسياناً كما لو لم يتبين وكما لو تناول المفطر بعد التبين .

حكم هذه المسئلة مبنى على عدم قدح تناول المفطر مع عدم العمد به في جميع انحاء الصيام من المندوب والمفروض باقسامه، وسيأتي الكلام فيه .

**مسئلة (٢٠)** لو صام بنية شعبان ثم افسد صومه برباء ونحوه لم يجزه عن رمضان وان تبين كونه منه قبل الزوال .

وقدم حكم هذه المسئلة في طي المسئلة الثالثة عشر .

**مسئلة (٢١)** اذا صام يوم الشك بنية شعبان ثم نوى الافطار و تبين كونه من رمضان قبل الزوال قبل ان يفطر فنوى صح صومه ، و اما ان نوى الافطار في يوم من شهر رمضان عصياناً ثم تاب فجدد النية قبل الزوال لم ينقصد صومه، وكذا لو صام يوم الشك بقصد واحب معين ثم نوى الافطار عصياناً ثم

### تاب فجدد النية بعد تبين كونه من رمضان قبل الزوال.

في هذه المسئلة امور (الاول) اذا صام يوم الشك بنية شعبان ثم نوى الافطار فتبين كونه من رمضان قبل الزوال ولم يتناول مفطراً فنوى صومه من رمضان صح صومه ولو قلنا بان العزم على الافطار مفسد للصوم كما هو الاقوى وسيأتي البحث عنه ، وذلك لان العزم على الافطار ليس بنفسه من المفطرات بل انما يوجب الاخلال بالنية فيجعله كمن لم ينو الصيام رأساً ، وقد تقدم انه لو نوى الافطار في يوم الشك ثم تبين انه من رمضان قبل الزوال فنوى الصوم صح منه ، وقد تقدم حكمه في المسئلة الثامنة عشر .

(الامر الثاني) اذا نوى الافطار في يوم من شهر رمضان عصياً ثم تاب وجدد النية قبل الزوال ففي انعقاد الصوم بتجديداً لنية وعدمه قولان (وتفصيل ذلك) ان هيهنا مسلتين (احديهما) فيما اذا اصبح بنية الافطار عالماً عامداً بحيث لم ينو الصوم من الابتداء رأساً ثم تاب وجدد النية قبل الزوال، والمعروف من مذهب الاصحاب هو البطلان ووجوب القضاء حتى ان العلامة (قده) في المنتهى لم ينقل خلافاً فيه، وقد تقدم الكلام في ذلك في المسئلة الثانية عشر في ان اخر وقت النية في شهر رمضان والواجب المعين هو عند طلوع الفجر وان تاخير النية عامداً موجب للبطلان ولا يصححه تجديد النية قبل الزوال، وذلك للزوم النية في كل آن من آتات الصوم فيبطل بالاخلال بها في بعض النهار فانه يوجب فساد الصوم في ذلك الزمان الفاقد للنية فاذا بطل في ذلك الزمان بطل في الجميع، اذا الصوم لا يتبعص في الصحة والفساد .

(لكن المحقق في الشرايع) قال انه لو قيل بالانعقاد كان اشبه بالقواعد . وقد ذكر وافى توجيهه وجوها (منها) ما في المسالك من انه مبني على الاجتزاء بالنية الواحدة للشهر كله مع تقدمها او على القول بجواز تاخير النية عمداً الى قبل الزوال (وفيه) ان المعتبر على الاجتزاء بالنية الواحدة استدامة حكمها بمعنى عدم نية خلافها ، و مع الاصباح بنية الافطار يزول حكم النية حتى على القول بالاجتزاء بنية واحدة ، و اما جواز تاخيرها الى ما قبل الزوال في الواجب المعين فلم يتحقق القول به و

على فرض تحققه فهو ضعيف مردود بما تقدم من انتهاء وقت النية اختياراً في الواجب المعين الى الفجر .

(ومنها) ما في مصباح الفقيه من ان عدم الانعقاد مبني على وجوب التبييت بالنية، وهو ممنوع لان عمدة دليله الاجماع، ويشكل الاعتماد عليه مع اختيار مثل المحقق الذي هو ترجمان الفقهاء القول بالانعقاد المنافي مع اعتبار التبييت و اشعار كلامه بكونه قولاً معروفاً بين الاصحاب ، المنافي مع الاجماع ( وفيه ) ان المنافي مع الانعقاد ليس اعتبار التبييت ، كيف وقد تقدم عدم اعتباره مع مقارنة الفجر للنية وانه انما رخص في تقديم النية على الفجر لمكان تعسر العلم بالمقارنة بل تعذره، فالمانع عن الانعقاد خلو قطعة من زمان الصوم عن النية اختياراً .

(ومنها) ما احتمله الشيخ الاكبر (قده) من كون مراد المحقق ما اذا عزم على الافطار في الليل ثم زهل عن نية الصوم والافطار جميعاً عند طلوع الفجر فاصبح غير ملتفت الى الصوم ثم جدد النية قبل الزوال، فانه يمكن ان يكون حكم هذا حكم الناسي للنية في الليل رأساً لانه لم يعتمد ترك النية في وقته وهو الجزء الاخير من الليل المتصل بالفجر، والمتيقن من العامد الذي يبطل صومه بترك النية هو الذي نوى الافطار في ذلك الوقت او كان مردداً في الصوم مع الالتفات اليه ( وفيه ) انه مع تقدم العزم على الافطار في الليل و عدم نية الصوم بعده الى الصبح فغفلته عن الافطار والصوم لا يوجب اجراء حكم الناسي عليه مع بقاء العزم على الافطار في اول النهار وان لم يكن ملتقياً الى عزمه، فالعزم في ارتكازه موجود ولا عذر له في ذلك بعد سبق العزم على الافطار في الليل ( فالاقوى ) في هذه المسئلة ما عليه المشهور من البطلان و عدم الانعقاد و وجوب القضاء ، والظاهر ان مراد المصنف (قده) في هذه المسئلة من قوله . واما اذا نوى الافطار في يوم شهر رمضان (الخ) هو هذا الفرض اعني ما اذا نوى الافطار من ابتداء النهار بحيث اصبح ناوياً له (المسئلة الثانية) ما اذا نوى الصوم في وقت النية و دخل في النهار بنية الصوم ثم نوى الافطار في اثناء النهار ثم تاب و رجع الى نية الصوم قبل الزوال ، و قد تعرض المصنف ( قده )



لهذه المسئلة فيما ياتي في المسئلة الثانية والعشرين و سنتعرض لتفصيل البحث فيها انشاء الله تعالى .

(الامر الثالث) من الامور المبحوث عنها في هذه المسئلة انه لو صام يوم الشك بقصد واجب معين ثم نوى الافطار عسياناً ثم تاب وجدد النية بعد ما تبين انه من رمضان قبل الزوال فالمصرح به في المتن هو عدم الانعقاد و هو مبني على ما يأتي من بطلان الصوم في الواجب المعين بنية الافطار في اثناء النهار ، فيكون كما نوى الافطار في يوم من شهر رمضان مع العلم بانهمنه من الابتداء ، اذ لفرق في ابطال نية الافطار بين الرجوع عنها الى قصد الصوم قبل الزوال وعدمه .

(واحتمل في المستمسك) صحته بدعوى ان قصد الافطار انما كان تجريباً محضاً ، لان المفروض عدم صحة الصوم الذي نواه من اول الامر لعدم وقوع صوم غير رمضان فيه ، فاذا جدد النية بعد تبين انه من شهر رمضان قبل الزوال يكون كما لو اصبحت بنية الافطار ثم تبين قبل الزوال انه من رمضان ولم يتناول المفطر بعد ، فانه يجدد النية ويصح صومه .

(اقول) يمكن ان دفاعه بالعلم التفصيلي بحرمة الافطار في ذلك اليوم فانه يعلم انه اما من شهر رمضان او من واجب معين غيره ، فنية الافطار ليست تجريباً محضاً ، فتكون كما لو نوى الافطار مع العلم بانها من شهر رمضان ، ولكن يمكن الجواب عن ذلك بان النهي عن صوم يوم الشك بنية انه من رمضان مانع من حصول هذا العلم التفصيلي ، فمما هو الموجب لصوم هذا اليوم قبل تبين انه شهر رمضان ليس الا كونه واجباً معيناً غير رمضان . والمفروض انه قد تبين خلافه ، والنهي عن الصوم بنية انه من رمضان وان كان حكماً ظاهرياً لكون موضوعه هو الشك في كون اليوم من رمضان الا انه مانع من تنجز التكليف بصوم رمضان في هذا اليوم مادام الشك باقياً ، بل مجرد الترخيص في الافطار كاف في رفع تنجز التكليف ، فليس له قبل تبين الحال علم تفصيلي بتكليف منجز ولعله لذا تأمل سيد مشايخنا (قده) في البطلان في حاشيته في المقام .

مسئلة (٢٢) لو نوى القطع او القاطع في الصوم الواجب المعين بطل

صومه سواء نواهما من حينه او فيما يأتي وكذا لو تردد ، نعم لو كان تردده من جهة الشك في بطلان صومه وعدمه لعروض عارض لم يبطل وان استمر ذلك الى ان يسئل ، ولا فرق في البطلان بنية القطع او القاطع او التردد بين ان يرجع الى نية الصوم قبل الزوال ام لا ، واما في غير الواجب المعين فيصح لورجع قبل الزوال .

في هذه المسئلة امور ( الاول ) اذا نوى الافطار في اثناء النهار في الصوم الواجب المعين بعد ان نوى صومه فالاقوى بطلان الصوم و وجوب القضاء سواء رجع عنه و جدد النية قبل الزوال ام لا ، و سواء كان نوى القطع او القاطع ، والمراد من نية القطع هو العزم على الخروج من الصوم ورفع اليد عنه في مقابل العزم على الصوم ، من غير قصد فعل مفطر خاص من المفطرات ، و من نية القاطع هو العزم على فعل احدى المفطرات ، والدليل على البطلان فى جميع ذلك هو خلو قطعة من الزمان من نية الصوم مع اشتراطه بالنية لكونه عبادة ، فان نية الافطار منافية مع قصد الصوم وكذا لو تردد في الافطار وعدمه فانه مناف مع العزم على تركه ولو في جزء من الزمان .

ولكن المنسوب الى المشهور بين الاصحاب عدم البطلان وانه لورجع و جدد النية صح صومه ، بل ظاهر المحكى عن بعض كالمحقق في المعتبر اطلاق الحكم بالصحة ولو لم يرجع عن عزمه ولم يتفوق له تناول المفطر الى الليل .

واستدلوا للصحة بمقايسة نية الخلاف في اثناء النهار بالنوم والغفلة الحاصلة في اثنائه ، و بحصر المفطرات في غير واحد من الاخبار بامور ليس منها قصد الافطار ( ففي صحيح محمد بن مسلم ) عن الباقر عليه السلام : لا يضر بالصائم ما صنع اذا اجتنب اربع خصال: الطعام والشراب والنساء والارتماس في الماء ، وبان النية لا يجب تجديدها في كل ازمة الصوم اجماعاً فلا تتحقق المنافاة ، وباستصحاب بقاء الصحة .

ولا يخفى ما في هذه الوجوه من الوهن ، فانك قد عرفت سابقاً ان النية عبارة عن العزم على العمل للتقرب الى الله سبحانه ، والعزم قد يكون ملتفتاً اليه وقد يكون

مغفولاً عنه ، والغفلة عنه لا تنافي وجوده الارتكازي في النفس ، وانما الذي ينافيه هو العزم على العدم او التردد فيه ، فقياس المقام بالنوم والغفلة لا وجه له .

ومنه يظهر بطلان الاستدلال بعدم وجوب تجديد النية في كل ازمة الصوم ، فان النية بمعنى العزم الارتكازي باقية ما لم يعزم على الخلاف ولم يحصل له التردد من غير حاجة الى التجديد ،

واستصحاب بقاء الصحة لا يجدي بعد حصول ما ينافي في عبادية الفعل وان لم يحصل من الاعمال ما يوجب الافطار ،

واما الاستدلال بحصر المفطرات فيما عدى نية الخلاف ففيه ان المدعى ليس كون نية الخلاف من جملة المفطرات ، بل لان الصوم لا بد فيه من النية ، والعزم على الافطار او التردد فيه مناف مع النية المشروطة في العبادة .

وقد نسب القول بما قويناه من البطلان الى غير واحد من الاساطين كالمرتضى والعلامة وولده والشهيدين والمحقق الثاني قدس الله اسرارهم ، وحاصل استدلالهم هو ما ذكرنا من ارتفاع النية حقيقة او حكماً بالعزم على الخلاف او التردد فيه ، فيكون حكم المضي في يوم الصوم حكم المضي في الصلوة والانيان بافعالها مع النية بان يكون عازماً على ابطالها او مردداً في ذلك .

(الامر الثاني) لافرق في ابطال نية القطع او القاطع بين ان يعزم على الافطار في الحال او الاستقبال ، وذلك لان الصوم عبارة عن الامساك في جميع النهار فاذا عزم على الافطار في جزء من اجزائه او تردد في ذلك فقد حصل ما ينافي نية الامساك في جميع النهار فهو في حال التردد او العزم على الافطار ليس له نية في الصوم ، و مقتضى اشتراط النية في جميع آتات العمل هو بطلانه بفقدائها ولو في بعض آتاته ، والعزم على الافطار ولو في المستقبل يوجب الاخلال بالنية المشروطة في العبادة فعلاً .

(واختار في الجواهر) الفرق بين كون المنوى الافطار في الحال او الاستقبال ، قال (قده) واما نية القطع بمعنى العزم على ما يحصل به ذلك و ان لم يتحقق الانشاء



المزبور وكذا نية القاطع فقد يقوى عدم البطلان بهما استصحاباً للصحة السابقة التي لم يحصل ما ينافيها اذ الواقع عند التأمل يؤكدها ، و دعوى كون المعبر في الصحة العزم في سائر الازمنة على الامثال بالصوم في سائر اوقات اليوم لانعرف لها مستنداً ، و ان كان مقتضى الاقتصار على المتيقن ذلك (انتهى).

وظاهر كلامه (قده) هو صورة نية القطع او القاطع في المستقبل بقريه قوله :  
اذ الواقع عند التأمل يؤكدها ، يعنى ان العزم على الافطار في المستقبل لازمه العزم على الامساك في الحال وهذا العزم يؤكد النية (ولا يخفى ما في كلامه) فانه كما يجب في ابتداء الصوم القصد الى الامساك في جميع النهار كذلك يجب بقاء هذا القصد الى اخر زمان الصوم فلونوى من الليل الامساك في بعضه و كان عازماً على الافطار في جزء من النهار او كان مردداً في ذلك لم يصح صومه لانه ينوء من الليل ، اذ الذي نواه لم يكن صوماً بل امساكاً في بعض النهار ، والصوم عبارة عن الامساك من اول الفجر الى الغروب فهذه النية لا بد من بقائها في جميع اوقات النهار ليتحقق معنى العبادة وهو الامساك مع النية . واما ما افاده من عدم المستند لاعتبار العزم في سائر الازمنة على الامثال بالصوم في سائر اوقات اليوم (ففيه) ان المستند له هو ارتباطية الاجزاء المتولفة للمركب الذي تعلق به التكليف في مرتبة ثبوت التكليف به ، فلا بد في امثال التكليف من تعلق ارادة المكلف به لينطبق متعلق ارادة الفاعل مع متعلق ارادة الأمر ،

ومما ذكرنا ظهر فساد الصوم بالترديد في الافطار في الاثناء سواء كان ترديده في الافطار في الحال او في الافطار في المستقبل لمنافاة التردد مطلقاً مع العزم على الصوم اللازم بقاءه من اول الصوم الى اخره .

**(الامر الثالث)** ان نية القطع او القاطع او التردد انما يبطل به الصوم

اذا كان منافياً مع نيته ، فلو فرض عدم منافاته معها لم يبطل ، وذلك في موارد .

(منها) ما اذا كان قصد الافطار مبنياً على تقدير السفر كما اذا قصد مسافة يشك في

كونها مسافة التقصير فقصد الافطار على تقدير كونها مسافة القصر ، فان هذا القصد لا يضر

بنية الصوم على تقدير وجوبه عليه كما لا يضر بها اذا كان من نيته ذلك من الليل كما اذا

احتمل السفر في النهار فنوى الافطار من الليل على تقدير السفر ، فاتفق عدم السفر فانه يصح صومه .

(ومنها) ما اذا كان قصده للافطار مبيناً على اعتقاد زوال حكم نية الصوم لامر اخر كما لو نوى الافطار في يوم الشك انه من شوال على تقدير ثبوت الهلال مع بقاء قصد الصوم مادام لم يثبت ، فلا يضر ذلك بصومه لولم يثبت الهلال ، لان نيته للافطار انما هي على تقدير عدم قابلية الزمان للصوم لامطلقاً (ومنها) ما اذا قصد الافطار لاعتقاد فساد صومه بسبب اخر كما اذا اعتقدت المرثة حدوث الحيض فنوى الافطار ثم تبين طهرها قبل ان تتناول المفطر ،

والحكم في الجميع هو عدم فساد الصوم بمجرد هذا النحو من قصد الافطار ، لعدم انتفاء العزم على الصوم المأمور به في شئ من هذه الموارد لبقائه على عزمه على تقدير صحة صومه ، ولا فرق في حصول التردد له في هذه الموارد بين بقاءه مدة الى ان يسئل ويتبين له الامر وبين زواله بلا مهلة ، وذلك لبقاء عزمه على الصوم على تقدير صحته ، وهو كاف في تحقق النية المقتر بها في العبادة .

(الامر الرابع) ان ما ذكر كله انما هو في الواجب المعين ، واما في غيره من المندوب او غير المعين من الواجب فلو نوى القطع او القاطع او تردد في اتمامه صح مع الرجوع عن نيته والعزم على الاتمام قبل الزوال في الواجب والى انتهاء النهار في المندوب لما تقدم من جواز تأخير النية فيهما كذلك من اول الامر ، ان مرجعه الى ثبوت التخيير طول النهار في المندوب في انشاء النية والى الزوال في الواجب غير المعين فليس نية الافطار في زمان التخيير اولى بالابطال من ترك النية راساً اذا جدها في وقتها ، وهذا ظاهر .

مسئلة (٢٣) لا يجب معرفة كون الصوم هو ترك المفطرات مع النية

او كف النفس عنها معها .

في هذه المسئلة امر ان ( احدهما ) انه وقع الاختلاف في التعبير عن مهية الصوم ، فعن كثير ان الصوم هو ترك المفطرات مع النية ، وقال بعضهم انه عبارة عن الكف عن المفطرات ، لان الترك امر عدمي اذلى خارج عن قدرة المكلف ، ومتعلق الامر لا بد

ان يكون امراً مقدوراً، وليس ذلك الاكف النفس، (واورد عليه) بانه ان كان المراد من الكف هوررع النفس وحبسها عن ارتكاب المفطرات فهو منتقض بلزوم خروج الترك في حال الغفلة والنوم وعند عدم ميل النفس الى المفطرات كلاً او بعضاً او عدم القدرة عليها كذلك - عن ماهية الصوم ، ان الترك في هذه الموارد ليس لاجل ردع النفس وحبسها عن الارتكاب، وان كان المراد توطين النفس على الترك فيه اولاً انه عبارة عن العزم والنية، فيلزم ان يكون الصوم عبارة عن نفس النية وهذا باطل فان الصوم مما يتعلق به النية ولا يعقل ان يتعلق النية بالنية (وثانياً) ان الترك اذا كان امراً ازلياً غير مقدور فالتعريف بتوطين النفس عليه لا يرفع الاشكال، فان توطين النفس على غير المقدور ايضاً غير معقول، (مضافاً) الى ان الترك الازلي ليس متعلقاً للامر بل متعلقه هو الترك في زمان مخصوص وهو مقدور للمكلف، وبعبارة اخرى استمرار الترك في زمان الصوم هو المكلف به وهو امر تحت قدرة المكلف ،

فالحق ان الصوم عبارة عن نفس الترك . ولا يرد عليه الا النقص بلزوم بطلان الصوم بفعل المفطرات نسياناً مع ان المذهب على خلافه ، والجواب انه من باب ان المولى تفضل على عباده برفع المؤاخذه عنهم بارتكاب المفطر نسياناً وقنع بالمعنى به عن المأمور به كما في غير الصوم من العبادات التي لها اجزاء وجودية اذا ترك المكلف بعضها نسياناً ودل الدليل على عدم البطلان مع النسيان.

(الامر الثاني) انه لا يجب على المكلف معرفة كون الصوم هو الترك او الكف، لان اختلاف تعبيرهم في ذلك ليس فيه ثمره عملية ، لاتفاقهم على صحة الصوم من النائم والغافل ومن لارغبة له في المفطر او لاقدره له عليه، فاذا ترك المفطرات سواء كان بكف نفسه عنها او بغيره صح صومه على القولين، فالمكلف ينوى بالصوم ما هو المأمور به واقعاً ويكفي ذلك له وان لم يعلم عنوان المأمور به بالتفصيل .

مسئلة (٢٣) لا يجوز العدول من صوم الى صوم واجبين كانا او مستحبين

او مختلفين ، وتجديد نية رمضان اذا صام يوم الشك بنية شعبان ليس من باب العدول بل من جهة ان وقتها موسع لغير العالم الى الزوال .

وليعلم اولاً ان مقتضى القاعدة عدم جواز العدول مما هو مشتغل به الى عبادة



اخرى من الصلوة والصوم ونحوهما مما تكون مختلفة الانواع والمشتركات تحت معنى واحد جنسى مثل صلوة الظهر والعصر بناء على كونهما كذلك وصوم شهر رمضان وصوم اخر غيره من واجب او مندوب وذلك لان العدول في الاثناء اما يكون باعتبار انقلاب ماضى من المعدول عنه الى المعدول اليه ، او يكون باعتبار بقاء ماضى على ما كان عليه من الهوية الواقعة و ايقاع الباقي على الهوية المعدول اليها ، و شيى منهما لا يستقيم ، اما الاول فلاستلزامه انقلاب الشيى عما هو عليه ، وهو محال ، واما الثانى فلاستلزامه تركيب العمل الواحد من هويتين مختلفتين بالماهية ، و هو ايضاً مستحيل في العقليات كما لا يخفى .

ومقتضى ذلك عدم جواز العدول من ماهية الى ماهية اخرى ، فاذا ورد دليل عليه بالخصوص لا بد من حمله على معنى معقول ، وهو الحكم بترتيب اثار المعدول اليه بعد تبدل النية لانقلاب الماهية حقيقة ، وهذا المعنى محتاج الى الدليل ولم يرد في باب الصوم دليل على ذلك الا في بعض الصور .

(وتفصيل ذلك) ان الصوم المعدول عنه ينقسم الى اقسام (فمنها) الواجب المعين مما لا يجوز قطعه و رفع اليد عنه اختياراً ولا يصلح وقوع صوم اخر فى وقته ، سواء كان وقته مما لا يصلح لوقوع صوم اخر فيه بالذات كشهر رمضان او بالعرض كالنذر المعين وقضاء شهر رمضان اذا صار مضيقاً والواجب بالاجارة فى وقت معين ، وحكم هذا القسم هو عدم جواز العدول عنه الى غيره من واجب اخر او مندوب ، وذلك واضح بعد فرض عدم جواز رفع اليد عما هو متلبس به من الواجب المعين وعدم صلاحية زمانه لوقوع صوم اخر فيه ولو بالعرض ، ومن ذلك العدول عن قضاء شهر رمضان الى صوم اخر بعد الزوال ولو لم يكن وقته مضيقاً .

(ومنها) ما يصلح الزمان للمعدول عنه والمعدول اليه مع جواز قطع الاول كالواجب غير المعين وقضاء شهر رمضان قبل الزوال اذا كان الوقت موسعاً والصوم المندوب ولو بعد الزوال ، ففي جواز العدول عنه الى فرض مثله او الى صوم مندوب قولان ، المصرح

به فى الدروس جوازه من نفل الى نفل اخر، قال: وفى العدول من فرض غير معين الى نفل قولان، وان المنع فيه اولى ،

واختار صاحب الجواهر المنع فى الجميع مستدلاً بان جواز القطع وابطاله بنية قطعه او الاثيان بالقاطع لا يستلزم جواز عدوله الى غيره بالنية مالم يدل على جوازه دليل، نعم بعد ابطاله بالنية يمكن القول بجواز قصد غيره فيما اذا كان وقت نيته باقياً كما فى الواجب غير المعين قبل الزوال والمندوب ولو بعد الزوال .

(ومنها) صوم يوم الشك من شعبان لو صامه لابنية انه من شهر رمضان ثم تبين انه منه فى اثناء النهار ولو بعد الزوال، فان الظاهر انه مورد العدول، بناء على وجوب تجديد النية، وليس تجديدهما من جهة ان زمان النية للناسى والجاهل موسع فى شهر رمضان الى الزوال- كما افاده فى المتن- فانه يرد عليه اولاً منافاته مع ما تقدم منه (قده) من عدم الفرق فى التبين لمن صام يوم الشك بنية انه من شعبان بين كونه قبل الزوال او بعده (وثانياً) ان تجديد النية بعنوان انه من شهر رمضان عبارة عن العدول فى النية فلا داعى الى تاويله بعد ما تقدم من انه معقول بمعنى ترتيب اثار صوم شهر رمضان على هذا الصوم ، التى منها عدم وجوب القضاء عليه .

وقد تقدم الفرق بين ما اذا نوى يوم الشك الصوم بنيه انه من شعبان وبين ما اذا نوى الافطار ولم يتناول المفطر وانه يصح الصوم بعد تبين انه من شهر رمضان فى الاول سواء كان قبل الزوال او بعده ، وفى الثانى يختص الصحة بما اذا كان التبين قبل الزوال ، وهذا شاهد على ان تجديد النية فى الاول انما هو من مصاديق العدول لامن باب توسعة وقت النية لغير العالم كما لا يخفى . والله العالم بالصواب .

## (فصل)

فيما يجب الامساك عنه في الصوم ، وهي امور الاول والثاني الاكل والشرب ، من غير فرق في المأكل والمشروب بين المعتاد كالخبز والماء ونحوهما وغيرها كالتراب والحصى وعصارة الاشجار ونحوها ولا بين الكثير والقليل كعشر حبة الحنطة او عشر قطرة من الماء او غيرها من المايعات حتى انه لو بل الخياط الخيط بريقه او غيره ثم رده الى الفم وابتلع ما عليه من الرطوبة بطل صومه الا اذا استهلك ما كان عليه من الرطوبة بريقة على وجه لا يصدق عليه الرطوبة الخارجية وكذا لو استاك واخرج المسواك من فمه و كان عليه رطوبة ثم رده الفم فانه لو ابتلع ما عليه بطل صومه الامع الاستهلاك على الوجه المذكور ، وكذا يبطل بابتلاع ما يخرج من بقايا الطعام من بين اسنانه .

في هذا المتن امور ( الاول ) لاشكال في وجوب الامساك عن الاكل والشرب في حال الصوم في الجملة بلاخلاف فيه بين المسلمين ، وهو من ضروريات الدين ، ويدل عليه قوله تعالى وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر ثم اتموا الصيام الى الليل ، المفسر في خبر ابراهيم بن هاشم المروى في الكافي عن الصادق عليه السلام بياض النهار وسواد الليل ، وللنصوص الكثيرة الواردة في ذلك .

(ففي صحيح محمد بن مسلم) عن الباقر عليه السلام : لا يضر الصائم ما صنع اذا اجتنب اربع خصال: الطعام والشراب والنساء والارتماس في الماء - على ما في الفقيه وموضع من التهذيب، وفي موضعين اخرين من التهذيب: (ثلاث خصال) مع عد الاربعة المذكورة ، وربما يوجه على فرض صحة النسخة بجعل الاكل والشرب خصلة واحدة .



(والحصرفى الاربع) مع كون المفطرات اكثر منها غير مضر، لكون دلالة الخبر على الحصر بالاطلاق، وهو قابل للتقييد.

(وخبر ابي بصير) عن الصادق عليه السلام: الصيام من الطعام والشراب، والانسان ينبغي ان يحفظ لسانه من اللغو والباطل فى رمضان وغيره.

(والمحكى عن رسالة المحكم والمتشابه) للسيد عن على عليه السلام، قال واما حدود الصوم فاربعة حدود اولها اجتناب الاكل والشرب، والثانى اجتناب النكاح، والثالث اجتناب القىء متعمداً، والرابع اجتناب الارتماس فى الماء وما يتصل بها وما يجرى مجراها.

(وخبر ابراهيم بن هاشم) و فيه قال صلى الله عليه وآله اذا سمعتم صوت بلال فدعوا الطعام والشراب فقد اصبحتم، وغير ذلك من الاخبار التى تأتى الاشارة الى بعضها فى تضايف المباحث الاتية.

(الامر الثانى) المشهور عدم الفرق بين كون المأكول والمشروب معتادين و عدمه لعموم الادلة المتقدمة و اطلاق بعضها الشامل لغير المعتاد منهما، والمحكى عن ابن الجنيد، والسيد المرتضى عدم البطلان به.

(و يستدل لهما) بدعوى الانصراف فى مطلقات الكتاب والسنة الى المعتاد والمتعارف، و لخبر مسعدة بن صدقة المروى فى الكافى عن الصادق عليه السلام عن ابائه عن على عليهم السلام عن الذباب يدخل فى حلق الصائم، قال عليه السلام ليس عليه قضاء، انه ليس بطعام، - والظاهر من السؤال و ان كان عن مورد دخول الذباب فى الحلق من غير عمد، الا ان التعليل فى الجواب بانه ليس بطعام يدل على ان ما ليس بمأكول عادة لا يضر بالصوم ولو كان عمداً.

(والاقوى ما عليه المشهور) لمنع دعوى الانصراف، مع انه لو سلم فانما هو فى المطلقات دون العموم، مثل ماورد النهى فيه عن الاكل والشرب، فان حذف المتعلق دال على العموم لصدق الاكل والشرب فى غير المعتاد - و ان قلنا بانصراف المأكول

والمشروب الى خصوص المعتاد منهما - و اما خبر مسعدة فمردود باعراض الاصحاب عنه - لوسلم التعميم فيه لصورة العمد - بل يمكن دعوى الاجماع على البطلان لعدم العثور على مخالف سوى ابن الجنيد ، والاجماع سابق عليه ومتأخر عنه ، و اما السيد فالمحكي عنه في المسائل الناصرية انه لا خلاف فيما يصل الى جوف الصائم من جهة فمذا اذا اعتمد انه يفطره مثل الحصة و الخرزة (١) و مالا يؤكل ولا يشرب ، و انما خالف في ذلك الحسن بن صالح وقال انه لا يفطر وروى نحوه عن ابي طلحة ، والاجماع متقدم ومتأخر عن هذا الخلاف فسقط حكمه (انتهى) و مع هذا الكلام منه (قده) فذهابه الى عدم البطلان بعيد جداً .

### (الامر الثالث) لافرق بين الكثير والقليل لاطلاق الادلة وعمومها وعدم صحة

دعوى الانصراف فيها فيبطل الصوم بمثل عشر حبة الحنطة و عشر قطرة من الماء ما لم يصير مستهلكاً ، فلو بل الخياط الخيط بريقه او غير ريقه ثم رده الى الفم و ابتلع ما عليه من الرطوبة بطل صومه ، الا اذا استهلكت الرطوبة في ريقه بحيث صدق على ابتلاعه انه ابتلاع ريقه ، و كذا الحكم في المسواك ، وسيأتي فيما يكره للصائم حكم المسواك الرطب و ماورد فيه من الاخبار .

### (الامر الرابع) يبطل الصوم بابتلاع ما يخرج من بقايا الطعام من بين اسنانه

عمداً ، قولاً واحداً عندنا - كما في الجواهر - خلافاً لابي حنيفة ، حيث حكى عنه نفى البأس عنه .

و ربما يستشكل فيه كما في المدارك مع الغض عن الاجماع عليه بعدم تسميته

اكلاً ، وبصحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام في الرجل الصائم يقلس (٢) فيخرج منه الشيء ، ويفطره ذلك ، قال لا ، قلت فان ازدرده بعد ان صار على لسانه ، قال لا يفطره ذلك .

(ويندفع) بان المناقشة في الابطال يبطله اما لاجل دعوى انصراف الاكل عنه

(١) خرزة بفتح تين : مهره (صراح اللغة) .

(٢) القلس بالتحريك و قيل بالسكون ما خرج من الجوف ملأ الفم او دونه

(مجمع البحرين) .

مع تسليم كونه من افراده و صدق مفهوم الاكل عليه عرفاً ، و اما لاجل منع صدق الاكل عليه رأساً اما لقلته و لاجل دخل الادخال من الخارج في الفم في صدق الاكل ، و شىء من ذلك لا يمكن المساعدة عليه ، و ذلك لمنع الانصراف او كونه بدوياً على تقدير تسليمه ، و عدم صدق الاكل عليه لقلته ممنوع بمعلومية ارادة ما يشمل مثل ذلك من الاكل الممنوع منه في الصوم ، و قد تقدم نفى الفرق بين القليل والكثير .

(واما الفرق) بين الادخال من خارج الفم و عدمه بصدق الاكل في الاول دون الاخير فهو اوهن من الفرق بين القليل والكثير ، مع انه على تقدير تسليمه يجدى في مثل النخامة و بقايا القيء في الفم ، لافي بقايا الغذاء المتخلفة بين الاسنان ، ضرورة انه بعد ابتلاع المتخلف منه يصدق عليه انه اكل ما ادخله في فمه من الخارج صدقاً حقيقياً ، و لا يشترط في ابطال الاكل كون ادخال الغذاء في الفم في زمان الصوم ، لعدم الاشكال في انه لو جعل الغذاء في فمه بالليل ثم ابتلعه بعد طلوع الفجر يبطل صومه ، و الفرق بينه وبين المختلف بين الاسنان تحكم .

(و اما التمسك بالصحيح) ففيه اولا المنع عن العمل به في مورده اما بحمله على التقية او بارادة اصل اللسان المتصل بالحلق من قوله : بعد ان صار الى لسانه ، حتى لا يتعدى الى فضاء الفم ، او بحمل الازدراد على كونه بغير اختياره كما هو الغالب - و ذلك لعدم نقل الخلاف في عدم جواز بلعه اختياراً ، بل ظاهرهم الاتفاق على فساد الصوم به اذا دخل في فضاء الفم ، و ان وقع الخلاف في ايجابه القضاء خاصة كما عن ظاهر الغنية دعوى الاجماع عليه ، او انه يوجب الكفارة ايضاً كما عن الحلبي التصريح به و لعله الاقوى كما سيأتي .

(وثانياً) بالفرق بين مورد الصحيح وهو ما يخرج من الجوف و بين ما بقى من الغذاء بين الاسنان الذى وصل الى الفم من الخارج ، حيث ان الصحة في الاول لا يستلزمها في الثانى ،

مسئلة (٩) لا يجب التخليل بعد الاكل لمن يريد الصوم و ان احتمل ان تركه يؤدى الى دخول البقايا بين الاسنان في حلقة ، و لا يبطل صومه لو دخل



بعد ذلك سهواً ، نعم لو علم ان تركه يؤدي الى ذلك وجب عليه و بطل صومه على فرض الدخول .

لا يجب التخليل بعد الاكل قطعاً لمن يريد الصوم اذا لم يحتمل ان تركه يؤدي الى دخول ما بقى بين الاسنان فى حلقه . ( و مع احتماله ) ففى وجوبه وجهان مبنيان على بطلان الصوم بدخول ما بين الاسنان فى حلقه سهواً و عدمه ، فان قلنا بالبطلان وجب التخليل تحفظاً عن دخوله الموجب لبطلان الصوم ، و ان قلنا بعدمه لم يجب ، و فى بطلان الصوم بدخوله سهواً و عدمه قولان ، المحكى عن فوائدا الشرائع ان الاقرب وجوب القضاء خاصة لتعريض صومه للافطار بتهاونه فى تخليل الاسنان ( انتهى ) و مال اليه فى المسالك .

( و اورد عليه ) بان تعرض الصوم للافطار ان كان موجباً للقضاء لصيرورة الدخول فى الحلق عمدياً بتهاونه فى التخليل كان موجباً للكفارة ايضاً ، والا فلا موجب للقضاء ، فالتفصيل بين القضاء والكفارة لوجهه .

(ويمكن ان يقال) فى توجيهه ان مقتضى القاعدة بطلان الصوم بابتلاع ما بين الاسنان ولو كان سهواً ، لان الاصل فيما ثبت دخله فى الامور به هو اطلاق اعتباره فيه بالنسبة الى حال العمد والنسيان والسهو ، وقد خرج عنه الايتان بالمفطر سهواً بالنص والاجماع ، لكن المخرج لا اطلاق له بالنسبة الى السهو مع تفريط المكلف ، والقدر المتيقن منه مالم يكن عن تفريط منه فيقع ما كان منه بتفريط داخل فى اطلاق ما دل على مفطرية الاكل ، و اما عدم وجوب الكفارة فلدعوى ان الظاهر من دليل وجوبها هو صورة العمد لا ما كان عن سهو ولو كان عن تفريط ، ولعل هذا هو الوجه فيما ذكره فى نجات العباد من الاحتياط بالقضاء حينئذ ، و سيأتى الكلام فى البحث عن اطلاق ما يدل على عدم بطلان الصوم بارتكاب المفطر سهواً .

و مما ذكرنا ظهر حكمه ما لو علم بان ترك التخليل يؤدي الى دخول ما بين الاسنان فى الحلق ، فانه مع الدخول يبطل صومه و يجب القضاء والكفارة معاً ، ومع عدمه لا تجب

الكفارة ، وظاهر المتن عدم وجوب القضاء ايضاً ، ولكن الاقوى وجوبه فان ترك التخليل مع العلم بانه يؤدي الى الدخول في الجوف و لو سهواً مستازم للاخلال بالنية ان مرجعه الى ترك العزم على الامساك عن هذا المفطر ، وهو موجب للقضاء على ماسياتي .

مسئلة (٣) لا بأس ببلع البصاق وان كان كثيراً مجتمعاً ، بل و ان كان اجتماعه بفعل ما يوجبه كتذكري الحامض مثلاً لكن الاحوط الترك في صورة الاجتماع خصوصاً مع تعدد السبب .

لا بأس ببلع البصاق فيما اذا لم يكن كثيراً مجتمعاً في فمه ، لانصراف ما دل على النهي عن الاكل والشرب عنه و لقيام السيرة على عدم الامساك منه ، وعن التذكرة دعوى الاجماع عليه بل وكذا المجتمع منه اذا لم يكن بفعله ، وعن الخلاف نفى الخلاف عن عدم ابطال الصوم به و اما اذا كان بسببه كتذكري الحامض او لعارض اخر اوجب اجتماع البصاق على غير الوجه المعتاد ففيه اشكال فانه بمنزلة ابتلاع بقايا القيء الواصل الى فضاء الفم حيث تقدم و يأتي فساد الصوم به اذا تعمدته ، هذا في غير الخارج من الفم .

و اما لو خرج من الفم ثم ادخله فيه و ابتلعه فالظاهر صدق الاكل عليه ولو كان قليلاً فالارجح بطلان الصوم به سواء قلنا بحرمة اكله لكونه كعرقه و نخامته و دمعه و غيرها من فضلات الانسان و انها تعد عرفاً من الخبائث ، او قلنا بحليته .

وعن المنتهى انه لو ترك في فمه حصة او درهما فاخرجه وعليه لمعة من الريق ثم اعاده فيه و ابتلعه فالوجه الافطار قل او اكثر لا بتلعه البلبل الذي على ذلك الجسم وقال بعض الجمهور لا يفطر ان كان قليلاً (انتهى) .

و مما ذكرنا يظهر حكم بلع بصاق غيره فانه مما يصدق عليه الاكل بطريق اولي كما ان حرمة الاكل فيه اقوى ، ولكن المستفاد من بعض الاخبار هو الجواز بل عدم بطلان الصوم به ، فمما يدل على الجواز في غير الصوم صحيح الصيقل المروى في الكافي عن الصادق عليه السلام ، قال مرت امرئة مدنية برسول الله ﷺ و هو يأكل - الى ان قال - فقالت ناولني لقمة من طعامك فناولها ، فقالت لا والله الا الذي في فمك ، فاخرج رسول الله ﷺ اللقمة من فمه فناولها فاكلها ، قال فما اصابها داء حتى فارقت الدنيا ،

و ماورد في النص على ابي جعفر الجواد عليه السلام المروى في الكافي ايضاً ، وفيه قال علي بن جعفر فقلت فمصت ريق ابي جعفر عليه السلام وقلت اشهد انك امامي عند الله ، فان ذلك لما كان بمحضر من الرضا عليه السلام فتقريره عليه السلام وعدم انكاره عليه دليل على الجواز ، ويمكن القول باختصاص ذلك بريق المعصوم اذا فعل ذلك حباً له وتبركاً به .

و مما يدل على عدم بطلان الصوم به صحيح ابي ولاد المروى في التهذيب قال قلت لابي عبدالله عليه السلام اني اقبل بنتاً لي صغيرة و انا صائم فيدخل جوفى من ريقها شىء ، قال فقال لي لا بأس ، ليس عليك شىء .

(وهو ثق ابي بصير) المروى في التهذيب ايضاً ، قال قلت لابي عبدالله عليه السلام الصائم يقبل امرئته قال عليه السلام نعم و يعطيها لسانه تمصه ، بناء على اطلاقه الشامل لما اذا كانت المرثة صائمة ايضاً . و اصرح منه ما في خبر علي بن جعفر المروى في التهذيب ايضاً عن اخيه عليه السلام قال سئلته عن الرجل الصائم انه ان يمص لسان المرثة و تفعل المرثة ذلك ، قال لا بأس .

لكن ظاهر الاصحاب عدم العمل بها في الصائم فيحمل خبر ابي ولاد على صورة عدم الاختيار في دخوله في الجوف ، و خبر ابي بصير و علي بن جعفر على عدم البأس بمجرد المص لا يبلغه ايضاً ، بل مجرد عدم عمل الاصحاب كاف في عدم حجية ما ذكر على ما هو طريقنا في باب العمل بالاخبار ، والله الهادي .

**مسئلة (٣) لا بأس بابتلاع ما يخرج من الصدر وما ينزل من الرأس ما لم يصل الى فضاء الفم ، بل الاقوى جواز الجر من الرأس الى الحلق وان كان الاحوط تركه و اما ما وصل منهما الى فضاء الفم فلا يترك الاحتياط فيه بترك الابتلاع .**

الظاهران في المسئلة اقوال الثلاثة (الاول) جواز الابتلاع فيما يخرج من الصدر و ما ينزل من الرأس و عدم بطلان الصوم به مطلقاً ولو كان واصلاً الى فضاء الفم ما لم ينفصل عنه الى الخارج وهو المحكى عن المعتمد والمنتهى والمدارك .

(ويستدل له) بان ذلك لا يسمى اكلاً ولا شرباً فيكون سائغاً باصالة البرائة السالمة عن المعارض ، و بان النخامة مساوقة للريق في عدم الوصول من الخارج فوجب مساواتها له في الحكم ، و بانه لا ينفك عنه الصائم الا نادراً فوجب العفو عنه لعموم البلوى ، و لخبر



غياث بن ابراهيم عن الصادق عليه السلام: لا باس بان يزدرد الصائم نخامته - ، بناء على كون النخامة بالمعنى الاعم من الخارج من الصدر والنازل من الرأس - كما يشهد به ما عن بعض اهل اللغة (١) و لفحوى صحيح عبدالله بن سنان - المتقدم - الدال على جواز ابتلاع اجزاء القلس بعد ان صار على لسانه .

**(القول الثانى)** ما عن العلامة في التذكرة والشهيدين وهو الجواز فيهما ما لم يصل الى فضاء الفم والمنع عنهما بعد الوصول اليه ، اما الجواز قبل الوصول اليه فلما استدل به للقول الاول ، واما المنع بعده فلصدق الاكل على ابتلاعهما حينئذ ، فلا بد من حمل خبر غياث على صورة عدم الوصول الى فضاء الفم ، مضافاً الى ضعف سنده ، و اما صحيح ابن سنان فلعدم العمل به فى مورد - كما تقدم فى طى الامر الرابع من الامور المذكورة فى اول الفصل ص ٤٨٥

**(القول الثالث)** التفصيل بين الخارج من الصدر والنازل من الرأس بالجواز فى الاول اذا لم يصل الى فضاء الفم والمنع فى الاخير ، وهو الظاهر من المحقق فى الشرايع ووجه الجواز فى الاول هو ما تقدم فى القولين الاولين ، ويستدل للمنع فى الثانى باجمال معنى النخامة لاختلاف كلمات اهل اللغة فى تفسيرها بعد اتفاقهم على ان الخارج من الصدر يسمى نخامة ، فالمتيقن من معناها هو ذلك فلا دلالة لخبر غياث على الجواز فى النازل من الرأس ، مضافاً الى قوة صدق الاكل عليه ، فانه ادخال شىء فى الجوف من خارجه بخلاف الخارج من الصدر ، فان ابتلاعه اعادة ما كان فى الجوف اليه فلا يصدق عليه الاكل الا اذا وصل الى فضاء الفم .

**(والاقوى هو القول الثانى)** لعدم صدق الاكل فيهما قبل الوصول الى الفم ، والفرق بينهما ضعيف فان ما ينزل من الرأس ايضاً يعد من جوف البدن ، و ليس الاستناد فى الجواز الى خبر غياث حتى يقال باجمال معنى النخامة بل المناط انه لا يعد بلعها قبل الوصول الى فضاء الفم اكلاً ، و اما بعد الوصول اليه فالانصاف صدق الاكل حينئذ .

(١) نخمة بالفتح : اب بينى و دماغ و سيمه ، تنخم : انداختن از سينه يا از بينى

(منتهى الارب) )

(و مما ذكرنا ظهر) حكم الجر من الرأس الى الحلق و انه لا بأس به ما لم يصل الى فضاء الفم ، والله الهادى .

مسئلة (١٤) المدار على صدق الاكل والشرب و ان كان بالنحو والغير المتعارف فلا يضر الوصول الى الجوف اذا لم يصدق الاكل والشرب كما اذا صب دواء فى جرحه او شيئاً فى اذنه او احليله فوصل الى جوفه ، نعم اذا وصل من طريق انفه فالظاهر انه موجب للبطلان ان كان متعمداً لصدق الاكل والشرب حينئذ .

فى هذه المسئلة امران (الاول) المدار فى الاكل والشرب على ما يصدق عليه احدهما وان كان على غير النحو والمتعارف ، والظاهر ان المناط فيهما دخول الطعام والشراب الى الجوف عن طريق الحلق ولو كان وصوله الى الحلق عن غير ناحية الفم كما لو فرض وصوله اليه من ناحية الانف والاذن والعين ، بخلاف ما يصل الى الجوف من غير ناحية الحلق وان وجد طعمه فى الحلق ، والقول بان وصول طعمه اليه ملزوم وصول نفسه اليه لاستحاله انتقال العرض من موضوعه الى موضوع اخر مردود ، فان المدار على صدق دخول ذى الطعم فى الحلق عرفاً لا بالدقة العقلية .

(و كيف كان) فلا يضر مجرد الوصول الى الجوف اذا لم يصدق عليه الاكل والشرب لانهما قد اخذا موضوعين للحكم فى باب الصوم .

(فان قلت) مقتضى اطلاق ما يدل على وجوب الاجتناب عن الطعام والشراب كونهما مفطرين ولو لم يصدق على ادخالهما فى الجوف عنوان الاكل والشرب كصحاح ابن مسلم: لا يضر الصائم ما صنع اذا اجتنب اربع خصال : الطعام والشراب و النساء والارتماس فى الماء .

(وخبر ابي بصير): الصيام من الطعام والشراب و (قوله عَلَيْهِ) فى خبر اخر فى مقام المبالغة: ليس الصيام من الطعام والشراب وحده (وقوله عَلَيْهِ) فى خبر اخر فى مقام تعليل عدم الافطار بدخول الذباب فى الحلق : انه ليس بطعام ، الظاهر فى كون المدار فى المفطر على كونه طعاماً ولو لم يصدق على ادخاله فى الجوف عنوان الاكل (وخبر ابن ابي يعفور) فى

تعليل نفى الباس عن الاكتهال : انه ليس بطعام ولا شراب (قلت) المتفاهم من الاجتناب عن كل شيء هو الاجتناب عن فعل ما هو المعتاد بالنسبة اليه ، فالاجتناب عن الطعام والشراب هو ما هو المعتاد المنصرف اليه فيهما. اعنى الاكل والشرب كما ان الاجتناب عن النساء المذكور في صحيح محمد بن مسلم هو الاجتناب عن مباشرتهن لا مطلق الاستمتاع حتى النظر واللمس فالتعبير بالاكل والشرب تارة و بالطعام والشراب اخرى لا يوجب اختلافاً فيما هو المقصود من المفطر ، اذ مرجع التعبيرين امر واحد وهو الامساك عن اكل المأكول وشرب المشروب .

(الامر الثاني) مقتضى ما ذكرناه في الامر الاول عدم فساد الصوم بصب الدواء في الجرح او في الاحليل ولو وصل الى الجوف ، وكذا في الاذن والعين اذ اوصل الى الجوف من غير ناحية الحلق ،

خلافاً للمحكى عن الشيخ في المبسوط و جماعة منهم العلامة في المختلف من البطلان ولم يحك عنهم دليل عليه ، ولعله لدعوى استفادة المنع عن مطلق ادخال الشيء في الجوف مما دل على المنع من الاكل والشرب ،

اولما تقدم في الامر الاول مما ورد من المنع عن الطعام والشراب و انهما اعم من الاكل والشرب ، اولما ورد من المنع عن الاحتقان بالمائع كما يأتي ، اولما ورد من المنع عن صب الدهن في الاذن اذا كان يصل الى الحلق ، ففي خبر علي بن جعفر عن اخيه الكاظم عليه السلام عن الصائم هل يصلح له ان يصب في اذنه الدهن ، قال عليه السلام اذا لم يدخل حلقه فلا بأس ، فانه يدل بمفهومه على ثبوت البأس اذا دخل في الحلق ،

اولما ورد من البطلان بتعمد الاستنشاق او دخول الغبار في الانف .

(ففي خبر سليمان المروزي) قال سمعته يقول اذا تمضمض الصائم في شهر رمضان او استنشق متعمداً او شم رائحة غليظة او كنس بيتاً فدخل في انفه وحلقه غبار فعليه صوم شهرين متتابعين ان ذلك مفطر مثل الاكل والشرب والنكاح .

(وقد يستدل) للبطلان بصب الدواء في الاحليل حتى يصل الى الجوف بانه قد



اوصل الى جوفه مفطراً باحد المسلكين ، فان المثانة تنفذ الى الجوف فكان موجباً للافطار كما في الحقنة .

(واورد عليه في المعبر) بان المثانة ليست موضوعة للاغتذاء وقولهم للمثانة منفذ الى الجوف غير مسلم ، بل ربما كان يرد اليها من الماء على سبيل الرشح ، ولا يبطل الصوم بالامر المحتمل ، وظاهره تسليم البطلان لو علم بدخول الدواء من الاحليل في الجوف ، وانما منع عن البطلان لاجل عدم العلم به وانه من الامر المحتمل .

**(والاقوى)** عدم البطلان بشيء من ذلك الاما تقدم من استظهار البطلان فيما يدخل عن طريق الحلق ولو من غير ناحية الفم كالاذن والعين والانف ، واما من ناحية الجرح والاحليل فلا دليل على البطلان لعدم صدق عنوان الاكل والشرب بذلك ، وعدم استفادة مبطلية كل ما يدخل في الجوف مما دل على مبطلية الاكل والشرب ، فانه قياس محض ، والمنع عن الاحتقان بالمائع لا يدل على المنع عن كل ما يدخل في الجوف ، لاحتمال الخصوصية فيه ، ولذا يجوز الاحتقان بالجامد ، بل يمكن قلب الدليل والاستدلال بالجواز في الجامد على عدم المنع ولو في الجملة ، و ماورد من منع صب الدهن في الاذن اذا وصل الى الحلق لا يدل على ما اذا دخل الجوف عن غير طريق الحلق ، فهو على خلاف ما استدله ادل .

و اوضح فساد الاستدلال بماورد من المنع عن تعمد الاستنشاق ، للاجماع على عدم مبطلية الاستنشاق اذا لم يؤد الى الدخول في الحلق ، ولو قيدنا الخبر بصورة دخول الماء في الحلق عن طريق الانف فلا دلالة فيه على مبطلية مطلق ما يدخل في الجوف ولو عن غير ناحية الحلق ، و ذلك لصدق الشرب على ادخال الماء في الجوف عن طريق الانف ، كما ان البطلان بدخول الغبار في الانف ايضاً لا يدل على ذلك ،

و مما ذكرنا ظهر بطلان الاستدلال بان للمثانة منفذ الى الجوف ، لان النفوذ الى الجوف على تقدير تسليمه لا يدل على البطلان ما لم يصدق عليه عنوان الاكل او الشرب ، والله العالم .

مسئلة (٥) لا يبطل الصوم بانقاذ الرمح او السكين او نحوهما بحيث يصل الى الجوف و ان كان متعمداً .

على المشهور سواء كان رطباً او يابساً و سواء كان بمباشرة نفسه او بغيره و سواء كان بامر اولى ، و ذلك لوضوح عدم صدق الاكل عليه ، بل عدم الفسادها اولى من ادخال الدواء فى الجوف ، لاستقراره فى الجوف و صيرورته بمنزلة الغذاء للجسم بخلاف السكين و الرمح ، خلافاً للمحكى عن المبسوط من البطلان اذ انا طعن نفسه او امر غيره بطعنه ففعل و وصل الى جوفه - على ما نقله عنه العلامة فى المختلف - و هو ضعيف مخالف للمشهور و مخالف مع ما صرح به الشيخ نفسه فى الخلاف من عدم الافطار بوصول الرمح الى الجوف رطباً كان او يابساً ، استقر فى الجوف ، اولاً ، كان باختياره اولاً ، و انما حكى فى الخلاف قولاً بالبطلان به عن بعض العامة ، وهو يؤمى الى عدم الخلاف بين اصحابنا ، وهو كذلك اذ لم يحك الخلاف فى ذلك الا عنه (قده) فى المبسوط .

(الى هنا تم بعون الله تعالى)

ما اردنا تحريره من الجزء السابع من كتاب

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى

على يد مؤلفه الحقيقير الفقير محمد تقى بن محمد الآملى عاملهما الله تعالى بلطفه الخفى و الجلى و عفى الله سبحانه عنى و عن والدى و عن اخواننا المؤمنين و المؤمنات و يتلوه الجزء الثامن من اول الثالث من مفطرات الصوم و الحمد لله اولاً و آخرأ و ظاهراً و باطناً و صلواته و تحياته على نبيه المصطفى وآله البررة الاتقياء و كان الفراغ عن طبعه فى مطبعة الفردوسى فى يوم الجمعة غرة شهر رجب من سنة ١٣٨٧ هـ ق ١٣٤٦ هـ ش

اللهم اختم لنا بالسعادة

## (جدول الخطاء والصواب)

الصواب	الخطاء	سطر	صفحة
اطلاقاً	اطلاق	٢١	٥
حمل	عمل	٦	٩
عنه	عند	٢	١١
اللطم	اللحم	١	٢٧
بحيث	يبحث	٢٣	٣٠
على الآذن برجوعه	رجوعه	٢١	٤٥
جمع	جميع	١٣	١٣١
فليمسح	فلمسح	١٨	١٣٥
مما لا ينبغي تركه	مما ينبغي لا تركه	٧	١٨٦
تيممه	تيمه	١٦	٢١٥
وجوب	جوب	٣	٢٥٣
الغزير	العزير	٢٠	٢٦١
المتيمم	اليتيم	٥	٢٦٦
من التفصلي	التفصلي	٥	٢٦٨
كسكونها	ككونها	٢٢	٢٧٢
التراقى	الزراقى	٢٠	٢٧٤
والخبران	والخبر	١٣	٢٨٣
صلوته	صلوة	١٢	٣٤٧
لمن لا يجد الماء	لمن لا	١	٣٧٢
الآية	الادية	١٩	٣٧٢
تكون	يكون	٢٢	٣٩١
والمعجب	المعجب	١٠	٤٠١
الوجوب	الالوجوب	١٤	٤١١
عازماً	من عازماً	١٣	٤٥١
نيته	نية	٩	٤٦٩
مع عدم النية	مع النية	١٤	٤٧٦



## (فهرست ما فی المجلد السابع)

	ص
٧٨ فی اغسال لیالی شهر رمضان	١
٨٤ فی غسل العیدین	٢
٩٦ فی الاغسال المکانیة	٥
١٠٢ فی الاغسال الفعلیة	٧
١١٦ فی غسل التوبة	٨
١١٩ فی استحباب الغسل لرؤية المصلوب	٩
١٢٣ فی استحباب الغسل لترك صلوة الكسوفین	١٠
١٣١ الاغسال المستحبة لا تكفی عن الوضوء	١١
١٣٤ فی التيمم	١٢
١٣٥ فی مسوغات التيمم	١٥
١٤٧ اذا شهد عدلان بدم الماء فی جميع الجوانب	٢٢
١٥٠ فی حكم طلب الماء قبل دخول الوقت	٢٧
١٥٥ فی سقوط الطلب فی ضيق الوقت	٣٠
١٧١ الثالث الخوف من استعماله	٣٣
١٧٥ فيما اذا تحمل الضرر و توضأ	٤٢
١٩٥ اذا استلزم الوضوء الاضطرار الى	٤٤
شرب الماء النجس	٥٣
٢٠٤ السابع ضيق الوقت عن استعمال الماء	٥٨
٢١٨ اذا توضأ باعتقاد سعة الوقت	٦٥
٢٢٨ فصل فيما يصح التيمم به	
٢٤٤ فی حكم فاقد الطهورین	
	كلمة المؤلف
	فی مكروهات الدفن
	فی فرش القبر بالساج
	فی نزول الاب و ذوی الرحم فی القبر
	فی تجصيص القبر
	فی تجديد القبر
	فی كراهة البناء على القبر
	فی كراهة اتخاذا القبر مسجداً
	فی كراهة الجلوس على القبر
	فی نقل الميت الى بلداخر
	فی جواز البكاء على الميت
	فی عدم جواز اللطم والخذش فی المصيبة
	فی تحريم نبش قبر المؤمن
	فيما استثنى من حرمة النبش
	فی حكم تخريب القبور المندسة
	فی حكم اذن المالك فی دفن الميت
	فصل فی الاغسال المندوبة
	فی وقت غسل الجمعة
	فی حكم تقديم غسل الجمعة ليلة الخميس

- ٣٩٠ فى حكم مس كتابة القران للتيمم  
 ٣٩٧ اذا وجد جماعة ماء مباحاً  
 ٤٠٠ حكم الحدث الاصغر بعد التيمم -  
 بدل الغسل  
 ٤٠٤ فى حكم التداخل فى التيمم  
 ٤٠٦ اذا اجتمع جنب وميت ومحدث  
 ٤١٢ لا يجوز استيجار المتيمم للقضاء عن الميت  
 ٤١٩ اذا كان بعض الاعضاء منقوشاً -  
 باسم الجلالة  
 ٤٢٥ كتاب الصوم  
 ٤٢٨ فصل فى النية  
 ٤٣٩ فى حكم التعرض للقضاء والاداء  
 ٤٤٣ لا يجب العلم بالمفطرات بالتفصيل  
 ٤٤٤ لا يصلح شهر رمضان لصوم غيره  
 ٤٤٨ لا يجب تعيين قضاء سنتين  
 ٤٥٠ اخر وقت النية فى الواجب المعين  
 ٤٥٣ فى اخر وقت النية فى الواجب غير المعين  
 ٤٥٤ فى امتداد وقت النية فى الصوم المندوب  
 الى الغروب  
 ٤٥٩ فى نية يوم الشك من شعبان  
 ٤٦٧ صوم يوم الشك يتصور على وجوه  
 ٤٧٤ لونهى القطع او القاطع فى الصوم  
 ٤٧٩ لا يجوز العدول من صوم الى صوم اخر

- ٢٥٠ فى حكم المسح بالثلج  
 ٢٥٩ فى اشتراط الخلوص فى التراب  
 ٢٦٣ فى اشتراط الطهارة فيه  
 ٢٦٥ فى اشتراط اباحته  
 ٢٧١ فى حكم تيمم المحبوس فى -  
 المكان المغصوب  
 ٢٧٥ فى حكم العلوق  
 ٢٨٣ فى مكروهات التيمم  
 ٢٨٧ فى كيفية التيمم  
 ٣٠٢ فى النية وسائر ما يشترط فى التيمم  
 ٣١٨ فى جواز الاستنابة  
 ٣٢١ فى تيمم الاقطع  
 ٣٢٨ فى البحث عن عدد الضربات  
 ٣٣٧ فى حكم الشك فيه بعد الفراغ  
 ٣٤٠ فى احكام التيمم  
 ٣٤٣ فى حكم التيمم فى سعة الوقت  
 ٣٥٣ فى جواز التيمم لصلوة القضاء  
 ٣٥٨ فى عدم اعادة الصلوات مع التيمم  
 ٣٧١ جميع غايات الوضوء غايات للتيمم  
 ٣٧٦ فى ان التيمم بدل غسل الجنابة يغنى  
 عن الوضوء  
 ٣٨٢ فيما اذا وجد الماء فى اثناء الصلوة









